

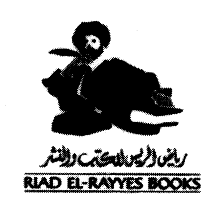
رايموند هينبوش
مسح: شهاب الدمشقي
تشكيل الدولة الشمولية
في سورية البعث
رياض الريس للكتب والنشر
RIAD EL-RAYYES BOOKS

رايموند هينبوش

تشكيل الدولة الشمولية في سورية البعث

ترجمة
د. حازم نهار

مراجعة وتقديم
د.رضوان زيادة



Authoritarian Power and State Formation in thist Syria: Army, Party, and Peasnt'Ba

Raymond A. Hinnebusch

First Published in November 2014

BEIRUT — LEBANON

elrayyes@sodetel.net.lb — www.elrayyes-books.com

www.elrayyesbooks.com

ISBN: 978-9953-21-592-1

الطبعة الأولى: تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٤

لشراء النسخة الإلكترونية:

www.arabicebok.com

تصميم الغلاف والإخراج الفني: آرتيستو — علي الحاج حسن

شكر وعرفان

يود المركز السوري للدراسات السياسية والاستراتيجية أن يعبر عن شكره وامتنانه للمجلس السوري الأميركي

Syrian American Council ومقره شيكاغو عن دعمه الكريم لطباعة ونشر هذا الكتاب

المركز السوري للدراسات

السياسية والاستراتيجية - واشنطن

مركز مستقل غير حكومي ، غير حزبي ،تأسس في عام ٢٠٠٨ ،و يهدف بشكل رئيسي إلى تشجيع و تعميق الدراسات والبحوث السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية المتعلقة بسورية بشكل خاص ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام . للمزيد www.scpss.org

الهيئة الاستشارية :

- البرفسور ريموند هينبوش : أستاذ في جامعة سانت أندروز في اسكتلندا، ورئيس مركز الدراسات السورية في اسكتلندا .

- السيد فريدريك هوف : عضو الهيئة الاستشارية في مجلس سياسة الشرق الأوسط في واشنطن .

- البرفسور جوشوا لانديز : أستاذ دراسات الشرق الأوسط في جامعة أوكلاهوما ،والمدير المشارك لمركز تاريخ الشرق الأوسط ، ورئيس تحرير موقع (Syriacomment.com) وهو عبارة عن نشرة يومية تعنى بالسياسة السورية .

- البرفسور ديفيد ليش : أستاذ الشرق الأوسط في جامعة ترينتي في ولاية تكساس- الولايات المتحدة.

- السيد باتريك سيل : كاتب وخبير متخصص في قضايا الشرق الأوسط، مؤلف السيرة الذاتية للرئيس حافظ الأسد .مقيم حالياً في باريس .

- البرفسور فريد لاوسن : استاذ الشرق الأوسط في كلية مايلز - كاليفورنيا

- السيد كارستين ويلاند : أستاذ علوم سياسية وصحفي ، عمل مديراً لمؤسسة كونراد أيدناور - ألمانيا .

- السيد عمار عبد الحميد : مدير مؤسسة ثروة في واشنطن .

- الدكتور نجيب الغضبان:أستاذ العلوم السياسية ودراسات الشرق الأوسط في جامعة آركنسا - الولايات المتحدة .

- الدكتور مازن هاشم : أستاذ العلوم الاجتماعية - جامعة جنوب كاليفورنيا - الولايات المتحدة .

- الدكتور لؤي صافي : أستاذ العلوم السياسية في جامعة جورج واشنطن سابقاً.

المدير التنفيذي :	الرئيس :
د.رضوان زيادة	د.أسامة قاضي

المحتويات

الفصل الخامس: تشكيل نظام حكم البعث

الفصل السادس: أعمدة السلطة في الدولة

مقدمة

يعدّ هذا الكتاب من أهم الكتب المرجعية التي قامت بتحليل التاريخ الاجتماعي والطبقي لصعود سلطة البعث في سورية، وبالرغم من أن الكتاب صدر عام ١٩٩٩ كتحليل دقيق وعميق لسلطة حزب البعث التي مكنت لصعود عائلة الأسد وتسلّمها الحكم سورية أكثر من أربعين عاماً، إلا أنه يشكل مادة غنية جداً لفهم عميق لسلطة الأسد وقدرتها على البقاء في الحكم خلال هذه المدة الطويلة جداً من تاريخ سورية ونجاحها دون أية مقاومة تذكر في توريث الدولة السورية إلى وريث عائلتها ممثلاً في بشار الأسد، فالكتاب يغوص عميقاً في الأصول الريفية والاجتماعية للطبقة العسكرية التي تسلّمت الحكم منذ عام ١٩٦٣ أي عام تسلّم حزب البعث الحكم في سورية.

قد يفسّر لنا هذا الكتاب، وعلى نحو غير مباشر الأصول الاجتماعية للثورة السورية والتي هي نفسها الطبقات الاجتماعية التي ادعى حزب البعث الدفاع عنها وتصدى للحديث باسمها.

كتاب رغم قدمه نسبياً يبقى مرجعياً لفهم سورية اليوم ، بكل وجوهها، الأسد وقبضته الأمنية والعسكرية الطائفية، الثورة بوجوهها المختلفة الشعبية والدينية والاجتماعية والسياسية.

رضوان زيادة

اسطنبول ٢٥/ ١٢/ ٢٠١٣

مقدمة المؤلف

يبحث هذا الكتاب في صعود حزب البعث السوري والتشكيل اللاحق للدولة البعثية، ويفسر نظام حكم البعث السوري كحالة من نوع خاص للتركيبة السياسية السائدة حقاً في العالم العربي، وهي الدولة الاستبدادية الشعبوية. ويسعى الكتاب إلى فهم القوى التي تنتج التوجه الشعبوي لهذه الأنظمة والعمليات والهياكل التي يجري من خلالها توطيد سلطتهم الاستبدادية. ورغم أن الغالبية العظمى من العمل في سورية تركز على سياسة النخبة أو السياسة الخارجية، إلا أن هذه الدراسة تؤكد عمومية الروابط بين النخبة والمجتمع في فهم الشعبوية الاستبدادية وتشكيل الدولة هناك.

يفسر الكتاب صعود البعث كنتاج لنقاط ضعف النظام التقليدي الهش المتمزق بسبب الفجوات الكبيرة بين المناطق الحضرية والريفية والأزمات التي أطلقها اندماج سورية في الاقتصاد الرأسمالي العالمي ونظام الدولة؛ العمليات التي قامت بتفجير فكرة نزع الشرعية عن النظام القديم، أزمة زراعية عميقة الجذور، بروز الصراع الطبقي، وتعبئة القوى المناهضة للنظام، خاصة من المجتمع القروي. ويظهر التحليل كيف أن نشوء البعث ضمن صراع عميق بين الحضر والريف وطريقه الخاص للسلطة قد شكّلا أيديولوجيته الشعبوية والشخصية الاستبدادية، ولكن ذات الاندماج الشعبي، لحكمه.

كما تحلل الدراسة أيضاً الصراعات التي تم من خلالها تقوية السلطة الاستبدادية وتوسيع نطاقها. ويُفسر تشكيل دولة البعث على أنه نتيجة استراتيجية مزدوجة: (١) ثورة من الأعلى، وتشكيل هياكل سياسية لينينية لدمج سكان المناطق الريفية؛ و(٢) توطيد مركز نظام شبه وراثي من خلال ظهور قائد مهيمن يدخل القربى وشبكات المحسوبية على مقاليد السلطة القسرية. والنتيجة هي حكم ملكي رئاسي يترأس ثلاث مؤسسات رئيسية للحكم - الجيش السوري، حزب البعث، وبيروقراطية الدولة - ويستند إلى قاعدة قروية.

وتخطو القصة خطوة أخرى في كتاب مرافق لهذه الدراسة، «الفلاحون والبيروقراطية في سورية البعث: الاقتصاد السياسي للتنمية الريفية» (ويستفيو، ١٩٨٩)، حيث يدرس ذاك الكتاب السياسة الزراعية في ظل البعث ونتائج الحكم البعثي في ما يتعلق بالتنمية الاجتماعية - الاقتصادية في القرى التي جاء منها الحزب.

ترتكز هذه الدراسة على عدد وافر من المصادر؛ بحوث أجريت في سورية، تتضمن مقابلات مع النخبة وبعثات للقرى، في العامين ١٩٧٣-١٩٧٤ وفي صيف كل من الأعوام ١٩٧٧، ١٩٨٢، ١٩٧٩، ١٩٨٥، و ١٩٨٨. وهناك مجموعة صغيرة ولكنها مهمة من المصادر الأساسية المنشورة، بما فيها وثائق حزب البعث والحكومة والتقارير الشخصية من قبل «المطلعين» مثل الرزاز، الصفدي، السيد، والجندي. وقد تراكمت مجموعة معتبرة من الأدب العلمي؛ بعضها من قبل علماء سوريين، تتضمن تحليلات اقتصادية (عرودكي)، دراسات سياسية واجتماعية (هيلان، أخرس، كيلاني، جبور، علوش، حنا، حامدي) ، ودراسات حول علم السكان القروي (إسماعيل، خلف). وأود، على وجه الخصوص، أن أشكر دراسة المنطقة القروية لسليمان نجم خلف التي استمد منها هذا الكتاب لتحليله التغييرات الريفية في الشرق السوري. كما أن مجموعة متنامية من الأعمال المهمة من قبل علماء غربيين يشار إليها في المراجع والمصادر. وقد حاولت تجميع هذه الموارد المختلفة، وتنظيم البيانات وفقاً لمفاهيم تم وضعها في الفصل التمهيدي، وأشكر العديد من المسؤولين السوريين والمثقفين والأصدقاء الذين ساهموا في جعل صدور هذا الكتاب ممكناً، كما أشكر برنامج فولبرايت ومؤسسة بوش لتمويل البحوث.

رايموند هينيبوش

النظرية السياسية وحالة البعث السوري

يعتبر استيلاء حزب البعث عام ١٩٦٣ على السلطة نقطة تحول رئيسة في التاريخ السوري الحديث؛ انهيار «النظام القديم» الذي كان قد ورث السلطة في الدولة السورية المستقلة الأولى واستبداله بنظام معادٍ للنخبة مبنيٌّ على صوغ نمط جديد كلياً من استراتيجية الدولة والتنمية. وسواء بلغ ذلك حد الثورة كما أصرَّ البعثيون باعتباره أمراً لا جدال فيه، فإن غالبية الآراء كانت ترى أنه مجرد انقلاب، رغم وجود اختلاف في طبيعة نظام ما بعد عام ١٩٦٣. ويرى البعض أن نظام البعث قد وصل لأن يكون نظاماً عسكرياً بريتورياً غير مستقر، بينما يرى آخرون بأنه اندمج في حكم وراثي جديد من قبل الأقليات الطائفية. كما يرى البعض أن النظام رد فعل قومي للبورجوازية الصغيرة على الإمبريالية والذي سرعان ما تطور ليصبح دولة بورجوازية معزولة عن الجماهير. وتتشارك جميع هذه «المدارس الفكرية» بالرأي القائل إن النظام، وبافتقاره للمؤسسات السياسية القادرة على تجسيد دعم كبير، هو نظام هزيل، ويعود بقاؤه بشكل أساسي للقمع؛ إذ إن نظاماً تشكل من النخب الطائفية، العسكرية أو الطباقي يُعتقد بأن دوره سيكون ضئيلاً في تشكيل دولة متقدمة في سورية.

ومع ذلك، تبدو هذه الآراء، مع التحفظ، على خلاف مع السجل التاريخي. فحزب البعث، وبعيداً

عن كونه بلا جذور وسريع الزوال، ترسخ باعتباره القوة السياسية المهيمنة في سورية لعقود، وبالفعل أصبح عربة تغيير النظام الأساسية. وقد حُكمت سورية، والتي ابتُليت تاريخياً بحالة من الضعف وعدم الاستقرار، منذ أوائل الستينيات من قبل الحزب نفسه ومنذ عام ١٩٧٠ من قبل القائد نفسه، حافظ الأسد. لم تكن مجرد دولة متينة، بل يظهر أنها أيضاً «أقوى» من سابقاتها إذا ما قيست من خلال مركزية السلطة، توسيع الوظائف، كثافة الهياكل، القدرة على احتواء حشد أكبر للمعارضة، والقدرات المتنامية كعنصر دولي فاعل. وجهات النظر السائدة لم تفسر ذلك؛ فبلا شك جسدت كل وجهة نظر جانباً مختلفاً من حكم البعث - العسكري، الطائفي، الطبقي - ولكن مع الإهمال لأبعاد أخرى مهمة بالقدر نفسه، وهي الجذور الريفية الشعبوية وإنجازات النظام في بناء المؤسسات.

الشعبوية الاستبدادية

تناقش هذه الدراسة بأن المفهوم الأساسي الذي يقودنا إلى فكرة كافية عن صعود ومتانة وطبيعة البعث هو الشعبوية الاستبدادية. فقد كانت الشعبوية الاستبدادية سمة من سمات عالم ما بعد الاستعمار، ونوعاً خاصاً من الحلول للتحديات التي تواجه الدول الجديدة التي أدرجت كلاعبين ثانويين في نظام الدولة العالمي وخاضعين للرأسمالية العالمية. وتسعى الشعبوية الاستبدادية لتأسيس سلطة الدولة القوية المستقلة عن الطبقات المهيمنة والقوى الخارجية، كما تسعى لإطلاق تنمية اقتصادية وطنية تهدف إلى التحرر من التبعية وإخضاع القوى الرأسمالية لأهداف الشعبوية. إن الشعبوية الاستبدادية فرع مميز من فروع الاستبدادية. وعادة ما تبدأ الأنظمة الاستبدادية بتركيز سلطة صنع القرار بأيدي نخبة صغيرة، غالباً ما يترأسها قائد عسكري ذاتي (يكون ولاؤه لزعيم سياسي معين وليس لأيديولوجية) يحكم بدعم من الجيش من خلال البيروقراطية، وبالتسامح مع قليل من التعددية السياسية وبعض آليات المساءلة؛ وهذا ينطبق على المتغير الشعبوي أيضاً. ولكن عادة ما يكون لتأسيس السلطة الاستبدادية منطق اجتماعي محدد: فإن مثل هذه الأنظمة تنشأ من الصراعات الاجتماعية، وعلى الأقل في البداية، تنحاز لهم من خلال استبعاد وإيقاع الضرر بقوى اجتماعية معينة

لصالح قوى أخرى. وبالتالي، يجب تمييز الأنظمة الاستبدادية من خلال المصالح الاجتماعية المحددة التي تشكل توجههم الأيديولوجي. ففيما تنشأ الاستبدادية المحافظة بدعوة من الطبقة المهيمنة لوقف التحديات التي تواجهها من الأسفل أو القواعد في حال حصولها على الامتيازات، فإن المتغير الشعبوي ينشأ ضمن الصراعات القومية ضد الإمبريالية، وتمردات الطبقة الوسطى أو العناصر العامية، التي غالباً ما تكون من الأطراف ضد نظام الطبقة العليا. وتسعى الاستبدادية الشعبوية إلى استبعاد حكم الأقلية (الأولغارشية) القديم من السلطة ومجابهة المصالح السائدة باسم القومية والمساواة (هينتنغتون ١٩٦٨: ٣٤٤-٣٩٦؛ ألموند وباول ١٩٧٨: ٣٧٦-٣٨١؛ مالوي ١٩٧٧). وما دامت الأنظمة الشعبوية الاستبدادية غالباً ما تنشأ من خلال انقلابات عسكرية للتغلب على المصالح النافذة التي تواجهها، فيجب على هذه الأنظمة حشد ناخبيها الشعبيين المحتملين. وقد يكون للكاريزما الشخصية للقائد الشعبي دور مؤقت في سد الفجوة ما بين الدولة والمجتمع، ولكن من غير المرجح لهذا الحشد الداعم أن يكون دائماً ومتيناً ما لم يصبح أمراً روتينياً في المؤسسات السياسية. إن وجود نظام يسعى لإقامة نهج شعبوي ضد الطبقات المهيمنة باسم الفئات المحرومة يتطلب منه أن يكون قادراً على إغلاق منافذ الامتيازات السياسية للأول وتنظيم الدعم للأخير: وبالتالي فإنه من المرجح أن يتبنى بعض عناصر نظام الحزب الواحد اللينيني، بينما بشكل أقل يتوقف عن تلفيق نظام اجتماعي - سياسي شيوعي. وفي العالم العربي، أدى هذا الأمر على نطاق واسع لقيام دولة الحزب العسكري المختلط التي، من خلال الاستبدادية، تشكلت من جذورها الشعبوية وطوَّرت المؤسسات السياسية لدمج قاعدة جماهيرية معينة. ولكن مثل هذه الأنظمة الشعبوية قد أثبتت على نطاق واسع أنها عرضة للتحول في الأهداف والتبديل في الهيكلية. وما أن تنضج، عادة ما تدخل هذه الأنظمة في مرحلة ما بعد شعبوية أكثر تحفظاً والتي تسعى خلالها للاستقرار وتسوية الخلافات والتكيف مع المصالح النافذة، وربما تتخلى عن اللينينية المحدودة لصالح الليبرالية المحدودة التي تعيد فتح المنافذ السياسية للطبقات المهيمنة.

في المقدمة الآتية، سيتم التدليل على حجة الدراسة ووضعها ضمن تقاليد نظرية التطور

السياسي ذات الصلة. وستركز على مشكلتين: (١) الأصول والقاعدة الاجتماعية التي شكلت التوجه الشعبوي للنظام؛ وسيكون هذا بالاعتماد على مصادر أدب عدم الاستقرار السياسي، الحركات الشعبية والفلاحية، التدخل العسكري في السياسات وتشكيل هويات سياسية في الدول النامية؛ و(٢) استراتيجية ونتيجة توطيد سلطة النظام؛ وسيعتمد هذا على مفاهيم ماكس ويبر للسلطة، الوظيفية المعمول بها في بناء المؤسسات ونقد نظرية الاستبدادية التقليدية. كما ستحاول الدراسة توقع كيف يمكن للتفسير الشعبوي الاستبدادي للنظام السوري أن يتكيف مع الأدوار المركزية ولكن المتغيرة للطائفة، الجيش، الطبقة، والصراع الوطني في السياسات السورية.

الانتفاضة الشعبوية:

أصول الدولة الشعبوية الاستبدادية

إن نظام الحكم الشعبوي الاستبدادي ينشأ عادةً من انتفاضة ضد نخبة موطدة معروفة عن طريق دخلاء ذوي صلة باسم قوى اجتماعية تابعة؛ تسير بشكل جيد إلى ما هو أبعد من مجرد انقلاب داخل المؤسسة، وتُحدث قطيعة جوهرية مع الماضي، ولكنها أيضاً تتوقف قبل أن تتحول إلى ثورة شعبية من الأسفل. هناك العديد من الدراسات حول التدخل العسكري والثورات الكبيرة، لكنْ قليل من المعالجة الصريحة في الأدب حول هذا المجال الوسطي الهام جداً من التمردات المضادة للأنظمة.

إن المجال الوسطي نفسه يضم حركات تتباين في مستوى التعبئة السياسية ومدى التغيير الذي تفرضه على المجتمع. وقد يتسم أحد أقطاب هذه المتوالية بالانقلاب «الإصلاحي» أو «الاختراقي» عند هنتنغتون (١٩٦٢؛ ١٩٦٨: ١٩٨-٢٠٨) و«الثورة من الأعلى» عند تريمبيرغر (١٩٧٨) حيث يفتح انقلاب عسكري ضد الأوليغارشية القديمة الساحة السياسية أمام الطبقة الوسطى وأمام إصلاح هيكلي اجتماعي رئيسي، ولكن مع غياب تعبئة جماهيرية واسعة. وفي الطرف الآخر، هناك ما يدعوه والتون Walton (١٩٨٤) بالتمردات الوطنية، وهي انتفاضات جماهيرية، والتي، لكونها أكثر تفاوتاً وأقل كثافة من الثورات الشعبية واسعة النطاق،

لا تأخذ الأبعاد نفسها المناهضة للنظام أو تنتهي بالتحولات الراديكالية ذاتها، ولكن رغم ذلك فإن لها نتائج مهمة. وقد يكون الواقع أكثر تعقيداً من ذلك، إذ يخلط عناصر هذه الحالات بعضها مع بعض. فقد يقوم صنّاع الانقلاب الراديكاليون بتحفيز تعبئة جماهيرية من الأعلى، حيث من الممكن أن تتسلل قوى جماهيرية وتستولي على جزء من أجهزة الدولة، وعندها تبدأ بانقلاب وانتفاضة جماهيرية في الوقت نفسه، وقد تؤدي الثورة من الأسفل إلى تطرف (ردكلة) الضباط معجلين حدوث انقلاب راديكالي. إن مثل هذه الحالات التي تجمع انقلاباً راديكالياً «وثورة من الأعلى» بقيادة الدولة مع مظاهر من انتفاضة شعبية من الأسفل سيطلق عليه مصطلح «الانتفاضة الشعبوية» ويمكن اعتباره الطريق النموذجي للوصول إلى السلطة في نظام شعبوي استبدادي. وفيما أن انتفاضة كهذه يمكن أن تحدث بحشد جماهيري أقل بكثير من ثورة كبيرة، إلا أن نجاحها يتطلب ائتلاف قوى أوسع من مجرد فصيل من الضباط، أو مجموعة صغيرة من المثقفين المدينيين أو مجموعة أساسية وحيدة. ويجب أن ينشأ شكل من أشكال التحالف ضد الأوليغارشية والذي يتمثل في تحالف الطبقة الوسطى المتطرفة/ المردكلة، بما فيها عناصر استراتيجية من سلك الضباط وقطاعات مسيسة من الفلاحين، وينمو حول القيادة الشعبوية، وهذه التركيبة تعتمد حدوث أزمة أو صراع في المجتمع. وتناقش هذه الدراسة بأن صعود البعث إلى السلطة يقارب هذه الظاهرة.

ولكن ما هي الشروط التي تجعل من الممكن الجمع بين انقلاب عسكري راديكالي، و«اختراق» هام للطبقة الوسطى وانتفاضة فلاحية؟ بعض التعميمات التي يمكن العثور عليها في ما كُتب حول هذه الأسئلة ذات صلة وثيقة بالحالة السورية:

١ - إن انتفاضة العالم الثالث تحدث في العالم كله تقريباً ضمن سياق من الهيمنة الإمبريالية، التبعية ورد الفعل القومي تجاهها. وتترابط الأزمات الوطنية والاجتماعية: فقد تقوم الإمبريالية بدعم الطبقات المهيمنة إلا أنها تقوم أيضاً بتقويض شرعيتها التقليدية؛ والتغلغل الإمبريالي مصدر رئيسي للأزمة الاجتماعية، عادة ما يمنع قيام رأسمالية وطنية مستقلة. ولا تحتاج الحركات الوطنية إلى تقمص الطابع الاجتماعي الراديكالي للانتفاضة الشعبوية، ولكن حيث

يكون التأثير الإمبريالي ضاراً أو دائماً بشكل خاص أو عندما تطول مدة الصراع القومي، فإنها أكثر عرضة للقيام بذلك. إن حدة الصراع تحشد عناصر من العامة وتدعو إلى حلول أكثر راديكالية أكثر من أي وقت مضى، بما في ذلك تحول المجتمع الأهلي. وبالتالي، فإن القيادة تمر عادة من الطبقات العليا والمتوسطة العليا التقليدية أو الليبرالية لأيدي المثقفين الراديكاليين من البورجوازية الصغيرة، والذين، وبسبب افتقارهم لحصة في الوضع الراهن، يرون الاستقلال الوطني والتحول الاجتماعي أمرين متلازمين، كما يرون التعبئة الثورية شرطاً أساسياً لكليهما؛ وقد تؤدي هذه الحالة إلى تطرف الضباط وتعبئة الفلاحين. وبينما يصل هذا الأمر إلى أقصاه في الثورات الجماهيرية الحديثة، فإنه يأخذ في حالة الانتفاضة الشعبوية شكلاً أقل ولكن ذا أهمية؛ وسورية تتناسب مع هذه الفئة.

٢- إن الظروف الاجتماعية لصعود طبقة وسطى راديكالية هي ظروف نموذجية في العديد من دول العالم الثالث، سوى أنها تكون كذلك بشكل خاص في المراحل المبكرة للتحديث عندما تكون قيادة الدولة المتجذرة في البورجوازية الزراعية لا تزال مهيمنة. فالتحديث يقوم بتقويض السلطة التقليدية، وبخلق طبقة وسطى جديدة من ذوي الرواتب والطموح المتزايد، كما يقوم بتوليد مجموعة من أهل الفكر والتي منها يمكن أن تنبثق مجموعة مناهضة للنخبة (هالبيرن Halpern ١٩٦٣: ٥١-٧٨). وإذا ما فشل التوسع الاقتصادي في مواكبة التعبئة الاجتماعية، كما هو سائد في حالات التنمية التابعة المتأخرة، وخاصة إذا ما تعثر النمو الاقتصادي بعد فترة من التوسع وأُحبطت الآمال، فإن شعوراً بالحرمان النسبي يغذي الاستياء السياسي للطبقة الوسطى. في مثل هذه الظروف، وبينما التنمية الرأسمالية تثري البورجوازية الزراعية - التجارية وتفاقم عدم المساواة، فإن الصراع على المسار الصحيح للتنمية قد يؤدي إلى تقسيم الطبقة الحاكمة والطبقة الوسطى الجديدة (دوتشي Deutsch ١٩٦١؛ جور Gurr؛ والتون Walton ٢٠٤؛ هينتنغتون Huntington ١٩٦٨: ٣٩-٥٩). كانت سورية في الخمسينيات حالة كلاسيكية لعزلة الطبقة الوسطى، وهو الشرط الذي دفع باتجاه صعود البعث.

٣- عادة ما يكون الجيش نخبوياً ومعادياً للحركات الجماهيرية، ولكن في ظل ظروف معينة

قد تحدث ردكلة لضباط الجيش. ويكون هذا الأمر أكثر ترجيحاً: أ) حيث تكون المؤسسة العسكرية مستقلة عن الطبقة المالكة المهيمنة وتفتقر لتقليد راسخ من النخبوية الاعتبارية، ب) حيث يتم تجنيد عناصرها من الطبقة الوسطى الجديدة أو حتى من طبقة أدنى في مجتمع تهيمن عليه النخبة التقليدية؛ فالراديكالية العسكرية ترتبط أكثر بضباط من خلفيات أدنى من الطبقة الوسطى، ومن مجموعات إثنية هامشية، ومن المناطق النائية، ومن ذوي الخبرات الشخصية في الأزمات الاقتصادية أو الحرمان، وخبرات في التفاعل مع الزملاء المدنيين الراديكاليين والأصغر سناً. ج) حيث تواجه الأمة ضغطاً استثنائياً من الإمبريالية أو تهديداً خارجياً شديداً ويقوم الجيش، القومي بطبيعة الحال، باعتناق إصلاح راديكالي باعتباره مفتاح السلطة الوطنية (وولبين Wolpin ٩-٢٦، ١١٤-١١٦؛ بيرغر Berger ٣٦١-٣٩٨؛ هالبيرن Halpern ١٩٦٢؛ ١٩٦٣: ٢٥١-٢٨٠؛ تريمبيرغر Trimberger؛ هينتنغتون Huntington ١٩٦٢؛ ١٩٦٨: ١٩٢-٢٣٧). وكل هذه الشروط موجودة في سورية.

٤- وكما يقول مور Moore (١٩٦٦) وهينتنغتون Huntington (١٩٦٨: ٢٩٢)، فإن طبقة الفلاحين، وهم القوة الجماهيرية الحاسمة في حصيلة التنمية السياسية في البلدان الزراعية، تلعب «دوراً تحولياً» حاسماً: فإذا ما تمت ردكلة الفلاحين وتعبئتهم، فإنهم يشكلون مغاوير أو فدائيي الثورة، وفي حال بقائهم تقليديين، فإنهم يشكلون مرساة للأنظمة المحافظة. ولكن بين طرفي النقيض، الثورة الفلاحية والسلبية التقليدية، هناك العديد من الحالات الوسطية: انتفاضة أو تعبئة فلاحية لا تصل حد الثورة لا يزال بإمكانها التأثير في النتائج، وبشكل خاص، يمكنها، كجزء من «الانتفاضة الشعبوية» أن تسهِّل ظهور نظام شعبوي استبدادي. وتناقش الدراسة بأن هذا هو الحال في سورية.

تحدث الانتفاضة الفلاحية في سياق مجتمعي كليّ، إلا أن أزمة زراعية على وجه التحديد هي ما توفر الشروط والمظالم الأساسية لها. وهذه الأزمة هي من فعل التغلغل الرأسمالي في الريف، ما يجعل من الأرض سلعة، ممزقاً المجتمع القروي ومنتهياً بمركزة الأرضي، استئجارها، وإضفاء صفة البروليتاريا على المجتمع الريفي (تحول المجتمع إلى عمال في الأرض) والهجرة

المدينية. وتحل العلاقات النقدية محل العلاقات الأبوية أو المحسوبية. وفي هذه الظروف، إذا ما أهملت النخبة المالكة التحديث الزراعي، بينما تقوم ببساطة باستخلاص فائض أكبر من الطبقة الفلاحية، وإذا ما ولّد نمو السكان والمعدمين توقاً شديداً للأرض، فإن صراعاً عنيفاً ما بين مالكي الأراضي والفلاحين أمر محتمل الحدوث. وقد يأخذ أصحاب الأملاك الصغيرة المهددون بالديون أو بانتهكات مالكي الأراضي زمام المبادرة في التعبئة الفلاحية لأنهم يمتلكون ما يلزم من الاستقلالية عن سيطرة مالكي الأراضي. ومن المرجح أن يثور المزارعون المستأجرون، إذ إن شروط امتلاك الأرض هذه ذات علاقة صفرية ومالك الأرض يمكن الاستغناء عنه. والفلاحون المهددون بالتحول إلى بروليتاريا لديهم القليل ليفقدوه في تحشيد مناهض للنظام. والنظام الذي يفشل في التصدي للأزمة الزراعية يواجه، في قاعدته الفلاحية، احتياطياً دائماً من الدعم المحتمل للحركات المتحدية (المناهضة) للنظام (روست Russett؛ شانين Shanin؛ وولف Wolf؛ زاغوريا Zagoria؛ والتون Walton؛ بايج Paige).

٥- عمل التغيير الاجتماعي السريع والأزمة على تأمين ظروف لصعود حركة مناهضة للنظام، لكنها تحتاج إلى قيادة لتحويلها إلى تعبئة سياسية. في مرحلتها المبكرة، يظهر «رجال أفكار»، وهم مثقفون يعملون على ترويج أيديولوجية مضادة؛ من خلال الانتقاد ونزع الشرعية عن الوضع القائم وتقديم رؤية لمجتمع أفضل يقومون برفع الوعي السياسي عند العامة. وفي مرحلة لاحقة يقوم المفكرون بإفساح المجال «لرجال الفعل» وقد تظهر قيادة كاريزمية لتحويل الأفكار إلى حركة. ويتم تجنيد الأتباع المتشددين من الجماعات الجديدة التي أنشئت خلال التحديث، سوى أنها لم تكن راضية عنه: الطلاب والمثقفون، وهم نتاج انتشار التعليم؛ «الرجال الهامشيون» الناتجون من الانحلال المجتمعي - الأشخاص المتعلمون حديثاً أو أنصاف المتعلمين من أصول متواضعة تم اقتلاعهم من مجتمعاتهم التقليدية غير الآمنة، الفلاحون السابقون الذين هاجروا مؤخراً إلى المدنية، «العاطلون من العمل روحياً» من «ذوي التعليم العالي»، موظفو الياقات البيضاء في المهن المغلقة. وفي النهاية، فإن الأمر بحاجة لمنظمي الحزب، وتقنيي تقنية سياسية جديدة لإعطاء نطاق واسع ومتانة للحركة (كوري Koury). وتعتمد تعبئة الفلاحين الفعالة بشكل خاص على قيادة «خارجية» كهذه توفر أيديولوجية

(القومية، الشعبوية الزراعية) وتنظيم لاختراق التغليف المحلي لطبقة الفلاحين وتوليد هوية فلاحية أوسع. وقد يشكل المثقفون الراديكاليون أو «الفلاحون السابقون» الذين هاجروا إلى المدينة وأصبحوا طلاباً أو عمالاً هذا الرابط (هوبستباوم Hobsbawm؛ والتون Walton).

٦- ويعدُّ فشل النظام السياسيّ وشرعيته مكوّنين رئيسيين في الانتفاضة الشعبوية. فالنخب الحاكمة، التي أخفقت في إفساح المجال لإحداث تغيير تطوري ورفضت فتح الباب أمام مطالبات الطبقة الوسطى المشاركة في المؤسسات السياسية القائمة، من المحتمل أن تواجه غلياناً ثورياً. وفي مواجهة التحديات الراديكالية فإن هذه النخب قد تفقد تماسكها و قدرتها على إصدار الأوامر، أو ربما الهزيمة العسكرية والإخفاق القومي سيؤديان إلى تفتت الجهاز القمعي أو عدم الوثوق به. وسواء كانت الظروف الموضوعية المولّدة للبؤس تترجم فعلياً في تعبئة فلاحية ضد النظام أم لا، فإنه أمر يعتمد على متانة البنى السياسية-الاجتماعية التقليدية. فإذا كانت النخب الحاكمة من ملاكي الأراضي تتمتع بالتماسك وتحتفظ بروابط قوية مع الأرض والوظائف السياسية المحلية، فقد تتمكن من احتواء الأزمة. ولكن إذا كانت جذورها المحلية هشة أو مزعزعة، فإن الاستقرار في المناطق الريفية يعتمد على القدرات القمعية لأجهزة الدولة (مور؛ آندرسون ١٩٧٤). تتميز بلدان الشرق الأوسط تاريخياً بالفجوات الحادة بين المدينة والريف، وبقابلية مركز الحكم على التعرض لانتفاضة وتجديد دوري من المحيط؛ هذا الإرث قد يجعل هذه البلدان هشة بشكل خاص بمواجهة الاستياء الريفي الحديث (ابن خلدون). تطرح هذه الدراسة فرضية أن النظام السوري قبل البعث كان هشّاً وقابلاً للاختراق.

٧- وبرغم أن هذه المكونات، بدرجة أو بأخرى، تشكل جزءاً من «الانتفاضة الشعبوية»، إلا أنه لقيام انتفاضة كهذه يجب حتماً أن تجتمع هذه المكونات وبالمقدار الكافي لإسقاط النظام القديم دون التحول إلى ثورة. ولكن لماذا هذه الحتمية؟ **أولاً**، لأن الثورات الشاملة نادرة الحدوث، ولكن، وكما يقول والتون، فإن العديد من العوامل ذاتها التي تفسر ثورات شاملة كهذه، عادة ما تولد تمردات أقل شأناً من الثورات. وفي هذه الحالات الأخيرة، تكون

المكونات ذات فاعلية أقل أو أنها تنضوي تحت طرق أقل قابلية للانفجار؛ تحديداً، التعبئة الفلاحية، مقارنة بحالات الثورة، تنحو لأن تكون أقل حدة وأكثر تفاوتاً. وقد يعود هذا الأمر لعدم تجانس المجتمع، التفاوت في عملية التحديث، وصعوبة تجميع تحالف معاد للنظام يردم الهوة ما بين الريف والمدينة. ولكن إذا كانت الأنظمة هشة فعلاً، فإنها قد لا تحتاج إلى ثورات عارمة للإطاحة بها. فإذا افتقد النظام القديم لشرعية وطنية، وقاعدة ريفية متينة، ومؤسسات سياسية فعالة، وإذا ما تمت، على وجه التحديد، ردكلة أجهزته القمعية، فقد يطاح عن طريق انتفاضة تتوقف قبل أن تتحول إلى ثورة فلاحية عارمة. وفي الواقع، في المراحل المبكرة نسبياً من التحديث، حين تم ردكلة الطبقة الوسطى لم يحصل سوى حشد جزئي للجماهير من الأطراف. إن تماسك النظام الشعبوي الناشئ يعتمد على التعبئة الجماهيرية والإصلاحات الشعبوية اللاحقة التي ترضي مطالب وشكاوي الطبقة الوسطى والفلاحين. في ظل ظروف كهذه، قد تكون الانتفاضة الشعبوية بديلاً للثورة. ستناقش هذه الدراسة أن هذه الظروف كانت سائدة في سورية.

٨- وأخيراً، فإن للطريق الذي تبناه النظام الشعبوي للوصول إلى السلطة، وبالتحديد طبيعة التعبئة السياسية التي خرج منها، نتائج مهمة لجهة قدرته على تكريس السلطة وتعزيز الثورة الشعبوية من الأعلى. وبينما يجري الاستيلاء على أعلى مستويات السلطة في الدولة عن طريق انقلاب، إلا أنه كلما كان هذا الانقلاب مسبوقاً، مترافقاً أو يعقبه تعبئة جماهيرة وصراع سياسي كلما كان محتملاً لهذا النظام أن يكون أقوى. وكلما ازداد عمق الأزمة والصراع الاجتماعيين اللذين منهما خرج النظام، ارتفعت مستويات التعبئة التي يمكن تحقيقها وكلما ازدادت قاعدة مؤيديه اتساعاً. وكلما ازدادت حدة التعبئة والصراع من أجل السلطة، ازدادت إمكانية تماسك العناصر المتنوعة للحركة الشعبوية من خلال توجه أيديولوجي مشترك، وبالتالي كلما كانت إمكانية تماسك النخبة بعد تسلم السلطة أكبر، كانت إمكانية متانة التوجه الشعبوي للنظام أكبر (هينتنغتون ١٩٧٤؛ سكوكبول). في الحالة السورية، وصل النظام إلى السلطة عن طريق انقلاب لا عن طريق انتفاضة جماهيرية، ولكن هذا الانقلاب كان نتيجة مؤجلة لأزمة نظام سابق وحشد تمكن النظام لاحقاً من استغلالها ليبني قاعدة دعم.

الحركات الشعبوية والطائفية

لكن كيف يمكن لمفهوم الانتفاضة الشعبوية باعتباره تفسيراً لأصول النظام البعثي أن يتلاءم مع البعد الطائفي للسياسات السورية؟ من الواضح أن الانتفاضة الشعبوية قد حدثت في وضع خاص، أي في مجتمع فسيفسائي دون وجود لدولة قومية أصيلة راسخة، وهو وضع حيث غالباً ما تكون الطائفية عاملاً هاماً فيه. ومع ذلك، وللدرجة التي توجه فيها الهويات الطائفية التعبئة السياسية، من المرجح أن تتحول شكاوى التحديث إلى صراع ذاتي بين نخبة مجزأة وشبكاتها الزبائنية أو إلى نوع من الانفصالية أو حرب أهلية، ما يحول دون وجود ائتلافات عبر الطوائف المجتمعية ذات ارتكاز طبقي وأيديولوجية كونية ضرورية لانتفاضة شعبوية ناجحة. إن المفتاح لفهم انتفاضة شعبوية في بيئة متعددة الطوائف المجتمعية هو كيفية تحديد البنية الطباقي والكميونية للتعبئة السياسية.

يناقش أدب «بناء الأمة» (دويتش ١٩٥٣؛ ليرنير) أن التعبئة الاجتماعية، بقدر ما تضعف الروابط الذاتية وتولِّد التفاعل اللازم للشعور الوطني والطبقي، فإنها توفر الشروط اللازمة لبناء الأمة الحديثة والسياسات العلمانية. ومع ذلك، يمكنها أيضاً أن تقوم بمجرد تصنيف الهويات الضيقة جداً (الأنسباء، القرويون) ضمن فئة أكبر ولكنها تبقى فئة طائفية ما دون وطنية، والتي ما أن يفسح الاكتفاء الذاتي المجال للمنافسة المجتمعية على الموارد النادرة، حتى تصبح حاملاً للصراع السياسي (غيرتز؛ حريق ١٩٧٢). وإذا ما كانت التعبئة السياسية تأخذ مثل هذا الشكل الكميوني فإنه أمر يتوقف على مجموعة متنوعة من العوامل: إنها غالباً ما تحدث حيث تكون الاختلافات الكميونية (اللغة، العرق، الدين..إلخ) حادة ومعززة، وحيث لا يوجد ثقافة جوهرية جاذبة للأقليات، وحيث لم تتطور الفوارق الطباقي كفاية لتحل محل الفوارق الكميونية، وحيث الاستيعاب لم يرتق قبل الوصول إلى التعبئة الاجتماعية، وحيث لم تخرج قومية علمانية من صراع الاستقلال أو من خلال المؤسسات الوطنية، وحيث ترعى النخب السياسية الدوائر الطائفية «الطبيعية» وتسعى إلى الهيمنة الإثنية بدلاً من بناء قواعد سياسية عبر الطوائف المجتمعية وتلبية مطالب العدالة والإنصاف للجماعات الكميونية المتنافسة (دويتش ١٩٥٣؛ أندرسون وآخرون ١٩٦٧: ١٥-٨٣؛ وينر ١٩٦٥؛ كولمان).

بينما يمكن لتحليل هذه المتغيرات أن يساعد في تحديد النزعات والميول الواسعة في المجتمع، غالباً ما تكون الحالات الفعلية للانتفاضة الشعبوية في مجتمع فسيفسائي (موزايكي) خليطاً معقداً من الصراع الطبقي والكميوني. وحيث تكون الهويات الطباقي والكميونية مهمة على حد السواء، كما الحال في سورية، فإن من الضروري فهم كيفية تفاعلهم، وهناك ثلاث ملاحظات توفر لنا نقطة انطلاق لفهم هذه الحالة. **أولاً**، إن الشعور الطائفي لا يستثني الهويات الأوسع، وبالفعل تميل التعبئة الاجتماعية لتوليد تنمية متزامنة للهويات الجديدة المتعددة - مع مجموعة، احتلال (منصب)، طبقة، ودولة طائفية؛ وبالتالي من المرجح أن يكون للأفراد هويات متعددة وتلك التي تحتل الصدارة قد تعتمد على القضية أو الوضع. ومن هنا، فإن أشكال الصراع الطبقي والكميوني الصرف، في معظم الدول، أقل احتمالاً من أن تكون مزيجاً: فالتعبئة الطباقي والكميونية تحدث جنباً إلى جنب، وقد تتشابك أو تتناوب وتتعاقب في الزمن. **ثانياً**، فيما أن تشعب الطبقة عن طريق الانقسامات الطائفية قد يؤدي غالباً إلى إعاقة التعبئة الشعبوية وجعل الائتلافات الطباقي هشة، حيث يرتبط الوضع الطبقي المتدني ببعض الأقليات أو الجماعات الطائفية المحرومة، أي حيث تتشابك الانقسامات، لن يصبح الصراع حاداً بصورة خاصة وحسب، بل إن التعبئة الكميونية قد تأخذ شكلاً راديكالياً كونياً. وقد تتماهى المجموعات الكميونية المحرومة مع طبقات محرومة أوسع وترى الثورة الطباقي على أنها الحل لحرماناتهم الخاصة. **ثالثاً**، إن تفاوت وعدم تنظيم التعبئة غالباً ما يؤدي إلى تمثيلات كميونية غير متوازنة حتى في الطبقة العلمانية أو الحركات الوطنية. ففي أفريقيا، على سبيل المثال، احتلت بعض الجماعات الكميونية طليعة الحركات القومية بشكل غير متكافئ نتيجة للتغير المتفاوت غير المنتظم، أي أن الفوارق في منزلة المجتمعات التقليدية كانت قد تخلخلت بسبب التحديث وتعرضت للتربية. وكان هذا بسبب حوادث الموقع الجغرافي أو ضغط الزيادة السكانية في بعض المناطق أو بسبب تقبل أكبر للابتكار في المجتمعات ذات الانقسام الطبقي الأقل (كولمان ٣٠-٣٤). تشير الملاحظات الثلاث هذه إلى إمكانية معينة: أنه حيث يتداخل الوضع الاجتماعي للأقلية مع الحرمان الطبقي قد تظهر الأقليات بشكل غير متكافئ، لاسيما حيث التعبئة غير المنتظمة تؤثر عليهم بوقت مبكر، في طليعة الحركات الشعبوية الوطنية أو ذات الأساس الطبقي. وفي هذه الحالة قد تغمر الأيديولوجية الكونية الهويات الكميونية ولكنها لا

تؤدي إلى طمسها تماماً بالمطلق. ولكن إذا حصلت مجموعة أقلية معيّنة، بفضل تعبئتها السابقة لغيرها، على موقع سياسي مهيمن واستخدمته لاستبعاد الجماعات الأخرى، فمن المحتمل أن تعود الهويات الكميونية ويتآكل التحالف الطبقي الشعبوي أو يتجزأ. إن مزيج الانتفاضة الشعبوية والسياسات الطائفية في الحالة السورية يوحي بأنها من هذه الحالات المعقدة.

تشكيل الدولة الشعبوية الاستبدادية

إذا ما كان على الانتفاضة الشعبوية أن تنجح فيجب أن تتمأسس في دولة. وربما لأنها عادة ما تكون نتاج مجتمعات منقسمة تفتقر للإجماع في الآراء حيث المشكلة المُدركة تتمثل في تركيز القوة الإصلاحية في مواجهة المصالح الراسخة والانقسام الكميوني، غالباً ما تأخذ مثل هذه الدول، خاصة في الشرق الأوسط، شكلاً استبدادياً. يُستولى على السلطة بالقوة وتُفرض السياسة الشعبوية، ولكن لابد من شرعنة السلطة الدائمة. وفيما أن الشرعية تستند في النهاية إلى الموافقة والإجماع إلا أنها تمتلك، كما يبين ويبر، العديد من المصادر إلى جانب الديموقراطية الإجرائية - أي، الولاءات الأساسية والشخصية، القيادة الكاريزمية، المهمة الأيديولوجية، أو الشرعية البيروقراطية - وكل ذلك ينسجم مع الحكم الاستبدادي. وعلاوة على ذلك، وكما يبين بلاو (١٩٦٤)، يمكن توليد السلطة أيضاً من خلال «تبادل» بعض المنافع بين الحاكم والمحكوم. وبالتالي، قد يترافق استخدام الإكراه في مركزة السلطة الاستبدادية مع مجموعة متنوعة من المصادر الشرعية و«التبادلات». ويعد المزيج الخاص لهذه المصادر المفتاح الأساسي لطبيعة نظام الحكم الحقيقية. ومع ذلك، ولتوطيد نظام جديد، يجب على نظام الحكم الشعبوي أن يذهب إلى ما هو أبعد من مركزة السلطة وتوسيعها، الأمر الذي يتطلب قليلاً من مأسسة المشاركة (هينتنغتون ١٩٦٨: ١٤٠-١٤٧).

المركزة وشرعنة السلطة

إن مركزة السلطة هي الاختبار الأول أمام تشكيل نظام الحكم، تبدأ بالاستيلاء على مركز الدولة، غالباً من خلال انقلاب عسكري؛ ولكن بداية هناك قليل من القوة الحاكمة في النظام

وعادة ما تكون مجزأة بسبب صراع على السلطة داخل النخبة بين زمر من الضباط والسياسيين، وربما يتفاقم بسبب الاختلافات الكميونية النموذجية للمجتمعات الفسيفسائية. كما أن تحدي نظام الحكم الجديد للمصالح الراسخة قد يؤدي إلى نشوء صراع بين قوى اجتماعية أوسع، ولكن عادة من الطبقات المتوسطة والعليا المدينية. إن صراعاً حصيلته الصفر أُستخدم في الطرائق المكيافيلية - الإكراه، الخدعة، وفرّق تسد، والتي من خلالها يتم القضاء على الخصوم ويتم إنشاء ائتلافات من الأتباع، الحلفاء والخصوم المختارين تحت إمرة عتلات من السيطرة والإكراه البيروقراطي الموروثة أو المنشأة حديثاً. وتتطابق هذه المرحلة من «تراكم السلطة البدائية» مع نظام الحكم «البريتوري الراديكالي» عند هينتنغتون.

ولضمان الاستمرارية، يجب على السلطة المركزة أن تتحول إلى نظام قيادة شرعية وصنع قرار من داخل النخبة، الأمر الذي بدونه يكون نظام الحكم معرضاً للشلل والانقسام. وعادة ما تمزج المحاولة الأولى لشرعنة السلطات في أنظمة الحكم الشعبوية الاستبدادية بين الكاريزما والأيديولوجيا. وكما يقول ويبر (١٩٦٤: ٣٥٨-٣٦٣؛ بيندكس ٢٩٨-٣٢٨) وابن خلدون (١٩٦٧)، فإن الرؤية الأيديولوجية الدينية غالباً ما تكون القوة التي توحد الفصائل الأساسية المجزأة، والتي عادة ما تكون من قطاعات المجتمع الهامشية أو المحرومة، في حركة تأسيس دولة؛ فقد كانت «الثورة الأيديولوجية»، بشكل ما، بوتقة أنظمة الحكم الشعبوية في الشرق الأوسط أيضاً (بيندر ١٩٦٤). ولكن إلى الحد الذي تكون فيه الأيديولوجيا «تعبيرية» فحسب وتفتقر لمضمون مبرمج، فقد لا توفر إجماعاً كافياً لصنع قرار موحد أو تجسير الانقسامات ما بين النخبة (مور ١٩٧٤). وإذا كانت حادة، فقد تنقسم النخبة بين معتدلين وراديكاليين حول تفسيرات عقائدية أو قد تتخطى نفسها في تحدي النظام القديم والتسبب في إحداث ردود فعل مؤذية. سرعان ما تواجه الكاريزما والأيديولوجيا واقعاً متعنتاً ويجب عليها أن تكون معتدلة وأن تأخذ شكلاً روتينياً ضمن مؤسسات إذا ما كانت الدولة الجديدة ستحافظ على بقائها.

وبالتالي، يمكن للكاريزما والأيديولوجيا أن تؤدي إلى، أو تمتزج مع استراتيجية عقلانية قانونية والتي من خلالها تتم مأسسة توزيع سلطة صنع القرار في إجراءات، مناصب

وتجمعات في المركز. وهذه هي الطريقة الأكثر استقراراً لمركزة السلطة ولكنها في خلاف مع منطق «تراكم السلطة البدائية»، كما أنها تفترض مسبقاً إجماعاً داخل النخبة والذي عادة ما يجب وضعه من قبل قيادة شخصية أو أيديولوجية: ولكن مثل هذه القيادة تقف ضد تقاسم السلطة اللاشخصي. إن القواعد العقلانية القانونية في ثقافة ما دون تقليد كهذا من الممكن أن تولد تضامناً غير كافٍ لتماسك النخبة المتعددة الطوائف، ما يجعل المركز عُرضةً للتجزئة. ومع ذلك، وكما يقترح ويبر (٣٦٣-٣٧٣؛ بيندكس ٣٠٨- ٣٢٨)، فإذا ما فشل إضفاء الصفة الروتينية على الكاريزما والأيديولوجيا ضمن مؤسسات عقلانية قانونية، فإن القيادة الشخصية أو الكاريزمية تفسح المجال للحكم للحكم الوراثي.

في الواقع، وكما يقول بيل (١٩٨٤: ٧٤-١٧٦)، فإن المركزيات الحاكمة في الشرق الأوسط لطالما كانت متماسكة، تقليدياً، من خلال الأساليب الوراثية: من خلال استخدام ولاءات القرابة، والولاءات الشخصية والإثنية - وكما يقول ابن خلدون - فإن العصبية تجتمع مع دفع مكافآت مادية للعملاء. وفي ثقافة القرابة الفسيفسائية حيث كان التنافس القبلي، الكميوني والطائفي مستوطناً تاريخياً والثقة ما بين الأشخاص مقتصرة على الجماعات الأصلية، حيث فقط الأشخاص «القريبون» من القائد يمكن الوثوق بهم في الصراعات على السلطة. وفيما لابد للولاءات لأيديولوجية كونية أو لمؤسسات لاشخصية أن تُصاغ بشق النفس، تكون شبكات الروابط الشخصية الأصلية القائمة مصادر قوة جاهزة للاتحاد وبالتالي مركزة للسلطة؛ فعلى الأرجح لا يمكن للسلطة أن تُبنى دون قليل من الاستعانة بالنسيج الترابطي الأساسي للثقافة. وفي مجتمع فسيفسائي، من المؤكد أن يُترجم اللجوء لمثل هذه الاستراتيجية باستخدام الكميونية لتوطيد جوهر النخبة. وقد تخلق هذه الاستراتيجية روابط ملزمة تخفف من الفصائلية النخبوية، ولكن، وكما تشير الممارسة العثمانية للقضاء على أخوة السلطان، فإن القرابة الوراثية الأكبر ليست ضاماناً لتماسك النخبة. وعلاوة على ذلك، فإن جوهر النخبة الشخصانية يعتمد كلياً على قوة وكفاءة القائد الشخصية، وفي مجتمع متعدد الكميونات، يجب أن يتكيف التشكيل الجوهري للنخبة مع نوع من «الحساب الإثني» أو يخاطر بقاعدة ضيقة جداً وبتعبئة مناهضة للكميونية، إلا أن استراتيجية «توريث جديدة» تميل لاستبعاد الجماعات

الأقل موثوقية. وهذه الاستراتيجية مفيدة لمركزة السلطة ولكنها لا تستطيع تحشيد ما يكفي من الفاعلين لتوسيع السلطة إلى من هم أبعد بكثير من ذوي الحظوة في المجموعة. وعلى الرغم من أن النخب قد تستخدم العصبية بداية كوسيلة أكثر منها غاية، إلا أن الأتباع الذين تجندوا على هذا الأساس قد يحوّلون الدولة إلى «إرث» يُستخدم للغايات الشخصية لأولئك الذين في السلطة، محفزين مشاعر الاستياء وربما العصيان من قبل أولئك الذين تم استبعادهم.

إن الالتزامات المتأصلة في كل من النُهج «الصرفة» لبناء السلطات عادة ما تنتج استراتيجيات تجمع ما بين الكونية والمزيد من الإقصائية. وويبر نفسه قد قال بأن الحالات الملموسة كانت على الأرجح أشكالاً مختلطة، وليست صافية، من أنماطه للشرعية. في المجتمعات الانتقالية حيث تكون الجمعيات السياسية مزيجاً من الروابط الذاتية والكونية، من المرجح أن تمزج استراتيجيات بناء الدولة بين القيادة الشخصية، البدائية primordialism، الأيديولوجية وخلق هياكل رسمية جديدة. وفي الواقع، قد تضفي المصادر المتعددة للسلطة الناشئة من استراتيجيات مختلطة مزيداً من التنوع والقدرة على التكيف لنظام الحكم. وقد يكون هناك أيضاً تناقضات ذاتية: فإذا ما استخدمت استراتيجية وراثية، على سبيل المثال، لبناء جوهر النخبة، هل من الممكن بناء مؤسسات جماعية متحدة وفعالة أم أنها ستكون ضعيفة بسبب المحسوبية؟ بين نظام حكم إقصائي مغلق ومؤسسات كونية منفتحة كلياً، هناك العديد من الاحتمالات الوسطية والاستراتيجيات المختلطة ترجح نشوء أنواع كهذه من النتائج الوسطية.

وعادة ما كانت النتيجة لمركزة ناجحة للسلطة سلطةً تنفيذية يترأسها قائد مهيمن لا يتقيد نسبياً بالقوانين والأعراف. وتصبح العلاقات ما بين القائد والقوات المسلحة، الحزب الحاكم والنخب البيروقراطية عصب السلطة في نظام الحكم. وعادة ما يتحول تجنيد النخبة إلى نوع من التعيين من قبل أصحاب المناصب العليا. كما تصبح صناعة السياسة في غاية المركزية، آخذة شكل الفصائلية الشخصانية، البيروقراطية أو الأيديولوجية داخل النخبة. لكن، وبالاعتماد على مزيج نظام الحكم من استراتيجيات بناء السلطة، قد يكون القائد مسؤولاً أمام الحزب الحاكم أو البرلمان ويتقاسم السلطة معهما، وقد تصبح القوات المسلحة إلى حد ما تحت

السلطة القانونية، كما قد يصبح توجه نظام الحكم وراثياً، بيروقراطياً-قانونياً، أو أيديولوجياً تقريباً. وبالطبع، قد يفشل نظام الحكم في مركزة السلطة بنجاح أو يتخطى المرحلة البريتورية الراديكالية، وفي هذه الحال فمن غير المرجح بقاؤه طويلاً.

في الحالة السورية، عادة ما تكون النتيجة غامضة في الواقع. وعلى الرغم من تحقيق شرعية أيديولوجية معينة، إلا أن الفشل في تأسيس مركز متماسك أدى إلى الاستعانة بتقنيات إرثية أنتجت ملكية رئاسية تتشارك السلطة مع القوات المسلحة والنخب البيروقراطية ومؤسسات الحزب. ولكن نظرية الميراثية (patrimonialism) تهدد باستمرار شرعنة السلطة والبُعد المؤسساتي للحكم.

السلطة، بناء المؤسسات، والمشاركة

يعتمد نظام حكم مستقر على خلق هياكل سلطة فعالة تربط ما بين الدولة والمجتمع. وتحاول الأنظمة الاستبدادية الشعبوية، والتي غالباً ما تكون عسكرية في البداية، القيام ببعض من التطوير الهيكلي من خلال استراتيجية لينينية محدودة. وتستقر السلطة على ثلاث مؤسسات مركزية؛ الجيش، الحزب الواحد الحاكم (وكتله المساعدة)، والبيروقراطية. ويعتبر إيجاد مكان للجيش في نظام قادر على إخضاع عنف القوات المسلحة لإجراءات سياسية أمراً أساسياً للاستقرار، كما أن نظام حزب قوي أمر حاسم لدمج دوائر انتخابية شاملة.

القوات المسلحة: عادة ما يكون دور القوات المسلحة مركزياً، نظراً لأهمية القوة العسكرية وغياب إجماع الآراء على فرض الأنظمة الاستبدادية. تاريخياً، كانت القوات المسلحة أمراً مركزياً لتشكيل الدولة، ففي كل مكان تكون البداية بعمل الضرورات الأمنية. وفي المجتمعات المنقسمة غالباً ما يكون الجيش القوة الاجتماعية ذات التوجه الوطني الأكثر تنظيماً، وهي القوة التي تمتلك الحصة الأكبر في الدولة والأكثر تجهيزاً لفرض النظام. وفي المجتمعات التي تفتقر إلى بورجوازية ديناميكية قد يكون أيضاً قوة محدثة ومستقلاً كفاية عن الطبقات الحاكمة التقليدية لأخذ زمام المبادرة في التغيير الاجتماعي (جانوويتز ٦٣:١٩٦٤؛ هالبيرن ١٩٦٣:

٢٥١-٢٨٠؛ هالبيرن ١٩٦٢؛ هوروويتز ٩٠-١٥٠؛ تريمبيرغر ١٩٧٥).

ولكن إذا ما كان للقوات المسلحة تأثير إيجابي على تشكيل الدولة فإنه أمر يعتمد على اندماجه في نظام السلطة القائمة. ففي أنظمة الحكم الاستبدادية يتفاوت دورها إلى حد بعيد. فعلى أحد الأطراف تكون الحالة «البريتورية» التي تسيطر فيها القوات المسلحة، وتنقسم فرقة من الضباط المسيسين بين الفصائل المتنافسة، معرضة الدولة لانقلابات وانقلابات مضادة أو لجنرال يؤسس دكتاتورية شخصية (بيريه ١٩٧٠: ٤٦٣-٤٨١؛ بيرموتر ١٩٨١: ١٨-١٩، ١٢٨-١٣٥، ١٤٧-١٥٩). وعلى الطرف الآخر يكون النموذج اللينيني حيث تكون القوات المسلحة من خلق حزب حاكم قوي وأداة له؛ ورغم كونها واحدة من أكثر مجموعات المصالح نفوذاً داخل النظام، إلا أنها تلاحق مصالحها عادة من خلال المؤسسات الشرعية، مستبعدة البندقية من العملية السياسية (وولبين ٦٨-١٠٢). وهناك مجموعة كاملة من الحالات الوسطية المحتملة والتي يلعب فيها الضباط دوراً سياسياً مركزياً ولكن مع تجنب الميزات الأسوأ للبريتورية (praetorianism). وقد يستخدم قائد عسكري مسيطر سلطته لإقامة مؤسسات سياسية أو ترسيخها. أو قد يكون دور القوات المسلحة، حيث من الممكن أن تكون شريكاً في ائتلاف مدني عسكري، مقيداً بالمجموعات أو المؤسسات السياسية المدنية. وبينما يمكن أن يتسلم الضباط القيادة في أنظمة حكم كهذه ويصبحون هم أنفسهم سياسيين - إلا أن المؤسسة العسكرية بحد ذاتها ليست قابلة للتكيف بسهولة مع الوظائف السياسية مثل تجميع المصالح والتعبئة الجماهيرية، وغالباً ما تتقاسم السلطة مع حزب يتم من خلاله إدماج المشاركة المدنية (هينتنغتون ١٩٦٨: ٢٣٧-٢٦٣). ويمكن القول بأن سورية تقع في الفئة الوسطية؛ إذ فشلت محاولات تأسيس نموذج لينيني، ولكن تم دمج القوات العسكرية جزئياً ضمن نظام يتم تقييد دورها فيه من قبل قائد مهيمن وحزب شبه لينيني؛ ويتم احتواء البريتورية مع عدم إلغائها.

نظام الحزب: إذا كانت القوات المسلحة أمراً حاسماً لمركزة السلطة والدفاع عنها، فإن الحزب الواحد أو الحزب المهيمن هو المفتاح لتوسعها. فالحزب هو الإطار للحفاظ على تماسك النخبة وأداة للتعبئة الجماهيرية والسيطرة. ووفقاً لبيرلموتر (٢:١٩٨١-٥)، فإن إقامة بنية تحتية سياسية

كهذه لتوجيه المشاركة الجماهيرية هي السمة الرئيسية التي تميُّز الاستبدادية الحديثة عن التقليدية.

لكن من الواضح أن الأحزاب الحاكمة تتفاوت على نطاق واسع في قدرتها على تسهيل مركزة السلطة وتوسيعها. ويشكل الحزب اللينيني مع مناضليه الأيديولوجيين ومساعديه الجماهيريين الذين يخترقون المجتمع النموذج الأصلي للحزب «القوي» (هينتنغتون ١٩٦٨: ٣٣٤-٣٤٣؛ ١٩٧٤). وإلى المدى الذي يقارب فيه حزب ما هذا النموذج، فهو يؤدي وظائف حاسمة: صنع السياسة، تجنيد النخبة، تجميع المصالح، والتعبئة الجماهيرية. وفي كفة الميزان الأخرى هناك الحزب الخاضع أو شديد الهشاشة والذي يشكل مجرد واجهة للمحسوبية أو مجرد أداة بيروقراطية للسيطرة (حريق ١٩٧٣). وبين الحزب اللينيني والحزب الضعيف هناك مجموعة منوعة كاملة من الحالات الوسطية حيث تكون الأحزاب محوراً للعملية السياسية ولكنها تفشل في الوصول إلى سيطرة وقدرات الأحزاب اللينينية. وتتطلب أنظمة الحكم الساعية إلى لتغير الراديكالي حزباً قوياً - سلاحاً تنظيمياً قادراً على اختراق وتعبئة الدعم الجماهيري وسحق المعارضة - بينما تحتاج أنظمة الحكم القانعة بالحفاظ على النظام حزباً أقوى بكثير. وتبدأ أنظمة الحكم الشعبوية الاستبدادية بالسعي وراء التغيير الراديكالي، ولكنها تتفاوت بدرجة الأولوية التي تعطيها لبناء الحزب؛ وحيث تتمتع هذه الأنظمة بقيادة كاريزمية، فإنها قد تهمل ذلك فعلياً. وعلاوة على ذلك، ولصوغ التزامات أيديولوجية صارمة للحزب شبه اللينيني، فإن الأمر قد يحتمل استقطاباً حاداً بين الحزب وأعدائه وربما فترة طويلة من الصراع على السلطة من الأسفل وتتفاوت أنظمة الحكم الشعبوية بشكل كبير بهذا الصدد. ويمكن القول بأن سورية البعثية قد أوجدت حزباً قوياً إلى حد ما.

وباختصار، تتفاوت أنظمة الحكم الاستبدادية كثيراً في مدى قدرتها على بناء المؤسسات. وغالباً ما يُنزل المراقبون أنظمة حكم كهذه إلى مرتبة الفئة البريتورية أو إرثية، والتي تتميز بشدة عن أنظمة الحكم المأسسة سواء أكانت شيوعية أم ديموقراطية. ولكن، في الحقيقة، العديد من دول العالم الثالث، بما فيها الدول الاستبدادية التي تحاول قليلاً في بناء المؤسسات، من المحتمل أن تقع في مكان ما من الفئة الوسطى (تشالميرز ٢٣-٤٣) والتي تعتبر المأسسة الجزئية سمة

لها. وتقوم الأحكام، الوظائف، المناصب والهياكل بتوجيه وتقييد الفعل السياسي؛ ولكن لكونهم يفتقرون لثبات أنظمة الحكم الدستورية، يبقون عرضة للتلاعب وإضفاء الصبغة البيروقراطية من قبل نخبة السلطة، ولأنهم يفتقرون للقدرة التحويلية مقارنة بأنظمة الحكم الشمولية، يكونون عرضة للدمار من قبل الثقافة التقليدية. وإلى المدى الذي يقوم فيه نظام الحكم الاستبدادي الشعبوي بإخضاع القوات المسلحة ووضع نظام حزب قوي يمكن اعتباره قادراً على تحقيق مأسسة محدودة.

التجسيد الجماهيري وتوسع السلطة: يعتمد مقدار القوة في نظام سياسي على «عدد وكثافة علاقات النفوذ» (هينتنغتون ١٩٦٨: ١٤٣): فكلما زاد المشاركون وزادت تعبئتهم كثافة، زادت احتمالات القوة. إنّ توسع السلطة يعني تحشيد فاعلين جدد ضمن مؤسسات شرعية، ولكن هل يمكن لأنظمة حكم استبدادية أن تقوم بحشد دعم كهذا؟ في النظرية التقليدية، تتميز هذه الأنظمة بدقة بعدم قدرتها على استيعاب مشاركة سياسية، ولكن مع أن هذا الأمر صحيح تماماً في أشكالها البدائية (الدول الشخصانية البحتة أو العسكرية بدون حزب)، فهل الأمر كذلك مع أشكالها المتطورة ذات الأحزاب القوية إلى حد معقول؟

ويجادل البعض بأن الحزب الواحد، خاصة عندما يتقاسم السلطة مع القوات العسكرية أو عندما يكون أساساً أداة خلقتها النخبة، لا يمكنه مأسسة مشاركة جماهيرية حقيقية. ومن المؤكد أنه لن يسمح بالخيار اللازم لجعل المشاركة هادفة تماماً للجميع؛ فمستوى التسامح مع المعارضة منخفض جداً والحقوق السياسية مقيدة كذلك بحيث يمكنها استيعاب طيف محدود فقط من المطالب التشاركية. وحتى نشطاء الحزب لا يمتلكون كالمعتاد آليات صارمة لمعاقبة إساءة استخدام النخبة للسلطة. وبالتالي يكون نظام الحكم عرضة لفساد النخبة وأزمات المشاركة، وإلى المدى التي تكون فيه القنوات المؤسساتية مسدودة، يكون التعبير عن المطالب من خلال الصلات الزبائنية (صلات المحسوبية) أو من خلال مناهضة نظام الحكم (الموند ١٩٦٦: ٣١١-٣١٣).

ومع ذلك، لا يزال هناك أرضية وسطية واسعة بين المثل الديموقراطي الأعلى وفراغ المشاركة.

يناقش هينتنغتون بأن حزباً واحداً فعالاً قادر بشكل استثنائي على مركزة السلطة وتوسيعها على حد السواء من خلال المشاركة «المعبأة». ويشكك نيسلون بالإقصاء التقليدي للمشاركة «المعبأة» باعتباره أمراً غير منطقي. كما يناقش هينتنغتون بأن الصراع ما بين الحزب الواحد والمعارضة المناهضة للنظام قد يؤدي وظيفة أشبه بنوع من بديل للمنافسة الحزبية. ويظهر سكوكبول أن الدول الاستبدادية الناشئة في الثورات تتمتع بمقدرة دمج جماهيرية أكثر اتساعاً، أي القدرة على تحفيز فاعلية موالية للنظام واستيعاب أجزاء واسعة من السكان السلبيين سابقاً في هياكلها السياسية (هينتنغتون ١٩٧٤؛ هينتنغتون ونيلسون ١٩٧٦: ٧-١٠؛ نيلسون ١٩٨٧؛ سكوكبول). وكهذا، فإنه من المعقول افتراض أن يكون للأنظمة الاستبدادية التي لها جذور في الانتفاضات الشعبوية والتي طورت هياكل حزبية قوية إمكانية معينة للدمج الجماهيري، وللبقاء في مواجهة عدائية الطبقات الاجتماعية الاقتصادية المهيمنة سابقاً والتي لديها حافز قوي بشكل خاص لتعبئة قاعدة جماهيرية. إن ظروف الانتفاضة الشعبوية - الأزمة الزراعية، العزلة الجماهيرية عن النظام القديم، انهيار الغلاف الجماهيري التقليدي...إلخ - تقدم فرصاً استثنائية لإدماج الفلاحين، القوة الاجتماعية ذات الأغلبية في معظم مجتمعات العالم الثالث، وفي الحقيقة، عادة ما تحاول الأنظمة الشعبوية، من خلال تركيبة معينة من الآيديولوجية، التنظيم الحزبي، المحسوبية، والإصلاح الزراعي تحشيد الجماهير المحرومة غير المشاركة، وبالتالي توسع وتغير ميزان القوة في الساحة السياسية لصالحها. وبالتالي، فقد تستطيع تحقيق مأسسة لمشاركة محدودة.

وبالطبع، حتى النظام الذي يبدأ بطموحات شعبوية قد يهمل الروابط المؤسساتية مع المجتمع ويلجأ بدلاً من ذلك إلى الولاءات البدائية والزبائنية، وإذا ما كان هناك وجود لحزب ما فقد يكون مجرد واجهة لا أكثر. ولكن مثل هذه الأنظمة الميراثية، مع عدم قدرتها على تنفيذ الإصلاح الاجتماعي أو التحديث، عادة ما تنتهي بالاعتماد على تحالفات مع وجهاء محليين من أجل الارتباط مع الجماهير، تاركة القرى والأحياء المدينية تحت نفوذهم. ومن المرجح لمثل هذه الأنظمة «الميراثية الجديدة»، مع افتقارها لقاعدة مجسدة لتوسيع سلطتها والحفاظ على شعبويتها، أن تنتهي إما بالركود والتخصيص الفاسد للدولة من أجل أغراض النخبة الخاصة،

أو، في النهاية، بتعبئة سياسية تفوق القدرة الاستيعابية المتواضعة لهياكلها ضمن حالة عدم استقرار بريتوري (ايسينتات وليهارشاند ١٩٨١؛ ايسينتات ١٩٦٤). ومع ذلك، فإن مزيجاً من الميراثية واستراتيجيات بناء المؤسسات قد تنتج حالة حيث يمكن لحزب فعال (قابل للحياة) أن يوجد وأن يحتفظ، رغم تلوثه بسمات ميراثية، ببعض من القدرة الاندماجية الجماهيرية.

لابد من الاعتراف أيضاً بأنه حتى القيام بمأسسة ناجحة للمشاركة المحدودة ليس بضامن لاستقرار الأنظمة الشعبوية الاستبدادية. ونظراً لقدرتهم المتواضعة نسبياً، مقارنة بالأنظمة الشمولية والديموقراطية، سواء في اجتثاث أو احتواء المعارضة، فإن ذلك عادة ما يصبح تحدياً دائماً لشرعيتهم؛ وفي المعارضة الاستبدادية الشعبوية من المرجح أن تشمل مجموعات تسيطر على جزء هام من الموارد المجتمعية. وإضافة إلى ذلك، يميل التحديث لخلق مجتمع أكثر تنوعاً وتعبئة عصيٍّ علىٍ السيطرة والاندماج. وعادة ما يحاول النظام، في مواجهة شرعية متقلقلة ومعارضة دائمة، أن يزيد تحالفاته إلى أقصاها من خلال تركيبة معينة من الأيديولوجية، المحسوبية والشعبوية، كما يحاول السيطرة على المعارضة من خلال مزيج من القمع وإعطاء الامتيازات. وإذا ما قام النظام بالضغط باتجاه تعظيم التأييد والاندماج، فإن ذلك يميل لإبقائه متجاوباً مع الجمهور الأوسع لكنه قد يرهق قاعدة موارده على حساب النمو الاقتصادي. وللحفاظ على استراتيجية القمع، فلابد إما أن يكون للنظام جمهوره الخاص المتين من الناخبين، وأن يكون المجتمع على مستوى منخفض من التحشيد، أو أن تكون المعارضة مجزأة. وكلما كان على النظام أن يعتمد أكثر على أجهزة القسر، كان من المرجح أن يصبح الحاكم سجيناً لهذا النظام (ميغدال ١٩٨٧). وكهذا، وبينما يمكن لنظام استبدادي أن يمركز السلطة بشكل فعال جداً، قد تكون هناك حدود خفية لقدرته على توسيعها؛ وفي نهاية المطاف، فقد تكون المشاركة الأوسع للسلطة الطريق الوحيد لخلق نظام حكم أقوى.

السلطة، السياسة العامة والإصلاح الاقتصادي

إن الدولة الاستبدادية الشعبوية هي دولة معصرنة وإصلاحية التوجه، وهو أمر حاسم بالنسبة لتماسك السلطة. في مراحلها المبكرة، تعمل الأيديولوجية الشعبوية ذات التشكيل

الطبقي على إنعاش النخب العامية ويتم نشر «الثورة من الأعلى» لكسر قوة المصالح الأجنبية والأوليغارشية. وتؤدي مهاجمة سيطرة الأوليغارشية على وسائل الإنتاج من خلال التأميم والإصلاح الزراعي إلى كبح جماح سلطتها الاجتماعية ومعها الكثير من التبعية الجماهيرية؛ وبذلك تتركز السيطرة على الاقتصاد في أيدي نخب الدولة المستقلة. وقد يسعى نظام الحكم بشكل متعمد لإيجاد بديل للتطور الرأسمالي الخاص، إما على شكل رأسمالية حكومية بشراكة مع قطاع خاص ثانوي أو من خلال قطاع عام اشتراكي تعاوني بديل. إن تمييعاً للبنية الطباقي الصارمة سابقاً عادة ما يكون ثمرة ملكية (مثل الأرض) موزعة أكثر وعلى نطاق واسع وفرص جديدة (من خلال التعليم، التوظيف الحكومي.. إلخ) متوفرة للحراك المتصاعد. وكهذا، يُنتج نظام الحكم أو يوسع قوى اجتماعية معينة - عادة البورجوازية الصغيرة من ذوي المرتبات، الفلاحين ذوي الملكيات الصغيرة، و«البورجوازية الحكومية» الجديدة. إن إعادة للتقسيم الطبقي كهذه، وتقويض التوزيعات القديمة للثروة والمكانة وخلق أخرى مُقَرة من قبل نظام الحكم، لأمر حاسم لتوطيد نظام جديد (ابتر ١٢٣-١٣٣). وبالتالي، فإن نظام الحكم يستخدم الإصلاح والقوة الاقتصادية لصوغ تحالف من الطبقة الوسطى المعتمدة على الدولة وطبقة الفلاحين التي، إذا ما تمت مأسستها، عادة ما توسِّع التركيب الطبقي للدولة وقد تضفي ديمومة معتبرة لتوجه سياستها الشعبوية.

وعلى أية حال، فإن المصير النهائي للدول الشعبوية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بقدرتها على المدى الأطول لتعزيز التنمية والتغلب على أزمات التحديث. ولكن هل هي دول «ضعيفة» أم «قوية» في قدرتها على إدارة التنمية؟ قد تعطي مركزة القوة واستبعاد المعارضة في البداية قدرة أكبر لأنظمة الحكم الاستبدادية على فرض قرارات صعبة وإصلاحات كبرى ضد المصالح المكتسبة. ويتقدم التوسع البيروقراطي وظائف نظام الحكم التنظيمية، والاستخراجية والتجارية، لكن مع افتراض وظائف جديدة قد تفوق قدرة البيروقراطية. وقد تفسد إملاءات تعظيم السلطة العقلانية الاقتصادية: فإنّ بسط سيطرة الدولة على الاقتصاد، واستخدام المحسوبية والتسامح مع الفساد لترسيخ النخبة، والسياسات التوزيعية الشعبوية.. كلها تضع الاقتصاد في خدمة

السلطة بدلاً من العكس؛ وإذا ما حصلت المغالاة في تنفيذ ذلك، لأصبح الأمر هزيمة ذاتية تحول الدولة «القوية» إلى دولة «واهنة» وتستنفد قاعدتها من الموارد. وتقلل الدولانية (Statism) من سلطة الطبقات المهيمنة لكن يبقى على نظام الحكم أن يتسامح مع المراكز المجتمعية المستقلة - سواء كانت «تقليدية» أو رأسمالية خاصة - التي، لكونها عدائية بطبيعة الحال، غالباً ما تعيق سياساته. ولعدم قدرته على تأسيس قيادة كاملة للاقتصاد من خلال مؤسسات اقتصادية دولانية أو «اشتراكية» قادرة على أن تحل محل قطاع خاص غالباً ما كان معزولاً، عادة ما يكون على نظام الحكم أن يقدم في الوقت المناسب تنازلات لرؤوس الأموال الأجنبية والخاصة على حساب الشعبوية. ولكن الإصلاحات التي قام بها وتعزيز الاستقلال الذاتي للدولة قد يجعلان من العودة إلى الرأسمالية لعبة أقل جوراً ما هي عليه حتى الآن.

تطور الدولة الشعبوية الاستبدادية

تخضع الأنظمة الشعبوية الاستبدادية لتطور نموذجي إلى حد ما، والذي قد تظهر فيه أربعة اختلافات رئيسية (وقد لا يلزم الجميع، أو خليط منها، يتميز كل منها بمستوى التطور المؤسسي والتوجه الأيديولوجي النسبي، كما هو مبيَّن في الجدول رقم ((١ , ١)-ص٤٥).

١- يشير نظام الحكم البريتوري الراديكالي إلى المرحلة الشعبوية المبكرة من الاستيلاء على السلطة ومركزتها عندما تقوم الأيديولوجيا، المُشكلة من قبل الطبقة الوسطى أو الأصول العامية للنخبة، بالدفع سعياً لتحقيق إصلاح جذري. ويسعى نظام الحكم، العالق في صراع مع الطبقات المهيمنة، لحشد الدعم الجماهيري. وعادة ما يكون هناك أيضاً صراع معيّن على السلطة داخل النخبة والذي قد ينبثق عنه قائد مسيطر. وباتكاله بشكل أساسي على قيادة كاريزمية و/ أو مساندة الجيش، يكون نظام الحكم غير مستقر؛ فإن إضفاء الصفة الروتينية على الأيديولوجية والكاريزما اللازمة لتحقيق الاستقرار قد يُنشئ إما توجهاً قانونياً عقلانياً أو توجهاً ميراثياً، لكن التوسع في السلطة اللازمة لتوطيد نظام جديد يعتمد على دمج تحالف من الطبقة العامة في الهياكل السياسية.

٢- قد يتطور نظام الحكم من خلال وضع نظام لينيني محدود ضمن نظام حكم شعبوي استبدادي موطد. وتبقى السلطة متمركزة في نخبة عسكرية - مدنية مختلطة، لكن مع تعبئة وتنظيم مشاركين جديد، المستفيدين من الإصلاحات الجذرية من العامة، من خلال حزب أيديولوجي، يوسع السلطة ويعزز نظام الحكم ضد المعارضة المحافظة. وتبرز سلطة تنفيذية مهيمنة، تستند إلى الجيش ونظام الحزب الواحد مع بعض المشاركة الجماهيرية.

الجدول (١ , ١): أشكال التطور الاستبدادي الشعبوي

التوجه الأيديولوجي	مستوى التطور الهيكلي	
	منخفض	مرتفع
راديكالي	بريتوري راديكالي (كاريزمي/ أيديولوجي)	شعبوي استبدادي/ وضع نظام لينيني محدود
محافظ	ميراثي جديد	استبدادي ما بعد شعبوي/ وضع نظام ليبرالي محدود

المصدر: الكاتب

حالما يصار إلى مأسسة الثورة على هذا الشكل، وحالما تكون الإصلاحات قد أدت إلى تدارك الأزمة الاجتماعية وحققت إعادة التقسيم الطبقي الاجتماعي، فإن توجه النظام نحو التغيير الراديكالي سيتم استبداله تدريجياً بالانشغال بإدارة النظام الجديد. وتبدأ النخبة بتحديد مصالحها مع «الدولة» وتبدأ، سعياً لتحقيق أقصى قدر ممكن من استقلالية الدولة، بتحقيق التوازن بين القوى الاجتماعية بدلاً من الوقوف مع جانب ضد آخر. وتميل «مصلحة الدولة» لأن تحل محل الأيديولوجيا باعتبارها العامل المحدد لصوغ سلوك النخبة. وأما كيفية تحديد مصلحة الدولة هذه، فتعتمد تماماً على ماهية القوى الاجتماعية المندمجة ضمنها. وسيتم التعبير عنها بالتأكيد على أنها تصميم النخبة للدفاع عن شرعية الدولة، مقدراتها، قاعدة مواردها... إلخ. ولكن في النظام الشعبوي/ الدولاني، يمكن صوغ تعريف مصالح الدولة أيضاً من قبل نوع من الأيديولوجيا الشعبوية الممأسسة في الحزب الحاكم، ومن المرجح أن تستوعب مصالح بيروقراطية مع حصة في القطاع العام ومصالح تلك النقابات المشتركة التي يرتبط من خلالها النظام مع قاعدته الانتخابية الشعبوية. وفي المراحل الناضجة من هذا الشكل من أشكال

الشعبوية الاستبدادية، فإن الميزة الأولية للعملية السياسية باعتبارها صراعاً طبقياً على اتجاه المجتمع يتم استبدالها تدريجياً بسياسات بيروقراطية تتنافس من خلالها المؤسسات وجماعات المصالح، داخل النظام، على المحسوبية، السلطات القضائية وتغيير السياسات الربحية.
٣- وبدلاً من ذلك، فقد يسعى النظام إلى التماسك من خلال استراتيجيات ميراثية. إن نظاماً ميراثياً جديداً يمكنه مركزة السلطة ولكنه لا يستطيع توسيعها أكثر، كما أنه يفتقر للمقدرات التحديثية والإصلاحية. وبدلاً من ذلك، قد يبدأ النظام بطموحات بناء المؤسسات ولكنه يتراجع إلى الميراثية، منتهياً بفقدان الطاقة الأيديولوجية، الفساد النخبوي، إعادة إضفاء الصفة التقليدية على الهياكل السياسية، وفقدان التعبئة الجماهيرية.

ولأن لكل من الميراثية الصرفة واستراتيجيات بناء الدولة مسؤولياته، فغالباً ما يمزج النظام بينهما. وكثيراً ما تكون النتيجة نظاماً لينينياً/ بونابارتياً مختلطاً يرأسه قائد شخصاني والذي يترأس حزباً من الزملاء وقيادة عسكرية ترتبط به من خلال روابط زبائنية. وما أن تتوقف الأيديولوجية الراديكالية عن أدى دور قيادي، فإن تطور مثل هذه الأنظمة المختلطة يتحدد من خلال التجاذبات المتعاكسة للقوى القانونية - العقلانية والميراثية.

٤- في تطور ما بعد شعبوي مبكر، تميل الدولة للسعي إلى تسوية مع الطبقات المهيمنة على حساب جمهورها النخبوي الشعبوي. وكلما كان تحقيق الشروط الآتية، والتي يبدو أنها تقود هذا التغيير، أكثر ، دخل النظام بمرحلة ما بعد الشعبوية الناضجة بشكل أسرع وأكثر كمالاً.

أ- **تحول النخبة**: إن نخبة راديكالية بمرور الوقت تستنفد طاقاتها الأيديولوجية؛ الأيديولوجيا والكاريزما يجب أن تتفق مع الواقع اليومي، وبخاصة الاقتصادي (ويبر)، والراديكاليون يتجاوزون أنفسهم ويُعاقبون بردود فعل محافظة (برينتون)، وقوة القيادة تفسح المجال أمام الفساد الذاتي (فساد المصالح الذاتية) (ابن خلدون)، لاسيما في ظل عدم وجود آليات مساءلة في الأنظمة الاستبدادية. إن التحول الناشئ للنخبة إلى البورجوازية يعطيها حصة في التباينات الجديدة (ميشيل)، الأمر الذي يُحدث تحولاً محافظاً معتدلاً في أيديولوجيتها. ومن المرجح

لتحول النخبة هذا أن يتقدم بسرعة أكبر حيث لا يوجد حزب قوي يمأسس الأيديولوجيا ويعيد تزويد النخبة بعناصر من العامة.

ب- **القيود الاقتصادية**: إن الأنظمة الشعبوية، ولكونها تحشد مسبقاً قطاعات جماهيرية غير فعالة من خلال سياسة «شمولية تضمينية» وسياسة إعادة توزيع، تعزز الاستهلاك على حساب التكديس وتبعد «الأغنياء» الذين قد يكون تعاونهم أساسياً للنمو (مالوي: ٣-١٧، ٤٧-٨٧). وعادة ما تفشل الجهود في خلق مؤسسات شبه اشتراكية بديلة: عدم الكفاءة، الفساد، والاستخدام المسيَّس الضعيف للقطاع العام باعتباره محركاً للاستثمار. وقد يؤدي ضغط السياسات الشعبوية على موارد الدولة، الركود الاقتصادي، والتعرض للضغوط الخارجية إلى فرض انفتاح على الاستثمار الخاص والأجنبي، والمناخ الاستثماري الجيد يتطلب عودة إلى نوع من الشعبوية والدولانية.

ج- **تشكيل الطبقة**: في نظام دولاني، يميل تعظيم النخبة والتلاعب الفاسد بتفاعلات سوق الدولة (السوق الحكومية) إلى توليد «بورجوازية دولة» جديدة داخل النظام. وفي ظل التحرير الاقتصادي، فإنها قد تعقد تحالفات مع البورجوازية الخاصة، حتى أنها، بمرور الوقت، تندمج معها بمن فيها ما تبقى من الأولغارشية القديمة. وهذا قد يكشف إعادة استيلاء البورجوازية على الدولة ونشر سلطة الدولة لمصلحة التطور الرأسمالي.

في مرحلة ما بعد الشعبوية، تستمر الهياكل الاستبدادية بداية، إلا أنها تستخدم في هذه المرحلة لغايات محافظة (أبتر ٣٥٧-٣٩٠). وقد يعني هذا زيادة الحصة الميراثية، وكلما ازداد هذا الأمر أصبح العنصر الميراثي لتوطيد سلطة النظام أكثر قوة، إلا إذا أعطى التحرير المحدود نطاق قوىً اجتماعية أوسع لضبط هذا التدهور. وفي الواقع، إذا ما تم اعتماد استراتيجية رأسمالية بشكل جدي، فمن المحتمل أن يتطلب نجاحاً على المدى الطويل توافقاً مع المطالب البورجوازية من أجل الوصول إلى صنع القرار من خلال «تحرير محدود»: عادة، يتم تفكيك نظام الحزب الواحد، ويتم تقوية الحماية القانونية (لاسيما حقوق الملكية)، ويصبح البرلمان المجَدد وسيلة

لتقاسم السلطة مع السلطة التنفيذية. ويحدث انتشار لقوة معينة، غالباً للبورجوازية؛ وبالتالي تكون السياسة ملزمة بالتحرك باتجاه محافظ لصالح القوى الاقتصادية المهيمنة في المجتمع. ولأن مقاومة هذا المسار أمر مرجح، يتم الحفاظ على جوهر السلطة الاستبدادية، وإن يكن موجهاً فيما نحو مناهضة النخب الراديكالية. وإذا كانت المقاومة شديدة، يمكن لهذا النظام أن يتطور ليصبح نظاماً استبدادياً محافظاً بشكل كامل (مثل نظام بينوشيه في تشيلي) والتي تعمل فيه سلطة الدولة على قمع وتسريح الجماهير التي في خدمة المصالح الرأسمالية. وتعتبر مصر رائدة في التطور في مرحلة ما بعد الشعبوية، إلا أن بذور هذا التطور موجودة في الحالة السورية.

وهناك أيضاً قوىً تعمل ضد التحول في فترة ما بعد الشعبوية والتي قد تعمل على تأجيل هذا التطور إلى أجل غير مسمى، ومثال على ذلك أفضليات القيادة، تخفيف القيود الاقتصادية عن طريق الريع النفطي، العوامل غير المواتية للاستثمار الرأسمالي، مثل الحرب أو عدم الاستقرار، أو العوائق، مثل الانقسامات الكوميونية (الطائفية)، إلى دمج البورجوازية القديمة مع الجديدة... إلخ. وعلاوة على ذلك، بقدر ما تصبح أجزاء من الأيديولوجية الشعبوية الأولية للنظام معايير شرعية مألوفة وبقدر ما يتم مأسسة اندماج قاعدته الشعبوية، فمن المرجح أن يكون تطور مرحلة ما بعد الشعبوية تدريجياً وربما تحقق النتيجة مساواة أقل من تلك الموجودة في الاستبدادية المحافظة الصرفة.

خطة الكتاب

في الصفحات التالية، ستُستخدم المفاهيم السابقة في تحليلٍ لتشكّل دولة البعث وصعودها. ويوضح الفصل الثاني أزمة النظام القديم باعتباره نتاجاً للتطور التاريخي في سورية؛ إذ يحلل الهياكل الزراعية التقليدية التي ولّدت تبايناتها المظالم التي على متنها صعد البعث والنظام القديم الذي أوهنت هشاشته بدائل البعثية. وينظر الفصل الثالث في قوى التغيير الاجتماعي التي قوّضت النظام القديم وأنتجت عزلة الطبقة الوسطى، الأزمة الزراعية، وتسييس الفلاحين الذي نشأ منه التحالف الشعبوي. والفصل الرابع يدرس وسائل الانتفاضة أو الثورة الشعبوية،

مشيراً إلى ردكلة الجيش وتشكيل حزب البعث؛ ويتتبع بعدئذ التعبئة السياسية والصراع الذي أوصل البعث إلى السلطة. والفصل الخامس يدرس تشكيل دولة شعبوية استبدادية جديدة في مرحلة ما بعد العام ١٩٦٣، إذ تم تحليل الصراع الأولي على السلطة، مُركزة السلطة واستخدامها من قبل الراديكاليين لإطلاق ثورة من فوق، وتوطيد النظام الجديد من خلال لينينية محدودة وتشكيل ملكية رئاسية. والفصل السادس ينظر في هياكل السلطة التي يعتمد عليها هذا النظام؛ الجيش، الحزب، وبيروقراطية الدولة، مبيِّناً كيف يسخِّر كل منها القرية ويساهم في توطيد سلطة النظام. ويشرح الفصل السابع اتحاد الفلاحين الذي أنشأه البعث باعتباره جزءاً من متغير شعبوي للنقابة corporatism، يربط النظام بقاعدته القروية. ويستخدم الفصل الثامن مجموعة من دراسات الحالات القروية لتوضيح الكيفية التي عمل بها النظام لتجذير نفسه في الريف وكيف يؤثر على السياسات القروية. أما الفصل التاسع فيبحث في نتائج فشل النظام في دمج العامة من المدينيين: صعود المعارضة الإسلامية. ويربط الفصل الأخير الأدلة في الجزء الأكبر من الكتاب بالمفاهيم الواردة في هذا الفصل التمهيدي ويستخلص بعض التعميمات المفيدة من التجربة السورية لفهم سياسات الشرق الأوسط.

الإقطاعي والفلاح في سورية التقليدية: الجذور التاريخية لأزمة النظام

رغم أن حزب البعث جاء إلى السلطة عن طريق انقلاب عسكري، فقد مثّل أكثر من مجرد حفنة من الضباط الثائرين. لقد تجذّر صعود البعث في أزمة البنية الزراعية وفشل النخب التقليدية في توحيد قوتها بُعيْد الاستقلال. وبدورها، كانت هذه التطورات نتيجة لتاريخ سورية الطويل كمجتمع يعاني من انقسام مديني-ريفي، فقد ساد في سورية نمط من «النظام الإقطاعي الشرقي» أسسته أجيال من الفاتحين/ الغزاة وتحوّل، بفعل اندماجه مع النظام الرأسمالي العالمي، إلى نظام رأسمالي زراعي طفيلي.

تشكّل المجتمع السوري عبر التاريخ

لقد قرّر الموقع الجغرافي لسورية قدرها التاريخي. إنّ كونها جسراً برّياً بين قارات ثلاث ووقوعها وسط الصحراء والسهوب قد عرّضها لتحركات/ تنقلات مستمرة لشعوب/ أعراق متعددة ولغزوات القبائل البدوية، والتي ولّدت، التنقلات والغزوات، تعددية ثقافية اجتماعية. إن التركيبة الجغرافية المعقدة لسورية - فهي بلد السهول والواحات الصحراوية والجبال - شكّلت أساساً بيئياً لتعددية اقتصادية اجتماعية عزّزت بدورها هذا الاختلاف الثقافي. هذه التعددية،

والاختراق القَبَلي المتواصل للمجتمع (بما في ذلك عادات الزواج من الجماعة نفسها)، والإنتاج المحلي القائم على المُلكيات الصغيرة، وكذلك بدائية وسائل النقل والتواصل، هذه العوامل مجتمعة ولّدت وحافظت على بنية مجتمعية مجزأة وذات انقسامات عميقة ولم تولِّد نظاماً شاملاً مُوَحِّداً يُنتج قوى مكافئة تشاركية. كما أن سورية، التي كانت جائزة تنازعتها الإمبراطوريات المتنافسة، وربما بسبب موقعها المكشوف، لم تشهد عبر التاريخ قيام دولة متأصلة قادرة على توحيد مجتمع كهذا ينزع إلى الابتعاد عن المركز.

إنّ «موزاييك» المجتمع السوري ينقسم إلى حشد كبير من العائلات المتنافسة المتمتعة باكتفاء ذاتي، والعشائر والقبائل وسكان الأرياف والطوائف الدينية والمجموعات العرقية. لقد انتمت مميزات الفرد ووجوده الاجتماعي، بقوة إلى هذه الشرائح، وبلغ هذا الانتماء أقصى حدوده في الأسرة الباترياركية، وتضاءلت قوة هذا الانتماء طالما انتقلنا من شريحة اجتماعية محددة إلى شريحة أكبر تحتوي الأولى. لقد ترافقت هذه «الشرائحية» مع ثقافة «تعصب للمجموعة»، وصراع داخلي بين مكونات هذا الـ«موزاييك»، وضعف الروابط الأفقية في البنية الاجتماعية. وعلى الرغم من عدم استمراريتها وعدم ثباتها، فقد شكّلت العلاقات العمودية بنوعيها القبائلي/الأسري والتجاري الرابط الاجتماعي الأكثر تأثيراً. إن الشرخ الكبير ما بين المركز والأطراف قام بفصل الأغلبية المنتمية إلى النخبة الإسلامية السنية - المتمركزة في المدن، والممسكة بشؤون البلد وبمعظم الثروة الاجتماعية - عن المجتمعات الباترياركية للفلاحين والقبائل بما في ذلك عدة مجموعات من الأقليات توضّعت على طول الأطراف. ففي جبال اللاذقية أقام العلويون والمسيحيون والاسماعيليون، وعلى طول الحدود الشمالية تواجد الأكراد، وعلى أطراف الصحراء أقام الاسماعيليون والشركس والتركمان والبدو، في الجزيرة الشرقية الأكراد والبدو، كما أقام الدروز في الجنوب، أما في الجنوب الغربي فقد أقام الدروز والشركس. وبما أن الأغلبية الساحقة من الأقليات كانت من الفلاحين، فقد عزز الشرخ المديني-الريفي الانحلال الاجتماعي.

لقد قامت الجغرافيا أيضاً بتشكيل الأساس الاقتصادي للمجتمع السوري؛ فتولّد مزيج

من النشاط الزراعي المقلقل غير المستقر، والمدن المعتمدة على التجارة، والنشاط الرعوي البدوي. كانت سورية تاريخياً بلداً زراعياً، ولكن بيئتها خلقت معوقات جدية أمام التطور الزراعي وأمام رفاهية المجتمع الفلاحي. وتعددت أسباب كبح التطور الزراعي، أهمها ندرة وعدم اعتماد مصادر المياه إضافة إلى قلّة جودة الأرض التي استنزفتها واستهلكتها قرون من الاستثمار (ويلرس ١٩٤٦: ٤٣-٤٩، ٥٢-٥٣). ومن أصل ٦ ملايين هكتار قابلة للحراثة (سورية بُعَيد الاستقلال) هناك فقط ١,٨ مليون هكتار من الأرض الجيدة المناسبة للزراعة المكثفة (البنك الدولي للإنماء وإعادة الإعمار ٢٩٩). وفقط ١٠٪ من المساحة الاجمالية تتلقى منسوباً مطرياً يكفي لقيام زراعة مستقرة، و٣٠٪ تتلقى ما يكفي لزراعة الحبوب وتتعرّض هذه المساحة للجفاف الدوري. وباستثناء الاعتماد على الريّ هناك عوائق جوهرية أمام تكثيف وتنوع المحاصيل في معظم الأراضي السورية (بيتران ٢١؛ البنك الدولي للإنماء وإعادة الإعمار ٣٥، ٤١؛ وورينر ١٩٤٨: ٨١-٨٢؛ ١٩٦٢: ٥٧). صحيح أنه بالمقارنة مع الدول المجاورة كالعراق ومصر، تمتعت سورية بمعدل سكاني جيد، ولكن هذا بدوره كان انعكاساً لطرق الزراعة المعتمدة أكثر على الإنسان حين نقارنها مع الأساليب الأكثر تطوراً لثقافات وديان الأنهار. وكما عبّرت وورينر (١٩٦٢:٥٧) عن الأمر، فإن «الهلال الخصيب» يعدّ خصيباً فقط إذا قارناه بالصحراء المحيطة به. في ظروف كهذه تحتاج الأرض إلى عمل شاقّ مقابل مردود متواضع، ويمكن جعلها عالية الإنتاج إذا توفّر مستوى متقدّم من التنظيم الاجتماعي والتقني؛ الأمر المفقود إلى حدّ كبير.

يقدّم الرّيّ، بطبيعة الحال، إمكانية زيادة الإنتاج عدة مرات وتحريره من الاعتماد على معدّل مطري غير ثابت، ولكنه لم يمارس على نطاق واسع في الأزمنة الحديثة، باستثناء أماكن محدودة كلغوطة دمشق. وبحسب تومين (٣٧ - ١١٣)، حتى عندما تم اللجوء إلى الرّيّ فإن هذا الأمر لم يؤَدِّ إلى ظهور قطاع اجتماعي واسع مرتبط بنظام ميكانيكي. وبالنظر إلى «شرائحية» المجتمع وفقدان الدولة القوية، ظلّ استخدام الرّيّ في أغلب الأحيان مشروعاً فردياً أو صغيراً كينبوع هنا أو ناعورة هناك، وكحد أقصى على نطاق قرية صغيرة. الصراع على الماء زاد في تشظي المجتمع. الحقوق المائية، التي كانت غالباً تفتقر إلى التحديد ودوماً خاضعة لتوازن القوى السياسية،

غلّفها عدم الأمان والعشوائية واللذان ولّدا، بحسب تومين، نزعةً محافظةً مفرطة، دفاعاً عن التقاليد، وإحجاماً عن البدء أو حتى الرضى بتوزيع أكثر عقلانية: خشي عموم الفلاحين من أن أي تغيير سيصبّ في النهاية في مصلحة الأسر التي تملك أكبر مساحة من الأرض. «محدودية وقوة التعلق بروح الملكية الخاصة (في حقوق الماء) برغم ما يتطلبه الخير الأسمى». لقد خلقت ندرة الماء ذهنية مغلقة ساهمت في إعاقة التعاون الاجتماعي؛ ولكن ضعف تعاون كهذا هو الذي مَنَعَ، وبشكل جزئي، تطوراً ميكانيكياً أدى غيابه إلى هدر معظم الثروة المائية المحدودة أصلاً في سورية (ويلرس ١٩٤٦: ٤١-٤٣، ١٦٢؛ وورينر١٩٤٨: ٩٢-٩٥؛ إبستاين ٥٩٨).

لقد كان النمط السائد للإنتاج - زراعة الحبوب على نطاق واسع - وفي ظل غياب أنظمة الرّيّ، بدائياً من الناحية التكنولوجية وقليل الإنتاجية، ويقدّم فقط فائضاً هامشياً للتخزين والتطوير. من المرجح أن زراعة الحبوب على نطاق واسع ربما سبّبت نتائج ثقافية بعيدة المدى، فقد ولّدت حافزاً متواضعاً لتطوير أخلاقيات/ علاقات العمل القروية، وارتباط الإنسان بأرضه، وتقاليد التعاون الجماعي والتي كان يمكن أن تخلق زراعة أكثر دينامية. حين يفتقر الإنسان للوسائل اللازمة لتشكيل بيئته، تشكّله هي: في بيئة شحيحة كهذه كانت النتيجة لفقدان هذه الوسائل، ثقافة قدرية ضاربة الجذور، وتعصباً للجماعة مَنَع تعاوناً اجتماعياً واسع النطاق كان مطلوباً بشدة للتعامل مع بيئة متطلبة. يجادل ويلرس في أن المستوى التكنولوجي البدائي تم تكييفه بشكل جيد ليلائم الظروف الاجتماعية والبيئية الكابحة في سورية، ولكن هذا المستوى سمح بنمط بدائي للحياة تبلور وجمد لعدة قرون (ويلرس ١٩٤٦: ٢٦-٢٧، ٥٢-٥٣؛ وورينر ١٩٤٨: ٨١-٨٢).

حتى وقت قريب، حتم الموقع الجغرافي وقوع سورية على ملتقى طرق تجارية رئيسية ومربحة؛ أعطى الفائض الناجم عن هذا الدور الوسيط مجالاً لظهور حضارة مدينية معتمدة فقط جزئياً، وإلى حدٍّ ما معزولة عن الأراضي الريفية الداخلية. وقدّمت الصحراء بدورها نمطاً ثالثاً للحياة مميزاً ببداوته. إن وجود هذه المصادر البديلة للثروة، مترافقاً مع فقر القاعدة الزراعية، قد خلّف ثقافة تكره العمل الزراعي. وأيضاً خلّف ثقافة تجارية ترتكز على التبادل بدلاً من

الإنتاج، وثقافة بدوية اهتمت بقضايا الشرف والسلب أكثر من اهتمامها بتنمية الثروة. وكهذا فإن المقومات الثقافية للتطور الزراعي كانت متخلفة (هانوير ١٩٨٠: ٢٧٣؛ ويلرس ١٩٤٦: ١٢١-١٢٢، ١٧٣؛ وورينر ١٩٦٢: ٦٠-٦١؛ بون ١٥٠-١٥١).

وكهذا فإن المجتمع السوري كان مشكّلاً من ثلاثة «عوالم» تكاد تكون منفصلة، وإجمالاً متعادية في ما بينها: المدينة، والصحراء، والأراضي الزراعية (هولت ٦). كانت المدينة هي السائدة تاريخياً رغم أن البداوة نافستها أحياناً في استغلال الريف الخاضع لها. شكلت المدينة مكاناً سكنته النخب الحاكمة، وإلى حد كبير أجيال من الفاتحين الغرباء، ومما يثير الاهتمام أن كبريات الأسر الإقطاعية سكنت المدينة ولم تسكن الريف (وورينر ١٩٦٢: ٦٧). تمتّعت المدينة بشيء من البنية والشخصية السياسية: كانت المجموعات المدينية مرتبطة بالنخب بواسطة الجمعيات الحرفية/ النقابات والعلماء، وكانت عند الحاجة تُسلّح وتُنظَّم للدفاع عن المدينة. لذا لم يكن من السهل استغلالها، وواقع الأمر أنه بسبب قوتها السياسية الكبيرة، حاولت الحكومات إبقاء أسعار المواد الغذائية منخفضة وذلك على حساب المزارع (فولني ٢١٥-٢١٦). ولكن، وبسبب كونها مقراً للنخب العسكرية، والمؤسسة الدينية، والتجار التقليديين والحِرَفيين، فإن المدينة السورية، وبخلاف نظائرها المدن الحرة/ المستقلة في الغرب، كانت مركزاً محافظاً وليست ديناميكياً أو راديكالياً.

لقد فصلت فجوة هائلة بين المدينة والريف. إن حجم سكان المدينة كان، بحسب ويلرس، نتيجة لهجرة بينية مدينية-مدينية، وإلى حدٍّ ما هجرة من البادية إلى المدينة، أكثر ما كان هجرة ريفية-مدينية. كانت سورية «مجتمعاً مدينياً بعقلية قبلية» (هريب ٢٣)؛ وقد اعتبرت القيم المدينية أن الزراعة عمل ملائم للتابعين والفلاحين، والذين نظرت إليهم باحتقار. حتى الإسلام فشل في ردم الهوّة المدينية-الريفية، حيث كان الدين في المدينة تقليدياً بامتياز، عقيدة مدينية، ما عزّز السيطرة المدينية (بلانهول ١٠٤). بينما ساد في الريف نوع من إسلام «الطبقات الأدنى» أو تنويعات عقائدية؛ وقد افتقرت القرية غالباً إلى «إمام»، وحتى عند وجوده لم تكن هناك صلات ذات شأن تربطه بالمؤسسة الإسلامية المدينية. (سويت ٤٨؛ ويلرس ١٩٤٦:

٦٦-٧١، ٨٥-١٧٣،٨٧-١٧٤، ٢٢٧؛ إبستاين ٦٠٥). أحد دلائل الهوّة بين المدينة والقرية كان غياب البلدات، الأصغر من المدينة، بينهما، وهو مؤشر، بحسب بلانهول (١٠٥)، على بيئة فقيرة ذات نمط زراعي هش. بعض علاقات الاعتماد المتبادل شكّلت جسراً فوق الهوّة المدينية-الريفية. كانت الحياة المدينية أقل اعتماداً على الريف منها على أماكن أخرى، فالمزارع المروية على أطرافها وفّرت معظم حاجتها من الغذاء، باستثناء الحبوب، وقدّمت لها طرق التجارة الثروة (ويلرس١٩٤٦: ٨٥). ولكن هذا لم يمنع المدينة من انتزاع جزء إضافي من إنتاج القرية لتملأ خزينتها، وتدفع رواتب جنودها، ولتُغني الوجهاء القائمين على شأن الضرائب. لقد أخذت المدينة الكثير من الريف ولكنها لم تقدّم إلا القليل؛ استهلكت وتاجرت ولكنها لم تنتج إلا بعض المنتوجات الحرفية التي صُنعت لأهل المدينة بالذات، وكهذا فإن البضائع المُصنّعة في المدينة نَدَر وجودها في الريف. كما أن المدينة لم تقدّم مبرارتها، الأمان والعدل: لقد سيطرت العائلات المدينية الكبرى على الجهاز الحكومي مستخدمة «هيمنتها السياسية المطلقة» لتستغل الفلاحين وتعتدي عليهم. ويتضاءل إلى حد الانعدام ما قدمته المدينة من خدمات اجتماعية وتعليم وصحة (وورينر ١٩٥٧: ٥٦؛ ويلرس ١٩٤٦: ٨٧-٨٨).

وإذا كان التفوق المديني مرتكزاً على الثروة والسلطة، ففي العالم القبلي الذي حكم الصحراء البدوية - حيث لا تملك الحكومة تأثيراً يُذكر، وحيث تقيّد طبيعة الاقتصاد الرعوي أي تراكم للثروة - كانت القوة الجسدية، وسهولة التنقل، والشجاعة مفاتيح التفوق. هنا كان السيد هو المحارب الأرستوقراطي راعي الإبل الذي اعتاش من السلب والأتاوات، وتنقل كيفما شاء. لقد دفع رعاة الغنم، المنتمون إلى طبقة أدنى غير نبيلة، لسادة الصحراء هؤلاء ضريبة مقابل حمايتهم. إن عنف وسهولة تحرك البدوي أعطياه على الدوام ندّية في علاقته بالمدينة وكهذا وُلدت علاقات نفعية بين الطرفين؛ فعلى سبيل المثال، قام التجار المدينيون بالاستثمار في القطعان وأوكلوا أمر رعايتها إلى البدو مقابل اقتسام القطيع في عمر معيّن. ولكن الطابع الغالب على العلاقة الريفية-البدوية كان الصراع بين الطرفين حول المجال الحيوي، وفي هذا الخصوص كان الفلاح هو الطرف الأكثر تضرراً. فبافتقاره إلى سهولة الحركة والعنف اللذين ميّزا «رجل الخيمة»، خضع الفلاح للسلب أو الأتاوات، أو كليهما. يصف ويلرس

(١٩٤٦: ٦٢) في مقطع بليغ، بهجة البدوي بـــــ «عودته إلى حرية الصحراء التي استعبدتها تلك الثقافة»، و«رعب الفلاح في مواجهة رجل الخيمة، الذي يسلب كل ما تصل إليه يده، حيث لا يملك ما يخسره». في الفترات الطويلة من ضَعف الدولة، قام البدو بتقليص الحدود الزراعية. ولكن حتى في أفضل مراحلها، ترافقت الزراعة مع استيطان قبليّ أصاب الفلاحين بعدوى من الروح البدوية الكارهة للعمل في الأرض، والمفرطة في الارتجالية/ الآنية دون اللجوء للتخطيط، والتي ترتفع بالنَّسب/ العائلة فوق حب الأرض، هذا الحب الذي طبع المجتمعات الفلاحية في البقاع الأخرى (ويلرس ١٩٤٦: ٦٠-٦٦؛ وورينر ١٩٦٢: ٦٠-٦١؛ هوراني ١٩٤٦: ٦٦).

وكهذا وقعت القرية، مركز الحياة الريفية، بين مطرقة المدينة وسندان البداوة. وبالمقارنة معهما - باستثناء قرى المناطق الجبلية التي نأت عن سطوة أيٍّ منهما - فإن القرية كانت عاجزة عن الدفاع عن نفسها و «مباحة للأقوى» (ويلرس ١٩٤٦: ٨٠، ٢٤٩-٢٥٠، زيادة ٢٤٧)؛ كما أن سكان الريف كانوا متفرقين وغير متنقلين وقد افتقروا إلى القيادة والشخصية الفوق-قروية. ولأنها الأضعف بين هذه العوالم الثلاثة، فقد وجب على القرية أن تحمل الأعباء - الضرائب والسلب- التي فرضها الآخرون. ولكن في المجتمع ما قبل الرأسمالي، كان هناك شيء من الاتحاد بين الإنسان والأرض: فما دام أن الفلاح يؤدّي ضرائبه ويزرع أرضه فليس هناك سبب قانوني لطرده من أرضه، واستمر هذا الوضع حتى ظهور الرأسمالية في القرن التاسع عشر. أضِف إلى ذلك أن القرى، أو العشائر التي شكّلت القرى، كانت عناصر حيوية في الحياة الاجتماعية والتكافلية. في بعض القرى، وخاصة ذات العدد القليل من المُلّاك في المناطق شبه الجافة، ظهر حق المشاع: نمط من السيطرة الجماعية على الأرض يعاد فيها تقسيم الحصص بشكل دوري لمنع أي تدخل خارجي، والحفاظ على المساواة، والتخفيف من انعدام الأمان لدى الفلاح. وفي بعض قرى القلمون (منطقة جبلية بين دمشق وحمص) ظهرت حياة جماعية متماسكة تمركزت حول بناء وإدارة أعمال الرّيّ العامة. وحيث نشطت قوى جماعية، عمل مجلس المسنّين كقيادة على مستوى القرية، ومارس ضغوطاً قوية للحفاظ على المساواة، ولمواجهة الطغيان والطموحات الفردية.

وعلى قمة هذا المجتمع المقسّم استقرت النّخب الحاكمة من البيروقراطية العسكرية الموروثة من الدول الغازية التي كانت سورية إحدى ولاياتها، خلال معظم تاريخها الطويل بما في ذلك الأعوام الأربعمائة الأخيرة تحت الحكم التركي العثماني. وباعتبارهم مسلمين، تمتع أفراد هذه النخب ببعض الشرعية طالما أنهم حافظوا على النظام في مجتمع عانى عبر تاريخه من عدم الاستقرار. لكن، ولأنهم كانوا غرباء الأصل بمعظمهم، ولأنهم كانوا يُستبدلون ويُؤتى على الدوام بآخرين غرباء بدورهم، فإن هذه النخب لم تمد جذورها إلى الريف أو تتطور إلى نوع من الأرستوقراطية الإقطاعية القادرة على المشاركة في شؤون الدولة والمجتمع.

حقيقة الأمر أنه، في الريف، كانت الدولة بالكاد أكثر بقليل من مجرد جهاز لاقتطاع الفائض الاقتصادي المتواضع أصلاً. في ظل هذا النظام «الإقطاعي الشرقي»، وكانعكاس للتقاليد البدوية لم يتم الاعتراف بالملكية الخاصة للأرض؛ فهذه إمّا ملكية شخصية للأمير أو للدولة. لقد قام الأمير بتوزيع الأرض بين أتباعه/ خدمه كأرض مستأجرة أو حتى كمرتّبات مقابل خدماتهم العسكرية أو الإدارية، ومع ذلك فقد احتفظت القرى الزراعية المتمتعة باكتفاء ذاتي، بملكية واستخدام فعليين للأرض. ولكن هذا أفسح مجالاً لفرض الضرائب من قبل الوجهاء أو الموظفين الرسميين: في الواقع، الملكية النظرية للأرض من قبل الدولة وحق الفلاحين باستثمار هذه الأرض أعاقا ظهور طبقة وارثة للأرض وشجّعا، بدلاً من ذلك، «الحقوق التجارية في حال عدم الاستخدام»، وأيضاً انفصال النخبة الحاكمة عن الأرض. كان الإقطاع، في ظل الإمبراطوريات العربية، أداة/ جهازاً مالياً طفيلياً انفصل بسرعة عن الخدمة العسكرية؛ مثّل نظام الـ «تيمار» العثماني أقصى محاولة لربط حقوق الأرض بالخدمة العسكرية، ولكنه لم ينتج طبقة فرسان حقيقية تسيطر على المُلكيات الموروثة بآليّات سياسية-قضائية تحكم المجتمع الفلاحي. وعلى أية حال فقد دام هذا النظام لفترة وجيزة فقط وفي أماكن محدودة لم تكن سورية من بينها. وكبديل، أصبح الباشاوات المحليون جامعي ضرائب يُسمح لهم بنهب ما يشاؤون من الفلاحين بينما ظهرت طبقة من الوجهاء المدينيين «الأعيان» مغتنية من جني الضرائب دون أن تؤدي أي خدمة سياسية أو عسكرية. لقد احتفظ الوجيه-جابي الضرائب بمنصبه طالما أنه نال رضى السلطان، وقد كان عاجزاً عن الاستيلاء على الأرض المكلّف بجباية ضرائبها،

وعرضةً لأن يُحَلّ من التزامه تبعاً لتغييرات مفاجئة في سياسة البلاط. إن عدم الاستقرار في منصبه، جعل من مصلحة الوجيه أن يسلب من الفلاحين ليراكم الثروة بأقل وقت ممكن أو ليرضي متطلبات الخزينة الملكية. وطالما أن النظام الضريبي اقتطع نسبة من الإنتاج بدلاً من اقتطاع مقدار ثابت، فإن أي زيادة في هذا الإنتاج ستؤدّي إلى زيادة الضرائب، وكهذا أعاق هذا النظام عمل الفلاح وتطوير الأرض. إن نظام جبي الضرائب، مترافقاً مع الأصول البدوية (الجزيرة العربية ولاحقاً آسيا الوسطى) والسكن المديني للنخب الحاكمة، إضافة إلى ربحية التجارة وانخفاض قابلية الأرض للزراعة، هذه العوامل احتشدت لتمنع ظهور أي اهتمام - من قبل النُّخب - بتطوير وحماية الحياة الريفية؛ فالسلب والضرائب كانا مفرطَي السهولة، أمّا الزراعة فاعلية المخاطرة ودخيلة على تقاليدهم.

إحدى نتائج وضع كهذا كان فشل النُّخب الغازية في التحول إلى قيادة سياسية، في الريف، قادرة على إسباغ الشرعية على السلطة ومؤهَّلة، في الوقت نفسه، لتمثيل مصالح المجتمع الزراعي في هذه السلطة. وبدلاً من أن يكونوا أرباب منازل قائمة على تراب أسلافهم، محتفظين بروابط شخصية مع المجتمع القروي، سكنت النخب في المدينة حيث سادت الثقافة التي يقدّرون عالياً، وأيضاً حيث تواجدت السلطة والهيئات التي يحتاجون إليها لحماية مناصبهم في جباية الضرائب. من جهة أخرى، لم يولّد العمل الزراعي طبقة محلية قوية ومستقرة تؤدّي مهامّ سياسية: ربّما تطلّب هذا الأمر قاعدة فلاحية أكثر ثراء، وأكبر استعداداً من طرف الدولة لتقبل تطور كهذا، ولكن هذه الظروف كانت مفقودة باستثناء بعض المناطق الأكثر خصوبة والتي يصعب الوصول إليها كالجبال اللبنانية. وبينما مارست الدولة سلطتها من خلال وسطاء وحراس محليين، كالزعماء (على الطريقة القبلية) أو قادة الطوائف، وبينما اكتسب هؤلاء - في فترات الضعف القصوى للسلطة - استقلالاً ذاتياً في المناطق التي يصعب الوصول إليها، فإنهم - ولأنهم مقسّمون نتيجة تنافس شرائحيّ - لم يكوّنوا هيئة أرستوقراطية حقيقية متماسكة، ولم تشرّع لهم الدولة أيّ دور سياسي/ تمثيلي مستقل عن سيطرتها. بدلاً من ذلك اعتنقت نظرية بيروقراطية مطلقة في ضوء اعتقادها أن حُكماً مطلقاً كان ضرورياً للإمساك بمجتمع مفتَّت. وكهذا، فإن الفجوة المجتمعية-النخبوية المتواصلة ترجمت نفسها كدولة توارثت الهشاشة

(أخرس ٤٥-٤٦؛ أندرسون ٣٦٥-٣٧٣، ٥٠٨-٥١٣، ٥١٥؛ باير؛ حتي ٢١٥-٢١٧؛ ماؤوز ١٩٦٨: ١٥٢-١٥٤، ١٥٨-١٦٣؛ حوراني ١٩٤٦: ٦٦-٦٧؛ ١٩٦٦: ٢٥؛ عيساوي ٧١-٧٢؛ كاربات ٧١-٧٩؛ بون ٣٠-٣٥؛ مسلّم ١١-١٧).

كذلك أخفقت النخب الحاكمة في قيادة - بل وأعاقت في بعض الأحيان - التطور الاقتصادي. الافتقار إلى طبقة زراعية متأصلة تسبّب في إحباط التطور الزراعي. وبخلاف ما حصل في الغرب وفي شرق آسيا، لم تظهر طبقة إدارية-قيادية زراعية تأخذ على عاتقها مسؤولية تطوير الإنتاج. إن عدم حضور هؤلاء المسيطرين على الأرض أدّى إلى قلة اهتمام الدولة أو الحاكم بحماية القاعدة الزراعية للمجتمع، وفقط في ظل دولة قوية، لديها الاهتمام والقدرة على احتواء البدو والاحتفاظ بـــــ/ صيانة شبكات الرّيّ، يمكن المحافظة على الازدهار الزراعي في سورية (حميد ٣٩٨). وبشكل ملحوظ، تمّ تسجيل حالات الاستثمار وتطوير الانتاج فقط في مناطق المزارع المحيطة بالمدن، وهي الوحيدة التي تمّ الاحتفاظ بها كملكية خاصة. في باقي الأماكن، المحصورة بين متطلبات المدينة وبين البداوة، عانت الزراعة انحطاطاً كبيراً متواصلاً منذ كانت هذه المنطقة «أهراء العالم المتوسطي»: سبّب الفوضى والاجتياحات بين القرنين ١١-١٤، متبوعة بانهيار النظام في القرنين ١٧-١٨، هجّر الكثير من القرى حيث تراجع عددها - بحسب بون (٣٧٧) - من ٣٤٠٠ إلى ٤٠٠ في منتصف القرن ١٩. إن حالة انعدام الأمان التامة، من البدو والمناخ على حد سواء، وكذلك استغلال المدينة والسلطة، أعاقت جميعها الابتكار التقني والاستثمار؛ العاملان اللذان قادا - في الغرب - ثورة زراعية كانت الأساس للتطور الرأسمالي. وأكثر من هذا، إن سيطرة النخب الحاكمة - المهتمة بالحرب - على المدن، مترافقةً (هذه السيطرة) مع عدم استقرار - وإلى حدٍّ ما - تراجع الطرق التجارية، كبحا ظهور بورجوازية تجارية مستقلة.

وبافتقاره إلى قاعدة زراعية متينة، وبخضوعه لعدم الاستقرار الناجم عن تغير الطرق التجارية الدولية وكذلك عن الاجتياحات البدوية المتكررة، وبحرمانه من قيادة محلية ملتزمة بالتطوير، لم يشهد اقتصاد سورية عملية تراكمية وإبداعية قابلة للاستمرار. وكهذا، بينما تجمعت شروط

الرأسمالية في الغرب، كان هذا المجتمع في حالة تراجع مزمن تركته عاجزاً عن التطور الذاتي. لقد جعل الركود الاقتصادي، والفجوة الكبيرة بين الدولة والمجتمع، والجمود والانقسام الاجتماعي، الولايات العثمانية - ومن بينها سورية - ضعيفة بشكل خاص أمام القوة الصاعدة في الغرب. إن افتقار سورية إلى قيادة محلية ديناميكية قادرة على تطوير القاعدة الضيقة لمصادرها، سوف يتركها (أي سورية) مشلولة ليس فقط في مواجهة الغرب، ولكن في محاولتها بناء دولة جديدة في سنوات ما بعد الاستقلال. (أندرسون ٥٠١-٥٠٢؛ الدهر ١١٠-١١٢؛ فولني ٢١٣؛ ماؤوز ١٩٦٨: ١٣١-١٣٣، ١٦٣-١٦٥؛ كلات ٤٧-٥٠؛ حوراني ١٩٤٦: ٢٥-٢٦؛ ن. لويس ١٩٥٥).

الإمبريالية، الاختراق الرأسمالي، وتبلوُر البنية الزراعية

إنّ ما يربو على قرن من التهديد الإمبريالي، والتغلغل الاقتصادي، والاحتلال السياسي، شكّل سورية التقليدية. قادت ضغوط من الغرب، في الفترة العثمانية المتأخرة، إلى (تنظيمات) حركة إصلاحية شكّلت دولة إمبريالية أقوى. ولكن هذه الدولة عجزت عن حماية حدودها الاقتصادية، وبدأت سورية، بشكل تابع، بالاندماج التدريجي بالسوق الرأسمالية العالمية؛ وبينما تراجعت إمكانية التطور الرأسمالي المستقل، أخذت الرأسمالية التابعة تعيد تشكيل المجتمع. الاندماج في السوق العالمية قوّض الصناعات الحرفية المحلية، ولكن حثّ على إطلاق زراعة تجارية للتصدير، وعلى نموّ تجارة الحبوب، وعلى التشريع الجزئي للمُلكية الخاصة للأرض عن طريق «قانون الأرض» (١) الصادر عام ١٨٩٨. نتج من هذا الأمر، وإن بشكل غير مقصود، تكوّن المُلكيات الكبيرة في أيدي الوجهاء الذين وسّعوا نفوذهم ليطال الريف الداخلي، منتهكين الحقوق السابقة للفلاحين باستخدام الأرض، ومؤسسين لظهور نسخة القرن العشرين من المزرعة الرومانية القائمة على أكتاف العبيد. هذا التطور - بالترافق مع التراجع التدريجي للطرق التجارية القديمة والاحتكار المتزايد للتجارة الخارجية من قبل تجار أجانب والزبائن المسيحيين في الغرب - خلق نخبة محلية أكثر اعتماداً على العائد الزراعي ما كان سائداً. (هاريك

١٩٧٢a؛ كاربات ٨٤-٩٠؛ وورينر ١٩٦٢: ٦٨-٧٠؛ حوراني ١٩٤٦: ٢٤-٢٦؛ ١٩٦٦: ٢٨-٢٩؛ عيساوي ٢٠٦-٢٠٧؛ هانوير ٢٧٥؛ بيتران ٤٧).

لقد كان لانتشار هذه التغيرات نتائج على أكثر من صعيد بالنسبة إلى تطور سورية. إن ظهور طبقة من الأعيان المدينيين تمتلك سيطرة مستقرة على ملكية الأرض معناه إمكانية ظهور طبقة حاكمة وطنية، بورجوازية سورية وليدة، تتكون من الإقطاعيين والتجار والموظفين؛ تمنحها جذورها الضاربة-وإن بسطحية- في المجتمع المحلي إمكانية أن تكون قوة موَحِّدة. وبدأت الزراعة التجارية بمد الجسور الاقتصادية بين المدن المتمتعة باكتفاء ذاتي-سابقاً- وبين القرى. ولكن، ولأن المُلكية الخاصة والزراعة التجارية تمّ فرضهما على أنماط الإنتاج - الهادفة لمجرد البقاء - ما قبل الرأسمالية، لم يدفعا باتجاه قيام ثورة زراعية؛ وبما أن المُصَنِّعين الأوروبيين دمروا الصناعات الحرفية المحلية فقد ظهرت فرص ضئيلة فقط - حتى وقت متأخر - لاستثمار عوائد الزراعة التجارية في الصناعة المحلية. وكهذا فشل الاختراق الرأسمالي المبكر في دفع التطور الاقتصادي قُدُماً. وفي الوقت نفسه، ومع بَدْء البنيان الاجتماعي، الذي كان مائعاً/ مرناً، بالتَبَلْوُر أخَذَ بالظهور الصراع الطبقي بين الإقطاعيين الجدد وبين الفلاحين الذين ظهر الأولون على حسابهم. كما أن حاجة الحكومة العثمانية المتزايدة إلى العوائد لتغطية نفقات التحديث والدين الخارجي المتضخم، زادت من وطأة الضرائب على العامّة؛ وحيث كانت الدولة تزيد تغلغلها وضرائبها - كحوران - قامت انتفاضات فلاحية متكررة (شاتكوفسكي-شيلشر ٢٣-٢٤). وغالباً ما نُظِر إلى الوجهاء المحليين - الذين اغتنوا من فتات نظام جبي الضرائب - كشركاء للحكومة المركزية في الاقتطاع من المجتمع المحلي، وقد جعل هؤلاء الوضع أسوأ لأن جزءاً من العوائد المرسلة إلى إسطنبول، كان يرجع على شكل مصروفات خدمية أو للتطوير (حوراني ١٩٦٨: ٦٣-٦٤؛ شامير ٣٥١-٣٨١؛ ماؤوز ١٩٦٨: ٨٧-١٠٧؛ شاتكوفسكي-شيلشر ١٣-١٤، ١٧).

عزّز الاحتلا ل الفرنسي تشكيل نخبة حاكمة وطنية، وبَلْور النظام الطبقي الجديد في المجتمع السوري. سرّع الفرنسيون تطور طبقة ملّاك الأراضي. واستبدال نظام جبي الضرائب بنظام الملكية الخاصة للأرض منح الملّاك حق استخدام الأرض أكثر استقراراً، كما سمح لهم

بالاحتفاظ بنسبة أكبر من الفائض الزراعي (الدهر ٩٥). وبينما أظهرت السياسة الفرنسية جهوداً غير جادة لحماية صغار الفلاحين، فإن النتائج العامة لهذه السياسة كانت اعتداءات متصاعدة من وجهاء المُلّاك على الفلاحين وتطاول على الأراضي الواسعة التابعة للدولة والوَقف في المناطق الريفية. وفي الوقت ذاته، اهتز غطاء الشرعية الذي اكتسبه النظام الإقطاعي في ظل الحكم الإسلامي العثماني، وأدّى ارتباط تركيز مُلكية الأرض بالحكم الأجنبي إلى المزيد من فقدان الشرعية في أعين العامة؛ والحقيقة أنه كان هناك اعتقاد واسع بأن الفرنسيين طمحوا إلى إنشاء نخبة زراعية تابعة تدعم الارتباط بفرنسا. إضافة إلى ذلك، أدى تعزيز الأمن - الذي بلغ في بعض الأحيان نزعاً فعلياً للسلاح من أيدي الفلاحين ورجال القبائل - إلى زيادة قوة الوجهاء (أخرس ٧؛ وورينر ١٩٤٨: ٩٤؛ حميد ١٩٧؛ حنّا ٣٥-٣٦، ٤١-٤٣، ٢٢٢-٢٢٣، ٢٤٣، ٣٦٨؛ بيتران ٧٠؛ ليرنر ٢٧١؛ آرودكي ٢٠-٢٣).

إنّ تطور المُلكية الواسعة للأرض والعصرنة الحتمية حَوَّلا طبقة الوجهاء في سورية إلى بورجوازية زراعية مكتملة الشخصية. فقد حصلت على ثقافة غربية، وأدار أبناؤها المهن الحديثة والمناصب العليا في البيروقراطية الجديدة التي أسسها الفرنسيون، الذين كبحوا التطور الصناعي وأعاقوا ظهور البورجوازية الوطنية؛ ولكن انبثقت من الطبقة البورجوازية التجارية الأدنى، طبقة وسطى «مُغَرْبَنة» مهنية وإدارية. خلقت هذه التطورات تناقضات جوهرية في المجتمع السوري. تبنّى الفرنسيون الطبقات «المغربنة» الجديدة، ولكنهم عرقلوا النّموّ الصناعي الذي نشدته هذه الطبقات، زارعين بذلك بذور التبعية الاقتصادية والاضطراب الاجتماعي، لقد دفعت الإمبريالية بالقرية إلى قبضة سيطرة مدينية متصاعدة، ولكنها - بغربنة الطبقتين الوسطى والعليا الجديدتين - ضاعفت من حجم الهوّة الثقافية بينهما وبين سكان الريف. أوجَدَ الفرنسيون الهيئات الرسمية للدولة الليبرالية الحديثة، والتي شكّلت هيكلاً (البرلمان، الأحزاب) لتماسك طبقي وليد بين الوجهاء، والتي أصبحت مركزاً لحركة وطنية متصاعدة تسلّم قيادتها الجناح الأكثر تقدّماً في البورجوازية الزراعية. غير أن هذا النظام الذي فرضه الأجنبي سوف يكون في النهاية أضعف/ أكثر هشاشة من أن يحتوي التناقضات التي ولّدتها الإمبريالية في قلب المجتمع.

الأمر ذو الأهمية القصوى هنا، هو أنه حين تطورت نخبة/ طبقة من كبار مُلّاك الأرض في سورية، جاءت/ وُلدت على حساب الفلاحين، ولأنها تاريخياً متأخرة الظهور فقد كانت منفصلة عن القيادة السياسية التقليدية للمجتمع المحلي، وأيضاً عن الإدارة الاقتصادية لأملاكها. وبالرغم من تطور جناحها القياديّ إلى بورجوازية زراعية شبه مُعَصْرنة تتمتع ببعض الشخصية الوطنية، فإنها لم تكتسب الشرعية في الريف. في الحقيقة، زرع تشكّلها بذور الصراع بين الفلاح والإقطاعي، والذي سيضعف أمامه النظام القديم. ستبحث السطور التالية، وبتفصيل أكبر، البُنى الاجتماعية والاقتصادية للنظام القديم، والتي ظهرت إبان الفترات العثمانية المتأخرة والفرنسية، وتبلورت في سنوات ما بعد الاستقلال الأولى.

البنية الزراعية في ظل النظام القديم

مُلكية الأراضي: فصل الملكية عن الزراعة

إذا كانت الزراعة، بحلول القرن العشرين، قد أصبحت القاعدة الأكثر أهمية للمجتمع السوري، فإن علاقات الإنتاج والتبادل الزراعيين شكّلت الهيكل الأساس للبنية العامة للمجتمع التقليدي. العمود المركزي في هذا النظام كان السيطرة على مُلكية الأرض، وتميزت هذه المُلكية - أكثر من أية صفة أخرى - باللامساواة في توزيع الأرض، وكنتيجة، الانفصال بين مُلكية وسائل الإنتاج وبين المُنْتِج. (الجدول ١ , ٢) يوضح بشكل تقديري توزيع الأرض بين المزارعين حوالى العام ١٩٥٠.

تربعت على قمة الهرم الزراعي، الإقطاعيات الكبيرة التي امتلكها الوجهاء - بمعدل ٧٠٠ هكتار للإقطاعة الواحدة (مراد ٢٦). كان نصف مساحة الأرض عبارة عن مُلكيات كبيرة - بمساحة أكبر من ١٠٠ هكتار - تركزت في أيدي أقل من ١٪ من مجموع المزارعين. ولكن هذه الأرقام قد تقلل من واقع تركيز المُلكية لأن الكثير من الإقطاعات، رغم أنّ كلًّا منها مملوكة لشخصٍ ما، فإنها بمجموعها تتبع لسيطرة أسرة واحدة؛ ففي الغوطة - مثلاً - سيطر

١٠٠ إقطاعي على ٢٥٠ إقطاعة كبيرة منها ٢٨ إقطاعة تحت سيطرة عائلة القوّتلي وحدها (بيانكيس ١٩٨٠: ٤٧-٥٢). وغياب التمييز بين الأرض المروية وغير المروية (والتي تنتج عوائد مختلفة كليّاً) قد يولّد انحيازاً في هذه الأرقام؛ في الكثير من المناطق تركزت السيطرة على الماء، وبالتالي القدرة على إرواء المزروعات، في أيدي قلة من المزارعين. يذكر قادر (١٩٧٥: ٦٦) أن ٢٠٩ من الإقطاعيين امتلكوا ٥٠٠-١٠٠٠ هكتار من الأرض المروية، بينما امتلك ٩٥ إقطاعياً أكثر من ١٠٠٠ هكتار من أرض كهذه، وهو ما يشكّل قطعة هائلة من الثروة الزراعية للدولة.

الجدول ١,٢ : توزّع مُلكية الأرض قبل الإصلاح

نوع المُلكية (المساحة بالهكتار)	٪ من السكان المزارعين	٪ من مساحة الأرض
كبيرة (+١٠٠)	<١٪	٥٠٪
متوسطة (١٠-١٠٠)	٩٪	٣٧٪
صغيرة (<١٠)	٣٠٪	١٣٪
دون مُلكية	٦٠٪	٠٠٪

المصدر: هينيبوش ١٩٨٩: ٨٨، ١١٩-١٢٠.

يتكوّن ثلث مسطح الأراضي من مُلكيات متوسطة الحجم يسيطر على أغلبها أفراد من الطبقة الوسطى المدينية والريفية ولكنهم لا يقومون بأعمال المزارعة بأنفسهم. كان التجار المدينيون والموظفون المدنيون ذوو الدخل الإضافي يميلون، في مجتمع يفتقر إلى سوق للاستثمار، إلى شراء الأرض، وقد امتلكوا معظم المساحات المحيطة بالمدن (لاترون ٢١٨)؛ إن كل فورة ازدهار اقتصادي خلقت طبقة أغنياء جدد في المدن، وسعى هؤلاء لامتلاك القرى القريبة (حميد ٢٠٠). لقد سيطر على الملكيات المتوسطة الأخرى فلاحون أغنياء ولم يقوموا، هم أيضاً، بأعمال المزارعة؛ بل كان من الشائع أن يقوم أحدهم - إذا امتلك مساحة كبيرة وثروة كافية - بتأجير الأرض لـــــ«مزارعي الحصص»، وينتقل إلى الحي الفقير في قرية قريبة، ويمارس التجارة والمرابابة (لاترون ١٢٩-١٣٠). حتى الفلاحون الأكثر غنىً والذين ظلوا يعيشون في قراهم قاموا غالباً باستخدام عمال ليقوموا بالأعمال الزراعية (ويلرس ١٩٤٦: ١٢١،١١٤؛ حنّا ٦٩).

وبالمجمل فإن ثُلُثَيْ مساحة الأرض سيطر عليها مُلّاك غير مزارعين، لا يقومون بأي أعمال زراعية. وللمفارقة، كان المُلّاك-المزارعون في المُلكيات الصغيرة، وَهُم الأغلبية الساحقة من المُلّاك، يسيطرون على ما نسبته حوالى ١٣٪ فقط من إجمالي مساحة الأرض. وكنتيجة لذلك خرج ثُلُثَا المزارعين من دائرة المُلكية. وعبّر عن هذا الواقع المثل الشعبي السائر «من يملك لا يعمل ومن يعمل لا يملك» (كلات ٥٢).

ساهمت عدة عوامل في إحداث هذا الانفصال بين المزارع والأرض. إذ نادراً ما نتجت المُلكيات الكبيرة من عمليات شراء؛ بل يمكننا تتبّع أصول بعضها إلى عطايا من السلاطين العثمانيين لعملائهم وكبار ضباطهم. ولكن معظم هذه المُلكيات تشكّلت وتجمعت خلال العملية المطوّلة التي بنتيجتها تمّ تسجيل الأرض - التي كانت ملكاً عاماً سيطر عليه الفلاح بحق الاستخدام - كمُلكية خاصة تحت اسم جامعي الضرائب أو الوجهاء في ظل الحكم العثماني. إن المشروع العثماني لتسجيل الأراضي كان أكبر من أن يستوعبه الفلاحون، حيث اعتقد هؤلاء أن غاية مشروع كهذا هي تسهيل جمع الضرائب أو عملية التجنيد، وكهذا تمّ إقناعهم بتسجيل أراضيهم تحت اسم أحد الوجهاء - الذي وعدهم بحمايتهم من هذه الإجراءات. ابتدأت حالات أخرى من تركّز المُلكية، بحاجة الفلاحين، خلال فترات الاضطراب، إلى حام من غزوات البدو، ومن تعديات المدينة، أو خلال الصراعات الريفية-الريفية؛ بدأ الأمر بدفع حصة من إنتاج الأرض مقابل هذه الحماية، ولكن في ظل عملية تسجيل الأرض تحول رابط الحماية هذا إلى امتلاك الأرض من قِبَل الحامي. وكان من السهولة بالنسبة للوجهاء المتنفذين رشوة والتأثير في موظفي تسجيل الأرض، بحيث يسجلونها ضمن أملاكهم وليس باسم الفلاحين. أفسحت عملية تسجيل الأرض مجالاً غير محدود للتقاضي، ولكن هذه عملية أحجم الفلاح عن خوضها، إلا حين يكون لديه حام/ راع يمثله في المحكمة؛ وحتى في هذه الحال قد ينتهي الأمر بالفلاح إلى خسارة أرضه وحاميه أيضاً. بالنظر إلى حداثة نزعة الملكية الخاصة وعدم تحديد دقيق لمُسَمّى كهذا - في ظل غياب مزمن لمسح ضريبي فعال - فإن حقوق الملكية أصبحت مسألة قوة ونفوذ. الوجهاء-جامعو الضرائب الذين كانوا يقتطعون سابقاً ٢/ ٣ المحصول، ويقدّمون ١/ ٣ للحكومة، أصبحوا - مع تركّز ملكية الأرض - ملزمين بدفع

١٠٪ كضريبة، ولكنهم بصفتهم أصحاب الأرض استمروا باقتطاع ٢/ ٣ الإنتاج (الدهر ٩٥؛ وورينر ١٩٤٨: ٨٦؛ كلات ٥٠؛ ويلرس ١٩٤٦: ٩٥-٩٦، ١١٦-١١٧، مسلّم ١٦-٢٠؛ نعمان؛ لاترون ٢١٣-٢١٤، ٢٣٠).

بعد سقوط الحكم العثماني، أصبحت خصخصة أراضي الوقف والدولة (بما في ذلك أراضي السلطان العثماني) مصدراً رئيسياً لتركيز مُلكية الأرض. سعى الفرنسيون - من خلال بيع هذه الأراضي بثمن بخس أو من خلال مَنْحها - إلى مواجهة والتغلب على الطبقة الإقطاعية. ولأن هذه الأراضي كانت تُستثمر من قبل الفلاحين المتمتعين بحق استخدامها، فقد جاءت هذه العملية ضد مصالحهم. كهذا تخوفوا منها وعارضوها (نعمان؛ حنّا ٤١-٤٢، ٤٧، ٦٥؛ كيلاني ١٩٨٠: ٢٠٩)؛ سُلِبَت الأرض بهذه الطريقة من ٢٠,٠٠٠ أسرة توزعت على ٨٥٤ قرية في ظل الحكم الفرنسي. خصخصة كهذه، مترافقة مع بيع شكليّ ومع عمليات احتيال، استمرت على نطاق واسع بعد الاستقلال. إضافة إلى ذلك، حين يتحمل بعض المزارعين مخاطر ومتاعب حراثة أرض ما لمدة خمس سنوات، يستطيعون أن يتملّكوها (وورينر ١٩٦٢: ١٠١).

كان الدَّين آلية أخرى لتركيز ملكية الأرض. كل العوامل التي منعت الفلاح من مراكمة فائض إنتاجيّ - الزراعة المكثفة ذات المردود المنخفض، والأتاوات المتوجبة للبدو والوجهاء، ارتجالية الفلاح وافتقاره للتخطيط - جعلت منه أيضاً عرضة في سنوات المحْل للاعتماد على التجار المدينيين والمرابين أو الوجهاء لتأمين احتياجاته الأساسية؛ غير أن هذه العوامل نفسها جعلت من المستحيل تسديد ديون كهذه إلا بالتنازل عن أرضه والتحول إلى أجير لدى دائنيه (وورينر ١٩٤٨: ٤٥؛ ويلرس ١٩٤٦: ١١٤-٥١٥؛ نعمان). إن عملية تقسيم الأرض التي دعت إليها ممارسات التوريث الإسلامية، خلقت مُلكيات صغيرة لا تمتلك مقومات التطور وأصحابها عرضة بشكل خاص لمخاطر الدَّين (كلات ٥٣). إن تفتيت الملكيات العامة لم يؤدّ فقط إلى اختلاف المساحات المملوكة بين الفلاحين، ولكن إلى إعطاء الغرباء موطئ قدم في القرى ذات الملكيات الصغيرة، وكانت أملاك هؤلاء تنمو عن طريق الدَّين والنفوذ (لاترون ٢٢٠-٢٣٩). ومما يدل على درجة تسريع آلية الدَّين لعملية تركّز ملكية الأرض، محصلة الجهود التي بذلها

الفرنسيون لتهدئة اضطراب القرويين في شرق اللاذقية عي طريق شراء عدة مُلكيات وتوزيعها على المزارعين؛ وفي غضون بضع سنوات خسر هؤلاء أرضهم بسبب الدَّين (ويلرس ١٩٤٦: ١٩٦-١٩٧، لاترون ٩٢-١٠٠).

إن عملية التوطين القبائلي أفسحت مجالاً لُملكية خاصة كبيرة. فغالباً ما كان يُعطى زعيم القبيلة - كثمن لولائه السياسي - سيطرة شخصية على الأراضي التي كانت سابقاً ملكية جماعية؛ حوَّل هذا الأمر باقي أفراد القبيلة إلى مجرد أُجراء في أرض الزعيم، ولكن في حالات أخرى استقدم الزعيم بعض الفلاحين للعمل في أرضه أو قام بتأجيرها لمستثمرين مدينيين، وبينما فَقَدَ أفراد القبيلة الأرض الرعوية - ولأنهم غير معتادين على الاستقرار الزراعي - فقدْ تُركوا ليتدبروا شؤونهم بأنفسهم (شقرا ٤٧-٤٨). وغالباً ما انتقل زعماء القبائل إلى المدن معتنقين أسلوب حياة الوجهاء الفاخر. ولكن معظم أفراد القبيلة ابتلعتهم حياة الفقر المُذلّة: استغلهم التجار لأنهم اعتبروا أنفسهم - رجال القبائل - أكبر من أن يساوموا، واستأجرهم أغنياء الفلاحين ليرعوا قطعانهم (حنّا ٨٦-٨٧؛ ويلرس ١٩٤٦: ١١٧-١١٨؛ وورينر ١٩٤٨: ٤٩، ٩٤).

أخيراً، في بعض المناطق - التي استقرت فيها القبائل في مرحلة متأخرة - وبين مجتمعات الأقليات التي سكنت الجبال كالعلويين والدروز والاسماعيليين والأكراد، تطورت صيغة من علاقات الإنتاج - يمكننا أن نصفها بـ «الأتاويّة» - تربط صغار المُلّاك بالقيادة الباترياركية، سمحت أحياناً بحدوث فروقات في مُلكية الأرض. في هذه المجتمعات، كان القائد الباترياركي يتلقّى عادةً حصة من الإنتاج، من الأرض الخاضعة للملكية جماعية أو فردية، كميزة للقيادة الدينية والعسكرية والسياسية. إن التكافل المجتمعي والعائلي والسياسي، المرتبط بقوة بعلاقات الإنتاج دفع باتجاه بناء روابط متينة بين السيد والفلاح. ولكن النزعة طويلة الأجل في بعض المجتمعات -خصوصاً بعد تبلور الملكية الشخصية للأرض وفي الأماكن الأكثر قرباً إلى المدن - نحت باتجاه تحوّل القيادة الباترياركية إلى طبقة إقطاعية، وباتجاه التقييد من حرية الفلاح وتحوله إلى أجير؛ في هذه الحال، وحتى بعد ابتعاد الزعيم عن أداء أية أدوار سياسية أو قضائية، فقد استمر باقتطاع جزء من المحصول (وورينر ١٩٦٢: ٦٠). وقد عدَّ ويلرس (١٩٤٦: ١١٨) هذه الصيغ حالة

وسيطة بين السيادة السياسية وحقوق الملكية، ولاحظ أنه في حال ضعف الأولى، عَمَد الزعيم إلى تقوية الأخيرة. وكلما حدث أمر كهذا، انفجر الصراع بين الإقطاعي والفلاح. وقد ينتهي أمر هؤلاء الوجهاء في أيدي المرابين المدينيين متحوّلين بذلك إلى وكلاء - للاقتطاع من ثروات الفلاحين - نصَّبتهم المدن؛ بهذه الطريقة حَرَمَ مرابو حلب - المسيطرون على الآغوات المتبطلين، والمعتادين على صرف كل ما يملكون على الأسلحة والأحقاد والكحول والمقامرة - جبال الأكراد من فوائد زراعة الزيتون (حميد ٥٢٤).

إن عملية تركيز ملكية الأرض استمرت دون أي رقيب من منتصف القرن ١٩ وحتى منتصف القرن ٢٠. وبحسب هاريك (١٩٧٢a: ٣٥٦)، بلغت الملكيات الصغيرة ٧٥٪ من أراضي السلطنة العثمانية عام ١٨٣٩ (ويرجّح أن تكون النسبة أقل من ذلك في سورية)؛ ومن المحتمل أن ملكيات كهذه أصبحت في حدود ٢٥٪ في سورية بحلول عام ١٩١٣ (هانوير ٢٨٨؛ مسلّم ١٧). وبحلول عام ١٩٤٥ المُلكيات الفلاحية الصغيرة ارتفعت أكثر بقليل من ١٥٪ بينما عمل أكثر من نصف الفلاحين في إقطاعات كبيرة (شقرا ٦٥). وبحسب دراسة للبنك الدولي للإنماء وإعادة الإعمار (١٩٥٥: ٣٥٥)، بلغت نسبة الملكيات الأكبر من ١٠٠ هكتار ٣٨٪ عامَي ١٩٤٦-١٩٤٧، بينما ارتفعت بنهاية عام ١٩٥٢ إلى ٤٩٪.

صمدت مُلكية الفلاحين في حالتين اثنتين. صمدت الملكيات الصغيرة في المناطق الجبلية - كجبال العلويين وجبال الأكراد وجبال الدروز - حيث كانت الأرض أقل تفضيلاً ويصعب الوصول إليها، أو حيث كان الفلاحون أكثر تنظيماً سياسياً وأقل ضعفاً أمام البدو والوجهاء. استمرت الملكيات الصغيرة أيضاً في المناطق التي تمكّن الفلاحون فيها من مراكمة فائض إنتاجي وتحقيق استقلالية ما بسبب تواجد المعدلات المطرية الأعلى أو بسبب ظروف أمنية أفضل، أو بسبب انتشار البساتين المروية أو زراعة الفواكه، وهي أرض أكثر غنى ولا تتناسب مع نشوء ملكيات كبيرة. كانت هذه هي الحال في غوطة دمشق وفي إدلب، مركز زراعة الزيتون، وفي غرب حلب حيث لم يعانِ الفلاحون تعديات البدو وقسوة الجفاف، وكهذا أصبحوا أقل استسلاماً للقدر وأكثر إبداعاً. ولكن الملكية الصغيرة عجزت عن الاستمرار في السهول

الداخلية الواسعة وعلى أطراف الصحراء حيث كانت تُزرع الحبوب، والأرض أكثر عرضة لمواسم الجفاف وتعديات البدو، ومفتوحة أمام تسلّط الوجهاء (حميد ١٧١، ٣٤٥؛ لاترون ١١٤؛ ويلرس ١٩٤٦: ٩٧، ١٢٠-١٢١).

الإقطاعي - والتاجر - والفلاح:

علاقات الإنتاج الزراعي

كانت الإمكانية المتواضعة الباقية أمام الملكية الخاصة، تعني أن أغلبية الفلاحين كانوا إما عمال محاصصة أو، بدرجة أقل، عمالاً زراعيين في الإقطاعات الكبيرة. وكانت هذه الإقطاعات تقسّم عادة إلى قطع صغيرة يعمل فيها عامل محاصصة مع أسرته مستخدمين تكنولوجيا بدائية، ونادراً ما تدخّل الوجيه-المالك. نصّ نظام المحاصصة النموذجي على أن يتقاضى الفلاح ٥٠٪ من المحصول إذا قدّم اليد العاملة والماء والبذار والأدوات والحيوانات (الشركة الحموية والحلبية). وفي الحالات الشائعة حيث كان يستطيع أن يقدّم فقط اليد العاملة - بينما قدّم الإقطاعي الحيوانات والبذار وقام بدفع الضرائب - تقاضى المزارع ٢٠-٢٥٪ من المحصول (الشركة المراباة). عموماً، إذا كانت اليد العاملة غير متوفرة والإقطاعي يعيش بعيداً عن أرضه أو يعاني منافسة من أحدهم، فقد ارتفعت قدرة المزارع على المفاوضة وتحسين شروطه. وتحت نظام (الشركة الخمسة) قدّم الإقطاعي الأرض والسكن ودفع الضرائب، بينما قدّم المزارع اليد العاملة والحيوانات والبذار، ما أهّله لتقاضي ٧٠-٨٠٪ من المحصول (حميد ٢١٥-٢١٦؛ حنّا ٥١-٥٤). وفي حالات زراعة البساتين (الزيتون والكرمة والفواكه) - مشاريع طويلة الأجل تتطلّب جهداً ومواظبة، وبالتالي رابطاً من المصلحة المشتركة بين المالك والمزارع - قاربت منزلة الفلاح الشراكة الفعلية. وحين يقدّم المالك الأرض الملائمة والحيوانات والري للقيام بزراعة بستان، كان يقوم عادة باقتسام المحصول مع المزارع، رغم أنه في معرة النعمان، حيث لم تكن سلطة الإقطاعي مهددة، كان يتقاضى ٢/٣ الإنتاج؛ وإذا أدخل الإقطاعي مزارعاً شريكاً في تأسيس بستان جديد تحت شروط عقد «المغارسة»، تقاضى المزارع ليس فقط حصة من الأشجار أو الكرمة، التي رعاها، عند إثمارها وإنما أحياناً الأرض نفسها مع هذه الحصة (حميد

٢١٨-٢١٩). أكثر من ذلك، كان من المرجح أن يقوم المالك، في زراعة البساتين، بالاستثمار في الأرض مساهماً بذلك في إغناء الشركاء ومقوّياً من رابط المصلحة المشتركة (ويلرس ١٩٤٦: ١٢٩-١٣٠). هذه الظروف المريحة كانت، نوعاً ما مثالية، ولكن على الطرف الآخر، حيث افتقر المزارع إلى القوة في التفاوض (ربما بسبب الزيادة السكانية)، كان المزارع يتقاضى ١٦٪ من الإنتاج (لاترون ٤٧-٩٠).

ولأنه كان من الشائع أن يسيطر الإقطاعي ورجاله على عملية وزن المحصول، فإن الفلاح غالباً ما نال أقل ما يستحق. ليس هذا فقط بل إن الفلاح كان مرغماً على تأدية خدمات عديدة للإقطاعي، كالعمل في إقطاعته دون مقابل وجمع الحطب لمنزل الإقطاعة أو إرسال بناته للخدمة دون مقابل في هذا المنزل. في بعض المناطق كان وضع الفلاح أشبه بالعبودية؛ فهو محتاج لإذن الإقطاعي ليتزوج، وغالباً ما تمتع الإقطاعي بـ «حق الليلة الأولى» (حنّا ٦١-٦٢؛ ويلرس ١٩٤٦: ١٢٤؛ فيدن ٢٠٧). وفي الإقطاعات الكبيرة كان من الشائع أن يوظف الإقطاعي مراقباً أو وكيلاً للإشراف على عمال المحاصصة؛ في هذه الحال تقلّص مقدار شبه الاستقلالية والإدارة الذاتية والذي جعل من عقد المحاصصة نظاماً مفضّلاً لتعويض الفلاح عن جهده. تركزت مصلحة الوكيل في زيادة ثروته على حساب المزارع والإقطاعي معاً: «بالنسبة للفلاح فَقَدْ كان مجرد طفيلي إضافي يجب إطعامه وخدمته، وطرف يعمل لبناء ثروته» (ويلرس ١٩٤٦: ١٢٦-١٢٧). قام بعض الإقطاعيين بتسليح بعض الأجراء ليكونوا شرطة الإقطاعة. ساد الاعتقاد بأن من حقهم أن يضربوا الفلاحين بل ويقتلوا قطعانهم وحقيقة الأمر أنهم، بسيطرتهم على الشرطة المحلية، غالباً ما قاموا بذلك: فَقَدْ كان يُتوقع من الفلاح أن ينظر إلى الإقطاعي كـ«حاكمك وقاضيك» (سيل ٤٠).

لم يتمتع الأجير بأي ضمان لعمله، أو حماية أمام الترحيل، أو الحق في التعويض عن أية تحسينات قام بها للأرض في حال إنهاء عمله (كلات ٥٤؛ وورينر ١٩٤٨: ٨٧). ولم يكن منزله ملكاً له حتى لو قام بناه بنفسه. وفي حال وفرة اليد العاملة كان الإقطاعيون يعمدون لطرد عمال المحاصصة وذلك لمنع نشوء أي تضامن فلاحي ضدهم ولإبقاء الفلاحين خاضعين لهم؛

فمثلاً في معرة النعمان وسلقين طرد المُلّاك أفراد قبيلة الموالي وجاءوا بالعلويين الأكثر خضوعاً منهم (حميد ١٥٤). يذكر حنّا (٥٢) أن الفلاح عاش في خوف من المجاعة لإنه كان عرضة للطرد العشوائي من الأرض. ولكن قلة اليد العاملة لم تؤدِّ إلى زيادة مكاسب الفلاحين لأن الاقطاعيين درجوا على الاستدانة من البنوك بفوائد منخفضة، ومن ثم إقراض مزارعيهم بفوائد مرتفعة، وكهذا كانوا يزيدون من حصتهم في المحصول ومن تبعية الفلاح لهم (ويلرس ١٩٤٦: ١٢٥؛ لاترون ٥٣-٥٦).

عادةً عمل هذا النظام - الذي كان أبعد ما يمكن عن التأسيس لعلاقات إنتاجية جيدة بين الإقطاعي والفلاح، كعقبة في وجه التطور الزراعي والتلاحم الاجتماعي. مارس الإقطاعي دوراً هامشياً في الدورة الزراعية؛ فَقَدْ فَضّل أعمال المحاصصة بالتحديد لأنها مكّنته من اقتطاع العوائد دون أن يقدّم مساهمة تذكر في الاستثمار أو الإدارة، ولأنها سمحت له بإلقاء عبء مخاطر الزراعة البعلية غير المستقرة على كاهل المزارع (لاترون ١١٥؛ ووربنر ١٩٤٨: ٨٤-٨٧؛ ١٩٦٢: ٥٩-٦٠؛ كلات ٥٢-٥٣). وبدلاً من الاستثمار في الزراعة قام الإقطاعي بالإنفاق على مظاهر الوجاهة (الدهر ١١٣). ونادراً ما زار إقطاعته ولم يُظهر، باعتباره مديني التنشئة، أي اهتمام بالزراعة (ويلرس ١٩٤٦: ١٢٦-١٢٧). وواقع أن الكثير من الإقطاعات الكبيرة كانت ملكاً لبعض العائلات المعروفة، قيّد الاستثمار والإدارة الفعالة. وفقط في الملكيات المتوسطة المروية، المملوكة لبعض التجار، كان من المعتاد القيام ببعض الاستثمار والابتكار. إن معدلات الإنتاج المتواضعة دفعت باتجاه ربط الإقطاعي والمزارع في لعبة ربح وخسارة: كان ربح أحدهما يعني خسارة أكيدة للطرف الآخر. اعتبر الإقطاعي أن المزارع هو مجرد مصدر دخل وقوة، ولحاجته الدائمة إلى المال لتلبية احتياجاته المتزايدة، كان يسعى لاعتصار المزارع تاركاً له فضلة بالكاد تكفي للبقاء. إن فجوة ثقافية باعدت بينهما. يصف حنّا (٧٢-٣)، ببعض المبالغة، موقف/ عقلية الإقطاعي:

ومن جهته، عاش المزارع - مشغول الذهن بذكريات السلب - تحت وطأة سلطة الإقطاعي، واستجابته كانت مزيجاً من التهرب والسرقة والتكاسل والإهمال. ولم يوَجّه طاقاته إلى العمل

أو الابتكار، بل إلى التظاهر والخداع تجاه الإقطاعي ومراقبيه. وبحسب ويلرس، فإن صراعاً مَخفياً قد طبع العلاقة بين الإقطاعي والفلاح. لقد جَمَعهما رابط واهٍ من المصلحة: العلاقة كانت، كما يجادل ويلرس، تميل باتجاه تخصيص الفائض الإنتاجي الضئيل لمصلحة دافع إنتاجي رأسمالي ضعيف، أكثر من كونها تبادلاً للخدمات أو تقسيماً للعمل في مشروع مشترك. لم يمتلك المزراع أي دافع أو وسيلة لتحسين وضعه عن طريق زيادة الإنتاج. لم تكن لديه القدرة على تجميع رأسمال للاستثمار، والإقطاعي بدوره لم يقدّم رأسمال كهذا. لم يكن لدى المزارع ما يغريه بتحسين الأرض لأن، كونه عرضة للطرد من هذا العمل، كهذا تحسينات مثل هذه سوف تصب في مصلحة الإقطاعي، وأية زيادة في الإنتاج، على الأقل بشكل جزئي، ستنتهي إلى يد الإقطاعي. لقد أصبح المزارع - الذي تَقَلّص وجوده إلى حالة من اللااستقلالية والجهل وإلى نمط دونيّ من أشكال الحياة في أفضل الأحوال - قَدَريّاً ومفتقراً إلى أية مبادرة إنتاجية؛ ضعيف البنية بسبب حاجته لتغذية مناسبة، وافتقد القدرة البدنية على أداء العمل. كانت انعكاسات هذا النظام الفقر والبؤس على المزارع، والركود الزراعي والمجتمع المريض في الريف (حنّا ٦٢-٦٤؛ وورينر ١٩٦٢: ٥٩؛ وورينر ١٩٤٨: ٨٦؛ كلات ٥٣-٥٤؛ ويلرس ١٩٤٦: ١٢٧-١٢٩؛ لاترون ٤٩-٥١؛ نعمان؛ حميد ٢٠٩؛ إبستاين ٥٩٨).

وبالرغم من كل هذا، فضّل المزارعون عقود/ أعمال المحاصصة على الأعمال المأجورة. فَقَدْ كانت الأخيرة موسمية، وقد تتطلب الكثير من التنقل/ الهجرة أو العمل تحت إشراف مراقب نال حصته، وكانت الأجور بدورها أدنى بكثير من متطلبات الحياة - حوالى ١٠ جنيه استرليني في العام في أوائل الأربعينيات (وورينر ١٩٤٨: ٨٨). وبرغم أن المزارع الرأسمالية التي استأجرت اليد العاملة كانت استثناء في سورية، فإن عدد المزارعين غير المُلّاك كان في تصاعد متسارع. حنّا (٦٦-٦٧) يذكر أنه في عام ١٩٣٩، أُرغِم حوالى ٨٠٠,٠٠٠ عامل زراعي - من ضمنهم النساء وصغار المُلّاك - على أداء أعمال موسمية. ومع أن نسبة العمال المدفوعي الأجر، في أنحاء سورية، لم تتعدَّ ٢٠٪ من الفلاحين، فإن هذه النسبة بلغت ٣٠-٦٠٪ من مجموع العائلات في قريتين قامت وورينر (١٩٤٨: ٨٧-٨٨) بدراستهما في أوائل الأربعينيات. اختلفت فرص العمل بشكل صارخ بحسب الموسم: تقاضى عمال الحصاد ما بين

٦/١ - ١/ ١٢ من المحصول، لكن الأجور في المواسم الأخرى انخفضت حوالى ٣٠-٥٠٪ (لاترون ٨٠-٩٠). وفقط إذا عمل المزارع لدى مزارع-مالك آخر أو لدى وجيه قروي غير ذي شأن، قد ينعم بظروف أفضل؛ بل قد يعيش كفرد من أفراد الأسرة.

يبدو أن وضع المزارعين-صغار المُلّاك كان أفضل من عمال المحاصصة أو العمال المأجورين. كانت لدى المزارعين رغبة كبيرة في تملّك الأرض (وورينر ١٩٤٨: ٨٥) وكان هناك فارق واضح في ظروف المعيشة بين قرى صغار الملّاكين وبين القرى ذات الإقطاعات الكبيرة (نعمان، ويلرس ١٩٤٦: ١٩). وقد قارن ووينر، على سبيل المثال، الفاقة والأمراض في قرى الإقطاع في حماه، مع «الازدهار النسبي» الذي تمتعت به إحدى القرى القليلة التي يملكها المزارعون؛ كما أن دراسة لإحسان الجابري، ذُكِرَت في حنّا (٦٠)، أشارت إلى أن الدخل في قرية «المزارعين الأحرار» كان أعلى بمعدل ٥٠٪ منه في «قرى الإقطاع». أجرى مراقب آخر مقارنة بين قريتين في منطقة معرة النعمان: مزارعو قرية «كفرنبل»، وهم من صغار الملّاكين، وبالرغم من فقرهم تميزوا بالنشاط والحماسة وكانوا مجدّين ومتعلقين بأرضهم وشرفاء؛ وبرغم اختلاف الظروف المادية في قرى الإقطاعات المحيطة فَقَدْ امتاز مزارعوها بصفات معاكسة تماماً (حنّا ٦٣-٦٤).

غير أن امتلاك المزارع للأرض لم يُترجَم، بالمطلق، إلى رفاهية. فغالباً ما تمّت المحافظة على الملكيات الصغيرة فقط في المناطق ذات الأرض الأقل إغراء أو في المناطق الجبلية حيث كانت الحياة قاسية؛ وكهذا عانت منطقة جبال الدروز من ندرة شديدة في مياه الشرب، وأجبر القحط مزارعي حوران على الرحيل من أرضهم (إبستاين ٦٠٩)، والمُلكيات - التي اعتصرها توسع الإقطاعات الكبيرة، وقسّمَتْها قوانين الإرث الإسلامية - كانت أصغر بكثير من أن تنتج ما يفيض عن سد الرمق. في العديد من قرى الفلاحين التي اعتمدت نظام المشاع، كانت مُلكية الفلاح من الأرض تُقسم إلى أجزاء منفصلة كان يعاد توزيعها دوريّاً، ما أعاق الحفاظ على الموارد الطبيعية وتطوير الأرض (حنّا ٣٧)؛ ومما يثير الاهتمام أن تطور المُلكية الفردية كان متبوعاً بتنويع المحاصيل وتطوير الأرض (حميد ١٩٣-١٩٤).

وعلى ذات الدرجة من الأهمية تبرز حقيقة أن امتلاك الأرض لم يكن بالضرورة يعني امتلاك المقوّمات اللازمة للإنتاج أو إمكانية عادلة في التسويق. في أماكن قليلة أو معدومة المطر، مثل سورية، غالباً ما كانت الأرض غير ذات جدوى دون توفر مياه الرّيّ. وفي بعض الأماكن ترافقت (حقوق الأرض والماء/ ملكية الأرض مع ملكية الماء)، وفي بعض الأماكن المحددة - يلاحَظ هذا الأمر في جبال القلمون - امتلك المزارعون ونظموا وأقاموا شبكات الري وتمتعوا بالمساواة في التوزيع. ولكن في معظم الأماكن التي افتقرت إلى تحديد واضح لحقوق الماء، كان هناك مجال أمام «أغنياء الفلاحين» و«كبريات العائلات» لتوظيف النفوذ السياسي لتحقيق سيطرة عشوائية وغير عادلة على الماء؛ أو كانت القرى الأقرب إلى المنبع تتحكم بالماء على حساب صغار الملاكين الأبعد عن هذا المنبع. وبما أن إمكانية الوصول إلى الماء لم تتناسب مع الحاجة إليه، فقد نتج فائض مائي لدى هؤلاء الذين يمكنهم الحصول على الماء، وكهذا أخذوا يبيعون هذا الفائض بأسعار عالية أو يستخدمونه كورقة ضغط للحصول على أرض الفلاحين الذين، وقد حُرِموا من الماء، لم يستطيعوا الاستمرار بالزراعة (حنّا ٣٠٠؛ تومين ١٠٠-١٢٣).

ولأنهم محرومون، في أغلبيتهم، من الحصول على قروض مصرفية، ولأنهم كانوا عاجزين عن مراكمة احتياطي يكفي للسنوات العجاف، فقد اعتمد المزارعون على المرابين - الإقطاعيين والتجار - لتأمين مستلزمات الإنتاج. قدّم التجار القروض لعملائهم من المزارعين، واشتروا منهم الفائض في أوقات الحصاد مستعيدين بذلك القرض والفائدة. وإذا وقع الفلاح في قبضة الدَّين، فنادراً ما استطاع الفكاك منها؛ فعلى سبيل المثال، في الثلاثينيات، كان كل فلاح حوراني مَديناً بثلاثين ليرة ذهبية لتجار دمشقيين (إبستاين ٦١١). كان المزارع مرغماً على دفع الفائدة المطلوبة التي غالباً ما كانت مرتفعة: ٣٠-٥٠٪، ولكنها تنوعت بين ٩-٢٠٪ في المواسم الخيّرة، وحتى ١٥٠٪ في مواسم القحط (حنّا ٥٦؛ البنك الدولي للإنماء وإعادة الإعمار ٨٩). وبالإضافة إلى الفوائد المرتفعة، تمّ استغلال المزارع في هذه العلاقات لأنه كان مضطراً لشراء أدوات الإنتاج في موسم الزراعة حيث كانت أسعارها أعلى ما يمكن، ولبيع محاصيله في موسم الحصاد حيث كانت الأسعار أدنى ما يمكن. وعلى سبيل المثال، في إدلب وجبال الأكراد، اضطر صغار المُلّاك لبيع إنتاجهم من زيت الزيتون بسعر أقل بـــ ٥٠٪ من السعر السوقي

المتداول (حميد ١٩٩). وغالباً ما كانت حبوب المزارعين وبذورهم وبيوتهم وقطعانهم محجوزة لصالح الديون (حنّا ٣١٢-٣١٣). وبرغم أن المزارع كان عاجزاً عن الإيفاء بديونه، فإن التاجر فضّل غالباً عدم الاستيلاء على الأرض لأن المزارع شكّل مصدراً دائماً للدخل وبأقل من أسعار السوق؛ وبهذه الطريقة بنى كبار التجار «امبراطورية ديون» لتخدم أعمالهم التسويقية. حقّق تجار الحبوب ثروات على حساب المُنتِج والمستهلك، على الأخص في أوقات ندرة المواد كالحرب العالمية الثانية حيث باعوا الحبوب بثلاثة أضعاف سعر الشراء (حنّا ٣٢٤). وإضافة إلى عدم توفّر مصادر أخرى للاقتراض، فإن وسائل النقل البدائية والتنظيم البسيط - عموماً - للسوق، وبخاصة في غياب وسائل التخزين، عززت اعتمادية المزارع على التجار لبيع منتجاتهم وليزودوهم - بأسعار مبالغ بها - بالحاجات الأساسية التي لم يستطيعوا تأمينها بأنفسهم. ومن القرية إلى المدينة، امتدّت سلسلة من الوسطاء، اقتطع كلّ منهم حصته، مقلّصاً بذلك إلى حدّ كبير عوائد المزارع (حنّا ٣١٢؛ حميد ٢٧٥؛ البنك الدولي للإنماء وإعادة الإعمار ٤٠، ٤٠١؛ ويلرس ١٩٤٦: ١٤٠-١٤١؛ لاترون ١٢٤-١٢٦؛ إبستاين ٦٠٠-٦٠١). وأخيراً، فإن المهن الريفية، التي أمّنت دخلاً زراعياً مكملاً في بعض القرى ذات الملكيات الصغيرة، تراجعت تحت وطأة التغلغل الرأسمالي الغربي. فعلى سبيل المثال، عُرفت عملية تدمير صناعة الصباغ الريفية باسم «مرض القلمون» وذلك لتأثيرها المدوّي على حيوية المجتمعات الزراعية (حنّا ٣٠)؛ وفي ريف حلب أيضاً، تراجعت الصناعات الريفية، التي كانت مزدهرة يوماً ما، بسبب إغراق السوق بالبضائع المصنّعة (حميد ٣٠٢). ولكن بعضها استمرّ برغم ذلك، وفي عام ١٩٤٥، كان لا يزال حوالى ٢,٨٪ من السكان يعملون في صناعات ريفية (البنك الدولي للإنماء وإعادة الإعمار ٣٥٨).

إن نظام علاقات الإنتاج الزراعي تَرجَم نفسه إلى توزيع غير عادل على الإطلاق، للدخل. وبالنظر إلى المعلومات الواردة في دراسة إحسان الجابري حول توزيع الدخل عام ١٩٣٧، يظهر أن المزارعين، في ظل الإقطاع، والعمال المأجورين، والذين تبلغ نسبتهما معاً ٥٠٪ من التعداد السكاني العام، نالوا ما نسبته ١٩٪ من الدخل الوطني العام. «المزارعون الأحرار»، الذين بلغت نسبتهم ١٤,٥٪، نالوا ٧,٧٪ من هذا الدخل؛ وكهذا كانت حصة الفلاحين

- الذين بلغت نسبتهم ٢/ ٣ التعداد السكاني - فقط حوالى ٢٥٪ من الإنتاج المحلي، بينما نال ١٥٪ - كبار الملّاكين والموظفين، التجار وأصحاب الملكيات المتوسطة - حوالى ٥٧٪ من هذا الدخل، وما تبقى كان يذهب إلى طبقات مدينية متعددة (حنّا ٥٩-٦٠؛ أورجيلس ٤٤-٤٥؛ زكريا ٥-٦). وبحسب أرقام هيلان (١٩٦٩: ٢٢٥) التي ترصد العائد الزراعي قبيل تطبيق الإصلاح الزراعي (١٩٦٠)، فإنه بينما نال ٢٪ من السكان - الإقطاعيون مع المُلّاك المدينيين والوسطاء - على الأقل ٥٠-٦٠٪، وبينما نال أصحاب الملكيات المتوسطة والتجار الريفيون - الذين يشكلون حوالى ١٨٪ من السكان - ٢٠-٢٥٪، ونالت أغلبية المزارعين، ٨٠٪ من سكان الريف، ٢٥٪ من العائد الإجمالي؛ وبينما كسب المزارع أقل من ١٠٠ ل.س/ لكل فرد، تمتعت الطبقات العليا بمعدل دخل يزيد على ١٠٠٠ ل.س.

ركود الاقتصاد الزراعي التقليدي

لقد ترافق النظام الزراعي مع ركود اقتصادي استمر حتى مرحلة الاستقلال. وهناك مؤشرات عدة على التأخر غير العادي في اقتصاد سورية الزراعي. وفي سنوات متأخرة كالأربعينيات والخمسينيات، صُعق المراقبون بالمستوى التكنولوجي البدائي في الريف: الأدوات البدائية، والغياب شبه التام لممارسة زراعة دورية للمحاصيل، والسيطرة على الآفات، وانتقاء البذور، واستخدام الأسمدة. استخدم ٢٪ من المزارعين السماد الكيميائي، والسماد الحيواني الطبيعي كان يُحرَق كوقود في هذه المنطقة الخالية من الأشجار (البنك الدولي للإنماء وإعادة الإعمار ٣٨-٣٩، ٧٣؛ وورينر ١٩٦٢: ٥٧-٥٨؛ زعيم ٧٠). وقد لاحظ ويلرس في بعض الأنحاء غياب اختراع شديد البدائية كالعَجَلة. وفي عام ١٩٤٦ كانت هناك فقط ٢٨٤,٠٠٠ هكتار من الأرض المروية، وذلك على الرغم من توفّر الماء ووجود أرض مناسبة (مادياً وليس بالضرورة اقتصادياً)، وباستخدام التكنولوجيا الصحيحة كان بالإمكان إرواء ١,٢ مليون هكتار (فيكتوروف ١٤٤). ورغم أن معظم الأراضي كانت إقطاعات كبيرة، فإن مميزات مساحة كهذه قد انخفضت لأن وحدة الإنتاج كانت دوماً القطعات الصغيرة التي رعاها المستأجِرون. إن نظام النقل البدائي، إضافة إلى انخفاض القدرة الشرائية لدى السكان، قيّدا

السوق وبالتالي قيّدا قوة الطلب التي كان من الممكن أن تشجع العمل الزراعي. ومن أصل ٦ ملايين هكتار صالحة للزراعة، فقط ١ مليون كانت تستخدم عام ١٩٢٢، ١,٧٥ مليون عام ١٩٣٨، ٢,٣ مليون عام ١٩٤٥ (حنّا ٢٩؛ البنك الدولي للإنماء وإعادة الإعمار ١٩). وفي المناطق المزروعة كان المزارع ينتج ما يكفي ٢-٣ أفراد (آرودكي ١٧٠)، وهوفائض متواضع جداً. وتربية الحيوانات ، المتركزة عموماً في أيدي البدو والمعتمدة كلياً على المراعي الطبيعية والمفتقرة لأي احتياطي من الغذاء والرعاية البيطرية وطرق التوالد الجيدة، كانت بدورها عرضة لعوامل الجفاف والمرض؛ إن عدم إدخال الحيوانات في الدورة الزراعية كان يعني هدر الأرض البور والتي كان يمكن استخدامها لزراعة المحاصيل الرعوية، والحرمان من إغناء الأرض من هذه المحاصيل، والنجاح المحدود لاقتصاد المزارع والذي شكّلت هذه الحيوانات فيه - في أماكن أخرى - مصدراً للأمان والاستثمار (البنك الدولي للإنماء وإعادة الإعمار ٤٠، ٧٩-٨٨؛ بون ١٦٧-١٦٨).

باختصار، بقي الإنتاج الزراعي السوري منخفضاً في ظِلّ النظام التقليدي. بحلول القرن العشرين شكّلت الزراعة قاعدة إنتاجية رئيسية وأكبر مصدر للدخل والعمالة الوطنين، وكوّنت منتجاتها قاعدة تجارية وصناعية. ولكن تأخرها حكم على الحياة الريفية بالتخلف والفقر؛ تخلُص وورينر إلى أن أكثر من نصف السكان عاشوا في فقر مدقع ولم تنشأ طبقة فلاحية مستقلة ذات شأن (وورينر ١٩٤٨: ٩١؛ ١٩٦٢: ٥٨). وأكثر من ذلك، لم يوفّر الفائض الزراعي الضئيل أي دافع يذكر لتطوير التجارة والصناعة المحليتين في المدن، وتخلّف «العنصر البشري» في الريف كان عائقاً لا يمكن إزاحته، في وجه التقدّم الاجتماعي في الأنحاء كلها. وكهذا فقد كان السبب الجوهري في تأخر سورية، هو بالضبط تأخر الزراعة فيها.

وكما ترى وورينر (١٩٦٢: ٥٨،٦١)، فإن عدم تجاوب الأرض وعدم اعتمادية المعدلات المطرية وغياب الرّي، كل هذا عَنى أن الزراعة كانت تنتج عائداً أكثر ضآلةً وأقل اعتمادية من أن يشجع جهداً كبيراً للاستثمار والتطوير، ولكنها في الحقيقة حلقة مفرغة لأن الافتقار إلى الاستثمار والتطوير ساهم بشكل كبير في إنتاج عائد ضئيل. إن نظام علاقات الإنتاج، الذي

كان بحد ذاته ناتجاً لبيئة غير واعدة، كان أيضاً عائقاً رئيسياً أمام الدافع والاستثمار والتنظيم الاجتماعي، وهي عناصر ضرورية لإشعال شرارة أي تطور قابل للحياة. ولكسر هذه الدائرة المغلقة التي سقطت فيها الزراعة، اعتقدت وورينر (وورينر ١٩٤٨: ٩٧)، بحسب ما كتبته في منتصف الأربعينيات، أن الأمر يتطلب تدخلاً «من خارج النظام» - قيادة مجدِّدة وتكنولوجيا حديثة (الري والمكننة) إصلاح أسس العمل الزراعي. ولكنها لم تتمكن من تحديد مصدر القوة الدافعة لتغييرات كهذه. ولكننا سنشهد، في العقدين التاليين، مجيئ كل ما قد ذكرته.

البنية الطبقية في النظام التقليدي/القديم

لقد تشكّلت البنية الطباقي في المجتمع السوري على قاعدتين توأمين هما مُلكية الأرض وعمليات الدَّين/ التسويق. تربّع على القمة كبار الإقطاع، حوالى ٣,٠٠٠ عائلة من الوجهاء تشكّل أقل من ١٪ من السكان وتمتلك أكثر من نصف مساحة الأرض، وتكاد تتضمن هذه الملكية المزارعين أيضاً؛ حجم دخل هذه الفئة يُقتطع من الأرض: فائض يقتطع من جهد الفلاح. سيطرت هذه الطبقة أيضاً على الحكومة، واشتغَل أبناؤها المتعلمون كمحامين وأطباء وفي وظائف مهنية أخرى. وتحت هذه الطبقة، وبشكل لصيق بطبقة كبار الملاكين، توضّعت طبقة كبار التجار - مضاربو الحبوب وتجار الجملة، يحتكرون أو يبيعون ما راكموه من محاصيل بحسب ما تمليه عليهم أوضاع السوق، كبار مرابي المال و الذين كانوا يصدّرون المنتجات الزراعية ويستوردون من الغرب. لم يكن هناك تمييز واضح في سورية التقليدية بين الأرستوقراطية الإقطاعية وبين البورجوازية التجارية، فقد تحدّر الطرفان من الوجهاء المدينيين؛ لقد مارست فروع من عائلات كبار الملاكين شؤون التجارة بينما استثمر أغنياء التجار أرباحهم في الأرض وأصبحوا من السادة. ولنكن واثقين من أمر: لقد كان في طور التشكّل جناح بورجوازي أكثر قبولاً للمخاطرة ومهتم بآفاق التحديث والتصنيع الزراعي، ولكنه تحوّل إلى طرف قياديّ بعد الاستقلال، وحتى آنذاك لم يكن هناك صراع حقيقيّ بينه وبين الجناح الأكثر تقليدية. لم تتطور (نسخة سورية/ نموذج سوري) للصراع بين الأرستوقراطية الإقطاعية وبين البورجوازية - والذي قاد إلى الثورة الديموقراطية-الرأسمالية في الغرب (صفدي ٥٩؛ حوراني ١٩٤٦: ٩١-

٩٢؛ داون ١٥٨؛ خوري ٥١٨-٥١٩؛ حنّا ٧١).

وبالنزول من طبقة التجار-الزراعيين العليا، تمدّدت علاقات عمل تربطها إلى تجار الطبقة الوسطى، الذين كان الكثير منهم أيضاً أصحاب ملكيات متوسطة حول المدن، ويعتاشون من التجارة وإيجارات الأرض. شَغَل أبناؤها المتعلمون مراكز متوسطة في الوظائف والمهن الأدنى منزلة. وكحال طبقة كبار التجار، فشلت هذه الطبقة التقليدية الوسطى في تأسيس طبقة وطنية قادرة على تحدي سلطة الإقطاع، أو حتى مدركة للتضارب الشديد في المصالح مع هؤلاء (حوراني ١٩٤٦: ٩١-٩٢). تحت هذه الطبقة امتدّت طبقة صغار البورجوازيين من أصحاب المحالّ التجارية/ الحوانيت والحرفيين. ارتبطت كل الطبقات التجارية بروابط العمالة نزولاً عبر البنى التقليدية من كبار الوجهاء إلى هؤلاء صغار الشأن؛ وعن طريق القيم التقليدية، قبل كل شيء، أمسك الإسلام السني، مجسّداً بالعلماء، بمواقع متنوعة في التجارة؛ وأيضاً عن طريق المصلحة المشتركة في الفائض الزراعي - كان ذلك على شكل إيجارات وفوائد وأرباح. لقد اعتمد حتى صغار التجار والشحاذون والحيوانات الأليفة والعمال في قاع المجتمع المديني، إلى حدّ ما، على هذا الفائض (خوري ٥٢٠-٥٢١).

كانت هناك طبقة غير ذات شأن، بين المدينة المسيطرة وبين القرية، من الوجهاء الريفيين. بعض أفرادها كانوا من أغنياء الفلاحين الذين مارسوا تجارةً ما، والرِّبا كعمل إضافي؛ كان هناك أيضاً الزعماء، وهُم في الوقت نفسه قادة سياسيون ومَلّاكون، لقد أَوْلت هذه الطبقة بعض اهتمامها للقرى التي شكّلت سوقاً لها، وبعضه الآخر للرعاة/ الحُماة المدينيين أو للمتنفذين القريبين منها. وتحت هذه الطبقة من الوجهاء الريفيين، توضّعت طبقة الفلاحين المُلّاك-المزارعين وكبار المُحاصِصين، والتي بلغت نسبتها ٣٠٪ من السكان المزارعين؛ وبينما تمتّع بعض هؤلاء بشيء من الثروة، كان أغلبهم يعانون استغلال التجار، وعاجزين عن إعالة أسرهم في مُلكياتهم الصغيرة، ومعتمِدين على الأعمال الإضافية الموسمية في أراضي الإقطاعي. باقي الفلاحين، وقد بلغت نسبتهم على الأقل ٦٠٪ من السكان المزارعين، كانوا لا يملكون أية أرض. وقريباً من قاع الهرم الاجتماعي - مُشكِّلين فئة بلغت نسبتها ٤٠-٥٠٪ من السكان المزارعين، وهي

الفئة الأكبر بين فئات الفلاحين - جاء ترتيب عمال المحاصصة في الإقطاعات الكبيرة. وفي درجة/ منزلة/ طبقة أدنى من هؤلاء، كان العمال الزراعيون غير المالكين ورجال القبائل الذين لا يملكون في الأساس أي شيء، والذين كانوا مرغمين على الترحال طلباً للعمل، بلغت نسبة هذه الطبقة ١٠-٢٠٪ من السكان المزارعين. وبحسب حنّا (٤٨-٤٩) فإنه في الوقت الذي كان يحتاج فيه المزارع إلى ٥٠ قرشاً يومياً لتأمين معيشته (١٩٣٨)، كان يحصل على أقل من ٢٢ قرشاً في اليوم. وبناءً على بيانات وورينر (١٩٤٨: ٨٧-٨٩)، فإن الطبقتين اللتين لا تملكان الأرض كانتا مسحوقتين بذات الدرجة، مع فارق وجود عامل أمان أكبر لدى عمال المحاصصة؛ ولم تقترب أيٌّ منها من الحد الأدنى للاستهلاك في أواسط الأربعينيات (هذا الحد كان يعني ٢٥كلغ من القمح، ١كلغ من اللحم، ٤٠كلغ من زيت الزيتون/ شهرياً، و٢١٠كلغ من السمن، ٤ صفائح من الكيروسين وكمّ متواضع من الملابس/ سنوياً)، أو لم تستطع الحصول حتى على الحاجات الأساسية.

في عام ١٩٣٧، حصل الفلاحون والعمال وصغار البورجوازيين مجتمعين - وقد بلغت نسبتهم ٥,٧٤٪ من السكان - على حوالى ٣٢٪ من الدخل الوطني العام، وحصلت الطبقة الوسطى المكونة من أصحاب المهن والموظفين وأغنياء الحرفيين - وقد بلغت نسبتها ١٠٪ من السكان - على ١١٪ من الدخل الوطني، بينما نالت الطبقة العليا التي ضمت الأرستوقراطية الإقطاعية والبورجوازية المتوسطة والكبيرة وبعض البورجوازيين المتبطلين - وهي ٥,١٥٪ الباقية من السكان - حوالى ٥٧٪ من هذا الدخل (هيلان ١٩٦٩: ٢٢١؛ أورجلس ٤٤-٤٥؛ زكريا ٥-٦).

السياسة في الريف في ظل النظام التقليدي/القديم

لقد انبثقت السلطة السياسية في سورية مباشرة من بنيانها الاجتماعي. إن الفروقات الهائلة بين مصادر القوة السياسية - والتي فرضها النظام الطبقي - حالت دون قيام أي تحدٍّ من قبل هؤلاء الذين كانوا في قاع هذا النظام. التقسيمات الشرائحية - العشائرية والطائفية والمناطقية

- فرضت المنافسة السياسية، معوقةً تطور الوعي السياسي بين العامة. شكّلت العمالة/ المصالح الغراء السياسي الذي بُنيت بواسطته التحالفات التي كانت عمودية بطبيعتها. معاً أدّت «الشرائحية» و«العمالة» دور رابط جمع - بغض النظر عن مدى عدم استقراره - بين العامة والنخب الحاكمة: لقد انتمى كل فرد إلى عشيرة أو إلى حيّ أو إلى قبيلة، وكان القادة السياسيون لهذه التقسيمات - وفي محاولاتهم تأمين الحماية والمنافع لأنفسهم ولمجتمعاتهم - يسعون للحصول على رعاية وجيه أكبر شأناً يتمتع بصلات في السلطة المركزية الحاكمة.

في الأساس كانت العمالة ناتجاً للشّحّ الاقتصادي واللامساواة، اللتان جعلتا العامة معتمدة على الأرض والديون والعمل في الإقطاعات الغنية، وقد تمّ تعزيزهما بواسطة انعدام الأمان الاجتماعي في دولة ضعيفة لامبالية، لأن حقوق الفرد كانت تُحترم فقط إذا كان في ظِلّ حماية راعٍ متنفّذ (لاترون ٢٣٠). لقد كانت العمالة أيضاً مؤسسة طبيعية في مجتمع رعى ثقافة القرابة حيث كان التواصل المحليّ وجهاً لوجه هو الطريقة المعتادة للتفاعل الاجتماعي. لقد وُجِد كبار وصغار الرعاة في كل مكان، كَتَبَ لاترون، وكانوا مرتبطين بتحالفات غير وثيقة بدءاً من القرية صعوداً؛ كانت العمالة النسيج الرابط الذي حال دون تفتت هذا المجتمع المنقسم (سوييت ٤٥).

ومن وجهة نظر الراعي/ الحامي، كان العملاء قوة سياسية أساسية للصراع على السلطة في الساحات الصغيرة (كالقرية) والكبيرة (كالانتخابات البرلمانية)، وشكّلوا أتباعاً للأحزاب الأولى التي بدأت بالتشكّل بعد القرن ١٩ . وعلى مستوى الدولة، عزّزت روابط العمالة، بين الرعاة الكبار والصغار، اندماج القادة الباترياركيين المحليين والعشائريين والقبليين - من خلال الأحزاب والبرلمان - في طبقة الوجهاء المدينيين المهيمنة، وقد ولّدت هذه الروابط شعوراً بالمصلحة المشتركة بين كافة هذه العناصر. وبوجود انقسامات شرائحية ضمن نخبوية مشجعة على التفكك، قدّمت روابط العمالة لهذا المجتمع قوة تماسك على مستوى القمة. ولكن النظام حافظ على انقسامه التقليدي، في المستوى تحت-النخبوي، وفي الحقيقة فإن سلطة النخبة الضيقة كانت، كما في الفترة العثمانية، مرتكزة على التفرق

الاجتماعي الذي سمح لها بتحجيم كل شريحة في مكانها (هريب ٩٤).

ولكن هناك تمييزاً واضحاً بين الثقل السياسي للمدينة والريف في سورية ما بعد المرحلة العثمانية. في المدينة - حيث كان أتباع الوجهاء وأحزابهم في أقوى حال، وكانت العامة أكثر تسييساً وأكثر استجابة للتنظيم - كان القادة السياسيون أوثق اتصالاً بأتباعهم من خلال الحضور الشخصي وروابط القربى وعامل السكن، والرعاة وقبضاياتهم-رجال الأحياء الأقوياء (خوري ١٩٨٤). وكهذا كان لدى العديد من سكان المدن صلات فعلية بالحكومة.

كان الرابط بين الإقطاعي والعميل-الفلاح، في الريف، مختلفاً تماماً حيث كانت ركيزته الخضوع السلبي والتبعية الاقتصادية أكثر منها الحماية. كان الملّاك في الإقطاعات الكبرى، سيداً بحكم الطبيعة، وكان عمال المحاصصة، الذين واجهوه كعائلات مفككة أو - أفضل الأحوال - كعشائر، تحت رحمته. في واقع كهذا وُجدَتْ مساحة ضيقة جداً للتفاعل السياسي (كلات ٥٧-٥٨؛ لاترون ٢١٦). كان الوعي الطبقي في أدنى مستوياته، أيضاً، بين الطبقات المسحوقة أكثر من غيرها. يمكن رصد هذا الأمر في حدّه الأقصى بين البدو: كما يلاحظ حنّا (٨٧)، فبالرغم من أنهم دُفعوا إلى منزلة الطبقة الأكثر عرضة للاستغلال والسحق في المجتمع، فقدْ افتقر رجال القبائل - وبفعل ثقافتهم القبلية - إلى أي شعور طبقي وظلوا خاضعين خضوعاً أعمى لقيادتهم المَشْيَخِيَّة.

كانت السياسة بين المزارعين الأكثر استقلالية، أشد تعقيداً إلى حدٍّ ما. كان التضامن الديني والولاء للشيوخ الباترياركيين هو الموقف السياسي الطاغي في مجتمعات الأقليات. استطاع هنا الشيخ والزعيم والمُقَدَّم والأمير، قيادة أتباعهم من المزارعين أو رجال القبائل بروابط الولاء العائلي والنفوذ الشخصي والكاريزما، وقد ربطوا مجتمعاتهم بروابط العمالة أو التحالف مع المؤسسة الحاكمة، ولكن بطريقة أقل مباشرة وفاعلية ما كانت الحال في المدن؛ وأخذ البعض منهم، معتنقين حياة السادة، بالاندماج مع النخبة المدينية أكثر منهم مع مؤيديهم/ ناخبيهم/ قواعدهم.

في أوساط صغار الملّاكين في أماكن أخرى، يبدو أن التغلغل الرأسمالي خلق انقساماً وطبقيّةً في الريف، فاتحاً الباب أمام العمالة والصراع السياسي المحلي. وبما أنه قد تمّت شرعنة الملكية الخاصة، فقد أخذت بالتهالك عمليات استثمار المشاع، وبتشجيع حكومي، تاركة المجال أمام الملكية الفردية. وبفعل هذا الأمر، انقسمت القرى إلى عائلات متصارعة، وقد أضعفَتْ المنافسات من تأثير مجالس حكمائهم. وفي مجتمع مغرق في روابط القربى ويعاني القلة، كان هناك الكثير من أبواب الصراع: حول حقوق الماء والرعي، حول حدود المزارع المقسمة، السلطة في القرية، عفّة النساء؛ وقد تنفجر الصراعات إذا أساء «شيخ العدّان» - وهو الشخص القائم على توزيع الماء - استخدام سلطته، وهو أمر انعكس في قول متواتر بين العامة :«شيخ العدان لا يبدأ فقيراً ولا ينتهي غنياً». وحين تتحول هذه الصراعات إلى حمام دم، يصبح التكافل الأسري - وهو جوهر الحياة الاجتماعية الريفية - تهديداً لوجودها (هانوير ٢٨٠). وإذا اهتز التضامن الريفي كان يتبع هذا الأمر التمايز الداخلي والتدخل الخارجي. لقد حَمَلَ نشوء الملكية الفردية الثراء لبعض المزارعين والفقر للآخرين. لقد أدّى سعي المنافسين - عبر التحالف مع رعاة غرباء - إلى السيطرة على القرية، إلى انكشاف القرية أمام جهات أقوى. وقد يقوم إقطاعي مجاور، بشراء قطع من الأرض أو بإقراض المال وذلك للحصول على موطئ قدم في القرية، وعن طريق دعم عائلة في وجه أخرى، يفرض نفسه حكماً وراعياً؛ كانت هذه إحدى الطرق التي تشكّلت عبرها قواعد العملاء التي أثبتت فائدتها في المنافسات الانتخابية. وكنتيجة لهذه العمليات، غالباً ما تحوّلت القيادة السياسية القروية - التي قامت على التوافق العائلي أو الشجاعة أو القوة أو الكرم - إلى وجاهة غير ذات شأن مرتكزة على اللامساواة الاقتصادية والتحكم بروابط العمالة مع العالم الخارجي. ولكن هذا الأمر ترك فسحة ضئيلة لنشوء سلطة على مستوى الدولة. (لاترون ٢١٧، ٢٢٠-٢٣٩؛ هانوير ٢٨٠-٢٨٢).

وفي الحقيقة، فإن نظام العمالة هذا - الذي قلّص الآفاق السياسية أمام المزارعين إلى حجم «مجتمعاتهم الصغيرة»، ومفرّقاً بينهم عن طريق الصراعات والتبعيات، ورابطاً إياهم بروابط عمودية بدلاً من الأفقية - ترجم نفسه حالة سلبية تفتقر إلى القوة، على مستوى الساحة السياسية الوطنية حيث كان يتم اتخاذ القرارات - وبالأحرى تجنُّب اتخاذها - كما أن نظاماً كهذا خدم

مصالح الطبقة الحاكمة (ليرنر ٢٧٠؛ زيادة ٢٠٥؛ كلات ٥٧-٥٩). الافتقار للقوة أنتجَ ثقافة سياسية مفرطة في المحافظة، في الريف؛ الأمر الذي عزّز بالضبط النظام الذي أبقى الفلاحين في حالة خضوع. ولعجزه عن السيطرة على البيئة، ولافتقاره التام للأمان، خشي الفلاح أي تغيير - مقتنعاً بحكم تجربته أنه سيزيد الأمور سوءاً - وبدأ ينظر إلى الوراء نحو زمان أفضل، كما أخذ بالتعلق بالتقاليد بشكل أعمى. قاد هذا الأمر، مترافقاً مع الوهن والمرض الجسدي، إلى السلبية والاستسلام: «كل شيء يمكن أن يعالَج بالصبر». مُسلِّمين أنفسهم لمفاجآت دولاب الثروة، لم يتساءل الفلاحون عن سبب الأشياء: «الله يعطي ويأخذ» (خوري ٤٦-٤٩). كما أعاق الجهل والأمية «قدرتهم على ... التكتل السياسي» (حوراني ١٩٤٦: ٩١). وكهذا، فقد قيّد الفلاحون أنفسهم إلى حياة ريفية محدودة: الصراع اليومي من أجل البقاء، سياسة عائلية منفصلة عن الساحة السياسية الوطنية.

ولكن بدايات تسييس الفلاحين الذي كان من الممكن أن يغير شيئاً ما، بدت جلية على الأقل منذ فترة الاحتلال الفرنسي. فقدْ شكّل الفلاحون ورجال القبائل القوات المقاتلة في الحركات الوطنية الرئيسية التي نهضت في وجه الفرنسيين في العشرينيات. ومن الجدير بالملاحظة أن الفلاحين المستقلين في ظل قيادة باترياركية شبه قبلية، هم الذين جُنّدوا في هذا الصراع وليس الفلاحون المتفرقون العاملون في الإقطاعات الكبيرة. وعلى الأقل في البداية، كان قتال الفلاحين في سبيل سلطة محلية أو من أجل الزعيم أكثر من كونه في سبيل قضية وطنية، وعمد هؤلاء الزعماء إلى حرف هذه الثورة باتجاه الغزو والسلب أو للصراع ضد المنافسين. ودأب الفلاحون، الذين كانوا محلّيّي الأفق، على التفرق في قراهم بعد كل انتصار حققوه، سامحين للفرنسيين بإعادة التجمع وقلب نتائج هذا الانتصار. كان كل ما سبق عوارض تدلّ على الأفق المقيّد، والقدرة التعاونية المحدودة في مجتمع متشظ/ منقسم. ولكن، وبمقدار ما ارتدت الثورة عباءة الجهاد الإسلامي ضد الكَفَرة، قاربت هذه الثورة أن تكون ثورة وطنية أوسع، واختبار الثورة بحد ذاته بدأ ينتج شعوراً وطنياً، وبالتالي سياسياً. وإذ أخفى الصراع الوطني، في البدء، تناقضات وصدوعاً اجتماعية، فسرعان ما بدأ يهدّد بالتحول إلى اعتراض اجتماعي على الوجهاء المتحالفين مع الفرنسيين، وبمقدار ما خلّفت الثورة فراغاً في سلطة الحكومة، عمد الفلاحون

أحياناً إلى اللجوء للعنف في وجه الإقطاعيين. إن انتفاضة العامة عامَيْ ١٩٢٥-١٩٢٦، التي ربطت ما بين الريف والمدينة، هي ما أجبر الفرنسيين على تقديم تنازلات لنخبة الوجهاء المدينيين الذين قادوا الحركة الوطنية. لكن القيادات الوطنية التقليدية، وقد أثار حذرها الطابع الضدإقطاعي الذي صبغ ثورة الفلاحين، توقفت عن محاولة تعبئة هؤلاء في ثورة وطنية، وارتضت القيام بمظاهرات اعتراض كبيرة في المدن. لهذا السبب ظل الريف في حالة سكون عموماً حتى نهاية الاحتلال الفرنسي، وكهذا، فإن التنافس بين القوى الكبرى - بقدر ما كان الصراع المحلي - أجبر الفرنسيين في النهاية على الخروج من سورية عام ١٩٤٦ (حنّا ٨٩-٩٤، ٢٢٠-٢٢٥، ٣٦٨-٣٨٠، ٤٠٩-٤١٨).

بدأت بالظهور المتقطع عوارض الصراع الاجتماعي في الثلاثينيات والأربعينيات. يجادل حنّا (٥٨) أنه قد أُبقِيَ على عمال المحاصصة في حالة سلبية وقدرية؛ ولكن بمقدار ما خُفف عنهم ضغط «العصا والسوط»، بمقدار ما ظهر على السطح الكره الطبقي لديهم، وأدرك الإقطاعيون أنهم سيخسرون أراضيهم إذ لم يحافظوا على «قبضة حديدية». في الواقع، حيث تراخت قبضة الحكومة أو الإقطاعي، انفجرت ثورات فلاحية. وهناك سجلّ بحركات المقاومة الفلاحية، الصغيرة عادةً، ولكن المستمرة تجاه الإقطاع، على الأخص في منطقة حماه. فعلى سبيل المثال، حين أدّى فصل الفرنسيين للّاذقية عن دمشق، إلى اقتطاع قرى إقطاعيي حماه من سلطة الحكومة المساندة، رفض الفلاحون مباشرة تسليم حصة الإقطاعي من المحصول. وحين ثار الفلاحون العلويون في إحدى القرى، اضطر محمد بيك العظم للاستسلام أمامهم وبيع الأرض لهم بنصف سعرها. وحدث الأمر نفسه مع عبدو آغا البرازي. وقد انفجر صراع مسلح بين عائلة البارودي وعمالهم المحاصصين حول تقسيم المحصول في قرية قرطاز من ريف حماه، انتهى بإصابات، وفي عام ١٩٣٥ هاجم فلاحو قرية بارن، من ريف حماه أيضاً، حرّاس عائلة الكيلاني (حنّا ٣٨٢-٣٨٥). يذكر حميد أنه في حلب أيضاً، نمّى الفلاحون - ضحايا تعديات الإقطاعي - وعياً متيقظاً بمسألة انتزاع ملكياتهم، وكان ضعف السلطة الفرنسية في الحرب العالمية الثانية فرصة أمام ثورات محدودة هدفت إلى استرجاع الأرض «المغتصبة» (حميد ٢٠٧، ٢١٣). أمّا بالنسبة إلى صغار الملاكين، فقد كان للبعض منهم - كفَلّاحي حوران - تاريخ من الخضوع

(إبستاين ٦٠٧-٦٠٨). ولكن، كان صغار الملاكين، عموماً، أكثر وعياً من الناحية السياسية وجهوزيةً للحراك من جموع عمال المحاصصة ورجال القبائل، وخصوصاً إذا تواصلوا، بواسطة الأعمال المؤقتة في المدن، مع عمال ذوي وعي طبقي (حنّا ٦٧). لقد أدّت تعديات الإقطاعيين على أراضي صغار الملّاكين أو تنافسهم على مستوى الدولة إلى ولادة صراعات إقطاع-فلّاحية ذات محتوى طبقي أخذ يتبلور بشكل متزايد (حنّا ٤٧، ٦٥، ٩٣، ٢٢١). وظَهَرَ ما يشبه الوعي الطبقي بين فلّاحي الجبال، سواء أكانوا محاصصين أم من صغار الملاكين. فقد ثار الفلاحون الأكراد في وجه آغواتهم في الثلاثينيات؛ وقُتِل ألف منهم، وبرغم هزيمتهم، فإن مَن بقي مِن هذه الحركة أصبحوا عناصر يسارية نشيطة في الخمسينيات (حميد ١٤٨-١٥٠). قام المحاصصون الدروز، في الأربعينيات، والذين سمّوا أنفسهم «الشعبيين»، بثورة ضد آل الأطرش، وبالرغم هزيمتهم على يد أنصار الأخيرين فقد تمكنوا عن طريق صناديق الاقتراع من إخراجهم من الحكومة المحلية (سييل ١٣٣؛ هانوير ٢٨٠). وفي بعض الأماكن، دفعت الصراعات ضمن القرية، بصغار الفلاحين إلى اختبار قوتهم أمام أغنياء القرية المسنّين الذين كانوا أكثر تعاوناً مع السلطات وأكثر تفضيلاً من قِبَلها؛ ففي دير عطية مثلاً، قامت ثورة شاملة ضد العشائر المسيطرة (حنّا ٦٧). غير أنه لا يمكن اعتبار هذه الانتفاضات - المتقطعة والمحلية والتي نادراً ما تحدّت طبيعة النظام، وقد ظهرت نتائجها في حالات محدّدة - ثورية. كما يصوغ الأمر علّوش (١٤)، برغم حرمانهم، فإن الفلاحين «كارهين حالة خضوعهم وجاهلين سر قوّتهم ... ظلوا بعيدين عن الوعي أو التنظيم الثوريَّين».

مع تشكيل البرلمان الوطني، بدأ الفلاحون يتيقظون لإمكان استخدام الاجراءات الديموقراطية كقنوات للمعارضة والقصاص. قدّم المزارعون المتصادمون مع الإقطاعيين عريضة إلى البرلمان؛ وحيث إن اعتراضهم كان موجّهاً ضد الأسرة الإقطاعية التي نالت المقعد المحلي، فقد أوصلوه عبر صندوق الشكاوى. كما قدّم الفلاحون عرائض - بشكل أكثر تكراراً - من أجل شقّ الطرق، وبناء المدارس والعيادات، ومن أجل الإعفاء الضريبي في سنوات المحل، ومن أجل الاقتصاص من جُباة الضرائب الذين صادروا البذور والمحاريث مقابل ضرائب متأخرة، من أجل الحصول على الخشب من الغابات، ومن أجل حفر الآبار؛ وكون هذه الاعتراضات لم

تأتِ بنتيجة، أدّى إلى المزيد من الوعي السياسي لدى الفلاحين، وإلى نفورهم من النظام. لم يكن للفلاحين قوة تذكر في البرلمان، لأنه - وحتى بدأ راديكاليّو الطبقة الوسطى بتحدّي الإقطاعيين في الانتخابات - لم يكن هناك بُدَلاء للمرشحين الإقطاعيين، وكهذا افتقر الفلاحون إلى أي فرصة لاستخدام العملية الانتخابية من أجل الدفع قُدُماً بمصالحهم: كانت المنافسة الانتخابية الحقيقية ضئيلة في الريف إلى حد أن الحملات الانتخابية اقتصرت بشكل كامل تقريباً على المدن (جبّور ٧٣-٧٤). افتقر الفلاحون أيضاً إلى المستلزمات الأساسية - التعليم والقدرات التنظيمية - الضرورية لإحداث تأثير على الساحة السياسية الوطنية؛ وكان المثقفون المدينيون - والذين من الممكن أن يقودوهم - لا يزالون وثيقي الصلة بالمؤسسات أو منغمسين في الصراع المديني من أجل تحصيل الحقوق السياسية الليبرالية لأنفسهم. ظلت الحكومة، بالنسبة لعامّة الفلاحين، سلطة تهديد يجب تفاديها أو الخضوع لها، وليست جهازاً يُطلب منه إنجازٌ ما أو يُقَدَّم إليه الدعم. وإلى أن ظهر من بين أبناء الريف المتعلمين قادة سسياسيون فلاحيّون، لم تأخذ السياسة في الريف بعداً طبقياً وظلت السياسة الوطنية لعبة مدينية معزولة إلى حد كبير عن حاجات وأماني الريف.

الدولة ونخبة السلطة في ظل النظام القديم

بدأت نخبة وطنية حاكمة بالتشكل تحت الاحتلال الفرنسي، واكتمل ظهورها بعد استقلال سورية عام ١٩٤٦، وتكوّنت دولة دستورية جديدة على قمة المجتمع، مشكّلة قطيعة مع تاريخ سورية الذي طبعته السلطة المطلقة/ الأوتوقراطية الأجنبية. ولكن، ورغم شرعيتهم، التي كان من الممكن أن تبقى في تصاعد، فإن قادة الصراع من أجل الاستقلال لم يقوموا بتوحيد سلطتهم. وبرغم كونها ليبرالية الصيغة، فإن الدولة - المفرطة في التقليدية على مستوى المضمون والجذور الاجتماعية - حافظت إلى حد كبير، في السنوات الأولى بعد الاستقلال، على سلطة الوجهاء المنتمين إلى الفترة ما قبل الحديثة.

لقد شكّلت الطبقة العليا من التجار-الإقطاعيين، النخبة السياسية الطبيعية: هؤلاء المتحدرون

من وجهاء عثمانيين ومدينيين قادوا معركة الاستقلال ضد الفرنسيين، وأمسكوا بسهولة بزمام الدولة المستقلة. سيطر الإقطاعيون على نحوٍ طاغٍ، على البرلمان وعلى المجموعة الضيقة من السياسيين الإقطاعيين التي جاء منها الرؤساء ووزراء الحكومة لعقود تالية (ويندر؛ دوون). وحتى بعد خلق النظام الليبرالي الانتخابي بشكل رسمي، وبالنظر إلى التبعية الاقتصادية للفلاح وغياب البدلاء والتصويت السري، فإن التحكم بالإقطاعات الكبيرة كان يعني التحكم بأصوات أولئك الذين يعيشون عليها. كانت الأحزاب مجرّد تجمعات برلمانية من الإقطاعيين وزعماء القبائل وعملائهم، دون أية أيديولوجية أو تنظيم؛ إذ لم يكن لدى السياسيين الإقطاعيين - المطمئنين إلى القواعد المحلية لسلطتهم - أي حافز لجذب العامة إلى المشاركة أو للحصول على دعمهم الفعّال.

تمحورت السياسة حول التنافس بين التحالفات الإقطاعية للحصول على المناصب والمكتسبات. كان الانقسام الأوضح بينهم، إلى حد كبير، مناطقياً أي بين المدن، وعلى وجه الخصوص دمشق وحلب؛ بعد الاستقلال، انقسمت الكتلة الوطنية إلى فرعين: الحزب الوطني - المتركز بشكل رئيسي في دمشق - وحزب الشعب، المنتشر في حمص وحلب. إن الانقسام المديني-الريفي كان ظاهراً وإن بشكل غير واضح، وفي الواقع، عارض «حزب الفلاحين»، الذي تكوّن من أرستوقراطيين إقطاع رجعيين وفلاحين أغنياء، الكتلة الوطنية لفترة وجيزة في الثلاثينيات. لكن البرلمان - وكدليل على سيطرة الإقطاع على الدولة - حين تعاطى مع المسائل الزراعية، فَقَدْ قاربها حصراً من وجهة نظر الإقطاعي، ولم يأخذ باعتباره مصالح الفلاح. أيّدت خطابات النواب طلبات الإنفاق على العيادات الريفية والطرق والتطوير، ولكنهم في الوقت نفسه، طلبوا إلى الحكومة، بشكل متكرر، تقديم إعفاءات ضريبية لهم بشكل رئيسي. بذلت المصالح الفلاحية جهوداً متكررة، ناجحة غالباً، لخفض الضرائب الزراعية والفوائد على الديون المستحقة لصالح بنوك الدولة؛ وطالبت أيضاً بالاقتطاع من رواتب الموظفين المدينيين لخفض ضريبة الأرض أو لتمويل مشاريع زراعية. ومن الطبيعي أن تحركات كهذه واجهت معارضة العناصر القيادية في البورجوازية المدينية التي شغلت مناصب حكومية. وعندما طالب ٤١ نائباً إقطاعياً، في عام ١٩٣٧، بتمديد إعفاءاتهم الضريبية، عارضها النواب المدينيون معلنين

أن الإعفاءات السابقة كانت نتيجة لوجود عدد كبير من النواب الإقطاع في البرلمان، وأنه إذا كان البرلمان سيقر أية إعفاءات على حساب الخزينة، يجب أن تكون لصالح الفقراء الذين غالباً ما عانوا من المصادرات مقابل ضرائب غير مدفوعة؛ وكان النواب الإقطاعيون سيفوزون بأغلبية الأصوات لولا التفاف المتحدث - فارس الخوري، الشاب المحسوب على البورجوازية التجارية - على الأمر وذلك بوضع الاقتراح في صندوق الشكاوى. وفي حالة مشابهة، أوصت لجنة بإعفاء الجرارات من ضريبة الاستيراد (وقد تعيّن عليها أن تفسر للنواب ما هي الجرارات) ولكن نائباً من الكتلة الشعبية عارض الأمر مشيراً إلى أن البرلمان رفض إقرار إعفاءات شبيهة للمحاريث البسيطة التي كان يستعملها الفلاحون (حنّا ٧١، ٨٨، ٢١٠، ٣٩٤-٣٩٧).

لم تظهر نزاعات داخل النخبة الحاكمة حول السياسة الاقتصادية-الاجتماعية، رغم وجود ظلال للاختلافات. الكثير من الإقطاعيين كانوا رجعيين بكل المقاييس، كإقطاعيي حمص الذين عارضوا بناء مدارس في قراهم خشية أن تشجع مطالب التغيير، أو إقطاعيي حماه الذين رفضوا استقرار الفلاحين في الأراضي المعادة لملكية الدولة لأن هذا الأمر قد يزيد من تكلفة اليد العاملة (شقرا ١٤؛ كلات ٥٨-٥٩؛ حنّا ٦٢-٦٣). لقد ادّعوا أن الحياة الاجتماعية، كنظام طبيعي، أمر قدّره الخالق ولايمكن تطويره؛ اعتقاد فسح مجالاً أمام الاحتيال وانعدام المسؤولية (خوري ٤٥-٤٩). ومعتبرين أنفسهم أرستقراطية مستنيرة أعلى شأناً من العوامّ الجهلة، فقد اعتبروا أن ليس لهؤلاء الأخيرين أي دور سياسي باستثناء التبعية والطاعة (وورينر ١٩٦٢: ٦٩-٩٧). ساد صمت مطبق في أوساط البرلمان والحكومة، في ما يتعلق بمسألة الإصلاح الزراعي والتي قد تكون الأزمة الرئيسية في سورية الحديثة. بعد الاستقلال، وحيث انتظرت كافة الشرائح الاجتماعية واقعاً أفضل، حصل العمال على قانون العمل، بينما لم يقدّم الإقطاعيون أي تنازلات خشية أن تفتح أية إصلاحات الباب واسعاً أمام تحدّيات لمسألة شرعية ملكياتهم الخاصة من الأرض، المطعون فيها (حنّا ٤٣٠-٤٣١). أعاق البرلمان أية اقتراحات للإصلاح الزراعي، بما في ذلك توزيع أراضي الدولة التي سيطر عليها أو رغب فيها الوجهاء (حميد ١٨٤)، وأُعيد طرح المسألة لاحقاً تحت ضغط الجيش والشوارع. ومراعاةً لمخاوف التجار من فقدان سيطرتهم على السوق، وضعت الحكومة جانباً اقتراحات ببناء مستودعات لخزن المحاصيل (البنك الدولي

للإنماء وإعادة الإعمار ١٠٠). وحتى الجناح التقدّمي من البورجوازية الوطنية - والذي كان من المتوقع أن ينظر إلى قضية الإصلاح الزراعي كمسألة أساسية لخلق سوق تصنيعي، وبسبب الروابط الأسرية والمصلحية التي جمعته بالنخبة الإقطاعية - اعتبر ملكية الأرض أمراً مقدّساً. يجادل زعيم (٧١-٧٢) أن العاصمة السورية كانت ببساطة مغرقة في عمليات المراباة والمتاجرة بحيث لم تقوَ على قيادة الإصلاح، أن حتى البورجوازية الصناعية الناشئة فضّلت احتكار سوق صغيرة على السعي لإحداث سوق موسَّعة. وقد تبنّى بعض التقدميين في البرلمان فقط مطالب توزيع أراضي الدولة أو تنشئة أبناء الفلاحين في المدارس والعيادات الصحية.

وكهذا لم يكن يُنظر إلى الحكومة كأداة تغيير أو تطوير: كانت هذه دولة مصالح خاصة - تشبه كثيراً البورجوازية المبكرة - ووظيفتها تركزت في تأمين الرعاية للوجهاء-السياسيين، والأمان لحقوق الملكية لهؤلاء «الذين يملكون». انشغل السياسيون بوضع عملائهم في مختلف المناصب، وبرعاية شبكة العملاء هذه. وكما يصوغ الأمر وليد الخالدي (١٩٥٨)، بعد الاستقلال افترض السياسيون القدماء أنهم قد أدّوا واجباتهم تجاه الشعب وأصبح بإمكانهم الالتفات إلى مصالحهم؛ وجهاء الأحياء - كَتَبَ الجندي (٤٣-٤٤) - تدفقوا على مكاتب الحكومة، وكلٌّ منهم ينتظر جائزته مقابل نضاله لنيل الاستقلال، وكان «(الرئيس شكري) القوتلي كريماً تجاههم». وفي الوقت نفسه، ورغم سيل من المطالبات - بخصوص الطرق والماء والمدارس والعيادات - غمر البرلمان بدءاً من الثلاثينيات، مع بعض الاستثناءات، لم يكن هناك استجابة تُذكر (حنّا ٣٩١-٤٠٩). وبدلاً من أن تقود، تباطأت الحكومة خلف المطالبات الريفية بالإصلاح: تقدّمت بعض القرى بطلبات للمساعدة في تشكيل تعاونيات في الخمسينيات، ولكن دون جدوى فالحكومة شككت في تجارب كهذه (البنك الدولي للإنماء وإعادة الإعمار ٩٣-٩٤). ومما يدل على ضآلة الاهتمام الذي أَبْدَتْه هذه النخبة تجاه الزراعة، حقيقة أنه بينما تم افتتاح كلية القانون بسرعة فائقة، فإن تأسيس كلية الزراعة كان يجب أن ينتظر حتى تأسيس الجمهورة العربية المتحدة. كان هذا الأمر نتيجة لتاريخ طويل كانت عَبْره القوة، بدلاً من الإنتاج، هي مفتاح الثروة الزراعية: فمهنة القانون فتحت مجالاً أمام الوظائف الحكومية والمكاسب التي توفّرها، بينما اضطر متخصصو الزراعة لكسب رزقهم في

ريف بدائي (فيكتوروف ١٥٦؛ الدهر ١١٠). مشروع الري الحكومي - وهو الوحيد المنجز - يقع على نهر العاصي بين حمص وحماه، وقد استفاد منه أصحاب الملكيات الكبيرة (وورينر ١٩٦٢: ٧٩). لقد أنفقت الحكومة فقط ١,٢٪ من ميزانيتها المتواضعة أصلاً، على الصحة في الثلاثينيات، وفي عام ١٩٣٧ كان هناك طبيب واحد لكل ١,٠٠٠ مواطن. وكنتيجة لهذا، عانى الفلاحون من ظروف صحية تعيسة: مات ٤٠٪ من الأطفال قبل أن يبلغوا ٥ سنوات، والأغلبية الساحقة من الفلاحين كانت تعاني من أمراض العيون والدم، أو الملاريا (حنّا ٢٣٩؛ البنك الدولي للإنماء وإعادة الإعمار ١٥٨). وكما ورد في عبارة وورينر (١٩٤٨: ٩٧-٩٨) المُلطفة ولكن الجافة: «سوريا العصرية ليست دولة رفاه، كما أن رفاه الفلاح ليس مسألة عصرية». ويكتسب أهمية قصوى الاستثناء الوحيد لسجلّ من الإهمال الحكومي: لقد استثمرت سورية، بتأثير الوطني التقدمي البارز ساطع الحصري، موارد مهمة لتطوير التعليم الابتدائي والثانوي. ومما يثير السخرية أن هذا الإنجاز التقدمي الوحيد للنظام القديم، سوف يكون وحده العامل الأكثر حسماً في انهيار النظام نفسه: فقد خلق الطبقة الوسطى المثقفة التي ستقوّض النظام.

كانت وزارة الداخلية - التي سيطرت على الإدارات المحلية وشرطتها المسلحة والدّرك - هي الرابط الرئيسي بين الحكومة والقرية (توري ١٩٦٤: ٣٨). ولكنها بالكاد لامست المجتمع المحلي؛ لم تتواجد مكاتب حكومية خارج مركز المحافظة، باستثناء دوريات الدرك المكلفة حفظ الأمن. وغالباً ما نزع الدرك لوضع يدهم بيد الإقطاعي أو الشيخ؛ وحين كان يعيّن آمر جديد، كان يدعى لوليمة على مائدة الوجيه المحلي، ولم يكن لديه الدافع أو الوسيلة ليعارض «النظام الاجتماعي الطبيعي». وأحياناً كان الوجيه والدرك يصطفّان معاً لممارسة الضرب والسجن العشوائي وضروب سوء المعاملة، على الفلاحين (حنّا ٣١٤، ٣٢٩). وفي زيارات الدرك للقرية، كان على المختار إرضاؤهم بالضيافة وضروب الراحة الأخرى. ومن المثير للسخرية أن الفلاحين، عبر تقليد قديم، لجؤوا إلى الوجهاء لحمايتهم من الحكومة، وربما قام الوجهاء - لكي يؤسسوا شبكة عمالة - بدفع الغرامات المتوجبة على الفلاحين، غالباً كنتيجة لصراعات داخلية قروية في مجتمع شرائحي (سويت ٤٠؛ سييل ٤٠، ١٧٢-١٧٣).

إن السيطرة على الدولة والمجتمع، والتي مارستها كبرى عائلات الوجهاء، والانقسام والوعي السياسي المتدني والتبعية الاقتصادية التي عانت منها الجماهير الريفية، ساهمت جميعها في التأسيس لقاعدة مستقرة ساهمت في استمرار الحكم شبه-التقليدي في سنوات ما بعد الاستقلال. ولكن تبيّن أن تكاليف نظام كهذا كانت مرتفعة جداً وسببت انهياره التام. إن الهيمنة على الحكومة بواسطة المصالح الاجتماعية الكبرى، والبنية الاجتماعية المقسمة والمبتعدة عن المركز، والفجوات الطباقي الكبيرة التي قسمت المجتمع، والسلبية السياسية للجماهير - في ظل هذا النظام - جعلت من الدولة كياناً هشاً محروماً من الولاءات والطاقات الفعالة للمجموع الكبير من السكان. وكهذا، سيثبُت أن هذا النظام عاجز عن حشد الدعم والقوة اللازمَين للاستجابة للأزمات الاجتماعية والتهديد الوطني الذين سيواجههما عاجلاً. وفي الحقيقة، ما إن حقّقت الدولة الوليدة استقلالها السياسي حتى واجهت، دون أن تكون جاهزة لذلك، تحدّيات هائلة هددت وجودها بحد ذاته.

الهوامش

١. قانون الأرض دشّن عملية طويلة تأسست بواسطتها الملكية الخاصة، ولكن سادت لوقت طويل ميوعة/ عدم تحديد في حقوق الأرض. ولأن عملية تسجيل الأرض في الفترة العثمانية تمّت بشكل بدائي، فقد استمر النزاع القانوني على الحقوق. لم يكن هناك سجلّ ضريبي منظم للأرض، وبينما كان يتم تنظيمه في الفترة الفرنسية، وبحلول ١٩٤٣ تمّ مسح أكثر بقليل من نصف مساحة الأرض المحروثة. عدم التحديد في حقوق الأرض جاء لمصلحة الأقوياء، وسهّل تعدياتهم على أراضي الدولة والملكيات الصغيرة.

أزمة النظام التقليدي:

التغيير والصراع الاجتماعيان

بحلول الأربعينيات، بدأ تراكم التغيرات الاجتماعية الممتدة عبر قرن مضى، بتقويض بنية المجتمع التقليدي. إن تغلغل التكنولوجيا، والآيديولوجيا، والرأسمالية الغربية قد سرّع قيام حراك اجتماعي متصاعد أضعف قواعدها الاجتماعية، وخَلَقَ قوى اجتماعية جديدة. مسيّسة بشكل مطّرد، شكّلت هذه القوى تحدياً سبّب، خلال عقدين، انهيار النظام القديم.

التغلغل الرأسمالي، تشكيل الدولة والحراك الاجتماعي

لقد دَفَعَ بتصعيد التغيير الاجتماعي، توسّعٌ اقتصاديٌ متعددُ الاتجاهات في مرحلة ما بعد الاستقلال. شكّلت الحرب العالمية الثانية ظروفاً خاصة لمراكمة رأس المال والمشاريع المحلية. خَلَقَ الادّخار الاجباري - بسبب القيود المفروضة على الاستيراد، وبسبب الطلب المتزايد الناتج من مصاريف جيوش الحلفاء في سورية - فرصاً استثنائية للمستثمرين في الصناعة والزراعة، ولمضاربي السلع النادرة في السوق السوداء؛ نشأت طبقة جديدية من «مُغْتَني الحرب»، جزئياً على حساب المستوى المعيشي للجماهير (صفدي ٥٨-٥٩؛ بيتران ٨٢؛ آرودكي ٢١-٢٤؛ البنك الدولي للإنماء وإعادة الإعمار ١٠٤؛ زيادة ٢١٤). تراكُمُ رأس المال هذا، إضافة إلى انتشار روح

استثمارية مغامرة بين أفراد أحد أجنحة البورجوازية، أطلقا شرارة ازدهار اقتصادي في مرحلة ما بعد الاستقلال. قاد طريق هذا الازدهار التوسع الزراعي الذي دفع إليه، في البدء، الطلب المرتفع - في وقت الحرب - على الغذاء، وكذلك المكننة التي أدخلتها قوات الحلفاء. وتصاعد بعد الحرب نتيجة التحوّل إلى الزراعة-التجارية والاندماج في السوق العالمية: أدخل رأس المال التجاري - الذي كان بمعظمه في يد المسيحيين الحلبيين أو اللاجئين من تركيا الذين استقروا في القامشلي - الزراعة المُمَكْننة في سهول منطقة الجزيرة البكر الواسعة، محوِّلة هذه الأراضي التي لم تكن تحرث سابقاً، إلى أهراء جديدة. وفي المناطق القديمة قام الإقطاعيون، متخلين عن عاداتهم القديمة، بالاستثمار في المكننة (حميد ٢٠٧-٢١٠). كان هناك ازدياد هائل في الزراعة المكثفة للحبوب المخصصة للتصدير: ارتفع الإنتاج السنوي من القمح والشعير من حوالى ٧٤٨,٠٠٠ طن قبل الحرب (١٩٣٤-١٩٣٨) إلى حوالى ١,٢٢٥,٠٠٠ طن ما بين ١٩٥٠-١٩٥٤. وبشكل موازٍ، أدّى استعمال التجار والإقطاعيين لأنظمة الري المعتمدة على المضخات، إلى ارتفاع إنتاج القطن ١٠ أضعاف (من ٥,٠٠٠ إلى ٥٠,٠٠٠ طن سنوياً يُصدّر معظمها) مستفيدين من الأسعار المرتفعة التي رافقت فترة الحرب الكورية (البنك الدولي للإنماء وإعادة الإعمار ١٩؛ وورينر ١٩٦٢: ٧٢). ومع ترسيخ الأمن، تمّت إعادة تأهيل شبكات الري، المهملة منذ زمن، الواقعة على أطراف الصحراء، وأطلقت الحكومة عدداً محدوداً من مشروعات الري على الأنهار. وبحلول عام ١٩٥٢ ارتفعت مساحة الأراضي المروية بمقدار الثلث عما كانت عليه قبل الحرب (حميد ٤٣٢-٤٣٦؛ بيتران ٨٣؛ زيادة ٢١٩). ازدادت المساحة الإجمالية المزروعة من ١,٧٥ مليون هكتار عام ١٩٣٨ إلى ٢,٣ مليون عام ١٩٤٥ وإلى ٣,٦٥ مليون عام ١٩٥٣، بينما تضاعفت مساحة الأراضي المزروعة بالمحاصيل الغذائية من ١,٥١ مليون هكتار عام ١٩٤٥ إلى ٣,١٤٨ ملايين عام ١٩٥٧ (البنك الدولي للإنماء وإعادة الإعمار ١٨؛ هانسن ٣٤٤؛ وورينر ١٩٦٢: ٧٢،٧٥، ٨٩-٩٣). ترافق هذا الأمر مع نمو هام للصناعات الغذائية الخفيفة المعتمدة بشكل كليّ تقريباً على الرأسمال المحلي (هيلان ١٩٦٩: ١٦٦-١٦٧؛ زيادة ٢١٤، ٢٢٠؛ بيتران ٨٣). وبين عامَي ١٩٤٥و١٩٥٤ تأسّست ٣٧ شركة جديدة؛ ارتفعت الـــ٢٥ مليون ليرة سورية، وهي إجمالي رأس المال المستثمَر في الشركات المساهمة العامة الصناعية عام ١٩٤٥، إلى ١٠٠ مليون ل.س. عام ١٩٥٠، وإلى ١,٦٣ مليون ل.س.

بحلول عام ١٩٥٧. وارتفعت قيمة الإنتاج الصناعي حوالى ١٢٪ في النصف الأول من عقد الخمسينيات (هيلان ١٩٦٩: ١٦٨-١٧٠؛ زيادة ٢٢٠-٢٢١؛ آرودكي ٢٤٩-٢٥٠). إن ازدياد التصنيع دفع قُدُماً بإنتاج المواد الأولية الزراعية، وبدوره، نشّط نموّ القطاعات الإنتاجية التجارة. وترافق نموّ التجارة مع ازدياد عدد الطرق المعبدة والآليات، التي تضاعف عددها بمعدل ثلاث مرات ونصف بين عامَي ١٩٣٧-١٩٥٣، موسّعةً السوق الزراعية، ومشجّعةً الاستثمار والتغلغل المدينيَّيْن في الريف. بُنِيَ مرفأ جديد في اللاذقية لتسهيل تصدير الإنتاج الزراعي، وكذلك لتسهيل تجارة الترانزيت التي كانت تدرّ أرباحاً على سورية. وتضاعف، تقريباً، الدخل الوطني بين فترة ما قبل الحرب وبين عام ١٩٥٤. ازدادت الثروة الجديدة بمعدل سنوي بلغ ٥-٦٪، وأُعيد استثمار نسبة كبيرة - بلغت ١٣-١٤٪ - من إجمالي الناتج الوطني في أوائل الخمسينيات (البنك الدولي للإنماء وإعادة الإعمار ٢٠-٢٢، ١٠٤). وبدا أنّ ظهور جناح من البورجوازية الزراعية-التجارية، يميل إلى تحمّل المخاطرة ومستعدّ للاستثمار في الصناعة، دليلاً على أن سورية، وإن متأخرةً، اتخذت منحى «بورجوازية-وطنية» في التطوير (كيلاني ١٩٧٣: ٦١-٦٢؛بورتر).

إن تأسيس وتوسع الدولة السورية الجديدة، قد أطلق أيضاً تغيرات اجتماعية. لقد ازدادت سيطرة الحكومة على الموارد بمعدل سنوي بلغ ١٣٪ في الفترة ١٩٤٩-١٩٥٣، وارتفعت بذلك حصتها من الدخل الوطني من ١١٪ إلى ١٣,٥٪ بينما تضاعف الإنفاق بمعدل أربع مرات بين عامَي ١٩٤٦و١٩٥٦ (البنك الدولي للإنماء وإعادة الإعمار ١٧٦؛ مقدسي ١٦٣). تمّ تمويل الجزء الأكبر من هذا التوسع الحكومي بواسطة الضرائب المفروضة على الصادرات الزراعية، والواردات الاستهلاكية، وتجارة الترانزيت بين الجزيرة العربية وبلدان حوض المتوسط، وكذلك رسوم أنابيب البترول؛ أي بالاندماج المتصاعد لسوريا بالسوق الرأسمالية العالمية. خُصِّص قسم كبير من العوائد الحكومية لدفع رواتب الجهاز الإداري الذي كان في ازدياد، ولكن الزيادة الأكبر في الإنفاق كانت مخصصة للتعليم والجيش، ما جعلهما البندين الأضخم في الميزانية. تضاعف الإنفاق العسكري من عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٥٧ تسع مرات، وتضاعف الإنفاق التعليمي بين عامَي ١٩٤٦-١٩٦٠ بالمعدّل نفسه تقريباً من ١٧

مليون ل.س. إلى ١٤٥ مليون (كرو ١١٥؛ البنك الدولي للإنماء وإعادة الإعمار ٢٥٥، ٤٥٥؛ تورّي ١٩٦٤: ٢٨). تضاعف تقريباً حجم الجهاز الإداري بين ١٩٤٥و١٩٥٧ وكانت الزيادة مركّزة في الدرجات الدنيا منه، والتي شكّلت ما بين ربع ونصف الوظائف الحكومية والتي بلغ مجموعها ٢٤,٠٠٠ بحلول عام ١٩٥٢ (كرو ١١٥-١٢٦؛ البنك الدولي للإنماء وإعادة الإعمار ١٩٣، ٢٥٦). تضاعف حجم الجيش، بعد حرب فلسطين، من ٥,٠٠٠ عام ١٩٤٦ إلى ٢٥,٠٠٠ عام ١٩٥٢ (داوود آغا ٣٨٨؛ نايروب ٢٨٩). في أوائل الخمسينيات بلغ حجم الجهاز الحكومي - العسكري والإداري معاً - حوالى ٥٪ من القوة العاملة، ولكنه تمتع بثقل كبير في العاصمة، مركز الحراك السياسي، وازداد بشكل مطرد خلال عقد الخمسينيات. وفي نموّ موازٍ شَهِدَهُ نظام التعليم الوطني، تضاعف عدد المدارس بين عامَي ١٩٤٥و١٩٥٠، تضاعف أيضاً عدد طلاب المدارس الابتدائية وازداد عدد طلاب المدارس الثانوية بمعدل أربعة أضعاف (البنك الدولي للإنماء وإعادة الإعمار ٢٣، ١٤٩)؛ أصبح طلاب المرحلة المتوسطة، المتركزون في المدن ولكن المتحدرون من أسر ريفية، قوة اجتماعية وازنة: فمن مجرد ١٢,٠٠٠ طالب عام ١٩٤٦، إلى ٤٧,٠٠٠ عام ١٩٥٣ وقد أصبحوا ١٠٠،٠٠٠ بحلول عام ١٩٦٣. الجامعة السورية - التي خلال ٣٥ عاماً خرّجت أقل من ٥,٠٠٠ طالب - استقبلت هذا العدد من الطلاب في عام ١٩٥٥ وحده؛ وحوالى ١٩,٤٠٠ بحلول عام ١٩٦١، وخرّجت ٣١,٥٠٠ طالب عام ١٩٦٤. وكهذا، منطلقاً في ظل الاحتلال الفرنسي، وبمعدل متصاعد، أصبح التعليم المدني (غير الديني) متاحاً أكثر فأكثر ليس فقط للطبقة العليا بل لتلك الأدنى منها في عام ١٩٣٦ التحق بالمدارس ما نسبته بالكاد ١٦٪ من أطفال المجموعة العمرية ٦-١٢؛ بحلول عام ١٩٤٥ حوالى ٢٥٪ وعام ١٩٦١ التحق حوالى ٥٠-٦٠٪. وكنتيجة فإن نسبة المتعلمين التي بلغت ٢٥٪ عام ١٩٥٠، أصبحت ٣٥٪ بحلول نهاية العقد (زيادة ٢٤٨-٢٥٠؛ هيلان ١٩٦٩: ٢٩٠؛ زعبي ٤٠-٤١؛ داوود آغا ١٥٦؛ الأمم المتحدة ٩-١٠، ١٢٤؛ البنك الدولي للإنماء وإعادة الإعمار ٤٥٧).

التزايد السكاني كان بدوره يعيد تشكيل المجتمع. أدّى تحسين الأمن والنظافة والرعاية الصحية إلى انخفاض نسبة الوفيات، وسمح نموّ الري بزيادة الزراعة المكثفة. التعداد السكاني، الذي

بلغ أدنى مستوياته (حوالى ٢,٨ مليون) عام ١٨٥٠، عاد للزيادة من جديد محققاً نسبة ٣٪ سنوياً ورافعاً عدد السكان إلى ٣,٦٥ ملايين عام ١٩٥٣ (البنك الدولي للإنماء وإعادة الإعمار ٤؛ داوود آغا ٥٣). وولّد هذا الأمر ضغطاً على الأرض في بعض المناطق، وتوسعاً زراعياً وسكانياً/ عمرانياً باتجاه الشرق. ازداد عدد السكان في مناطق الجزيرة بمقدار الثلث إلى النصف بين عامَي ١٩٤٩و١٩٥٣ (بيتران ٨٣). أطلق هذا الواقع أيضاً بداية الهجرة من الريف إلى المدينة. وأُنجزت عملية إعادة إحياء البلدات بواسطة النموّ السكاني والثروة الزراعية الجديدة والتغلغل الحكومي ونموّ شبكة الطرق. وقد أدّت هذه البلدات، دور مراكز تجميع وسيطة للمحاصيل ومراكز إدارية ومحطات لإصلاح الجرارات وحواضن للصناعات القطنية الجديدة وأماكن سكن ليس فقط للبورجوازية التجارية الريفية ومُرابي المال وأغنياء الفلاحين، ولكن أيضاً للانتلجنسيا الريفية/ لمثقفي الريف وللعمال الزراعيين الذين أُرغِموا على مغادرة قراهم. فبلدة مثل معرة النعمان، تناقص عدد سكانها إلى ٥,٠٠٠ عام ١٩٣٠ بفعل الهجرة المستمرة، تضاعفت ثلاث مرات بحلول ١٩٥٦؛ وأصبحت منبج - التي كانت مهجورة تماماً خلال قرون من الانحطاط الزراعي، ثمّ استوطنها الشركس كجزء من جهود السلطان عبد الحميد لردّ البدو - مركزاً لزراعة القطن. كانت هذه البلدات، والرابط بين الريف والمدينة، وعوامل ومظاهر التغلغل الرأسمالي، والحراك الجماهيري في الريف، تقوم جميعها بردم الهوّة المدينية- الريفية (حميد ٣٥٣-٣٥٧، ٥٠٠-٥٠٢). وعلى العموم، حرّك النموّ الاقتصادي والحراك الجماهيري، المجتمع التقليدي الراكد، وخَلَقا فرصاً جديدية ومخاطر جديدة.

هذه التغيرات الموضوعية سبّبت تغيرات نفسية-اجتماعية زادت من تقبُّل تغير إضافي، وعكست انعدام التوازنات والاضطرابات التي تحتّم ترافقها مع التطور اللاهث. دراسة «ليرنر» (مارش؛ ليرنر ١٩٥٨: ٢٤٦-٣٠٢) حول ذهنيات السوريين في أوائل الخمسينيات، أظهرت تطورات في المعايير الموضوعية المتعددة المتعلقة بـــ «الحراك الجماهيري»، أي أن: في المستويات المتقدمة من التعليم العالي والتمدّن والتعاطي الإعلامي والدخل الجيد والمهن غير التقليدية - الأمور المرتبطة بالانفتاح وتقبّل التغيير والإدراك والآراء المتعلقين بعالم «جماهيري» أوسع - كان هناك زيادات في الذهنيات الشمولية والمتعلقة بالإنجاز. ظلّ حوالى نصف

السوريين تقليديين، وفقط ١/ ٥ كانوا عصريين/ حداثيين ومنفتحين. ولكن شبه المنفتحين أو «الانتقاليين» شكلوا نسبة ١/ ٣ السكان وكانت هذه النسبة في تزايد؛ وأظهرت فئة الشباب، التي كانت في احتكاك تعليمي متزايد، مَيْلاً انفتاحياً أكبر بثلاث مرات ممّن هم فوق ٥٠ سنة.

ولكن إذا كانت هذه النزعات مؤشراً على «التحديث» التدريجي في الذهنية السورية، فقد كانت هناك دلائل أخرى على أن العملية الانتقالية كانت تولّد أيضاً توترات وإحباطات. التقليديون، ولشعورهم بالعجز أمام التغيير، رفضوه تماماً، ولعدم اقتناعهم بأنهم يستطيعون التحكم بشؤون حياتهم ظلوا مغرقين في القدرية. الانتقاليون «الذين رفضوا الاستجابة العمياء/ غير المشروطة مع النمط القديم»، والذين سعوا إلى الاندماج في العالم الحديث، ولكن لكونهم «هامشيين/ غير مؤثرين» محتَجَزين بين العالم القديم والعالم الحديث، فقد افتقروا إلى الأدوات اللازمة لتحقيق هذا الاندماج بطريقة مُرْضية؛ وكهذا شعر ٩٢٪ بعجزهم أمام هذا الواقع، وأعلن ٤٠٪ أنهم غير سعداء. إن تفكك الروابط القديمة بسبب النموّ والحراك الجماهيري، الذي (أي التفكك) لم يرافقه اندماج في نظام جديد، قد هدّد قيماً معيّنة (تورّي ١٩٦٤: ٢٠)؛ فمن المؤكد أن التعليم وتكوين الآراء قد قَفَزا إلى الأمام سابقَيْن تطوير مفاهيم ونواظم جديدة تحل مكان النظرة القديمة إلى العالم. وفي مرحلة مبكرة في الخمسينيات، لاحظ ليرنر أن إحباطات الانتقاليين كانت تدفع بهم إلى اتخاذ موقف متشكك من الآيديولوجيا المعادية للنظام-وهو رد الفعل الطبيعي للسكان المحليين تجاه الراديكالية اليسارية. أكثر من ذلك، إن تفكيك الشرائح المنغلقة على ذاتها ويقينيّات الحياة التقليدية، والذي فتّح الأذهان على مجتمع أوسع أو أدخل الأفراد فعلياً في مجتمع كهذا، قد أدّى إلى حاجة نفسية لوجود كيان تعريفيّ أكبر؛ وتحديداً بين الانتقاليين ملأت النزعة الوطنية هذا الفراغ. حتى التقليديون، وهُم عادةً الفلاحون، وكردّ فعل تجاه التهديدات التي فرضها العالم الخارجي فقد أصبحوا «كارهين أو خائفين من الأجانب». ومن الجدير بالملاحظة أن هذه النزعة الوطنية العامة سوف تكون رابطاً بين الراديكاليين المتعلمين حديثاً وبين الكتل الأكثر تقليدية. وبما أن التقليديين تفككوا بشكل لا يمكن إيقافه، وبما أن الانتقاليين المحبطين تضخّموا بسرعة أكبر بكثير من الحداثيين المندمجين، فقد بَدَتْ الراديكالية النامية والوطنية وعدم الاستقرار - بحسب ليرنر - أمراً

مرجّحاً. في الحقيقة، كان التغيير الاجتماعي غير المتوازن في سورية، يولّد الظروف الموضوعية لهذا السيناريو.

التطور غير المتوازن، التشكيل الطبقي، وظهور تحدّي الطبقة الوسطى الجديدة للبورجوازية الزراعية

لقد قوّضَت قوى التغيير الاجتماعي - التمدد الرأسمالي والحراك الجماهيري وتشكيل الدولة - أسس بنية المجتمع التقليدي، وولّدت قوى اجتماعية جديدة - الطبقات والمجموعات المهنية - في رحم المجتمع القديم، قامت بتحويله تدريجياً، فارضةً تأثيرها على المدن في البدء، ومنتشرة - بشكل لم يكن ممكناً إيقافه - باتجاه الأطراف. لقد ورثت سورية المستقلة بنية اجتماعية متنافرة إلى حد كبير ومحشوة بالتناقضات الطباقي المؤجلة والتي احتاجت إلى هذا التحديث المتسارع ما بعد الاستقلال لكي يطلق شرارتها. لقد عجزت البنية الاجتماعية الموروثة عن تلبية واستيعاب حاجات القوى الاجتماعية الصاعدة؛ فقد كانت نتائج التطوير غير متكافئة بشكل صارخ، أدّى ربح البعض وخسارة الآخرين إلى تشكيل لاتوازنات جديدة مترافقاً مع وعي متعمق باللا-توازنات الجديدة والقديمة معاً. الأمر المثير للسخرية أن نجاح النظام القديم بإطلاق عملية تشكيل الدولة والتحول الرأسمالي سوف يولّد، بالتحديد، التناقضات التي ستؤدي إلى انهياره.

بينما كانت الطبقات المهيمنة، في المدن السورية الرئيسية، تعيد إنتاج نفسها، أخذت بالظهور طبقتان جديدتان وتمَوْضعتا بين هذه الطبقات وبين الجماهير المدينية. بدأت الطبقة التجارية الزراعية العليا بإفراز جناح أكثر ديناميكية وميلاً للمخاطرة الاستثمارية في الصناعة والزراعة. ليس هذا فقط بل إن الثروة الجديدة أطلقت فقاعة من المستوردات وارتفاعاً هائلاً في عدد الوكلاء السوريين لشركات أجنبية، ما شجع على نموّ البورجوازية التجارية وطبقة من كبار الكمبرادورات (صفدي ٥٩). أطلقت هذه الثروة أيضاً فقاعة معمارية وطبقة جديدة من متعهدي الإنشاءات. جنى البورجوازيون ثروات طائلة من هذه التطورات، ولم يدفعوا، تقريباً، أية ضرائب، وأخذوا ينتقلون من أحياء المدن القديمة باتجاه أحياء أكثر حداثة، ويقتنون

السيارات ويعيشون حياةً استهلاكية بادية للعيان، ما أثار حسد الطبقات الأدنى (بيتران ٨٥). بالإضافة إلى كل هذا، ظلت الطبقة العليا تتمتع بسيطرة كاملة على المناصب الحكومية.

غير أن التغيير الأكثر دلالة في البنية الاجتماعية المدينية، هو الظهور السريع لـ«طبقة وسطى جديدة» مُعَصْرَنة، مدفوعاً بانتشار التعليم الحديث والتوظيف الحكومي والمهني. تحدّرت «الانتليجنسيا العصرية»، تقليدياً، بشكل رئيسي من الطبقات الإقطاعية العليا وطبقة التجار المدينيين الوسطى التقليدية وأصحاب الإقطاعات المتوسطة وأسر الموظفين ذات المراتب الوسطى. وقد سعى هؤلاء إلى العمل في المهن الأكثر وجاهة، خصوصاً الطب والقانون، وغالباً ما تمتعوا بدخل إضافي من الملكيات الزراعية أو التجارية. ولكن، ومع انتشار التعليم بعد الاستقلال، شقّت أعداد متزايدة من أبناء الطبقات الأدنى طريقها إلى المهن العصرية، مشكّلةً شريحةً دنيا جديدة من الطبقة الوسطى، معتمدةً بشكل تام على رواتبها، ولهذا، لها مصالح مختلفة تماماً عن مصالح النخبة المالكة. ومع نموّ هذه الفئة، أخذت الطبقة الوسطى الحديثة صفات الطبقة المعتمدة على مرتّباتها. ولأن الضرائب المنخفضة التي كانت تدفعها افتتحت معهداً للمعلمين ومدرسة عسكرية للشباب الطموح المنتمي حتى للفئات الأدنى، فَقَدْ مالت الشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى للتركيز على هاتين المهنتين. وكان أمراً ذا أهمية قصوى ظهور مجموعة من «المثقفين الريفيين»، وهُم شباب أتوا من القرى ولكن احتلوا أماكن في المهن العصرية.

وبينما كانت الطبقة الوسطى الصغيرة - قبل الحرب العالمية الثانية - معتمدة على الإدارة التي سيطرت عليها قوى استعمارية/ امبريالية أو رعاة/ حماه تقليديين (حنّا ٣٩٠)، فقد قاد نموَّها بعد الاستقلال تطوّرُ الإدارة الوطنية والجهاز العسكري اللذين استقلا بشكل متزايد عن أية مصالح أجنبية أو طباقي؛ وكهذا فقد تطورت الطبقة الوسطى ذات الدخل المحدود بشكل منفصل نسبياً عن نظام العمالة والولاءات الأسرية - الذي سيطر عليه الوجهاء - وجمع بين أفرادها، في الحقيقة، تشابه في التعليم والخبرات الوظيفية والحياتية، والتي نأت بها عن المؤسسات القديمة (صفدي ٦٠). وبرغم التعددية الطائفية والمناطقية والطباقي، فقد كانت

الطبقة الوسطى الحديثة، أكثر فأكثر، من إنتاج نظام تعليمي وطني مَزَجَ عناصرها المتعددة بواسطة الخبرة المشتركة والتفاعل الشخصي (ليرنر ٢٧٤؛ أخرس ١٤). وبالمقارنة مع الأجيال السابقة التي تعلمت إما في المدارس الخاصة للأقليات أو في الخارج بلغات أجنبية - وكنتيجة، فهي منقسمة أو متأرجحة في هويتها السياسية - خاضت الأجيال الحديثة عملية تعريب عامة أضعفَتْ معاً ولاءاتها الطائفية وارتباطها بالفكر الغربي: ضربت الهوية الوطنية، في هذا الجيل، جذوراً أعمق من ذي قبل (جبور ٢٥١-٢٥٣). لقد مزجت الجمعيات الحرفية الوليدة والمعاهد الحديثة، التي كان ينتسب إليها أفراد الطبقة الوسطى، عناصر من أصول متعددة، مولّدةً ولاءات متزايدة للمهنة والطبقة والأمة، بدلاً من حصرها بالعائلة والطائفة والحيّ (أخرس ١٤٤؛ خوري ٥٢٧). إن صعود الأحزاب السياسية بين أفراد الطبقة الوسطى الجديدة دلّ على أنه، بحشدها خارج أُطر الشرائح المعزولة في المجتمع القديم، فإن هذه الطبقة قادرة على التنظيم السياسي الذي تجاوز الولاءات الشخصية والمناطقية وبدأ يتعاطى بمسائل ذات اهتمام اجتماعي أوسع.

أخذ صراع متصاعد ذو طابع طبقي واضح، يفصل بين الطبقة التجارية الزراعية العليا وبين الطبقة الوسطى الجديدة، بحلول الخمسينيات، حيث بدأت الأخيرة تعي أن فرصها قد حُجبت على يد النظام الذي سيطرت عليه النخب القديمة. التوسع التعليمي أنتج عدداً متزايداً من المتخرجين الذين كان لديهم آمال كبيرة وميول جديدة ولكن فرصهم محدودة. لقد سيطر أبناء الوجهاء على المناصب العليا في الحكومة والشركات. وبرغم التوسع الاقتصادي، فقد تركّز رأس المال الصناعي والزراعي في بعض المؤسسات/ الشركات التي أدارتها أسر معينة، والتي وفرت فرص عمل قليلة لغير الأعضاء (زيادة ٢٨٨؛ هيلان ١٩٦٩: ١٧٥-١٧٦؛ داوود آغا ١١١). النظام التعليمي، المهيأ لتبنّي الفنون الحرة والقانون أكثر من الزراعة والهندسة، لم يقدّم متخرجين يتمتعون بالمهارات المطلوبة. وقد تخلى الكثيرون عن إتمام تعليمهم مكتفين باكتساب قدر يكفي لإذكاء طموحاتهم دون أن يكتسبوا مهارات يتطلبها سوق العمل؛ من عوارض هذه الظاهرة كان تزايد أعداد المنتسبين إلى كلية القانون - باعتبارها خطوة تحضيرية لنيل وظيفة حكومية - فمن ١,٠٣٩ عام ١٩٥٠، إلى ٢,١٩٩ عام ١٩٥٦، ولكن - لأن الكثيرين منهم،

وقد قُبلوا دون امتحان دخول، لم يكونوا مستعدين بشكل جيد - تمّ تسجيل انخفاض موازٍ في أعداد المتخرجين من ٣٠٤ إلى ١٣٤ (تورّي ١٩٦٤: ٢٧؛ فان دوسن ١٩٧٢: ١٢٦-١٢٧؛ كرو ٣٧). تحتّم على الكثير من المتخرجين أن يرتضوا بالوظائف الحكومية، ذات المنصب المتدني والمرتّب المتواضع والتقدم المهني البطيء، إلا إذا، كما أدركوا، كان لدى المرء ارتباطات أسرية جيدة. لم يكن معظم الموظفين الحكوميين راضين عن مرتّباتهم، التي لم تكن تكفي عموماً لمتطلبات أسلوب الحياة العصري - كمنزل الأسرة - وعن الافتقار إلى حيوية الوظيفة والأمان والتحدي المهني؛ وقد عبّرت عن إحباطاتهم، دزينة من الإضرابات قام بها الموظفون المدنيون بين عامَي ١٩٤٥-١٩٥٨. ومن الجوهري - لكي نفهم اصطفاف الشرائح الكبيرة المكونة من موظفي المكاتب، المنتمين إلى الفئات الدنيا من الطبقة الوسطى، ضد النظام - إدراك حقيقة أن مرتّبات كبار الموظفين بلغت ١٠ أضعاف مرتّبات الموظفين من ذوي الفئات المتدنية، والذين كانوا يحصلون على دخول تساوي وأحياناً أقل من دخول عمال الحرف اليدوية. وباختصار، فإنّ تكوّن الطبقة الوسطى سبق توسّع الاقتصاد الحديث الذي كان ضرورياً لتلبية طموحاتها المتعلقة بالدخل والتنقل. كان الكثير من «حداثيّي» الطبقة الوسطى مغتربين ثقافياً: رغم عدم انتمائهم إلى النظام فإنهم شعروا أيضاً بانفصالهم عن الكتل التقليدية غير المتعلمة. وكان صغار الموظفين والمهنيين، المعَيَّنين أو المرغمين على العمل في المناطق الريفية النائية هم الأكثر تشككاً تجاه غربة كهذه. واشتدّ الاستياء بين أفراد الطبقة الوسطى، أصحاب الطموح السياسي والذهنية الآيديولوجية، تجاه الفرص السياسية الضئيلة التي استطاعت توفيرها دولة سيطرت عليها نخبة تقليدية (ليرنر ٢٦٤، ٢٧٦-٢٧٩؛ داوود آغا ٩٥؛ أتاسي؛ البنك الدولي للإنماء وإعادة الإعمار ١٥٥، ١٩٤، ٣٧٢؛ كرو ٦٩-٧٠، ١٢٤-١٢٦، ١٦٧-١٦٨).

إحباطات الطبقة الوسطى نفسها تَرْجَمَتْ نفسها بنحو سريع نسبياً إلى استياء سياسي من النظام وتحدٍّ متصاعد لهيمنته. وبحسب وجهة نظر علّوش (١٣٩-١٤٢)، فقد كانت الغربة السياسية للطبقة الوسطى متناسبة بشكل مباشر مع وضعها الاقتصادي: فالشريحة العليا من هذه الطبقة - التي تمتلك أو تدير مهناً مربحة في كبرى المدن - تماهت في البدء مع النظام، وتمّت رَدْكلتُها فقط حين رفضت الطبقة العليا اقتسام السلطة السياسية؛ والشريحة الوسطى من هذه الطبقة كانت

أداة ومُدافع أساسيَّين عن المعارضة السياسية للطبقة الوسطى، وتتحول مظاهرات الاحتجاج التي يقودها الطلبة، إلى أداة مركزية في التعبير السياسي، ويتحولون إلى «مجموعة ضغط هائلة من خارج البرلمان» (سييل ٣٨؛ جندي ٤٤؛ سيّد ٢٩-٣٢؛ جبور ١١٦-١١٧). وحين يدخلون سوق العمل، سوف ينقلون عدوى الاعتراض الراديكالي للنظام الاجتماعي بأكمله.

ويكتسب أهمية قصوى، ظهور قوة اجتماعية مُغَرَّبة/ منبوذة ولكن متطورة، «الفلاحون السابقون» الشباب المتعلمون القادمون من القرى والبلدات الريفية. كان هؤلاء شبّاناً طموحين بعيدين إلى حد كبير عن شبكة الحماية التي قررت الكثير من الفرص في سورية المدينية، ولكن ثقافتهم العصرية أبعدتهم من العمل الزراعي والسلطة الباترياركية وحياة القرية التقليدية، دون أن تزودهم بالمهارات اللازمة للنجاح في المدينة؛ كانوا نموذجاً كلاسيكياً من «الرجال الهامشيين» (خوري ٦١-٧٥؛ فان دوسن ١٩٧٥: ١٣٩-١٤٧). ولكن، لكونهم هاجروا حديثاً من الريف، فقد حمل الكثير منهم شكاوى ومظالم الفلاحين ضد الإقطاعيين الذين شكّلوا أيضاً المؤسسة المدينية. لقد تعززت هامشيتهم واغترابهم بتحدرهم، كما هي الحال غالباً، من من مجموعات أقلَّوية. مثّل هؤلاء قوة اجتماعية جديدة واستراتيجية، فَهُم طبقة مثقفة وساخطة، قادرة على التعبير عن مظالم الفلاحين في الساحة السياسية الأوسع، وعلى ربط استياء الطبقة الوسطى من الموظفين، المتركزة في المدن، مع الفلاحين؛ سوف تشكّل العمود الفقري في تحالف الطبقة الوسطى-الفلاحين، الذي بدأ يتكون، ضد النظام.

وأخيراً، بدأت بالتشكل عند قاع البنية الاجتماعية المدينية، بروليتاريا من الأُجراء، والتي سوف تكون بمعظمها، حليفاً صغيراً للطبقة الوسطى في تحديها للنخبة الحاكمة. لقد تشكلت جزئياً من الحرفيين المدينيين الذين أرغموا على ترك مشاغلهم، وجزئياً من طرد عمال المحاصصة وانهيار الصناعات الزراعية، الأمر الذي ولّد بروليتاريا فلاحية متنقلة بحثاً عن أعمال موسمية ودائمة. لقد كان هناك حوالى ٣٥,٠٠٠-٤٠,٠٠٠ عامل صناعي في أوائل الخمسينيات، وإذا احتسبنا الحرفيين معهم يتجاوز العدد ١٠٠,٠٠٠ (البنك الدولي للإنماء وإعادة الإعمار ١٠-١١). وبرغم صغر حجمها، بدأت الطبقة العاملة بفرض نفسها. فقد كسبت قانون

العمل وحق الإضراب. وكان تقريباً ٢٧٪ فقط من العمال المدينيين منتظمين في حوالى ٢٠٠ من الاتحادات المجزأة، ولكن وبشكل مستمر، أصبحت الشركات الكبرى - كالشركة الخماسية في دمشق - مراكز للإضرابات والتنظيم بواسطة الشيوعيين والبعث (علّوني؛ بيتران ٨٧). إن تركّز البروليتاريا وتنظيمها النسبي قد منحاها ثِقلاً أكبر بكثير ما كان سيسمح به حجمها الذي لا زال محدوداً. تحول هؤلاء الذين لم يجدوا أعمالاً مأجورة إلى بروليتاريا (عرجاء/ طفيلية/ غبية) - باعة صحف ومهرّبون وشحاذون - تعيش حياة الكفاف على هامش المجتمع؛ وبالرغم من تقديم هذه الطبقة المدينية للقوة البشرية في الكثير من التظاهرات التي هزت قبضة النظام القديم، خصوصاً بعد حرب فلسطين، فإنها لم تكن منظَّمة وافتقرت إلى الوعي الذاتي (جبور ٩٦-٩٧).

وبحلول عام ١٩٦٢ شكّل الموظفون ذوو الدخل المحدود، والعمال الأجراء معاً ما نسبته ٥٨٪ من قوة العمل المدينية (هيلان ١٩٦٩: ٣٥٠)، وهو تحول رئيسي في بنية اجتماعية سيطر عليها سابقاً التجار المستقلون والحرفيون الأعمال الأسرية - وأيضاً تحول وفّر تربة أكثر خصوبة أمام نموّ المعارضة الراديكالية.

التغيير والصراع الاجتماعي في الريف

بينما كان تطور تحدّي الطبقة الوسطى المدينية تجاه المؤسسة التقليدية، التجلي الأكثر وضوحاً للصراع الاجتماعي الذي انطلق في سورية ما بعد الاستقلال، كانت أقل وضوحاً للمراقبين، آنذاك ومنذ ذاك الوقت، تأثيرات هذا التغيير الاجتماعي والصراع الفلاحي-الإقطاعي في الأطراف الريفية. كان لهذه التغيرات أهمية حاسمة، ليس فقط لأن أغلبية السكان في الخمسينيات كانت لا تزال ريفية، وتقريباً ثلاثة أرباع القوة العاملة اشتغلت في الزراعة (البنك الدولي للإنماء وإعادة الإعمار ٩)، ولكن لأن تململ وحراك المجتمع الريفي كان يغذي تطور القوى المدينية الجديدة - الطبقة الوسطى المثقفة والبروليتاريا المدينية - والتي كانت في مقدمة حركة التغيير. أكثر من ذلك، التخمّر في المركز كان القمة المكشوفة لتغييرات تدريجية أكثر

عمقاً، في الأطراف الريفية، وبدون هذا التحول الريفي، كانت التطورات المدينية ستبقى محدودة التأثير: مجرد زوبعة في فنجان.

تآكل الأسس الريفية التقليدية للنظام القديم

أطلق التحول الاجتماعي - التمدد الرأسمالي والحراك الجماهيري - تطورات رئيسية في الأطراف، ذات نتائج أهميتها تقع خارج أية حسابات، وعلى وجه التحديد، تآكل تدريجي في البنية الشرائحية في سورية، وفي المجموعات الطائفية والإثنية والقبلية والقروية والأسرية المتكافلة ذات الاكتفاء الذاتي، والتي شكّلت القاعدة الاجتماعية للنظام القديم وانهياراً في السلطة الباترياركية وفي نظام العمالة اللتين ارتكز عليهما هيكل القوة. ومع انحلال هذه الروابط، أخذ الريفيون بالانجذاب نحو تشكيلات اجتماعية بديلة كانت غالباً غير منسجمة مع ركود النظام القديم. كانت هذه التغيرات شرطاً مسبقاً للحراك والصراع السياسي في الخمسينيات.

إن تآكل القاعدة الاقتصادية، تحت ضغط التكنولوجيا والرأسمالية، هدّد تكافل المجتمع الريفي التقليدي، وأحياناً قابليته للحياة. حقوق الاستثمار الجماعي للأرض (المشاع) والتي متّنت التضامن الريفي، كانت تتراجع بسرعة، في مئات القرى التي اعتمدت الملكية الخاصة، أمام ضغط الرأسمالية والمبادرات الحكومية، ما أضعف النسيج المحكم للحياة الريفية. تجلى التغلغل الرأسمالي في عدة أماكن، بالتخلي عن المبادلة التقليدية للعمل مقابل منافع ما، بدفع قيمة هذا العمل نقداً (سويت ١٩٦). وفي الغوطة، حيث تمركزت الحياة الريفية حول الإدارة الجماعية للمجاري المائية، أدّى إدخال مضخات الماء إلى ظهور نزعة فردية لدى الفلاح (بيانكيس ١٩٧٩: ٢٩٣-٢٩٤). تمّ تقويض القاعدة الاقتصادية للقرية - تحديداً في المناطق الجبلية أو ذات الزراعة المكثفة - على يد التزايد السكاني مقابل موارد الأرض المحدودة. لقد أدّت الرأسمالية والمكننة، مستبدلة عمال المحاصصة باليد العاملة الأجيرة، ومحطّمة الصناعات الريفية، كصناعة النسيج المنزلية في جبال العلويين، أو الأعمال الحرفية في يبرود - إلى فقدان السكان فرص العمل وقوّضت الاكتفاء الذاتي المحلي (حميد ٥٤٥، ٥٥٨-٥٦٢). وفي حوران

أضرّ بصغار الفلاحين، إنخفاض الأسعار الناجم عن زيادة الإنتاج في سهول الجزيرة. قادت هذه التفككاتُ، إضافة إلى الجفاف الدوري والتزايد السكاني، إلى الهجرة في كل مكان طلباً للعمل، ما أضعف الروابط المحلية وشكّل ضربة للتنظيم القبلي في مجموعات سكانية كالعلويين (أخرس ٩١-٩٧). أما البدو، فقد حرمهم ترسيخ الأمن وانتشار وسائل النقل الآلية، من فرص السلب والترحال، ما أضعف دعائم الحياة الاقتصادية البدوية (وورينر ١٩٦٢: ٥٦، ٨٨). أحد المراقبين يصف الأوضاع بين الحربين، بعبارات مُحبِطة: مدفوعين إلى حالة من «الاضطراب اليائس»، ويسوقهم الجوع، تجمع البدو بأعداد كبيرة في البلدات حيث كانوا يحدثون انخفاضاً في الأجور؛ في الريف «وحدها قوة الذراع كانت تبقي البدوي الجائع والمحروم، تحت السيطرة ...» (إبستاين ٦٠٧).

سمح التغلغل الرأسمالي، في الوقت نفسه، بظهور علاقات جديدة تربط المدينة بالريف. وكهذا ظهرت في الأراضي المروية المزروعة بالقطن، أشكال مبتكرة من الشراكة، فقد سلّم الإقطاعي أرضه للرأسمالي، الذي قام بتركيب مضخات الري، واتخذ «شريكاً مزارعاً»، كان الرأسمالي يأخذ نصف المحصول، ويقتسم الإقطاعي والمزارع النصف الآخر. ومع وجود الآلات بين أيدي الرأسماليين وصعوبة امتلاكها لدى الفلاحين، انتشرت هذه الشراكات بسرعة مذهلة، جالبةَ معها النفوذ الرأسمالي إلى قلب القرية (ميرال وسانلافيل ١٩٧٩؛ حميد ٢١٧، ٤٤٩-٤٥٤). كان بعض الفلاحين قادرين على التأقلم مع والإفادة من التكنولوجيا ورأس المال الجديدَيْن، متحولين إلى متعهدين صغار في أملاكهم بالذات؛ وكهذا يورد/ تورد سويت (١٥٦) تقريراً عن بعض الفلاحين الذين تمكنوا من امتلاك (دولاب مائي)، بإيجاد شريك مديني قدّم المال اللازم، ودُفِعَ له في بضع سنوات ١/ ٣ أو ١/ ٢ المحصول. ولكن لم يتمكن الكثيرون من فعل الأمر نفسه، وهذا الاختلاف في القدرة على التأقلم، خلق أغنياء جدد وفقراء جدد في الريف.

تمّ توضيح انهيار التكافل الريفي، والتغلغل المديني، وازدياد انعدام المساواة - والتي غالباً ما رافقتها - في إحدى قرى دير الزور في تحليل هانوير (٢٩٥). هذه القرية المتناغمة المكونات إلى حد كبير، عاشت - قبل مجيء فقاعة القطن - على زراعة القمح المروي وتربية الأغنام، وتمتعت

بحياة جماعية متينة تجسدت في عادات مثل الحصاد الجماعي. استخدم المتعهدون المدينيون صلات القربى في القرية لإدخال زراعة القطن المروية، وسرعان ما انتزعوا ملكية معظم الفلاحين وحوّلوهم إلى عمال محاصصة: بحلول عام ١٩٥٨، امتلكت أربع أسر مدينية معظم مساحة القرية. ولكن بعض الفلاحين تأقلموا، وأثْروا من زراعة القطن، واشتروا مضخات وجرارات، وعندما لاح خطر الإصلاح الزراعي، اشتروا الأرض التي رغبت الأسر المدينية بالتخلص منها. وبنهاية هذه العملية، تمّ استبدال التكافل القروي بـ«العائلية»، والقاعة العامة في القرية – المضافة – التي كانت مركزاً للحياة السياسية فيها، أصبحت عديمة الجدوى.

لقد قوّض تشكيل الدولة والحراك الجماهيري، التكافل والقيم الباترياركية التي طبعت علاقات الأقارب التقليدية والمجموعات السكانية. أدّى توسع المواصلات والاتصالات إلى تحطيم العزلة التي كانت تغذّي الشرائحية. مع نموّ المؤسسة الأمنية، أصبح التكافل الشرائحي – الذي كان أداة ذات أهمية قصوى للحماية الذاتية ضد الهجمات العنيفة – أقل أهمية؛ في الحقيقة، قلّل النموّ المتزايد لتغلغل الدولة من قدرة النزعة الانعزالية على البقاء، وتمّ الدفع بالأفراد باتجاه ساحة اجتماعية أكثر رحابة، لم تعد الولاءات للأقارب وللمجموعة تكفي كأساس للتعاون والحماية والتقدم. وكان للنموّ السريع الذي شهده التعليم تأثير عميق على المجتمع القديم. فمن خلاله، تعرف الشباب إلى عوامل التكوين الاجتماعي ما أضعف انتقال القيم التقليدية من الآباء إلى الأبناء، بما في ذلك احترام السلطة الباترياركية. وقد سبّب هذا الأمر هوةً عميقة غير مسبوقة بين الأجيال المختلفة. سعى بعض الشباب للتعلم، من أجل الهروب من السلطة التقليدية. وحيث إن الآباء المزارعين باتوا عاجزين عن تقديم الدعم الاقتصادي لأبنائهم بسبب الملكية المحدودة، وأن الأبناء كانوا يسعون للعمل غير الزراعي، فقد ضعفت الروابط الاقتصادية التي كانت تعزز السلطة الباترياركية. ترافق هذا الأمر مع تراجع تدريجي في عادات الزواج المغلق/ من المجموعة نفسها، حيث نَزَعَ الشباب إلى البحث عن زوجات متعلمات أكثر من نزوعهم لزواج الأقارب، وكهذا ضعف البنيان العشائري الذي كان من صميم المجتمع التقليدي، وبدأت بالتشكّل روابط أوسع بين الأفراد والأسر. وعموماً، مع بقاء المسنّين في القرية، هاجر الشباب غالباً – للتعلّم ولأداء الخدمة العسكرية، أو

لتحقيق طموحاتهم - وتفاعلوا مع مجتمع أوسع مطوّرين ولاءات للطبقة وللأمة. وكان دليلاً واضحاً على هذا الأمر، التعريب التدريجي وبالتالي دمج عناصر الأجيال الشابة - والمتحدرة من مجتمعات ريفية مثل الأكراد والشركس والمسيحيين الناطقين بالسريانية - في كيان أوسع (داوود آغا ١٦؛ سويت ٧٧). لقد نافس الراديو ومُعلّم القرية، مُسنّيها وقاعة الزعيم العامة (المضافة)، كمصادر للقيم والمعرفة؛ ومع انتشار المدارس المدنية، تراجعت هيبة معلّمي القرآن والسعي وراءهم (أخرس ١٢-١٦؛ فان دوسن ١٩٧٢: ١٠٤-١٠٦؛ مارش؛ حميد ٤٩٨).

تراجعت أيضاً روابط العمالة، الممتدة من قاع المجتمع وصولاً إلى قمّته. فمع تنامي الأمن قلّت الحاجة إلى الحماية. ومع تزايد المصادر الجديدة للثروة والفرص، كالتعليم، مخففةً من تبعية الفلاحين، مالت روابط العمالة لاتخاذ شكل أقل تنافراً. فقدت هذه الروابط أيضاً بعضاً من بعدها الشخصي مع انتشار المواصلات والتعاملات النقدية. وهكذا نمّى الزعماء القبليون الباترياركيون ميولاً جديدة، فقد انتقلوا إلى المدن وألحقوا أبناءهم بالوظائف، مميزين أسلوب حياتهم عن حياة رجال القبائل؛ استبدلوا أتباعهم من القبليين بأُجراء ليعملوا في أرض القبيلة، أو باعوا أرضهم الموروثة إلى مستثمرين، وكل ما سبق أضعف الولاءات الشخصية والتبادلات الاقتصادية التي قامت عليها سلطتهم. بدأ ملّاكو الأرض باستبدال عمال المحاصصة بالجرارات والعمال المأجورين. ومع ضعف الولاءات العشائرية والعمالة، وتزايد أعداد المنتمين إلى النظام السياسي الاجتماعي، فقد تراجعت قدرة العائلات الوجيهة الكبيرة على الهيمنة على الحياة السياسية-الاجتماعية (أخرس ١٢٥). وفي جميع هذه الأحوال، تمّ إضعاف الروابط الاقتصادية القديمة للعمالة (جبور ٧٠-٧١).

ولنكن على يقين: لم تختفِ السلطة والروابط التقليدية في الحال. بل غالباً ما تأقلمت مع الظروف الجديدة واستطاعت أحياناً أن تلعب دوراً وسيطاً في التغيير. وكهذا، حين احتفظت أسرة فلاحية بواحد من أبنائها ليعمل في الزراعة، وأرسلت الباقين ليتعلموا أو يلتحقوا بمهن أخرى، فقد كانت تسعى إلى تنويع مصادر دخلها، وغالباً ما قدّم الشباب المتعلم المال لأسرهم، مساهمين في جعلها وحدة اقتصادية أكثر قابلية للحياة؛ ولكن مع أبناء يساهمون بهذا القدر، لم

تعد السلطة الباترياركية أمراً غير خاضع للمساءلة. وفَرّت مؤسسة الوساطة التقليدية جسراً للمهاجرين بين الريف والمدينة، وسهّلت تطوير الروابط الاقتصادية والزواج من فئات أخرى. وفي أوساط المدن الأكبر أو في المعاهد/ المؤسسات التي أُنشِئت هناك، سعى ذَوو ميول القربى والطائفيون إلى الحماية والترقّي المتبادَلَين، ونزع مهاجرو الريف إلى الاستقرار في مناطق كهذه متبعين أسلوب حياة المجتمعات الأقلوية ولكن في بيئة أوسع. إنّ إدخال الجمعيات الحديثة، كالأحزاب السياسية والتنظيمات المهنية، بدا على الأقل في مراحله الأولى، كعملية وضع الخمر القديمة في أوان جديدة. ففي صيدنايا، على سبيل المثال، سعت العائلات الكاثوليكية للانضمام أفواجاً إلى الحزب القومي السوري الاجتماعي لأن العائلات الأرثوذكسية قد انجذبت إلى الحزب الشيوعي. ولكن مع تطور الحراك الاجتماعي وتعدّد الروابط وفوضى الروابط التقليدية، تمّ التخفيف من الولاءات الضيقة المتقوقعة والأقل هيكلية.

تُقدِّم دراستان محليّتان، نظرات توثيقية إلى أنواع التغييرات التي كانت تسيطر على القرى السورية. تُظهر دراسة لويس حول الاسماعيليين في السَّلَمِية، كيف أن تغلغل الدولة والتعليم الحديث ونمط الزراعة الرأسمالية، قوّضت السلطة الباترياركية التي تمتّع بها الأمراء الاسماعيليون، وخلقت قوى تغييرية جديدة. لقد زاد إدخال النمط التجاري من زراعة القطن المروية إلى القرية، من الثروة والاحتياجات والطلب على العلم. ومع ازدياد حاجة الأمراء للمال فقد باعوا بعضاً من أرضهم، واستُبدِلت علاقات التبعية بينهم وبين فلاحيهم/ أتباعهم، بعلاقات العمالة المأجورة. وتزعزعت أيضاً مكانة الأمراء كقادة للدفاع عن الجماعة في وجه البدو والمؤسسة السنية، بسبب تهدئة الصحراء وتراجع الصراعات الطائفية؛ ومع تمدُّد الهيكل الإداري لموظفي الدولة إلى الريف، ضَعُفَ وضع الأمراء كوسطاء حصريين بين الدولة والفلاحين. ومع انتشار التعليم، ضعفت السلطة الباترياركية والمعتقدات الدينية بين الشباب، الذين غادر بعضهم هذا المجتمع لأسباب مهنية أو للانضمام للجيش. إن استمرار عادة مَهر العروس أبقى معظم الشبان في حالة اعتماد على آبائهم لكي يتزوجوا، ولكن بعض الآباء كانوا يزوّجون بناتهم لشبان متعلمين دون هذا الأمر. ورغم عدم موافقة آبائهم، بدأ بعض الشباب - المستقلين نتيجة ثقافتهم - بالانضمام إلى الأحزاب السياسية كالبعث، وبشكل تدريجي تمّ

كسب المسنّين، جزئياً، إلى جانب آراء أبنائهم المتعلمين. ولكن الولاءات الطائفية لم تختفِ بهذه البساطة: ظلّ علي خان موضع ترحيب كقائد للجماعة، وتأسست أخوية دينية اسماعيلية بين الشباب، وحين يحاول مُعلّم سنّي استمالة تلاميذه إلى الممارسات والطقوس الدينية التقليدية كانت تندلع أعمال الشغب (لويس ١٩٥٢: مقابلات مع مثقفين اسماعيليين، ١٩٧٣).

تعكس دراسة لويس (١٩٥٢)، لقرية تل طوقان في شرقي حلب، صورة مصغرة لترافق التحديث مع كلٍّ من تزايد اللامساواة واهتراء الروابط التقليدية. كانت هذه القرية ثمرة تطورات كبيرة كترسيخ الأمن والنموّ السكاني والتوطين. تمّ تأسيسها في الفترة العثمانية المتأخرة على يد قوة عسكرية تركية ثابتة/ متمركزة، انضمت إليها في ما بعد، قبيلة «بو ليل» والتي جعلت من هذه القرية بالذات مركزاً لعدة قرى أخرى استوطنها رجال القبيلة. تقسّمت ملكية معظم أراضي القرية بين أحفاد هؤلاء الأتراك - والذين لقّبوا أنفسهم آغا وسكنوا مدينة حلب، ولكن مثّلهم في القرية أحد أقربائهم الريفيين - وبين الشيخ نوري زعيم قبيلة «بو ليل» ؛ قام بزراعة الأرض عمال محاصصة وعمال مأجورون. مع استتباب الأمن وقدوم مجموعات قبلية أخرى وفلاحين من الغرب للاستقرار، ازداد التعداد السكاني بسرعة. تطورت الزراعة مع إدخال زراعة القطن المروية وزراعة الخضرة الصيفية إلى الاقتصاد الذي كان رعوياً ومعتمداً زراعة مكثفة للحبوب، الأمر الذي أدّى إلى خلق روابط متنامية تجاه أسلوب حياة المزارعين، وتراجع النمط الرعوي. وكحال معظم القرى التي شهدت استقراراً حديثاً، انقسمت تل طوقان بين سكان غير قبليين وسكان قبليين، وبفعل صراعات ضمن-قبلية. أخذت تأثيرات المدينة والدولة تشق طريقها بسرعة، مخترقةً هذا المجتمع المعزول سابقاً. زادت الطرق الجديدة من التفاعل مع المدينة: صار بإمكان الفلاحين السفر إلى حلب، بينما قام الدرك بزيارة أسبوعية إلى القرية متوقفين في منزل الشيخ نوري. ومع تغلغل سلطة الدولة، فقد أخذت على عاتقها مسؤولية الأمن: ظل القانون القبلي مطبّقاً بين القبائل (ولذلك كان تحت سلطة الشيخ نوري)، ولكن حَكَمَ قانون الدولة العلاقات بين القبيلة وباقي السكان؛ ورغم أن الدية كانت أمراً متوقعاً في حالات القتل، إلا أن عداوات الدم قد أُعلن تجميدها. استمع القرويون إلى الراديو الوطني، وصاروا ينظرون إلى أنفسهم بوصفهم سوريين. لم تُفتَتَح مدرسة رسمية بعد، ولكن

إماماً متعلماً من حلب استقدم ليُعلّم في مدرسة قرآنية، مُدخلاً المؤسسة الإسلامية إلى القرية، الأمر الذي كان له تأثير متنوع: أصبح المسنّون من أصحاب الملكيات الصغيرة وَرِعين بينما ابتعد الشباب والقبليون عن ميول كهذه. ومما يثير الاهتمام أن الإمام كان أحد عوامل النزعة الوطنية: لقد علم تلاميذه قَسَم الولاء للدولة.

كانت جليةً التأثيرات التفتيتية واللامساواتية للتحديث والتغلغل الرأسمالي في هذه القرية، فقد فتحتها الطرق أمام التجار المدينيين الذين باعوا بضائعهم بالدَّين، ما ضاعف أسعارها. وبينما تشبّث الفلاحون، الذين كان لديهم عقود محاصصة، بأقصى حدٍّ من الاستقلالية متاحٍ أمامهم، عمد الملّاكون إلى استبدالهم بعمال مأجورين، وبالنظر لامتلاكهم الجرارات وإمكانيةٍ استقدام عمال علويين، فقد تنامت أفضليتهم أمام المزارعين. وكان هناك من العمال المأجورين ضعف عدد عمال المحاصصة، ونسبة الأوّلين كانت في تزايد. هذه اللامساواة الآخذة بالاتساع، بدأت تستبدل تنافس المجموعات بتكون اقتصادي ذي ثلاث طبقات - الإقطاعيين، عمال المحاصصة، العمال المأجورين - كتقسيم رئيسي في القرية؛ وفي الحقيقة، نصف عدد الزيجات تمّ بين أفراد من مجموعات مختلفة ولكن لم تحصل أية زيجة بين طبقتين مختلفتين. وبينما استمرت المجموعات كتلاً متضامنة، أخذت تضعف الروابط والذهنيات التقليدية. كان التبادلُ التعاوني للعمل بين أفراد المجموعة الواحدة في بناء المنازل وحراثة الأرض يتراجع لمصلحة العمل المأجور مقابل المال. أخذت تتراجع أيضاً تقاليد الكرم الجماعية بسبب سعي بعض الأسر لمراكمة الثروة وسعي بعضها الآخر لتجنب الفاقة والعوز. ومع استبدال عمالة المحاصصة بالعمالة المأجورة وفقدان أرباب الأسر السيطرة على الأرض والقرارات الزراعية، انكمشت الأسرة الفلاحية الكبيرة وسلطتها الباترياركية. ولكن استمر قدرٌ من هذه السلطة كافٍ - حين يترافق مع اللامساواة الاقتصادية المتزايدة - لتحويل العلاقات، على المدى القصير، إلى شكل أكثر تنافراً: لقد أدار الإقطاعيون والشيخ نوري - صاحب الحق المطلق والسيادي، على طريقة القرون الوسطى، في قيادة قبيلته - كل شؤون القرية. ولكن حقيقة أنهم اعتبروا الإمام ذا تأثير مثير للاضطراب، توحي بأن إدخال حتى التعليم الديني إلى هذا الوسط قد يؤدّي إلى تقويض علاقات القوة هذه.

حراك الشباب الريفي: التغيير الاجتماعي والتسييس في أوساط الأقليات والفلاحين أصحاب الملكيات الصغيرة

أحد أكثر التغييرات إثماراً للنتائج على الصعيد السياسي، والتي كانت تكتسح الريف السوري، هو الحراك الاجتماعي والتسييس اللذان أخذا بالانتشار في أوساط الشباب الريفي، إلى حد كبير من خلال تحصيلهم العلمي. سوف يصبح هؤلاء الشبّان، ناطقين باسم ومعبرين عن التطلعات الريفية، وقوة رئيسية تقود انتشار الراديكالية الزراعية متحَدِّين النظام القديم. كان تسييس الفلاحين في أقوى حالاته بين أصحاب الملكيات الصغيرة الذين، لوقوعهم خارج قبضة الإقطاعيين، حافظوا على استقلالية ومصادر كافِيَيْن لإرسال أبنائهم لنَيل العلم. شكّل فلاحو الأقليات الجبلية فئة رئيسية من الفلاحين صغار الملكية؛ وهؤلاء، المحرومون اجتماعياً والذين يعيشون على أطراف النظام الحاكم، سوف يضعون أنفسهم، بانجذابهم إلى الحياة السياسية، في طليعة الراديكالية الزراعية.

علويّو اللاذقية، الذين مثّلوا أهم مجتمعات الأقليات الجبلية، كانوا تاريخياً المجتمع الأكثر حرماناً وتخلفاً في سورية. لقد حافظوا على بعض الاستقلالية - محميين بوعورة جبالهم - عن الهيمنة المدينية، ولكن الزراعة الجبلية كانت مقلقة إذ وفّرت أساساً هشاً للرخاء والثروة. وبرغم كونهم عرباً ورغم أنهم عرّفوا عن أنفسهم بهذا الانتماء تاريخياً، فقد فصلهم عن المؤسسة السنية - التي اعتبرتهم فئة دنيا وأقل من مسلمين - تاريخ من الصراع الطائفي؛ تعلموا ألّا يثقوا بالدولة العثمانية السنية بسبب محاولتها إجبارهم على التحول إلى «الطريق القويم»، وأيضاً بسبب استيلائها على مئات القرى العلوية في المنحدرات الجبلية وإعطائها إلى إقطاعيين سنيين ومسيحيين. العلويون، فلاحو الجبال المنظمون قبلياً، أقل خضوعاً من فلاحي السهول، ولكن بسبب تبعثرهم في قرى صغيرة، واصطفافهم ضمن كيانات قبلية متصارعة، كانوا منقسمين وبالتالي ضعفاء سياسياً. وباستثناء الانفجار المتقطع للنزاعات الداخلية، ظل العلويون معزولين عن المجتمع الأكبر (حريب ٢٥-٣٠، ٤٦؛ فاكش ١٣٤؛ ويلرس ١٩٤٠).

بدأ هذا الأمر بالتغير بعد سقوط العثمانيين. ثار العلويون في البداية، تحت قيادة الشيخ صالح

العلي، ضد محاولة حكومة الملك فيصل - التي لم تعمر طويلاً - السيطرة على الجبل، ولكنهم ثاروا لاحقاً ضد الاحتلال الفرنسي مطالبين بالاتحاد مع الحكومة الوطنية في دمشق. رعى الفرنسيون من جهتهم، المشاعر الانفصالية وأنشأوا إدارة مستقلة في اللاذقية ووزّعوا على العلويين، بعض القرى التي كانت تحت سيطرة سنية (حريب ٦٨-٧٩؛ حوراني ١٩٤٦: ٤٦).

وبحلول العقد الثالث من القرن العشرين، تمّ جذب العلويين إلى مجتمع أوسع ولكن، إلى أسفل درجات السلّم الاجتماعي. معظم القرى العلوية الواقعة في السهول الساحلية أو على سفوح الجبال، كانت تحت سيطرة إقطاعية سنية، وولّد الانفجار السكاني في الجبال بروليتاريا ريفية شكّلت مصدر اليد العاملة لكبار الإقطاعيين السنة في حماه وحمص، وكذلك للإقطاعيين الأقل شأناً في مدن اللاذقية الساحلية؛ وكتب فيدن (٢٠٧) عن خضوع العلويين للإقطاعيين السنة، «هنا، كان نظام الاستغلال في أبشع صوره». الفلاحون الذين ظلوا في الجبال مارسوا زراعة التبغ وباعوه لتجار اللاذقية بأسعار بخسة؛ وظلوا لوقت طويل، مدفوعين بفقرهم، يؤجرون بناتهم كخادمات منازل لدى الأسر السنية في اللاذقية.

وبرغم البداية المتأخرة للعلويين عن باقي أنحاء الدولة، حالما انطلق الحراك الاجتماعي بينهم، تصاعد بسرعة. سهّل حصول الشباب العلوي على التعليم، تركّز المدارس التبشيرية المسيحية في اللاذقية (التي تضم تجمعاً مسيحياً كبيراً)، وجهود الحكومة السورية لمكافحة الانتماءات المحدودة بدمج الأقليات في المدارس العامة، وأيضاً المدارس التي بنتها الأحزاب المتنافسة في المنطقة. استفاد الشباب العلوي كذلك من ممارسة الفرنسيين تجنيد مجموعات عسكرية من الأقليات - على الأغلب كعناصر وليس كضباط - وربطهم بمهنة غير الزراعة، استمر هذا التقليد العسكري بين العلويين بعد الاستقلال. وبخلاف الشباب السنيين المدينيين الذين نظروا إلى الخدمة العسكرية الإلزامية كعبء حاولوا شراء تحررهم منه، رآه الشباب العلويون فرصة للهروب من الفقر؛ أكثر من ذلك، بعد الاستقلال استطاعوا الانتساب إلى الأكاديمية العسكرية وبالتالي إلى جهاز الضباط. وكهذا فقد طور العلويون إنتليجنسيا، التحق الكثير من أفرادها بالوظائف العسكرية.

وبشكل تدريجي، بدأ الشباب المسيس بتحدّي وأحياناً إزاحة القيادة التقليدية الطائفية للمجتمع العلوي. القيادة السياسية التقليدية، المنقسمة بشدة والتي لا تملك قاعدة مادية تذكر، متمثلة في الأراضي، ارتكزت على المواصفات الشخصية والقيم التقليدية والتي أضعفها انتشار التعليم؛ القيادة الدينية التقليدية، بإبقائها الطقوس والعقيدة العلوية كأسرار في يد «المختارين»، تخلّت عن التمازج الديني للمجتمع، ما نتج منه ضعف الإيمان بين الشباب المتعلم. كان اندحار حركة سليمان المرشد - وهي حركة دينية علوية تعتنق (نمطاً مسيحانيّاً/ نمط المهدي الموعود) - عام ١٩٤٦ على يد جيش الدولة السورية الفتية، نقطة تحول، مُدلِّلةً على عدم جدوى النزعة الانفصالية التقليدية. لقد تضافرت عوامل التشظي التاريخي للعلويين، وانهيار القيادة التقليدية والشعور الديني، والحراك الاجتماعي للشباب العلوي، لتفكيك تضامن مجتمع العلويين وتهيئة الظروف لدمجهم في كيان أكبر (حريب: ١١٢، ١٢٨-١٢٩، ١٣٩؛ فاكش ١٣٦-١٣٨؛ فان دوسن ١٩٧٥: ١٣٢-١٣٣؛ جبور ٧١).

وبسبب تغلغل العالم الخارجي داخل الجبل، وانجذاب الشباب العلويين إلى مجتمع أكبر، وجب عليهم أن يتبنّوا هوية سياسية. وتقاطروا إلى أحزاب الطبقة الوسطى الراديكالية، كالحزب السوري القومي الاجتماعي والبعث، اللذين كانا يتحديان المؤسسة السنية بآيديولوجيات مدنية إصلاحية وطنية. وعلى الأرجح، سهّل انتساب العلويين، المسيحيون الأرثوذكس (أتباع الكنيسة اليونانية/ الشرقيين) الذين قاسموهم ظروف الحياة، والذين ظهر منهم قادة في هذين الحزبين. وبعد غزل قصير مع «سورية» الحزب القومي السوري الاجتماعي المرتكزة على الأقليات، تحوّل معظم العلويين إلى عروبة واشتراكية البعث. وقد أدى العلويون اللاجئون من لواء اسكندرون، مثل زكي الأرسوزي، والذين شحذ الصراع مع الأتراك انتماءهم العروبي، دوراً رئيسياً في جذب الشباب العلوي إلى التأثير العروبي. لكن التصاق العلويين بعروبة البعث عبّر عن اتجاه طبيعي وقوي لقبول التساوي في ظل ثقافة عربية مهيمنة. ساهم تخلّف المجتمع العلوي، دون شك، في تسهيل خياره الانتمائي، ومن الممكن مقارنته مع المجتمع الماروني الذي - لكونه أكثر تقدماً من جيرانه - اعتبر نفسه نخبة متفوقة ثقافياً؛ لذا، وبرغم تشابه تاريخهما ما قبل الحديث، فقد اتخذا اتجاهين متضادين مع بزوغ فجر القومية: اعتنق

أحدهما نزعة انعزالية ضد-عروبية بينما اتجه الآخر إلى الاندماج والقومية العربية. انجذاب العلويين إلى «اشتراكية» البعث كانت أيضاً أمراً طبيعياً: فمجتمع ذو موارد زراعية محدودة وتعداد سكاني متزايد والقليل فقط من النشاط التجاري، كان يعوّل على الإصلاح والمساعدة الحكومية للخروج من بوتقة الفقر. وربما لم يكن أمراً مفاجئاً أنه بين الأقليات السورية الأربع، ضربت الراديكالية الزراعية بين العلويين جذوراً أعمق بمستويات كثيرة ما لدى الباقين، فقد كانوا ضحايا النظام الإقطاعي في سورية. حوّلت هذه العوامل مجتمعةً، بحسب تعبير حريب (١٣٩-١٤٠)، العلويين من كيان متحجر تاريخياً إلى عنصر ديناميكي في المجتمع السوري.

كان دروز الجنوب السوري كالعلويين: جبليين مقاتلين مستقلين ومعادين تقليدياً للمؤسسة السنية، ولكنهم لم يعانوا قط من الحرمان نفسه. هم أيضاً تأرجحوا في البداية بين الانفصالية والاندماج. حين سيطر الفرنسيون، تعاونت عائلة الأطرش معهم في البدء لكي تقوّي وضعها بمواجهة العائلات الأخرى. ولكن سلطان الأطرش قاد ضد الفرنسيين ثورة ١٩٢٥ التي، بالتواصل مع الوطنيين في دمشق، أُطلقت باسم العروبة. عادوا لاحقاً للانفصالية، طاردين الحاكم المعيّن من دمشق. أكثر من ذلك، سعى آل الأطرش إلى نيل الدعم السياسي، من العرش الأردني، في وجه دمشق، وتورطوا في عدة مؤامرات مع قوى «خارجية» ضد الحكومة السورية. عام ١٩٤٧، حاولت حكومة القوتلي أن تُحجِّم آل الأطرش، بتشجيع المتفضين الشعبيين، من فقراء الفلاحين، بقيادة عائلة «أبو عسلي» المنافسة. ولكنها لم تجرؤ على إرسال الجيش إلى الجبل لمساندة أتباعها/ عملائها الذين كانوا يتقهقرون مهزومين، ووقفت موقف المتفرج إزاء طرد موظفيها من الجبل (حريب ٧٩-٨٦، ١٢٧-١٢٨، ١٤٢-١٥٦؛ سيل ١٣٣؛ حوراني ١٩٤٦: ١٣٩، ١٤٧).

لكن عزلة المجتمع الديني المغلق كانت تغدو، بشكل متزايد، أقل قابلية للاستمرار وأقل جاذبية للشباب الدروز. أخذت تتراجع سيطرة الزعماء التقليديين على الفلاحين؛ انتفاضة الشعبيين كانت دليلاً على ذلك. وكحال العلويين، وصلت الزراعة إلى طريق مسدود: عانى الدروز ضغطاً سكانياً على أرض محدودة، وافتقروا سوقاً توفّر لهم أسعاراً معقولة للفاكهة والعنب، ومن

قلة الماء في الجبل. لقد أظهروا اندفاعاً مشابهاً تجاه التعليم الذي أدخلهم إلى مجتمع أوسع؛ تميّز جبل الدروز في الخمسينيات بالنسبة المرتفعة من الأطفال في المدارس الابتدائية (البنك الدولي للإنماء وإعادة الإعمار: ٦، ٢٩٤، ٤٥٨) وفي عام ١٩٤٧ هاجر ١٥,٠٠٠ درزي إلى دمشق، بشكل رئيسي لإكمال التعليم الثانوي (داوود آغا ٢٧). وأيضاً كالعلويين، سعى الشباب الدروز إلى الهروب والتغيير من خلال الوظائف العسكرية، وكان الضباط الدروز بين أوائل الذين تمّ جذبهم للسياسة. انضموا في البدء إلى الحزب القومي السوري الاجتماعي، الذي كان يعبّئ مشاعر الأقليات ضد المؤسسة السنية، بينما انضم الآخرون إلى حزب أكرم الحوراني؛ الحزب الاشتراكي العربي. وقد شجّع الحزبان مشاركة هؤلاء الضباط عام ١٩٤٩ في الانقلابات العسكرية التي هددت نخبة الوجهاء: ساعدوا العقيدين (حسني) الزعيم و(أديب) الشيشكلي للوصول إلى السلطة وساعدوا على إطاحتهما حين شكّلا تهديداً للجبل. ولكن قوة وتغلغل الدولة المتزايدَين أضعفا العزلة، بينما عجز جيش القوتلي عام ١٩٤٦ عن السيطرة على الجبل، ألحق جيش الشيشكلي الأكثر قوة، هزيمة مباشرة بالدروز الثائرين عام ١٩٥٤، ما شكّل نهاية عصر منعة الجبل أمام السلطة المركزية وأكّد أن الاندماج هو مفتاح البقاء في المستقبل (ماؤوز ١٩٧٢: ٣٩٩؛ سيل ١٣٣-١٣٦). وبدأ الشبان الدروز يعتنقون القومية العربية، ومع افتقار الحزب القومي السوري الاجتماعي لموقف كهذا، انجذبوا إلى البعث. لقد انتسب بعض هؤلاء الشبان إلى المدارس الثانوية في دمشق حيث كان يعلّم مؤسسا البعث (ميشيل) عفلق و(صلاح) البيطار، وقد كانوا من بين الأتباع الأوائل لهذين الأستاذين (فان دوسن ١٩٧٢: ١٢٩-١٣٠). ومن بين الدروز المتحولين إلى البعث، كان منصور الأطرش، ابن الزعيم الدرزي الأشهر. ولكون البعث قومياً عربياً ومدنياً في الوقت نفسه، فقد بدا أنه الوسيلة المناسبة التي يستطيع الدروز من خلالها الانضمام إلى التيار الاجتماعي الرئيسي على قاعدة من المساواة، ولكونه شعبياً أيضاً، فقد كان يعبر عن مظالم الفلاحين في وجه المؤسسة المدينية.

انجذبت إلى الحركات الوطنية والإصلاحية للطبقة الوسطى، أقليتان ريفيّتان أخريان. الفلاحون المسيحيون الأرثوذكس (أتباع الكنيسة اليونانية/ الشرقيون) في جنوب اللاذقية وحمص، وبدرجة أقل في درعا والسويداء، وقد عانى هؤلاء الفلاحون معظم المظالم التي حملها

العلويون والدروز - الذين عاشوا بينهم - ضد المدينة السنية: لأنهم زرعوا محاصيل تجارية، فقد كانوا بدرجة متزايدة، معتمدين على ومستَغَلّين من قِبل التجار المدينيين. عرف هذا المجتمع تعبئة اجتماعية منذ زمن بعيد نتيجة الاتصال بالغرب، عن طريق الحصول المبكر على التعليم والبعثات التبشيرية والهجرة. وبحلول الأربعينيات، تمّت التعبئة الآيديولوجية، لأبناء هذه الفئة المتعلمين، ضمن أحزاب سياسية مثل القومي السوري والشيوعيين والبعث. ولكونهم مسيحيين «شرقيين» يتحدثون العربية وغير منفصلين عن بيئتهم الثقافية، فقد كانوا سلفاً يحملون صفات التيارات القومية العروبية. وأخيراً، فقد تمّ جذب الشباب المنتمي إلى أقلية فلاحية رابعة، الاسماعيليين، عن طريق التعليم والوظائف العسكرية والأحزاب الراديكالية، إلى الساحة السياسية الأوسع كمعارضين للنظام القائم. وبالرغم من انتقال المركز الرئيسي للمجتمع الاسماعيلي من مصياف في جبال اللاذقية، إلى السّلَمية على حدود الصحراء، فقد حملوا معهم روح القسوة والتضامن والاستقلالية التي صقلتها فيهم الجبال.

وكان من غير الممكن تجنّب تحوّل التعبئة السياسية لشباب الأقليات الفلاحية إلى جزء من التحدي الطبقي الأوسع للنظام المهيمن. وكان من الممكن أن يضفي تموضع هذه الأقليات «المركّزة» على أطراف الدولة وفي مناطق بعينها، صفة انفصالية على حراكها. وكلّما كانت الدولة ضعيفة والاقتصاد اكتفائياً، فقد كانت الانفصالية خياراً، وكلّما طُبِّقَت القرارات الدينية والسياسية الصادرة عن المركز، كانت الأقليات تستثنى منها. ولكن مع التمدين والتغلغل المتزايدين للدولة بعد الاستقلال، ومع تزايد اعتماد الأقليات على الاقتصاد العام، بدا الاندماج أكثر عقلانية. وقد رأت الأقليات في الجيش، المؤسسة الأكثر تمديناً بين مؤسسات الدولة، وفي الأحزاب الآيديولوجية الراديكالية، وسيلة للاندماج لا تتطلب منها خضوعاً للمؤسسة السنية. ومع امتلاك أبناء الأقليات الفلاحية المتعلمين للوعي السياسي، تمّ احتواء ولاءاتهم الطائفية - وإن لم تختفِ تماماً - في إطار وطني وشعبي فلاحي أكثر اتساعاً. يمكن تفهم انجذابهم الاستثنائي نحو الحركات الراديكالية. لا شكّ في أن للأقليات تظلمات عميقة ضد النظام القديم. إن الاختلافات الطائفية كانت عاملاً حاسماً في رفض الأقليات أية شرعية للنخبة الحاكمة، ولكن الصراع المديني-الريفي، القديم قدم التاريخ،

بين الإقطاعي/ التاجر وبين الفلاح كان قد ضرب جذوراً عميقةً، وبانضمام أبنائها إلى الطبقة الوسطى انجذبت الأقليات إلى صراع طبقي بين هذه الأخيرة وبين المؤسسة التقليدية. كانت هذه الشروخ المتراكبة محور صراع سياسي مكثف. ولكن تُرجمت الإمكانية المتزايدة لدى الأقليات لتحصيل العلم واستقلاليتها المتنامية عن الإقطاع والبدو - الذين أعاقوا التطور الاجتماعي للفلاحين في أنحاء أخرى - إلى فرص في التعبئة والتسييس أكبر من تلك التي أتيحت للفلاحين الآخرين. وكهذا، فقد دفع مزيج من تلك الشروخ المتراكبة ومن التعبئة غير المتكافئة، بالأقليات الفلاحية إلى مقدمة الحركات السياسية التي تحدّت النظام القديم. لكن، وبدلاً من انفصالية مجتمعية، سعت الأقليات نحو نظام اجتماعي راديكالي جديد يعنى بمعالجة المشاكل الاجتماعية والوطنية للمجتمع بأكمله.

لقد رُصد حراك فلاحي مشابه إلى حد ما، في عدة مناطق سنية تغلّب عليها طابع الملكيات الصغيرة. في درعا، كانت قبضة التجار الدمشقيين متحكمة بشكل استثنائي، والحيوية الاقتصادية للقرية مهددة بفعل المنافسة من قبل الجزيرة وبفعل تزايد الضغط السكاني على أرض فقيرة. غير أنه لم يكن هناك حضور قوي للإقطاعيين بحيث يبقي الفلاحين في حالة خضوع. وكهذا كان لدى الفلاحين مظالم وفرص للتعبئة (وورينر ١٩٦٢: ٩٤، ١٠٦). وكما هي الحال بين الأقليات، ابتدأت التعبئة هنا على شكل اندفاع نحو التعلم والوظائف/ الأعمال غير الزراعية، وبالتالي تشكيل انتليجينسيا ريفية من طبقات الفلاحين أنفسهم. تسييس درعا حوّلها إلى قلعة لحزب البعث. وبشكل مشابه، في جبال القلمون، أخذ الفلاحون أصحاب الملكيات الصغيرة، المعرضون لضغط اقتصادي والمتعرفون إلى العلم والثقافة، بالانضمام إلى الأحزاب الراديكالية مثل حزب البعث وحزب أكرم الحوراني، الحزب الاشتراكي العربي (جبور ٧٥-٧٦). وبسبب حراكها المكثف والمبكر نسبياً، سوف تقدم هذه المناطق حُصة كبيرة من النخبة البعثية السنية بعد عام ١٩٦٣.

وفي ذات الوقت الذي كانت تتحلل فيه تلك الروابط التقليدية، وكانت تتزايد في الريف التعبئة الشبابية الفلاحية، وأشكال أخرى من الوعي والروابط، كان انتشار الرأسمالية

الزراعية يولّد ظروفاً لصراع طبقي إقطاعي-فلاحي على نطاق أوسع.

ولّد التطور الرأسمالي مستويات جديدة من اللامساواة. احتكرت حفنة من الإقطاعيين والمتعهدين، إلى حد كبير، منافع التوسع الزراعي. الزيادة الكبيرة في إنتاج الحبوب، والتي تركزت في الجزيرة ذات الكثافة السكانية المنخفضة والمكننة العالية، خلقت القليل فقط من فرص العمل للفلاحين؛ ورغم نيل حفنة من المزارعين حصة من الثروة القطنية الجديدة، فقد كانت هذه بدورها مُحْتكَرة، عموماً، من قبل الإقطاع ورأس المال المديني (وورينر ١٩٦٢: ٩١). التحديث أيضاً، وسّع الهوة بين المدينة والقرية. ثقافياً، استحوذت على الطبقات المدينية المهيمنة، الصفات المادية للحضارة الغربية وابتعدت جزئياً عن الثقافة العربية، بينما استُغِلّ الريف - الذي لا يزال بعيداً نسبياً عن متناول التطور المادي - لتسديد ثمن هذه الثقافة المستوردة (علوش ١٤١-١٤٢؛ حميد ٥٦١-٥٦٢). في الحقيقة، وقع عبء التغيير على كاهل الفلاحين: زحفت الزراعة الرأسمالية التجارية لتطغى على الأرض الفقيرة، بينما سيطرة الإقطاعيين والمستثمرين ضيقت الخنّاق على القرية، فتراجع الأمن ودخل الفلاح، المتواضع أصلاً.

ضاعف التغلغل الرأسمالي من مناسبات الصراع الفلاحي-الإقطاعي. يعود الصراع المخفي بين الطرفين، على الأقل إلى قرن مضى حين بدأت عملية تركّز ملكية الأرض، الأمر الذي سبّب انتكاساً في مكانة صغار الملاكين - فأصبحوا عمال محاصصة/ مستأجرين للأرض - وجعل نظام المحاصصة/ الإيجار هو الصيغة السائدة لعلاقات الإنتاج. هذا النظام يحمل بداخله صراعاً على المصالح بين الملّاك والمستأجر/ عامل المحاصصة، وإذا توفرت الظروف المناسبة، فقد يولّد هذا الصراع، بسهولةٍ، الثورة. ومع انتشار الوعي الطبقي بين الفلاحين في الخمسينيات، توسّع الصراع المفتوح بين الإقطاعي والمستأجر.

إضافةً إلى ذلك، أدى الانتشار المتزايد للزراعة الرأسمالية الصارخة في بداية الخمسينيات، إلى تقوية هذا الصراع. أكبر مناسبة لهذا الصراع كانت محاولة الإقطاعيين استبدال مستأجري

الأرض بعمال مأجورين أو بالمكننة (زعيم ٧٠). كان الدافع لهذا الإجراء هو رغبة الإقطاعيين بالعوائد المرتفعة مع تزايد حاجاتهم مع تقدّم «العصرنة»؛ سعى ذوو عقلية المتعهدين، من بين الإقطاعيين، إلى استبدال الفائض المخفض بواحد أكثر إنتاجية وربحية. قام الكثير من الإقطاعيين، ردّاً على المقاومة المتصاعدة للمستأجرين ضدهم، بطرد هؤلاء واستبدالهم، في اقتصاد قائم على فائض العمل، بعمال مأجورين أسلس قياداً. تمّ هجر عشرات القرى في مناطق حلب وحمص وحماه، وتدمير اقتصاد فلاحي اكتفائي بأكمله، مع طرد الإقطاعيين لمستأجري الأرض. وحيث سُمح للمستأجرين بالبقاء، تراجعت شروط هذا البقاء نحو الأسوأ. فعلى سبيل المثال، في مناطق إدلب وسلقين، دفعت مكننة حراثة الزيتون بالمُلّاك إلى استبدال المستأجرين المتمتعين بعقود مغارسة جيدة الشروط، بعمال مأجورين؛ وزاد هذا الأمر كثيراً من أفضليتهم أمام المستأجرين الباقين لدرجة أن حُصة الأخيرين من المحصول انخفضت إلى نصف ما كانت عليه. غذّت هذه العملية نفسها: مع تحوّل شمال سورية إلى منطقة مكتظة بالمستأجرين المطرودين، ومتخمة بفائض العمالة المأجورة القادمة من جبال العلويين ذات الكثافة السكانية المرتفعة - ما سبّب خفض الأجور - عمد إقطاعيون آخرون إلى طرد مستأجريهم واستخدام اليد العاملة المأجورة أو استقدام فلاحين أكثر خضوعاً ولا أرض لهم. تقاطر المزارعون المطرودون إلى المدن، ما أدى إلى خفض أجور العمل المدينية، وتضخيم البروليتاريا (العرجاء)، وإطلاق الاحتجاجات العمالية مطالبةً بالحماية من هذا التدفق (حميد ٢١١-٢١٨، ٢٢٢، ٢٢٦-٢٣٠، ٤٥٤، ٤٥٧؛ ليرنر ٢٦٧).

وفي الوقت نفسه، كان صغار الملاكين يعانون ضغوطاً أيضاً. فأصحاب الملكيات الصغيرة، مدفوعين باتجاه المناطق الأقل خصوبة والأكثر ازدحاماً، وعاملين تحت وطأة الديون، ومعتمدين على التجار المدينيين، ومُبتلين بتزايد عددهم، غدوا أقل فأقل قدرة على الاستمرار، وأصبحوا مرغمين على إيجاد أعمال غير زراعية. ليس هذا فقط، بل عانى هؤلاء المزارعون من تعديات الإقطاعيين. وفي مرحلة جديدية من التوسع المديني على حساب صغار الملاكين، قام «مُغتَنو الحرب» بشراء أراضي الفلاحين المهددين اقتصادياً - على الأخص تلك القريبة من المدن - بثمن بخس (آرودكي ٢٤)؛ في منطقة حمص، استمرت عملية تركيز ملكية الأرض

هذه - على حساب فقراء صغار الملاكين - حتى مرحلة متأخرة هي عام ١٩٥٠ (نعمان؛ وورينر ٥٧؛ ١٠١-١٠٥). وظهرت صراعات أخرى مع توظيف الرأسمالية للتكنولوجيا الحديثة من أجل زيادة السيطرة على صغار الملاكين. وكهذا منح إدخال الري بالمضخات - إلى المناطق المزروعة حديثاً بالقطن - المستثمرين القادرين على توفير الآلات، أفضلية كبيرة؛ فالسيطرة على الماء، وحدها، أهّلتهم لاقتطاع أكثر من نصف المحصول وقادت، غالباً، إلى تحوّل ملكية الأرض إليهم وتحويل المزارعين إلى مستأجرين (وورينر ١٩٤٨: ٧٦؛ هانوير ٢٩٢، ٢٩٥؛ البنك الدولي للإنماء وإعادة الإعمار ٣٧، ٦٩؛ حميد ٤٩٩-٤٥٢). وكنتيجة، لم يكن صغار الملاكين، عموماً، أقل عدوانية - تجاه النخبة الحاكمة - من الفلاحين الخاضعين مباشرة لسيطرة الإقطاعيين.

ومع استمرار الفلاحين الرأسماليي الذهنية بتوسيع سيطرتهم على الأرض في المناطق التي افتقرت تحديداً واضحاً لحقوق الملكية - عادةً تلك الأرض المملوكة للدولة - فقد تنامى الصراع مع كلٍّ من المزارعين صغار الملكية والفلاحين المحرومين منها (مراد ٢٣؛ الدهر ٧٩-٨٣). إن الرغبة المتزايدة لدى الفلاحين بامتلاك الأرض شكّلت ضغطاً على الحكومة التي - في عهد الشيشكلي - وعدت بتوزيع أراضي الدولة على المزراعين غير الملاك. ولكن المرسوم ٩٦ الصادر عام ١٩٥٢ هَدَفَ فقط لمنع أية تعديات مستقبلية من جانب الإقطاعيين على أراضي الدولة، ولاستعادة تلك الغير مستعملة والتي احتفظ بها الإقطاعيون بتقديم تأكيدات زائفة بأنهم يحرثونها؛ وحتى هذا التوجه غير المؤثر تمّ تعديله بالمرسوم ١٣٥ الصادر عام ١٩٥٢ والذي نصّ على السماح لكل إقطاعي وزوجاته وأبنائه بامتلاك ما مساحته ٢٠٠ هكتار من الأرض البعلية، و٥٠ هكتاراً من الأرض المروية، من أملاك الدولة؛ وكهذا، فهذا القانون - الذي اشتُهِر لاحقاً باسم «قانون سلب أراضي الدولة» - حطّم آمال الفلاحين وذلك بالدّفع قُدُماً بسيطرة الإقطاع على أراضي الدولة. أثيرت أيضاً رغبة الفلاحين بامتلاك الأرض في بدايات مشروع الغاب الذي كان من المفترض أن يوفّر فرصاً لمعدومي الملكية، ولكنه أصبح، بدلاً من ذلك، موضوعاً أساسياً للصراع: أدّى تجفيف المستنقعات إلى تضرر المزارعين الذين عاشوا على صيد السمك وتربية الجواميس، بينما تسابق الإقطاعيون والتجار من حماه وجسر

الشغور على تملّك إقطاعات يزرعون فيها القطن (نعمان؛ حنّا ٤٣٣-٤٣٤؛ حميد ٢٤٤-٢٥٢).

وأخيراً، وبسيناريو مختلف نوعاً ما، قام شيوخ القبائل في الجزيرة بطرد رجال القبيلة من الأرض العمومية لتأجيرها لـ «التجار الجدد مالكي الجرارات» (حميد ٢٠٠، ٢١٣)؛ ضخّم هؤلاء القبليون المطرودون البروليتاريا الزراعية. كانت الزراعة البعلية الممكننة على نطاق واسع، والتي انتهجها هؤلاء المتعهدون، تُدمَّر بشكل دوري على يد الجفاف، ولكن بينما نجوا من السنوات العجاف بفضل الأرباح التي جنوها في سنوات الخير، تُرِك العمال الزراعيون المعتمدون عليهم ليتدبروا شؤون حياتهم.

وبتضاعف مناسبات انفجار الصراع الفلاحي-الإقطاعي، سيطر على القرية تحوّل سياسي تدريجي، تحديداً رفض متصاعد من الفلاحين لتقبّل نظام زراعي تحت هيمنة الإقطاع. إن انتشار وسائل المواصلات والتواصل، رابطةً القرى المعزولة - سابقاً - ببعضها، وانتشار التعليم بين الشباب الفلاحي، والتغلغل المتزايد للأحزاب الراديكالية، في القرية، ساهمت جميعها في تطوير وعي طبقي بين الفلاحين. أطلق الإصلاح الزراعي في مصر، عام ١٩٥٢، شرارة بين فلاحي سورية، مُفتّحاً عيونهم على إمكانية التغيير الراديكالي (وورينر ١٩٦٢: ٥٥). التجلي الرئيسي لتململ الفلاحين كان عبر المواجهات المفتوحة، العنيفة غالباً، بين الإقطاعيين والمستأجرين، والتي اجتاحت سهول أواسط وشمالي سورية في بواكير الخمسينيات. كان هذا التململ قوياً بشكل استثنائي في حماه، التي تميزت بكثافة سكانية عالية وإقطاعات كبيرة اعتُبرت أوضاع الفلاحين فيها، الأسوأ في سورية (وورينر ١٩٦٢: ٨٤، ٩٣؛ تورّي ١٩٦٤: ١٦٧). إنّ هذا التاريخ من مقاومة الفلاحين عملية انتزاع ملكية الأرض من قبل الإقطاعيين، والممتد عبر عقود، قد زيد سوءاً بمحاولة الإقطاعيين في مرحلة ما بعد الحرب، استبدال مستأجريهم بالمكننة والعمالة المأجورة، ما ضاعف من تظلمات الفلاحين. لم يخرج من بين فلاحي السهول، الذين ظلوا تحت الهيمنة الساحقة للإقطاعيين، قيادة مثقفة قادرة على تحويل الثورة الموضعية والمتقطعة، إلى تحرك شامل مستند إلى قاعدة عريضة؛ ولذا، فإنّ تفعيل التعبئة السياسية تمّ على يد القيادة الطبق-وسطى المعادية للإقطاع، لحزب أكرم الحوراني، الحزب العربي الاشتراكي.

ولكن بمجرد انطلاقه في حماه، خلق التململ الفلاحي العميق، وبسرعة أصداء متجاوبة معه جنوباً في حمص، وشمالاً في معرة النعمان وحلب، متّخذاً أحياناً طابعاً عنيفاً مع الإقطاعيين في أملاكهم، وعلى شكل مسيرات احتجاج في المدن مطالبةً بالإصلاح الزراعي، وعلى شكل حركة انتخابية عام ١٩٥٤ حملت محازبي الحوراني إلى البرلمان كممثلين عن حماه. وعلى خط منفصل، كان الحزب الشيوعي السوري ينظّم تعبئة فلاحية مهمة، في جبال الأكراد إلى الشمال، ضد الآغوات المحليين والتجار المدينيين.

أظهرت حالة معرة النعمان - حيث كانت قسوة قبضة الإقطاع مماثلة لتلك التي في حماه، والتململ الفلاحي منتشراً بشكل استثنائي - كيف أن الأزمة الزراعية، والتي كانت تتقدّم إلى الواجهة في الخمسينيات، تضرب جذورها في تغييرات في السيطرة على الأرض، تعود إلى حوالى قرن فائت. حين تمّ تعيين «نورس باشا الحركي» - بفضل رابط المصاهرة مع إحدى الأسر المقربة من السلطان عبد الحميد - حاكماً على المنطقة، بدأ يستعمل سلطته، بالتعاون مع أسرة العظم، للسيطرة على حوالى ٥٠ قرية. تطور الصراع في قريَتَيْ «حبيت» و«كفر سخنة»، معروف ببعض التفصيل. تمّ الاستيلاء على بعض الأراضي عن طريق تهديدات «القبضايات»، وأيضاً من خلال شهادة الزور أمام هيئة تسجيل الأراضي. ثم افتعل «نورس باشا» نزاعاً بين القريتين تمّ على إثره، الزجّ ببعض الفلاحين في السجن، بينما جُرح آخرون؛ وهنا باعه الفلاحون أراضيهم بثمن بخس لكي يشتروا السلاح ويدفعوا أجور المحامين؛ كانت هذه الحالة نموذجاً للعب الوجهاء على الأوتار الانقسامية في المجتمع الفلاحي لكي يعززوا سيطرتهم عليه، محوّلين أصحاب الملكيات الصغيرة إلى مجرد مستأجرين للأرض. وفي عام ١٩٣٧، بدأ الفلاحون برفض الدفع العيني للإيجار؛ فقامت عائلتا «الحركي» و«العظم»، بمساندة مئة دركي مسلّح، بمهاجمة القريتين وضرب الفلاحين وتدمير البيوت ومنع الفلاحين من حراثة الأرض. وعبثاً قدّم الفلاحون التماساً إلى البرلمان، حيث شغل أحد أفراد عائلة «الحركي» مقعد المنطقة، لرفع الظلم عنهم. انفجر هذا الصراع مجدّداً عام ١٩٥٢ حين أقدم «بهجت العظم»، وبموافقة محافظ المنطقة، على طرد المستأجرين واستقدام بعض القبليين المشردين والأكثر خضوعاً ليحلوا محلهم. هذه المرة، صعّد شباب الحزب الاشتراكي العربي قضية هؤلاء وأعادوهم، لفترة وجيزة

على الأقل، إلى أراضيهم. ولكن الصراع استمر ولم تُحل القضية إلا بعد الإصلاح الزراعي (حنّا ٣٨٦-٣٨٩، ٤٥٢-٤٥٤). يُظهر الصراع بين عائلة «البرازي» وقرية «تلبيسة»، الذي اندلع عام ١٩٥٠، بأي شكل من العنف كان ينفجر التململ الفلاحي. هنا، أدّى النزاع على شحنة سماد - حاول عائلة البرازي مصادرتها من الفلاحين - إلى خروج حشود من شبان القرية مسلحين بالعصيّ والحجارة. وحين واجه هؤلاء أسلحة رجال الإقطاعي، قاموا بمهاجمة منزله ببنادق الصيد القديمة مجبرين عائلة البرازي على الفرار؛ هذا النوع من الانفجار العفوي للثورة الراكدة طويلاً تحت السطح، هو بالضبط ما تمكّن أكرم الحوراني من تحويله إلى حركة فلاحية عريضة (حنّا ٤٥١).

وختاماً، اتخذت التعبئة السياسية الفلاحية مَنْحيَين: **الأول**، بين صغار الفلاحين - الأكثر استقلالية ولكن المعرضين لخطر اقتصادي أكبر - بمن فيهم العلويون والدروز والأقليات الأخرى، على شكل اندفاع نحو التعلم وتعبئة الشباب الفلاحي المثقف في أحزاب سياسية معارضة. **والثاني** - بين مجموعة أكبر مكونة من مستأجري الأرض في الإقطاعات الكبيرة، وإلى حدٍّ ما بين صغار الملاكين المهدَّدين بانتزاع ملكياتهم - على شكل أكثر كلاسيكية من الثورة أو الاضطرابات. لم تتخذ هذه التعبئة أبعاد الثورة العامة. فقد كانت غير متساوية مناطقيّاً، كثيفة في بعض الأنحاء، مثل شمال وسط سورية، ولكن غير ذات شأن في المناطق التي شهدت رفاهية زراعية نسبية، أو التي سادت فيها القيم البدوية. حتى في المناطق حيث كانت عدوانية الفلاحين للنظام القديم عميقة جداً، لم تتخذ هذه التعبئة شكل حركة شعبية منظمة قادرة على الاستمرار؛ بدلاً من ذلك، فإن التحديات المتقطعة والتي قادتها الطبقة الوسطى - حالة أكرم الحوراني - فقدت زخمها بمجرد إيصال قادتها إلى مركز القوة. وبشكل مشابه، ولّد النشاط السياسي للشباب الريفي المثقف، مجموعات معادية للإقطاع في عدة قرى، ولكن هذا النشاط ركّز على الصراع على السلطة والإصلاح، في العاصمة. وبالرغم من تركّزه في العاصمة، ومن كونه متقطعاً في الأرياف، قوّض هذا التململ التاريخي، وانتشار الراديكالية الزراعية في الريف، القواعد السياسية المحلية للوجهاء، ومنح بعض راديكاليي الطبقة الوسطى البعد الاجتماعي والمعنوي لتحدي النظام القديم، وفي النهاية، للقضاء عليه.

هاتان الصيغتان من التعبئة السياسية - اللتان أنتجتا قيادة فلاحية (سابقاً) مثقفة من جهة، ومن جهة أخرى، قاعدة فلاحية عريضة تدعم هذه القيادة - سوف تقدّمان نسيجَ التحالف الذي قاده البعث، بين الفلاحين والطبقة الوسطى، لتحدي النظام القديم، والذي سيُبنى على كاهله (أي التحالف) النظام البعثي الجديد بعد عام ١٩٦٣.

(إسقاط شرعية) النظام، وأزمة النمط الرأسمالي الليبرالي

ولّد الصراع والتغيير الاجتماعيّان، في قلب المجتمع، قوى تحدّت النظام القديم من الأسفل؛ ولكن كل المجتمعات التي تمر بمرحلة تغيير تعاني ضغوطاً اجتماعية قد يتم احتواؤها أو حصرها في مناطق بعَينها. كان أحد الأسباب الأساسية في تفتّت النظام القديم، سياسيّاً: افتقار الشرعية لدى النخبة والمؤسسات السياسية التي حكمتها وسياسة التطوير التي رعتها. حدث هذا بسرعة صاعقة، منكشفاً في أكثر بقليل من عقدٍ واحد.

كانت شرعية النظام الليبرالي مهدّدة منذ البداية. وللحقيقة، حققت النخبة الحاكمة استقلال الدولة بعد تاريخ طويل من الحكم الفرنسي والعثماني؛ الأمر الذي أكسبها بعض الصدقية الوطنية. ولكن، افتقر النظام الديموقراطي الرسمي القائم على رأس الدولة لتقاليد تعزّزه، وكانت الجذور الاجتماعية للنخبة سطحية، خارج الأحياء المدينية التقليدية. أكثر من ذلك: إنّ فرض القوى الإمبريالية لـ«سورية صغرى» مقتطعةً من باقي الأجزاء التي شكّلت سورية التاريخية - الأردن ولبنان وفلسطين - والتمسك بجزء واحد من الأمة التي طمح إليها معظم السوريين الواعين سياسيّاً، أدّى إلى حرمان الدولة الوليدة من الشرعية التي تتنامى إلى ما يماثل وحدة المشاعر الوطنية. بافتقارها إلى الرصيد السياسي الكبير، كانت النخبة الحاكمة عرضة لفقدان سريع للشرعية إذا ما فشلت في التعامل مع تحديات الحكم. وفي الواقع، هي فشلت في ساحتين/ مشكلتين أساسيَّتين وفقدت، كنتيجة لذلك، الصدقية بشكل كلّيّ تقريباً.

أولاً، فشلت هذه النخبة - بنظر الشعب المتيقظ - في تقديم قيادة وطنية فعالة في احتواء أو

عكس التأثيرات الإمبريالية والصهيونية في المنطقة (فان دوسن ١٩٧٥: ١٢٩؛ جندي ٤٨، ٥٠-٥١). تمّ سحق التطلعات الشعبية في إبطال تجزئة سورية التاريخية، وربط سورية بالعالم العربي الأوسع حال خروج الإمبرياليين. وبحسب كلمات الجندي (٤٤): «بدأت سورية تضيع في بحار من الآمال الكبرى والإمكانية المتواضعة؛ فقد أخذت على عاتقها مسؤولية القومية والوحدة العربية. أيقظ الاستقلال آمالاً ما كان بالإمكان تحقيقها». ولكن الأمر الأكثر ضرراً كان فشل الأنظمة العربية في منع قيام إسرائيل على أرض فلسطين، وهي ولاية في جنوب سورية. فقدت الحكومة مصداقيتها كلياً، ليس فقط لحصتها من هذا الفشل، ولكن أيضاً بسبب كشف التربّح من الإمدادت العسكرية في الدوائر الحاكمة. ساد ما شبه انهياراً للنظام المدني لفترة أسبوعين بعد الانتصار الصهيوني. الشعور بالخيانة الذي انتشر بين الضباط الشباب كان العامل الحاسم وراء زج الجيش في السياسة معارضاً للنظام القديم. وكهذا تلقّى النظام، بعد ثلاث سنوات فقط على الاستقلال، ضربة قاضية. يجادل الجندي (٤٢) أن خلق إسرائيل كان له التأثير الأكثر عمقاً على السياسات السورية: «سنضيع تماماً، في ما يتعلق بالأسباب والنتائج، إذا استبعدنا هذه القضية. ... حين نتعمق أكثر، نجد أن هذه المسألة تتغلغل في أصغر التفاصيل السياسية والاقتصادية».

إن التباعد عن النظام القديم، والمشاعر القومية التي ولّدتها مأساة فلسطين، كانا يتعززان بشكل متواصل، عبر السنوات اللاحقة، من خلال التصادمات مع كل من إسرائيل والقوى الغربية. فُسِّرت محاولات الغرب جرّ سورية إلى معاهدات/ أحلاف أمنية معادية للاتحاد السوفياتي، من قبل القوميين، على أنها صيغة من «الإمبريالية الجديدة»، وقد عزّز رأي القوميين هذا، دعم تلك الدول لإسرائيل ورفضها بيع السلاح للدول العربية في الوقت الذي كانت فيه إسرائيل تستطلع الحدود السورية. أشعل المشاعر السورية صعود ناصر (جمال عبد الناصر) كبطل قومي عربي قام بكسر احتكار الغرب للسلاح ورَفَضَ المعاهدات الأمنية. أصرت أحزاب الطبقة الوسطى على الحياد في الصراع الشرقي-الغربي، وعلى النضال ضد إسرائيل، وعلى العروبة الشاملة، لكن كُثُراً من النخبة القديمة ظلوا مؤيدين للغرب أو مترددين. جعل غزو السويس - حيث انضمت قوى غربية وإسرائيل في هجوم على الدولة العربية القومية القائدة - من

القومية العربية الراديكالية شعوراً عاماً، ومثّل مناسبة للنيل من روابط قدماء السياسيين مع الغرب. المحاولات العديدة من قبل الغرب وحلفائه في المنطقة، مثل العراق تحت سلطة نوري (السعيد)، للتدخل في السياسة السورية بالنيابة عن المحافظين المؤيدين للغرب زادت الأمور سوءاً وأضافت مسامير جديدة إلى نعوشهم السياسة. عجزت أغلبية الطبقة الوسطى الصاعدة، وهي نتاج نظام تعليمي مصمَّم ليرعى الشعور القومي، عن تقبّل التنازلات التي قدّمها الجيل السابق ذو التنشئة العثمانية أو الغربية. ولكن الشعور القومي كان ينتشر بين الفلاحين أيضاً: أظهر استطلاع ليرنر ١٩٥١ أن الفلاحين الأميين كانوا يخشون الغرباء، ومعادين بحدة للغرب وإسرائيل (٢٩٢-٢٩٣). وفي النهاية، اهتزت الشرعية الوطنية للنخبة التقليدية بسبب ضعفها وروابطها وميولها الغربية. وبفشلها في الاختبار الحاسم في الدفاع الوطني، فقدت النخبة الحاكمة كل مبررات احتكار السلطة والثروة.

كان **العامل الثاني** الهام وراء إسقاط الشرعية، فقدان الثقة المتزايد بالطريق الهجين نحو التحديث، والناجم عن فرض نمط رأسمالي ليبرالي على بنية اجتماعية شبه إقطاعية. في السنوات التي تلت الاستقلال، جعل التوسع الاقتصادي الذي قادته المشاريع الحرة، المبنية على التقاليد التجارية المحلية السورية، من هذا الطريق آيدولوجيا غير مشكَّك بها في أوساط المؤسسة المدينية: كان التحديث، بالنسبة للجيل الأول من النخبة الحاكمة، يعني الغَرْبَنة والتطور الرأسمالي. ولكن في منتصف الخمسينيات، ولعدة أسباب، واجه هذا النمط تحدي الآيديولوجيا الاشتراكية التي كانت تكتسب ولاءات القطاعات الاستراتيجية المكوّنة من الطبقة الوسطى الجديدة والفلاحين والعمال.

إن نظام الثروة الكبيرة المرتكزة على ملكية الأرض، وهو المرحلة التي تطورت منها الرأسمالية، لم ينعَم بأية شرعية: معظم الإقطاعات كانت حديثة التكوّن، وهي محصلة انتزاع ملكية الفلاحين، وغير مصحوبة بالدور القيادي المحلي الذي ميّز النظام الإقطاعي الأوروبي، ومتوافقة مع المفاهيم الغربية لملكية الأرض الخاصة المطلقة والتي اتخذت منحى مخالفاً للتقاليد الإسلامية في الملكية الجماعية المطلقة (ناصر ٣٨-٣٩).

تمّ تعزيز الامتعاض من النمط الرأسمالي بواسطة عدم الاستقرار الاقتصادي - التضخم والبطالة - الذي رافق دخول سورية في السوق العالمية، وبواسطة اللامساواة في النموّ الاقتصادي الرأسمالي، الذي دفع كلفته الفقراء بينما جنى الأغنياء منافعه. يلاحظ حداد (١٩٢): «ازدادت الغيرة والامتعاض سوءاً حين موجة الازدهار الاقتصادي... منحت أشخاصاً محددين الثروة بينما كان آخرون أقل نجاحاً وتخلفوا عن الركب». تمّ احتكار حفنة من منافع الصناعة، والتي ميّزها مستوى عالٍ من تركّز رأس المال، على يد قلة من الأفراد (كيلاني ١٩٦٨: ٣٠؛ كيلاني ١٩٧٣: ٦١-٦٣). كسب العمال القليل فقط من التوسع الصناعي: في عام ١٩٥٦ كانت أرباح الصناعة ٢/١-٢ من قيمة الأجور المدفوعة وأدّى تراجع الحرف والانكماش الدوري للصناعة، بالعمال إلى البطالة. إن مزيج التضخم والبطالة، قلّص القدرة الشرائية الحقيقية لدى الطبقة المدينية الدنيا بمقدار ٢٥٪ بين فترَتَيْ ما قبل وما بعد الحرب العالمية الثانية، وبمقدار ٦٪ إضافية في الفترة ١٩٥٤-١٩٥٦ (هيلان ١٩٦٩: ٢٢٦-٢٢٧). كان التطور الرأسمالي في الزراعة يعني تحويل الفلاحين إلى عمال مأجورين مهاجرين بين الإقطاعات الكبيرة أو إلى كتلة عاطلة من العمل، ما زعزع المجتمعات الفلاحية وألقى بالعبء الأثقل للتطور على كاهل أولئك الذين كانوا الأقل قدرة على احتماله. وبشكل متزايد، توقع الرأي العام شيئاً من الراحة/ الفرج للفلاحين: «مشكلة الأرض»، كَتَب نعمان (١٩٥٠)، «تشغل أكثر فأكثر أمزجة هذا البلد الزراعي بامتياز، وتمثّل المشكلة الأولى في سورية الحديثة». أخيراً، كما رأينا سابقاً، فقد سبقت تطلعات الطبقة الوسطى، الفرص المتاحة في اقتصاد سيطرت عليه بورجوازية الزراعة-التجارية. تقديرات هيلان (١٩٦٩: ٢٢٧-٢٣٠) لتوزيع الدخل في أواخر الخمسينيات، بالمقارنة مع تلك المتعلقة بعام ١٩٣٧، تقترح أن الطبقات العليا استمرت بنيل جزء - لا يتناسب مع حجمها من التعداد السكاني - مماثل لما كانت تناله قبل الحرب: نال ٣٪ من علية القوم ٣٣٪ من الدخل الوطني، ونال ١٠٪ منهم ٥٠٪ من هذا الدخل. وتقدمت الطبقة الوسطى قليلاً، ولكن حصة الطبقة الدنيا التي شكلت ٧٥٪ تراجعت من ٣٢٪ إلى ٢٥٪. باختصار، لم يبدُ على الطريق الرأسمالي نحو التطور أنه يعد بزيادة كبيرة في الفرص أمام الطبقة الوسطى المعتمدة على مرتّباتها، وأي معونة لجموع الفلاحين والعمال.

ولكن طالما أن الاقتصاد، برغم التوقفات والانطلاقات، استمرّ عموماً بالتوسع، مولّداً فرصاً جديدة للتطور صعوداً، ومعززاً التوقعات بتحسن مستقبليّ، لم يكن هناك تحدٍّ جدّيّ أمام النمط الرأسمالي. ولكن مع حلول منتصف الخمسينيات، بدا أن الفقاعة على وشك الانفجار: كان عام ١٩٥٥ نقطة تحول حيث أدّى ترافق إخفاق زراعي عام مع وفرة إنتاجية في الصناعة المحلية إلى توليد شعور مفاجئ بأزمة اقتصادية (زيادة ١٦٠-١٦١، ٢٧٩). وبحسب هانسن (٣٣٥، ٣٣٨-٣٤١) بدأ معدل النموّ بالتراجع في هذا الوقت لأن الموارد والفرص واستثمار رأس المال والأسواق كانت جميعها تواجه المُقيِّدات الموروثة في بنية الاقتصاد.

لقد مثّل عقد النموّ المرتفع نسبياً من عام ١٩٤٦ حتى ١٩٥٦، مرحلة في التطور السوري [لا يمكن] تكرارها [لأنها]... ارتكزت على ظروف خاصة وعلى استغلال فوائد طبيعية [ولكن تمّ] استهلاكها. ...حدث تراجع واضح في معدل النموّ حوالى العام ١٩٥٦، ويعود بدرجة كبيرة، إلى التراجع في معدل النموّ الزراعي من ٤-٥٪ قبل هذا التاريخ، إلى ٥ , ٠٪ بدءاً منه وما بعد ... ما قلّص النموّ في معدل الدخل الفردي من حوالى ٣٪ سنوياً إلى ١٪.

وبحدوث هذا الأمر، أُحبطت التوقعات/ الآمال وتزايد إدراك الكُلف المتراكمة للرأسمالية. حين تسود فترةٌ من التوسع الاقتصادي الثابت، معبئةً قوى اجتماعية جديدة ومعززةً التوقعات، وتتبعها حالة انخفاض مفاجئ أو أزمة، يقترح التاريخ الحديث أنه قد تحل فترة من الاضطراب السياسي، أو حتى «الوضع الثوري»؛ لم تكن سورية استثناءً من هذا التعميم (دافيس؛ والتون: ١٥١-١٥٣).

نمت جذور الانحدار الاقتصادي في القاعدة المحدودة للتطور الزراعي في ظل النظام الهجين الإقطاعي- الرأسمالي. بحلول منتصف الخمسينيات تمّ الوصول إلى أقصى حدود التوسع الزراعي الرأسمالي السهل. ارتكزت الزيادة في إنتاج الحبوب على استخدام الأراضي التي لم تكن تستغل من قبل، في المنطقة الشرقية، والتي أمّنت عوائد سريعة نسبياً بالقياس إلى تواضع الاستثمار الرأسمالي. تمّ الوصول بسرعة إلى حدود الزراعة البعلية المكثفة - مع

حراثة كل الأراضي التي تمكن حراثتها - وربما تجاوُزُها بالنظر إلى انخفاض الإنتاج بنسبة ٥٠٪ في السنوات الجافة من ١٩٥٨-١٩٦٠. ومع حراثة المزيد من الأرض القليلة الخصوبة والمعدل المطري، ارتفعت التكاليف بينما استقرت العوائد، وبسبب زيادة الأرض المحروثة (دون زراعة) كنتيجة لزيادة المساحات المحروثة، فإن المساحة الحقيقية المُنْتِجة سنوياً استقرت بعد عام ١٩٥٧. وكهذا كان هناك انخفاض بمعدل النصف تقريباً في القيمة الصافية المضافة، لكل هكتار، من عام ١٩٥٠ حتى ١٩٦٣ (هانسن ٣٤٣-٣٤٦). كما أن ضعف وسائل النقل بين مناطق الإنتاج الشرقية وموانئ التصدير، ما زاد من كلفة النقل وأسعار وقود الجرارات في الوقت الذي بدأت فيه أسعار الحبوب بالانخفاض، وضع الإنتاج الهكتاري بين مطرقة التكاليف المتزايدة وسندان الأسعار المتناقصة. وأكثر من ذلك، سبّبت الزراعة الممكننة، بهدف الربح السريع، إضعافاً خطيراً للتربة، وشكّل التعدي على المراعي تهديداً لقاعدة صناعة تربية الحيوانات. الجزء من التوسع الزراعي، الذي اعتمد على إدخال مضخات آلية بسيطة للري، في زراعة القطن، واجه معوقات مشابهة: مع تراجع الإنتاج الهامشي من التوسع الإضافي، والتراجع المفاجئ لأسعار القطن، لم يكن مرجحاً حدوث أي تقدّم سلس في زراعة القطن. هنا أيضاً، ساهم المتعهدون، ساعين وراء أرباح سريعة ومبتعدين عن أية استثمارات كبيرة في نُظُم التصريف، في انتشار الملوحة المدمرة للتربة. العديد من المزارعين الرأسماليين كانوا قليلي الخبرة الزراعية، وبخاصة الزراعة المكثفة، وفي مرحلة متأخرة، عام ١٩٥٧، كان هناك فقط ١٥٠ متخصصاً في الزراعة في الدولة بأكملها لتقديم الاستشارات المناسبة. لم يعرف هؤلاء كيف يعاملون الأرض، ورأوا استيراد الآليات واستغلال اليد العاملة الرخيصة وسيلة للربح السريع، ولم يظهروا كبير اهتمام بالتطوير بعيد المد. بعد عام ١٩٥٧، ولّد الاستثمار في الزراعة عوائد بطيئة وقليلة بالمقارنة مع سنوات الفقاعة (رغم أن سنوات المعدل المطري المرتفع كانت تولّد زيادة دراماتيكية في الإنتاج، ولكن مؤقتة). وأخيراً، لم يكن النموّ الزراعي فقط يتباطأ، بل إن الصيغة التي اتخذها التوسع كانت غير صحية: النزعة تجاه النمط الوحيد من الزراعة، كانت تجعل سورية معتمدة على تصدير بضعة محاصيل رئيسية والتي، بسبب خضوعها لتقلبات كبيرة في الإنتاج والأسعار معاً (مما سبب مضاعفة أو إلغاء الزيادة الحقيقية في الدخل الوطني)، ضربت البلد بطاعون عدم الاستقرار الاقتصادي (كيلاني ١٩٦٨: ٣٠-٣١).

وصلت الأمور إلى نقطة حيث، ببساطة، وجب القيام باستثمارات مهمة في تحسين الأرض ونُظُم التصريف، من أجل الحفاظ على حيوية القاعدة الزراعية الموجودة. تطلّب النموّ الإضافي، القيام باستثمارات ضخمة في الري والإصلاح وإعادة التوزيع السكاني. تطلّب أيضاً انتقالاً من التطوير واسع النطاق إلى التطوير المركّز: الطرق المطورة للحراثة وتقليص مساحات الأرض المحروثة (دون زراعة)، واستخدام السماد والبذور المحسَّنة، وإدخال تربية الحيوانات في الدورة الزراعية. يمكن التغلب على نقاط ضعف النمط الوحيد من الزراعة عن طريق التنويع (وكذلك التصنيع)، والتنويع أيضاً يحتاج إلى التركيز. ولكن التركيز تطلّب إعادة تنظيم اقتصادي اجتماعي للقرى التي كانت التكنولوجيا في الأغلبية الساحقة منها، بدائية. باختصار، بدا أن التطور الإضافي يتطلّب ثورة زراعية.

غير أنه لم يكن هناك أي مؤشر على أن كبار الإقطاعيين والتجار يستطيعون أو يريدون البدء بهذه العملية الاستثمارية الضخمة وإعادة التنظيم الاجتماعي الضروريَّيْن لثورة كهذه. ظل الكثير منهم راضين باستخدام استغلاليّ لنظام الإيجار التقليدي الذي أمّن الدخل دون أية مخاطرة، أو كانوا جاهزين للاستثمار المتواضع في الجرارات أو المضخات. وفي الحقيقة، بحسب أحد المصادر، بدأ رأس المال التجاري يهجر الزراعة بعد عام ١٩٥٦. وحين بدا جلياً أن الربحية والأسعار وحدهما، لن يكونا قادرين على الدفع قُدُماً بالتطور الزراعي، اقتنع الكثيرون أن المبادرة يجب أن تأتي من الحكومة، ومن دونها، كتب هانسن (٣٥٠) «ستكون النظرة العامة للاقتصاد السوري شديدة الكآبة». تمّ التنبه على نطاق واسع إلى الحاجة لقانون الدولة من أجل حماية البيئة الزراعية: في عام ١٩٥١، استدعى الإخفاق الكارثي لمحصول القطن، في ظل غزو الحشرات الناجم عن التوسع في المساحة وعدم استخدام المبيدات، أول تدخل حكومي في الزراعة، مؤسِّساً للترخيص ومعالجة البذور والرش، جميعها بواسطة مكتب القطن. ولكن بدا ضرورياً الاستثمار الحكومي الأكثر مباشرة في الري وإصلاح الأراضي والثقافة الزراعية والتسويق وتسهيلات الدَّين والبنية التحتية: في عام ١٩٥٤ نصّ أصغر برامج البنك الدولي على إنفاق حكومي بلغ ٥ أضعاف ما خصصته دولة الاقتصاد الحر هذه للزراعة (وورينر ١٩٦٢: ٧٧-٧٨، ٨٥، ٨٩، ١٠٢، ١٠٥، ٢١٩؛ لويس ١٩٥٥: ٦٠؛ حميد ٤٥٧؛ كيلاني

١٩٦٨: ٤٧-٦٢؛ البنك الدولي للإنماء وإعادة الإعمار ٢٣-٢٥، ٧٤، ٧٦، ١٣٥-١٣٦، ٣٠٠؛ بورتر؛ آرودكي ٢٥؛ زعيم ٧٠؛ هانسن ٣٣٩-٣٥٠؛ ميترال وسانلافيل ٢٢٩-٢٣٥).

وفوق كل هذا، جادل الكثير من المثقفين السوريين، مدعومين بخبراء دوليين، أن نظام حقوق استثمار الأرض بأكمله مثّل عائقاً أمام الاستخدام العقلاني والتحديث: تركّز العائدات الزراعية في أيدي كبار الإقطاعيين الذين انغمسوا في نمط استهلاكي واضح، أبقى الاستثمار منخفضاً، بينما نتج من سيطرة المُلّاك الغائبين، على إقطاعات كبيرة، وفصل الملكية من العمل، سوء الإدارة وعدم الكفاءة. ولم يكن ممكناً في ظل نظام كهذا، أن تظهر إعادة تنظيم للقرية تدعو إلى التكثيف الزراعي. إن ظهور بعض الإقطاعيين المطوِّرين كان نادراً، ومتأخراً كثيراً لتغيير وجهات النظر القائلة بأن تغييراً جذرياً في نظام الحقوق كان مطلوباً لكسر قيود التطور الزراعي في سورية. ناقش الكثيرون أيضاً أن الإصلاح الزراعي كان ضرورياً من أجل خلق سوق ريفية وتوليد فائض زراعي، بدونهما سيصل التصنيع إلى نقطة توقّف، وسيصبح القطاع الزراعي المتخلف عبئاً على الاقتصاد بأكمله (زعيم، ناصر، شقرا).

وفي الحقيقة، بدأت تتوضح أيضاً حدود التصنيع بحلول منتصف الخمسينيات. لاتزال الصناعة تقدّم ١/ ٥ ألى ١/ ٤ ما تقدمه الزراعة إلى الدخل الوطني (البنك الدولي للإنماء وإعادة الإعمار: ١٠). لقد اعتمدت على الإعفاءات الضريبية والحماية المفرطة ما أبقى الأسعار مرتفعة (البنك الدولي للإنماء وإعادة الإعمار ١٠٨-١٠٩، ٣٨٠، ٣٩١). وبحسب آرودكي (٢٧-٢٨) فإن عقلية الصناعي ظلت هي ذاتها عقلية التاجر: السعي لتحقيق أرباح سريعة عن طريق استغلال العمالة والتهرب الضريبي وإهمال الجودة الذي كان ممكناً بسبب احتكارهم السوق. كان التقدم الصناعي محصوراً بالصناعات التحويلية الخفيفة المرتكزة على قاعدة زراعية «طبيعية»، ولكن مع تأسيسها بدأت تنتهي فترة التوسع السريع (البنك الدولي للإنماء وإعادة الإعمار ٣٩٥). كانت الصناعة أيضاً مقيَّدة والتكاليف مرتفعة بسبب معوقات السلطة وبدائية البنية التحتية (البنك الدولي للإنماء وإعادة الإعمار ١٢٣-١٢٤، ٣٦٩؛ هانسن ٣٤٢، ٣٥٣). إن المعايير الاجتماعية المنخفضة لدى مجمل السكان، الناتجة بشكل

كبير من تخلف النظام الزراعي، مثّلت عائقاً أمام التصنيع. لقد زادت العمالة غير الماهرة والمسحوقة اجتماعياً، من كلفة الإنتاج؛ عام ١٩٥٥ نال فقط ١٣,٦٪ من القوة العاملة تعليماً ابتدائياً. المداخيل المنخفضة للسكان، خصوصاً الفلاحين المُفقَرين، سمحت بسوق صغيرة للصناعة (البنك الدولي للإنماء وإعادة الإعمار: ٤٠١). وكهذا كان التصنيع مقيَّداً إلى حد كبير، بالزراعة: حذّر البنك الدولي عام ١٩٥٤ (البنك الدولي للإنماء وإعادة الإعمار ٤٠٠-٤٠١) من أنه دون تحديث زراعي وارتفاع في الدخل الزراعي، لايمكن أن يستمر التوسع الصناعي. أكثر من ذلك، تطلّب التصنيع الإضافي القابل للاستمرار نظاماً جديداً مختلفاً تماماً من الاستثمار. كان معدل الاستثمار في سورية مثيراً للإعجاب ولكن تمّ استهلاك رأس المال المتراكم من أوقات الحرب، ولم تكن المراكمة الجديدة كافية للتحول الصناعي (البنك الدولي للإنماء وإعادة الإعمار ٣٩٩؛ زيادة ٢٤٥). إن «تفضيل العوائد السريعة والكبيرة والتي كان لها ... فرص كبيرة بعيداً عن الصناعة» وجه الأرباح نحو البيوت الفخمة والبناء والأرض والاستيراد ووكالات المؤسسات الأجنبية وحسابات في البنوك الأجنبية والاستهلاك، من أجل البورجوازية الجديدة (البنك الدولي للإنماء وإعادة الإعمار٣٧٣). إن الاقتصاد الكلاسيكي المنفتح التابع والذي تمّ فيه استبدال العملة الأجنبية الناتجة من التصدير الزراعي، بالمستوردات المصنّعة - ما أضعف الأرباح المحلية ووجّهها نحو الخارج - قيد الاستثمار الصناعي والأسواق معاً (الدهر ٢٠٠؛ آرودكي ٣٠؛ زكريا ٣١-٣٢؛ البنك الدولي للإنماء وإعادة الإعمار ١٦-١٨؛ هيلان ١٩٦٩: ٢٢٧-٢٥٠؛ هيلان ١٩٧٣: ١٦٣-١٦٥؛ شقرا ٧٥؛ مقدسي ١٦٧). أكثر من ذلك، بدأ صعود القومية والراديكالية بعد منتصف الخمسينيات، بتعكير المناخ الاستثماري. لجميع هذه الأسباب، تجمد الاستثمار الكلي بين عامَي ١٩٥٦و ١٩٥٨ (كبّارة؛ زكريا ٤٢؛ هانسن ٣٤٠-٣٤١). إن معدل النموّ الصناعي في أوائل الخمسينيات، والذي (فاق ١٠٪/ كان مكوناً من خانتين) تباطأ إلى ٤,٥٪ من ١٩٥٤ وحتى ١٩٥٨ (هيلان ١٩٧٣: ١٦٥). وبحلول أواخر الخمسينيات، كان المعتَقَد على نطاق واسع (جبور ٨٩-٩٠) بأن الصناعيين السوريين لا يستطيعون أو لا يريدون القيام باستثمارات أكبر، ضرورية للمراحل المقبلة من التصنيع المتوسط والثقيل، وبالتالي دون تدخل واستثمار حكوميَّين فإن الطريق نحو التنوع الصناعي كان مسدوداً.

وكهذا بدا الاستثمار الرأسمالي في سورية ممزّقاً بالمتناقضات. جسّد النموّ المتباطئ، الحاجة إلى دور متعاظم للدولة في الاستثمار والقوننة للحفاظ على التطور الرأسمالي (البنك الدولي للإنماء وإعادة الإعمار ١٩٩). أكثر من ذلك، وبحسب النظرة المقبولة بين قطاع واسع من المثقفين السوريين، فإنه في عالم رأسمالي ناضج حيث تتطلب المنافسة الصناعية إستثمارات ضخمة، وحيث عجز المنضمّون متأخرين إلى ركب الصناعيين، عن استغلال المستعمرات وقوتها العاملة، في حقبة من الحركات العمالية المسلحة - كما فعل الصناعيون الأوائل - لم تكن الرأسمالية الوطنية تأمل بالنجاح بدون دور رئيسي للدولة. بنهاية الخمسينيات، أدرك «الجناح التقدمي» من البورجوازية (مثل خالد العظم) أن تطوراً رأسمالياً إضافياً يحتاج إلى تدخل الدولة، ولكن كتلة الطبقة العليا تابعت معارضتها لأي دور من هذا القبيل (ناصر ٦٨). ومع استمرار سيطرة البورجوازية الخاصة على المصادر الأساسية للثروة، ورسخت وجودها في الحكومة، لم يبدُ ممكناً أي دور تطويري للدولة. بدا الإصلاح الزراعي أيضاً أمراً لامفرّ منه، لرفع المعيار الاجتماعي لدى السكان ولتوفير الظروف الصحيحة للتطور الزراعي والتصنيع؛ ولكن سيطرة الإقطاعيين على الدولة أعاقت إصلاحاً كهذا، وكان يعني هجوم مماثل على الملكية الخاصة إعاقة الاستثمار الخاص الذي اعتمد عليه التطور حتى هذه المرحلة. وحتى مع قيام استثمار شخصي كاف، اقتنع السوريون أن الأرباحِ العالية المطلوب توليدها منه، كانت تعني تركيز الموارد في أيدي أولغاركية اقتصادية.

قد يعود السبب جزئياً إلى فشل البورجوازية في قيادة إصلاح النمط الرأسمالي، في ولادة شعور متصاعد - بين قادة الرأي في سورية - باستصغار شأن هؤلاء المثقفين البورجوازيين الذين أخذوا يطرحون فكرة أن «البورجوازية الوطنية» قد استنفدت نفسها وأن الطريق الاشتراكي وحده القادر على كسر التناقضات التي تعوق تطور سورية. وسيسمح هذا، كما رأوا، بتحويل البنية الزراعية في مصلحة الفلاحين وبدور كبير لتطوير تقوده الدولة من المؤكد أنه سيؤدي إلى خلق فرص جديدة للعمال والطبقة الوسطى المأجورة التي تعتمد على مرتّباتها، ويؤمّن توزيعاً أفضل للثروة الوطنية. باختصار، سوف تلبّي «الاشتراكية»، كما اعتقدوا، متطلّبات العدالة الاجتماعية والتطور، وتحقق بشكل أفضل مصالح الأغلبية السكانية (جبور ٩٠-٩٣؛ زكريا

٣٨-٣٩؛ هيلان ١٩٧٣: ٤٣، ١٥٨-١٦٨).

وسرعان ما أقنعت عوامل فقدان الثوابت، والتكاليف المعروفة للرأسمالية، والوعود التي غذّتها الاشتراكية، أغلبية السوريين - الواعين سياسياً، غير المنضوين تحت جناح المؤسسات - بأن طريق سورية نحو التطور يجب أن يتغير. وبينما في الأربعينيات، نُظِر إلى الاشتراكية، على نطاق واسع، كآيديولوجيا غربية، وإلى ميزات المشاريع الحرة كأمر بيديهي ليس بحاجة إلى إثبات، دلّل دمج مطالب الإصلاحيين الاجتماعيين، في الخمسينيات، في الدستور على تغير كبير في الآراء (زيادة ١٨١، ٢٤٧-٢٤٨؛ تورّي ١٩٦٤: ١٧٩). وبنهاية الخمسينيات تمّت ردكلة الآراء بدرجة أكبر. أن تكون مثقفاً كان يعني أن تعتنق معارضة الإقطاعية والرأسمالية، ولكن النَّفَس الراديكالي انتشر بين قطاعات كبيرة من الطبقات الدنيا أيضاً؛ في الواقع، تغيرت الآراء إلى الحد الذي أصبح معه اليمين التقليدي مرغماً على تأييد، كلاميّ، لصيغة من الاشتراكية (بيتران ٨٠؛ جبور ٣٣٩-٣٥٠، ٤٠٠، ٤٣٤-٤٣٥).

عززت القومية المتصاعدة من الشك المتزايد تجاه الرأسمالية. إن الكراهية تجاه الإمبريالية، والتي نتجت من الإخفاق الشامل في فلسطين، حوّلت نفسها إلى كراهية تجاه الهيئات ذات الروحية الغربية، خصوصاً الرأسمالية (صعب؛ سيد ١٥٠-١٥٣). وبتكثّف الصراع مع الغرب وإسرائيل، عُزِي فقدان الاهتمام بصراع كهذا - من قبل أوساط الطبقات العليا - إلى حد كبير إلى الروابط الاقتصادية مع الغرب والتي نشأت برعاية الرأسمالية. أصبح الكثير من السوريين مقتنعين بأن الرأسمالية تعني التبعية الاقتصادية المتنافرة مع الاستقلال الوطني الحقيقي؛ لم يكن هناك شك في أن التطور الذي قادته حركة التصدير، قد جعل من سورية أكثر اعتمادية على الأسواق الغربية والمستوردات الأجنبية، وقد ارتفعت قيمة الأخيرة إلى ٣٠٪ من الدخل الوطني في الخمسينيات (البنك الدولي للإنماء وإعادة الإعمار ١١-١٣). لقد سعى الجيل الأقدم من النخب للحصول على الاستقلال السياسي، ولكنه، بعدما أتمّ هذا الأمر، أظهر استعداداً للتحالف السياسي مع الغرب، واهتماماً ضئيلاً للاستقلال الثقافي أو الاقتصادي؛ ولكن حين يتعلق الأمر بالجيل المتحوّل إلى الاشتراكية في الخمسينيات، فإن التأثيرات المتراكمة للقضية

الفلسطينية، وظهور العالم الثالث، أزمة السويس، الجزائر، والضغوط الغربية على سورية، قد غيّرت جميعها المناخ السياسي، مُنَحّيةً الغرب، كنموذج اقتصادي مفضّل أو كشريك سياسي، ومركّزةً الاهتمام على الاستقلال الاقتصادي (جبور ٣٠٩).

وفي الوقت نفسه، فإن الدعم السوفياتي لسورية في صراعاتها المتزايدة مع الغرب وإسرائيل فتح الدولة أمام الأفكار الماركسية على مستوى جديد كلياً من المعايير، مشكّلاً آراء جيل كامل كان ينهل العلم في ذلك الوقت – ومن ضمن هذا الجيل القادة المستقبليون لسوريا (زيادة ٣٥٣؛ ليرنر ٢٨٧). وبالنسبة لمثقفي الطبقة الوسطى الذين حركوا الرأي العام، كانت الرسالة الماركسية أكثر فأكثر إقناعاً. ومع سقوط الستالينية وظهور الشيوعية الوطنية، لم تعد الماركسية–اللينينية متنافرة مع الوطنية. وفي الواقع، ادّعاؤها وجود رابط عضوي بين الرأسمالية والإمبريالية توافق مع خبرة الوطنيين الذين اعتبروا إسرائيل جزءاً من هذا التحالف غير المقدّس: أصبح اقتناعاً راسخاً بين المثقفين السوريين أن الإمبريالية تهدف إلى إبقاء سورية في حالة تخلف وتبعية للنظام الرأسمالي العالمي، وأن إسرائيل هي، في المنطقة، مخفر متقدم وشرطي لهذا النظام. ولم يحتج الأمر، بعد كل هذا، إلا إلى خطوة صغيرة لمحاججة أن الاشتراكية فقط تقدّم طريقاً، يمكن اتّباعه، نحو الاستقلال الوطني.

لقد انتشر ارتباط الرأسمالية بالإمبريالية وإدراك الخيارات الاشتراكية، الناتج من هذا الارتباط، انتشاراً واسعاً بين الجماهير. لقد كان من المثير للاهتمام في بلد مسلم رزح طويلاً تحت التأثير الغربي، أنه في مرحلة مبكرة هي عام ١٩٥١ أبدى ٣٠-٤٠٪ من المواطنين مشاعر مؤيدة للاتحاد السوفياتي (ليرنر ٢٨٩)، بشكل رئيسي، بسبب الدعم الغربي لإسرائيل. أَبْلغَ أحد كبار الإقطاعيين في سورية، وورينر (١٩٦٢: ٩٧) أن سبب مسألة الاضطراب الاجتماعي، التي هددت طبقته، هي انتصار الصهيونية الذي نشر «الشيوعية» في الدولة، بما في ذلك الجيش. كان ضغط اليسار هائلاً في نهاية الخمسينيات، يشكو/ تشكو سيّد (١٥٠) من أن «نصف المثقفين وحتى الأمّيّين عرفوا ماركس ولينين أكثر ما عرفوا قادة الإسلام والقومية العربية». لم يكن مفاجئاً، في هذا الجو السياسي، أن يصبح المدافعون السوريون عن الرأسمالية، مشبوهين في نظر

الوطنيين، يذكر/ تذكر سيّد (١٥١-١٥٣) أنه بنهاية الخمسينيات، كان المحافظون محشورين في موقف الدفاع بسبب ارتباطاتهم الغربية وأنه «إذا لم تكن يسارياً ... فسيتمّ تصنيفك كعميل للرجعية والإمبريالية المتآمرتين على الدولة».

ومع انتشار حالة فقدان الثقة بكلٍّ من النخبة الحاكمة والنمط الرأسمالي، تراجع أيضاً دعم النظام الرسمي الديموقراطي-الدستوري. ترافقت، أثناء الصراع لنَيل الاستقلال، الوطنية مع الديموقراطية بما أن الأخيرة سهّلت النّضال من أجل الأولى. ولكن تأييد الديموقراطية - المرتبطة أيضاً مع الغرب المكروه، والمفتقرة لأية تقاليد محلية - كان بكل الأحوال ضعيفاً منذ بواكير الاستقلال. لقد بدت انتهاكات النخبة المتكررة للمبادئ الدستورية - والتي استند إليها ادّعاء هذه النخبة للشرعية - للكثير من السوريين وكأنها سخرية من النظام الديمقرطي؛ كلّما لاح في الأفق تحدّي معارضة، تجاوبوا بحملات اعتقال وتهديدات ورقابة على الصُّحف وتلاعُب بالانتخابات. ترافقت الديموقراطية أيضاً مع الاستغلال السخيّ، من قِبَل النخبة، للموارد العامة وذلك لتخديم شبكات الحماية/ الرعاية/ الدعم المطلوبة لضمان الفوز في الانتخابات، وترافقت أيضاً مع دعم مالي، من قِبَل قوى أجنبية، للمرشحين. لقد هزّت الانقلابات العسكرية عام ١٩٤٩، ما تمكّن النظام الدستوري من تطويره، من وسائل الشرعية والوجاهة (جبور ٢٧٩-٢٨٣؛ أخرس ١٢٧؛ جندي ٤٣-٤٥؛ تورّي ١٩٦٤: ٣٦؛ بيتران ٩٣-٩٤).

أضعفت الظروف الاجتماعية أيضاً، الديموقراطية. لأن «الإقطاعية» - التي أبقت الأغلبية الساحقة من الجماهير تابعة اقتصادياً وسلبية سياسياً أو محشورة في روابط العمالة - أوصدت الباب في وجه أي تقدّم انتخابي سريع تحققه أحزاب معارضة، فإن مطالب الطبقة الوسطى لم تُحقَّق من خلال المؤسسات الدستورية القائمة وولاءاتها، تبعاً لذلك، المرتبطة بالنظام. في واقع الأمر، جعل البنيان الاجتماعي - الذي أوصل الإقطاعيين المحافظين إلى البرلمان - من العملية/ اللعبة البرلمانية عائقاً أمام الإصلاح الاجتماعي بدل أن تكون من أدواته. صرّح علّوش (١٣٢) بأن الرأي التقدمي أراد نظاماً يلبّي احتياجات الناس، وليس نظاماً «يعطيهم

حق التصويت لكي يمنع عنهم حق الحصول على الطعام». كانت الطبقة الوسطى أقل اهتماماً بالعملية الديموقراطية، من اهتمامها بحكومة، في جوهرها، تسهر على مصالح الأمة والطبقة الوسطى (سييل ١١٦)؛ وكان للديموقراطية الغربية قاعدة مؤيدة ضئيلة بين الجماهير التي لم تعنِ لها كثيراً، الحريات الليبرالية. بدت الديموقراطية مشلولة بدون الإصلاحات الاجتماعية (قدّوري ١٣٢-١٣٣) القادرة على توفير حدٍّ أدنى من المساواة الاجتماعية التي تجعل من الحقوق السياسية أمراً ذا معنى، ولكن النظام الدستوري استُخدِم ليعوق هذه الإصلاحات بالذات. وورينر (١٩٦٢: ١١٠-١١١) - كاتبةً في أواخر الخمسينيات - اعتقدت أنه من غير المرجح أن يتمكّن النظام البرلماني في سورية من حل مشاكلها الزراعية العميقة أو احتواء الاستقطاب الذي خلقه التطور الرأسمالي؛ وبملاحظتها، أيضاً، أن التغيير في النظام السياسي - المعبِّر عن النظام القديم من الثروة والسلطة الإقطاعية - سار ببطء خلف هذه الديناميات/ المتحركات الاجتماعية، فقد وضعت إصبعها على الجرح/ على نقطة ضعف هذا النظام.

وهكذا تراجعَ تأييد البرلمانية الديموقراطية، عموماً، بحلول الخمسينيات. عمل الاستقطاب الاجتماعي ضدها: في عام ١٩٥١ كان فقط ١٨٪ من الذين استطلعت وورينر آراءهم (٢٨٩-٢٩٠)، ليبراليين يدافعون عن التغيير الجزئي. انقسمت الآراء بشدة بين يمين محافظ متحجّر - تركّز في الطبقات العليا المدينية - وبين يسار وطني راديكالي امتزج مع «الانتقاليين» كالشباب الريفي في مرحلة التعليمية. بنهاية العقد، مال الميزان بشكل حاسم باتجاه الراديكاليين. مثّل التراجع المتواصل في مشاركة الناخبين - من ٦٥٪ عام ١٩٤٧ إلى ٣٥,٥٪ عام ١٩٤٩، ومن ٤٠٪ عام ١٩٥٤ إلى ٢٧,٦٪ عام ١٩٦١ - مؤشراً جيداً على تراجع شرعية الدولة الليبرالية وانهيار شبكات العمالة التي بنيَت عليها. وبدا النظام، المقسَّم بمنافسات داخل النخبة الحاكمة، والمفتقر لتعبئة جماهيرية مؤيدة، عاجزاً عن مواكبة التهديد الخارجي المتصاعد والأزمات الاجتماعية الداخلية. رحّب السوريون - الذين ازدادوا ازدراءً لهذا النظام، وتَوقاً لقيادة قوية - بالتدخلات العسكرية في أوائل الخمسينيات؛ وأخذوا في أواخرها - بعد خيبتهم من الساسة العسكريين - يتطلعون نحو شيء مختلف، وفي السنوات التالية سوف يلتفت الكثيرون نحو القيادة الكاريزماتية لناصر، والآخرون نحو الصِّيَغ اللينينية، ولكن قلّة فقط ستتجه إلى

الليبرالية. وكما لاحظ ليرنر، لم تكن هناك محنة أشدّ مأساوية على الديموقراطية في سورية، من «توق معظم العناصر المتغَرْبنين والمتنورين، لموتها» (ليرنر ٢٧٩-٢٨١؛ جندي ٣٨؛ تورّي ١٩٦٤: ١١٥؛ قدّوري ١٩٧٠: ١٢٣-١٣٣).

لقد توضّحت الرغبة، بين قطاعات واسعة من الطبقة الوسطى المحبطة، بإسقاط عنيف للنظام القديم لمصلحة دكتاتورية قادرة على الاهتمام بالإصلاح الاجتماعي والقوة الوطنية، بكلمات شخص نموذج أطلق عليه ليرنر لقب «تيتو سورية»: «أودّ جعل سورية دولة اشتراكية بحقّ، وأن أقترب من الاتحاد السوفياتي لكي أتخلص من نفوذ القوى الغربية، سوف أجعل من سورية يوغوسلافيا ثانية وأصبح «تيتو» فيها. لقد عبّر عن ازدراء «ما يُدعى بالأرستوقراطية»، وأراد أن «يوزّع بعدالة، الثروة الوطنية»، وأن «يؤسس عالماً عربياً حديثاً، مجدّداً أمجاده الغابرة». الديموقراطية، بالنسبة إليه، كانت تعني تعليم الشعب المواقف الاجتماعية والسياسية «المناسبة». وبدون فرض التغيير الراديكالي، خشيَ الشباب السوريون «أن نجر أنفسنا لمائة عام» (ليرنر ٢٨٢-٢٨٦). وكهذا، بدأ معظم السوريين - محبطين على الصعيد الشخصي، ومنهارين معنوياً بسبب ضعف وتخلّف دولتهم - السياسات الراديكالية كطريق خلاصهم الشخصي والوطني.

أصل النخبة المضادة والصراع على السلطة
أدوات التحدي لدى النظام: الجيش وحزب البعث

كان انبثاق القوتين السياسيتين، الجيش وحزب البعث، مزوداً بقيادة، وآيديولوجيا، وقاعدة مؤيدة، وسلطة منظمة، قد ترجم التناقضات الاجتماعية -الاقتصادية والاستياء السياسي للطبقة الوسطى الجديدة وللفلاحين إلى تحدٍ مرعب للنظام القديم. من خلال هذه الأنماط التي هي جزئياً، تعمل ترادفياً، وفي النهاية تتشابك، تشكلت نخبة مضادة وائتلاف راديكالي بما يكفي من أدمغة، وأسلحة، وأعداد، كانت قد وضعت معاً لصنع اختراق شعبوي. كيف عمل الجيش، الذي بدأ مجرد مؤسسة، وأصبح أداة للأيديولوجيا الردايكالية، وكيف عمل حزب البعث الذي بدأ أيديولوجياً صافية، وتطور إلى تنظيم يسعى وراء أهدافه؟

ردكلة الجيش السوري

تحول الجيش السوري من دعامة للدولة إلى أداة للتحدي الراديكالي للمؤسسة بصعوبة نتيجة مألوفة تتطلب بعض الشرح. الشرط الضروري لجعل الجيش راديكالياً كان طبقته الوسطى السائدة، وبعدها التركيبة الاجتماعية ذات الأصول الفلاحية. التفسير الأكبر لهذه التركيبة كان الانجذاب القليل نحو المهن العسكرية بالنسبة لأبناء الوجهاء من طبقة علية القوم.

في أواخر الحكم العثماني عندما كان الجيش قد أنشئ حديثاً، كان السوريون المتعلمون، على خلاف العراقيين، يميلون إلى الالتحاق بالخدمة المدنية مفضلينها على العسكرية (فان دوسن ١٢٤:١٩٧٥). على زمان الفرنسيين، الذين طلبوا بروية من الأقليات ـ الأكراد، المسيحيين، الأرمن، الدروز، والعلويين ـ الانخراط بالجيش على افتراض قلة حساسيتهم للقومية العربية، كانت الوظيفة العسكرية في أعين الكثيرين من عائلات الطبقة العليا وإدراكهم السياسي على أنها خدمة للامبريالية. أصل جيش مابعد الاستقلال كان من مساعدي الضباط الفرنسيين، أي المجموعات الخاصة بالمشرق، تم تجنيدهم من الأقليات، الحرمان من الرتب والمقامات العسكرية كان في مكان آخر، فأولاد السنّة من الطبقات العليا، حتى بعد الاستقلال، كانوا يفضلون الاختصاصات المجزية الرفيعة مثل القانون والطب (حداد: ١٩٣). من جهة أخرى، كان تقليد الخدمة العسكرية قد أسس مبكراً وسط الأقليات واستمر بعد الاستقلال. بينما كان الأكراد، والمسيحيون والدروز يشغلون مناصب في سلك الضباط ، كان العلويون الأفقر والأقل تعليماً يشغلون مناصب في صف الضباط (NCOs) وأصبحوا لاحقاً فقط من ضمن الرتب الدنيا للضباط. فيما أظهرت تركيبة الأقلية، للوهلة الأولى، بصعوبة كونها قاعدة للتسييس الراديكالي القومي للجيش، للأسباب التي ذكرت سابقاً، فإن الأقليات، وخصوصاً العلويين والدروز، سوف يصبحون المدافعين الأقوياء عن القومية العربية العلمانية والشعبوية في الخمسينيات. بعد الاستقلال، كان الجيش (قومياً) إثر هزيمة فلسطين، وقد توسع بسرعة؛ كانت الأكاديمية العسكرية لم تقتح فقط لكل الطبقات بل زودت بمنح تعليمية لتزهو بطلاب الوظيفة من المعدمين. بالنتيجة كان التطوع للجيش يزداد في الطبقة الدنيا لدى السُنة، بالأخص فرعها القروي، كأولاد الفلاحين. وفي الحقيقة، مع دخول عام ١٩٥٢، كان أكثرية المتخرجين من الفلاحين (دفلين ١٩٧٦: ٢٠٤؛ بتران ٨٩؛ أخرس ١١٧). هذا النمو القروي جعل ضابط الفيلق سريع التأثر بالقومية الفلاحية والعداء الشعبوي لنظام ملاك الأراضي، المطالب بالإصلاح الزراعي. وكنتيجة للتطهير الذي رافق التدخل العسكري في السياسة الذي بدأ في عام ١٩٤٩، استبدل أكثر الضباط التقليديين المسنّين، وبشكل متزايد بضباط أصغر سناً من الطبقة الوسطى من الإصلاحيين القوميين، الفرقة الصغيرة من الضباط من الطبقة العليا المدينية كانت تشكل بوضوح العُشر كنيجة للتطهير، وكانت هذه الفرقة تابعة للمؤامرات الغربية ضد

الحكومة الوطنية في أواخر الخمسينيات (سيل ٣٧، ٤٨، ١١٩). بلا ريب كان مكون الطبقة العليا في الجيش الأضعف إلى حد بعيد في سورية منها في الدول العربية الأخرى مثل مصر والعراق، وقد صل التطوع لسلك الضباط إلى أدنى الدرجات في النظام الطبقي. على العموم، التوسع السريع في الجيش والمساواة في الفرص في المؤسسة بالمقارنة مع بنية المجتمع الحضارية المنغلقة، جعل الجيش قناة للتحول الصاعد بالنسبة لشباب الطبقة الوسطى والفلاحين (برلموتر ١٩٦٩:٨٥٥).

التركيبة الاجتماعية المتواضعة لسلك الضباط ، مع ذلك، هي حالة غير كافية لراديكاليتها، إذا استطاع المجندون أن يندمجوا اجتماعياً في النخبة العسكرية ذات الثقافة الأدنى المشددة على التدريب الاختصاصي، والانفصال عن المجتمع المدني، وآديولوجية النظام والقومية المحافظة، فيمكنهم أن يصبحوا حراساً مخلصين لطبقة النظام العليا. لكن ليحصل هذا لابد من وجود تقليد عسكري طويل الأمد، كان قد وُجد تحت قيادة «ارستقراطية» أو استعمارية، ويجب على الأرجح أن يتم تأسيسه، مع مقدار جيد من الشرعية الوطنية يرتبط بالنظام الناشئ. وليس في سورية شرط واحد من هذه الشروط. بداية الجيش السوري كانت مجرد قوة درك، التحقوا تقريباً بدون تقاليد عسكرية على زمان الاستقلال، عبر مجندين يمكن أن يندمجوا اجتماعياً. لن يتطور أكثر من ذلك، إلى جيش مهني ذي ثقافة متواضعة، متمايز بشكل حاد عن المجتمع المدني. الكثير من المجندين التحقوا بالجيش ليس انجذاباً للحياة العسكرية بل طريقة للخروج من القرية. الكثير من الضباط كانوا قد تسيّسوا عبر مساهمتهم في الصراع من أجل الاستقلال في المدرسة الثانوية ومن خلال الروابط الوثيقة مع الرفاق السياسيين الذين استمروا في الوظائف المدنية (داود آغا ٣٩٠-٣٩١). على وجه الخصوص وتحت نفوذ السياسي الراديكالي أكرم الحوراني، دخل الشباب الأكاديمية العسكرية مع حوافز سياسية: بدأت الوظيفة العسكرية تبدو كأنها الأداة للنشاط السياسي. تقريباً منذ بداية الاستقلال، بدأت الأحزاب الراديكالية للطبقة الوسطى بالإنتشار وسط الضباط بنجاح متنام: مجاميع من الضباط التحقت بالحزب السوري القومي الاجتماعي واندفعت لاحقاً مئات من الأفواج إلى حزب البعث. بالنتيجة ولاءات الضباط الشباب كثيرا ما كانت أقل ميلاً للأعلى مرتبة في سلكهم منها للأنصار المدنيين في

الحركات السياسية للطبقة الوسطى (الجندي ٥٠). طوّر الجيش، بالتأكيد، شعوراً هاماً بدوره الخاص ومهمته، لكن هذا في الحقيقة عزز ضرر النخبة التقليدية. التصدي للدفاع عن استقلال البلاد ضد القوى الخارجية، تحول ليصبح حتى أكثر من نضال وطني. ذلك التقليد هو ما أخذ يتجذر تدريجياً في الجيش تحت وصاية الضباط القوميين مثل جمال فيصل، القائد القومي العربي لأكاديمية حمص العسكرية الذي سيّس جيلاً من الضباط (توري ٣٦١,٢٨٩:١٩٦٤). الوعي العسكري الذي أنشأته السلطة الوطنية من التحديث جعله مدافعاً عن الإصلاح الاجتماعي والتطور الاقتصادي المتسارع، وبعيداً عن النظام القديم ومتبرماً منه.

بالأهمية نفسها في تفسير الراديكالية العسكرية، كان نزع الشرعية عن النخبة الحاكمة. الإخفاق التام في فلسطين، يؤخذ من قبل ضابط الفيلق كما الإذلال الوطني، ويحمّل المسؤولية على الفساد والعجز للنخبة المدنية التقليدية، وكان بدون شك، حدثاً مفصلياً في التسييس الراديكالي لسلك الضباط والحافز المباشر لتدخلهم في السياسة (الجندي ٥٠-٥١). جاء الضباط ليروا أنفسهم وحدهم الأبطال الجديرين بالاهتمام الوطني، بالوجدان المشجع من قبل التوق العام واسع الانتشار لقيادة قوية في مواجهة التهديد الأجنبي. وكهذا، تولى الجيش دور «الحارس» الدائم للسياسة السورية بعد عام ١٩٤٩. التطورات اللاحقة، مثل انبثاق الجيش الوطني في مصر، والقتال بالأسلحة الغربية، والتحرشات الإسرائيلية والهجوم على المواقع العسكرية في الجبهة، وحرب السويس، دعّمت وسرّعت التسييس الراديكالي لسلك الضباط.

بعد الانقلاب العسكري الأول في عام ١٩٤٩ أصبح ضابط الفيلق وبشكل متزايد مدركاً لسلطته الخاصة، عجز النظام القديم عن مقاومته، وبسبب استيعابها لتغيرات القوى أرادت الطبقة الوسطى والريفية ولم تستطع الدخول في المؤسسات السياسية الوليدة. هذا التسييس لسلك الضباط، جعلهم وبشعور حقيقي، «الطليعة» لطبقة وسطى جديدة، وحتى، امتداداً للفلاحين. خلفية طباقي متشابهة وإيمان مشترك واندماج مؤسساتي قولبت الضباط في قالب من القوة مع مشاركة بالعداء ضد علية القوم من الوجهاء. من جهة أخرى، التسييس العسكري واختلاف الخلفيات المناطقية والطائفية جعلته منقسماً متشظياً. مهما كانت كلفة هذا التسييس

على فاعلية الجيش كقوة مقاتلة، فقد أبقت هذه التطورات الطبقة الحاكمة على استخدامه كأداة قمع في الوطن.

كانت الراديكالية والتسييس للجيش، بالتأكيد عملية تراكمية تدريجية ونمو الهيمنة للضباط الراديكاليين عانت مختلف الارتدادات قبل أن يحرز البعث هيمنة بلا منازع عليه بعد عام ١٩٦٣. الموجة الأولى لنشاط الضباط السياسي هو الإعلان عن إقدام اثنين من السياسيين العسكريين على الانقلاب في عام ١٩٤٩، وهما حسني الزعيم وأديب الشيشكلي. الإثنان كانا سنّيين. من سكان المدن، ومن الطبقة الوسطى في الأصل، وعصريين في مشرقيتهما. الأول الزعيم كان ممثلاً للجيل الأكبر وقد لامس الراديكالية بصعوبة. كردي مستعرب متدرب على يد العثمانيين وكان قد خدم في فرنسا، كان تركي التوجه، ثم غربي التوجه وبريئاً من القومية العربية؛ وقّع هدنة مع إسرائيل وصادق على معاهدات أمن غربية. كان مُحتقراً ينظر إليه بازدراء من قبل طغمة عسكر السياسيين القدماء، ومع ذلك، فقد جعل سليل عائلة البرازي الإقطاعية رئيس وزراء له؛ وهو الشخصية المعروفة، محسن البرازي وهو أيضاً من أصل كردي مستعرب. إلى جانب كونه طموحاً على المستوى الشخصي فقد كان بالتأكيد يتحرك ضمن تعهده بالتحدبث العلماني مستلهماً أتاتورك (الجندي ٥٢ـ ٥٣ بتران ٩٦، ٩٨، ١٠٢).

أديب الشيشكلي هو من خَلَفَ الزعيم في السلطة، كان مقرباً جداً من التيار الأساسي للطبقة الوسطى العربية. بالرغم من أنه تجند أيام فرنسا، فقد تخلى عن القوات الخاصة، والتحق بالثوار الوطنيين في سورية وفي دعم رشيد عالي الكيلاني في العراق. ثم انضمّ لاحقاً إلى جيش الإنقاذ «غير النظامي» الذي قاتل في فلسطين. يدفعه «الاشمئزاز والتململ» بسبب ضياع فلسطين. كان ازدراء النخبة القديمة لديه عميقاً، الشعور الذي يستولي عليه هو أن هيمنة حزب الشعب الجديرة بالذكر لا تستطيع أن تدير بيت دعارة لكنها استطاعت حكم السوريين لأنهم كانوا أغبياء (الجندي ٥٩ ـ٦١). تعاون مع سياسيي المعارضة في الطبقة الوسطى كالقيادات البعثية وأكرم الحوراني الذي كان يقود الصراع ضد الاقطاع في حماه، مسقط رأس الشيشكلي. ترأس كزعيم ملهم لتشرّب المبادئ الوطنية لسلك الضباط، وكان داعماً للضباط الوطنيين الشباب

من السُنة في مواقع المسؤولية. بعد تسلمه السلطة كانت وطنيته واضحة في السعي وراء مركزية الدولة والتعريب الثقافي ضد التجزئة ونزعة الأقلية الانفصالية؛ سحق الحركات الانفصالية في كلتا الحالتين لدى الدروز وفي جبال العلويين (برلموتر ١٩٦٩:٨٣١). برغم ذلك لم تمنعه وطنيته من التعاون مع فرنسا والولايات المتحدة، بصورة عامة، وذلك لموازنة التهديدات التي تواجه الاستقلال السوري من قبل الملكيات الهاشمية البريطانية التوجه.وعلى الرغم من ازدرائه النخبة التقليدية، فتوليه السلطة ذات مرة جعله يقطع صلته بالأحزاب الراديكالية ويعزز مصالح البورجوازية الصناعية، ويتجنب إصلاح الأراضي.

كان الإثنان الزعيم والشيشكلي إصلاحيين ضد الإقطاع وهما يسعيان لتقوية الدولة، لكنهما لم يكونا ثوريين؛ يمكن أن يعتبرا المدافعين العسكريين «عن الوطنية البورجوازية» (جبّور: ١٥٠ ـ١٥١). ازداد التعقيد في المظهر العام مع الانقلابات الأولى التي جلبتهما للسلطة والحقيقة أن الكثير من الضباط خلف الزعيم والشيشكلي لديهم ارتباطات مع الحزب السوري القومي الاجتماعي، وهو حزب علماني، من الطبقة الوسطى، مع أنه أقلي القاعدة لكنه يكرس نفسه من أجل الأمة السورية؛ بعض الضباط الدروز، على وجه الخصوص، هم من لعبوا أدواراً رئيسية في هذه الأحداث وبدا أنهم مدفوعون من مزيج معقد من الإصلاحية والوطنية العلمانية، والامتعاض الطائفي من نخبة الاقطاعيين السنة التي تهيمن على الدولة ومن أجل الدفاع عن مصالح الدروز الخاصة المضادة لها؛ مغزى الحديث، انقلب الكثيرون على الزعيم والشيشكلي لمزيج من الدوافع المتشابهة: الزعيم لدوره في اغتيال أنطون سعادة زعيم الحزب السوري القومي الاجتماعي، والشيشكلي لقمعه انفصال الدروز.

سقوط الزعيم والشيشكلي فتح الطريق لانبثاق جيل أكثر شباباً في أواسط الخمسينيات لضباط أكثر وطنيةً وتسيساً وراديكاليةً، التطور الحاسم في التلوين الآيديولوجي للراديكالية العسكرية في ذلك الوقت كان أفول الحزب السوري القومي الاجتماعي. الضباط الوطنيون الذين كانوا من أوائل المنجذبين إليه تخلوا عنه باعتباره معادياً للعروبة وقد أصبح عداؤه واضحاً، أما الذين حافظوا على ولائهم فقد خضعوا للتطهير بعد اغتيال نائب رئيس هيئة سابق في حزب البعث

وهو العقيد عدنان المالكي، على يد مناصر للحزب السوري القومي الاجتماعي.

المواقع الرئيسية المهمة في الجيش كانت قد شُغلت من قبل ضباط وطنيين شباب، غالباً من السنة من حماه، جُندوا من قبل الحوراني وضباط متعاطفين مع البعث. مع نهاية الخمسينيات كان البعثيون وضباط بعثيون سابقون بقيادة الكولونيل عبد الحميد السراج، القوة المسيطرة والمساعدة التي أعطت الحزب واليسار الوطني العامل الحاسم للنجاح في هذا الوقت. على أية حال لقد تشاركوا في السلطة مع جهتين أخريين. مجموعة من القرويين السُنة، كانوا سابقاً من جماعة الشيشكلي واصطفوا لاحقاً مع خالد العظم ممثل البورجوازية الوطنية الصاعدة، التي كان يقودها أمين النافوري من قرية النبك. المجموعة الثالثة من «اليمينيين» كانت من خلفية بورجوازية دمشقية. عندما اتحد الأخير مع الرئيس القوتلي، حاول تطهير ما يقارب ١٠٠ من البعثيين السابقين من جماعة السراج، ألحق الأخير القوات مع جماعة الشيشكلي وطهر الدمشقية بدلا عنهم، الأكثر من ذلك هو تغيير ميزان السلطة داخل الجيش لصالح اليسار (سلامة ١١؛ توروري ١٩٦٤:٣٥٠ـ٣٦١). وهذا ما عبّد الطريق للخطوة الكبيرة الأولى لتدمير النظام القديم، وتشكيل الجمهورية العربية المتحدة، العملية التي قادها السياسيون البعثيون وأيدها الرأي العام، لكنها بشكل مباشر، كانت قد قُررت وفُرضت من قبل الضباط.

فترة الجمهورية العربية المتحدة، على أية حال، كان لها أثر متناقض في تغيير الميزان الآيديولوجي في الجيش بإرجاعه نحو اليمين بسبب نزاع عبد الناصر مع البعث وتطهيره أو نقله لأعداد كبيرة من الضباط البعثيين إلى القاهرة (سلامة ١٦). هذا ما فتح الباب لانقلاب ١٩٦١ ضد الوحدة الذي قاده اثنان من الضباط الدمشقيين هما العقيد حيدر الكزبري، سليل البورجوازية الصناعية تعبيراً عن معارضته للقومية الناصرية والعقيد عبد الكريم النحلاوي الذي عبَّر عن امتعاض ضباط الطبقة الوسطى ضد الهيمنة المصرية في الجيش ولكن أيضاً لارتباطه بالإخوان المسلمين المناوئين للناصرية. كان الانقلاب الانفصالي لحد الآن وبشكل رئيسي «شأناً دمشقياً» و الهيمنة الناتجة من نخبة قادتها هذه المجموعة كانت غير مقبولة لمعظم القرويين والضباط من أصول قروية، جاعلة من الممكن قيام إصلاح يعتمد عليه في سلسلة القيادة والدعوة إلى

ترسيخ الجيش غير المستقر(داوود آغا ٣٩٣-٣٩٤). عندما بدأت حكومة الانفصال بالتراجع عن الإصلاحات الاجتماعية للجمهورية العربية المتحدة، حدثت عدة حالات من التمرد في صفوف الجيش، واحدة بقيادة النحلاوي، وأخرى على يد الوحدويين التقدميين في الأقاليم. تبعها المؤتمر العسكري هناك في حمص حيث حاول ضابط فيلق حل فرقه العسكرية عبر الاستشارة؛ وقاد هذا إلى التطهير في كلا الجانبين الدمشقيين والتقدميين المتمردين، لكنه أجبر الحكومة الجديدة على رد فعل أقل على النخبة القديمة، على العموم، من ناحية ثانية، لأن معظم الضباط بقوا متعاطفين مع اليسار الوطني، وهذا ما قدم القليل من أجل الإصلاح ليترسخ نظام «الانفصال». أكثر من ذلك، العشرات من الضباط البعثيين المفصولين كانوا يخططون للعودة إلى الجيش، ومرة حصل اختراق الحلفاء الضروريين والمتعاطفين الذين لازالوا في القوات المسلحة، فقد كانوا يوازنون من أجل الانقلاب الذي سوف يعيد لهم هيمنتهم على الجيش ويضع نهاية للنظام القديم (الجندي ٨٨-١١٢).

كهذا، في الستينيات، أصبح سلك الضباط السوريين مسيّساً بكثافة. بشعور حقيقي عكس حقيقة أن الانفتاح على التجنيد الشعبي أصبح واسعاً إلى أبعد حد ممثلاً للمؤسسة الوطنية في المجتمع السوري، في الحقيقة أفضل مرآة للرأي العام من البرلمان (برلموتتر ١٩٦٩:٨٣٥). كما أشار جيّور، كان تغيّر ميزان الرأي السياسي في سورية قد سجل في ذلك الوقت من خلال عمليتين رئيسيتين، الانقلابات والانتخابات. بينما تخلفت الأخيرة وراء الأولى في التسجيل، الانقلاب أو تآمر الجيش يتجه إلى التسجيل في أول الوقت منذ كان الجيش أكثر مباشرة في ملامسة «اليقظة العامة» ويمكنه بسرعة أن يترجم الرأي إلى فعل مباشر. بهذا الشعور كان الجيش «طليعياً» بالفعل، وهو ما سجل الراديكالية المتدرجة الراديكالية النامية-في الطبقة الوسطى والتعبئة لدى الفلاحين. كانت سياسة الجيش،كهذا، لا تعني مجرد صراع معزول على السلطة بين مجموعات صغيرة من الضباط. في غياب المؤسسات السياسية الحساسة المندمجة جماهيرياً، كانت برلماناً متعاقباً «مسلحاً». لكن، بالتأكيد، برلمان مسلح هو وصفة تسلطية (بريتورية)، للانقلاب والانقلاب المضاد. التشظي والانقسام في الجيش يحولان أيضاً دون الامكانية في حكم عسكري ناجح في حسه (الصافي) الكلاسيكي. وقد فشل كل من الزعيم

والشيشكلي في تعزيز حكم عسكري فردي وأُسقطا عندما كانت قاعدتهما العسكرية ـ تُسحب بعيداً من قبل قوى سياسية مدنية ـ تنقسم من تحتهما، بعد ذلك، كان انقسام سلك الضباط بكثافة على أرضية مناطقية، وشخصية، وآيديولوجية وطائفية، لقد دعم المبادرات المدنية لكنه لم يستطع حكم سورية. ليس بعد ١٩٦٣عام عندما تمت السيطرة على الجيش بشكل قاطع من قبل قوة سياسية هي، البعث، وإن تكن السيطرة على السلطة بالمشاركة مع الحزب، فقد تطلب الأمر التحامهما بالكامل من أجل الحكم.

حزب البعث: تطور تحديات النظام في الحزب

مع أن حزب البعث لم يكن قوة معارضة راديكالية وحيدة في سورية مابعد الاستقلال، فقد كان الأكثر أهمية ولو فقط بسبب كونه أصبح الأداة في تحول النظام، على سبيل المثال، تاريخه هو الأكثر نموذجية في العملية التي صاغت التحالف الشعبوي القادر على التحويل في سورية.

القيادة والآيديولوجيا: بزغ حزب البعث من التوأمة بين الوطنية والأزمات الاجتماعية التي كانت تعصف بسورية. كان قادته المؤسسون من مفكري الطبقة الوسطى الذين شكلوا رؤية سياسية للعالم، على رأسها صراع الشرق العربي ضد الامبريالية. كان الكثيرون قد اشتركوا في مختلف الثورات السورية ضد فرنسا، وفي القتال ضد ضم تركيا للإسكندرون، وفي ثورة رشيد عالي الكيلاني في العراق. وفي القتال لمنع انتصار الصهيونية في فلسطين، وكل ما يحرك الرأي القومي ويُحدث خميرة جديدة لنشاط قومي (علوش ٣٦). بشكل متزايد، الاستياء مع الحلول الوسط مع العجز مع القيادات الوطنية التقليدية، جعل البعثيين الأوائل منها مهمتهم في قيادة حركة الانبعاث القومي (البعث) لتخليص العالم العربي من الامبريالية والانحطاط التقليدي. في الوقت نفسه، حاولوا أن يكونوا البديل التقدمي لانبثاق الحركة الماركسية في سورية، في رفضها للقومية التي بدت غير مركزة على ما يخص البلاد. كان ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار، وهما قائدان حزبيان من المؤسسين، من معلمي المدرسة الدمشقية من عائلات تجارية مع تاريخ من الحماسة القومية؛ كان عفلق مسيحياً من الروم الأرثوذكس، والبيطار مسلماً

سنياً. درسا في فرنسا حيث كانا يكتشفان الوطنية والديموقراطية والتعليم الاشتراكي والعودة بقناعة بأن هذه الأفكار ستحمل المفتاح لمهمتهما. في الحقيقة، سيصنعان «الوحدة والحرية والاشتراكية» الشعار والثالوث المقدس لحزبهما.

كان عفلق فيلسوفاً مفكراً ذا عزم وخجولاً، وهو صاحب كتابات رومانسية قومية ألهمت جيلاً من الشباب العروبة والاستقامة وعدم الاهتمام بالغنى والرفاهية والتفاني من أجل القضية القومية والذي سحب الكثير من المجاميع الشبابية إلى الحزب. مع أن أفكاره سبق أن برزت في كتابات مفكرين سوريين مثل زريق والحصري، فقد كان إنجازه هو أن يصبّها في الحركة السياسية (خدوري ١٥٤ :١٩٧٠؛ سعيد ٧٧، ٨٤ـ٨٥؛ أبو جابر ١٠: توررري ٤٤٦:١٩٦٩).

البيطار كان عملياً أكثر، وقد وضع ذكاءه في الإدارة والصحافة السياسية في خدمة البعث الوليد، ولفترة طويلة أدار مؤسسته وأشرف على تحرير جريدته. ولا واحد من الرجلين، مع ذلك، كان قائداً فعالاً أو سياسياً. كانا عاجزين في السياسة الانتخابية مع أن البيطار كان قد خدم بكفاءة في عدة حكومات، وكان عفلق ينفر من المسؤولية السياسية. وعلى الرغم من أفكارهما الراديكالية، التي تدعو للتآمر الثوري لإسقاط النظام الاجتماعي: سليلا الوجهاء الدمشقيين، كانا جوهرياً مصلحين ليبراليين. كانا مفكرين، ملهمين للأفكار، ثم فهمهما وإعادة تشكيلهما، ثم استعمالهما على يد «رجال أفعال» آخرين (أبو جابر ١٤ـ١٥، ١٨٧؛ دفلين ١٩٧٦: ١٣، ٢٤، ٥٨، ٧٤).

في خط موازٍ وعلى التّماس في الوقت نفسه تقريباً، كان زكي الأرسوزي؛ الذي لم يكن أبداً عضواً في حزب، لكن لديه حضور لافت لدى المتعصبين له. الكثير من أتباعه إنضموا للبعث. كان من عائلة علوية بارزة من الاسكندرون، أثبت نفسه، على رأس المعارضة القومية العربية للأتراك، ليكون قائداً عنيداً مولعاً بالقتال، قادراً على بناء حركة تتجاوز الانقسامات المناطقية والطائفية. بعد ذلك، المفكر المجتث من الجذور المتعلم في دمشق والضحية المرّة للامبريالية، لقد نقل إلى أتباعه الشباب جرثومة القومية العربية واحتقار التسوية والفساد لدى النخبة التقليدية.

التحرر من الأوهام، أبقاه منعزلاً بشكل كبير عن النشاط المنظّم لكنه كان أداة سحب العلويين إلى محور القومية العربية وحزب البعث (صفدي ٦٣ـ٦٧؛ فان دوسن ١٩٧٢: ١٣٣؛ سعيد ١٩؛ روليو ١٥٩، ١٦٤). كان هناك إثنان آخران من القادة المؤسسين: وهيب الغانم، وهو دكتور علوي من اللاذقية، وجلال السعيد، سني معروف من دير الزور.

اجتمع حول هؤلاء الرجال آخرون مثلهم: عبارة عن ١٥٠ مندوباً لمؤتمر الحزب التأسيسي في عام ١٩٤٧، الأكثرية العظمى كانوا مختصين أو مفكرين، مدرسين مشهورين وطلبة من الطبقة الوسطى أو من العوائل القروية الغنية. كان هناك فقط حفنة من أولاد الطبقات العليا بينهم، وهؤلاء تساقطوا بعيداً عن الحزب في فترة لاحقة عندما تحول نهجه نحو الراديكالية. النصف تقريباً كانوا من المدن والنصف الآخر من خلفية قروية (ماكلينتاير؛ دفلين ١٩٧٦: ٣٩، ٤١ـ٤٢). لقد مثّلوا قوة اجتماعية واضحة تماماً للأدنى منزلة اجتماعية أكثر من كونهم ممثلين للوجاهة التي تتطلبها المؤسسة التقليدية، الأصل الذي يعزوه السعيد (٢٥) إلى «الاستياء الاجتماعي» النموذجي في الحزب. كان تعليمهم وتأثرهم بالغرب يتساوى بشكل أولي مع انفصالهم عن التقاليد، الجماهير. لكنهم كانوا ينظرون إلى الجماهير مسبقاً باعتبارها الداعم الطبيعي في صراعهم مع النخبة الحاكمة (الجندي ٢١ ـ٣٦؛ سعيد ١٥ـ٥٥؛ سلامة ٥ـ١٢؛ حزب البعث العربي الاشتراكي ١٩٦٣ المجلد ١).

إبان الانفصال الذي حدث عام ١٩٥٣ حدث اندماج مع البعث، فقد كان أكرم الحوراني وهو محام سني وسياسي أسس الحزب العربي الاشتراكي في مسقط رأسه حماه، وهو قومي متشدد، تطوع للقتال في فلسطين والتحق بمجموعة ساعدت رشيد عالي الكيلاني في العراق: من خلال هذه المغامرات طوّر اتصالات استراتيجية مع ضباط الجيش الصغار. شعبوي قروي، من آواخر الأربعينيات، وهو يقود الشباب والفلاحين في حماه للقتال ضد الإقطاعيين الكبار في المدينة. طموح وجسور، مؤثر في كلا الجانبين في المؤامرات البرلمانية وفي تهييج الفلاحين، كان السياسي الذي لم يكن عفلق أبداً قادراً أن يكونه. لم يكن رجل أفكار بل رجل عواطف وعمل، لقد استعار برنامج حزبه من البعث تقريباً حرفياً، وبالتأكيد اندمج أخيراً مع البعث

(الجندي ٦٢ـ٦٤؛ أبو جبر ٣٣ـ٣٤). كان يصنف من قبل الكثيرين بأنه انتهازي لاستعداده للتحالف مع الجميع على اختلافهم من أجل الوصول إلى السلطة، لكن نجاحه أظهر تعهداً متماسكاً للإيمان بجوهر مفهوم الجمهورية العلمانية، وإعادة توزيع الأراضي، والحياد في السياسة الخارجية. وكان هو أيضاً منْ جلب للقيادة العليا للبعث التوجه العملي نحو تعبئة وتجنيد الجماهير. أُعتبر الحوراني ربما السياسي الفريد الأكثر قوة لسورية ماقبل ١٩٦٣، لكن بالرغم من ذلك، لم يكتسب إطلاقاً مكانة شخصية واسعة لا وسط المفكرين ولا في أوساط الجماهير. ذلك ما سمح له بأن يبزغ كأسمى زعيم بعثي (دفلين ١٩٧٦: ٥٧؛ رويليو ١٦٧). وكهذا احتفظ البعث بقيادة جماعية.

ضمّت آيديولوجية حزب البعث القومية العربية الراديكالية والديموقراطية الشعبية. نقلت تعاليم ميشيل عفلق، فيلسوف الحزب، التوجّه الثابت لرؤية الحزب للعالم. ما يشغل بال عفلق كان التحدي القومي وعلى الأخص الحاجة ليقظة الشعور القومي والوجدان بين العرب. كانت القومية، من وجهة نظره، القوة المحرّضة الوحيدة التي تسمح للعرب بقهر الانهزام، والانقسام، والانحطاط، وعقدة التبعية التي أصابتهم وتحويلهم إلى مواطنين مسؤولين. كان هذا الشعور القومي، بالنسبة لعفلق، لجميع العرب بكل معنى الكلمة، معانقاً كل العرب بصرف النظر عن الدين أو «المنطقة» للوصول إلى (دولة) للعالم العربي حيث يعيش العرب. صرّح بالقول «نحن نمثل العروبة»، وكمناوئ لأولئك (الشيوعيين) الذين يرفضونها وأولئك (السياسيين التقليديين) الذين أعطوها النزر اليسير لكنهم كانوا مكتفين بحكم الدولة السورية المبتورة وأهملوا المصلحة القومية العليا. أصرّ عفلق على أن كل صناعة السياسة في سورية عليها أن تبعد عن مركز اهتمام المصلحة العليا للعرب جمعاء، وأن تحاول ممارسة ما بشّر به هو عبر تشجيع إنشاء فروع للبعث في جميع البلدان العربية. كانت القومية البعثية علمانية أيضاً، كان الإسلام بمثابة الجزء المهم في التراث القومي العربي وقد دفع عفلق المسيحيين لقبوله كجزء من عروبيتهم. أفكار عفلق عن الجماعة السياسية، بعيدة عن أن تكون مجرد محاكاة للآيديولوجية الغربية، كان لها جذور في التقاليد الإسلامية (بابكيان). لكن كرابطة للجماعة السياسية، كان الإسلام بالنسبة له قد حلّت محله العروبة. كان معظم البعثيين غير مبالين بالتديّن والحزب

معارضاً له وكانت الزعامات الدينية والطائفية معارضة لهم. آمن عفلق، كانبعاث للوعي القومي الذي حدث، بأن الشعب العربي يمكن أن يعبّأ في الصراع لطرد الامبريالية والصهيونية ويوحّد الدويلات العربية في دولة قومية عربية واحدة. كان النضال من أجل الوحدة العربية الشاملة ربما الهدف المركزي لعفلق ويعتقد أن بدونه لايمكن أبداً للعرب أن يقاوموا الامبريالية أو يبنوا مجتمعاً جديداً.

مع أن فكر عفلق الاشتراكي يحتوي فقط برنامج عمل مجرد للمجتمع العربي الجديد الذي يريد، لكنه نقل ميلاً متيناً للتوجه الاشتراكي البعثي. كانت هناك دعوة لمركزية الدولة مع توليفة من العناصر القوموية الرومانسية في تفكيره: كان إعلاء شأن الأمة وخدمة مصلحتها فوق «المادية التافهة»، كانت المصالح الخاصة وتحقيق الذات الشخصية ناشئة عن الانقسام في الإرادة العامة للجماعة. كل الروابط المنافسة كالعائلة، الطائفة، المحلية، أو الطبقة التي تقسم الأمة يجب أن تكون ثانوية بالقياس إلى الولاء للأمة. كان لعفلق في هذا الأمر بلا شك ردة فعل ضد الانقسام العميق في المجتمع، لكنه بشكل غير متعمد يسهم في العداء التقليدي للازدراء الجمعي للدفاع القوي عن الحرية الشخصية بمواجهة القيود السياسية والثقافية التي أقحمها في فكره.

كان فكر عفلق شعبوياً أيضاً. الظلم الاجتماعي ووجود الاستغلال في المجتمع العربي كان الوجه المبدئي لانحطاطه. ليس ثمة جماعة قومية يمكن أن تتكون بين مُستَغِل ومُستَغَل أو جماهير معبأة قومياً حتى يُعطوا حصتهم من الأمة؛ ليس بدون مساواة اجتماعية، يمكن للأفراد أن يكونوا أحراراً من علاقات الخضوع لهيمنة مجتمع «الإقطاع». كانت «الاشتراكية» نظاماً اقتصادياً ـ اجتماعياً يحتاج إلى ضمان عدالة اجتماعية ومساواة وحياة خالية من الحرمان لكل المواطنين. كانت بحاجة أيضاً إلى استبدال البحث الأناني عن المنفعة الذاتية كقوة محفزّة للاقتصاد نحو الدفع بقوة منفعة الجماعة. اعتمد نجاح حركة البعث على التحالف الشعبوي بين القوميين و «الجماهير العاملة» التي رآها عفلق الأقل فساداً من المصالح الراسخة والنفوذ الأجنبي الذي يضر بالأمة. كان عفلق، على أية حال، يقظاً ليميز اشتراكيته القومية العربية عن الشيوعية،

مؤمناً بأن عالميتها تتنافر مع رسالته العربية، وقيودها على الحرية الفردية جائرة، وإلغاءها لميزان الملكية الصغيرة الخاصة هو كبت لروح المبادرة والاستقلالية، وصراعها الطبقي يتعارض مع الوحدة القومية.

الوحدة العربية والاشتراكية جنباً إلى جنب مع «الحرية» هي الثالوث المقدس للبعث

بينما عنت هذه، في المقام الأول، التحرر من الامبريالية والبنى التقليدية، أراد عفلق بوضوح أيضاً أن يجمع بين اشتراكيته المعتدلة والديموقراطية البرلمانية والليبرالية السياسية. في الحقيقة، الكثير من النشاط السياسي المبكر للبعث كان يركّز على الصراع من أجل الليبرالية الديموقراطية. من جهة أخرى، كان هناك أيضاً لدى عفلق ازدراء نخبوي لاريب فيه للجماهير غير المتنورة التي تحتاج لقيادة من قبل طليعة فكرية ـ الزعماء البعثيون ـ على طول الطريق القويم.

الطريق إلى النظام الجديد، من ناحية ثانية، لم يكن معيّناً بدقة أبداً في فكر البعث في أول الأمر. رفض عفلق الانقلاب العسكري كطريق للوصول إلى السلطة ورفض الصراع الطبقي باعتباره نقيضاً للتماسك القومي. وأصرّ على أن الانبعاث يتطلب انقلاباً ـ يسقط ـ المجتمع القديم، لكن يبدو أنه يحتفظ بعقله بالتحول الأخلاقي مفضلاً ذلك على الاستيلاء على السلطة بالعنف؛ من ناحية ثانية كان أتباعه كثيراً ما يأخذونه حرفياً. عملياً، دافع عفلق عن الصراع السلمي لدمقرطة الدولة التي تحكمها الأقلية لفرض السياسة القومية الخارجية على النظام كطريق مباشر لأهداف البعث؛ بتعبير آخر، رأى أن من واجبه هو كمشيّد لوعي بحاجة إلى التغيير الذي سيكون وسيلة للأجيال اللاحقة. يمكن أن يعتبر فكر عفلق ديموقراطياً ـ اشتراكياً، قومي يعقوبي (من اليعاقبة وهم جماعة سياسية متطرفة عرفت بنشاطها الإرهابي إبان الثورة الفرنسية [المترجم]) وهو الذي ينقل المحتوى الاشتراكي التقدمي للقومية العربية إلى الأجيال اللاحقة (عفلق ١٩٥٩؛ بايندر، ١٩٥٩؛ ١٩٦٤؛ كير ١٩٦٣؛ توري ١٩٦٩: ٤٤٦ـ ٤٥٤؛ أبو جبر ٩٧ـ١٣٨؛ كنعان؛ ت. الخالدي؛ سليمان ١٢١ـ١٥٥).

كان المحتوى الاشتراكي قد أعطى صيغة أكثر براغماتية في «الدستور» الذي وضع مسودته المؤتمر التأسيسي للحزب في عام ١٩٤٧. بينما صبّ هذا المؤتمر الآيديولوجيا الرسمية المستلهمة من فكر عفلق، إلا أن الاختلافات الجذرية في وجهات النظر وسط القادة البعثيين الأوائل قد كشف النقاب عنها. كان جلال السعيد إسلامياً محافظاً، حتى إنه هاشمي التوجه، عارض الجميع ما عدا الفكر الإصلاحي الاشتراكي المعتدل، بينما كان أتباع الأرسوزي من الشباب العلويين متشددين علمانيين وضد التوجهات الإسلامية. كانت أكبر النقاشات تجري حول الاشتراكية: السعيد ومجموعة من الجمهوريين الدمشقيين اعترضوا على تضمين أي كلمة عنها في أسم الحزب (حتى الخمسينيات)، لكن وهيب الغنّام قاد المجموعة متأثراً بالماركسية، واضعاً الختم الاشتراكي المحدد على فقرات الدستور الفعلية. الشيء الذي جمعهم كان عروبتهم المتشددة. لكن الوثيقة التي أبرموها كانت اشتراكية راديكالية جديرة بالاعتبار في وقتها (جبّور ٣٣٦ـ٣٣٨؛ السعيد ٣٣ـ٣٨، ٤١ـ٤٢؛ روليو ١٦٤ـ١٦٥).

كان على الجماعة السياسية، لتكون راسخة، أن تُعرف بالقومية العربية، ليس بالشرط الطبقي، وفقط أولئك المتعاونون مع الامبريالية كانوا يعتبرون بعيدين عن الشعب. كان نمط الديموقراطية الغربية متبنى كنظام سياسي مناسب إلى أبعد الحدود. ومع ذلك، كان التوزيع غير العادل للثروة في سورية البالغ ذروته يُشجب باعتباره ظلماً والفجوات الطباقي الكبيرة يجب أن تُردم لكي يتم جسر الهوة التي تشكلها. كانت الاشتراكية النظام الاجتماعي الأفضل الذي يتمكن من فعل هذا. كهذا فإن الدور الأكبر للدولة كان فرض هذا النظام على المجتمع. كانت خطة التطور، مواصلة التصنيع والسيطرة على المؤسسات العامة، وعلى الموارد الطبيعية، والصناعة الكبيرة والنقل؛ وعلى بنك قومي يزيل الربا، مع وجوب فرض حظر على تأجير البيوت، والإشراف على التجارة من قبل الدولة لمصلحة الأمة والعدالة الاجتماعية. كانت الملكية الخاصة والميراث مكفولين، لكن نظام الدولة سيتابع ضمان المصالح الخاصة بالإضافة إلى مصلحة الأمة وهذه الملكية لن تستخدم لغرض الاستغلال. ستفرض الدولة الأجور العادلة، وتعلن قانون العمل، وتضمن حق العمل للجميع. وسيتم تأسيس اتحادات للعمال لحماية العمال، سيشارك العمال في الإدارة وفي أرباح الشركات ومحاكم الدولة الخاصة

بالعمال ستقوم بتسوية الخلافات في هذا الشأن. وستقدم الدولة الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع، من ضمنها العناية الطبية المجانية، الضمان الاجتماعي ومساعدة المسنّين. ختاماً، أكثر التدابير راديكالية في البرنامج كان في ما يخص المجتمع الزراعي بلا أدنى شك، ما دعاه البعث الإصلاح الزراعي الذي حدد ملكية الأرض على مقياس «تناسب بين المالك والاستغلال ... أي بدون استغلال جهود الآخرين» (حزب البعث العربي الاشتراكي ١٩٦٢: ٢٣٣ـ ٢٤٢).

ستكون لآيديولوجية البعث القوة والهيئة التي تناشد بها جماهير القوى الاجتماعية. النضال ضد الامبريالية والانقسام اللذان كانا سبب الضعف والانحطاط الذي أصاب العالم العربي يجب أن يستكمل قبل أن يتمكن المجتمع العربي من الانبعاث ويحمل إلى حدود المعقول وبشكل واسع الآمال الكبرى للاستقلال الناجز. فسورية تحت ضغوط خارجية متنامية: لقد آن الأوان، كما عبر دفلن، لبزوغ الحركة القومية العربية (١٩٧٦: ٥و٤٢). شخصية البعث القومي العلماني الحداثوي الجاذب للشباب المتعلم الباحث عن بديل للتقليدية، كذلك بزوغ مجموعات أقلية كانت تبحث عن التكامل نحو الأمة. لكن تطويق الحماسة البعثية كجماعة سياسية بهيمنة مفهوم العرب جمعاء، وضعه في التيار العربي ـ الإسلامي التقليدي، وجعله مثار إعجاب جماهير غفيرة من المسلمين السنة كذلك (دفلين ١٩٧٦: ٢٥). كانت صيغة البعث الاشتراكي انعكاساً حقيقياً لمصالح البورجوازية الصغيرة وذوي الدخل المحدود من الطبقة الوسطى التي كانت قد أصبحت القوة الرئيسية في السياسة السورية مع أولئك المنحدرين من طبقة العمال والفلاحين الذين انحدر منهم بعض المؤسسين مع الذين كانوا قد لبّوا نداءهم. في المجتمع الذي يهيمن عليه نخبة من المُلاك والتجار لها مصلحة ضئيلة في التغيير الاجتماعي ومع فرص محدودة لذوي التعليم الحديث، كان محدودو الدخل من الطبقة الوسطى ملزمين بالانجذاب إلى آيديولوجيا تدعو إلى دور كبير للدولة كمتعهد حداثوي وصاحب عمل ومن أجل التدابير ضد تركيز الثروات الكبيرة. كان إغراء الإصلاح الزراعي للفلاحين البائسين وقانون العمل والضمان الاجتماعي للعمال واضحاً. لكن البورجوازية الصغيرة وطبقة الفلاحين كليهما لديهما أو يتوقان لأن يكون لديهما ملكية خاصة صغيرة و قد عكست الشرعية البعثية هذا أيضاً (روليو ١٦٢؛ بن ـ تزور)١٩٦٥. كانت «الاشتراكية» المعتدلة للبعث لا تعني مجرد تعارض أجنبي

مستورد مع التقاليد المحلية. على العكس تماماً، كانت تحمل صدقية في التاريخ الإسلامي: تعترف بحقوق الملكية الخاصة، لكن محفوظة من قبل الجماعة ومحددة بالصالح العام، المساواة في الإسلام عدو للثروة الكبيرة والارستقراطية، وفي تشديدها على دور الدولة في ضمان رفاهية الأمة (السعيد ٤٧). في مسألة القضاء، زود البعث سورية بآيديولوجيا ديناميكية محلية المنشأ في وقت كان يجري فيه تلميع الأجنبي المستورد مثل الشيوعية والليبرالية. «كان إنجاز التزاوج بين الأفكار الراديكالية عن العدالة الاجتماعية والإجراءات السياسية الديموقراطية لخمسين سنة من حلم الوحدة العربية... يمكن أن يكون الفكرة السياسية الوحيدة التي سيبقى الشعب السوري مؤمناً بها على الدوام» (١٥٧ـ١٥٨). بارتباط الانبعاث القومي مع التغيير الاجتماعي الراديكالي، أعطى البعث أخيراً الشرعية للوجدان القومي، وبواسطة ذلك جرد اليمين المحافظ من هذا السلاح المألوف.

لكن آيديولوجية البعث التقليدية هي أيضاً قابلة للتجريح. مزيج القومية، والجماهيرية، والديموقراطية التي أعطتها مثل هذه الجاذبية هي أيضاً جذبت تبايناً آيديولوجياً لاحقاً، وبرزت العديد من القضايا الشائكة في ما يتصل بالأولويات ومعاني الوسائل التي لم تصل إلى حلول مرضية أبداً. بالنسبة لعفلق والعديد من البعثيين الكبار، كانت القومية العربية الأولوية التي تم تجاوزها (جبور ٤٢١ـ٤٢٢؛ حنا ٢٥٦) ووعود الديموقراطية وعلى وجه الخصوص «الاشتراكية» كانت بكل وضوح أمراً ثانوياً، بل حتى في وسط أولئك الذين وضعوا الأمة العربية جمعاء كمطلب أول كانت هناك انقسامات حول هل يبحث الحزب الاتحاد مع أي دولة عربية، بصرف النظر عن نظامها الداخلي أو اصطفافاتها الخارجية (مثلاً العراق الهاشمي المؤيد لبريطانيا)، أم فقط مع الجمهوريات القومية، ومن بعدها على أية صيغة (مثلاً اتحاد فدرالي). رغم أن الحزب منشغل البال كما أشار جبور (٤٢)، بالاتحاد لكنه لم يمتلك تصميماً حقيقياً أو خطة أو أدوات لتنفيذها كالاندفاع بقبول مطلب عبد الناصر للوحدة في عام ١٩٥٨، بالنسبة للبعض من البعثيين الأوائل، أمثال جلال السعيد (٤٦)، كانت الاشتراكية تعني أكثر بقليل من «عدالة اجتماعية» غامضة ؛ من جهة أخرى، جمع الشباب من أصول عمالية وفلاحية والاندماج مع الحزب الاشتراكي العربي الذي أسسه الحوراني في الخمسينيات أحدَثَ تطوراً

راديكالياً تدريجياً في توجهات الحزب وعند عفلق نفسه، وبتعبير جبور، نقلة من الخوف من انقسام الأمة الذي سيحدثه الصراع الاجتماعي إلى الإيمان بأن كسب الجماهير إلى الأمة يتطلب مثل هذا الصراع. هذا التبدل أبعد الجناح المحافظ للحزب. الكثير منهم تم استبعاده (جبور: ٣٥٩ـ٣٦٣، ٤١٧ـ٤١٨). كانت هناك أيضاً مسائل شائكة في ما يخص ما تعنيه الأهداف الاجتماعية للحزب والتي لم تتوجه لها الآيديولوجيا بشكل كاف. كان الطريق إلى السلطة معضلة: كان البعث يتعهد بالديموقراطية لكن حتى أكثر مؤسسي الحزب ليبرالية، كان لديه نجاح ضئيل في السياسة الانتخابية، مزدرٍ لـ «فسادها» ولديه إيمان قليل في الوعي السياسي للجماهير الأمّية، المتأرجحة حول الفائدة من الانتخابات التي يجنيها البعث. بالنسبة للعديد من البعثيين الذين أخذوا «الاشتراكية» بجدية أكثر، القبول بطريق كهذا للوصول إلى السلطة في مجتمع حيث الانتخابات هو من يحدد المكانة بشكل محتوم بدا أنه يحكم على الحزب بعجز لا متناه باستثناء ربما يكون في جدل التحالفات مع الأحزاب الأخرى الذي سيؤدي إلى تسوية في برنامجها. مع أن الحزب تردد بين أن يدخل اللعبة الانتخابية التي كان قد تعهد بها البعثيون الكبار والتآمر مع الزمر المتعاطفة معه في الجيش، بجذب أعضاء شباباً أكثر اهتماماً بالتغيير الجوهري منه بالإجراءات الديموقراطية (دفلين ١٩٧٦:٢٩ـ٣٢). حتى إذا استطاع الحزب الاستيلاء على السلطة عبر الانتخابات، والاحتفاظ بـ «الديموقراطية الليبرالية» يبدو النظام لا يضاهى مع التحول الاشتراكي الراديكالي التام في برنامج الحزب (علوش ١٦٣، ١٦٧ـ ١٦٩). كل هذه الاختلافات يمكن أن تعتبر علامات على الشخصية «المثالية» لفكر البعث، استغراقه الكامل بالأهداف المثالية بتجاهله المعاني العملية للوصول إليها.

أخيراً، بقيت قطاعات مؤثرة في المجتمع منغلقة على الآيديولوجية البعثية. من الواضح أنه لم يثر إعجاب نخبة «البورجوازية ـ الإقطاعية»، لكن دولته الاشتراكية، والتشكيك بالمبادرة الخاصة، والعلمانية كانت أيضاً قد لقيت قبولاً محدوداً لدى الجماعات التجارية والحرفية المتدينة في المناطق المدنية التقليدية التي أصبح لديها الإسلام الأصولي هو الآيديولوجية الأفضل للاحتجاج. مقاومة الطبقات المدينية «التقليدية» الوسطى والدنيا للبعث كانت نقطة ضعفه الرئيسية. في أعمق المشاعر، كان يمكن للمرء أن يتساءل في ما إذا كانت التقاليد التاريخية

السورية والثقافة السياسية التي تشكلها منسجمة مع الآيديولوجية الاشتراكية: الخصوصية، الفردانية، والروح التجارية المتولدة عبر البيئة التجارية المدينية والقبلية التي هيمنت على سورية طويلاً بالتأكيد لها جذور ثقافية عميقة أكثر من الشعبوية القروية وإصلاحية الطبقة الوسطى التي نهض عليها البعث لتوصله إلى السلطة.

تجنيد كوادر الحزب: الكتّاب الأول لحزب البعث من أواسط الأربعينيات كمجاميع من (حلقات) مترابطة صغيرة من المعلمين وتابعيهم من الطلبة. بدأ عفلق والبيطار نشاطهما في دمشق في تجهيز المدارس الإعدادية، المركز الرئيسي للتعليم الحكومي في المدينة والمحور السياسي (خوري ٥٢٩)، تجنيد تلاميذهم وقيادتهم في الاحتجاجات والمظاهرات ضد فرنسا ومن بعدها ضد حكومة القوتلي (سيل ١٥١؛ حزب البعث العربي الاشتراكي المجلد ١). في أجزاء متنوعة من سورية حدثت عمليات مشابهة مثلاً حول وهيب الغنام في اللاذقية، سامي الوندي في السلمية، جلال السعيد في دير الزور، جمال الأتاسي، وحافظ الجمالي، وسامي الدروبي في حمص، عبدالحليم قدور في جبال القلمون، وفي حالة منفصلة خاصة بأكرم الحوراني في حماه. ثم أصبح الطلاب أنفسهم معلمين أو مختصين، وهم بدورهم شكلوا حلقات محلية في البلدات والقرى.

في هذه الفترة المبكرة، رأى بعثيو عفلق أنفسهم بأنهم ليسو حزباً يسعى وراء السلطة بل حركة تسعى لإيقاظ الجماهير، التي لاتزال بعيدة عن الفساد والانتهازية في ساحة الصراع السياسي. وسيشكلون جيلاً جديداً «نقياً» وعربياً، يغرس فيه الحيوية والعهد القومي، والتحرر من القيود التقليدية، الجيل الذي سيقود، مع الأيام، البلاد. كهذا بدأ الحزب يشكل الكوادر من الناشطين الذين هم بحاجة إلى توصيل رسالته إلى الجماهير.

تمكن البعث دون غيره من الحركات من تسخير الطاقات السياسية للطلاب في تكوين هذه الكوادر. أصبحت المدارس الثانوية وحرم الكليات والجامعات، الأرضية التي يتناسل منها البعث، في الحقيقة أصبحت بمثابة المنجنيقات التي كانت الحركة كلها تقذف من خلاله

الطلاب برسالة البعث التي يستطيعون حملها إلى عوائلهم، ومن ثَمَّ إلى أدنى قاعدة في المجتمع، وكما يقومون بواجبهم كذلك عبر قمة استراتيجيته (السعيد ٣١ـ٣٢). في عام ١٩٤٩، في إدراكه لقوة الحزب الخاصة في وسط الطلاب، كان عفلق قد وصل إلى وزير للتعليم في حكومة الوحدة الوطنية وفي وقت مبكر من عام ١٩٥١ استطاع البعث أن يعبّئ أعداداً كبيرة من الطلاب في المظاهرات في دمشق، وحمص، وحماه، ودرعا ، ودير الزور(سيل ٧٧، ١٠٣)؛ إلى حد ما وفي تطور لاحق التحق بشكل أقل امتداداً طلاب حلب أيضاً (فان دوسن ١٩٧٢: ١٣٤). سيطر الحزب على الأقل من أواسط الخمسينيات، وبشكل كبير على اتحادات الطلبة. وفي أحوال عديدة بدا تجنيد الطلبة وكأنه تعبير عن الثورة ضد بطريركية العائلة والبنى الاجتماعية للتقاليد، وبالنسبة للمعلمين الذين جندوا الطلبة تعاملوا معهم على اعتبار أنه إذا تم الأخذ بآرائهم بعين الاعتبار وفتحوا لهم أبوابهم فقد وصولوا إلى نتيجة كما يجادل سيل (١٤٨، ١٥١)، وبذلك يتم تحويل الجيل بكامله نحو الراديكالية.

بالإضافة إلى إغرائهم الخاص بالثورة الشبابية، جنّد البعث الكادر الأساسي، ليس تنظيمياً، بل ـ حتى في أوساط الطلبة ـ بشكل غير متكافئ مع قطاعات مميزة من المجتمع: عناصر من العامة لا يراهن عليها في النظام المهيمن، ومن أولئك المبعدين أو من المهمشين عن الشبكات التقليدية للمنسوبية وزبائن على ما شيدته مؤسسة قاع المدينة. لاجئون مجتثون من أصولهم، يبحثون عن كلا الأمرين، التغيير والتكامل، وكضحايا للامبريالية، متشددين قومياً، كانوا منجذبين للبعث: وجهاء علويون من الإسكندرون وفلسطينيون. طلاب قرويون من الذين غادروا قراهم ليحصلوا على التعليم الثانوي في المدينة وكانوا منجذبين للبعث على وجه الخصوص. كان هذا جزئياً بسبب أن العديد من القيادات البعثية كانوا معلمين في تلك المدارس: عفلق، على سبيل المثال، جاء من عائلة ذات روابط تقليدية مع الجنوب ومدة طويلة في التدريس في مدارس كان شباب حوران وشباب الدروز قد التحقوا بها من أجل التعليم والكثير من الطلبة العلويين تشربوا مبادئ الأرسوزي عن البعث (صفدي ٦٨ ـ٦٩، فان دوسن ١٩٧٥: ١٢٩ـ ١٣٠). لكن كشباب قروي، اجتُث من العائلة والقرية، وفي النهاية اندمج مع المجتمع المديني، فقد كانوا بشكل عام أكثر سرعة بالتأثر والاستعداد للتجنيد من الشباب أبناء المدن، وملائمين

أكثر لتطوير التزامات شخصية قوية لخلايا لحزبهم (صفدي ٦٨، ٢٠٢ـ٢٠٣؛ السعيد ٦، ٢٩؛ الجندي ٣٨ـ ٣٩؛ فان دوسن١٩٧٥: ١٤٠ـ ١٤١). لذلك كان طلبة الأقليات الطائفية القروية النموذجية، وحيدين ومنقطعين عن جماعاتهم في مدن طابعها المهيمن سُني، وقد وجدوا في الحزب ملجأ لهم وبوتقة للهويات القومية العربية التي بدأوا ينشدونها باعتبار أنهم كانوا بعيدين عن محيطهم الحميم. وعلى الرغم من أن بعض الأقليات المجندة كانت نسبياً ذات منزلة اجتماعية مرموقة ـ منصور الأطرش كان ابناً لأكبر زعيم درزي ـ العدد الأكبر إما كان من شباب وجهاء القوم الثانويين أو من الاتجاه السائد للعوائل القروية الذين كانوا ثائرين ضد الزعامات التقليدية لجماعاتهم (صفدي ٧٠). وقد انتشر، وبشكل متزايد، التجنيد البعثي منحدراً نحو شباب القرى في الأقاليم وظهر للعيان بأنه سيكون أقوى في المناطق التي يكون فيها الإصرار على الملكية الفلاحية الصغيرة منذ أن أدرك القرويون معنى أن يرسلوا أولادهم إلى المدارس ومعنى الاستقلال الكافي عن قبضة الإقطاع وجعل التعليم والتسييس ممكناً. وكهذا، كانت مناطق مثل حوران أو القرى المستقلة بين دمشق وحمص مثل النبك ويبرود، وبالتأكيد السويداء واللاذقية قد أصبحت معقلاً قوياً للتجنيد البعثي.

أحياناً، يمكن أن تجد سليلاً لأكبر العائلات السنية الأرستقراطية في البعث، لكن حتى هؤلاء ـ مثل نور الدين الأتاسي ـ يميلون إلى أن يكونوا «الخروف الأسود» أو من أفقر فروع هذه العائلات (السعيد ٨). كان هناك، بالتأكيد، استثناءات للحكم على التجنيد من قبل العامة و «العناصر المهمّشة». جلال السعيد من أوائل القادة البعثيين من دير الزور وأول نائب برلماني، كان من عائلة الشيخلي البدوية، وبعثيو دير الزور الآخرون كانوا من الملاكين المتوسطين والحرفيين؛ ومع ذلك كانوا الحدود الخارجية للمؤسسة، وكما يورد السعيد (٢٤ـ٢٤) كانوا - كعوائل الطبقة الوسطى المحلية - اعتبروا لفترة طويلة غير مؤهلين للمشاركة في الطبقة الحاكمة.

التطور المماثل لحزب أكرم الحوراني، أي الحزب الاشتراكي العربي في حماه، اتبع نموذجاً مختلفاً إلى حد ما. في مواجهته، حماه قلعة الإقطاعية، سوف تُظهر مناعة ضد الحزب الراديكالي: كانت خاضعة، دون أي مدينة أخرى، لأربع عوائل إقطاعية كبيرة هي من يملك عشرات القرى في

الريف المحيط بها. كانت أيضاً المركز الأكثر قوة للإيمان الإسلامي والتقاليد، ونقطة التقاء بين الجماعة التجارية والتقاليد الدعوية الإسلامية القوية والبدوية. إنها العداء الشعبي سيئ السمعة لكل الأفكار أو الأشخاص الغرباء. كانت ربما القوى التقليدية ذات الثقل الكبير جداً، التي تترك أقل مساحة اجتماعية للمتعلمين من الطبقة الوسطى يمكن أن يحظوا بها في مكان آخر، وذلك ما يحثّ على التشدد في الثورة على التقاليد. اخترقت القوى الراديكالية المدينة من خلال ثورة شبابها المتعلم أنفسهم ـ من عوائل الطبقة الوسطى مثل عائلة الحوراني والسراج والكلاس والعلواني ـ ضد هيمنة العوائل «الارستقراطية». أولاً، اصطفاف الوجاهات الكبيرة مع فرنسا أشعل الصراع الوطني ضدهم في الثلاثينيات من قبل عوائل ملاك الأراضي من المرتبة الثانية، وباعتبار أن هؤلاء الوطنيين القدامى أنفسهم قد فقدوا روح النضال، كانوا بعدئذ يصارعون البورجوازية الصغيرة الناشئة إبان الحكم العثماني.

ورث أكرم الحوراني وطوّر، بعد فترة وجيزة من الغزل مع الحزب القومي السوري الاجتماعي، قيادة لشباب أدنى الطبقة الوسطى في المدينة. وبدعم من هؤلاء الأتباع، أخذ الصراع نحو العوائل الإقطاعية في حماه نحو القرى المحيطة للسهول المركزية مستحوذاً على مخيلة الشباب القروي من حمص حتى حلب. اندفعوا أفواجاً نحو حزبه، مانحين له جذوراً في القرى، أيضاً. حتى قبل اندماج الحزب العربي الاشتراكي مع البعث، كان شباب القرى لكلا الحزبين قد طوروا روابط متينة في ما بينهم، وهو ما أعطى قوة دافعة لوحدتهم (الجندي ٦٢ـ ٦٤؛ حنا ٢٥٨ـ ٢٦٠؛ بتران ٨٨؛ السعيد ٩٧ ـ٩٨؛ فان دوسن ١٩٧٢ : ١٣١).

على الضد من نجاحه في المدارس والقرى، حيث التأسيس القوي، وروابطه الأساسية التي لم تُمس، وجد الحزب عوائق كبيرة تسد الطريق أمام جهود التجنيد التي يبذلها. مدينة دمشق مركز الحياة السياسية الحقيقي، بقيت، لمدة طويلة، تقاوم التجنيد للبعث بشكل كبير. مع أنها بؤرة القومية العربية والحماسة السياسية (فددن ٢١)، فإن التقليدية العنيدة في المدينة، استمرار الحيوية للقيم والممارسات الإسلامية، النسيج الكثيف للروابط الشخصية والتجارية التي تمتد من العوائل الكبيرة إلى الحلفاء المساندين في السوق ـ جميعاً جعلت الأماكن التقليدية منيعة على

اختراقات البعث، وعلى طول المدى كانوا حساسين لكل الاحتجاجات السياسية، وهذا ما أخذهم إلى الإسلام الأصولي. قيادة الحزب من قبل مسيحيين جعله على الفور موضع شك لدى «علماء الدين» والوجهاء المتدينين الذين قادوا الرأي العام في الأماكن القديمة (عفلق نفسه كان ينوي تقديم استقالته من منصبه لذات السبب)، و«العلماء» شنّوا احتجاجات دورية ضد حضور البعث الغُر، وتركيز نشاطه في المدارس، في كلتا المدينتين دمشق وحلب (السعيد ٨٤ ـ٨٥؛ الجندي ٣٨ ـ ٣٩؛ زيادة ١٤٨). كانت الأماكن الجديدة تحت هيمنة الأثرياء من الطبقة البورجوازية أو العوائل «الإقطاعية» الذين التحق أولادهم بالأحزاب التقليدية. طبقاً لما أورده الجندي، كان البعث على قناعة بأن دمشق سوف لن تكون مدينة بعثية، إهمال التجنيد هناك، والتركيز بدلاً عن ذلك على المناطق الريفية حيث السلطة التقليدية كانت أضعف والمناصرين من الطلبة القرويين كانوا قد حققوا نجاحاً؛ الأعداد غير المتكافئة للقرويين مع عناصر من الأقليات التي تجندت قلصت إلى أبعد مدى الانجذاب إلى البعث في الدوائر السنية المدينية (صفدي ٦٩). هؤلاء الدمشقيون الذين التحقوا بالحزب في الأيام الأولى كان لديهم ميل لأن يكونوا محافظين وهم من تخلوا من العمل الحزبي مبكراً (السعيد ٣٤ ـ٣٩). بدت حلب التقليدية حتى أقل عرضة للإعجاب بالبعث لأواخر الخمسينيات عندما سقطت روافع السلطة العسكرية والحكومية وشوارع دمشق بيد اليسار القومي، حلب حيث الطبقة الوسطى لحكومة الاستقلال لديها حضور أقل شأناً لأبعد الحدود، كانت لاتزال تحت سيطرة وجهاء حزب الشعب الذين جعلوا المدينة معقلاً لليمين المؤيد للغرب.

حتى عندما وضع البعث موطئ قدم له في المناطق التقليدية، فقد مالت، على الأقل في الفترة الأولى، نحو أخذ لون وسط اجتماعي محلي ـ وفي النهاية أخذت وقتاً أطول لكي تبدله. زيّن التحول في فرع الحزب الذي أسسه جلال السعيد في دير الزور، حيث بقيت الروح القبلية قوية، الشخصية الخاصة لتطور الحزب في محيط من هذا النوع. أول ما حصل عليه الحزب هو انطلاقته هناك بسبب ولادته على يد العراب جلال السعيد الذي تربطه علاقات شخصية طيبة مع الملاكين المتوسطين والوجاهات والنخب القبلية، وهو ما أعطى البعث لون القومية العربية الخاصة ـ في معارضة «الاشتراكية». على الرغم من ذلك، ولانتشار التعليم في المدينة، فإن

الجيل الجديد للمجندين البعثيين، تأثروا بالأفكار الماركسية، وبدأوا يرفضون القيود التقليدية والهويات. يصف السعيد كيف ظهرت هوية الحزب والأفكار الراديكالية لتحل محل الاندماج القبلي ولتمتد بذلك إلى الشباب الذين يرفضون «القيم العربية» مثل الإخلاص، والكرم، والشجاعة، والثأر. علاوة على ذلك، بقيت الروح القبلية تحت السطح، وفي عام ١٩٥٥ أفسد التنافس الأمور وأوصلها إلى حد التقاتل مع الشباب المحلي للحزب السوري القومي الاجتماعي والذي هدد بإقحام المدينة في عداء دموي بين عوائل شباب الحزب المعارض. عندما حاول السعيد طرد الشباب المتورطين في الصراع من الحزب، اتهموه بكونه إقطاعياً، وعندما فشل في الحصول على الدعم الذي أراده من عفلق، ترك السعيد الحزب؛ وتبعه آخرون ينحدرون من منزلته الاجتماعية نفسها بينما العناصر الراديكالية الأقل منزلة «اندفعت لتسد الفراغ» تعاطفاً مع مواقفهم، كان رفض استعمال العضوية «القومية» للشيخ القبلي وحده بسبب مكانته الاجتماعية (السعيد ١٢٨ ـ ١٤٦). في معظم المناطق القبلية، من ناحية ثانية، بقي الشباب وبشكل كبير غير ميالين للتعليم، وبقي ولاؤهم لزعامة القبلية ولم يكونوا في متناول البعث.

باختصار، بما أن تطور كادر الحزب وراء الدوائر القريبة من المؤسسين المدينيين، فقد أخذ لوناً اجتماعياً مميزاً. في الجوهر، لكي يسند البعث نفسه بالصراع مع الوجاهات، فقد جند من كانوا في أسفل النظام الطبقي حتى وصل إلى شبكة زبائنه السابقين.

لذلك أصبح البعث حزباً للشباب، يسوده القرويون، والمحليون، والبورجوازية الصغيرة، والأقليات، وذوو الخلفيات الفلاحية. شكلت هذه العناصر الجوهر الصلب للحزب والذي سيكون في ما بعد مخلصاً في ولائه وهو من سيرسم، بعد الاستيلاء على السلطة في عام ١٩٦٣، صورة النخبة السياسية الحاكمة.

على الرغم من أن ناشطي البعث نشأوا على التخوم الخارجية لبنية السلطة، إلا أنهم لم يبقوا طويلاً خارجها. وكعصبة طلاب بعثية دخلت في التخصص، بدأوا بالتحرك نحو مواقع استراتيجية في المستويات المتوسطة للبنية السياسية الاجتماعية. البعث باعتباره الحزب الرئيسي الوحيد الذي

كان يرفع راية كلا الأمرين القومية العربية والتقدمية، فقد كان البيت السياسي الطبيعي للضباط العسكريين الشباب (برلموتّر ١٩٦٩: ٨٢٥). كان لكل من الحوراني والقيادات البعثية روابط شخصية مع الضباط الشباب منذ أواخر الأربعينيات. بعض هؤلاء الضباط الذي وصلوا إلى مراتب عالية ومواقع استراتيجية، أمثال عدنان المالكي وعبد الحميد السراج، كانوا وسيلة في الحركة الناشطة للجيش وراء اليسار ـ القومي وفي خلق الشروط السياسية التي يستطيع بها البعث تحدي الوجاهات بدون خشية من أن يتم كبحه. لكنه كان الجيل اللاحق من الضباط وهم من سينظّمّ فعليا للحزب. كان البعض من شباب حماه ممن شجّعهم الحوراني بهدوء على المهن العسكرية باعتبارها الطريق لبناء قاعدة في الجيش: رجال أمثال مصطفى حمدون وعبد الغني قنوت. آخرون كانوا عصبة أيضاً، وهم الرجال الذين قادوا البعث إلى السلطة في عام ١٩٦٣، كانوا من الطلاب الحوارنة والدروز والعلويين، أتباع عفلق، والأرسوزي، والغنّام وكبار البعثيين الذين كانوا في السلك العسكري، لأسباب سياسية لحد ما (سيل ٤٨؛ دوسن ١٩٧٥: ١٣٠ ـ١٣٤؛ السعيد ٤٣). في ثورة ١٩٥٤ على ديكتاتورية الشيشكلي، قاد حمدون ضباطاً من المراتب الدنيا أمثال محمد عمران وأمين الحافظ لمصلحة الحزب (سلامة٩)؛ وكما أورد الجندي (٧٣)، بأن الضباط البعثيين كادوا أن يشاركوا تقريباً في انقلاب ١٩٥٦ (المحاولة التي جرت في قطنا) لجلب الحزب للسلطة لكن كبار الحزبيين أعاقوا ذلك. توطيد هذا الحصن على ولاءات الجزء الأكبر من الضباط الناشئين ربما سيكون حاسماً لثروات الحزب السياسية. الطلاب البعثيون الآخرون توجهوا نحو الحرف المدنية مثل القانون، والطب، والأكاديميات، والصحافة. كما ذهب آخرون نحو الوظائف الروتينية أو التعليم في المدارس العامة، والوظائف الأخرى سهلة المنال نسبياً للطبقة الأفقر والأهمية الاستراتيجية للتعبئة السياسية الاشتراكية للأجيال اللاحقة، أي المدرسين وما يقومون به، في الحقيقة، كان القسم الاختصاصي الأكبر لدى البعث (جبّور ١١٩). بكلام عام، أصبح البعث الحزب الرئيسي للبورجوازية الصغيرة المثقفة في الخمسينيات (صفدي ٦١). وكما وصفه سيل (١٧٩) كونه أقوى حزب في أوساط الطلاب ـ طبقة مثقفي الغد ـ والجيش، فالمستقبل يخص البعث.

تعبئة الجماهير المحدودة: بعث ما قبل عام ١٩٦٣ لم يصبح إطلاقاً حزباً جماهيرياً مكتملاً بل

ولم يبق حزباً لمثقفي الطبقة الوسطى على وجه الحصر. في الحقيقة، وعلى الأخص تحت قيادة الحوراني، استفاد من هياج الفلاحين ليؤسس نواة للأتباع في الكثير من القرى وليتحدى نخبة الملاكين في الريف.

الترابط المبكر للبعث مع الفلاحين تمّ نموذجياً من قبل المعلمين البعثيين، من خلال طلابهم القرويين العائدين إلى القرية سامي الجندي (٣٦ـ ٣٩، ٤٤ـ ٤٥). قيمة هذا الترابط في وسط سورية هي النموذج الأصلي. يكتب الجندي، الطلاب البعثيون العائدون إلى قراهم أثناء العطلة الصيفية، محاولين كسب الفلاحين للحزب: «بدأنا بهزّ كل عاداتهم...مواجهتها بحقيقتها». في البدء رفضوا الرسالة، على اعتبار أن الشباب البعثيين منحرفون عن الأعراف التقليدية أو بسبب تعهداتهم السابقة لأتباعهم. لكنه يكتب ويقول، أثناء مثابرة شباب البعث تم تدمير القيم القديمة وتمّ جلب الفلاحين إلى ضواحي أطراف مجتمع الجهل والاضطهاد. كانت حركة البعث تقتات على العقوبات المجحفة التي يُنزلها الإقطاعيون على رؤوس الفلاحين وعلى الاستياء من التخلف في القرية، باختصار، استغلال التركيز على أخطر حالات القصور للنظام القديم في الأرياف. على سبيل المثال، في اللاذقية، نظّم وهيب الغنّام حملة ضد شركة «ريجي» للتبغ والتنباك التي كانت تستغل الفلاحين هناك، أدت إلى تأميمها؛ وقام هو ودكاترة آخرون في الحزب بتقديم مساعدات طبية مجانية إلى الفلاحين. في حوران وجبل الدروز، قام الحزب بحملة من أجل تطوير هذه المناطق المهملة. في حمص حاول الشباب القرويون استخدام المظالم ضد «الإقطاعية» لإثارة قراهم ضد ملاكي الأراضي في الانتخابات البرلمانية. وفي الوقت نفسه، بدأ الحزب، من دمشق، برفع الصوت عالياً ضد المظالم التي تقع بحق الفلاحين: صاغت هيئة الحزب عام ١٩٥٠ برنامجاً للمطالب كان معتدلاً، لكنه مبتكر يتضمن قانون العلاقات الزراعية، وبما أن الحزب بدأ يتطلب مساندين له من البيروقراطيين، فقد دعاه لأن يتبنى مظالم الفلاحين أمام طبقة الموظفين (جبّور ٣٥٧ـ ٣٥٩؛ صفدي ٧١؛ شامي).

في غضون ذلك ربط أكرم الحوراني حزبه، الحزب العربي الاشتراكي، في حماه مع الفلاحين بطريقة مختلفة، بشكل كبير عن طريق جلب قيادة الطبقة الوسطى إلى القرية من الخارج، وعبّأ

الفلاحين بشكل صريح بالصراع ضد ملاكي الأراضي. دعمه للفلاحين ضد الملاكين ساعد على نجاحه بمقعد في البرلمان كما حدث في أوائل عام ١٩٤٣ عندما كان أكبر رمز معارض شعبوي؛ واحتجّ على الفشل في إعطاء حقوق العمال الزراعيين في قانون العمل عام ١٩٤٦، وطالب بتوزيع الأراضي التي تملكها الدولة والتي هي بيد «الإقطاعي» على الفلاحين، ونادى باستصلاح أراضي سهل الغاب لمنفعتهم، ودفع باتجاه مجانية التعليم لأطفالهم. في عام ١٩٤٩ أسس مكتباً في دمشق للتأثير على الهيئات التشريعية دفاعاً عن مصالح الفلاحين. بعد ذلك مباشرة، أطلق حزبه العربي الاشتراكي حركة (الأرض للفلاحين) في سورية الشمالية، تمهيدياً على أكثر وأكبر ميزان لم يسبق له مثيل. كان التركيز على حماه، قلب الأراضي للطبقات الاجتماعية الكبيرة حيث كان الفقر والاضطهاد للفلاحين بأقوى صوره، بل حيث يعتمد الفلاحون ببقائهم على قيد الحياة إلى حدٍّ كبير على ما يجود به الإقطاعيون، كان يجب عليه أن يكون مقتنعاً بإمكانية نجاحهم في التحدي. بدأ هو ومحامون تقدميون آخرون بالدفاع عن الفلاحين في المحاكم. وعاجلاً اكتسح اضطراب الفلاحين السهول: رفض الفلاحون دفع الرسوم وتقديم الخدمات للإقطاع، ألغوا بشكل فعال هذه الممارسات في معظم المناطق وقاتلوا الملاكين المسيطرين على سهل الغاب. شجّع الحوراني عنف الفلاحين ضد الملاكين الذي أبقاهم بعيدين عن ملكياتهم ما اضطرهم للاستغاثة بالحكومة المركزية لطلب العون. هذا الاضطراب الفلاحي جعل سيطرة قوات الجندرمة، وحراس القرى «النظاميين»، موضوعاً كبيراً للنقاش بين وزارة الداخلية التي يرأسها، قطب الملاكين الكبير رشاد برمدا، والجيش، الأكثر تعاطفاً مع مظالم الفلاحين ويُسهم في انقلاب الشيشكلي ضد حكومة الوجهاء.

السياسيون من الوجهاء تمّ خلعهم على يد الشيشكلي مرة واحدة، تعبئة الفلاحين التي قام بها الحوراني توسعت من مواجهات مع عوائل الملاكين إلى حركة احتجاج كبيرة تطالب بالإصلاح في الريف السوري. في عام ١٩٥١ ولثلاثة أيام من الاجتماعات الحماسية في حلب حضرها ما يقارب ٢٠,٠٠٠ من الفلاحين من مختلف المناطق في سورية، تمّ استعراضها في الشوارع حاملة الأعلام مطالبة بالإصلاح الزراعي، كان الحدث الأول من نوعه في العالم العربي (سيل ١٢٠). وهذا ما دفع إلى صدور المرسوم رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ الذي هَدفَ إلى

حماية الأراضي العامة من انتهاكات الوجهاء، بل أنهى إدارتهم لها. عندما تحول الشيشكلي ضد الحركة، تقهقرت حتى أُسقط عام ١٩٥٤، لكن مع اقتراب انتخابات عام ١٩٥٤، وبتوحد الحوراني مع البعث أعيد تنشيط الحركة، وبنهوض الاتحادات الفلاحية، أثيرت قضايا الظلم التي ارتكبها الملاكون بحق فلاحيهم، من أجل القيام بفعل شرعي والتعامل مع المناصرين في القرى لتحدي رجال الملاكين، وفي بعض الأحيان بخوض المعارك ضدهم. مرة أخرى وجد الملاكون في بعض الأحيان أن من الخطر عليهم أن يدخلوا قراهم نفسها ـ تلك القرى المتعاطفة مع قدرة البعث المتنامية لتحديهم في قاعدة المجتمع. استعراض القوة هذا ساعد على هزيمة نفور الفلاحين من المجازفة بتحدي سلطة الملاكين. الحوراني ومحازبوه كانوا يفوزون فوزاً ساحقاً بالبرلمان عبر تصويت الفلاحين لهم، الانقلاب النيابي لـ «لكل من كان مرةً عظيماً وشريفاً» في حماه (سيل ١٨٣). أوحت هذه الأحداث بعدم استقرار الطبقة القروية في ظل غياب دعامة الشرطة القسرية والتهديد الكامن لها من قبل التعبئة الديموقراطية للفلاحين. وباختصار، بعد ذلك اقترح البعث قانون العلاقات الزراعية في البرلمان الذي سوف يزيد حصة المستأجرين من المحصول، للحؤول دون طردهم، وتوسيع قانون العمل ليضم العمال الزراعيين (بتران ٨٨ـ٨٩، ١٠١؛ فان دوسن ١٩٧٥: ١٣١؛ داوود آغا ٣٠٤ ـ ٣٠٥؛ الجندي ٦٣ـ٦٤؛ سيل ١٠٥، ١٢٠، ١٧٧، ١٨٣؛ واررينر ١٩٦٢: ١٠٩؛ تورري ١٩٦٤: ٣٠٦).

وفقاً لما أورده حنا (٢٧٠)، فإن الدعاية المضادة للإقطاع من قبل حزب البعث والحزب العربي الاشتراكي وجدت قبولاً في أوساط الفلاحين؛ ولم يطيلوا البحث عن أعضاء بل وجدوا آلافاً من الفلاحين على استعداد للدخول في صفوفهم. أكثر من ذلك، ومثلما كانوا مندمجين، مهما كانت حالة ضعفهم، فقد شعر الفلاحون بمشاعر طبقية عفوية ضد الإقطاعيين ونقلوا العدوى للأحزاب نفسها وارينر (١٩٦٢: ١٠٨ـ ١٠٩) وهكذا كان حزب البعث «القناة الموصلة» لحركة الفلاحين حيث كانت حصيلة الأوضاع في المركز من سورية؛ مواكب احتفالات، هيئة لطبول قَبَلية، رقصاً وغناء، بدت أكثر تعبيراً عبر ثورة أهلية من الأسفل أكثر منها عبر الايديولوجيات المدينية. وكهذا، توسع البعث بنجاح في تعبئة الفلاحين للمشاركة بالحصاد الذي جمع الأكثرية من الفلاحين. من الجدير بالذكر،

من ناحية ثانية، أنه حتى بعد اندماجه مع الحزب الاشتراكي العربي، لم يدمج حزب البعث هذه القاعدة الفلاحية مع التنظيم قومي النطاق المؤهل للتعبئة المؤازرة التي لديها القدرة على جلبه للسلطة من الأسفل. كما وصف الصفدي (٧٤)، فقد أخذت تعبئة الفلاحين شكل ثورة عاطفية متطرفة تجذرت بجوع الأرض، لكن البعث فشل في الأدلجة وتشريب الفكر والتنظيم لهذه القاعدة. أيضاً سمح الصراع من أجل البقاء على «المستوى السياسي» بالتركيز على السياسات الانتخابية والاحتجاجية. فتح قناة للحركة الفلاحية في السياسات الانتخابية قاد إلى انتخابات ناجحة لبعض المرشحين ذوي التوجهات الإصلاحية، لكنهم كانوا يفتقدون القوة لدفع الإصلاحات من خلال البرلمان؛ كمثال على ذلك، النتيجة الفعلية للمشروع يمكن أن تكون مؤقتة تأخذ قوتها الدافعة من احتجاج الفلاحين، واقحامها في النزاع راكم القوانين والذرائع ضدها.

حالة الضعف الثانية في تعبئة البعث للفلاحين كانت عدم انتظامها. فبينما كانت قوية وسط المالكين الصغار تحت الضغط ووسط الشركاء المحاصصين في شمال ووسط سورية، حيث لم يكن للعروبة إغراء أو في مناطق كان الفلاحون فيها أثرياء على غير المعتاد أو قبليين، حيث وجدت تقبلاً محدوداً لها. وكهذا، فإن الفلاحين الأكراد في أطراف سورية، لعدم تطابقهم في الهوية مع العروبة، كانوا قد انضموا إلى الحزب الشيوعي. في البلدات الصغيرة والقرى التابعة لغوطة دمشق، تأثير المحافظين أبقى البعث ضعيفاً. هنا حيث تدرج بنية ملكية أصحاب الأراضي مختلطة بين كبيرة ومتوسطة وصغيرة بدت أنها تحافظ على شبكات رعاية الوجاهات دون أن تُمس: كانت سلطة الملاك أقل قمعية ومتجذرة أكثر، والتعاطف مع الدعوة إلى معاداة الإقطاع كانت تلقى استجابة محدودة. كان الملاكون أكثر انجذاباً للإنفاق عى أراضيهم لمنفعة المحاصصين، كان لدى الفلاحين فرص أفضل للتسويق المباشر والقبض نقداً، وفرص عمل جديدة في المدينة رافعةً من مستويات المعيشة. لكل هذه الأسباب، كان الفلاحون هنا أكثر تفانياً في العمل، وملائمين ومتقبلين للإيديولوجية المحافظة من أي مكان آخر(واررنر ١٩٦٢: ٩٥؛ وايرث ٩٦_١٣٧، ١٦٦_٢٠٢). في معظم مناطق الغوطة، كان لمشايخ الدين المحافظين سيطرة قوية على الرأي العام، وعندما ظهر التعاطف الراديكالي هنا كانت الاستجابة للزعيم

المسلم السني، عبد الناصر. قضية دوما أوضحت الكثير من هذه العوامل. بوصفها واحدة من أغنى المناطق الزراعية في سورية، لم تكن دوماً فقط ملائمة، بل كانت مقسمة بين خمسة من المُلاك الدمشقيين الكبار الذين يمتلكون حوالى ربع الأرض وذرية كبيرة من الفلاحين الذين يشكلون حوالى ١٠٠ من الأُسر التي تؤجر ماتبقى من الأراضي إلى الفلاحين الأفقر من خلال عقود المحاصصة (توور). الجدير بالذكر، أن الايديولوجية الإسلامية المحافظة كانت مسيطرة، ومع افتتاح المعامل هناك فقط بدأ الانجذاب إلى البعث يسجل اختراقه، لكن ضمن العمال، وليس الفلاحين.

من جهة أخرى، في المناطق القبلية المتشددة والنصف قبلية، وجد البعث نفسه متجمداً أيضاً. كانت القرى الأفقر في الحافة الشرقية للغوطة مثل ضمير، تحت ظل شيخ بدوي كبير هو نوري الشعلان وأتباعه المسلحين، ومن الصعب التأثير فيها. في الكثير من مناطق شرقي سورية حيث كان الشيوخ مستمرين في أدى أدوار قيادية حقيقية في المجتمع، ويتقيدون بالتزامات متبادلة مع أتباعهم، وحيث لم يكن للفجوات الكبيرة في هذه العِزب (جمع عزبة «م») الكبيرة وجود، بقي التماسك القبلي والسلطة الارستقراطية سليمة لم تمس. ضم هذا إلى نسبة التعليم والبنية التحتية الرجعية، جعل المنطقة أرضية غير خصبة نسبياً للحركات المعارضة وفقط بعد استيلاء البعث على السلطة سوف يتحدى رجال القبائل ـ الفلاحون، وبتشجيع من فوق، بنى السلطة المحلية.

بذل حزب البعث بعض الجهود لاختراق جماهير المدن من خلال دعمه لاندماج طبقة العمال الصناعية. في عام ١٩٥١ ألّف البعث مكتباً عمالياً رسمياً لمساعدة العمال على كفاحهم من أجل إقرار قانون العمل وإنشاء اتحادات نقابية للعمال. ودعم ذلك تدفق العمال في حلب والمناضلين في دمشق. كان إنشاء المكتب الرسمي في دمشق يُعد تنظيماً لأول إضراب كبير بحجمه في المدينة (صفدي ٧٥؛ جبور ٣٥٢ـ٣٥٣). في دوما بدأ العمال ذوو التوجهات البعثية يتنافسون مع الشيوخ المحافظين على كسب ولاء الفلاحين، من أجل كسب البلدة. في احتجاجات عام ١٩٥٦، أجبر البعث الحكومة على إلغاء مرسوم يجيز العمل على حسم نسبة من أجور العمال لأغراض تأديبية.

وفي العام نفسه عبأ ١٥,٠٠٠ عامل للاحتجاج على جهود الحكومة الرامية لكسر سلطته على الاتحادات. وفقاً لما أورد خليل (١٢٧ـ١٢٨)، كان ما يقارب نصف الاتحادات «بعثية» في ذلك الوقت، مع أن البعثيين هم من يقودونها إلى حد ما (فقد كانت العلاقة غير تنظيمية)؛ ينقل بتران في تقريره أن الشيوعيين المنظمين ظلوا يفوزون بأكثرية المقاعد (٧ من١٢) في القمة في الاتحاد الوطني للعمال. كانت الاتحادات أوائل الخمسينيات تحت سيطرة اليمين؛ وبنهاية العقد، تشارك البعثيون والشيوعيون في القيادة واستطاعوا معاً دفع آلاف العمال إلى الإضرابات أو المظاهرات في دمشق، وحمص، واللاذقية (بتران ١٢٠؛ شامي ٨؛ علوش ١٢٢). تنافس الشيوعيين والإسلاميين مع البعثيين من أجل النفوذ لكسب ولاء الطبقة العاملة بقي صغيراً للغاية ليجهّز قاعدة جماهيرية قابلة للمقارنة مع طبقة الفلاحين؛ لكن، تشدد وتنظيم العمال البعثيي التوجه مع ذلك زوّد الحزب بالقاعدة الحاسمة الثانية.

القيادة والتنظيم: بينما كان لدى البعث توجه كافٍ وتماسك ليصبح العامل القوي في ساحة الصراع السياسي السوري في أواخر الخمسينيات، في النهاية لم تستطع قيادته وسعته التنظيمية مجاراة اتساع التأييد له. بالنتيجة، فشل البعث في تطوير حزب آيديولوجي جماهيري يسمح له بالوصول إلى السلطة من الأسفل.

عانى البعث من العجز المهلك في القيادة السياسية، إذ لم يمتلك الزعيم صاحب الشخصية الكارزمية، الاستراتيجي بعيد المدى، ولا الرئيس التنظيمي الفعّال، كانت القرارات مركزة بيد «ثلاثة من البروفسورية» عفلق، والبيطار، والحوراني، لكنهم لم يشكلوا فريقاً متماسكاً يمكن أن يضع استراتيجية سياسية فعالة. مع عفلق، كان لدى الحزب محض مفكر، تخصص في التأسيس لحركة أيديولوجية لكنه غير قادر على قيادة تنظيم الحزب إلى السلطة. إنساني رومانسي يفتقر إلى مهارات التحليل الموضوعي، «ضعيف غير تحليلي للأهداف والاستراتيجية بل لديه إيمان مطلق، ثقة عمياء في حتمية الانتصار منذ أن انتشرت بذور البعث لدى كل عربي». اقتنع بأنه الوحيد الذي امتلك الحقيقة الشريفة وعرف جوهر الأمة العربية، وقد رفض أي تحد لوجهات نظره في الحزب (دفلين ١٩٧٦: ١٣، ٢٤، ٥٨؛

الجندي ٣٣ـ٣٥، ٦٩)، لكن رفضه تلطيخ يديه في ساحة الصراع السياسي، لم يزوده بالقيادة العملية، هو وأمثاله، كما يورد الصفدي (٨٠ـ٨٦، ١١٥): تعاملوا مثل المتصوفة، يمنحون الحكمة للأتباع وينشرون في الحزب بأجواء إنجيلية وتقاليد هي عبارة عن الحديث حول التغيير الراديكالي لكن بإهمال عمل التنظيم والتعبئة الذي يحتاج إليه. كان عفلق نخبوياً أيضاً، وبمعزل من العمل السياسي الجماهيري، ليقود الصراع الشعبي؛ صفدي (٧٤ـ٧٥) بدعوى أنه نظر إلى الجماهير باعتبارها جاهلة للغاية وغير مؤهلة للعضوية، واعتبر أن العمل في مكاتب فلاحي وعمال الحزب مشكوك بجدواه. في حالة الحوراني، سياسياً قوياً عملياً لكن هو أيضاً شخصٌ يستحوذ عليه الصراع الآني من أجل السلطة، في الجيش أو البرلمان ما جعله يكرس نفسه لاستراتيجية طويلة المدى أو تنظيم وبراغماتية أيضاً وعدم التركيز على مبدأ المساعدة على صوغ حزب إيديولوجي منضبط. الانقسام العميق من قبل التنافس الشخصي والمزاجي، لم يمكّن عفلق والحوراني على العمل معاً كفريق، وأعاق الاندماج الكامل لمنظمتيهما الأصليتين، كان عفلق مقتنعاً بأن مناورة الحوراني السياسية سوف تفسد مبادئ الحزب وذلك ما سيغرقه بسلسلة من الانتهازيين المتعطشين للسلطة، لكنه لم يستطع فعل شيء عملي لوقفه (الصفدي ١٠٣ـ ١٠٧، ٢١٤). البيطار كان يتوسط دائماً بين المتنافسين الاثنين. باختصار، بينما استطاع الرجلان مع الاختلاف الشديد بالقوة والضعف، تملّق كل منهما للآخر وعملا معاً، في أحوال كثيرة دون حساب الأهم والمهم، ما حرم الحزب من قيادة جماعية وترك فراغاً لا ريب فيه في القمة. وبالنتيجة فإن انتقاد القيادة من قبل القاعدة ترسخ بمرور السنوات، مقوّضاً سلطتها (صفدي ١٠٣ـ١٢٤ , ١٠٧ـ١٢٥، ١٨٨، ١٩١ـ ٢٠٠).

كان ضعف القيادة متطابقاً مع المعوقات العقائدية والتنظيمية المؤكدة التي منعت التطور المؤسساتي للبعث. كانت عقيدة البعث قاصرة أيضاً في الأولويات كما بين ثالوث الأهداف المقدس، الوحدة والحرية والاشتراكية، وفي الاستراتيجية المتماسكة لتحقيقها لتجهيز الأساس للإجماع الذي تتطلبه صناعة القرار بدون أن يُمزّق الحزب. بالنتيجة، كانت القرارات غالباً مبادرات فردية للزعماء تؤخذ بدون إجماع، أو إذا كان هناك رأي للأكثرية، عندها تنشق الأقلية لتتشكل في معارضة. علاوة على ذلك، في غياب الاستراتيجية العملية لتحقيق الأهداف، كان

الحزب، طوال الخمسينيات، إما يمارس ردة فعل على الأحداث أو ينأى بنفسه عنها أكثر من أن يقودها (الجندي ٤٠، ٦٨ـ٦٩؛ صفدي ١٠٣ـ١٠٤، ١٨٧ـ١٨٨). ولم تصبح أيديولوجية الحزب سلاحاً فعالاً في صوغ قاعدة حزب منظمة. والإغراء المطلق لشعبويتها القومية جذب أيديولوجياً أتباعاً من عناصر غريبة المنشأ متخالفة الخواص، ولأن القادة أنفسهم كانوا منقسمين في تأويلاتهم للبعث، لم يستطع المجندون للحزب أن يكونوا مؤهلين اشتراكياً نحو إجماع أيديولوجي؛ في الحقيقة، كان الازدياد المطرد في العضوية في أواخر الخمسينيات مترافقاً مع القليل من العقائدية الأيديولوجية (دفلين ١٥:١٩٧٦؛ الجندي ٦٨ـ٦٩). يقول الصفدي (٨٣ـ ٩٣) لم يكن هناك تعليم سياسي عام ولا منتظم لدى المجندين للحزب، ومجموعة المقالات التي كان يكتبها عفلق أو البيطار كانت تصلح للمواد العلمية. فشلت العقيدة أيضاً في وضع معايير ملائمة للعمل، وللسلوك الشخصي، والواجب الذي تحتاج إليه حركة أيديولوجية مبدئية. كتب الجندي في تقريره، بعيداً عن كون المناضلين مبدئيين، لديهم نكران ذات، مُكرّسين لرؤيا التغيير التي أراد عفلق صياغتها، فقد كانت «الثرثرة» الميزة الأساسية البارزة للبعثيين، أصبح الحزب مبكراً أداة للمكتب الذي يبحث عن مناصرين له. (الجندي ٦٩، ٨٣ـ ٨٤؛ صفدي ٩٧، ١١٨). لايعني هذا أن البعث لم يكن لديه حياة آيديولوجية. بالنسبة للكثير من الأعضاء، كانت العهود الايديولوجية تؤخذ بعين الاعتبار أكثر من كونها مجرد شعارات. تطور العقيدة ببطء كتجربة أظهر حالات القصور ووضعته محل الانتقاد الذي تمارسه القواعد. في الحقيقة، الحلقات المستمرة من النقد والنقد الذاتي جعلت الحزب يعكس حيوية آيديولوجية (الجندي ٦٩؛ صفدي ٩٣). كان هذا هو ما جعل حزب البعث صلباً للغاية بشأن النخبة السياسية المضادة، التي تحتقر انقساماته، مُبرهناً على تماسك لافت في تعهداته حيال ما يمكن تسميته الرؤية البعثية للعالم. لكن هذا التطور العقائدي، جاء ضئيلاً جداً، متأخراً للغاية لكي يخدم تحول البعث ما قبل ١٩٦٣ نحو حزب مبدئي إيديولوجي.

انعكس الضعف التنظيمي على القيادة والإيديولوجيا. الشخصية الحزبية الأولية، بما أنها مفككة بحلقات الزعماء المحليين وأتباعهم الشخصيين، لايمكنها أن تكون متغلبة بشكل حاسم (الجندي ٥٠ ـ ٥٥). وبلا ريب، كما نشأ الحزب، فقد بني على شكل خلايا هرمية وفروع

بلغت ذروتها في المؤتمر القومي وانتخاب هيئة تنفيذية (دفلين ١٩٧٦: ١٦ـ١٨). لكن برغم ذلك كانت بنية الحزب قد تطورت وتعقدت على الورق، أما عملياً فقد مالت إلى الهبوط نحو اللافاعلية أو التشوه في الشكل. كان هناك افتقار إلى علاقات بنيوية واضحة بين الفروع، في المؤسسات المركزية الفعالة في الشأن المالي والشخصي وفي التعليم، في طرق الانضباط والتفتيش، وفي سجلات المهام أو العضوية ـ في الحقيقة انحرف الأعضاء داخل الحزب وخارجه. الروح «الفردانية والمحاولات الشخصية» أو الإهمال واللافاعلية غالباً ما كانت هي السائدة بدلاً عن عمل الفريق المنظم (الجندي ٣٩، ٦٨، ٧٣؛ الصفدي ١٩٠ـ١٩١).

بالنتيجة، فشل البعث في صوغ حركة متماسكة بصدق. بقي جناحا عفلق والحوراني في الحزب بطرق ما، حزبين تحت مسمى واحد. غالباً ما كان الزعماء المحليون يسلكون طرقهم الخاصة وثروات الحزب متنوعة مناطقياً طبقاً لقدراتها وللعلاقات المحلية للزعماء المستقلين.

الروابط المتبادلة بين القيادة والقاعدة كانت غير موجودة. الضوابط الرسمية للديموقراطية الداخلية كان يتم تجاهلها في الأغلب أيضاً من قبل الزعماء الكبار الذين يعارضون مشاورات الحزب النظامية التي يمكن أن تضعهم أمام مساءلة قواعد الحزب. الزعماء يتخذون قرارات وحدهم: عفلق يعتبر الحزب ملكيته الخاصة، حاول استعمال انتقاده المسمى «الإرشاد الخالد» عليه على حساب مؤسسات الحزب. الحوراني وكبار أنصاره الذين حكموا المكتب السياسي بعد عام ١٩٥٤ أصبحوا منشغلين بالصراع في الحكومة، ذاهبين في طريقهم الخاص بإهمال تنظيم الحزب؛ وغالباً ما كان نواب الحزب في البرلمان يتجاهلون الانضباط الحزبي. أما القاعدة فتناوبت العمل على أمرين بين الإذعان، أو عندما تتاح لها الفرصة، على الانتقاد الصاخب أو التآمر ضد الزعماء. فتنامى الصراع بين القيادة والقاعدة؛ لاحظ البيطار معارضة «مخيفة» في القواعد لسلطة الحزب. انتقدت القواعد في أوائل عام ١٩٥٤ في المؤتمر الثاني للحزب، فشل الزعماء في التقيّد بالقوانين الداخلية، ورفضت أي حق أوتوماتيكي للمؤسسين في احتكار المواقع القيادية، وأصرت على أن كتابات عفلق لم تكن بالضرورة نصوصاً إيديولوجية لا لبس فيها ملزمة للحزب، وطالبت بإنهاء «الروح

الفردانية» والمبادرات الشخصية للزعماء. واحد من أكبر أثمان الفشل في التعامل بفاعلية مع هذه الأمراض التنظيمية كان الانقسام: مرة بعد أخرى تنشقّ عناصر مستبعدة من الحزب، وبتلك الوسيلة يُفتقد أعضاء ذوو خبرة أو يتحولون إلى أعداء (علوش ٧٦-٧٨؛ ديفلين ١٩٧٦: ٢٠، ٦٧-٦٨، ٧٢-٧٣؛ الجندي ٣٩، ٤٩-٥٠، ٥٣، ٦٤-٦٥، ٦٧-٦٨، ٧٠-٧٣؛ السيد ١٠٥-١٠٦، ١٢١-١٢٢، ١٢٧-١٢٨؛ سكيل ١٥٨-١٥٩؛ الصفدي ٨٦، ١٩٠-١٩١).

وقد عملت القيادة والضعف التنظيمي أيضاً على إعاقة احتمالية التعبئة الجماهيرية للحزب. وبسبب لامبالاة القيادة وفقدان الزخم التنظيمي الكافي، فشل الحزب في تجسيد دعمه الجماهيري ضمن فاعلية سياسية مستمرة (ثابتة)، وبذلك بقي الكثير من هذا الدعم سلبياً أو فعالاً بشكل متقطع فقط (الجندي ٦٨؛ الصفدي ٧٠؛ علوش ٣٩، ٩٥، ٢٠٠). وقد عمل القادة على تحديد العضوية الرسمية عمداً، مفضلين الإبقاء على كتلة من المتعاطفين مع الحزب، الذين لا يمكن محاسبتهم، على هامش المنظمة؛ كانت نسبة الأعضاء بالنسبة للمتعاطفين بمقدار واحد إلى عشرة (خليل ١٠٧). وبشكل ملحوظ، كان معظم الأعضاء من المثقفين، ومعظم المتعاطفين من العمال والفلاحين (الشامي). وكان هذا أحد الأسباب التي أظهرت أن الشيوعيين يتجاوزون البعث في القدرة على التعبئة في أواخر الخمسينيات (جبور ٣٥٤-٣٥٥). وعلاوة على ذلك، فإن الحزب لم يعمل إطلاقاً على تطوير تام لقدرة دعائية قادرة على اختراق المجتمع الشامل. فقد اعتمد ولفترة طويلة على الشكل الحصري (الوحيد) للكلمة المطبوعة أو الخطابات الفكرية البعيدة عن إدراك (فهم) الجماهير الأمية – على نقيض استخدام ناصر للغة البسيطة والإذاعة (الراديو) للوصول إليهم (جبور ١٨٦-١٩١). وربما لأن القيادة التأسيسية كانت مهتمة أساساً بالإصلاح، أي بفرض نظام سياسي مغلق مفتوح على الطبقة الوسطى، وليس بالثورة، فإن أساليبها – السياسة الانتخابية، المظاهرات، سياسة اتحاد الطلاب، إصدار المنشورات، الخطابات في الدفاع عن الحريات السياسية – كانت ذات اهتمام محدود بالتعبئة الجماهيرية، خصوصاً الفلاحين، وغير قادرة على فرض تغيير جذري (علوش ١٦٢-١٧٢، ٢١١-٢١٥).

مع نمو الحزب، متجاوزاً نطاق الروابط الشخصية بين القادة والأتباع، ازدادت الضغوط من أكثر الناشطين ذوي التفكير الأيديولوجي وذوي الاتصال الأوثق مع الجماهير من أجل الإصلاح التنظيمي، مزيد من العمل الجماعي المنظم (الممنهج)، ومؤتمرات دورية للتوصل إلى صوغ إجماع حول استراتيجية الحزب. وقد دعت مؤتمرات الحزب للأعوام ١٩٥٧، ١٩٥٩، ١٩٦٠ و١٩٦٢ إلى تنفيذ النظام الداخلي، وتنظيم سياسي شامل بدلاً من التحالفات مع سياسيي النظام القديم، وإلى مأسسة المركزية الديموقراطية والقيادة الجماعية لحماية الحزب من «الفجوة بين مسؤوليات وكفاءة القادة»، وإلى إنهاء «هيمنة الشخصانية على رأي الحزب» (ABSP ١٩٦٣ب؛ ABSP ١٩٧٢أ: ٦-٤٨؛ ABSP ١٩٧٢ج؛ سلامة ٧-١٥؛ الجندي ٥٧-٧٦). وتدريجياً، حوَّل تطوير النظام الداخلي، سلطة المكتب (المنصب)، الانتخابات، والعمليات الاستشارية النسيج الشخصاني الأولي (المبكر) إلى تنظيم عصري. وقد سجلت حملة التجنيد من خلال الالتزام الأيديولوجي بدلاً من المحسوبية تقدماً في «التكنولوجيا السياسية» وأنتجت جزءاً مركزياً من المناضلين البعثيين ذوي ارتباط قوي ولافت مع الحزب، ويكفون في كثير من الحالات لتجاوز الولاءات التقليدية (الجندي ٣٦-٣٧، ٧٣؛ السيد ١٣١). وقد يكون الغياب التام لقيادة شخصية قوية أجبر الحزب على تطوير الأيديولوجية والتنظيم إلى مستوى أعلى من الأحزاب السورية الأخرى، ما أعطاه متانة واستمرارية أكثر من منافسيه. ولكن مع استمرار الممارسات التقليدية والولاءات الشخصية والزُمر (الفصائل)، بقي البعث رغم ذلك كياناً هجيناً - وبتعبير الصفدي (٨٩) «بقي في منتصف الطريق بين القبيلة والحزب الحديث».

ويمكن في نهاية المطاف إرجاع الضعف الأساسي والتناقضات في حزب البعث ما قبل عام ١٩٦٣ إلى تناقض قادته الأوائل الذين كانت أيديولوجيتهم تدعو إلى تغيّر المجتمع ولكن، لكونهم إصلاحيين من الطبقة الوسطى، يفتقرون إلى الإرادة أو القدرة على صوغ حركة ثورية قادرة على تحويل الأيديولوجيا إلى ممارسة عملية. وعليه، فإن البعث يفتقر، رغم الإلحاح من هيئته وأعضائه المناضلين، لاستراتيجية متماسكة وأجهزة تعبئة جماهيرية يمكنها إيصاله إلى السلطة من خلال الاقتراع الجماهيري أو الثورة. ونتيجة لذلك، فقد كان قادة البعث التقليديون مضطرين للاعتماد على ناصر، الأمر الذي جعلهم معرضين للسقوط على نحو قاتل ما أن يفقدوا رعايته (تأييده). وعندما بدأت قيادة الجيل الثاني الأكثر راديكالية والتي كانت ترغب فعلاً، في

القيام بالثورة والسيطرة على الحزب، كانت تقاليد النضال الثوري والتنظيم الجماهيري حاضرة فقط بشكل بدائي وقد اضطروا للاستيلاء على السلطة بواسطة انقلاب عسكري وقيادة التعبئة من الأعلى. إلا أن ثورة بالمعنى الأكمل للكلمة لا يمكنها على الأرجح أن تكون بهذه الطريقة: فالقيادة تفتقر للخبرة في قيادة الرجال على أرض الواقع، وكادر الحزب، كونه لم يتم تشكيله من خلال فترات طويلة من المجازفات الشخصية القادرة على فصل الانتهازيين والمترددين، يفتقر للصفات النضالية الضرورية لفرض الثورة على القرى والأحياء.

الصراع على السلطة:
صعود البعث وزعزعة استقرار النظام القديم

استندت الدولة السورية في مرحلة ما بعد الاستقلال إلى أكثر المؤسسات الليبرالية بدائية وعلى شرعية هشة. لكن، ولأن السياسة كانت في البداية (١٩٤٦-١٩٤٩) مقتصرة على ساحة نخبة صغيرة، بدا أن الدولة الجديدة سهلة الانقياد وأن النخبة الحاكمة تمتلك حرية إغراق نفسها في المنافسات الفصائلية (الحزبوية) ومخاوف المسحوبيات. في منتصف الأربعينيات، كان حزب البعث نفسه أقلية صغيرة من بضع مئات على هامش السلطة السياسية، يحاول إثارة الشعور العام لصالح مزيد من النضال ضد الفرنسيين، ثم ضد الفساد وقمع المعارضة السياسية من قبل حكومة القوتلي، ولصالح الاستعداد للمواجهة المقبلة في فلسطين. وقد كان مهتماً بشكل حصري تقريباً بالقضايا القومية والدفاع عن الحريات السياسية ضد نظام الحكم، وهي الانشغالات التي اجتاحت الطبقة الوسطى الجديدة الناشئة في ذاك الوقت. وعلى الرغم من أن البعث لم يكن ليشكل إلا أكثر بقليل من نعرة (إزعاج)، إلا أنه كان مثيراً و«مزعجاً» بما يكفي للدعوة إلى اعتقالات دورية لقادته، ولقمع صحيفته وتزوير الانتخابات لغير صالحه؛ وقد أدى هذا القمع إلى وضعه في دائرة الاهتمام العام وكسبه للتعاطف. وكانت الانتقادات الموجهة للنظام القديم من قبل البعث وحزب حوراني الاشتراكي العربي عوامل رئيسية في نزع شرعيته. وكحركة قومية تقليدية، خسرت الكتلة الوطنية الاتصال مع قاعدتها وضعُف اعتماد الطبقة الوسطى على النخبة القديمة، وازداد دعم البعث والحزب الاشتراكي العربي (ديفلين

١٩٧٦ : ١٢؛ الجندي ٤٠-٥١؛ سكيل ١٥١؛ حزب البعث العربي الاشتراكي ABSP ١٩٦٣؛ حزب البعث العربي الاشتراكي ABSP ١٩٧٢ج؛ الصفدي ٥٦، ٦٠، ١٠٣).

نكبة فلسطين، محطمة الشرعية التقليدية، ومتسببة بإطلاق سلسلة من الانقلابات الإصلاحية عام ١٩٤٩، ومعجلة بحدوث موجة من التعبئة السياسية، وسمت الدخول الحقيقي للطبقة الوسطى إلى الساحة السياسية. وقد أدى هذا إلى تفجير معركة متأرجحة مع النخبة القديمة: فحتى مع الانحدار السريع لسلطة وشرعية النظام القديم، فإن ثروته وبالتالي قاعدته من المحسوبية والتبعية بقيت بعيدة عن المساس (سليمة) إلى حد كبير وافتقرت المعارضة للقوة لتحل محله. واخترقت أحزاب الطبقة الوسطى السياسية الراديكالية الجيش، وبدأت باعتماد الأيديولوجية الحديثة والتنظيم اللازم لتعبئة الأعداد المتزايدة من المنشقين الذين جعلت منهم نكبة فلسطين أمراً متاحاً (حيث جعلت نكبة فلسطين من الانشقاق أمراً متاحاً). لكن هذه الأحزاب، الثمرات الحديثة لمجموعة أتباع الشخصانية، غالباً ما كانت مجزأة ورغم أنها تشاركت بالإصلاحية القومية والرغبة في وضع حدٍّ للإقطاعية - «النظام الإقطاعي» - إلا أنها انقسمت حول نوعية النظام الذي يجب أن يحل محلها: فقد تعارك الإسلاميون المتشددون، الشيوعيون والقوميون العلمانيون مع بعضهم البعض بقدر ما تعاركوا مع النخبة الحاكمة. وطالما بقيت كتلة «الناخبين» من العملاء أو التابعين السلبيين لملاكي الأراضي من الطبقة العليا، افتقرت الأحزاب للدعم الجماهيري لفرض استهلال نظام انتخابي برلماني. وبالتالي، وبرغم هياكله الليبرالية رسمياً، فشل نظام الحكم في استيعاب النشاط السياسي للطبقة الوسطى ضمن مشاركة مؤسساتية وقد اتخذ الأمر إلى حد كبير أشكالاً «بريتورية» - مظاهرات شوارع، إضرابات، وعمليات شد وجذب بين وجهاء الجيش وفصائله تجسدت بسلسلة من الانقلابات وسنوات عدة من الديكتاتورية العسكرية الإصلاحية. وقد اتسمت الانقلابات بفقدان سيطرة النخبة التقليدية على الأجهزة القمعية (القسرية) وفتحت الباب أمام المعارضة الجماهيرية التي تم احتواؤها في السابق، لاسيما حركة الفلاحين بقيادة الحوراني، والتي سرعان ما اتخذت نطاقاً لم يسبق له مثيل. وكانت أعراض التغيير في التوازن السياسي في أعقاب الانقلابات التعيينات المؤقتة لعفلق وحوراني كوزيرين للتربية والدفاع، والزراعة

تقديراً لتأثيرهما المتزايد بين الطلاب، الضباط والفلاحين (الجندي ٤٨-٥١؛ السيد ٧٥؛ سكيل ٣٣-١٤٧؛ كارلتون؛ بيتران ٩٤-١٠٤؛ توري ١٩٦٤: ١٢١-٢٣٧؛ زيادة ١٠٠، ٢٠٦).

كانت الفترة من عام ١٩٥٤ إلى ١٩٥٨ فترة نهوض لمبادئ التعددية، الفاعلية والراديكالية. وقد اتسعت الساحة السياسية مع بدء أحزاب الطبقة الوسطى بحشد الدعم في الأرياف والأحياء الشعبية للمدن. واتسعت سياسة التحالفات المتبدلة المقتصرة على دواوين الوجهاء، قاعات البرلمان، وثكنات الجيش لتشمل الشوارع، الحرم الجامعي، وحتى القرى، كاسرة العزلة بين الساحة الوطنية وسمات السياسة التقليدية للساحات المحلية. وعمل إدماج كتلة الفاعلين الجدد في الساحة السياسية على تغيير توازن القوى لصالح القوى الراديكالية ضد الوجهاء.

بدأت الحقبة باندماج عام ١٩٥٣ بين حزب البعث وحزب حوراني الاشتراكي العربي، والتي كانت نقطة تحول فاصلة في تشكيل معارضة راديكالية أكثر ضخامة، إذ كان الحزبان بدقة يكمّل أحدهما الآخر: حزب عفلق مع أيديولوجية أكثر تطوراً، وحزب حوراني مع خبرة أكبر في إثارة الجماهير والصراع من أجل السلطة. ولكون حزب عفلق أقوى بين الطلاب والأقليات، وحزب حوراني أقوى بين الضباط والفلاحين السُّنة، انتشر الحزبان إلى حد كبير في المناطق التي كان فيها الآخر ضعيفاً (الجندي ٦٣-٦٤). وقد أعطت المعركة ضد ديكتاتورية الشيشكلي للحزب المتحد الجديد خبرة في المعارضة السرية التي اجتثت العناصر الأقل التزاماً، وعززت تنظيمه، ووسعت من تأييده الشعبي (الجندي ٦٦/ ٦٧). وقد جعلت عملية تطهير الجيش من أنصار الشيشكلي، بعد سقوطه، الضباطَ الموالين للبعث الكتلةَ العسكرية الوحيدة الأقوى. وحصلت سورية في عام ١٩٥٤ على أول انتخابات برلمانية حرة نسبياً، إذ كانت الانتخابات الأولى باقتراع سري ومنافسة على جوهر القضايا. وكان نجاح عدد كبير من مرشحي الطبقة الوسطى، الذين فازوا بحوالى ٢٠ بالمئة من المقاعد، ذا دلالة على السيطرة المتآكلة للوجهاء على قواعدهم السياسية (بيتران ١٠٦-١٠٨؛ سكيل ١٦٤-١٨٥؛ زيادة ١٤٩-١٥٠؛ توري ١٩٦٤: ٢٥٤-٢٦٣). وقد اتسمت الانتخابات بظهور حزب البعث كفاعل سياسي رئيسي

على مسرح الأحداث السوري. فقد رشح ا لحزب ثلاثين مرشحاً، فاز منهم ستة عشر بالمقاعد البرلمانية إضافة إلى عشرة من المتعاطفين، ما أعطاه حضوراً رئيسياً في مركز النظام المؤسساتي نفسه (خليل ١٢٥؛ الجندي ٦٨)؛ هذا مقارنة بعام ١٩٤٧ عندما فاز البعثي الوحيد، جلال السيد، معتمداً إلى حد كبير على موارده (وسائله) الشخصية. والحزب السوري القومي الاجتماعي المنافس، والذي دخل الانتخابات ببرنامج سياسي مناهض لليسارية، حصل على مقعدين فقط مقارنة بتسعة مقاعد في العام ١٩٤٩ (توري ١٩٦٤: ٢٦٣). جزئياً، عكس نجاح البعث جاذبيته بين الطبقى الوسطى الجديدة المتسعة المتلهفة (المنتظرة بفارغ الصبر) للتغيير: فقد كان الوحيد بين أحزاب الطبقة الوسطى الذي جمع برنامجاً إصلاحياً متماسكاً متجذراً في العروبة والذي يتقاطع والانقسامات الطائفية، الإقليمية والمدينية- الريفية. كما شهدت الانتخابات أيضاً نجاح الحزب في إقامة روابط مع الجماهير، خصوصاً الفلاحين؛ فقد حصل أنصار الحوراني بفوز ساحق على خمسة مقاعد في مدينة حماه بأصوات الفلاحين إلى حد كبير، وكذلك فاز وهيب الغانم في مدينة اللاذقية بأصوات الفلاحين. وفي مدينة السويداء، عكس انتصار منصور الأطرش كلاً من مكانته الشخصية كنجل لزعيم (جماعة) مرموق والتأييد المتزايد للحزب في أوساط الشباب الدروز. وفي دمشق، فاز بيطار، وهو اختراق في هذا المعقل المعادي تقليدياً. ومع ذلك، إذ بقي نجاح البعث متفاوتاً ومحدوداً؛ إذ فاز الوجهاء التقليديون بأغلبية عظمى بـ ١٤٢ مقعداً وبالكاد استطاع الحزب اختراق مناطق مثل مدينة حلب.

إن تداخل الصراعات الإقليمية والدولية مع الصراعات المحلية، وزيادة حدة الانقسامات، دفعا نحو مزيد من التحول في السياسة ومزيد من الحظوظ للبعث بعد عام ١٩٥٤. ومحاولة القوى الغربية جر الدول العربية نحو تحالف معادٍ للسوفيات مقابل معارضة مصر ناصر (في أيام ناصر) جعل من سورية ميدان معركة تدور حوله مسألة الصراع. وقد أعطى التهديد الإسرائيلي، والذي هو ابتكار غربي، المسألة حدة خاصة ورأياً سورياً منحازاً ضد التحالف. ففيما فضل الكثير من وجهاء سورية ذوي الثقافة الغربية اصطفافاً غربياً، قاد البعث والشيوعيون تحشيداً قومياً أضعفهم إلى حد مهلك، ومن خلال فرض اصطفاف سورية مع القاهرة، أمال كفة الميزان لصالح جمال عبد الناصر في العالم العربي. وكانت القوى اليسارية القومية قوية -

البعث، الشيوعيون واليساريون المستقلون مثل خالد العظم - لدرجة أنه لم يعد من الممكن حمايتها (إبقاؤها بعيدة عن) من سلطة الحكومة وجزء من الوجهاء، وفي محاولة لركوب الموجة القومية، اتحدوا معهم في تشكيل حكومة تحالف «الجبهة الوطنية» لعام ١٩٥٦ الملتزمة بالقومية العربية، والمسار «المعادي للإمبريالية». وقد هز غزو السويس الشعب السوري، ما أدى إلى توطيد التأييد الشعبي للحكومة القومية بشكل حاسم، كما أدت المؤامرات الغربية اللاحقة ضدها إلى هلاك القسم الأعظم من العناصر المتباقي الموالية للغرب، وإلى سلطة صاعدة (متزايدة) لرئيس الأمن الموالي للبعث، العقيد عبد الحميد السراج (بيتران ١٠٨-١٢٦؛ سكيل ١٨٦-٣٠٦؛ توري ١٩٦٤: ٢٦٧-٣٥٣).

وكانت هذه فترة من التعبئة القومية المكثفة، فترة ساهم البعث في قيادتها ووضعت في ظروف استثنائية للاستفادة منها. إنها، ومن بين جميع القوى على الساحة السياسية، قدمت بشكل واضح جداً الحجة التي ستكتسح الرأي السوري: بأن الإمبريالية، الصهيونية و«الرجعية» مرتبطتان عضوياً وبأن فقط سياسة الحياد، الوحدة العربية الشاملة، والإصلاح الاجتماعي يمكن أن يحرر العالم العربي من هذا التهديد. وقد كان البعث، حسب كلمات الجندي (٧٢-٧٣)، يشكل «عصب» حكومة الجبهة الوطنية في الوقت الذي كانت فيه سورية تشعر بالتهديد من كل الجهات. كما أن البعث استفاد كثيراً أيضاً كحزب مرتبط بجمال عبد الناصر، حيث أصبح هذا الأخير بطلاً عربياً قومياً في سورية. وقد وَسَم استخدام جمال عبد الناصر للراديو (الإذاعة) لتوجيه رسائل بسيطة للجماهير بداية عصر حقيقي من السياسات الجماهيرية في سورية و«الناصريين» المسيَّسين حديثاً لم يكن يتم تمييزهم في ذلك الوقت عن البعثيين؛ وبعبارة الصفدي (٥٢-٥٤)، البعث، «تكلم باسم جمال عبد الناصر، هاجم أعداءهم بقواته... [و] ركب قمة المد القومي الذي أطلقته أعماله البطولية». إن القومية العربية الصاعدة لم تقوِّض النخبة التقليدية فحسب، بل أضعفت الثقة باثنين من منافسي البعث من الطبقة الوسطى، الإخوان المسلمين والحزب السوري القومي الاجتماعي، حيث عارضه كلاهما باسم المفاهيم «السورية» والإسلامية البديلة للمجتمع السياسي (علوش ٣٣-٣٤؛ جبور ٢٤١-٢٤٢؛ سكيل ٦٧-٧٢، ١٧٩، ٢٤١-٢٤٣؛ الصفدي ٥٢-٥٤).

مع قواعده في الحكومة، البرلمان، الجيش، الشوارع، الجامعات، والقرى، أصبح حزب البعث مع حلول عام ١٩٥٦ قوة سياسية مسيطرة. وكان هناك توسع كبير في صفوفه: فقد كان لديه حوالى ستة آلاف من الناشطين في عام ١٩٥٤ (سكيل ١٧٦) وربما ما يصل إلى ثلاثين ألف بحلول عام ١٩٥٧ وتأييده كان أكثر بكثير من عضويته الفعلية. أعطى إنشاء فروع للبعث في لبنان، الأردن، والعراق الحزب مكانة وهيبة قومية (عربية شاملة) فريدة من نوعها تقريباً. وكمقياس على قوته المتصاعدة، بدأ الحزب يجذب ليس المثاليين والمنشقين فحسب بل الطموحين سياسياً (الجندي ٦٨-٧٣). وما أن وضع قدمه على باب السلطة، بدأ البعث بإنشاء (تنمية) موارد رعاية كانت محتكرة سابقاً من قبل الوجهاء؛ ولتجاوز أو إعاقة خطط الوجهاء، بدأ بالاضطلاع بدور الوسيط بين البيروقراطية والعمال والفلاحين: وحسب عبارة الجندي، «ظهر الحزبيون (أنصار الحزب) في أروقة مكاتب الحكومة يتعلمون فن تلميع التفاح ويكسبون صداقات المسؤولين» (الجندي ٥٨-٦٤). كما بدأ البعث أيضاً بإدخال أنصاره الحزبيين بشكل ممنهج في البيروقراطية، الشرطة، أجهزة المعلومات، والحصول على مناصب لهم في الأكاديمية العسكرية، كلية تدريب المعلمين، وفي مدارس المدينة الاستراتيجية التي يمكن منها تحشيد المظاهرات (الشامي؛ توري ١٩٦٩: ٤٤٥؛ كرو ٢٦٤). وأصبحت وزارة الصحة في عهد وهيب الغانم «محمية بعثية» (توري ١٩٦٤: ٢٨٧، ٢٩٥). وفي الانتخابات الثنائية لعام ١٩٥٧ في السويداء وحمص هزم مرشحو الجناح الأيسر القوميون الوجهاء المحافظين. وفي دمشق، هزم حامل الراية البعثية رياض المالكي، بفارق ضئيل زعيم الإخوان المسلمين الذي قام بحملة دينية معادية لليسارية؛ وبدا هذا الانتصار علامة انتصار للبعث على الشكوك المدينية بصورته الأقلية، الريفية والعلمانية، القبول الشعبي المتنامي للرابط الذي كان له الريادة بوضعه بين القضية القومية والراديكالية الاجتماعية (الجندي ٧٣؛ سكيل ٢٩٠). ولكن كان ضعف المنافسين التقليديين وارتباطه بناصر، البطل العربي السُّني، هو ما فتح باب المدينة أمام البعث أكثر من قوته التنظيمية والتعبوية. ولذلك كانت نسبة من يؤيدونه من المدينيين، كونها ضحلة، دليلاً على أنها سريعة الزوال نسبياً.

كان الرأي العام في استقطاب متزايد بين معسكرين كبيرين، اليسار واليمين، مع وقوف الأخير موقفاً دفاعياً إلى حد بعيد. وفي الوقت نفسه، تشتت السلطة كما لم يحدث من قبل - بين البرلمان

حيث الوجهاء المحافظون لا يزالون يحتفظون بأغلبية المقاعد، حكومة الجبهة الوطنية المدعومة من قبل ٦٥ نائباً من أصل ١٤٢، الجيش الذي تحمي صفوفه الوسطى والدنيا القوى التقدمية الصاعدة، والمثقفون والناشطون اليساريون الذين شكلوا ووجهوا الرأي العام من خلال الصحافة والمنافسة الحزبية. وفي داخل الحكومة، ثالوث يمثّل البعث (حوراني)، التقدميين الآخرين (خالد العظم)، والوجهاء الأكثر قومية (صبري العسلي)، مدعومين بحلفاء عسكريين أساسيين، سيطروا على السلطة، بالاعتماد تماماً على نفوذهم في الجيش والشوارع والبرلمان.

بدأت كوكبة السلطة الجديدة بتغيير مأزق المحافظين الذي عوّق السياسة العامة التقدمية لعقدين من الزمن. وتبنَّت الحكومة، بقيادة وزير الخارجية صلاح الدين بيطار، حيادية صارمة، وسياسة خارجية قومية عربية تتماشى (تصطف) مع مصر الناصرية. وطرح البعث مشروعاً تشريعياً لم يسبق له مثيل، يتضمن قانوناً يمنع طرد المستأجرين، تحديد الملكية الزراعية وتوزيع ملكية الدولة على الفلاحين، إنفاذ قانون العمل، الضمان الاجتماعي، التخطيط الوطني، استصلاح سهل الغاب وبناء مصفاة لتكرير النفط. وكان لليسار ما يكفي من السلطة للبدء بهذه الأفكار الجديدة (الابتكارات). وتم تأسيس روابط عسكرية واقتصادية مع الاتحاد السوفياتي التي يعارضها اليمين وذلك كخطوة أولى نحو الاقتصاد الاشتراكي، واضطلعت الدولة بدور في التنمية الاقتصادية، خاصة في البنية التحتية وبناء مصفاة تكرير النفط في حمص (جبور ٩١-٩٢؛ بيتران ١٢١). إلا أنه لم يكن هناك إجماع بين اليمين واليسار على الإصلاح الاجتماعي وكان الإنجاز الوحيد لنظام الحكم قانون يمنع طرد المزارعين المستأجرين (المحاصصين) من أراضيهم المستأجرة، الذي مُرر من خلال البرلمان عن طريق البعث الذي سوَّغه على أساس أنه ليس من المتوقع من الجنود الفلاحين أن يحاربوا من أجل وطنهم إذا ما تم طرد أسرهم من أراضيهم؛ وهذه الحادثة تجسد كيف ربطت الأحزاب الراديكالية بنجاح بين القومية والإصلاح الاجتماعي وأذية خصومهم (علوش ٥٦-٥٧). ومع ذلك، كان الذي يدلل على الدعم المتقلقل للإصلاح في البرلمان حقيقة أنه عندما تم التصويت على هذا القانون تغيَّبت الأغلبية العظمى من النواب احتجاجاً، ولم يتجرؤوا، خوفاً من الجيش والشوارع، من منعه؛ وقد فاز البعث وحلفاؤه

بـ ٣٦ مقابل ٢ من الأصوات (حنا ٤٣٥). لكن المطالبات بإصلاح زراعي شامل، الذي وحده يمكنه حل الضيق الاجتماعي والأزمة الزراعية في البلاد، لا يمكن إرضاؤها دون انقلاب فعلي في المجتمع المؤسس (الراسخ) ولم يمتلك البعث القوة ولا الإرادة للقيام بهذه المحاولة، في ظل قادته الإصلاحيين المعتدلين.

كان البعث القوة المسيطرة في الائتلاف الحاكم، ويصوغ بشكل خاص سياسته الخارجية، إلا أن سلطته كانت خارج كل اتساق أو تناسب مع قاعدته السياسية المنظمة وتقوم على تحالفات غير مستقرة مع الآخرين: فسلطته في الشوارع مستمدة جزئياً من الدعم الجماهيري العفوي لناصر وتحالفه مع الشيوعيين، وفي الجيش تقوم على توازن غير مستقر بين المتعاطفين معه والضباط الآخرين، ودوره في الحكومة يقوم على تحالف مع السياسيين التقليديين؛ وهذه التحالفات لا يمكن الحفاظ على استمرارها لأجل غير مسمى. وفي الواقع، فقد تم بحلول عام ١٩٥٧ فض التحالف اليساري القومي المهيمن، مهدداً الاستقرار المتقلقل لحكومة الجبهة الوطنية. وقد أثارت القوة المتنامية للشيوعيين قلق البعث الذي لا يثق بالتزاماتهم القومية. وبصورة أكثر تحديداً، فقد خشي البعث من أن تحالف العظم - الشيوعية، جامعاً مصادر القوة السياسية التقليدية لكبار الوجهاء مع تنظيم حزبي حديث، سيحشره في دور ثانوي في الائتلاف الحاكم؛ وهذا مؤشر على الضعف المستمر للبعث حتى في أوجه ما قبل العام ١٩٦٣. العناصر الأكثر محافظة في الحكومة، مثل صبري العسلي والرئيس القوتلي، ولِقَلَقها من الراديكالية المتنامية، كانت تبحث عن فرصة لكبح اليسار، وبسبب افتقارها لقاعدة داخل سورية، مالت للّجوء إلى التدخل الخارجي. وكهذا، شعر البعث بتهديد من اليمين واليسار كليهما. وفي هذه الأثناء، كان الجيش يتفتت إلى دزينة أو ما إلى ذلك من الفصائل، تحددها خصومات (ضغائن) شخصية أو اصطفافات مع قوى سياسية منافسة. هذه الانقسامات الداخلية، جنباً إلى جنب مع الضغوط الغربية على الدولة السورية الهشة، هددت بتمزيق سورية إلى أجزاء.

كان هذا الوضع المحفزَ المباشرَ الذي دفع بالبعث والجيش إلى السعي وراء الوحدة مع مصر.

كان الجيش يسعى إلى الخلاص من نفسه؛ والبعث، الطرف الوحيد الذي عمل بفاعلية من أجل الوحدة على شهادة السفير المصري محمد رياض (سكيل ٣١٤)، رأى فيها تحقيقاً لرسالته (مهمته) المبدئية وفرصة لاستخدام شعبية ناصر الكبيرة لهزيمة منافسيه من كل من اليمين واليسار وتنصيب نفسه كقوة مهيمنة في سورية (الجندي ٧٤-٧٦؛ مخول). لم يكن البعث يتوقع إطلاقاً أن تُقام الوحدة باندفاع (تهور) كبير أو أنها ستأخذ شكلاً وحدوياً غاية في المركزية، لكن مكانة جمال عبد الناصر الشعبية وإصرار الجيش على الوحدة وضعا الأوراق في يده وكان على البعث أن يتقبّل تخطيطه للدولة الجديدة. وقد تضمن هذا حل الأحزاب السياسية، بما في ذلك البعث، ورئاسة وضعت كل السلطات الدستورية بين يديه. والسوريون الذين أنهكهم الصراع، ولعدم ثقتهم بقادتهم، تطلعوا إلى جمال عبد الناصر لينقذهم من أنفسهم. وكان النظام السياسي، بمعنى من المعاني، قد انهار تقريباً في خضم تعبئة القوى الاجتماعية الجديدة التي لم يقدر على استيعابها (توري ١٩٦٤: ٣٥٤-٣٨٣؛ بيتران ١١٧-١٢٦؛ سكيل ٣٠٧-٣٢٦؛ ديفلين ١٩٧٦: ٧٩-٩٧؛ السيد ١٥٦-١٥٨؛ الشامي).

بدأت «الجمهورية العربية المتحدة» (UAR) التي اندمجت فيها سورية عام ١٩٥٨ برصيد كبير من رأس المال السياسي، تملّق جماهيري هائل لجمال عبد الناصر، ودعم للحركة السياسية التي تم تحشيدها من قبل البعث. إلا أن الجمهورية العربية المتحدة سرعان ما تحولت لتصبح بشكل جوهري حكماً بيروقراطياً من القاهرة، وبالتالي أثبتت أنها لم تعد قادرة على إقامة مؤسسات سياسية قابلة للاستمرار التي كانت سورية بحاجتها أكثر من النظام الليبرالي التي حلَّت محله.

على الرغم من أن قادة البعث قد تم تعيينهم بداية في المناصب العليا - حوراني نائباً للرئيس، وآخرون وزراء - إلا أن الخلافات نشبت أظافرها بين جمال عبد الناصر والحزب تدريجياً. وكخطوة أولى لوضع الجيش السوري العنيد تحت سيطرته، نقل ناصر المئات من ضباط البعث إلى مصر واستبدل الكثير من القادة الكبار بمصريين. وبعد ذلك انتقل إلى التقليل من أهمية الأحزاب اليسارية - القومية، مبتدئاً بالشيوعيين، ولكن سرعان ما تحول إلى البعث. وكان البعث، الذي توقع أنه سيحكم الجمهورية العربية المتحدة، اعتزم تعيين ثالوث حاكم من

مكوّن جمال عبد الناصر، حوراني وعفلق، وحاول السيطرة على الهياكل السياسية للمنطقة السورية، وأصرَّ على أن تكون أيديولوجيته أساساً للحكم. إلا أن ناصر، معتبراً إياه مجرد فصيل سياسي بين فصائل كُثر، رأى في هذا الأمر وقاحة، وأصبح ينظر للبعث، رغم انحلاله رسمياً، على أنه كتلة متماسكة بعقلية مستقلة إلى حد خطير ضمن الدولة الجديدة والتي يمكن أن تهدد سلطته. ورأى أن أهدافه القومية متطرفة وتتضارب مع صورته والتزاماته الدولية، لاسيما بعد معارضته (البعث) تقاربه مع الولايات المتحدة بعد عام ١٩٥٩، وانتقاد فشله في الرد على تحويل إسرائيل لمياه نهر الأردن. وأعلن جمال عبد الناصر أن القومية العربية ليست ملكاً لأي حزب، وازدرى حزبوية البعث ومناورة قادته بعضهم على بعض. وفي انتخابات الاتحاد الوطني، التنظيم السياسي الرسمي الوحيد في ظل الوحدة، عمل وكلاء جمال عبد الناصر ضد البعث، بينما شجعوا السياسيين المحافظين والعناصر الإسلامية وانسحب العديد من البعثيين من المنافسة: إذ تم انتخاب حفنة (عدد قليل) منهم فقط (٦ , ٢ بالمئة من المجموع)، وتم استبعاد البعث، الذي كان يتوقع أن يجعل من الوحدة أداة له، منه تماماً. وكان البعثيون قد تعاونوا في مسألة تطهير اتحاد العمال واتحاد الطلبة من الشيوعيين، محوّلين الاتحادين إلى ميدانين خاصين به (البعث)، لكن نظام الحكم انقلب الآن عليهم؛ فاستقالت القيادة البعثية لاتحاد العمال احتجاجاً على الضوابط الحكومية الجديدة وحظر الإضرابات. ومع تقدم جمال عبد الناصر في انفراج العلاقات الدولية مع الغرب والأنظمة الملكية العربية المحافظة ونزاعه مع جمهوريات الاتحاد السوفياتي (USSR) والعراق اليساري، أُطلق العنان للمشاعر الإسلامية ضد العلمانية البعثية داخل سورية. وأصبح شعار النظام «لا يمين، ولا يسار». سيطرت الدولة تدريجياً على الصحافة التقدمية والبعثية، وشيئاً فشيئاً تم تضييق صلاحيات مجلس الوزراء الإقليمي السوري ونقلها إلى الحكومة المركزية في مصر، ونُقل كل من بيطار وحوراني إلى مناصب اسمية في القاهرة بعيداً عن قاعدة سلطتهما، وتم إعاقة عمل وزراء البعث الآخرين؛ فسرعان ما استقال الوزراء البعثيون. واصل الخط الرسمي للحزب بدعم الوحدة، لكن انتقاد النظام اللاذع (المزعج) اكتسح الحزب بأعضائه وصفوفه؛ وكان هياج «المقهى» هذا («coffee house» ferment) عاملاً رئيسياً في تآكل الدعم للجمهورية العربية المتحدة (الجندي ٨٥). وكان رد جمال عبد الناصر على دعوات الحزب إلى دمقرطة النظام بشجب ادعاء البعث «الوصاية»

على الشعب. وأصبح العقيد السرَّاج، بعد انشقاقه عن البعث لأجل جمال عبد الناصر، التابع الموثوق للقاهرة في تشديد الخناق على الحزب. ومع دفع ناصر لليسار القومي خارج الساحة السياسية، بدأ بالاعتماد أكثر من أي وقت مضى على شبكة السرَّاج الاستخباراتية (أبو جابر ٣٣-٥٦؛ الجندي ٧٧-٨٦؛ بيتران ١٢٨-١٣٥، ١٤٠-١٤١؛ بالمر؛ جبور ١٩٨-٢٠٦، ٢٥٤-٢٥٦؛ ٢٩١-٢٩٦؛ علوش ٨٦-١٠٦، ١٢١-١٢٢، ٢٢٤-٢٢٥؛ السيد ١٦٩؛ توري ١٩٦٩: ٤٥٧-٤٥٨؛ الصفدي ٢٥١-٢٦٠).

ومع ذلك، بدأت الجمهورية العربية المتحدة بإصلاحات اجتماعية رئيسية، فقد صدرت مراسيم بتخطيط الدولة وصولاً بتأميم الصناعات الكبرى. وبوشر العمل بالإصلاح الزراعي في البداية: توزيع أجزاء من العقارات الكبيرة على الفلاحين وإحداث قانون العلاقات الزراعية. وكانت السلطة الإصلاحية التي تتمتع بها الجمهورية العربية المتحدة نتيجة لتحالف بين جمال عبد الناصر الذي يتمتع بتأييد شعبي هائل، وقاعدة حزب البعث بين أهل أوساط المفكرين والمثقفين والفلاحين؛ فقد استندت الدفعة الأولية لإصلاح الأراضي، مثلاً، إلى اتحاد بين سلطة الدولة والكوادر التقنية التي قدمها المصريون ووزارة الإصلاح الزراعي التي يعمل بها كادر من الحزبيين البعثيين الملتزمين بالإصلاح والمتمتعين بدعم في القرى. حاول الوزيران البعثيان اللذان يديران وزارتي الإصلاح الزراعي والعمل تنفيذ الإصلاحات بنشاط، ما أثار ردة فعل محافظة معادية، لكن الغلبة كانت لصالح الجماعات الناصرية من فلاحي الأرض الجياع. ولكن الإصلاح، خصوصاً بعد الانفصال بين جمال عبد الناصر والبعث، أصبح ممارسة بيروقراطية من الأعلى، فشل في ترسيخ الجذور المنظمة في القرى، وأضعفه الجفاف المدمر الذي خرَّب ممتلكات الفلاحين الجديدة. ومع ذلك، كانت أهمية مراسيم الإصلاح الزراعي لا تقدر بثمن، وإن كانت مجرد رمز لاستقلالية جديدة للدولة وللتراجع السريع للسلطة السياسية للنخبة مالكة الأراضي والتي عرقلت بنجاح قبل عام ١٩٥٨ حتى أبسط الإصلاحات.

تتجلى الملامح الأساسية لنظام الجمهورية العربية المتحدة، كما وضعها جبور (٢٨٧)، بالقائد ذي الشخصية الكاريزمية على القمة، الذي يستند إلى أجهزة سيطرة عسكرية/ بوليسية وإلى

التأييد الجماهيري الواسع ولكن غير المنظم لجمال عبد الناصر: أصبحت الجمهورية العربية المتحدة دولة بيروقراطية مع شرعية قومية عربية قوية. ولكن كان عليها التزامات كبرى؛ فقد أبعد جمال عبد الناصر أو سرَّح كثيراً من «الطبقة الوسطى» المسيَّسة، خاصة البعثيين، تاركاً فجوة بين القائد وجمهوره من الناخبين. نظرياً، كان وجود الاتحاد الوطني لاحتضان وربط كل الشعب بالحكومة، بصرف النظر عن الاختلافات الاجتماعية أو الأيديولوجية. وعملياً، أصبح يُدار من قبل عملاء المخابرات، الموظفين الحكوميين غير السياسيين، والوجهاء المحليين؛ ومن السخرية أن العديد من قادة الحركة الانفصالية خرجوا من الاتحاد. وبقيت قطاعات واسعة من الطبقة الوسطى المدينية ناصرية حتى النهاية، لكنها لم تكن منظمة سياسياً للدفاع عن النظام. وبدلاً من ذلك، استمال جمال عبد الناصر سياسيين تقليديين، بينما هاجم في الوقت نفسه - من خلال إصلاح الأراضي والتأميم - مصالحهم الاجتماعية. وفي محاولة للبقاء في الأعلى وموازنة القوى الاجتماعية المتعددة وللحكم من خلال البيروقراطية وشرطة الأمن، فشل جمال عبد الناصر في إعطاء نظامه قاعدة اجتماعية واضحة. ومن خلال التخلص من ضباط الجيش السوري «التقدميين» وإبعاد سلك الضباط، فتح الباب أمام انقلاب عسكري من قبل حفنة من الضباط المحافظين. وفي عام ١٩٦١ أسقطوا نظام الحكم والوحدة السورية المصرية. والأمر الهام، أن اثنين من الضباط الأساسيين في الانقلاب الانفصالي كانا مرتبطين بالبورجوازية الدمشقية المحافظة وشيوخ السوق (جبور ٢٨٦-٢٩١؛ بيتران ١٥٠). كان للوحدة تأثيرها الدائم على الحياة العامة السورية؛ فقد بدأت في إجراء إصلاحات اجتماعية كبرى، على رأسها الإصلاح الزراعي، كانت منتظرة من قبل الجماهير العامة، وبذلك رفعت معايير الشرعية. إلا أن سقوط، كما قيامها، الجمهورية العربية المتحدة أدى إلى انقسام حاد بين السوريين على الحكمة من الوحدة، وحول ما إذا كانوا سيسعون لإعادة الوحدة، وإن كان ذلك فتحت أية شروط؟ وبصورة أكثر تحديداً، كان اليسار القومي من الطبقة الوسطى منقسماً بعمق بسبب القضية الوحدوية، التي وضعت كلاً من الناصريين، الشيوعيين، والبعثيين في مواجهة بعضهم مع بعض. وبالتالي، ازدادت الساحة السياسية المنقسمة بالفعل انقساماً.

يمثل النظام الانفصالي الذي حلَّ محل الجمهورية العربية المتحدة محاولة لإعادة عقارب الساعة

السياسية لعقد من الزمن واستعادة حكم السياسيين التقليديين. فقد استردت النخبة التقليدية البرلمان والحكومة، والقانون الأول الهام للنظام كان دحر إصلاحات الجمهورية العربية المتحدة والتقليل من شأنها؛ فقد أزيل التأميم عن البنوك والصناعات، وتم رفع الحد الأعلى لإصلاح الأراضي، حتى أبطله تقريباً (all but vitiating it)، وأعيدت مساحات واسعة من الأراضي - يقال أنها ٣٠,٠٠٠ هكتار - إلى المُلاك الكبار؛ وفي أماكن، دفع ملاكي الأراضي الفلاحين خارج قُراهم، هدموا بيوتهم وحرقوا محاصيلهم (ناصر). ولم يوقف ردود الفعل هذه إلا تمرّد عسكري جاء بحكومة معتدلة جديدة أعادت الإصلاح إلى سكته. ولكن حتى عندها لم يتمكن النظام من كسب كثير من التأييد، فالمشاعر الموالية للوحدة أثارت الجماهير المدينية، والكثير من الطبقة الوسطى، الناصريين والبعثيين على السواء، ازدروا النظام، والفلاحين أُبعدوا بشكل دائم بسبب إبطال الإصلاح الزراعي والعمال بسبب إزالة التأميم. وتمثلت أعراض الإفلاس التام للانفصال بعدم استقرار بريتوري لم يسبق له مثيل - أعمال شغب في الشوارع، إضرابات، ودسائس عسكرية (الجندي ٩٩-١٠٠، ١٠٣؛ وارينير ١٩٦٢: ٢٢٩؛ خليل ٢٣٥-٢٣٦). وقد أصابت حالة من الهياج العام سلكَ الضباط، تجلت بحزبوية متواصلة وإبعاد ضباط الطبقة الوسطى التقدميين. وفُقدت كل الثقة في بقاء النظام: «الناس كانوا يتوقعون البيان رقم ١ كل صباح» (الجندي ٩٩). وفقط بسبب الانقسامات في صفوف المعارضة نفسها جعل النظام يستمر فترة طويلة كما حدث. ومع حدوث انقلاب البعث، بعد سنة ونصف السنة من الانفصال مع مصر، كان الغياب الكامل للمعارضة يدلل على انخفاض كامل في الروح المعنوية للنظام، وانهيار تام للسلطة التي أنشئت في سورية.

تمهيداً للوصول إلى السلطة: حلّ حزب البعث وتجزئته

في النهاية، كانت النتيجة الأكثر أهمية لفترتي الجمهورية العربية المتحدة والانفصال تأثيرهما على حزب البعث: فتحوّل الحزب في هذه الفترة حدد طريقه إلى السلطة وطبيعة النظام التالي.

تبعثر البعث باعتباره حركة سياسية موحّدة بسبب الوحدة. فقد تم حلّ تنظيمه الحزبي رسمياً،

ما أدى إلى بعثرة مناضليه وتهشيم الروابط التي كانت تربطهم بالقيادة، رغم أن بعض الفروع المحلية بقيت موجودة بالفعل (الجندي ٨٠). عندما ركن جمال عبد الناصر البعث جانباً، وتخلص من الضباط البعثيين، وحاول استغلال القوى التقليدية ضد الحزب، أقحم الحركة في حالة من الاضطراب. وانقسمت القيادة حول كيفية التعامل معه، وبعد انهيار الجمهورية العربية المتحدة، انقسمت حول ما إذا كانت ستسعى وراء إعادة الوحدة. ظهر حوراني كقائد لفصيل مناهض للوحدة، منددا بالجمهورية العربية المتحدة باعتبارها «تمصير»، وتحدى عبد الناصر على أسس قومية عربية لإذعانه المزعوم في تصفية القضية الفلسطينية. وقد جلب «النظام الانفصالي» انفصالاً دائماً بين حوراني وعفلق؛ حيث رحب حوراني بنهاية الوحدة، وقرر العمل من خلال النظام، ووقف بوجه الحركة الوحدوية وأخذ معه بعضاً - وليس الكل على الإطلاق - من أنصاره الحمويين السابقين في حزبه العربي الاشتراكي المُعاد تنظيمه (جبور ١٩٥). عفلق والتيار البعثي السائد، المترددان بشأن النظام، الذي رغم عيوبه، لا يزال يبدو أنه يمثل انتصاراً كبيراً للعرب، أعلنوا الولاء للجمهورية العربية المتحدة ولكنهم كانوا ينزعون لانتقاد حكمها غير الديموقراطي. لم يستطيعوا أن يتبرأوا من دولة تجسد الوحدوية التي بشروا بها لسنوات، ولكنهم لم يدعموها بفاعلية أيضاً. وبعد سقوطها، دعوا لإعادة الوحدة على أسس أكثر اتحادية وديموقراطية (الجندي ٨١).

نتيجة أخرى للوحدة على القدر نفسه من الأهمية تتمثل بإبعاد الكثير من قادة الحزب من الجيل الثاني عن القادة التاريخيين. فقد أصبح بعض النشطاء البعثيين ناصريين وخدموا الجمهورية العربية المتحدة، وبعد سقوطها، أسس العديد منهم وغيرهم ممن اتهموا الحزب بعدم فعل شيء يذكر للدفاع عن الوحدة وللمضي قدماً نحو إعادة الوحدة، (حزب) الوحدويون الاشتراكيون تحت قيادة سامي صوفان؛ وكانوا ليصبحوا الجناح اليساري للحركة الناصرية (جبور ١٩٥؛ الصفدي ٢٩٣؛ الجندي ٨٩؛ بيتران ١٥١). وكان العديد منهم من السُّنيين المدينيين من الطبقة الوسطى الذين كان التصاقهم بالبعث مدفوعاً ببروزه كحامل للواء القومية العربية بالتحالف مع جمال عبد الناصر. إلا بعض البعثيين القدامى أيضاً، والذين تركز التزامهم بالبعثية على الوحدة، عندما أُجبروا على الاختيار بين البعث وناصر، اختاروا الأخير.

وبقي نشطاء آخرون، لاسيما الريفيون وأولئك الذين ينتمون لمجموعات الأقليات، موالين للبعث ولكن ليس لقادته التاريخيين. وقد ناقشوا بشكل صارخ حلّ الحزب الذي بدا وكأنه تدمير لعربة طموحاتهم السياسية والاجتماعية. وأصبح مئات من «الحزبيين» «عديمي الفائدة» و«مناضلين متقاعدين» ممتعضين متلهفين لإعادة بناء الحزب (الجندي ٧٨). وعلاوة على ذلك، ولخيبة أملهم بالوحدوية التي لم تنته لا بدولة عربية شاملة ولا بثورة اجتماعية في سورية، فقد شككوا بانشغال عفلق بالوحدة العربية، بحد ذاته، فيما خابت آمالهم بالقدر نفسه بسبب تعاون حوراني مع الحكومة الانفصالية. وبدأوا بالتشديد على الحاجة لتعبئة سياسية جماهيرية وثورة اجتماعية باعتبارها الطريق للقومية العربية. وكانت القوة الرائدة في هذا الهياج الأيديولوجي جماعة من البعثيين القدامى والشيوعيين السابقين، بمن فيهم جمال الأتاسي، إلياس مرقص وياسين الحافظ الذين، وهم يكتبون في البعث، انتقدوا البعثية التقليدية لتأكيدها على الحرية الفردية ومعارضة الصراع الطبقي ودعوا إلى الانفتاح على الماركسية وشددوا على التنظيم الجماهيري الشعبي؛ كان هؤلاء الكُتّاب مهمين لأن أعمالهم عبَّرت عن التحول الأيديولوجي الأساسي الحاصل في قواعد الحزب وأرست أسساً لردكلة الأيديولوجية البعثية بعد عام ١٩٦٣ (الصفدي ١٥٥-١٦١٤؛ جبور ٣٧٥-٣٧٦). خارج هذا الهياج كان جيل أصغر من البعثيين يظهر، مفكرون مناضلون وضباط يساريون، الذين سيطروا، بعد آذار/ مارس ١٩٦٣، على الحزب وحوَّلوه من حزب وحدوي إصلاحي إلى حامل (عربة) لنسختهم الخاصة من الثور الاشتراكية. وكهذا، كان لتجربة الجمهورية العربية المتحدة نتيجة رئيسية وهي تشويه عام لسمعة مؤسسي الحزب من القيادة وبروز قيادة بديلة تناصر نسخة جديدة مردكلة من البعثية.

وأخيراً، عاني الحزب من تقليص كبير في قاعدته الشعبية نتيجة لقيام الجمهورية العربية المتحدة وتداعياتها. فقد كان الكثير من التوسع السريع في شعبيته في أواخر الخمسينيات يعود لقيادته القومية واصطفافه مع جمال عبد الناصر؛ وما أن انفصل عن بطل القومية العربية حتى خسر الكثير من هذا الدعم - المتركز بيم الطبقات الدنيا والوسطى من المدينيين. وفي الواقع، فإن المنطق الحقيقي في البعثية ظهر في مسألة: أن عنصراً حاسماً من جاذبيتها الشعبية كان القيادة التي في نضال ضد التدخل الأجنبي في العالم العربي ومن أجل الوحدة العربية. والآن

أصبحت تلك معارك قديمة، فقد فشلت الوحدة، وتحمل البعث بعضاً من مسؤولية ذلك كونه وافق على ترتيبات متهورة من جانب واحد غمرت حقوق سورية، ومع ذلك سحب دعمه لاحقاً عندما أضرت الوحدة بمصالحه الحزبية. وقد اعتبر كل من أولئك الذين التزموا بـ «عبد الناصر» بحماسة والعديد من أولئك الذين خابت آمالهم في الوحدة أن الحزب قد أفلس أيديولوجياً. وبالتالي، فقد تم اختزال البعث بقاعدته الريفية الأصلية إلى حد بعيد، بل حتى أن الكثير من أتباعه بقوا مشتتين.

وبحلول عام ١٩٦٢ تم تقسيم «البعث» إلى ما لا يقل عن ثلاثة فصائل بارزة تعمل على تماسات مختلفة. فقد كان لعفلق بضع مئات من الطلاب ممن تجمعوا حوله في دمشق وهيبة معينة كمؤسس حزب وفيلسوف، إلا أنه بدا متردداً في إعادة بناء الحزب القديم، ربما لأنه مدرك للرفض المتنامي لوصايته ومقتنع، في ما يبدو، للعودة للأيام الأنقى عندما كان الحزب مجرد حلقة من المريدين يلتفون حول معلّمهم؛ الأعضاء القدامى كانوا «متعبين من تردده ومصرّين على أن يتخذ إجراء ما» (الصفدي ٢٩٠؛ الجندي ٩٧-٩٨). وفي نهاية المطاف، عَهِدَ بعملية إعادة البناء إلى فريق من البعثيين العراقيين الذين حضَّروا لمؤتمر عقد في حمص عام ١٩٦٢ لإعادة تأسيس الحزب رسمياً. وقد خرجت وثيقة عن المؤتمر تعطي لمحة عن الحالة الداخلية للحزب قيد التأسيس كما تراها قيادة عفلق: «الانقسامات والشكوك الناجمة عن حلّ (الحزب)» و«ظهور انحرافات سياسية وعقائدية بين بعض الأعضاء» الذين رفضوا «عقيدة الحزب وروح الانضباط فيه» قد جعلت العديد من الحزبيين غير مناسبين لـ «العمل الحزبي المنظم» اللازم لإعادة التنظيم (رابينوفيتش ٣٨). حتى داخل صفوف فصيل عفلق، بقي هناك رأي شديد الانتقاد لحل الحزب وانفصال الوحدة عن الاشتراكية والديموقراطية في ظل الجمهورية العربية المتحدة. وقد وجد عفلق أن حقه في قيادة الحزب الذي أسسه لم يعد من الممكن أن يكون أمراً مسلماً به. وفي الواقع، فإن تأخره في إعادة التنظيم كان مضراً بادّعاءاته، لأنه، وحتى بعد مؤتمر حمص، كان فصيله قادراً على تأسيس بعض الصلات المنظمة مع المحافظات أو القوات المسلحة؛ وبذلك، وفي أعقاب انقلاب آذار/ مارس ١٩٦٣، بقي مجرد رديف يقوده بضعة من الرفاق القدامى مثل منصور الأطرش وشبلي العيسمي، وفقط

واحد من عديد من المجموعات التي لها حق المطالبة بقيادة البعث (الصفدي ٨، ٢٨٦-٢٨٧، ٢٩٠، ٣٧٥؛ الجندي ٩٨-٩٩).

وعلى مسار منفصل كان هناك تجمع كبير من المثقفين الريفيين الذين سيطروا على بقايا العديد من فروع الحزب في المحافظات، خاصة في درعا، دير الزور، اللاذقية والسويداء والذين أصبح يطلق عليهم القطريين. وقد كانوا من المنتقدين بشدة لعفلق لحله الحزب، ويفتقرون للحماسة من أجل إعادة الوحدة مع مصر، وكانوا، بدلاً من ذلك، يتبنون اشتراكية راديكالية باعتبارها اهتمامهم المركزي (الصفدي ٢٩٤؛ الجندي ٩٠، ٩٥-٩٦). وفي ظل نظام الحكم الانفصالي بدأوا، بشكل مستقل عن عفلق، بإعادة تنظيم الحزب. وقد كان البعثيون العلويون في طليعة عملية إعادة التنظيم هذه، وعندما تولى حزب البعث السلطة في عام ١٩٦٣، كان فرع اللاذقية من أقوى الفروع - مع عواقب لا تحصى للتكوين الطائفي لدولة البعث.

ثالثاً، بقيت جماعات مختلفة من الضباط البعثيين ملتزمة سياسياً. وكان هناك مجموعة ذات أصول وأيديولوجية قريبة للقطريين من صغار الضباط البعثيين السابقين الذين صُرفوا من الخدمة في ظل الجمهورية العربية المتحدة أو الانفصال، وهم على الأغلب من الريفيين وبشكل غير متكافئ من جماعات الأقليات العلوية، الدرزية، والإسماعيلية. ولشعورهم بالاستياء من عدم فاعلية القادة في حمايتهم، حلّ الحزب والفشل في إعادة بنائه بسرعة؛ فقد كانوا مصممين على إسقاط «الوصاية» التي يمارسها القادة المؤسسون على البعث وإفساح المجال أمام قيادة جديدة. ومن خلال ترؤسهم لما يسمى «اللجنة العسكرية»، كانوا ينظمون تنظيماً حزبياً عسكرياً سرياً. وقد أدى كل من أعضاء هذه اللجنة التي ضمّت محمد عمران، صلاح جديد، حافظ الأسد وعبد الكريم الجندي، دوراً رئيسياً في سورية في مرحلة ما بعد عام ١٩٦٣. أما غيرهم من الضباط البعثيين القدامى فكانوا أقرب لحوارني والوحدويين الاشتراكيين. وبشكل ملحوظ، كل هذه المجموعات كانت تنظر إلى عفلق باعتباره غير جدير بالثقة (السيد ١٧٢؛ رابينوفيتش ٣٦-٤٨؛ الجندي ٨٤-٨٩، ٩٥-٩٦). وبحلول عام ١٩٦٢ كانت «اللجنة العسكرية» منهمكة بعمق بالمؤامرات لاختراق الجيش وإسقاط النظام الانفصالي باسم البعث؛

إلا أنها كانت تعتزم بوضوح الاستيلاء على قيادة البعث لنفسها.

وكهذا، وفي عشية استيلاء الحزب على السلطة، لم يكن «للبعث» قيادة معترف بها على نطاق واسع ولم يكن يتمتع بإجماع عقائدي: وفي الحقيقة، ما كان قد بدأ بالأساس كحزب إصلاحي كان في طريقه، رغماً عن قادته المؤسسين، لتبني أيديولوجية ثورية. وقد كان مجزأً ومشتتاً تنظيمياً، فقاعدته الشعبية السابقة إما تم إبعادها أو حل تعبئتها. إنه لمن الصعب تصوُّر مرحلة حاسمة أكثر شؤماً بالنسبة لحزب يستولي على السلطة. ومع ذلك، كان الضباط البعثيون المفصولين من الخدمة، ولخوفهم من فرص الحزب - وفرصهم الخاصة - التي كانت تفلت من أيديهم، مصممين، (وبرغم معارضة عفلق) على التصرف. فهم لم يتوقفوا إطلاقاً عن التخطيط لانقلاب، ولكن ولكونهم خارج الجيش، كان عليهم إيجاد حلفاء لهم لا يزالون يتولون القيادة. وكان هناك عدد من الضباط «الناصريين» تم تعيينهم في مناصب قيادية رئيسية في محاولة لاسترضاء مشاعر الوحدويين التقدميين في صفوف الجيش، وقد تآمر معهم البعثيين لكن فقدان ثقة مُتبادلاً بقيت قائمة بقوة (بين الطرفين). وبحلول عام ١٩٦٣، وبحسب الجندي (٩٧)، كان البعث قد «اخترق» كل مجموعات الضباط، لكن الجيش بدا مشلولاً بسبب المأزق الفصائلي (الحزبوي). وسرعان ما أصبح واضحاً أن القائد «المستقل» للجبهة الجنوبية، العقيد زياد الحريري، هو الرجل الوحيد الذي يستطيع كسر الجمود والإطاحة بنظام الحكم إذا ما استطاع كسب التأييد. وفي شباط/ فبراير من عام ١٩٦٣ استولى البعث على السلطة في العراق، الأمر الذي كان حافزاً لجمع الحريري، الناصريين، والضباط البعثيين وتنفيذ انقلاب أبيض (غير دموي) في الثامن من آذار عام ١٩٦٣ وضع نظام الحكم «الانفصالي» خارج بؤسه. وفي غضون بضعة أشهر، اختلف البعث وشركاؤه، حيث تم التخلص من الأخير وترسيخ نظام حكم بعثي بحتٍ في قمة سلطة الدولة؛ إلا أنه لم يكن من الواضح في نظام حكم مقسم بين فصائل عدَّة متنافسة، كلٌّ يدَّعي أنه بعثيٌّ، ما الذي يبشِّر به هذا تماماً (الجندي ٩٩-١١٢؛ جبور ٢٠٦-٢١٢، ٣٧٢-٣٧٦؛ الأخرس ١٧٥-١٧٦؛ بيتران ١٥٠، ١٥٥-١٦٦).

وهكذا، فقد وصل البعث إلى السلطة، ليس باعتباره حركة شعبية، ولكن عن طريق انقلاب نفذته حفنة من الضباط. وهذا الطريق الخاص بالوصول إلى السلطة سيحدد شكل التطور اللاحق لنظام الحكم بأكمله. إن اختزال الحزب في مجموعة أساسية من الضباط الريفيين والمثقفين، كثير منهم من أصول أقليَّة، وفقدان معظم كادره من السُّنّة المدينيين كان ليؤدي إلى مراجعة أيديولوجية تحلّ فيها الراديكالية الزراعية التي تضع الأولوية لـ «الثورة في بلد واحد» محل القومية العربية والتي هي الاهتمام الأول للطبقة الوسطى المدينية. وفي الواقع، منذ الاستيلاء على السلطة كان الراديكاليون مصممين على ثورة اشتراكية تكون لها اليد العليا في النظام الجديد. وبناء على ذلك، واجه البعث ولفترة طويلة عدائية جزء كبير من المجتمع المديني، ليس فقط النخبة من مُلاك الأراضي والمحافظين الإسلاميين بل العديد من الناصريين من الطبقة الوسطى والليبراليين كذلك. إن الاستيلاء على السلطة على ظهر الجيش (بدعم من الجيش)، دون وجود قاعدة جماهيرية منظمة، وبمواجهة معارضة مدينية، ومحاولة الحزب، في هذه الظروف، فرض ثورة من الأعلى جعلت من المؤكد أن يكون نظام الحكم مُسيطراً عليه من قبل السياسيين العسكريين، الأمر الذي أوصله للسلطة وأبقاه هناك. ولافتقاره لـ «دولة مقاومة» مستعدة لتولي رأس الحكم، كان على الحزب بناء مركز دولة جديدة من الصفر. وفي هذه الظروف، كان على البعث العودة للحكم الاستبدادي، محاولاً التوفيق بين الهيمنة العسكرية والتنظيم السياسي اللينيني اللازم لتنفيذ ثورته. والنتيجة كانت نظام حكم بقواعد قوة في الجيش والقرية يحكم من أعلى سلطة الدولة وسط بيئة مدينية ترفض شرعيته. وقد واجه هذا النظام، من خلال سعيه إلى تشكيل دولة جديدة والقيام بثورة، عقبات مستعصية على الحل: مجتمع فسيفسائي مجزأ ومقسم بفجوات طباقي وريفية - مدينية وأيديولوجيات متنافسة، ملوث بالبريتورية، تحتضنه دولة تفتقر للشرعية القومية، ويهدده أعداء خارجيون أقوياء، وذو اقتصاد متخلف تابع للغرب. ومع ذلك، لم يكن البعث دون وسائل - أفكار، قادة، ومؤيدين - يمكنه معهم مواجهة هذا التحدي.

ويعود السبب في أن البعث هو الذي أصبح في نهاية المطاف وسيلة تغيير النظام إلى أنه، ورغم مسؤولياته الخاصة، كان يمتلك مع ذلك مصادر القوة السياسية الأكثر توازناً وفاعلية. فقد

صاغ البعث الأيديولوجية الأكثر إقناعاً والتي، بواسطة دمج ونشر القومية والاشتراكية، شكَّلت مواقف جيل كامل وخلقت تقبلاً للمشروع الراديكالي الذي كان يحاول البعث تنفيذه بعد عام ١٩٦٣ (علوش ١٦٠؛ ن. كيلاني ٦-٧). كما عمل الحزب على بناء كادر ملتزم أيديولوجياً من المثقفين والضباط الذين تم تجنيدهم من الجماهير الريفية والذين منهم سيتم تشكيل النخبة السياسية لدولة البعث (الجندي ٣٦-٣٧، ٦٩، ٧٣، ١٠١؛ جبور ١٩٧-٩٨). في الخمسينيات، عمل البعث على تطوير تنظيم كافٍ لتشكيل أوسع ائتلاف من قوى المعارضة، وسد الثغر الطائفية، الإقليمية والريفية - المدينية على نحو أكثر فاعلية من أي من منافسيه؛ على الرغم من أنه بدأ باعتباره مجرد حركة شبابية، إلا أنه انطلق لما هو أبعد من جوهره الأصلي كطالب ومعلم، في كلا الاتجاهين؛ «صعوداً»، مخترقاً الدولة بحد ذاتها، و«نزولاً» إلى القرى حيث لا تزال جماهير السكان تعيش. وعلى الرغم من أن ائتلاف البعث تفكك بعد عام ١٩٥٨، ورغم أن الحزب لم يتولَّ السلطة على رأس جيش فلاحيٍّ أو من خلال أصوات الفلاحين، إلا أن انقلاب البعث كان بطرق عدَّة نتيجة، لولا تأخره، للتعبئة السياسية الريفية في الخمسينيات. فالضباط البعثيون الذين استولوا على السلطة في عام ١٩٦٣ تشكلوا من جراء الأزمة الزراعية وعملية التسييس في تلك الفترة وقد تمتعوا، رغم تسريحهم، بجمهور من الأنصار تشكَّل في الوقت نفسه وتركَّز في الريف. وقد امتلك البعث حضوراً محلياً وخبرة تنظيمية تسمح له بإعادة بناء أجزاء مهمة من ائتلافه القديم بعد استيلائه على السلطة. وفي النهاية، كان الأمر الأكثر حسماً لبقاء البعث في السلطة أنه ثبت موطئ القدم الأقوى له في الجيش والجذور الأعمق في القرية. وبإظهاره مرونة ملحوظة كتنظيم وإيديولوجيا، فها هو الآن ينهض من الرماد كقوة ضاربة لتغيير النظام.

وفي المقابل، كان كل منافسيه يرزحون تحت مسؤوليات مصيرية. فالإخوان المسلمون، الذين تمتد جذورهم إلى سوق المدينة التقليدي، لم يستطيعوا توليد سوى القليل من الدعم بين أوساط الطبقة الوسطى الجديدة المتعلمة والتي كانت تتبنى العروبة أو بين أوساط الأقليات الذين أرادوا دولة علمانية؛ فقد كان لديهم القليل من الأتباع في الجيش والقرية. وكان الحزب السوري القومي الاجتماعي منافساً مباشراً للبعث بالنسبة لولاء الطبقة المتوسطة المتعلمة،

الضباط، والأقليات. لكنه، ولكونه يخضع لهيمنة الأقلية، كان متشبثاً بالعلمانية المتشددة وعكست «سوريته» رفضاً للعروبة التي تعتبر إسلامية؛ وبالتالي فقد كان لديه القليل من دعم المسلمين السُّنة. وما أن أصبحت معارضته للعروبة وتماهيه مع الغرب واضحين، فقد الكثير من تأييده في الجيش وبين أوساط الشباب المتعلم لصالح البعث (جبور ١٦٢؛ خضور ١٩٧٠: ١٩٣-١٩٤؛ بيرلموتر ١٩٦٩: ٨٣٥). وقد كان الإخوان والحزب السوري القومي الاجتماعي كلاهما، رغم معاداتهما للإقطاعية، مؤيدين للرأسمالية في الوقت الذي كانت فيه الاشتراكية في صعود. والشيوعيون، الذين كان يُنظر إليهم كمعادين للإسلامية، كانوا مقتصرين على الأقليات، وبشكل خاص الكرد، العرب من الأرمن والمسيحيين، وأجزاء من النخبة المثقفة (أهل الفكر) المدينية والطبقة العاملة. وقد أبدوا القليل من الاهتمام لتنظيم الفلاحين خارج قرى الكرد والمسيحيين، كما أن أتباعهم في الجيش كانوا قلائل (توري ١٩٦٤: ٦١؛ حنا ٣٠٦، ٣٣٧، ٣٣٥، ن. كيلاني ١٠). ولم يكن الدوليون في الواقع يتبنون العروبة قط، وكان تأييدهم لتقسيم فلسطين حاسماً في الحد من جاذبيتهم الوطنية. ويناقش الجندي (٧٠) بأن «فشل» الشيوعية كان عاملاً مباشراً للمساهمة في نجاح البعث: إذ فتحت الشيوعية أعين الناس على المشاكل الاجتماعية ولكن، وبما أنها تفتقر للشرعية القومية، لم يكن من الممكن أن تكن مقبولة، ما جعل الناس يتحولون إلى البعث كبديل. وبالقدر نفسه من الأهمية، عملت العلمانية المتصلبة للحزب السوري القومي الاجتماعي والشيوعيين، مقارنة مع تملُّق البعث للإسلام، على إعطاء البعث قدرة أكبر بكثير للوصول إلى قاعدة المجتمع الجماهيرية السُّنية دون الانتقاص من جاذبيته لدى أوساط المتعلمين من أهل الفكر. وأخيراً، الناصرية، التي كانت منافساً للبعث بعد عام ١٩٦٠، حصلت على جمهور واسع من الأتباع في المدن السُّنية، لكن قيادتها انقسمت إلى فصائل عدَّة، وافتقرت لأيديولوجية واضحة وكانت غير موثوقة من كل أولئك، بمن فيهم المثقفون الراديكاليون والأقليات المسيَّسة الذين كانت آمالهم قد خابت في الجمهورية العربية المتحدة. وكانت تمتلك القليل من التنظيم، ما أدى لأن تبقى قوى مدينية عفوية فشلت في التغلغل بشكل فعلي في الريف.

الفصل الخامس

تشكيل نظام حكم البعث

الاستيلاء على السلطة

أوصل انقلاب آذار/ مارس عام ١٩٦٣ إلى السلطة ائتلافاً من القوى المختلفة تشترك فقط في معارضتها «لنظام الحكم الانفصالي»: فصائل البعث المختلفة، بما فيها اللجنة العسكرية، العقيد زياد الحريري و«مستقلوه»، والعديد من الضباط الناصريين. وبالحال تقريباً اندلع صراع على السلطة؛ إذ اختلف البعث أولاً مع شركائه الناصريين على شروط الوحدة الجديدة مع مصر، فالناصريون يريدون إعادة الوحدة التي من شأنها أن تعيد السلطة إلى ناصر والبعث يسعى إلى اتحاد فيدرالي حر (فضفاض) يسمح لهم بالحكم في سورية. وعندما فشلت المفاوضات في القاهرة، نشب صراع طويل الأمد على السلطة؛ إذ حاول الناصريون تعبئة الشعور الوحدوي القوي بين أوساط الجماهير المدينية في مظاهرات واسعة النطاق في الشوارع تطالب بإعادة الوحدة، وناورت القوات العسكرية البعثية ضد الناصريين لتوطيد سيطرتها على الجيش. وشكَّل البعثيون وضباط الحريري المستقلون إلى جانب الضباط الناصريين المبعدين (من الحزب) حكومة بعثية مهيمنة وقمعوا تمردات الشوارع الناصرية الضخمة ومحاولة انقلاب مهمة. وبعد ذلك بوقت قصير تم التخلص من الحريري وأتباعه على خلفية مقاومتهم لبعثنة نظام الحكم وردكلة إصلاح الأراضي. وبهذه العملية، أرسى ضباط البعث الأساس الأول الحاسم لحكمهم، فقد أشرفت اللجنة العسكرية البعثية، من مناصب استراتيجية في القيادة

العليا ووحدات صنع الانقلاب الحاسمة التي ضمنتها منذ صباح الانقلاب، على بعثنة القوى المسلحة كاملة، إذ تم التخلص من مئات من الضباط المحافظين أو الناصريين، وعلى رأسهم من ينتمون إلى الطبقات الوسطى والعليا الوسطى من السُّنة المدينيين. وتم ملء أمكنتهم بتجنيد بالجملة للبعثيين، وخاصة الريفيين، وغالباً من أصول أقلية، وفي الواقع الكثير من أقرباء ضباط البعث القياديين. وكهذا، فقد أرست الأسس العسكرية للنظام أن تأخذ السياسات العسكرية تماماً من الآن فصاعداً شكل المنافسات داخل البعث. وخارج صراع السيطرة على الجيش والشوارع هذا، ظهر العقيد أمين الحافظ كأول زعيم عسكري بعثي ورئيس فخري (حامل لقب رئيس) لمجلس النظام الثوري؛ وخلفه كان الأعضاء القياديون في اللجنة العسكرية يرسخون أنفسهم على رافعات السلطة العسكرية الاستراتيجية – صلاح جديد مسؤول عن قسم شؤون الضباط الهام وفي ما بعد صار رئيساً لهيئة الأركان؛ محمد عمران، قائد اللواء ٧٠ الرئيسي في قطنا، وهو درع النظام؛ أحمد سويداني، رئيس الاستخبارات العسكرية؛ سليم حاطوم رئيس فرقة المغاوير؛ وحافظ الأسد قائد القوات الجوية. سوية مع حلفائهم من المدنيين، على الأغلب من الراديكاليين الريفيين، استطاعوا السيطرة أيضاً على رافعات أجهزة الحزب الذي يُعاد بناؤه. وتقلَّد القائد البعثي المخضرم صلاح الدين بيطار منصب رئيس الوزراء في حكومة بعثية مهيمنة. وهكذا منذ البداية، وللضرورة الملحة، كانت سلطة البعث تتجذر في السيطرة على مناصب الدولة، القيادة العسكرية القسرية، وشبكات العملاء الموثوقين.

وفي غضون شهور عدَّة كان البعث قد حقق المرحلة الأولى في عملية «الحشد الأولي للسلطة»، مركزة سلطة الدولة في يديه وإبعاد كل منافسيه. وقد دفع ثمناً باهظاً لهذا: عداء قطاعات واسعة من الجمهور المهتم سياسياً التزمت بقوى سياسية أخرى. وبعضهم كان من أعداء البعث المألوفين؛ فقد عمل البعث على حرمان الطبقة العليا التقليدية السلطة السياسية وكان يهددها بالاشتراكية، إذ كان الإخوان المنافس التاريخي الذي أدى استيلاء البعث على السلطة إلى إيقاف نجمه الصاعد سياسياً. لكن قطاعات بارزة من اليساريين القوميين الذين اصطفوا مع جمهور البعث (الانتخابي) أو كانوا جزءاً منه في الخمسينيات أصبحوا الآن في المعارضة أيضاً. والديموقراطيون الاجتماعيون، بمن فيهم البعثي السابق أكرم الحوراني، رفضوا نمط

حكم الحزب الواحد الذي صاغه البعث. وأدى الارتياب (عدم الثقة) التاريخي، الذي وضع جانباً في أواخر الخمسينيات، إلى فصل الشيوعيين الذين يمثلون جزءاً من أهل الفكر والطبقة العاملة عن البعث. وأجزاء كبيرة من الرأي العام القومي العربي أصبحت الآن ناصرية وبالتالي تم إبعادها. وقد كانت الناصرية السورية، بالتأكيد، حركة غير متجانسة، وعناصر تفتقر إلى قاعدة جماهيرية. فبعض الناصريين، مثل كوادر الحركة القومية العربية، قد تم تجنيدهم تقليدياً من الطبقة المتوسطة العليا للمدينيين، وأولئك الذين انضموا للاتحاد الاشتراكي العربي كانوا قد ألحقوا وظائفهم على الأغلب بناصر كموظفين في ظل الجمهورية العربية المتحدة واعتنقوا الناصرية الآن باعتبارها (حركة) مضادة للبعث الأكثر راديكالية. لكن قطاعات واسعة من الطبقة الوسطى السُّنية، بما في ذلك العديد من الطلاب، الفلسطينيين، وعدد كبير من البعثيين السابقين الذين انضموا الآن لحركة الوحدويين الاشتراكيين، لا يزالون ينظرون إلى ناصر باعتباره قائد القومية العربية الوحيد. وكان جزء من الطبقة العاملة والفلاحين، مثل أولئك من غوطة دمشق الذين انضموا للاضطرابات الناصرية لضد البعث، كانوا أيضاً جزءاً من الائتلاف الناصري العريض. ولم يكن هناك ما يعيب (يفسد) قدرة الناصرين على تحدي حكم البعث سوى انقسامهم الفصائلي وضعفهم التنظيمي.

حقيقة أن قيادة البعث أصبحت من الآن وبشكل متزايد ذات صبغة أقلية - علوية، درزية وإسماعيلية - وتسودها الطبقة المتوسطة الدنيا الريفية وأن منافسيها كانوا بصورة رئيسية من المدينيين، السُّنة وذوي المكانة الاجتماعية الأعلى، قد جسدت الانقسام الاجتماعي الرئيسي الكامن وراء الاختلافات السياسية. في الجوهر، إن انفصال البعث في السنوات التالية مباشرة لاستيلائه على السلطة، عن جمهوره الانتخابي من الطبقة الوسطى المدينية الذي كان قد كسبه في منتصف الخمسينيات وعن جذوره الريفية وتطلعات كوادره البارزة أعطى الصراع بينه وبين المعارضة في هذا الوقت طابعاً ريفياً - مدينياً أكثر منه طبقياً. وفيما أن القاعدة الريفية للبعث بشكل رئيسي أصبحت الآن مشتتة وغير معبّأة، كانت المعارضة المدينية معبّأة ومركزة نسبياً. وبذلك، فقد وجد البعث نفسه في السنتين الأوليين لحكمه معزولاً فعلياً في الساحة السياسية التي لا تزال مدينية إلى حد بعيد ويعتمد على استخدام القمع العسكري للبقاء في السلطة؛

بل ربما كان انقسام منافسيه فقط ما سمح له بالبقاء. إن حملة البعث لتوطيد حكمه بدأت كمسألة تحويل مؤسسات سلطة الدولة إلى معاقل ريفية تهيمن على المدن. إلا أن قادته عرفوا أنه للاحتفاظ بالسلطة وتنفيذ ثورتهم لا بد لهم من الخروج من عزلتهم وإعادة تنظيم ائتلاف الطبقة الوسطى الفلاحية الذي كانوا قد شكلوه في الخمسينيات. وكهذا، ومنذ البداية، واجه البعث تحدياً كبيراً لأزمة شرعية حادة (رابينوفيتش ٢٦-٧٤؛ كير ١٩٧١: ١-٩٥؛ ديفلين ١٩٧٦: ٢٣١-٢٥٣، ٢٨١-٢٨٥؛ سلامة ٢٩-٤٧؛ الجندي ١٢٠-١٣٩؛ قزاز).

مراجعة إيديولوجية - برنامج للثورة

في ذات الوقت، بدا أنّ صراعاً آخر قد بدأ يعتمل داخل الحزب على السلطة وأهدافها ما بين المعتدلين القدامى بقيادة عفلق وبيطار وبين شباب متطرفين، ينضوي في صفوفهم غالبية الجيش البعثي. فكان أن أقرّ حزب البعث، المُعاد بناؤه جزئياً، في مؤتمره الوطني السادس الحاسم الذي عقد أواخر عام ١٩٦٣، تم إقرار عدة تعديلات تمسّ إيديولوجيته وتضع استراتيجية لتنفيذ ثورته وتثبيت دعائم سلطته وليشكل قيادة جديدة رسمياً. وقد تولى هؤلاء المتطرفون الشباب، الريفيون بغالبهم، زمام المبادرة لإجهاض مقاومة عفلق وأتباعه وقادوا التعديلات التي كانت في جوهرها، عملية مُزاوجة بين القومية العربية التقليدية لحزب البعث مع أفكار ماركسية لينينية، وفي إثرها، تعميق للخط المتطرف في الحزب ومنح أولوية عظمى لالتزامه التاريخي المتمثل بـ «الاشتراكية».

صبّت العديد من التطورات المتداخلة في مصلحة هذه التعديلات، فأتى هذا التغيير الإيديولوجي في عمقه نتيجة لصعود قوة جديدة من القادة المنحدرين من طبقات اجتماعية أدنى من تلك التي ينتمي إليها القادة المؤسسون، وكانوا في جلهم من الضباط والمثقفين الحديثي السن من عائلات ريفية فلاحيّة في غالبها. وكان استياؤهم جراء أصولهم المتواضعة وقربهم إلى القرية قد جعلهم أكثر عداوةً للمؤسسة المدنية التقليدية وحملهم على تنفيذ ثورة أكثر تطرفاً من قادة الحزب المنتمين إلى الطبقة الوسطى المتمدنة. وكانت مواقفهم مرآةً لما حملوه في أنفسهم

طويلاً من رفض للمجتمع التقليدي وعكس توقهم الجارف إلى قلب النظام الاجتماعي، الذي تذمروا منه لما أتى عليهم من إضعاف لفرصهم الشخصية وأتى على سورية كاملةً بالمتاعب، سواءً ما يتعلق منها بالتخلف وعدم المساواة أو ما يتعلق بضعفها في مواجهة إسرائيل والغرب.

وقد أسهم في تعزيز هذه الأفكار والتعديلات التي طرأت على المناخ الإيديولوجي العالمي، فبينما كان الغرب قد طبع تجربة جيل المؤسسين الفكرية، كان الجيل الجديد من القادة يتلقف الاشتراكية في الخمسينيات أيام الماركسية اللينينية، وقد لاحت كملجأ جديد يلوذ به العالم الثالث. غير أنّ معظم السوريين رأوا في الماركسية إمكانية تبني الخط القومي والطلاق من تبعية الشيوعية العالمية بغية نيل الصدقية، الأمر الذي حاول الجيل الجديد من إيديولوجيي البعث القيام به، بعدما لاحت لهم مُزاوجة القومية البعثية والماركسية بديلاً إيديولوجياً لكل ما رفضوه من الإسلام التقليدي مروراً بالرأسمالية الغربية الليبرالية وانتهاءً بالشيوعية العالمية، وكانت أيضاً خطة حيوية لثورة اشتراكية، ولكن عربية أصيلة هذه المرة. وقد يسّر قبول البعثيين الشباب بهذا المنحى المتطرف فشل الجمهورية العربية المتحدة، ما أدى إلى فقدانهم الثقة بالوحدة العربية التقليدية كما بشرّ بها عفلق. ومال الكثيرون إلى الاعتقاد أنّ الوحدة دون ثورة - حسب ما بينت تجربة هذه الجمهورية - ليس في وسعها تقديم الحلول لمتاعب العالم العربي. وفي النهاية، وجد قادة البعث الجدد، وهم الآن في السلطة، أنّ النسخة المعدلة من البعثية التقليدية وحدها ستكون عوناً في هداية وشرعنة حكمهم وثورتهم التي يصبون إليها. فثمة حاجة إلى مبدأ ينظم تحولهم الثوري لم تقدمه البعثية التقليدية. وثمة حاجة، على وجه التحديد، لتسوية التباين ما بين أهداف الحزب الاشتراكية المتطرفة وبين التزامه التاريخي تجاه الديموقراطية الليبرالية. أشاح البعثيون المتطرفون الشباب بوجوههم منذ البداية عن مبدأ الليبرالية، والآن، ولمواجهة المقاومة الصعبة لحكمهم، وجدوا في النموذج الفاشستي السبيل الوحيد لخدمة حاجاتهم. وكانت الماركسية اللينينية بما شملته من أدبيات تُجسد بناء الدولة على النحو الفاشستي، والمنظمات الجماهيرية، والتطور المحكم من قبل الدولة، المصدر الطبيعي لهداية مشروعهم الثوري. علاوةً عن احتياجهم إلى شرعية إيديولوجية لحكمهم، تتميز بالجاذبية، خاصةً لمن يحمل الفكر القومي التقدمي، الذي أملوا أن يحشدوه إلى صفهم. كانوا بحاجة إلى برنامج يميزهم عن الناصرية

ويُسوغ رفضهم للوحدة زمن عبد الناصر، كما يميزهم عن البعثية التقليدية ويُسوغ تنحية قادتها التاريخيين جانباً.

وكنتيجة لهذا، طرأت على البعث ثلاثة تعديلات كبرى. أصاب الأول معنى الوحدة العربية في عقيدة الحزب، التي وإن احتفظت بمركزها كهدف أعلى مرجوّ، ليس في ذاته وحسب، بل لأنّ الدولة الضخمة فقط هي التي من شأنها على المدى الطويل الوقوف في مواجهة الإمبريالية وإنجاح الاشتراكية، فإنّ تحقيقها لا يكون بمجرد «ضم الدول إلى بعضها» أو «ببسط سيادة منطقة (كما هو الحال مع مصر). كما لم يعد ينظر إليها كحل شبه تلقائي لمشاكل العالم العربي (حسب ما رأى عفلق)، ما لم تنجم عن ثورة شعبية وتمتلك مضامين اشتراكية. لم يكن ثمة استراتيجية مجسدّة لدفع عجلة التعاون العربي إلى الأمام، عدا عن اقتراح للوحدة مع العراق سرعان ما تم التخلي عنه بعد سقوط حكومة البعث هناك، والدعوة إلى «تفاعل التجارب العربية الثورية» و«تعميق القواعد الاشتراكية والجماهيرية في كل منطقة» والاندماج التدريجي في ما بينها. وهذا كان في ما يعنيه عرضاً لإنهاء القطيعة مع عبد الناصر، ولكن إلى حين أن تُهزم، سيعمل البعث على التركيز أولاً على الانتقال الثوري في سورية. فالبعث الجديد لم يتخل عن فكرة التعاون العربي المثالي، الذي سيبقى في صلب الحياة السياسية في سورية. بل وسرعان ما ستتبلور فكرة أن تكون سورية الثورية «قبلة» الثورة العربية، تصدرها إلى باقي أجزاء العالم العربي. الأمر الذي يعني ضمناً، بالنسبة إلى البعث الجديد، الاستبدال الدقيق للوحدة العربية بالثورة العربية كهدف أول للتعاون القومي العربي، ويعني كذلك النظر إلى سورية البعث الآن كقائد طبيعي للعالم العربي وتقع في طليعته، بينما كانت الأمة العربية بمجتمعها السياسي وقوميتها العربية لا تزال تتوق إلى الدولة الجديدة، أكثر من قبولها بقيادة من الخارج. مهما يكن من أمر، فإنّ البعث، تدريجياً، وتحديداً بعد تسلم حافظ الأسد للسلطة، أخذ يكون الإيديولوجيا الرسمية للمؤسسة السورية مع مصلحته في بقاء الدولة السورية، ما إن قُيّدت الشيوعية، العالمية نظرياً، كمبدأ لصوغ شكل الدولة في روسيا. ومن سخرية الأمور أن تكون الحركة، التي بدأت كتجسيد للقومية العربية قد انتهت كواسطة لتثبيت سلطة دعائم دولة، رغم تمثيلها دور اللاهث وراء قضية الأمة العربية، بدأت تطور إلى حدٍّ بعيد بنية سلطة احتاجت

لهذا الغرض أن تكون العقبة الهائلة أمام الوحدة العربية. ولم تكن قطيعة عام ١٩٦٣ مع عبد الناصر، عملياً، إلا آخر أنفاس حركة التعاون العربي في سبيل الوحدة الكاملة للدول العربية وصفارة البداية لتحول البعث إلى مبدأ «القومية العربية في بلد واحد».

التغيير الأيديولوجي الآخر تمثل في رفض البرلمانية الليبرالية كنظام سياسي غير متلائم مع مشروع حكم البعث. فالأنظمة الليبرالية في بلدان مثل سورية كانت تعكس حالة توزيع القوة الاجتماعية وصراعها على أساس إقطاعي وقبائلي ومناطقي، بينما الجماهير ترزح تحت نير التخلف والعطالة، ما يعني أن هذه الأنظمة ليست الأداة المناسبة لإحداث التغيير الجذري. بدلاً منها، وجد الحزب نموذجه السياسي المثالي في ذلك اللينيني، أي «الديموقراطية الشعبية» مع وجود حزب قائد وحيد يعزز من مركزية الديموقراطية ويقوي روابطه بالمنظمات الشعبية الجماهيرية. ومن المناط بهذا الحزب الوحيد أن يعكس «الإرادة العامة» ويدفع باسمه عجلة التغيير، بينما تجيز له المنظمات الجماهيرية والهيئات الشعبية تعبئة الجماهير في مواجهة «الطبقات الرجعية»، كما تحافظ له على الاتصال بوجدان الجماهير، التي تزودها بوسائل السيطرة على الجهاز الإداري، وتجنب التجربة الاشتراكية منزلق أن تكون مجرد «رأسمالية دولة» وحكم «طبقة جديدة». ومن شأن هذا النظام تأمين التوازن الضروري لقيادة مركزية قوية تدير تغييراً جذرياً ومشاركة جماهيرية تثبت خطاه. وهي ديموقراطية لأنّ الحزب الوحيد ينعم بإجراءات ديموقراطية داخلية تمثلها الجماهير وتدعمها. وعملياً، كانت هذه صيغة لحكم الحزب الواحد المهيب في سورية في مواجهة من ينافسه من البعثيين المدنيين. ولما كان هذا الأمر سيؤول إلى ضعف الحزب في المدن، فإنّ استراتيجية هذا الأخير لتجاوز الأمر كانت في تجنيد فئة ضخمة من مُتعلمي الريف الشباب وعناصر أخرى فعالة فيه، ليكونوا رأس حربة في إيصال الحزب الجديد إلى القرى، حيث يتوقع النظام أن يلقي قبولاً عظيماً، وحيث كان الحزب قد مهد لنفسه سلفاً في الخمسينيات، وحيث كان السكان في غالبيتهم يعيشون (حزب البعث العربي الاشتراكي ABSP ١٩٧٣).

الأمر الثالث كان في أن حلل المؤتمر الوضع الاجتماعي في سورية والعالم العربي وأسهب

في وصف مسار الانتقال الثوري الاشتراكي. وقد نُقد مفهوم التغيير الاجتماعي كما حمله قدامى قادة البعث، الذين اتهموا بأنهم، ونظراً لخلافهم مع الشيوعية المحلية وخلفيتهم البورجوازية الصغيرة، كانوا قد قدموا تشخيصاً للاشتراكية لا علمية فيه، وأنّ اعتقادهم بإمكانية الوصول إلى مجتمع اشتراكي دون الحاجة إلى صراع طبقي كان محض خيال. وقبولهم بحق أساسي هو الملكية الفردية لم يكن إلا ميلاً للبورجوازية الصغيرة، التي تجاهلت أن مبدأ العمل هو المصدر الوحيد للقيمة، وعليه فإنّ الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، حتى لو لم ترغب، هي مُستغِلة بالضرورة. وكمحصلة لهذا، فإنّ الحزب أضعف قاعدته الاجتماعية جراء البورجوازية الصغيرة وحتى العناصر البورجوازية، التي فشلت في وضع خطة صحيحة للثورة الاشتراكية بعد محاولتها البحث عن أهدافها في الإصلاحات البرلمانية. وخلص تحليل الوضع في سورية إلى أنّ البورجوازية لم تعد مؤهلة لقيادة رأس المال الاقتصادي لتنمية سورية. ففي البلدان النامية، كان يدفع بحجة ما إذا كانت الرأسمالية بالضرورة مشروع لكومبرادور الهيمنة الأجنبية. فما كان يبقى من رأس المال دون أن ينتهي في الخارج يجري تبذيره على الاستهلاك الفاخر أو الاستثمار في المضاربات العقارية ومجازفات الربا والتجارة. أو في أحسن الأحوال، الصناعات الاستهلاكية الخفيفة. فالنظام الرأسمالي التابع لا يستطيع أن يضع و يستثمر رأس المال في تطوير إنتاج حقيقي أو أن يقطع صلاته بالإمبريالية الجديدة. في ضوء هذا التحليل، فإنّ عقيدة البعث الجديدة تتمثل في التخلي عن إصلاحاته الاشتراكية المثالية القديمة ووضع نفسه على مسار اشتراكي علمي صارم. وقاعدة الحزب يجب أن تتعمق، على هذا، في صفوف العمال والقرويين والمثقفين الثوريين والجنود. وإن لم تلغِ من صفوفها صغار التجار، فهذا لا يعني عدم منع العناصر البورجوازية.

وقد يسّرت وثائق المؤتمر، وأكثر منها معاينةً «برنامج الكلمات على منبره» المنشورة في تموز عام ١٩٦٥ معرفة خطة «الانتقال الاشتراكي» المُقترحة من الحزب للتنفيذ (حزب البعث العربي الاشتراكي ABSP ١٩٦٥، ١٩٧٣). وتضمنت تأميم قطاعات اقتصادية واسعة شملت الصناعة والنقل والتمويل والتجارة الخارجية، واستبدال المشاريع الخاصة بخطط واستثمارات تعود

للدولة وتشكل عصب التنمية. وإذا كان التأميم المحدود للبنوك والصناعات الضخمة قيد التنفيذ في الأصل، فإنّ الحزب أراد المضي في الاقتصاد إلى أبعد من كونه «مُزدوجاً». وكان مثار الجدل ما إذا كانت قيادة الدولة للاقتصاد ستفك رباط الاهتمام الاقتصادي والتبعية للغرب، التي تخفف من الالتزامات القومية، وما إذا كانت ستسمح باستثمار الفائض الاقتصادي في التنمية بدلاً من تبديده، وستؤدي إلى التخلص من استغلال قوة العمل لصالح المُلاك الخاصين، وهل ستحفز المكافآت الإنتاج، أو تجيز توزيع أكثر عدلاً للثروة، وتستبدل المنفعة الخاصة بـ«الحاجة الحقيقة» للمجتمع كمعيار لاتخاذ القرار الاقتصادي،حيث إنّ الدولة ستضع الموارد في خدمة القطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية التي بدا أنّ التنمية تعتمد عليها، وستضع نصب عينيها الطرق والبنية التحتية، التي هي في حاجة لدعم التصنيع، وستربط الأسواق المجزئة وتدمج المدينة بالريف. كان التصنيع على رأس الأولويات، من حيث إنه استراتيجية لتصنيع بديل من الاستيراد من شأنه العمل على تخليص سورية من نموذج تنمية تابع وغير نابع من ذاته، ولا يكون هذا إلا بالتشديد على وضع الفائض الزراعي في خدمة الصناعة الوطنية «لتحقيق الاكتفاء الذاتي...وإنهاء الاعتماد على الصادرات»، كما يتضمن التأثير في «الهبوط المستمر في [العالم] لأسعار المنتجات الزراعية مقابل تلك الصناعية». غير أنّ هذا يجب أن يُتبع بـ«استراتيجة متوازنة» للتنمية تضع في حسبانها أن يكون التصنيع رديفاً للتحديث الزراعي. أي أن تزود الصناعة ما تتطلبه الزراعة من أدوات، بحيث تكون كميات الفوسفات قاعدة لصناعة السماد وتكون صناعة الأدوات الزراعية في متناول المزارعين بكلفة معقولة ودون الاعتماد على مستوردات الخارج، وأن تُهيئ صناعات أخرى المنتجات الزراعية. وبذا تكون الثورة الزراعية في انطلاقتها تستند إلى الصناعة، التي هي بدورها تعتمد على فائض الطعام والمواد الخام وأرباح التصدير، وتتطلب نهضة في مستوى حياة الريف وخلق سوق داخلية.كان من نتائج الاشتراكية في ما يتعلق بالزراعة تحقيق مبدأ «الأرض لمن يعمل بها» عبر إصلاح زراعي جذري، كان، من حيث المبدأ، قيد التنفيذ منذ نيسان عام ١٩٦٣، وهو الذي عمّق وأعطى الإصلاح المُعلن في عهد الجمهورية العربية المتحدة دفعة جديدة. وقد جادل المؤتمر الوطني السادس في مشاعية الأرض وانعكاس الآثار البعيدة لمن يحمل الإيديولوجيا المتطرفة على عمل الزراعة وأراضيها، حيث إنّ المزارع الجماعية من شأنها تحديث التقنية على نحو فعال، والحث على التعاون المُحتاج إلى تيسير

اقتصاديات معيارية، والتغلب على تبعثر الأراضي، والتقليل من حدة صعود الرأسمالية الريفية، وإنهاء عزلة الفلاح واستقلالية عمله التاريخية، وليس أقلّه، الإيفاء بغرض تعبئة الموارد الزراعية في خدمة البرامج الشاملة والتصنيع. غير أنّ المشاع المعياري الكامل في الزراعة كان يتجاوز مقدرة الحزب لكونه يتطلب، مثلما أدرك حالاً عرّابي توجه المساواة، تأميم الأراضي الذي «لن يكون مفهوماً لدى الناس» (الزعبي ١٩٦٩: ٢٥). وقد تم أثناء مؤتمر ١٩٦٥ تعديل هذا الهدف تجنباً للقسرية والتصلب الإيديولوجي، بحيث يتم تنفيذ الاشتراكية الزراعية على نحوٍ متدرج، بدأها الحزب بمزارع دولة تكون في مناطق قليلة السكان ومحروثة بالكامل ويسيرة المكنّنة (كما في الجزيرة). ونظر المؤتمر أيضاً في إمكانية إيجاد جمعيات تعاونية للخدمة والتسويق في الريف لإصلاح مزارع الفلاحين الصغيرة ممن يرغب بالالتزام والاستفادة منها طواعيةً، ما يتطلب التدرج في الأمر، خلال عقود ربما، لتطوير جمعيات تعاونية ذات إنتاجية عالية المستوى. وستبدأ الدولة بوضع خطة التنمية الزراعية، بما تعنيه من بنية تحتية تزود المزارعين بالقروض ومتطلبات الإنتاج، وسيتم تطوير خدمات التسويق والنمو لكسر احتكار البنوك ومقرضي المال، وستفي الأسواق والأسعار المستقرة بغرض حماية الفلاح من تقلبات السعر المفاجئة نتيجة المناخ والسوق. وسيكون للدولة من خلال الاستثمار المعياري في ري الأراضي وإصلاحها وعبر الابتكار التقني دور المُحفز للانتقال الزراعي. وإذا كانت الغاية النهائية هي التأميم الكامل للاقتصاد، فإنّه على المدى المنظور، سيخضع دور المشاريع الخاصة في مجال التجارة الداخلية والبناء والسياحة والصناعات الصغيرة لتنظيم الدولة. أما البورجوازية الصغيرة فستنضوي تحت عباءة الاشتراكية تدريجياً فقط وعبر الإقناع. وأخيراً، فإنّ الدولة ستضع على عاتقها الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم، وستعيد توجيهها لمصلحة شرائح السكان الفقيرة والريفية. وقد عُبّر عن ضغينة الريف إزاء الحكومة جراء ميلها إلى المناطق المدنية في الاقتباس التالي من تقرير المؤتمر (رابينوفيتش ٩٥):

ملايين الليرات تصرف في المدن لدعم الخبز وجعله رخيصاً، بينما غالبية الفلاحين لا تأكل الطحين طوال العام، ويأكلون الذرة والشعير بدلاً منه....وشكل آخر للاستغلال نجده في الاهتمام ببعض المناطق على حساب أخرى، بحيث أصبح البلد مقسماً إلى جزأين، أحدهما مُدلل والآخر مُهمل.

وغني عن القول، أنّ هذا البرنامج كان استراتيجية أيضاً في الصراع على السلطة، حيث إنّ مقاصد «الاشتراكية» في كسر سيطرة النخبة القديمة، لم تنسحب فقط على «مفاتيح الاقتصاد» مثل التمويل والصناعات الضخمة وغيرها، بل جاءت بدورها على الريف والأسواق، وبتلك الوسيلة كانت السيطرة السياسية مُعطىً تُنتجه تبعية الفلاح ورعايته. وكان يأمل البعث أن يكون من نتائج التوزيع الأكثر عدلاً للموارد على المجتمع، ما يُلاحظ بوضوح في نطاق الريف المحروم، كسب الجماهير إلى صفه، على اعتبار أنّ توسع سيطرة الدولة على الحياة الاقتصادية يعني عملياً اعتماد الجماهير أكثر على الدولة الجديدة. وبالتالي، فإنّ الانتقال الاقتصادي نحو الاشتراكية سيكون من شأنه تغطية الحاجة إلى التعبئة السياسية لقاعدة انتخاب جماهيرية، وخاصةً في الريف. وسيكون للاستراتيجية اللينينية في بناء الدولة إيجاد مركز دولة جديد يتمتع بالقوة ودمج هذه القاعدة عبر المنظمات الجماهيرية الحزبية في النظام الجديد. وكان يأمل الحزب بذلك الخروج من عزلته عبر تجاوز وتحطيم منافسيه المدنيين بغالبهم، ورد كيدهم إلى نحورهم عبر جماهير معبأة في نظام مواجه. وتلك كانت استراتيجية متماسكة لخلق سلطة دولة.

كان مخطط الانتقال الاشتراكي، الذي تسير فيه برامج تخطيط الدولة والتأميم والإصلاح الزراعي على خطا واحدة، مقبولاً من حيث المبدأ، بل ومتطابقاً، في واقع الأمر، في بعض صيغه مع ما حدث في كثير من أجزاء العالم الثالث. ومما لا ريب فيه أنّ الهجوم المتطرف على مبدأ الملكية الخاصة والتطلع إلى مجتمع مشاعي بالكامل، كان جزءاً من إيديولوجيا مثالية لتكافؤ الفرص تنسجم مع رغبة وتطلعات غالبية قواعد النظام، وأنّ اقتراح استثمار سيطرة الدولة في تعبئة الفائض الزراعي، كان يحمل بين طياته بذور الستالينية وما يمكن أن تفعله في دق إسفين الخلاف بين النظام والفلاح. غير أنّ إدارة الدولة فعلياً لم تلتمس استئصال القطاع الخاص بل أرادت تبعيته للدولة، كما أنّ تحكمها بالزراعة حافظ على ترك مسافة مع الاستراتيجية الستالينية.

مع ذلك، فإنّ وضع هذا المخطط حيز التنفيذ يتطلب حزباً إيديولوجياً قوياً، لا يكون مثل تلك الأحزاب المُشيدة من الأعلى دون الاستفادة من أعوام الكفاح المنضبط في القواعد، وهو

يحتاج في ذلك إلى فرز المؤمنين الحقيقيين بالإيديولوجيا عن أولئك غير الملتزمين بها. بيد أنّ جزءاً، على الأقل، من تكوين الحزب الجديد كان لا يزال موالياً لقادة البعث القدامى. فمثلما بيّن المؤتمر، كان عفلق وبيطار من أشد المعارضين لما اعتبراه «تشويهاً» إيديولوجياً لمعنى البعث، حيث إنّهما رفضا ربط التعاون العربي باشتراكية متطرفة، واعتبرا أنّ محددات اشتراكية معتدلة ستفي بالغرض، كما أنهما رغبا في نظام سياسي أكثر تعددية ودستورية، وأملا في إظهار بعض المرونة مع منافسي الحزب، وتحديداً الليبراليين والناصريين. وخلال الأعوام الثلاثة التالية وجدا نفسيهما مضطرين للدفاع عما خسراه من نفوذ في الحزب، بعد حيازة السياسيين الضباط المتطرفين بغالبهم على نصيب الأسد في السلطة، ونفوذ المتطرفين الآخرين من المدنيين على الإيديولوجيا والإدارة، كما اتضح في المؤتمر. وبالتالي، فإنّ على الحزب قبل المضي في ثورته رصّ صفوفه الداخلية خلفها وإرساء بُنى سياسية تعطيها أدوات التنفيذ (عفلق ١٩٧١: ١٨٧-٢٥٤؛ حزب البعث العربي الاشتراكي ١٩٦٤؛ حزب البعث العربي الاشتراكي ١٩٦٥؛ حزب البعث العربي الاشتراكي ١٩٧٣؛ ديفلين ١٩٧٦: ٢١١-٢٣٠؛ لينكزوفسكي؛ رابينوفيتش ٧٥-٩٦).

الصراع على السلطة والسياسة (١٩٦٤-١٩٦٦)

كان من شأن المؤتمر إزاحة الستار عن صراع السلطة الآخذ في الرد والجذب بين متطرفين ومعتدلين في النظام وبين النظام والمعارضة، والمتركز في جوهره على البرنامج المُخطط له في المؤتمر، ما أدى إلى التريث في التنفيذ الجدي للبرنامج قرابة العامين. وقد تم انتخاب قيادة جديدة للحزب في المؤتمر سيطر عليها المتطرفون، وبينما استبدلت حكومة عفلق بواحدة أخرى متطرفة برئاسة اللواء أمين الحافظ، فقد احتفظ عفلق بموقعه الشكلي إلى حد بعيد كسكرتير عام «للقيادة الوطنية» للتعاون العربي. غير أنّ سير الأحداث ما لبث أن أعاد توازن القوى مرة أخرى ليكون في صالح عفلق وبيطار. فبعد سقوط حكومة البعث في العراق كنتيجة لانقسام صفوفه بين مدنيين متطرفين والجيش، هاجم فصيل يسار البعث بقيادة سكرتاريا الإقليم السوري حمود الشوفي دور الضباط البعثيين في شؤون السياسة. وهؤلاء مدوا صلاتهم

بعفلق لتطهير متطرفي قيادة الشوفي، الذين رغم استبدالهم بيساريين مدنيين، أو من يُسمَّون «الإقليميين»، ممن تمتعوا بروابط وثيقة مع الجيش البعثي، فإنّ اليسار برمته كان قد أصابه الوهن (حزب البعث العربي الاشتراكي ١٩٧٢أ: ٩٢-٩٤؛ حزب البعث العربي الاشتراكي ١٩٧٢ج: ٢٥٥-٢٧٤؛ كابيلوك ١٩٦٤: ٣٥-٤٣؛ ديفيلين ١٩٧٦: ٢٨٦-٢٨٩؛ توري ١٩٦٩: ٤٦٦-٤٥٦). بعدها، في ربيع عام ١٩٦٤ اندلع تمرد ضخم معادٍ للنظام في المدن السورية، وخاصة حماه، التي كانت فيها المعارضة بكامل أطيافها، من الشيوعيين مروراً باشتراكيي الحوراني والناصريين وانتهاءً بالإخوان المسلمين وشخصيات ذات مكانة تقليدية، قد وحدت قواها في مواجهة البعث. حيث إنّ «اليمين» المحافظ، الذي قاد التمرد، كان شديد السخط على الحزب بعد انفضاح وجهه المتطرف والعلماني ، وما أعلنه من إصلاحات اقتصادية، وما وسم تركيبته من ريفية وأقلوية، أما الناصرية فلم تتخل عن الوحدة مع مصر، كما أنّ احتكار البعث للسلطة لم يستقم بدوره مع المعارضة اليسارية. ورغم أنّ الجيش كان لهذا الشغب بالمرصاد، فإنّ عزلة الحزب الجليّة اضطرت يسار البعث إلى العودة إلى داخل النظام وأجازت للمعتدلين تسلّم زمام المبادرة (طيباوي ٤١٥؛ أبو جبر ٨٩-٩١؛ رودينسون ١٥٥-١٥٦؛ رابينوفيتش ١٠٩-١١٧). فشكلّ بيطار حكومة جديدة من شأنها استرضاء الطبقات الوسطى والعليا، وتعهد لها باحترام الحريات الدستورية وإجراء حوار مع القاهرة، مؤكداً أنّ القطاع العام بما وصل إليه من حجم أصبح قادراً على تأهيل الحكومة لتوجيه الاقتصاد، وأعلن رفضه للذهاب في التأميم أبعد من ذلك، ودعا إلى تعاون رأس المال الخاص. وانتُخب الوحدويون والليبراليون المعتدلون ليكونوا داخل النظام.

وسُتظهر الأحداث أنّ هذا التعديل في مسار البعث لم يكن مقبولاً لدى المعارضة ولا ليسار البعث. فالمعارضة السياسية في غالبيتها رفضت التعاون دون تفكيك حكم البعث، الأمر الذي لن يرضخ له بيطار. بينما البورجوازية، تعوزها الثقة في نظام «اشتراكي» لا تتمكن له السيطرة، استمرت بخفض الاستثمار وتهريب رأس المال والهجرة دون أن تمسك بكافة مفاصل الاقتصاد. كان النظام خائر القوى ليس في وسعه وقف هذا النزف. أما يسار البعث فلم يقبل بمنحى بيطار، الذي رأى فيه رهان خاسر على بورجوازية لن يظفر بها ما لم تُعد السلطة إليها،

وهجراً للقاعدة الجماهيرية التي يريد الحزب بناءها. وفي صراع السلطة الذي أخذ مكانه لاحقاً، سرعان ما أعاد المتطرفون تسلّم زمام المبادرة. وحتى تبقى ماكينة الحزب في عُهدتهم، أعادوا قلب التوازنات في الحزب عبر مدّه بالجملة بأعضاء قرويين سابقين بقوا خارج المنظمة، وبطرد بعض مناصري عفلق، ما أدى إلى تعميق الخط الريفي والمتطرف في قواعد الحزب. صراعٌ موازٍ آخر كان يعتمل في الجيش، بجزء منه إيديولوجي وبجزء آخر لتحقيق سلطة شخصية، دار بين ضباط عفلق القدامى بقيادة محمد عمران في مواجهة المتطرفين بقيادة صلاح جديد. وكان لاستعار حمى المنافسة الشخصية بين أمين الحافظ، أكثر ضباط النظام هيمنةً، وعمران، أبرز أعضاء أركان الجيش، أن وقف الحافظ في صف جديد، ما أدى إلى هزيمة عمران. اضطر بيطار إلى الاستقالة واستعاد المتطرفون سلطة الحكومة. وفي عام ١٩٦٥ أُطلق مسار تنفيذ الانتقال الاشتراكي (رابينوفيتش ١١٧-١٤٥؛ ديفيلين ١٩٧٦: ٢٩١-٢٩٦؛ رازاز ١١١-١٤٠؛ بيتيران ١٧٦-١٧٩). وقد أدخل التأميم الضخم للأعمال والصناعة مزيداً من الاقتصاد الحديث على القطاع العام. وتم المضي قدماً في الإصلاح الزراعي الجذري، الذي كان قد أصدر فعلياً ولكن تم التريث به جراء تردد المعتدلين في معاداة طبقاتهم التي ينتمون إليها. استخدم المتطرفون في سعيهم للجم القوى التقليدية في الريف ولكسب تأييد الفلاحين أداة الإصلاح الزراعي ليبدؤوا تنظيم الفلاحين باتحاد يكون تحت سيطرة الحزب، الذي وجد بعمليات التأميم مساندة قوة عمل المدينة وأتاحت له وضع يده على النقابات التجارية. وسرعان ما تم قمع إضراب قصير لأصحاب المحلات التجارية دعت إليه النشاطات الإسلامية والبنوك، ولاقت «المعايير الاشتراكية» تأييداً يشوبه الحسد من قبل الناصريين واليسار. وكانت هذه نقطة تحول عظمى في الصراع على مستقبل سورية، إذ كانت مؤشراً على تحطيم هيمنة البورجوازية على الاقتصاد وتراجع معارضة اليسار لنظام البعث.

بيد أنّ صراع السلطة انفجر مجدداً داخل الحزب بعدما شقّت صفوف الضباط المتطرفين منافسات النفوذ الشخصية، معطيةً المعتدلين فرصة أخيرة لتثبيط قوة المتطرفين في توطيد نفوذهم. كانت البداية مع جديد، بطل اليسار العسكري، الذي غدا خفيض الجناح بعد تمرد على مستوى الصف الثاني من الضباط لمواجهة نفوذه الشخصي المتنامي، تبعه أمين الحافظ، في مواجهته لجديد على

الزعامة، وقيادته لفصيل سني مسلح ثار على هيمنة الأقلية في الجيش، ومدّ الروابط مع المعتدلين وأعيدت لعمران مرتبته المرتفعة لدعم موقفهم. هذا التغير في موازين قوى الجيش منح المعتدلين إمكان التحكم الكافي بعتبة من القوة لتأخذ على عاتقها عزل الحكومة المتطرفة والقيادة المتطرفة لمنظمة الحزب («الإقليمية») السورية، وباسم مرجعية التعاون العربي حافظ عفلق على مركزه. عاد بيطار مرة أخرى، في بداية عام ١٩٦٦، لتشكيل حكومة تتوق إلى إضعاف القوة المتطرفة، وتلتمس مجدداً، في أدائها، تخفيف التوتر مع البورجوازية المدنية والطبقة الوسطى الليبرالية والناصرية. وكان أن هاجم بيطار المسار الماركسي والمعادي للوحدة المسيطر على الحزب منذ عام ١٩٦٣ واقترح إقصاء الجيش عن شؤون السياسة. وأصاب جوهر الأمر في تحديه للفصيل المسيطر على الحزب وكامل رؤيته لما يتعلق بثورة البعث. غير أنّ ما عاب المعتدلين هو ضعف قاعدتهم في صفوف الحزب والجيش، وما إن أعدوا الإقالات الضرورية لخلق قاعدتهم، حتى قام جديد ومناصروه بقيادة انقلاب عسكري في ٢٣ شباط لعام ١٩٦٦، جرّد غالبية ضباط فصيل الحافظ السنية والمؤسسين التاريخيين للحزب من عضويتهم فيه (بيتيران ١٨٠-١٨٢؛ عفلق ١٩٧١: ١٨٧-٢٥٤؛ رابينتوفيتش ١٥٠-٢٠٨؛ ديفيلن ١٩٧٦: ٢٩٦-٣٠٣؛ رازاز ١٢٠-١٨٦؛ ماك انتاير ٣٥٠-٣٨٧؛ كابيلوك ١٩٦٦).

اتخذ صراع السلطة النهائي في مظهره شكل المنافسة الشخصية بين ضباط كبار. كما كان له مظهر مدني-عسكري أساسي، رغم وجود الضباط والسياسيين آخر الأمر في كلا معسكري المواجهة. فضلاً عن اتسامه ببعد طائفي، حيث إنّ حافظ، السنّي، استغل استياء السنّة من هيمنة أقلية، بينما عمران، العلوي، حاول جذب العلويين إلى معسكر المعتدلين. أما جديد، العلوي، فاستخدم أقلية لإثارة الخوف من هيمنة سنية لبناء تحالفه. بيد أنّ كلا الجانبين كان فيهما سنّة وعلويون ودروز ومسيحيون. وكان الصراع في قاعدته خلافاً على مسائل ورؤى حول ما يجب أن تكون عليه الثورة البعثية وكيف يجب أن تتعامل مع المعارضة المدنية. ورغم أنّ رحى الصراع قد دارت في ميدان نخبة ضيقة، فإنّه عكس انقسامات طباقي ريفية-مدنية عميقة داخل المجتمع السوري وكان له نتائج عظيمة على قوى اجتماعية واسعة. كان معتدلو الحزب صوت الطبقة الوسطى المدنية الباحث عن طريق إصلاحي للتنمية، تحافظ فيه الدولة

على تعاونها مع رأس المال وتوجهه في خدمة التنمية الوطنية وتوسيع فرص الطبقات الأدنى. بينما كان المتطرفون صوت الطبقة تحت الوسطى الريفية والفلاحين الباحث عن هدم المؤسسة المدنية في الثورة قسراً. وقد عكس صراع السلطة بالتالي امتداد خلاف الريف-المدينة إلى قلب الحزب نفسه، وكان انقلاب شباط نقلةً للبعث إلى واسطة لتمرد الريف، على خلاف أمنيات قادته المؤسسين. فكان إعلاناً وتثبيتاً للاتجاه المهيمن منذ عام ١٩٦٣، أي إجهاض الجيش البعثي لمحاولة عفلق إعادة سيطرته على «حزبه». واستبدال نهائي لمن يملكون نظرة كونية، وهم قيادة الحزب من الجيل الأول المتعلم في الغرب بقادة آخرين من جيل ثاني ريفي ومتعلم في سورية، وإعطاء دور غير متكافئ للأقليات في دوائر البعث الحاكمة (ماك انتاير ٢٠٥-٣٠٩). وكان توطيد دعائم هذا التغيير في التركيبة الضيقة موتاً للاتجاه الوحدوي الليبرالي في الحزب ونصراً للراديكالية الاشتراكية.

بناء المركز: العقبات أمام مأسسة دولة حزب لينيني

حينما نشب صراع السلطة داخل الحزب، كانت الجهود ماضية في تركيز القوة ومأسسة السلطة وآلية اتخاذ القرار في حدود منظمات دولة حزب مركزية صُممت لتوحيد النخبة الجديدة وتوجيه مسار الثورة. غير أنّ عقبات هائلة كانت تقف في طريق بناء مؤسسة النظام.

كنتيجة لحل المنظمات في عهد الجمهورية العربية المتحدة، جاء الحزب إلى السلطة ليس كحركة مرتبطة بإيديولوجيا مُتفق عليها، وإنما كعدد من فصائل تتنافس في ما بينها. ولم تكن هذه الفصائل لتتوحد تحت قيادة لها السلطة. فلا قُدامى القادة، مثل عفلق، امتلكوا لقوة مُلزمة في فرض أوامرهم، رغم ما لهم من بعض الشرعية، ولا ضباط هيئة الجيش، غير المعروفين نسبياً، امتلكوا الشرعية، رغم ما لهم من قوة. فمنذ البداية، لم يكن ثمة نقاط التقاء «موضوعية» تلمّ شتات قيادة غير منسجمة اجتماعياً ومتمايزة بالجيل والمنطقة والنسب الطائفي. وبذلك فإنّ ولادة النظام تحت هذه الشروط الكثيرة، أفقدته مناعة الصمود في وجه صراع الفصائل داخل نخبته، ما جعل استغلال النفوذ الشخصي والطائفي في توطيد دعائم السلطة أمراً مُحتماً. علاوة

على ذلك، فإنّ اتخاذ سلطة بواسطة انقلاب في غياب مركز حزب ذي سلطة له إمكان فرض الأوامر، وغياب دور القيادة السياسية لدى ضباط فعالين لهم واجبهم في حالة انقلاب كهذا وفي سيادة نظام، أدى إلى حتمية أن تكون القوة العسكرية هي الفاصل في صراعات السلطة هذه.

كانت إقامة مؤسسات يُمكنها تحييد الفصائلية وتصادم الحزب باستخدام قوة عسكرية عائقاً ضخماً في تشكيل دولة. وقد حاول الحزب إحياء «تقاليد الاستشارة» العائدة إلى الخمسينيات والمؤتمر الوطني السادس بصيغة لينينية: «علاقات للحزب موضوعية» بما تتضمنه من قواعد مركزية ديموقراطية، أصرّ الحزب على مبدئها، لإحكام السيطرة على العملية السياسية- مجالس منتخبة مهمتها رسم السياسات وانتخاب وتجديد قيادة الحزب بتصويت الأغلبية. ومن شأن هذه القيادة تنفيذ ما يصدر عن المجلس، بحيث تكون جميع منظمات الحزب الأقل مرتبة مرتبطةً بتعليماتها في تنفيذ سياسة الحزب. وستكون الدولة مجرد ذراع للحزب ومناصريه، وإدارتهم لها مرتبطة بنظام الحزب. وسيكون الضباط البعثيون القائمون على المراكز الاستراتيجة القائدة في الجيش معنيين بنظام الحزب، الذي بدوره سيجيز لهم المشاركة الكاملة في جلساته المتعلقة بوضع السياسات. ولاحقاً، في المؤتمر الوطني الثامن كان على الضباط الالتزام الفعّال بقرارات منع موازاة التمتع بمنصب عالٍ ومكتب الحزب كمحاولة لفصل الجيش عن السلطة السياسية.

غير أنّ المحصلة الحقيقية لم تكن سلطة مؤسساتية، بل ازدواجية محققّة بين سلطة وقوة. فمن الجانب الأول، تطلبت مؤسسات الحزب بعض الشرعية ومن كان يحمل القوة من المرشحين حشدَ الأصوات والدعم في سبيلها. حيث افترض البرنامج الإيديولوجي المُصوغ في المؤتمر الوطني السادس مُحددات من غير السهل الانقلاب عليها، وتطرقت مؤتمرات الحزب إلى نقاط مهمة اختلفت حولها الفصائل أو توصلت فيها أحياناً إلى حلول وسطى. فليس هناك من غلبة للمتنافسين وسياساتهم دون إضفاء شرعية عليها تمنحها مؤسسات الحزب. غير أنّ شرعية الحزب كانت مقوضة بسبب صراع الفصائل لاستغلال أو إساءة استخدام إجراءات الحزب لمصلحة فصائلية. فعلى سبيل المثال، لأنّ الحزب كان لا يزال في طور إعادة بناء نفسه، كان انتساب مجموعات جديدة قد يغير التوازن في رأي الحزب ، أو مثلاً مناورة المتنافسين لدعم

صفوفهم الحزبية والتلاعب بالانتخابات وإثقال الاجتماعات بمناصريهم وأتباعهم، ومنع خصومهم من فعل الشيء نفسه وإقالة من يناصرهم. عدا عن العلاقات المُبهمة التعريف بين أعضاء الحزب «القومي» لكل العرب وأعضاء القيادات «الإقليمية» السورية المستقلة إلى تلك اللحظة، بشكل خاص الشروط التي يحق للطرف الثاني فيها «حل» الآخر، ما ينتج عندما يكون كلاهما محكوماً بفصائل أخرى، مثلما حدث كثيراً قبل عام ١٩٦٦ في «دوائر دستورية» متعددة بين هذه الأجسام المؤسساتية المتنافسة. وكثيراً ما كان يتم الطعن في شرعية ما تسفر عنه العملية السياسية من قبل الفصائل الخاسرة، لكونها خرجت إلى حدٍّ ما جراء إساءة استعمال صريحة للقواعد وانحراف عنها. وبسبب هشاشة البنية المؤسساتية لإجراءات الحزب ولبقاء مفاتيح السياسة في أيدي ضباط الجيش (حتى ولو لم تصدر القرارات مباشرةً من الجيش، وإنما من قبل من يناصرهم) لم تكن المرجعية العسكرية لتفصل عن شؤون السياسة، ما أغلق الباب أمام وجود صوت يمكن أن يكون له صدى مؤثر أو حاسم في سياسة الحزب دون أن يطمئن إلى أرضية عسكرية داعمة له، ما أدى إلى أن تكون سياسات الجيش في النقل والطرد والتعيين وبناء التحالفات لها ما يوازيها في سياسات الحزب. ولأنّ الضباط البعثيين وحدهم، كمقابل للبعثيين المدنيين والضباط غير البعثيين، كان لهم الصوت المؤثر على كلا المستويين الحزبي والعسكري، فقد تمتعوا كمتنافسين سياسيين بمكانة فريدة، ولم يكتب لفصيل حزبي النجاح والتوسع دون قيادة أو مناصرة من سياسيين ضباط. وفي نهاية المطاف، لا يبقى من ملجأ عندما لا تُحل النزاعات داخل مؤسسات الحزب إلا التنافس على دعم الجيش، الذي يقدم الحسم ويضمن النصر لمن يكون تحت وصاية القوة المسلحة الأعلى شأناً، وهذا ما حصل عام ١٩٦٦ وتبين مجدداً في عام ١٩٧٠. وهذا، بلا ريب، زاد فقط من تقويض مستوى الشرعية المؤسساتية الضعيفة المبنية بشق الأنفس. ولم تكن سياسات الحزب لتضعف سياسات الجيش، ولم تحقق السمة الرئيسية في النموذج اللينيني بأن يكون السلاح تابعاً للحزب والإيديولوجية والشرعية، ومن ثم فإنّ الاحتماء المستمر بالقوة أضرّ من الداخل على القشرة الهشّة للشرعية المؤسساتية واتخذت الإجراءات لضمان ذلك.

ومنذ أن فقدت شرعية الإجراءات سمة الثبات، وجدت سلطة القادة وقواعدهم الداعمة

نفسها في غير مأمن، وتواصلت جهود خصومهم لتقويضها، ما دفع المتنافسين السياسيين إلى بناء أوسع التحالفات ومحاولة تضييق تلك التي لخصومهم. واعتمد النصر أو البقاء في سياسة تشكيل التحالفات على استغلال كل رابطة متاحة أو خلاف، سواء أكان الأمر يتعلق بالشخص أم الجيل أو الطبقة أو المنطقة، وليس أخيراً، الطائفة. وفي هذه الحالات من عدم الاستقرار يكون للكتل ميل طبيعي أكيد ، في بلد تعمقت فيه جذور الانتماء الجغرافي والمناطقية تاريخياً، إلى من يكون بموجب الروابط الشخصية أو البدائية قد قدم شهادة مهمة كافية لتأسيس ثقة متبادلة. ما يصح قوله غالباً بالنسبة إلى من ينتمي إلى نفس المنطقة أو الطائفة، أي إنّ العلويين والحوارنة والدروز وغيرهم كانوا ميالين غالباً إلى التكاتف ودعم بعضهم لبعض. وليس معنى هذا أنّ الصراعات والفصائل السياسية لا قيمة لها، ولكن التكتلات المناطقية والطائفية للتحالفات المتنافسة بُنيت على روابط متعددة وكانت مائعة متغيرة حسب الظروف والمسائل، أكثر من كونها «تكتلات» صلبة بدائية. وكان هناك، في الواقع، اتجاه مضاد آخر قوي في التحالفات لتجاوز وبتر الخلافات الطائفية نحو بلورة أخيرة لمسارات إيديولوجية بعيدة. بناءً على هذا، فقد كانت الروابط الإيديولوجية على درجة مساوية من الأهمية للروابط والمخاوف الطائفية، التي استغلها الجميع في النزاع ، أكان بين المعتدلين والمتطرفين بين عامي ١٩٦٥-١٩٦٦، أم بين حافظ وعمران وجديد. وكانت الفصائل المعارضة هي تحالفات حمّالة للوجهين: مدني-عسكري، طائفي-متجاوز للطائفية، ما سيكون قضية الصراع الرئيسي المُقبل عام ١٩٧٠ أيضاً. والشواهد تميل إلى أنّ الطائفية لم تكن غاية بحد ذاتها، فسياسة البعث لم تكن في جوهرها منافسة على توسيع قاعدة طائفية، بل كانت ترمي أساساً إلى نفوذ شخصي ومقاصد إيديولوجية. غير أنّ استثمار الروابط الشخصية والمناطقية، وخصوصاً منها الطائفية وخلافاتها، والتمثيل غير المتكافئ للأقليات الدينية في هذا المناخ ضمن النخبة الحاكمة، غدا ليكون تعطيلاً حتمياً للتماسك والشرعية ومأسسة النظام. فمضى الحزب في طريق يجرّ فيه الخطأ الأخر، ليكون ما شابهُ من تجزئة في خطواته الأولى وأضعف بناء مؤسسته، حافزاً بدوره لسلوك يذهب أبعد في التجزئة، وهي التي كانت، في نهاية المطاف، العقبة التي تتعثر عليها جهود بناء قيادة جامعة لينينية الطراز (هينيبوش ١٩٨٦: ٧٤-٧٦).

هيمنة الراديكاليين: ثورة من الأعلى (١٩٦٦-١٩٧٠)

مع انتصار المتطرفين عام ١٩٦٦ وتنحية الخلاف المُتعلق بالإيديولوجيا والجيل في الحزب جانباً، ظهرت نخبة جديدة بدت أكثر تماسكاً سياسياً لتوطيد دعائم النظام والخط السياسي الذي اتخذه المؤتمر الوطني السادس. وكان يترأس النظام الجديد ثلاثي يقوده اللواء المتقاعد صلاح جديد، الذي حصل على سكرتارية الحزب السوري دون شرعية، بالإضافة إلى الدكتور نور الدين الأتاسي، الذي ترأس الدولة وسكرتاريا حزب التعاون العربي، والدكتور يوسف زويّن، الذي عين رئيساً للوزراء. وبانتهاء الخلاف بين التعاون العربي ومنظمات الحزب السوري، تركزت السلطة في قيادة مزدوجة، كنوع من مكتب سياسي يُسير الحزب ويحدد الحكومة وقرار الحزب في موازاة المسار اللينيني. وشرّعت النخبة الجديدة لجوءها إلى القوة العسكرية داخل الحزب بأن اتهمت المعتدلين بوضع اختياراتهم الشخصية فوق قرارات مؤتمرات الحزب وميلهم إلى البورجوازية التقليدية لما لهم من علاقات عائلية وشخصية في مواجهة المسار الثوري، ما أدى إلى تعطيل «مسير الثورة» لثلاث سنوات.

والآن، أصبحت المنظمة السياسية اللينينية ذات أولوية كبيرة. فسرَت في جهاز الحزب عملية الإقالات والإخضاع لزيادة السيطرة وتواترت إجراءات التنسيب لضمان تكوين طبقة «شعبية»، رغم ذلك بلغ عدد أعضاء الحزب عام ١٩٦٨ ما يقارب ٣٥ ألف منتسب. وعقدت اتحادات النساء والفلاحين البعثيين مؤتمراتهم الوطنية الأولى، وكان اتحاد شبيبة البعث قيد التأسيس. وأصبح الآن الاتحاد العام للعمال تحت سيطرة البعث، وفعلاً عُبئ العمال المناضلون في مجابهات عديدة مع المعارضة المحافظة للدفاع عن «التحول الاشتراكي». من جانبٍ آخر، بقي الحزب يواجه معارضة صلبة من منافسيه «التقدميين» في اتحادات المعلمين والطلبة وتقدم خطوة صغيرة في تنظيم الحرفيين وصغار الكسبة، حيث كانت معاقل حركات المعارضة مثل الإخوان والناصريين. زيادة على ذلك، فقد كان التحدي الكبير في تعبئة وتنظيم الفلاحين، الذي لا غنى عنه لتوطيد دعائم الحزب، قد بدأ لتوه جراء غياب فتوحات مباشرة في القرى، كما أدرك البعثيون. والواقع، أنّ أدبيات

البعث تشي بانقسام حقيقي في أوساط الفلاحين التي اعتبروها قاعدتهم الطبيعية:

ميدان المعركة الحقيقي يقع في مناطق ريفية حاضنة لقيم تقليدية تعوق تطوير قيادة الدولة الجديدة. مجتمعات ريفية منغلقة على نفسها تمتنع عن المشاركة في البرامج التي تدفع بها الدولة إلى الأمام بسبب الصور [السلبية] المكرسّة عن دور الحكومة، مجتمع ريفي يزداد اعتماده على الحكومة لتأمين الخدمات كنتيجة لتطور وسائل اتصال سابقة لمقدرة الدولة على لقائهم. في هذه الشروط تحدث توترات اجتماعية وتصادمات سياسية يحاول الإقطاعيون والرأسماليون استغلالها. الناس بدؤوا الآن بتقبل الدولة الجديدة. لكن بعضهم لا يزال غير مُستوعب للنظام الاشتراكي. ليبقى [التعامل معه] على نفس المنوال [المتلاعب وغير الواثق] كما هو النظام التقليدي (الطل).

كانت ثقة الحزب ضعيفة في إمكانية تطور مستقل لهذه المجتمعات التقليدية «من الأسفل»، والأصح أنّ مسار التطور لا يكون إلا بخوض الدولة لمعركة الإصلاح الزراعي وإيجادها لمؤسسات ريفية جديدة ونشر الوعي السياسي عبر التعبئة الحزبية.

وبينما كان نظام البعث ما بعد عام ١٩٦٦ في بعض المجالات أكثر وحدةً ما قبل، وبدأ يؤسس لقاعدة مُنظمَة لها قيمة، فقد ظهرت - رغم ذلك - علامات مبكرة على أنّ الصرح الجديد كان قائماً على أسس متداعية. فالتحالف «المتطرف» لعام ١٩٦٦ المُشكل معاً على يد جديد، تضمّن عناصر انضمت إليه لأسباب شخصية أو طائفية أكثر منها لالتزام إيديولوجي. ومبكراً منذ أيلول عام ١٩٦٦ بدأ النزاع داخل التحالف يأخذ منحىً جدياً، عندما انضم عدد من الضباط الدروز الذين شاركوا في انقلاب عام ١٩٦٦، إلى منشقين حافظوا على ولائهم لقدامى قادة الحزب وأمين الحافظ، ليقوموا بمحاولة انقلاب مسنودة من الأردن، بعد شعورهم بأنهم استُثنوا من دائرة السلطة الضيقة. ونظراً إلى كون عناصر من فرع الحزب في جبل الدروز وقطاع واسع من الطائفة الدرزية انخرطت في التمرد، ونظراً إلى إقالة مناصرين مهمين للدروز كنتيجة لذلك، وتحقيق إصابة بالغة في موقعهم كقوة عسكرية رئيسية في النظام، فقد حمل الانشقاق

بعداً طائفياً واضحاً وعزّز من سيطرة العلويين داخل النظام. (لمعلومات أكثر تفصيلاً انظر الفصل الثامن. ص ٢٤٤-٢٤٦) (بيريه ١٦٦-١٦٩؛ فان دام ٦٧-٧٨).

ورغم قبضة نفوذه غير المستقرة، شرع النظام في قيادة مركزة لوضع إيديولوجيته المتطرفة حيز التطبيق في مجال الاقتصاد الاشتراكي. وتم توطيد دعائم القطاع العام، فصدر تشريع جزائي اقتصادي لتجاوز عدم الفاعلية والفساد في داخله ووجدت آليات تخطيط الدولة. وكانت صرامة التنفيذ محاولة لوضع كافة الموارد في خدمة التنمية. وأدت الخطة الخمسية الثانية (١٩٦٦-١٩٧٠) إلى تدفق الاستثمار الحكومي في الاقتصاد، لقلب الركود الاقتصادي جراء التراجع المستمر في الاستثمار الخاص. وصبّ في مشاريع إنتاجية أساسية، مثل البنى التحتية والصناعات النفطية والبتروكيميائة، والشروع في تنفيذ مشروع سد الفرات. وقد نُظر إلى مشروع الفرات كمفتاح للتحول الزراعي وتطور صناعة زراعية حديثة إلى حد بعيد. ومن شأنّه، كما اعتقد مخططوه، مضاعفة المساحة المروية، وامتصاص فائض العمل، وتزويد الكهرباء لصناعة زراعية (بيتيران ٢٠٥-٢١٧). زيادة على ذلك، فقد تطلع الحزب إلى بناء مجتمع اشتراكي جديد في الأراضي المُستصلحة، بحيث يكون حوض الفرات نموذجاً للاشتراكية الزراعية البعثية. واستهدف قرار بناء السد استيداع الموارد السورية، والواقع، أنّ تأمين القسم الأكبر من استثمار الحكومة الزراعي لهذا المشروع الضخم تطلب سنوات عديدة.

وسجل إصلاح الدولة وتحكمها بالزراعة تقدماً في طريقه إلى إقناع القطاع الريفي ودمجه. حيث خفض قانون الإصلاح الزراعي الجديد عدد ملاك الأراضي إلى النصف، ومضى أبعد من سابقه لعام (١٩٥٨) في الهجوم على كبار أصحاب النفوذ، وضرب قوة ملاك الأراضي المتوسطين. وقام اتحاد الفلاحين بتحديد وتأمين التخلص من بقايا النظام القديم في وزارة الإصلاح الزراعي، ممن كانوا قد منحوا ملاك الأراضي إخطاراً مسبقاً عن المصادرات، أجاز لهم نقل ملكية أراضيهم الزائدة. وبهذا فقد تغير موقف السلطة اتجاه ملاك الأراضي من اعتبارهم قوة لها وزنها تؤخذ في الاعتبار، إلى التعامل معهم كطبقة يجب تحطيمها (بيانكو ١٩٨٠ : ٨١-٨٢)؛ فكانت شؤون تنفيذ الإصلاح الزراعي، المتعثر سابقاً جراء خوف المعتدلين من معاداة مركز ثقل القوة في الريف، قد

انتقلت إلى فروع الحزب المحلية التي مضت فيه على نحو أكثر تطرفاً. ويبين تعجيل الإصلاح المتمثل أساساً في التوزيع الكامل للأراضي عام ١٩٦٩ (باستثناء مناطق قليلة السكان في الجزيرة)، الطريق إلى التنظيم التعاوني على مساحة قيّمة. وكان أن أفرز الإصلاح «موقفاً إيجابياً من الدولة» في المناطق التي ترك أثراً فيها (حمادي). وزاد قانون العلاقات الزراعية الجديد، الذي أصبح الآن للمرة الأولى قيد التنفيذ الجدي، من حصة الفلاحين في عقود استصلاح وعزّز ثقتهم بالتملك (أتاسي ٣٣٩؛ بيتيران ١٧٥، ٢٠٥؛ الزعبي ١٩٦٩: ٥٠-٥٨). وحفزت أزمة أسعار المنتجات الزراعية الدولة إلى اتخاذ زمام المبادرة. حيث كان هبوط أسعار المنتجات الزراعية العالمية وبشكل ملحوظ القطن بين عامي ١٩٦٤-١٩٦٥، وانعكاس ذلك على أسعار الدولة، سبباً لاضطراب الفلاحين وإلقائهم اللوم في ذلك على النظام، الذي قرّر في شهر أيار عام ١٩٦٦ إيجاد نظام سوق جديد «لاستقرار الأسعار ودخل الفلاح»، بحيث وضع النظام أرضية فعّالة لأسعار المحاصيل أدى إلى أن تكون أسعار القطن في شهر آب أعلى حقيقةً من مستوياتها العالمية (حمادي)[1].

أعاد النظام الجديد أيضاً صوغ السياسة الخارجة السورية بالتوازي مع مساراته المتطرفة، في محاولة لأن تكون سورية «قبلة» الثورة العربية. وأمّد النظام بالسلاح ودرب الفدائيين الفلسطينيين للقيام بعمليات ضد إسرائيل كجزء من توجه جديد لمساندة «تحرير فلسطين». بل وحاول حتى تعبئة وتجهيز الشعب لـ«نضال مسلح شعبي طويل الأمد» لدعم الفدائيين. وأُطلقت دعاية سياسية ضد الدول المحافظة الموالية للغرب ومطامعها في المنطقة، وأُغلقت أنابيب شركة نفط العراق إلى حين أن تزيد من رسوم العبور المدفوعة لسورية. وأُقيم تحالف قوي مع الاتحاد السوفياتي، الذي باشر بتقديم مساندة قيّمة عسكرية وسياسية واقتصادية. وأخيراً، نجح النظام، في انقلاب دبلوماسي عظيم، في الأخذ بيد عبد الناصر لتجاوز الأحقاد، لتُشكل كل من مصر وسورية معاً «محوراً تقدمياً» جديداً لأول مرة منذ الجمهورية العربية المتحدة (جابر ١٦٠-١٧٣؛ رودينسون ١٦٩-١٧١).

وكان من شأن هذه السياسات أن تستقطب المجتمع السوري. فمن الناحية الأولى، اكتسب النظام تأييداً وشرعية متزايدة من اليسار القومي، ولاقى تأييداً، يشوبه التردد أحياناً، من

عناصر كثيرة في الحركات القومية والشيوعية، ورؤساء غرف التجارة، والرأي القومي المناضل على العموم. وفي المدن «نجح نظام البعث، مدعوماً من ميليشات العمال وميليشيات الاتحادات التجارية والشيوعيين، في تحطيم مقاومة البورجوازية للنداء الجديد» (روليو Rouleau ١٧٠). وعكس صراع متقطع بين فلاحين وإقطاعيين في الريف توسع الإصلاح الزراعي ومنظمة الفلاحين السياسية. وكثيراً ما جيء بالفلاحين إلى داخل المدن ليطوفوا شوارعها بأعلام وأناشيد الكفاح، لإضفاء إحساس الشرعية على النظام، ولتهديد أعدائهم المدينيين (خلف ١١٤). وتدفق فيض من شباب الريف إلى المدن -في كرافانات كما وضعها الجندي - ليأخذوا حاجاتهم من غنائم الثورة أو ليستفيدوا من توسع فرص التعليم. وتضاعف تسجيل الطلاب في جامعة دمشق خلال السنوات الخمس التي تلت انقلاب ١٩٦٣. وفي عام ١٩٦٨ كان نصف الطلاب يعودون بنسبهم إلى الريف. وكانت المدن «تُريّف» (ديفيلن ١٩٨٣: ٢٣، ١٢١). وحسب حريب (١٣٦-١٣٧)، فإنّ النظام شجع بتأنٍّ تغيير التوازن الديموغرافي في العاصمة. ولا ريب في كون هؤلاء الشباب الريفيين، وهم قاعدة البعث الطبيعية، قد ساعدوا الحزب في تحصين نفسه داخل البيئة السورية المدنية المعادية.

والأمر الملاحظ، هو نفور التجار والرأي المحافظ عموماً بازدياد من البعث، الذي استبدل القادة المؤسسين المدنيين المعتدلين بريفيين هراطقة غير مثقفين، لطالما اعتبرتهم المؤسسة المدنية أدنى منها. وهم القرويون البدائيون بدعاباتهم اللاذعة وملامحهم العدائية، وغالبهم علويون، أصبحوا في السلطة يتنقلون وسط البورجوازية الدمشقية. فالإصلاح الزراعي وإيجاد بنية تحتية زراعية تعاونية تعود للدولة بدلاً من تلك القديمة الخاصة بملاكي الأراضي والتجار، حرم مؤسسة المدينة موردها التقليدي في الثروة والنفوذ على القرى. وتأميم الصناعات جعل الدولة تضع يدها على التجارة الخارجية وأجزاء من التجارة الداخلية، وآذت القيود على الاستيراد وجهود الدولة لإصلاح الأسعار وتنظيم السوق المجتمع التجاري كاملاً، ليبدأ نوع من حرب اقتصادية خفية بين الدولة ومجتمع التجار. وكان طلبة الجامعة المنحدرين من عائلات مدينية، يخشون التمييز السياسي، وأقل تفاؤلاً بما سيحمله لهم المستقبل من نظرائهم الريفيين (ابياد Abyad ١٩٦٨). وقللت أمواج الهجرة، علامة الثورة الحقّة، صفوف البورجوازيين بعد

هجرة ألاف منهم إلى المنفى في بيروت (روليو Rouleau ١٦٩-١٧٠). وقد أطلقت «العلمانية المتشدّدة، التي وضعت الدين خارج الشأن العام» شرارة المعارضة المدنية (طيباوي ٤٢٠). وفي ربيع عام ١٩٦٧، نزل التجار وعلماء الدين وغيرهم من المحتجين المتدينين إلى الشوارع في أضخم اضطراب معادٍ للنظام ضد العلمانية المتطرفة، ما أحرج النظام بشدّة، فهي قد تؤدي إلى إثارة عداء إسلامي مُتسع القاعدة لا يرغب فيه (بيتران ١٩٧-١٩٨).

رغم عداء المجتمع المؤسّس، كان من الممكن للبعث أن يستمر في مساره الثوري. غير أنّ هزيمة ١٩٦٧ أمام إسرائيل وفقدانه لمحافظة القنيطرة، صدما وقلبا مسار تطرف السياسات السورية تدريجياً. ففي عجلتهم لتحدي إسرائيل دعا البعثيون المتطرفون إلى حملتها العنيفة، في الوقت الذي لم تكن فيه سورية بجيشها الناقص، جراء الإقالات السياسية، والمأخوذ بالسياسة، ولا العالم العربي المنقسم مستعدين للحرب. فخسر النظام كثيراً من شرعيته الوطنية، بعد عرض جيشه المُحبط، وإعطاء الأخير أولويته للنظام في دمشق بدلاً من أن تكون للجبهة. وكان البعث ملاماً باستمرار جراء فقدانه القنيطرة. ونشرت الهزيمة خيبة الأمل في نفوس صفوف الحزب وأعضائه وأصابت قياديه المتطرفين بوهن بالغ، ما هيأ الشروط لاعتراضهم من داخل الحزب.

عقدت القيادة المتطرفة العزم على الاستمرار بـ «مسارها الثوري»، فحشدت الجماهير في الداخل للمقاومة الوطنية، وجعلت من سورية خارجياً عقبة في وجه كل تهدئة للصراع العربي-الإسرائيلي على حساب حقوق الفلسطينيين ومعقل لدعم الفدائيين رغم خطر الانتقام الإسرائيلي. مع ذلك، فقد أصابت التطورات اللاحقة للحرب المتطرفين بالضعف تدريجياً، لما تطلبه مسارهم من عزل سورية عن غالبية العالم العربي، ليس فقط عن الدول النفطية التي كانت قد وعدت بتوفير المال اللازم لإعادة بناء جيش الدول الواقعة على خطوط الجبهة الأولى في سعيها لإنهاء القطيعة الإيديولوجية، ولكن أيضاً عن مصر حينما قبل عبد الناصر بتهدئة سياسية. وقد حثّ اتحاد جمهوريات السوفييت الاشتراكية USSR على تهدئة سياسية أيضاً، لعدم قدرته اعتماد العودة إلى استراتيجية مواجهة عسكرية غير منتهية، والواقع، أنّ تردده في الدعم الكافي للجيش السوري أضعف تماهي المتطرفين مع الحلف السوفياتي. وكانت لضغوط

البعثيين الموالين لعفلق، بعد استيلائهم على السلطة في العراق عام ١٩٦٨، أن أنتجت توترات شديدة داخل الحزب السوري. ووجدت معظم المعارضة التقدمية، التي كانت قد بدأت بالإذعان لسيطرة البعث، في الهزيمة سبباً مقنعاً لرفض مطالب هذا الأخير في مركز «زعامة» متفرد، وقمع النظام تحديات فصائل يسارية متعددة، الأمر الذي أنتج، باعتراف البعث، «انقساماً في صفوف الموالين من الجماهير». وغدا انكسار شرعية النظام جراء الهزيمة وصمة تمسّ كل التزامات الحزب والحكومة. وقد تم الاعتراف في المؤتمر الوطني العاشر عام ١٩٦٨ بـ «أخطاء في التطبيق... أحاطت مسيرة الثورة... لتُستغل من قبل أعدائها... ولتضعف ثقة الناس بقيادتهم الثورية». الأمر الذي كان ينتج اللامبالاة والزُهد في السياسة: «ليس من السهل تحرير الجماهير من سلبيتهم التاريخية أو تغيير مفهومهم عن السلطة الحاكمة» (حزب البعث العربي الاشتراكي ١٩٦٨). وعلى المدى الطويل، أضعفت هزيمة القومية العربية عام ١٩٦٧ ما كان إيديولوجيا سائدة في سورية، لتخلف وراءها فراغاً إيديولوجياً أفرز مع الوقت فجوة في الصدقية استمرت إلى الآن، مفسحةً المجال للبديل الإسلامي.

مع ذلك، فقد كانت أكثر الأمور أهميةً في الوقت الراهن هي الاتهامات المتبادلة داخل النظام عن مسؤولية ما لحق من كارثة، والاستراتيجية الملائمة لمعالجتها حالاً، ما أسفر عن تآكل وحدة النخبة الحاكمة، وانشقاق متزايد للسياسيين الميالين للإيديولوجية عن قيادة الجيش، التي أُلقيت على كاهلها معظم المسؤولية المباشرة في التعامل مع التهديد الإسرائيلي. أولى علامات هذا الأمر كانت في محاولة انقلاب لرئيس هيئة الأركان السابق، أحمد سوداني، الذي أُعفي من مهماته بعد عرض الجيش المحبط، والذي هرب إلى العراق مُلتحقاً بضباط حوران السنّة (فان دام ٧٨-٧٩). والأمر التالي كان في نمو فصيل بقيادة وزير الدفاع، اللواء حافظ الأسد، التمس تعليق «الصراع الثوري» مؤقتاً لكونه صرف الانتباه، في ظل انقسام السوريين والعرب، عن عدوهم الأساسي، إسرائيل، وعن «التحدي الأكبر في هذه المرحلة» وهو استعادة الأراضي المُستلبة. فتحدى الأسد أولاً القيادة المتطرفة في المؤتمر المحلي الرابع عام ١٩٦٨ من حيث إصراره على ضرورة أن تكون عملية تأهيل الجيش النظامي لاستعادة الجولان عسكرياً على رأس أولويات النظام، الأمر الذي يتطلب تخفيف حدة التوتر مع الملكيات العربية المحافظة لكونها الوحيدة

القادرة على تمويل عملية التأهيل هذه، ومع الأردن والعراق المعاديين لما يمكن أن تسهم به جيوشهما على «الجبهة الشرقية». داخلياً، كان من الضروري إخضاع الصراع الطبقي للوحدة الوطنية المطلوبة من أجل تعبئة الحرب الشاملة. ولمواجهة هذا الأمر دُفع بحجة كون الموارد العربية كاملةً لا يمكن أن تحشد دون ثورة تعاون عربي وأنّ التركيز على استعادة الجولان قد يقود إلى التخلي عن تحرير فلسطين. رغب الأسد أيضاً بإنهاء التدخل السياسي في الجيش وبإعادة دمج الضباط المقالين لأسباب سياسية بما يراه مناسباً. وبينما رفض الحزب تغيير سياسته العليا، تم استرضاء الأسد مؤقتاً بمنحه بعض السلطات العسكرية التي طلبها، رغم ما قد يكون لمثل هذه السيطرة الشخصية على الجيش من خطر تحولها إلى قاعدة قوة منفصلة وتهديدها لشرعية مؤسسات الحزب. مع ذلك، كلا الطرفين لم يرتضيا حقيقةً بتلك التسوية. حيث حاول المتطرفون تحييد مناصري الأسد في منظمة الحزب بينما عمد الأخير إلى تقوية فصيله في الجيش على حسابهم واستخدام ذلك للتدخل بشؤون الحزب. تأجّج الصراع مطلع عام ١٩٦٩ بعدما ردّ الأسد على إقالة مناصريه في فرع اللاذقية بأن اعتقل قيادة الفرع وأنزل الدبابات إلى شوارع دمشق. وانقسم مؤتمر الحزب الطارئ، الذي انعقد للتعامل مع «الأزمة»، بين مؤيدين لكلا العسكرين والخشية من انقلاب، ليصدّق على متطلبات الأسد أكثر من محاولته المضي في تعبئة مضادة لوحدات جيش موالية. أصرّ الأسد على تسوية مع المعارضة، وتحضيرات أكثر جدية للجيش، وتخفيف التوتر مع البلدان العربية الأخرى وخاصةً منها العراق. فتم تشكيل حكومة جديدة يكون فيها لمناصري كلا الطرفين مشاركة السلطة، ولكن الواقع أنّ «مُزاوجة السلطة» لم يكن لها سوى أن تكون مفترضة، حيث إنّ كلا الفصيلين سعى جهده إلى مساندة سيطرته ووضع يده على مؤسسات النظام، وإلى كسب ما يحتاج إليه من دعم في تغطيه ما ينقصه. على هذا النحو، حاول المتطرفون تطوير المنظمة الفلسطينية المرعية من الحزب «الصاعقة» لتكون قوة مسلحة قادرة على مواجهة دبابات الأسد، بينما كان الأخير يتودد خلسةً إلى صف الحزب الثاني الذي بدا وكأنه «جسم برأسين وعقلين لا حيلة له لذلك إلا المراوحة في المكان»، ما أضعف انضباط الحزب وزاد من شبكات الفساد والعمالة (بيتران ١٩٥-٢٠٤، ٢٣٩-٢٤٨؛ سيمور؛ جاسبارد ١٩٦٩أ، ١٩٦٩ب؛ كير ١٩٧٥؛ فان دام ٨٣-٩٧؛ الحزب البعث العربي الاشتراكي ١٩٧٠؛ توري ١٩٧٠).

وتوازت الأزمة السياسية مع إخفاقات وثُغَر في «التحول الاشتراكي»، إلى جانب ضائقة اقتصادية ونزاعات على السياسة الملائمة للتنمية بين جناحي الحزب. فتزامن إصرار المتطرفين على المضي في برنامج التنمية الضخم، مع نيل اللواء الأسد زيادة ضخمة في نفقات الدفاع، ما أجهد موارد الدولة. وأدى عجز التبادل التجاري الخارجي مصحوباً بعدم الفاعلية والفساد في الدولة والسوق التجارية، الداخلية منها والخارجية، والاحتكار من قبل تجار السوق السوداء، إلى ازدياد الحاجيات المفقودة. وفي الزراعة، تم التواني عن إتمام الإصلاح الزراعي، الذي كان إلى الآن مصدر راحةٍ كبيرة للفلاح جراء سوء الطقس، منذ تأسيس الجمعيات التعاونية والقروض والبنية التحتية للتسويق كبديل من ملاك الأراضي والرأسماليين. وهؤلاء كانوا قد سحبوا استثماراتهم من الزراعة لخوفهم من إصلاح زراعي آخر، وانصرفوا عنها بعد ازدياد النظام في تحديد سلم الأجور الزراعية على درجاته الدنيا، وانخفاض أسعار الدولة لبعض المحاصيل، وعراقيل استيراد المعدات. وحيثما عدِمَ الفلاحون وسائل الاستمرار، أجّروا أرضهم المُستعادة إلى ملاكي الأرض والفلاحين الأغنياء أو استلفوا القروض من البنوك تحت نفس الشروط القديمة. ولم تكن التأثيرات المزدوجة لسحب استثمارات ملاك الأراضي، والثُغَر الكبيرة في البنية التحتية الزراعية للدولة، وسنوات عديدة من الشح في هطل الأمطار، غير ركودٍ زراعي. كل هذا كان من شأنه إضرام جذوة النزاع بين جناحي الحزب حول من منهما سيذلل هذه المصاعب: من خلال تعميق الثورة الزراعية أو عبر تحرير الإدارة الزراعية. وتمثل اقتراح المتطرفين في إصلاح زراعي ثالث لضبط الاستغلال المستمر من قبل ملاكي الأرض والفلاحين الأثرياء ووسيطي الفلاحين الفقراء والعمال الزراعيين. غير أنّ فصيل الأسد في وضعه الأولوية، تحت راية الدفاع، بالحاجة إلى المحافظة على الإنتاج، المُفتقد أساساً للتنظيم نتيجة ما سبق من إصلاح غير مُكتمل، عارض هذه المبادرة. فهي بأي حال لن تضمن ما إذا كان النظام السياسي غير المستقر سيكون بمقدوره تحمل عزل كهذا لـ «القوة المتوسطة» في الريف، التي كان لها الفضل حقيقةً في توسيع حصته من القاعدة السياسية (حزب البعث العربي الاشتراكي ١٩٧٢ب). اختلف الجناحان أيضاً حول بيع أراضي الدولة الواسعة المُصادرة في الجزيرة، التي لم يكن النظام قد زودها بوسائل تنظيم جمعيات تعاونية أو مزارع دولة. ورمى الأسد «الليبرالي» إلى زيادة عائدات الدولة والإنتاج الزراعي بتأجير هذه الأراضي

إلى مقاولين، غير أنّ المتطرفين عرقلوا الأمر لخشيتهم ما سيترتب على هذه الحركة من «نتائج اجتماعية»، بعبارة أخرى: عودة انبعاث قوة البورجوازية الزراعية. وقد ألقى الأسد بلائمة الركود الاقتصادي على المتطرفين تحديداً، في ضوء حقيقة تحول سورية على يدهم من بلد مُصدر تاريخياً للحبوب إلى بلد مُستورد لها. عرقلت مُزاوجة السلطة في الحزب اتخاذ قرار واضح بالسير في التطرف أو التحرر. وأضعف تدهور انضباط الحزب وما صاحبه من تحفيز على الفساد سياسة النظام الزراعية.

ففي حماه، لم تقدم قيادة الحزب المحلية الفاسدة العون للمستفيدين من أراضي الدولة، الذين سقطوا في شرك الدين من المقرضين والبنك الزراعي إلى أن حازوا الاهتمام العام بأعمال شغب الفلاحين، ما أيقظ مؤسسة الجمعيات التعاونية. وفي الحسكة، كان محافظها الفاسد، الذي اشترك مع ملاك الأراضي في إضعاف الإصلاح الزراعي، محمياً بزمرة من الأصدقاء في الجيش، ولم يُبعد إلا بصعوبة بالغة. وما كان لمحاولة القيادة المتطرفة في تفعيل اتحاد الفلاحين ضد الفاسدين والبيروقراطيين ممن لهم اليد الأطول، أن تؤتي أُكلها في هذا المناخ إلا بالنزر اليسير.

بلغت المُزاوجة في السلطة حدها النهائي خلال ما يعرف «بأيلول الأسود» عام ١٩٧٠، وذلك عندما أصدر المتطرفون أوامرهم بتدخل وحدات عسكرية للدفاع عن الفدائيين الفلسطينيين الواقعين تحت ضربات الأردن. وعندما رفض الأسد، مذعناً لتهديدات الولايات المتحدة وإسرائيل، إرسال سلاح الجو في مساندتهم، وترتيبه بعد ذلك سلسلة انتقالات عسكرية لتحييد آخر قواعد المتطرفين العسكرية، دعت قيادة الحزب إلى مؤتمر حزبي طارئ وجردته هو ورئيس الأركان مصطفى طلاس من مناصبهما. وكان من شأن هذا أن يُنتج الانشقاق الحاسم في النظام. حيث إنّ استجابة الأسد كانت في انقلاب عسكري خلع المتطرفين وجاء بفصيله الخاص ليتفرد بالسلطة. ورغم سيطرتهم على جهاز الحزب و«منظماته الشعبية»، لم يقو المتطرفون على فعل شيء سوى تحريك مظاهرات لا فاعلية لها، وليس هناك من ند للجيش مع احتكاره الملاذ الأخير. فهشاشة المحاولة في تعبئة البعث كانت أمراً لا ريب فيه بعد إخفاقها في تقديم مقاومة حقيقية لانقلاب الأسد العسكري: أي لم يكن في وسعها التفوق

على نموذج «المعركة من الأعلى»، ومنظماتها بقيت - في الحال - بيروقراطية زائدة وممزقة مع رموز مشخصة لحشد النشاط الشعبي الضخم الذي أدى دوراً في الاختلاف في صراع القوى الداخلية. وبالتالي عندما واجهت شرعية مؤسسة الحزب وأصحاب القوى القسرية بالموضوعية الصاعقة، انتصرت الثانية. وهذا أوضح فشل الجهود المبذولة لتشكيل محور رسمي مرتكز على المذهب اللينيني في سورية البعثية. وبالرغم من ذلك، وبينما راديكاليات القوى السياسية كانت قد أنهكت بسرعة، لكنها تركت أثراً دائماً في سورية.

البعث الراديكالي خلف وراءه محوراً سياسياً قوياً ومستقلاً. مجموعة من المنشآت الحاكمة قد زورت لتركيز القوة كما لم يسبق لها أن تكون. حكومة البعث ارتكزت على عقلية قومية واسعة وعلى جيش بعثي. حزب عقائدي منظَّم نصب ليدمج قاعدة شعبية حيث تيار سياسي مميز كان مسيراً بشكل جزئي «روتيني» حيث تفضيل الحلول المنادية بالدولانية، وشعور عميق بعدم الثقة لمدينة منعزلة وشعبية باقية لا تتبدد بسرعة. ترأس الحزب فوق بيروقراطية ذات وظائف كثيرة وموسعة، وقدرة محسنة لحشد مصادر مجتمعية لأجل أهداف الدولية، نمو خطط الدولة التقليدية، وقطاع حكومي ضخم والذي أصبح القناة الأساسية في قطاع الاستثمار في الاقتصاد. وبالتالي، الدولة التي ورث الأسد دفة إدارتها كانت ذات هيكل أكثر ثباتاً من الكيان الضعيف الذي اتبعه البعث في عام ١٩٦٣. ولكن بالرغم من تشكيل بنية جديدة، التحول في تركيبة المجتمع في الدولة، وإعادة توجيه السياسة لتخدم القاعدة الشعبية الشاملة، والتسوية في أرضية المجتمع، اجتمعوا جميعاً ليعطوا قوة جديدة كلياً للدولة وبشكل حاسم ومصيري، والحكم الذاتي المسيطر على القوى المجتمعية، والتأثير على المجتمع السوري.

بالمعنى الحقيقي، جعل المتطرفون من حزب البعث ثورة ذات طابع ريفي استولت وجددت واستخدمت الدولة ضد المنشآت السنية في المدن. سياساته عبرت عن عداء وخصومة قوية تجاه الإقطاعية والرأسمالية من حيث أنشأ حزب البعث دائرة انتخابية تعتمد على الطبقة الريفية الواسعة التي كان يحاول تنظيمها.

كان دمج الأقليات الريفية المحتشدة وبخاصة «العلويين» الذين يعتبرون تاريخياً أكثر الفئات المضطهدة من بين فئات المجتمع السوري، وإشراكهم في الدولة قد أعطى حزب البعث الاشتراكي بديلاً من الطبقة العاملة، حيث لا شيء ليخسره، وبالمقابل يربح كل شيء من التحول الذي كان يتبعه/ يمارسه حزب البعث. من أكثر التهم المنسوبة إلى الضباط العلويين (بيريه ٣٣٧) هي أن الاشتراكية سمحت للأقليات الريفية بأن «تفقر المدينة»، بينما عملت الرأسمالية لمصلحة المدينة السنية، وعكست صورة واقع المجتمع الحقيقية: مجتمع فقير ذو أرض فقيرة، لا يملك شيئاً إلا حملته نحو التعليم والوظائف، وكان لديه كل شيء ليكسب من خلال الاقتصاد المسيطر عليه من قبل الدولة والذي حول السيطرة على الفرص من يد الطبقة المتوسطة البورجوازية. وبالمثل، في القطاعات النامية في سورية الريفية، إصلاح الأراضي ومنظمة سياسية ذات طابع ريفي وهلاك القوى الإقطاعية أعطى الفلاحين -الغالبية كانت سنية - حصة في نظام الحكم الجديد. باختصار، بينما بقيت قاعدة حزب البعث ضيقة، ولكنها كانت بالرغم من ذلك راسخة وبعمق، حيث كانت كجذع مزروع وبحزم بين مجتمع الأقليات، شبكة أصغر ولكن أوسع مؤلفة من جذور في المئات من القرى. وعلى هذا الامتداد، مشروع البعث الراديكالي عكس الانشقاق المدني-الريفي في سورية، وتأليب لتحالف عامي ومبتذل حاكم للطبقة البورجوازية الصغيرة وسكان الريف وبين الطرف الارستقراطي أصحاب الأراضي والسوق، وهناك الطبقة المتوسطة المتمدنة المترددة والمتأرجحة بين هذه الأقطاب. النتيجة كانت هدم هيمنة المدنية على الدولة.

بمعنى آخر، مشروع البعث الراديكالي كان تعبيراً عن صراع طبقي، الانشقاق المدني-الريفي كان قد تشكل من خلال علاقات الطبقة الرأسمالية حيث خضعت القرى لأصحاب الأراضي والأسواق. إضافة إلى ذلك، أطلق البعث الراديكالي تحولاً بنيوياً اجتماعياً لسورية، كان له تأثير أوسع من إزاحة الطبقة الريفية البسيطة من النخبة المتمدنة. رغم أنها قد نضجت بعهد الأسد، وبالرغم من نقص المثل الاشتراكية العليا، هذه الثورة البنيوية بلغت مستوى عظيماً من التسوية الاجتماعية. في جوهرها، إصلاح زراعي وتأميم وخلق قطاع حكومي ضخم هدم طبقة صارمة لا تتمتع بالمساواة واحتكارية مسيطرة على كافة

وسائل الإنتاج، وبصورة عامة الملكية والفرص المنتشرة. وبالتالي فإن إصلاح الأراضي كما يوضح الجدول / ١ , ٥/ ضيق بشكل جذري المجال على الرأسمالية الإقطاعية، وقيد الطبقة العاملة المجبرة من الفلاحين، وخلق بنية زراعية مؤلفة من الفلاحين الصغار والرأسماليين المتوسطين. ولتجنب تسوية شاملة إضافية لتملك الأراضي والسماح بالاحتفاظ بالملكيات المتوسطة الحجم، فشل النظام في تجهيز أراضي كافية وجاهزة لتمحو ملكية الأراضي وتخلق طبقة متوسطة مزدهرة من سكان الريف. ولكنها وسعت قطاع التملك الصغير والجمعيات التعاونية في السبعينيات ووجهت البيروقراطية الزراعية الموارد إلى القرى التي كانت بحاجة دمج وربطت مقتنيات وحاجات الفلاح البسيطة بالدولة. بالإضافة إلى ذلك، كان هناك تزايد هائل بالتوجه نحو التعليم من حيث الحجم والدور الاقتصادي والاجتماعي للقطاعين العام والبيروقراطي والذي جعل الدولة قناة مهمة للتوجه إليها من قبل الطبقات المتواضعة. بين عامي ١٩٦٤-١٩٧٧، تضاعف عدد المدرسين وطلاب المدرسة الابتدائية رافعاً نسبة عدد السكان بعمر الدراسة من ٥٨٪ إلى ٨٦٪ وبزيادة مشابهة حدثت في المرحلتين الإعدادية والثانوية. التسجيل في الجامعات نما من ٢٥,٦٩٩ طالباً في عام ١٩٦٤ إلى ١٠٩,٠٠٠ في عام ١٩٨٣. تكفلت الدولة بالعديد من خريجي الجامعات، في الثمانينيات، توظف شخص من بين كل خمس أشخاص (درايسديل ١٩٨١أ: ١٠٢؛ SAR ١٩٨٤: ٩٢-٩٤، ٣٨٥).

الجدول ١ , ٥: مرحلة ما قبل وما بعد إصلاح البنية الزراعية

	مرحلة ما قبل الإصلاح		مرحلة ما بعد الإصلاح	
	٪ عدد السكان	٪ مسطح أرض مملوكة	٪ عدد السكان	٪ مسطح أرض مملوكة
كبيرة (+١٠٠)	١,٠	٥٠,٠	٠,٥	١٧,٧
متوسطة (١٠-١٠٠)	٩,٠	٣٧,٠	١٥,٣	٥٨,٧
صغيرة (<١٠)	٣٠,٠	١٣,٠	٤٨,٠	٢٣,٦
بدون أرض	٦٠,٠	٠,٠	٣٦,١	٠,٠

المصدر: هينبوش ١٩٨٩: ١١٠

الجدول ٢,٥: مؤشرات التغيير في البنية الطباقي السورية ١٩٦٠ إلى ١٩٧٠*

	١٩٦٠		١٩٧٠	
	#	٪	#	٪
البورجوازية التجارية والصناعية	١٩,٧٥٠	٢,٢	١٠,٨٩٠	٠,٧
البورجوازية الريفية	٣٩,٦٤٠	٤,٥	٨,٣٦٠	٠,٦
الطبقة الوسطى ذات الأجور (الرواتب)	١٣٢,٥٣٠	١٥,٠	٢٣٤,٩٣٠	١٦,٠
البورجوازية الصغيرة التقليدية	١١٠,٩٠٠	١٢,٥	٢١٦,٠٩٠	١٤,٧
الطبقة العاملة	١٥٩,٧٢٠	١٧,٩	٢٥٧,٣٨٠	١٧,٥
الطبقة الفلاحية الصغيرة	٢٤٣,٤٦٠	٢٧,٤	٦٠٨,٥٤٠	٤١,٥
البروليتاريا (طبقة العمال) الزراعية	١٨٢,٧٢٠	٢٠,٥	١٣٠,٤٠٠	٨,٩

* الأرقام تشير إلى عدد السكان الفعالين اقتصادياً

المصدر: تم اعتماده من لونغينيس Longuenesse ١٩٧٩: ٤.

الفرص المتزايدة وانتشار الملكية أديا إلى زيادة مهمة في الطبقات المتوسطة، بينما ضاقت البنية العليا والسفلى في المجتمع. وهذا موضح بالأرقام في الجدول / ٢,٥/، حيث المقارنة في البنية الاجتماعية قبل حكم البعث الراديكالي وبعده. كان هناك هبوط في الطبقة البورجوازية، ليس فقط من حيث الثروة والسلطة، بل وحتى من حيث أعدادها إما بالانتقال إلى طبقة أخرى أو الخروج من سورية. وكان هناك توسع مطابق للطبقات العاملة وذوي الدخل المتوسط، بزيادة كالتالي: ٣٢,٩٠٪ من النشاط الاقتصادي للسكان في عام ١٩٦٠ إلى ٣٣,٦٠٪ عام ١٩٧٠ و٣٧,٨٪ عام ١٩٧٥ (البنك العالميv ١٩٩٠:٢). وكان نصيب البروليتاريا الزراعية/ الطبقة العاملة في الزراعة التي لا تملك الأراضي مذهلاً حيث نمت لتصبح طبقة من الفلاحين مالكة لأراضي صغيرة. وكان هناك أيضاً توسع للبورجوازية الصغيرة حيث تحولوا إلى حرفيين أو تجار. وأخيراً، يختبئ خلف هذه الإحصائيات واقع اجتماعي معقد: أفراد ومزيد من العائلات تشكل صلة الوصل بين هذه الطبقات المتنوعة. وبالتالي، عامل في القطاع العام قد يصبح عامل صغير أو يتخذ عملاً زراعياً موسمياً في معمل تابع للقطاع العام. قد تجمع عائلة الفلاح الموارد، واحد من الأخوة قد يعمل في أرض العائلة، بينما الآخر قد يسعى إلى عمل في مكتب حكومي أو عمل في القطاع العام، والأخ الثالث قد يستثمر في عمل صغير. ولو اعتبرنا أن الموظف الحكومي والفلاح الذي يملك أرضاً صغيرة والعامل في تجارة صغيرة، أو قطاع الخدمات أو

القطاع الحرفي، بالمعنى العام للبورجوازية الصغيرة، تبدو هذه الطبقة مسيطرة بالاعتماد على الأرقام، واعتماد عقيدة المؤسسة البعثية، في تصاعد إيديولوجي.

هذه التغيرات البنيوية كان لها عواقب سياسية مهمة. التساوي الطبقي وخاصة للطبقة العليا، وارتفاع الفرص التي تسيطر عليها الدولة، وتشتت الملكية أدى إلى توسع الطبقة المؤلفة إما من المعتمدين على الدولة وإما المدينين لها باستمرارهم أو تقدمهم في العمل. بهذه الطريقة يكون الإصلاح الاجتماعي قد ساعد بإعادة بناء وتماسك التحالف البعثي بين طبقة الدخل المتوسط والفلاحين. علاوة على ذلك، هدم سيطرة الطبقة المالكة للأراضي والتجارة والاعتداء على البناء الطبقي، معاً، مهدا لأرضية اقتصادية واجتماعية سلسة وملائمة أكثر لحكم ذاتي للدولة. حكم مسيطر على القوة الطباقي وأكثر قابلية للتعديل والسيطرة من قبل الدولة.

و لكن، بينما كان البعث الراديكالي راسخاً وبعمق في مصالح وشكاوى المجتمع الريفي، الغالبية السكانية، وكان في الطريق لدمج طبقة متوسطة أوسع، بالإضافة إلى الفشل في إخضاع الجيش لحكم الحزب، نقطتي ضعف مصيريتين. أولاً، تكبدت العداء المتواصل من قبل القوى المتمدنة المهيمنة. ليس فقط التفوق الأرضي وإنما أيضاً التجار من كل المستويات كان عليهم أن يدفعوا التكاليف الباهظة لسياسة البعث. بالعموم، السياسات الاقتصادية والاجتماعية للراديكاليين والجو الصارم نتيجة القمع السياسي ومحاولات التسوية التي فرضت على المدن السورية نفرت القطاعات الضخمة من الطبقات المتوسطة والعليا من أصحاب الأموال والمهارات الضرورية لتطوير سورية. وبقيت المدينة كقوة هائلة ولكن بالكاد خاضعة لحكم البعث، سياسياً ركز وحشد وما لم يستطع القيام به في الريف. وهذا كان خطراً على أي نظام لم يكن قادراً على إرضائهم. نقطة الضعف الأساسية الثانية هي سياسة الراديكاليين في «الصراع الطويل» لتحرير فلسطين وتصدير الثورة أدى إلى عزل سورية عربياً ودولياً وحرض إسرائيل للأخذ بالثأر من سورية التي لم تستطع الدفاع عن نفسها. كان هناك تناقض واضح في إصرار الراديكاليين على قيادة التنمية الطموحة والسياسة الاستفزازية تجاه إسرائيل، وهذا فرض أعباء دفاع ثقيلة دائمة ما رجح قيام حرب قد تعرض الجهود التنموية كاملة للخطر. النظام الراديكالي ببساطة فشل

في تطوير القوة لتتحمل خيارها في وجه العصيان الداخلي وفي وجه التهديد الخارجي. لم يتمكن النظام من تحويل القطاع العام إلى أداة تستخلص فائضاً اقتصادياً كافياً ليزيح على نحو حاسم الرأسمالية الخاصة ويتحمل أعباء الدفاع. وفشل أيضاً في تطوير السعة التعبوية لأجل الصراع المسلح ضد إسرائيل. وقد تكون هاتان نقطتي الضعف لاستراتيجية البعث الراديكالي، وهما سبب تعديل سياسة الأسد إلى سياسة المصالحة مع المدينة، داخلياً، وسياسة خارجية واقعية وأكثر تأثيراً.

مسار تنفيذ الثورة في سورية عام ١٩٦٣ يشابه بطرق لافتة للاهتمام «الثورة العظمى» في فرنسا، حيث إنه في فرنسا انقسم التحالف الثوري، «راديكاليون» من العامة (اليعاقبة) يسعون للاستيلاء على المبادرة من المعتدلين المترددين والتأسيس الاجتماعي. البعثيون الراديكاليون مسلحين بإيديولوجيا ثورية، حولوا الدولة من ميدان ارستقراطي مسيطر على وسائل الإنتاج وأصدروا استقطاباً طبقياً متعمداً من المجتمع وثورة بنيوية اجتماعية. دمجت الثورة القاعدة الشمولية في الدولة وأقروا المساواة في القوة والامتيازات، حيث مهدوا الطرق لدولة قوية تأتي فوق المجتمع. ولكن بهذه التجاوزات، استعجلت الثيرمود المحافظ وأعلت من شأن جنرال قومي وعد بإنهاء الصراع الداخلي، والدفاع عن الأمة ضد أي عدو خارجي ونظام جديد لتنفيذ الثورة. ونتيجة ذلك، نشأ تحت حكم الأسد ما يسمى «النظام البونابارتي».

توطيد حكم البعث في ظل حكم الأسد

الفصيل النخبوي الذي جلبه الأسد للحكم لم يكن من الممكن تمييز تركيبته الاجتماعية من قبل الراديكاليين. كلاهما كان متقاطعاً طائفياً، تحالفات عسكرية متمدنة بقيادة ضباط سياسيين علويين. ولكن كل طرف كان مدعوماً من قبل قطاعات مستقلة في المجتمع: المثقفون اليساريون الراديكاليون والنقابات المهنية، وحكم الأسد المكون من ضباط الجيش الكبار والطبقة البورجوازية. في الحقيقة، صعود الأسد كان مؤشراً لانتصار الجيش على النخبة المثقفة الراديكالية. وتبع ذلك إعادة توجيه مطابق للدولة من أداة دعم للثورة ضد الطباقي إلى آلية

لقوة النخبة وتسييرها لخدمة توحيد الدولة وإلغاء أسباب الانقلاب والحشد للحرب.

في المؤتمر العالمي الحادي عشر عام ١٩٧١، قاد الأسد عملية تغيير سياسي وأيديولوجي. وأصر على أن النظام ليس لديه أية نية لتغيير «الخط الاشتراكي القومي» وميز انقلابه بما يعرف بـ«الحركة التصحيحية» ضمن الثورة التي قد يعيدها إلى الطريق الصحيح. ولكن في الحقيقة منذ ذلك الوقت نبذ النظام أي مجهود للاستمرار بالثورة داخل سورية أو خارجها. عوضاً عن ذلك، كان الهدف «من التقدم الذي حشدت لأجله كافة القوى والمصادر لتحرير الأراضي المحتلة» (حزب البعث العربي الاشتراكي ١٩٧١)؛ وكان استرداد هذه الأراضي هو عبارة عن دمج للحرب والدبلوماسية الذي أصبح ما قبل الاحتلال المهيمن في النظام، ومن هذا التغيير تدفقت سلسلة جديدة: سياسة خارجية تسعى إلى انفراج العلاقات مع دول الخليج المحافظة والغنية بالنفط والانحياز إلى مصر في الوقت ذاته، الشريك الضروري في أي حرب لاستعادة مرتفعات الجولان، والتي هي أولوية للتراكم العسكري الذي أملى استمرار التحالف مع الاتحاد السوفياتي، ولكن كان هنالك استعداد لاستكشاف علاقات دبلوماسية مفتوحة مع الولايات المتحدة. وفي محاولة لاسترضاء البورجوازية السورية، وزيادة الإنتاج، واستقطاب المساعدات والاستثمارات العربية، وتحرر السياسة الاقتصادية، وخفض سيطرة الدولة على الاستيراد والتجارة الخارجية، وتشجيع إعادة تشغيل القطاع الخاص الساكن، وعدم التحيز إلى الدور المهيمن للدولة (هينبوش ١٩٨٤ أ: ٣٠٥-٣٠٨). وفي القطاع الزراعي، سياسة النظام الجديد اتخذت مسارين مختلفين: من جهة لم يكن هناك أي نوع من التراخي في الجهود المبذولة لدمج طبقة الفلاحين الصغيرة بالبنية التحتية التعاونية الحكومية، ومن جهة أخرى، استثمارات البورجوازيين كانت تدعم الزراعة وكان يتم تأجير أراضي الدولة في منطقة الجزيرة إلى رجال الأعمال، نتيجة هذه السياسات وترويض الطقس السيئ أدى على ازدهار اقتصادي وتنشيط الطبقة البورجوازية المنعزلة.

سياسات الأسد وسعت بشكل ملحوظ قاعدة حكم البعث. عملية تطهير القادة

الراديكاليين اجتاحت الحزب، وبعثيون بمراتب أخرى قرروا التكيف مع القيادة الجديدة التي استمرت بتوسيع القاعدة الشاملة المنظمة لمصلحة الحزب: وبالتالي عمل الأسد على المحافظة على جوهر الحزب. وبالوقت ذاته سمح بانتخابات حرة للمجالس الشعبية التي تحقق فيها انتصارات للمعارضة، وأدى تشكيل مجالس شعبية جديدة إلى سلسلة من الأفكار تخطت مسار النظام للإدارة المحلية والأعضاء الحاليين. التحرر الاقتصادي والانفتاح على الدول العربية المحافظة وإسكات صوت العلمانية الراديكالية، وسلوك الأسد العام كمسلم ورع والارتياح السياسي الواضح، كل هذا ساعد في إذعان أطراف البورجوازيين والطبقة المتوسطة المحافظة وضمهم لصف حكم البعث. عناصر مهمة من «المعارضة التقدمية»، الناصريون والشيوعيون والاشتراكيون من حوران، تم ضمهم في ما يسمى الجبهة الوطنية التقدمية ووعدهم البعث المهيمن باستشارتهم ومنحهم حصة في مكاتب الدولة. وربح تأييد صف الناصريين بعد انفراج العلاقات مع مصر. كل هذه التدابير وجدت لإرضاء وتوافق المجتمع المدني مع حكم البعث (جاسبارد ١٩٧١؛ كير ١٩٧٥؛ يودفات؛ بيتران ٢٤٩-٢٥٧؛ هاورد ١٩٧٢).

القيود الموضوعة على هذه التدابير كانت شديدة جدا نتيجة اضطرابات كبيرة اندلعت عقب الكشف عن الدستور الجديد عام ١٩٧٣، الذي حافظ على الدور «القيادي» لحزب البعث في النظام السياسي الذي فشل في تعيين الإسلام ديناً للدولة، رغم موافقة الأسد على تعيين الإسلام ديناً لرئيس الدولة، وبينما أصر على صدقية النزاع عن كونه مسلماً هو نفسه. كان يجب تحطيم المعارضة بالقوة (دوناهو؛ كيليدار)، ولكن رداءة العلاقات المدنية وجب ضبطها نتيجة اندلاع حرب تشرين عام ١٩٧٣ مع إسرائيل، التي حشدت السوريين خلف حكومتهم، وذلك كان نتيجة أداء النظام العسكري الجدير بالثقة والمكانة الدبلوماسية التي حققتها سورية، فقد أمن هذا كله للنظام شرعية دولية مهمة، ازدهار الاقتصاد في أعقاب الحرب من خلال تدفق أموال النفط العربي وموجة الهجرة إلى الخليج لأجل وظائف ذات أجور عالية والتي أمن الراحة للسوريين، خاصة هؤلاء المفيدين للنظام بالدرجة الأولى كالتجار المهيمنين المحترفين من الطبقة المتوسطة والعمال ذوي المهارات.

ملكية رئاسية

انتهز الأسد الفرصة واستخدم مبادرة عام ١٩٧٠ والتراكم السياسي الذي نتج بعدها لإعادة تشكيل دولة البعث من التجربة اللينينة الفاشلة وتحويل النظام الهجين المرؤوس من قبل حزب البعث إلى نظام رئاسي ملكي استبدادي. أصبحت الأولوية الجديدة هي لتوحيد الدولة بدلاً من الثورة والتوعية لموضوع الضعف الطبقي في القيادة أودى بالنخبة الجديدة لتختار نظام رئاسي قوي. نجح الأسد في جعل الرئاسة منصباً قيادياً بصفة شخصية في دولة البعث، ومن خلالها تركزت السلطة بيديه، وبالتالي يكون قد رفع نفسه فوق طبقة النخبة المحيطة به والمنشآت الحكومية في الدولة (المكتب الرئاسي) والقيادة العليا للجيش ورئاسة مجلس الوزراء (داويشا ١٩٧٨أ)، حيث استبدل قيادة الفرد بالقيادة الجماعية.

شخصية الأسد ومظهره تركا بصمة خاصة في السياسة الشعبية منذ ذلك الحين. كبداية، الأسد شخص قوي ومتشدد، وملتزم قضية العرب، منشغل بتوازن القوى استراتيجياً وعسكرياً في النزاع مع إسرائيل، ومصمم على تسخير كل مصادر سورية لهذه الغاية. أراد أن يُرى كزعيم قومي عربي بالمقارنة مع مكانة جمال عبد الناصر. ولكن الأسد واقعي وعملي أكثر منه أيديولوجياً، غير مقتنع بأن ميزان القوى يفضل إما خلق دولة اشتراكية أو تحريراً كاملاً لفلسطين، أدى دور الوسيط في عملية الصمود لإلغاء أسباب قيام عمليات انقلاب، وبين حماسة الثورة في زمن البعث. أسلوبه الحذر متميز جداً من خلال تعامله مع الراديكاليين الذين نافسوه على مراكز القوى، بغض النظر عن العواقب. ولكن، وبالرغم من قوته وعناده، يتمتع الأسد بانتهازية قاسية وكان جاهزاً دائماً لاستخدام أية وسيلة لتحقيق النهايات الواقعية التي كان يرجوها. تأثر قليلاً بالنظام الغربي، أبدى اهتمام قليل بالتحرر السياسي، ولكنه بالرغم من ذلك كان على أتم الاستعداد لاسترضاء مصالح المعارضة عند الإمكانية. وقد سعى إلى تبني الأفكار الاقتصادية السورية التقليدية، ولكنه غير راغب بعكس جوهر إصلاحات البعث أو السماح باستعادة البورجوازيين السيطرة على الدولة. كان الأسد ذكياً ونشيطاً ومصمماً وقادراً على التعلم من الأخطاء، وكان لديه اهتمام شديد بالعلاقات الدولية، فقط تحول إلى رجل دولة تتمتع بمكانة أوسع من مجرد مكانة محلية وحول سورية من بلد رهن الدولة القوية إلى لاعب

موثوق في لعبة القوى الإقليمية في المنطقة (ماوز ١٩٧٥، ١٩٧٨).

سيطرة الأسد كانت مبنية على عدة قواعد. فهو يتمتع، من بين النخبة في النظام، بمكانة شعبية مميزة، ومحترم لذكائه وقدرته على دمج القسوة مع الواقعية التصالحية. يمسك بيده مقاليد ثلاث أكبر مؤسسات للحكم، يقود الحزب كأمينه العام وصفته رئيساً للبلاد والقائد الأعلى للجيش. حافظ على قوته من خلال تحالفه مع ضباط الجيش الكبار من الطائفة السنية وسياسيين في الحزب مثل عبد الحليم خدام وحكمت الشهابي وناجي جميل وعبد الله الأحمر ومصطفى طلاس. متلهفاً لتهدئة الوضع في المجتمع الدمشقي السني المتمدن والطبقة الوسطى ككل، تعمد ضم أعضاء دمشقيين بارزين للصفوف العليا في الحزب والعديد ممن لم يكونوا ينتسبون إلى الحزب، وقام بضمهم إلى الحكومة. أخيراً، أنشأ شبكة من الشخصيات العلوية لتسيطر على جهاز الشرطة والجيش، ويتضمن ذلك عدداً من فرق الحرس الخاص وأجهزة المخابرات. السيطرة الشخصية على مراكز القوى، بالإضافة إلى الموجودات القسرية الهائلة جعلا منافسة الأسد أمراً صعباً من بين النخبة المحيطة التي كان لها حصة مميزة في بقاء النظام. وتشكل النخبة درعاً صلباً ضد الانقلابات أو الثورات. ومن القادة في هذه الشبكة العسكرية الاستخباراتية نجد أسماء كأخي الرئيس رفعت الأسد ومحمد الخولي وعلي دوبا وشفيق فياض، الذين كانوا ضباطاً في جهاز الاستخبارات (بطاطو ١٩٨١). وأخيراً، تلاشت الأيديولوجيا كقاعدة سياسية صلبة، وقد جعل الأسد ظاهرة الفساد مبدأً لربط كل عناصر النخبة به وإعطائهم حصة في النظام.

استراتيجية الأسد في استرضاء القوى غير من مواصفات طبقة النخبة. الخضوع لقيادة الحزب، وحيث كان الجميع خاضعاً لرئيس علوي والمحاط بجهاز علوي مسؤول من قبله فقط، أشار إلى نمو ملحوظ لمصدر قوة العلويين بظل حكم الأسد. سيطرة العلويين على المراكز العسكرية العليا واستخدام هذه المراكز لتحقيق مصالحهم الشخصية شكل مصدر تهديد للنخبة كأكثر شكل علني من أشكال انشقاق النخبة في ظل الأسد. ولكن الأسد كان حريصاً على ألا يظهر كقائد للكتلة العلوية في الحكم، وعوضاً عن ذلك سخر المنافسات الطائفية لمصلحته. بشكل

جدير بالاهتمام، سيطرت مجموعتان على طبقة النخبة: الضباط العلويون والسنّة في مدينة دمشق الذين كانوا يتولون المناصب العليا في الحزب والدولة. وأدى ذلك إلى تغير السيطرة الريفية السابقة على الدولة. ولكن استمرت طبقة النخبة باحتواء مجموعات من طوائف ومناطق متعددة على نطاق واسع. وبالتالي، وبينما احتلت الطائفة السنية٤ ,٤٣٪ من قيادة الحزب العسكري احتل العلويون نسبة ٧ ,٣٧٪، وفي مجلس الوزراء كان تمثيل المجتمعات أقرب بشكل تناسبي إلى نسبتها في التعداد السكاني وبالتالي وبين عامي ١٩٦٣ و١٩٧٨، احتل السنّة ٢ ,٥٨٪ من المناصب والعلويون ٢٠٪ والدروز ٦ ,١٠٪ والإسماعيليون ٥ ,٦٪ والمسيحيون ٧ ,٤٪ (فان دام ١٢٦-١٢٩). ولم يتم ابتزاز الريفيين، ولكن وفي أواخر الثمانينيات، الكثيرون من أهالي درعا البعثيين برزوا وظهروا في المناصب العليا للحزب وهرمية الدولة.

المستفيدون من قوة النظام أعطوا الأسد ومساعديه قدرة السيطرة على المجتمع. وقوة النخبة كانت مستمدة من بنية مؤسساتية ضخمة، متضمنة جهازاً حزبياً قام بدمج على الأقل مئات آلاف الأعضاء في بداية السبعينيات، جيش محترف منضبط ومجهز جيداً، وبيروقراطية ضخمة سيطرت على قطاع شعبي ضخم. استمتعت الدولة بمصادر مالية ضخمة بالمقارنة مع القطاع الخاص المجزأ وبقيت الدولة المحرك الرئيسي للاستثمارات. بالإضافة إلى سيطرتها على معظم قطاعات الإنتاج (الأرض والمعامل)، وتسلم كميات كبيرة من مساعدات الدول العربية وإيرادات النفط، كانت جميعها تحت تصرف النظام لتعظيم طبقة النخبة. الرعاية والتطوير أعطيا الدولة قاعدة اقتصادية ثانية وجعلها محرك التوزيع. ولكن نشوء هذه الدولة الضخمة كان فقط بسبب قيام الثورة السابقة التي ساوت بين المصادر المنافسة للقوة الاجتماعية المستقلة، ودمج طبقة الفلاحين والطبقة المتوسطة، وتآكل الطبقات المتضامنة والتي قد تشكل محرك لتحدي قوة النظام.

نتيجة مركز الدولة هي بنية معقدة، «حكم ملكي رئاسي» يقام على بقايا قيادة حزبية لينينية، سلطة بيروقراطية، قيادة عسكرية. وظف الأسد استراتيجية مختلطة لبناء القوى. استخدم تقنيات تقليدية ليحكم، مع جذور قديمة وطويلة في الثقافة السياسية: قاعدة سياسية أساسية تقليدية لصوغ جوهر طبقة النخبة الموثوقة، الرعاية واللعب خارج إطار القطاعات المقسمة

في المجتمع وطبقة النخبة. ولكن استخدمت هذه الوسائل لتخدم التوسع في الدولة الحديثة، وليس النهايات التقليدية. وكما وظفت تقنيات سياسية حديثة - أيديولوجيا حزب ومنظمة، عقلية بيروقراطية - وطدت سلطة الدولة على المجتمع. على الرغم من هذا الاندماج، فقد تم دمج الجيش بالدولة بنظام واسع، الأقليات وبعض من البورجوازيين والكثير من الفلاحين والطبقة العاملة وقسم كبير من الطبقة ذات الرواتب المتوسطة، وكل من له حصة في النظام. هذا الالتفاف والاندماج بين قوى المجتمع الريفي-المدني كان ثابتاً ولم يعد هناك حاجة لمركز مؤسساتي حتى هذا اليوم، هذا النظام، يقف في الأعلى ويوازن مصالح المنشآت وجماهير الناخبين الشعبية، فقد يكون من المناسب أن نطلق عليه نظاماً «بونابارتياً».

وفي أعقاب حرب تشرين، ظلّ نظام الأسد يتبع سياستين متناقضتين: التحرر الاقتصادي والمنشأة العسكرية، وأدى هذا إلى تغير صورة الدولة. في البداية، انهمك الرئيس والجناح الداخلي العسكري بالدبلوماسية والدفاع في معركة الصراع مع إسرائيل التي استمرت حتى ما بعد عام ١٩٧٣، وخاصة بعدما اتبعت مصر طريقاً آخر بمشروع السلام، ما جعل سورية متورطة أكثر في جهود لتشكيل تحالفات بديلة مع البلدان العربية في المشرق، وتورطها في لبنان مع منظمة التحرير، وكان الأسد مصمماً على تحقيق التكافؤ العسكري مع إسرائيل. نسبة ضخمة من موارد سورية كانت تتحول إلى مشروع بناء دولة أمن قومي وتجنيد نسبة كبيرة من التعداد السكاني (بيكارد ١٩٧٩ب). امتص الجيش حصة ضخمة من الإيرادات العامة التي كان من الممكن استخدامها للتطور الاقتصادي، على الرغم من أن الجبهة السورية الأمامية مع إسرائيل جعل سورية مؤهلة لاستقطاب المساعدات العربية الضخمة، مخففة عبء الخيار الراديكالي عن النظام بين عملتي التطوير والدفاع وحتمية استخلاص ذلك من المجتمع. ولكن الوزن السياسي للجيش حتماً نما مع نمو حجم هذه المساعدات.

السياسة الاقتصادية، إخضاع الأيديولوجيا الاشتراكية للبراغماتية الاقتصادية، سعت هذه السياسة إلى تحفيز النمو واسترضاء البورجوازية والطبقة المتوسطة، مع المحافظة على قدرة النظام على السيطرة على الاقتصاد وحشد الموارد. التحرر الاقتصادي فتح سورية على

الاستيراد من الغرب، وزيادة الاستهلاك وإيجاد البورجوازي المشتري. حيث إنه بعد عام ١٩٧٤، انسكبت المساعدات العربية والقروض من الغرب وانطلقت حركة صناعية في سورية. وبما أن معظم الإيرادات كانت تصبّ في جهة الدولة، فإن سيطرة القطاع الحكومي كانت أخيراً قد أخذت أبعادها. في بعض القطاعات، وسعت شركات الدولة نطاقها بقطاعات مثل قطاعي التجارة والبناء. ولكن قامت الدولة بتسليم تطبيق الكثير من برامج التطوير إلى شركات أجنبية ومتعهدين محليين، حيث نشأت صلة وصل بين الدولة ورأس المال الخاص.

التركيبة الطباقي النخبوية كانت تتغير بشكل ملحوظ في أواخر السبعينيات بسبب آثار التراكمات نتيجة التحرر الاقتصادي، وكانت شريحة بورجوازية جديدة تولد في قلب الدولة وفي ظلها. توجيه الإيرادات الداخلية كاملة إلى داخل الدولة، وإنفاقها على عقود ومشتريات من شركات خاصة وأجنبية، أنشأ فرصاً متنامية للاختلاس الواضح والصريح من قبل طبقة النخبة والشبكات المحيطة من مسؤولين كبار وسياسيين مشتركين بالمصالح والعمولة والرشوة. تغذت عمليات السوق السوداء افتراضياً من الاندماج مع لبنان الخاضع لسيطرة ضباط عسكريين سوريين. استخدمت النخبة السياسية والعسكرية سلطتها لإغناء ذاتها بينما كانت البورجوازية الخاصة تحاول إيجاد الفرص لترجمة غناها إلى نفوذ سياسي معين. وضمت النخبة العلويين والدمشقيين المسيطرين على الربح. تحولت الطبقة العلوية الغنية إلى واحدة من القوى الضخمة السابقة للتغيير الراديكالي في الحكم وأصبحت مجموعة لها امتيازات تدافع عنها وعقبة حقيقية لإحداث إصلاح للانتهاكات التي غلفت الدولة. من خلال ارتباطات الدمشقيين، حكم بدأ بالتمرد على المنشآت كان قد أصبح شريكاً للعائلات ذات الثروة القديمة والحديثة في العاصمة. في عام ١٩٧٨، بدأ مسار سياسي ليريح السيطرة السياسية على الطبقة البورجوازية والشخصيات المحافظة واستدراجها نحو الحكومة. وبالتالي، بدأت النخبة السياسة تتحول إلى بورجوازية والخصومات الحادة القديمة بدأت تتحول لتصبح جسوراً بينها وبين البورجوازية الخاصة. بدأت مبادئ عدم مساواة جديدة تأخذ مكان تلك التي هدمت في الستينيات والنخبة السياسية التي اكتسبت حصة من البورجوازية الخاصة أصبحت متمايزة بسبب جمهورها من الناخبين (بيكارد ١٩٧٩أ).

سياسات النخبة في ظل حكم الأسد:

توحيد الحكومة الملكية الرئاسية وإقامتها على خليط من التقنيات الموروثة والبناء المؤسساتي، وتحسن البورجوازية النخبوية، غيّر وجه السياسة في سورية البعث. تراجعت الأيديولوجيا السياسية الطباقي التي كانت سائدة في الستينيات. الأيديولوجيات التي ترأست البعث المبكر تفوقت عليها التكنوقراطية وحركات الرعاية التي انحازت في النزاعات الاجتماعية وسعت إلى البقاء في الأعلى، التوازن والتلاعب على أطراف القوى الاجتماعية المختلفة في الحلبة السياسية. داخل الحكم، نزاع أيديولوجي حل مكانه نزاع شخصي، منافسات بيروقراطية وطائفية، مناقشات براغماتية حول إدارة الاقتصاد، وإضافة إلى هذا كله انهماك بالقضايا السياسية الخارجية. في هذا المناخ والذي تستمر فيه السياسة بالميل لثلاث أشكال نموذجية.

التركيز على صناعة القرار في قضايا السياسة العليا، والتي تتعلق بالدفاع والعلاقات الخارجية، استراتيجية اقتصادية ضخمة، وقضايا الأمن الداخلي. أخذت السياسة العليا شكلاً جيداً نتيجة ما يعرف بـ «أسباب الانقلاب»، من خلال تصميم النخبة على حماية الشرعية والمصادر والقدرات وسلامة الدولة إقليمياً. وتم ذلك على يد الرئيس والطاقم العسكري المحيط به وقادة من الحزب. وبالرغم من أنه لم يكن صعباً على الأسد صرف أو تجاهل هؤلاء الرجال عندما يرغب، ولم يكن لدى معظمهم قواعد قوى مستقلة قد تنافس الرئاسة، وبالتالي كان الأسد يقرر من ينضم للعملية الاستشارية حيث كان يتبع الأسلوب التوافقي في الاستشارة. ولكن غالباً ما تكون له الكلمة الأخيرة وغالباً الأولى أيضاً في النقاش. كانت المجموعات ذات النفوذ في الجيش والحزب مقيدة بمبادرات الأسد في القضايا المصيرية، كما حدث في معاهدة فك الارتباط بين سورية وإسرائيل، كما أنه أصر على اشتراك الطبقة النخبوية كاملة في عملية التدخل في لبنان (شيشان؛ داويشا ١٩٧٨ ب)، ولكن لم يتمكن أي عضو من أعضاء النخبة من منافسة الإجماع الذي يقوده الأسد وبقاؤه في السلطة. حاول رفعت الأسد بناء قاعدة قوى مستقلة وعين نفسه محامي سياسات الحق لهذا الإجماع، ولكن أسهم هذا في سقوطه. بينما كانت مجالس الحزب على الأقل هي التي توافق على السياسات العليا بصورة رسمية، حيث قرر الأسد أخذ المبادرة في قضايا مصيرية، مثال، التحرر الاقتصادي والانفتاح الدبلوماسي مع الولايات المتحدة والتدخل

في لبنان. وغالباً ما كانت تتصدّق مجالس الحزب على ما قد أصبح أمراً واقعياً.

و مع ذلك، فقد ادخر الأسد سلطته وسمح لطبقة النخبة الثانوية ومؤسسات الحزب الحكومية باتخاذ قرارات تخص مسائل أبسط، تاركاً المجال لنوعين آخرين من السياسة، حيث صورت السياسة الموروثة قمة المنشأة السياسة التي ترأست النخبة والشبكات النفعية والتي كانت تأخذ نصيبها من الموارد العامة واستغنائها عن نظام الرعاية. أصبح الصراع على الرعاية جزءاً مهماً في سياسة النخبة. مثال على ذلك، المنافسات بين تحالفات معارضة من الضباط ذوي المراتب العليا ووكلاء المزايدة على السيطرة على عملية المناقصة والحصة من العمولة. كان ضباط البعث الكبار هم المسيطرون على هذه العملية، ولا سيما العلويون، الذين كان لهم قدم في كل من الجيش والحزب ومدخل إلى الرئيس، وكانوا سماسرة أقوياء. يليهم بالقوة السياسيون السنّة الدمشقيون الذين كانت لهم اتصالات قوية مع مجتمع الأعمال السنّي.

وصلت المحسوبية والرشوة إلى منحدر من خلال بنية الدولة، واندماج العديدين من الوسط والنخبة الثانوية وزبائنهم في لعبة الرعاية، اندماج إدارة انتخابية شعبية كبيرة مع النظام ونشوء بيروقراطية حكومية ضخمة تسيطر على معظم الاقتصاد والربح من توزيع النفط اتسعت لتنافس للدخول في رعاية الدولة. الصراع من أجل الرعاية يضع أولوية على العلاقات الشخصية. بالطبع العلاقات والاتصالات الطائفية والمناطقية هي المسار على الأقل لمقاومة إنشاء هذا النوع من الاتصال. وبالتالي، أبطل الصدام بين الطبقة والأيديولوجيا من طريق البحث عن أفراد ومجموعات صغيرة للرعاية والامتياز والإصلاح من خلال المحسوبية. وأصبح هذا المنافسة السياسية المهيمنة حتى على الساحة السياسية العريضة، وكانت عملية إزاحة النزاع حول وسائل الإنتاج مميزة وحتى هذا اليوم (ليكا ١٩٨٨).

في مناخ كهذا، مالت الهوية الطائفية لتحل محل الهوية الطباقي، والطائفة العلوية بالأخص أصبحت عنصر وقضية مهمة في السياسة. في الخمسينيات، ظهرت الهوية لحشد الطائفة العلوية وتصنفيها في قومية عربية واسعة. هيمنة النمو العلوي في الوسط السياسي عملت على تحسين

تضامنهم الطائفي. وفي مراكز القوى، غالباً ما اتبع العلويون مبدأ القرابة وذلك بتفضيل أحد الأقارب في التوظيف بطبقة النخبة، وبشكل ملحوظ، سهولة قبولهم في سلك الضباط. التركيز على إملاء القوة دفع الأسد إلى الاعتماد على أقاربه وأبناء طائفته، ليعطي صفة علوية قوية على جوهر طبقة النخبة التي شكلها هو الرئاسة. وفي المسار القومي لتأمين القيادة، تحسنت الهوية العلوية والتماسك في ما بينهم. وضع العلويين عمل على نقل الامتيازات لهم وهؤلاء الذين كانوا مهملين أصبحوا مدركين لوجودهم، الهوية والتضامن العلوي دفع الوجود السنّي للدفاع عن امتيازاته بشكل كثيف. في أوقات الأزمة الطائفية، الاهتمام بطبقة علوية تقليدية وحديثة تركز على الدفاع عن المجتمع بأكمله والرئيس بشكل خاص، أدى ذلك إلى عقد اجتماع سري طائفي في قرية الأسد «القرداحة» (كرامير ١٩٨٧: ٢٥١). ولكن إنه لخطأ أن نعتقد أن سياسة الرعاية تأخذ منحى التنافس الطائفي بشكل حصري. شبكة المحسوبية غالباً ما تتقاطع مع الخطوط الطائفية، وبوجود سماسرة علويين متنافسين لديهم حلفاء أو أتباع من الزبائن السنّة. العلويون متمايزون اجتماعياً ومنقسمون، بينهم مجموعة من السماسرة السياسيين ذوي الثروة وآخرون مثقفون ومفكرون أيديولوجيون، وهم شباب القرية الذين يفشلون في الاستفادة من امتيازات سياسة الرعاية (بطاطو ١٩٨١؛ فاكش ١٣٧، ١٤٣-١٤٧).

أخذت السياسات البيروقراطية شكل الصراع بين مؤسسات تتمتع بمصالح الشركات، سواء كانت هذه مهمة خاصة، أو السيطرة على الموارد والسلطة القضائية. مثال نموذجي للصراع بين الدولة وجهاز الحزب، الذي يميل إلى تمثيل الجماهير الناخبة الريفية للنظام التي تظهر مهمتها في الدفاع عن أيديولوجيا البعث. بعناد ومقاومة، عمل الحزب على نشر سيطرته على البيروقراطية الحكومية مع الحفاظ على التنكوقراطيين المتحررين فكرياً والطبقة المتوسطة المتمدنة، وبالمقابل وُجدت منافسات إقليمية ومناطقية على الميزانيات والمصادر التي تتقاطع بين الدولة والحزب. مثال على ذلك، مسؤولو الحزب والدولة يحرضون القطاع الصناعي على هؤلاء في القطاع الزراعي، أو أولئك في محافظة معينة ضد آخرين من محافظة أخرى. وتعبر مجموعة مصالح الجمعيات عن مصالح مهنية -العامل والفلاح ونقابات الحرفيين هم أيضاً لاعبون في السياسات البيروقراطية.

هناك جدل بين السياسيين البيروقراطيين والسياسيين النفعيين وبطرق معقدة. وضّح سقوط شقيق الرئيس رفعت الأسد بعض هذا التعقيد. حيث استخدم رفعت اتصالاته غير المكافئة لاتصالات الرئيس ومع وحدات الحرس الخاص التابعة له كقاعدة، حاول توسيع مساحة شبكة المحسوبية على امتداد الدولة والمجتمع وعلى نفقة مؤسستي القوة الثابتتين للدولة (الجيش والحزب). ولم تكن هذه إلا محاولة شخصية من رفعت للوصول إلى السلطة، حيث حاول إقامة البديل، «اليمينيون» والموالون للغرب والبورجوازية بسياسة معارضة للطعن بهيمنة البعث، واعتمد على تحالف منافس مرتكزاً على وحداته الخاصة، وزبائن علويين، وبورجوازيون وأقسام من الطبقة الوسطى المهنية. ظهور قاعدة قوى بديلة، خارج المؤسسات الرسمية، أودى به إلى ترك جناح العائلة المالكة ليتحمل بذلك كل علامات الدولة الموروثة. الهجوم الذي قام به الجيش ومن خلفه الحزب كان رئيسياً في هلاك رفعت وخرابه. صحيح أن هناك ضباطاً ومسؤولين علويين مقربين من الرئيس قادوا التحالف ضد رفعت، ولكن لا يزال فشله يرى على أنه مظهر للصراع بين القوى البيروقراطية التي تقف بوجه شبكات المحسوبية القوية.

كيف تتوحد كل هذه التفرعات في ظل هذه الدولة المعقدة لحل النزاعات؟ هناك أبعاد مؤسساتية، تعمل سياسات النظام الرئيسية على شكل علاقة بين الرئيس والمجالس والهيئات القيادية لحزب البعث. مجالس الحزب، تجمع كلاً من ضباط الجيش وضباط الحزب الكبار «الأعلى مقاماً» المحافظين وهم أنفسهم يقودون مجموعة المصالح. هؤلاء يشكلون مجمع النخبة السياسي، وقد استمروا بتشكيل حلبة للمبادرات الرئاسية التي تأتي بالتوافق مع مصالحهم، وبهذه الحالة تحل كافة نزاعات النخبة في الداخل (سادوفسكي). غالباً ما تأخذ المنافسة في مؤتمرات الحزب شكل خلافات أيديولوجية حول السياسة، ولكن نزاعاً سياسياً كهذا لم يعد يمثل مصالح الطبقات كما يفعل التنافس البيروقراطي، ومثال عل ذلك، بيروقراطيو الحزب الاشتراكي الذين لهم حصة في الدولة وتعاطف التنكوقراطيين المتحررين للسوق أو مع الروابط الاجتماعية. وهذه ميزة خاصة في التسلط الشعبي السوري الذي تزعّم نقابات التجارة والمؤسسات الريفية والذي لديه منفذ لميادين الحزب، بينما يفتقر القطاع الخاص إلى هذا إلا من طريق وسائل الفساد والرشوة. ويبقى القائد بالطبع فوق النزاع ولا يمكن تحديه بشكل

شخصي، الرجل الوحيد الذي يحمل مقاليد القوى المختلفة بيديه وبإمكانه وحده توحيد الجيش مع الحزب والعلويين مع السنة، حافظ الأسد هو محور ضروري في حل نزاع النخبة الداخلية. العديد من صراعات قوى النخبة الداخلية، بما فيها سقوط رفعت، كانت في النهاية تنتهي بتدخل رئاسي. تظهر مركزية الملكية الرئاسية في المسار الوراثي للحكم.

أزمة شرعية النظام وقوى التغيير والثبات:

حتى بعد توحيد نظام الأسد، تراكم الآثار الجانبية السلبية لاستراتيجية السلطة التي اتبعها الأسد أدى إلى تعميق أزمة الشرعية التي تقلصت قاعدتها، وهذا ما جعلها ضعيفة أمام المعارضة. بدأ يتآكل دعم جماهيره الشعبية بعد عام ١٩٧٥. تحركات البورجوازيين الجدد والفساد المنتشر ميزَ طبقة النخبة عن قاعدتها. التضخم رافق عملية تدفق أموال النفط، ولكن عند توقف المساعدات العربية، واجهت الدولة عجزاً مالياً، تآكل وتقلص دخل الموظفين الثابت والعمال وطبقة الفلاحين الصغيرة التي تعتمد على بيع محصولها للدولة بسعر محدد. وارتفعت خيبة الأمل في عام ١٩٧٣ لعدم تمكنهم من استعادة الجولان المحتل، والتدخل في لبنان عام ١٩٧٦ ضد المسلمين والفلسطينيين، أدى ذلك إلى انتهاك كل الالتزامات التاريخية لحزب البعث، ما أدى إلى ابتعاد العديد من البعثيين والتقدميين (درايسدال ١٩٨٢).

بشكل مواز لضعف قاعدة النظام، كان هناك تطور بدأ أواخر السبعينيات وحتى أوائل الثمانينيات، كان هناك معارضة مدنية عنيفة ومكثفة هددت بقاء النظام وكشفت نقاط ضعفه وقوته. هذه المعارضة أخذت طابع الاغتيال وشرعية التمرد من قبل أيديولوجيا أصولية إسلامية قادها أعداء تاريخيون لم يعمل حزب البعث على المصالحة معهم. وصول حكم قديم والتجار والعائلات المتدينة، وخاصة عائلات المدن الشمالية، حيث كانوا محتجزين في عزلة عامة في قطاعات واسعة من الشباب المتمدن والطبقة الوسطى، كانوا مستائين من الفساد وعدم استقرار الاقتصاد الذي ساد في فترة الازدهار أواسط السبعينيات. لم ينضم الدمشقيون أو البورجوازيون أو الريفيون إلى هذا التمرد، بقوا جميعهم، وخاصة العلويين الريفيين مذعنين

وقامت وحدات الجيش بسحق التمرد. ولكن بسبب ارتفاع التوتر نتيجة التمرد الحاصل، فقد وحدت طبقة النخبة صفوفها لقمع التهديد القادم من الأسفل، التشقق الطائفي الذي أملت المعارضة استغلاله للإيقاع بالحكم تم احتواؤه وأثبت البعث بنية هيكلية هائلة وأساسها متجذر عميقاً أكثر ما كان متوقعاً.

أدى تحدي المعارضة إلى دفع طبقة النخبة إلى تنشيط قاعدتها الشعبية. حقق التمرد دمج النخبة السياسية البورجوازية المدنية، واختصر نزاعات التحرر، وبشكل مختصر فقد أجبر الحكم على التراجع وتلبية مطالب جمهوره، ولكن كان هنالك ولو بشكل متواضع وبسيط، إصلاح للأراضي وحشد التنظيمات الشعبية «لمواجهة التمرد». شرع النظام حركة التجنيد من جديد والتي أدت إلى تضخم في صفوف الحزب. ولكن النخبة البورجوازية منعت أي عودة حقيقية إلى السياسات الراديكالية التي كانت سائدة في الستينيات. ولكن فوت النظام على نفسه فرصة تطهير ذاته من الفساد، ودعم المشاركة الواسعة واستعادة دعم التيار اليساري القومي. وقد أدت الإجراءات القمعية خلال فترة التمرد الإسلامي إلى القضاء على الحياة السياسية داخل وخارج الحزب بعد هزيمة التمرد. وفي الثمانينيات، تحول النمو الاقتصادي إلى ركود. توقف المساعدات العربية وتراجع قيمة الليرة السورية ترجم إلى قيود على التعاملات الأجنبية وضغوطات ضخمة، مجبرة الحكومة على اتخاذ إجراءات تقشفية اقتصادية حيث أقفلت المعامل الصناعية نتيجة نقص القطع والمواد الأولية، بينما في قطاع الزراعة كان هناك نقص متزايد والتكاليف الباهظة بدأت بالضغط على دخل الفلاحين. جعل التضخم حياة الرجل العادي صعبة جداً، بينما قلص الركود الفرص أمام الجماهير الشعبية. وبالوقت ذاته، كانت النخبة السياسية تقوم بإغناء ذاتها من طريق التهريب وتصريف العملة، ما قوض إجراءات السيطرة على الأزمة إلى الحكومة. وبالتالي، أدى ذلك إلى إيجاد صلة وصل جديدة بين طبقة النخبة المهتمة بخدمة ذاتها وخدمة جمهورها الشعبي الخاص. وبالرغم من الاستياء المتزايد، لكن القمع الشامل للتمرد الإسلامي أحبط المعارضة ككل حيث إن الميدان السياسي استمر بالغرق بحالة من الخمول السياسي. وفي أواخر الثمانينيات، بقيت السلطة في أيدي النخبة في الحكومة التي كانت مستقلة، ولكن أيضاً معزولة وتعاني من أزمة دائمة لشرعيتها.

دولة كهذه، تعاني من نقص لقاعدة طباقي ثابتة وراسخة، وبكلمات أخرى قاعدة غير ثابتة وضعيفة وغير قادرة على استرداد هيمنة القوى الاجتماعية. في الحالة السورية، هناك قوى تدفع باتجاه استرداد الحكومة من خلال إعادة بناء الطبقة البورجوازية وإعادة تبني الاستراتيجية الرأسمالية للتطوير، ولكن هذه القوى لم تكن قد نضجت بعد. تميل الطبقة النخبوية للقوى إلى دفع النظام باتجاه أيديولوجيا موالية للرأسمالية. تبديد النبض الأيديولوجي الاشتراكي وعدم خلق مؤسسات قادرة على تطبيق أوراق الرأسمالية الخاصة أديا إلى فراغ لم تتمكن استراتيجيات الدولة من أن تشغله بالكامل. أضعفت النزاعات عقلانية الدولة، وقوّضت طريق الدولة إلى التطوير، ما أدى إلى ولادة ضغوطات على التحرر الاقتصادي، وبالفعل منذ بداية السبعينيات كان هناك حالة ذعر واضحة تجاه التحرر. المنشآت الجديدة المشتركة بين شركات حكومية وخاصة للاستثمار في الزراعة كانت آخر هذه التطورات.

ولكن لن يكون هناك استثمار خاص واضح من دون التحرر السياسي والذي يكبح السلطة التعسفية لطبقة النخبة. سواء كان نسخة من رواية «الإمبراطورية الليبيرية» حيث فتح الدولة البونابارتية على مشاركة السلطة مع البورجوازيين الذين يمثلون البرلمان، وستصبح واضحة كما برزت في مصر. ولكن النخبة البورجوازية ترجمته إلى عدم تشابه مع مصر في التنازل عن التحرر السياسي أو الاشتراكي والذي قد يؤدي إلى استعادة نفوذ وسيطرة البورجوازيين على السياسة العامة. ويستمر الحكم بالسيطرة على المنافذ السياسية وعلى القوى الاجتماعية حسب شروطه. وبالفعل، معظم البورجوازية الخاصة مجزأة وغير مستقرة ولديها نقص في المشاركة بصنع القرار، بينما هي جناح قوي والآن لديها حصة في سورية دولياً.

هناك تقف عقبات ضخمة في وجه التحرر. الجيش السياسي غير جاهز للانسحاب من الوسط السياسي والعلويون المسيطرون يشعرون بالتهديد من عودة السلطة إلى المنشأة السنية. أيديولوجيا البعث معروفة بحجم معين، روتينية الحزب ومنظمة قوية تدمج نسقاً عريضاً من المصالح -مديري القطاع العام، البيروقراطيين، نقابات التجارة- الجمعيات التعاونية- التي تعارض أي تخلٍّ شامل عن السياسات الشعبية. الاستمرار في تجنيد الريفيين في صفوف الحزب

والجيش أبقى ميلاً معيناً شعبياً في دائرة النخبة. موجداً مناخاً للاستثمار مناسب كبديل للاستثمار الرأسمالي والذي يتطلب من الدولة دعم الممارسات والحقوق للطبقة الشعبية، وهذا ما يعتمد عليه جمهور النظام وشرعيته. النخبة العلوية أو البعثية، مشمئزة من فكرة التنازل عن السيطرة على الاقتصاد، الذي يشكل مصدر السلطة والثروة للشركات الأجنبية أو الخاصة، والذي يبقى بحيز إما العدائية أو التناقض. الزراعة على سبيل المثال، هي مصدر إيرادات للدولة، قاعدة سياسية لا يمكن للبعث التناول عنها لمنافسيه، وأرض خصبة لتحقيق استراتيجيات للتطور حيث يكون للسياسيين والمسؤولين والوكالات حصة منها. وأخيراً، سيطرة الدولة على أرباح النفط حسن وضع استقلاليتها من كل طبقات المجتمع، بمن فيهم البورجوازيون.

ومن جانب جماعات المعارضة المحافظة الرئيسية، كان هناك استعداد محدود لضرب حالة التكيف مع النظام. بينما عناصر من الطبقة البورجوازية سعداء بالدخول في تحالفات مربحة مع النخبة في النظام، البورجوازيون كطبقة اجتماعية يبقون منقسمين حول النظام ومع البقاء كعنصر قوي فيه، ومرتبطة بالبورجوازية التقليدية الصغيرة في الجوانب المدنية، مصنوعة من روح التجار والمشاعر الإسلامية وتلك الأخيرة ترفض شريعة حزب البعث. تظاهرات التمرد الإسلامي وضحت مخاطر أي تحرر سياسي قد يجعل من الإسلام حركة حشد قوية لمواجهة النظام. وبالتاي فإن الانشقاق الأيديولوجي بين النظام والمعارضة بقي قويا. مع تأليب مستمر للطبقة العلمانية الشعبية في الحكم ضد المشروع الخاص والإسلاميين من النخبة القديمة وتجار السوق.

وأخيراً، انهماك النظام بالصراع ضد إسرائيل يجعل من السيطرة على المجتمع والمصادر أمراً لا غنى عنه. وحالة التأهب والحرب المستمرة في سورية لم تكن مشجعة للاستثمارات الخاصة في قطاعات الإنتاج، ما جعل سورية غير مؤهلة للاستثمارات الخاصة على مستوى جدي، وإغلاق السبل نحو بديل لترميم الرأسمالية، حتى بوجود مؤيدين لهذا النظام. صبر وعناد الأسد في متابعة الأهداف القومية العربية، وعروبة نسبية لم تلمس من الغرب، وعزلة من البورجوازية السورية جعلته لا يستجيب لانفراج القوى الرأسمالية التي كان من الممكن أن تحقق دمجاً بين

النظام والطبقة البورجوازية. ترؤسه لحزب قوي وتجسده في جيش مخلص ومكون من جزء كبير من الجماهير الريفية، نتيجة ذلك كانت عدم حاجة الأسد لتحرر سياسي واقتصادي ملحّ، بينما قد يخسر الكثير بالمقابل في حال حدوث هذا التحرر.

وفي المدى القصير، الاتجاه الرئيسي في تغير النظام يظهر في رفض التوريث وليس تبرير أو تسويغ الرأسمالية. بالفعل في الثمانينيات، كان هناك دليل واضح على أن القيود الموضوعة على الموارد كانت تضعف ما بقي من الشعبية والعقلانية التي اتسم بها النظام. شكلت السلطة المتنامية للجيش والقوى الخاصة «مراكز السلطة» حصناً منيعاً بوجه المساءلة، ربما حتى للرئيس. ترجمت إلى انتشار وتدخل وتخريب لصناعة السياسات في الحكومة. بالوقت ذاته، كانت القيود على الاقتصاد تشكل ضغطاً على النظام لدفعه إلى الانفتاح على الاستثمارات الرأسمالية. الحكم التعسفي والفساد كانا رادعين أساسيين للاستثمارات الناجحة. التخريب المستمر ومن غير رادع بدا كعلامة على ضعف حكم الأسد من قبل خطه الدفاعي الخاص به.

في عام ١٩٨٤، عندما مرض حافظ الأسد «الذي هو محور النظام»، كان الضعف في النظام واضحاً بصورة متجلية. غيابه عن دفة القيادة أطلق مناورات للسيطرة على السلطة بين رفعت الأسد ومنافسيه ومع وحدات الجيش الموزعة في الشوارع. هذه الحادثة أظهرت أزمة الخلافة التي لا مفر منها (درايسدل ١٩٨٤). والتالي بعد عقد ونصف من الحكم الشخصي للقيادة على نفقة الحزب، وخط أيديولوجي وإجراءات الشرعية على المستوى المؤسساتي، تراجع هذا الحكم.

الصفحات التالية ستوضح أنه بالرغم من ضعف الوسط، إلا أنه مرتبط بالمجتمع من طريق شبكات هيكلية كثيفة دمجت قاعدة ريفية متجذرة عميقاً.

الهوامش

ولكن في السبعينيات، ارتفعت الأسعار والقيم العالمية وفشلت القيم الحكومية في مواكبتها. الأسعار الثابتة قد تشكل مصدراً جديداً لعدم رضا الطبقة الريفية.

أعمدة السلطة في الدولة

الجيش، الحزب، البيروقراطية

يرتكز حكم البعث على ثلاث أعمدة متداخلة للقوى. جهاز حزب البعث ومنشأة الجيش والشرطة والبيروقراطية الوزارية. تتشابك النخبة السياسية العليا فوق مناصب القيادة: حيث يمسك الرئيس المقاليد السياسية والقانونية للقيادات الثلاث والقيادة الإقليمية للحزب، والهيئة القيادية مقسمة بين القادة العسكريين الكبار وأقوى الوزراء وأعلى قياديي الحزب. المؤسسات الثلاث هذه، هي الأجهزة التي تعتمد عليها النخبة السياسية في حل نزاع النخبة الداخلية، ويقومون بتصميم السياسة العامة وتطبيقها، وحشد المجتمع وضبطه. يملك جهاز الحزب دوراً ثنائياً وهو تحقيق الهداف الإصلاحية والتوقعات العامة للنخبة والسياسة العامة وأيضاً حشد الدعم الشعبي لهذه السياسة. لأداء هذا الدور بشكل فعال، كان يجب إدماج الجماهير المجتمعية سياسياً. وذلك إما عن طريق تأمين قنوات للمشاركة السياسية أو اختيار مشاركين ذوي مصالح مختلفة للانضمام إلى النظام. بينما الجيش والبيروقراطية هما ظاهرياً «وكالات إنتاج» ربما يدمجون في صفوفهم الجماهير الشعبية الناخبة - قادتهم وطاقم العاملين والعناصر الشعبية التي يعتمد عليها لأجل الخدمات المعرضة لتأثير قوانين وسلطة الدولة. سنناقش في هذا الفصل من الكتاب أن هذه البنيات الثلاث لم تركز فقط على إدارية صنع القرار والسلطة التعسفية ولكن أيضاً بلغت سعة «دمج شامل» كبيرة وهامة، والسماح بتوسع

سلطة الحكم بدون تعريض حكم البعث للزوال في المجتمع السوري كما يمكن تخيله. في هذا الفصل والفصل اللاحق، سنلفت الانتباه إلى تغلغل بنية البعث في الريف والمشاركة العميقة في الشؤون الزراعية واندماج طبقة الفلاحين في الحكم.

الجيش: قوة قائدة ورئيسية (قيادية) درع النظام:

لدى الشرق الأوسط تاريخ طويل في السياسة العسكرية والحكم العسكري (خضوري ١٩٥٣). بعد استقلال سورية، فشلت النخبة القديمة في بناء مؤسسات سياسية قابلة للنمو، ما فتح الباب للتدخل العسكري في السياسة وفي سلك الضباط المسيَّسين بشكل دائم. الطريقة الوحيدة التي كان من الممكن احتواء حكم الجيش أو استثناؤه بها هي بناء مؤسسات سياسية ضخمة للدمج الشامل، كما يصوغها هالبرن (١٩٦٣: ٢٧٧):

يبدو أن في الإمكان وضع نهاية للتدخل العسكري وذلك عندما يحقق الهيكل السياسي التالي: التحام وتماسك جديد، والذي يعني بالمصطلح التنظيمي طبقة متوسطة جديدة تنشئ روابط بين طبقة العاملين والفلاحين. الطبقة المتوسطة الجديدة وحدها ستكون عاجزة على إبقاء الجيش خارج السياسة طالما أن لدى الجيش أفضل حالة تنظيم وأفضل تدريب، وهو مسلح بشكل جيد.

و لكم، ومنذ لحظة نقل مسؤولي البعث للحزب إلى السلطة، مصممين على فرض قيادته على حساب مؤسسه التاريخي، كان من المرجح أن يكون الجيش الشريك الأقوى أو المعادل له في حزب عسكري جديد، وأن هذا البناء المؤسساتي قد يضطر للتماشي بانسجام مع قيادة الجيش وليس منفصلاً عنها. الجيش وعى طريق ارتباطه بالحزب، فهم بوضوح مركزية المؤسسات السياسية في الحكم. السؤال الوحيد كان عما إذا كان الدور السياسي للجيش قد يمكن من احتوائه وإتباعه لنظام مؤسساتي من قبل المكونات المدنية في النظام السياسي. الجيش في الحقيقة لم يترأسه حكم مدني في النموذجين الشيوعي أو الغربي، ولكن تم تقييد وضبط حكمه لدرجة

معينة ضمن النظام السياسي.

الجيش في السياسة: تركيبة العلاقات العسكرية-المدنية، دور الجيش في النظام السياسي تطور بشكل ملحوظ خلال فترة حكم البعث. في السنوات الأولى وبعد الاستيلاء على السلطة «اللجنة العسكرية» للبعث، تصرف كهيئة متحدة ليبسط سيطرته على الجيش والمحافظة على هيمنته في الحكم. من خلال عمليات تطهير شاملة وتوظيف عناصر جديدة موالية سياسياً، ومسؤولي الحزب وإنشاء شبكة الحزب داخل الجيش، وُلد الجيش البعثي. ومن خلال التواجد الكبير في الحكومة والحزب فقد فرض هيمنته في الحكم، حيث استولى مسؤولو الحزب على المناصب العليا في مجلس الثورة، طبقة القمة التي كانت تستولي على سلطة الدولة حتى عام ١٩٦٦، شغلت نصف المقاعد في الهيئات القيادية للحزب، وأمين الحافظ المسؤول الأعلى للحزب «الأمين القومي السوري» «رئيس مجلس الثورة» و«رئيس وزراء الحكومة». السيطرة على قيادات الجيش كانت مصدراً مباشراً للقوة السياسية وهناك العديد من المواجهات السياسية الرئيسية والتي تقرر مصيرها عن طريق هذه القوى: وكما يشير جاسبرد (١٩٦٩أ)، فإن استخدام قوى الجيش لم يكن دائماً معلناً.

في تدخل الجيش في السياسة لم يعد ضروزياً أن يتبع الأسلوب القديم في الزحف إلى العاصمة، اتصال هاتفي سهل للغاية... لتجنب الحاجة إلى استدعاء الدبابات والمدافع في كل مرة، هذا الاتصال يحدد كمية الأجهزة العسكرية الجاهزة للتدخل في كل طرف.

الأمر الحاسم في هذه اللعبة كان يعتمد على التجهيز والمنصب السياسي، الإقالة والطرد والتحويل هو المفتاح للسلطة وبالتالي أصبحوا المسيطرين على هذه المناصب الاستراتيجية والتي قد يتم التلاعب بها ومراقبتها، هؤلاء المسيطرون هم: رئيس الأركان وطاقم العاملين واستخبارات الجيش ولجنة شؤون مسؤولي الحزب والمكتب العسكري للقيادة القومية. ولفترة، كان صلاح جديد والذي كان المسؤول عن طاقم الموظفين ثم رئيساً للأركان، حيث سيطر على التعيينات، وكان لديه فرصة فريدة ليبني قاعدة دعم عسكري، وكان له أن يصبح ثاني أقوى

رجل في النظام. بعدئذ، ظهرت أهمية هذه السلطة، وتم استثمارها في هيئة جماعية وسميت «لجنة شؤون مسؤولي الحزب»، وبشكل واضح وطوال هذه الفترة المبكرة، كان قادة الحزب المدنيون يفتقرون إلى السلطة على الجيش الحزبي، بينما كان لهذا الأخير تمثيل قوي داخل الحزب (سيمور ٣٧-٣٩؛ رابينوفيتش ١٥٠-١٥٣، ١٥٧-١٥٩؛ ماوز ١٩٧٦: ٢٨٤-٢٨٧).

كان لتحويل الجيش إلى جيش حزبي (بعثي) آثار مبهمة وغامضة على تماسكه. وإقامة صلة وصل بين الطبقة السابقة والفجوات الأيديولوجية بين النخبة السياسية والعسكرية، الفكر البعثي عمل على تحويل الجيش من نظام ينافس على القوى إلى ركيزة للدولة، ووضع نهايات لعمليات الانقلاب كأداة للتأرجح الراديكالي في أيديولوجية ونمط النظام. ولكنها نقلت للجيش كل نزاعات البعث الداخلية، وتمت إزالة المعايير المهنية المحترفة والمرافقة لتحويل الجيش إلى جيش بعثي، حيث جندوا أو صرفوا أو رقوا الضباط بناء على أساس الولاء السياسي - حيث الأصل أصبح يختزل الموضوع، أصبحت الأقليات والفلاحون يعتبرون جديرين بالثقة -. ولاحقاً، صراعات السلطة داخل الحزب خلقت شعوراً بالريبة وعدم ثقة بين الضباط. الخلل المستمر في سلسلة القيادة وإسقاط صف المحترفين خلق جواً من الريبة بين الضباط ما أضر بالانضباط الاحترافي. هذه التطورات صاغت استثناء للتضامن مع هؤلاء الذين يمكن الثقة بهم وتأمين ترفيعات لهم على مبدأ الانتماء الحزبي المناطقي أو الطائفي أو المحسوبية، وتقويض سلسلة القيادة والانضباط العسكري (درايسدل ١٩٧٩؛ فان دوسن ١٩٧١؛ فان دام). ولاحقاً، أصبح ذلك تحدياً كبيراً للقيادة السياسية في سورية لاستعادة كل من الانضباط والتماسك، والرئاسة السياسية لسلك الضباط لتشكيل السلطة، ولم يتم مواجهة هذا التحدي حتى هذا اليوم.

بعد عام ١٩٦٦، بُذل جهد جدي لتطبيق الشيوعية، ولدقة أكثر، في النموذجين الصيني والكوبي، من حيث علامات الجيش والحزب. رجل الجيش الأقوى «صلاح جديد» استولى على جهاز الحزب بغية جعله مركزاً للسلطة. القائد القومي للحزب فرض سيادة الجيش عن طريق مكتبه العسكري حيث أضعفت سلسلة القيادة السياسية من خلال

أمين سر الفرح السياسي للحزب. ومن جهة أخرى، منحت منظمة الحزب العسكرية الحقوق الكاملة للمشاركة في مجلس الحزب، مثال على ذلك، في منتصف الستينيات، كان المؤتمر القومي الثاني مكوناً بنسبة ٤٠٪ من الضباط المندوبين. نظرياً كان الجيش في هذه اللحظة «جيشاً أيديولوجياً» جيشاً ملتزماً بالفكر البعثي، وجند الطبقات الشعبية أكثر من تجنيده للقوى السياسية المحترفة، وهذا وضع العقيدة البعثية في مرتبة نخبوية ومعزولة عن الناس. ولتحسين هذه الصورة الشعبية، عمل الحزب على استئصال الامتيازات والرفاهية والإسراف في الإنفاق واليي كانت تميز سلك الضباط عن عامة الشعب، وهذا قدم القليل لمحاولة نقل القيادة الراديكالية للجيش. وقد أنشأ الحزب الراديكالي ميلشيات حزبية وتشكيلات «جيش شعبي» كانت الغاية منها مقاومة الاحتكار التعسفي للجيش. ولكن الحزب لم يتمكن من الحفاظ على السيطرة السياسية للجيش، بعد حرب عام ١٩٦٧، خفف قبضته على التعيينات والتحولات وأصبحت بيد المسيطر على سلطة قيادة الجيش المحترف، وزير الدفاع آنذاك حافظ الأسد. اتبع سياسة التعيينات والتحويلات التدريجية، مصاحبة لانقلابات قوى صغيرة، وتحالفات استراتيجية مع ضباط آخرين، ولتجنب وتحييد الشبكة السياسية للبعث في الجيش وفرض سيطرته على تشكيلات الحزب المسلحة (ماوز ١٩٧٦: ٢٨٧-٢٨٨). وإعادة تشكيل الانضباط الاحترافي بعد حرب عام ١٩٦٧، أدى إلى تكثيف سلطته على قيادة الجيش النظامي. وبعد فشل النموذج الصيني، أصبح واضحاً أن الجيش وليس جهاز الحزب هو القوة المهيمنة في النظام، في مواجهة عام ١٩٧٠، اشتبكت القيادة العسكرية للأسد وسلطة الحزب، والتي انتصر خلالها الأسد بسهولة. في الحقيقة، كل تحول كبير في طبقة النخبة العليا كان يأتي نتيجة انقلاب عسكري، وليس عن طريق قرارات الحزب. ولا أي من هذه النزاعات كان فقط بين الحزب والجيش وإنما كان هناك دائماً تداخل معيّن بين هاتين المؤسستين (رابينتوفيتش ٢١٢-٢١٤)، حتى في قضية عام ١٩٧٠، الأسد المحارب الريفي القديم كان لديه أنصار من داخل الحزب. بكل الأحوال، القادة الثلاثة الكبار لسورية منذ صعود البعث، «حافظ وجديد والأسد» كانوا مسؤولين بعثيين كباراً وكانوا يتمتعون بتفوق وأكثرية في الدعم العسكري.

في ظل حكم الأسد، انتصر الجيش ظاهرياً، وبشكل متناقض، بدا أنه يخضع لرئاسة مهيمنة ليخسر السلطة. وللتأكد، الأسد هو ضابط سابق ولكنه الآن أكثر من بطل لتحقيق المصالح العسكرية، وأول قائد سوري يحافظ على سيطرة راسخة وثابتة للجيش. احتفظ الأسد بالسيطرة المباشرة على الجيش بصفته القائد العام الأعلى وعن طريق السيطرة الشخصية على التعيينات وإقالات الضباط الكبار وحتى الضباط الأدنى مرتبة. وعلى الرغم من انهماكه بالنزاع مع إسرائيل، إلا أنه سعى إلى تحسين مستوى الاحترافية وتطلب هذا تعيين أو مكافأة أو معاقبة الضباط بناءً على الأداء وليس على الخلفية السياسية، وهذا ليزيد من الانضباط العسكري، ولكنه يحمل أخطاراً في جيش مسيَّس كجيش سورية. تابع الأسد سياسة مزدوجة في السعي للتوفيق بين السلطة السياسية والاحترافية العسكرية، وعينت وحدات عسكرية للدفاع عن النظام كانت قد جندت على أساس الولاء السياسي والانتماء الطائفي العلوي. في الجيش الأكبر والمكلف عن الدفاع الخارجي، كان هناك ضغط جديد وضع عليه من ناحية الكفاءة الاحترافية والانضباط ويتم دمج الضباط غير السياسيين لتحسين فاعلية القتال وتهدئة شعور عدم الرضا الناتج من الضرر الذي حصل للجيش، نتيجة التطهير السياسي. وقد شرّع الجيش هذه السياسة على نحو واسع نتيجة تحسن الأداء في المواجهات اللاحقة مع إسرائيل (ماوز ١٩٧٥: ٢٨٥). وكانت النتيجة «فرع يعتمد تماسكه على الانضباط وشعور بأنه في مهمة وطنية، (فرع آخر) حيث كان أعضاؤه متقاربين نتيجة روابط أساسية... [من أجل] تجزئة وعزل الإفراط الانتهازي للنظام» (درايسدل ١٩٧٩: ٣٧١). ولكن هناك تداخلاً كبيراً، على سبيل المثال، الجنرال علي أصلان، قائد العمليات ونائب رئيس الأركان، هو من الطائفة العلوية وبعثي وضابط محترف ومحترم.

و كانت النتيجة، جيشاً مكوناً من ثلاثة «تداخلات دائماً، ولكنها متحدة في مركزيتها المتميزة. بالقرب من المركز العصبي السياسي يشترط أن يكون الشخص من الأقارب أو المقربين العلويين (بطاطو ١٩٨١). مسؤولياتهم هي وكالات الاستخبارات ووحدات المراقبة والمكلفة بالدفاع عن النظام. في السنوات الأخيرة، ترأس رفعت الأسد كتيبة الدفاع وعدنان الأسد مؤسسات النزاع والتي سيطرت على منفذ للدخول إلى العاصمة وقامت بحراسة مواقعها، ترأس علي

حيدر القوات الخاصة والتي تم استخدامها لسحق منشآت الإخوان المسلمين، بينما ترأس عدنان مخلوف الحرس الرئاسي، وإبراهيم العلي الجيش الشعبي (شبيه الميليشيا) ومحمد الخولي كان في قيادة الاستخبارات الجولة ولجنة التنسيق الاستخباراتي في الرئاسة، وترأس علي دوبا الاستخبارات العسكرية، وقد أمسك العلويون بعدد متفاوت من قيادة العمليات، وخاصة الوحدات المدرعة والتي كانت المسؤولة عن قيام الانقلابات، الجنرال شفيق فياض قائد الكتيبة الثالثة الحرجة، شفيق فياض من الموالين الدائمين الثابتين للأسد، بينما كان هناك رجلان من رجال النظام العتيدين، الجنرال إبراهيم صافي والجنرال عدنان بدر حسن واللذان قاما بتحديد شكل منصبهما للكتيبتين الأولى والتاسعة. بالإضافة إلى ذلك، وفي المواقع التي يكون فيها السنّة قادة، يتم تعيين نواب علويين وحيث هناك قادة علويون يكون النواب سنة أو من طوائف أخرى. شبكة العلويين هذه كانت الدعامة السياسية التي تربط مراكز السلطة الأساسية الثلاثة للنظام والرئاسة والجيش، حيث إن هؤلاء الضباط لهم وجود في المراكز الثلاثة.

بوجود هذه المركزية، الاتجاه السياسي للجيش العلوي له شأن كبير. أصبحت الهويات والدوافع لهؤلاء الضباط أمراً معقداً جداً، ولاءات متعددة قد تنجر وراء اتجاهات مختلفة بحسب الوضع، والادعاء أنهم يتصرفون على أساس طائفي أمر لا يمكن الدفاع عنه (درايسدل ١٩٧٩ : ٣٦٣-٣٦٩؛ ماوز ١٩٧٦ : ٢٧٧-٢٧٨؛ فان دوسن ١٩٧٥ : ١٤١-١٥١). غير أن، بعض التعميمات ممكنة. في البداية، الضباط العلويون ظهروا كقوة راديكالية داخل حزب البعث وهم أكثر من حَمَلَ شكاوى الفلاحين ضد المنشأة المدنية. يتركز تماسكهم القوي على تقسيمات المنشأة السنية القائمة على أسس طائفية وطباقي، بعكس الضباط السنة المقسمين طائفياً وطبقياً، وكان هذا لصالح الاتجاه السياسي العلوي المتشدد وعاملاً في نجاح كبير لتحقيق هيمنة سياسية في ظل حكم الأسد، وقد تطور الجيش العلوي ليصبح قوة محافظة لحماية النظام والحفاظ على بقائه. وله الحصة الأكبر في بقاء النظام، وقد يذهب الجيش إلى أبعد الحدود للحفاظ عليه، فهو يشكل حصناً هائلاً خلف الأسد الذي نفّذ استراتيجيته لتشكيل الدول. يستمر الانشقاق بين النخبة العلوية والبورجوازية السنية ليصبح لها أهمية سياسية. العديد من الضباط العلويين حذرون من التحرر السياسي والاقتصادي، بينما هذا التحرر يناسب البورجوازية السنية التي تستفيد

منه بشكل أفضل. تستمر التوظيفات مباشرة للقربى العلويين لملء صفوف الجيش بعناصر ذات جذور شعبية. رجال يأتون من الجبال يتسمون بالقوة ولديهم معرفة قليلة بثقافة السنة الدمشقيين، وظلّ ينظر للضباط العلويين بتعجرف وازدراء من قبل الطبقة المتفوقة القديمة. وكان هذا الانشقاق حاجزاً حال دون اندماج العلويين والبورجوازيين السنة، ويشكل عقبة ضد دمج النخبة السياسية والبورجوازية الخاصة. بعض الضباط العلويين وتحديداً رفعت الأسد الذي اتخذ موقفاً متناقضاً من جهة تحالفات مع التنظيمات العشائرية والطائفية، ومن جهة أخرى تحالفات غالبيتها انتهازية وفاسدة، أكثر القوى المحافظة (المارونيين ورجال أعمل سنة والمملكة العربية السعودية وحتى الولايات المتحدة) كانوا ينظرون إلى رفعت على أنه بطل للبورجوازية السنية داخل النظام. وفي هذه العملية عاد إلى أكثر الاستراتيجيات التقليدية لبناء السلطة في العالم الإسلامي، وتزاوج متعدد من العائلات القوية، ولكنه مثّل تياراً واحداً فقط ضمن الجيش العلوي، وبسقوطه، سقط ضباط علويون آخرون مثل، علي دوبا وهو أقل قابلية للتعامل مع التحالفات ذات النطاق الواسع، حيث إنه كبر في السلطة في الثمانينيات، تحول الضباط العلويون ليصبحوا العقبة الأكبر في وجه إصلاح ظلم السلطة وفسادها في النظام.

و قد بدا العديد منهم، فرضياً، كأنهم فوق القانون. بالإضافة إلى أنهم قد أصبحوا زبائن سيئين في قلب الدولة، وأُبقوا تحت سيطرة السلطة الرئاسية. وعندما يضعف هذا، وخاصة أثناء المناورات لأجل السلطة بين القادة العلويين - رفعت الأسد ورفيق فياض - أثناء فترة مرض الرئيس، أوضحت أن الحرس الخاص كان يتعمق في السلطة وبشدة.

القسم الآخر من الجيش هو المنظمة العسكرية لحزب البعث. ضباط غير علويين تم تعيينهم، كانوا جزءاً كبيراً من الدائرة الرئاسية، مثل مصطفى طلاس وناجي جميل وعبد الرحمن خلفاوي. كان الجيش البعثي وراء تجمع توظيفي كبير للنخبة، واستمر في المشاركة في هيئات الحزب. مثل مندوبي الجيش في مجالس الحزب، ومعظم الكبار تركزوا في اللجنة المركزية والقيادة القومية (ديفلن ١٩٨٣: ٥٩). بعيداً عن هذا، وبالمقارنة مع أنظمة البعث السابقة، كان نظام الأسد قد ضيق دور الضباط والسياسيين في المناصب الحكومية ومناصب الحزب العليا. يوجد الآن

تقسيم وظيفي للعمل حيث إن الجيش البعثي منهمك في قضايا الأمن والدفاع، وجهاز الحزب مشغول بإنشاء منظمة شاملة وصناعة سياسة محلية، والحكومة بتطبيق السياسة. ولكن استمر الضباط الكبار المسيسون بمناورات إدخال حلفاء وزبائن إلى الحزب والحكومة وسياسيين طموحين سعوا إلى دعمهم. أعيد توظيف ضباط سابقون لمهاراتهم القيادية والإدارية، حيث تم توظيفهم في الوزارات والشركات العامة. وعن الدور الاقتصادي للشركات التي تدار بقيادات عسكرية، وعلاوة على ذلك، فقد تورط ضباط عسكريون بمشاريع اقتصادية فاسدة كالتهريب والاستيراد والتجارة ونهب مؤسسات الدولة، فقد تحولوا إلى سماسرة لتوزيع خدمات وبضائع الدولة إلى زبائنهم وتقويض العقلانية الاقتصادية (بيكارد ١٩٨٨: ١٣٩-١٤٤؛ الشرق الأوسط، كانون الأول ١٩٨٧ الصفحات ١١-١٣). محاولة رفعت الأسد لمد سيطرته إلى الحزب والحكومة مع تورطه في مشاريع تجارية غير قانونية كان أوضح مثال لهذه الحالة، وبذهابه بعيداً، كان هناك رد فعل أدى إلى تقلص تأثيره. ولكم لا يزال هناك ميل قوي لناحية الجيش لتجاوز نطاقات مدنية. والجيش، عندما يتم تحديه، ما زال قادراً على منع مبادرات السلطات المدنية. وبالتالي عندما تحدى رئيس الوزراء عبد الرؤوف الكسم عمليات التهريب التي كان يقوم بها ضباط كبار، اجتمع سلك الضباط الكبار وتعاونوا على إسقاطه.

أخيراً، قام سلك الضباط المحترفين بتشكيل الإطار الخارجي للمؤسسة العسكرية. مثل هذا الإطار أشخاصاً من الدائرة المحيطة بالرئيس كرئيس الأركان حكمت الشهابي. هي مجموعة من رجال النظام ممن لديهم مصالح مشتركة قوية المعنيين بقدرات الجيش الفريدة في قضايا الحرب، السلام والأمن وميزانيتها، هي مؤشر على كيفية توزيع الموارد. فقد استفادت هذه المجموعة من مصاريف الدفاع المسرفة والتي تتراوح ما بين ربع إلى ثلث الإنفاق العام ككل و«وفرة الأسلحة الحديثة المتطورة» (درايسدل ١٩٧٩: ٣٧٢؛ بيكارد ١٩٨٨). في بلد هو بحالة حرب دائمة، الوزن السياسي للجيش حتماً سيكون ثقيلاً ومكلفاً.

باختصار، يلعب الجيش دوراً محورياً في قيادة الدولة السورية. القائد الأعلى كان دائماً ضابطاً بعثياً مُسيَّساً، وبالرغم من رسوخ سلطته في الحزب، إلا أن السياسيين العسكريين هم وحدهم

بإمكانهم تسيير القاعدتين الأساسيتين لسلطة النظام. منذ عام ١٩٦٣ وحتى ١٩٧٠، السياسيون العسكريون البعثيون سيطروا على الأدوار الرئيسية في جهازي الدولة والحزب وتحت قيادة الضباط العلويين التابعين للأسد، يقيمون جسوراً بين الدائرة المحيطة بالرئاسة وقادة الجيش وأجهزة الحزب، وقد نصف حالتهم على أنهم سماسرة سياسيون. الجيش أو الفصيلة المهيمنة منه، كانت صاحبة الحكم النهائي في نزاعات السلطة وأكثر مجموعة مؤسساتية تتمتع بالقوة. ولكن هذا لا يعني أن الجيش هو القوة الحقيقية وأن الحزب والدولة هما مجرد أدوات له، بالأحرى، النظام هو عبارة عن تحالف مدني- عسكري حيث يتم التشارك في صناعة القرار. منذ عام ١٩٧٠، دور الجيش في النظام قد تحول لحد معين إلى شبه دور مؤسساتي حكومي كأحد الأعمدة الثلاثة لقيادة الدولة نحو الرئاسة. إلا أن الجيش يأتي في المقدمة، الجيش وجهاز الحزب وبيروقراطية دولة كلها أساسات مشتركة غير مستقلة ولا يمكن أن تحكم وحدها بمنأى عن الأساسات الأخرى. وحيث إن هناك تداخلاً معيناً، وخاصة طاقم العاملين الأعلى، هذه الأساسات الثلاثة لها خصائص وظيفية محددة ومنفصلة وشركاء مستقلون وتتمتع بسلطة حقيقة في نطاق عملها.

الجيش كدرع للنظام: الجيش، بالاشتراك مع أجهزة المخابرات، هو حصن منيع لسلطة النظام. وصل البعث للسلطة باستخدامه لسلطة وقوة الجيش، وأعطى السلطة ثباتاً في وجه المعارضة، ودور الجيش التاريخي كدافع لتغير النظام، وقدرة الجيش ومصداقيته كانا عاملين حاسمين في بقاء حكم البعث.

أصبح الجيش أداة هائلة للسيطرة على السلطة أكثر من أي وقت مضى. التوسع المستمر لحجمه ولتسلحه في ظل حكم البعث أنشأ معارضة عنيفة ضد النظام، حيث بقي الجيش موالياً وعسيراً ومكلفاً، إن لم يكن عقيماً. إن أجهزة المخابرات متعددة ومتفشية وتلعب دور المشرف على المجتمع، ومتسامحة مع المعارضة المنشقة، ما دامت هذه المعارضة تمارس بعض التذمر ولا تنتقل إلى مرحلة التجمع (ديفلن ١٩٨٣: ٦٣-٦٤). ويخشى من المخابرات نتيجة ممارساتها للاعتقال التعسفي والسجن والتعذيب والذي قد مارسته، وتورطها في بعض أعمال

الفساد. بالتأكيد جهاز المخابرات هو رادع قوي للمعارضة بكل أشكالها وهو السبب وراء صمود النظام. ولكن في الوقت ذاته كان جهاز المخابرات ذاته سبباً في عدم الرضا الشعبي نتيجة تورطه في هذه الممارسات وأعمال الفساد حيث إنه، كما يشير ديفلن (١٩٨٣: ٦٨)، من الصعب معالجة النظام: «نظام سلطوي يريد البقاء في السلطة، محاولاته تكون مقيدة في التعامل مع أسباب عدم الرضا عن طريق تلبية الاحتياجات دون المساس بالدعائم التي تضمن بقاءه واستمراره».

عوامل كثيرة تفسر الصدقية السياسية المستمرة للجيش. الانشقاق الاجتماعي بين القيادة العسكرية والسياسية والذي كان سبباً في عدم الاستقرار العسكري في ما قبل عام ١٩٦٣ والذي انتهى بانقلاب على الطبقة المتفوقة آنذاك وتحول الجيش إلى جيش بعثي، وحيث إن عناصر من الخلفية الاجتماعية ذاتها سيطرت على قيادة الجيش والدولة. الميزة البعثية للجيش تم الحفاظ عليها عن طريق إنشاء منظمة حزب البعث داخل الجيش، الأولوية كانت تعطى للبعثيين، وحسب بعض الادعاءات، إلى العلويين، في طلبات الدخول إلى الأكاديمية الحربية، والحزبية السياسية ترأست القسم السياسي في القوات المسلحة. في ظل حكم الأسد، تعيينات الجيش كانت أمراً يشغل الرئيس بشكل كامل. إنشاء فصيلة حرس خاصة مكونة من تعيينات وقادة علويين ومجهزة بشكل جيد للدفاع عن النظام، تعيين العلويين في وحدات حساسة قادرة على صنع انقلابات، إيجاد هيئات استخباراتية متنافسة لمراقبة بعضها ولمراقبة الجيش أيضاً، اقتران وجود نواب علويين للقادة السنة، كل هذا كان مانعاً ورادعاً لمحاولات الانقلاب وحسن الصدقية السياسية لسلسلة القيادة. الاحترافية العظيمة لسلك الضباط في عهد الأسد، كان في رهانه على الاستمرار في المحافظة على نزاهة واستقامة القوات المسلحة ومكانته ذات الامتيازات في المجتمع ضد التطهير السياسي الذي أهلكه سابقاً، الصعوبة في التخطيط للقيام بانقلاب ناجح في جيش كبير، كل هذا عمل لصالح النظام.

في الحقيقة، لقد أثبت الجيش وقوات الأمن صدقيتهما، على الرغم من أنه كان هناك انهيارات مؤقتة بداخلهما. منذ عام ١٩٦٣، قام الجيش بقمع سبعة اضطرابات مدنية مقاومة للنظام على

الأقل في الأعوام (١٩٦٣-١٩٦٤-١٩٦٥-١٩٦٧-١٩٧٣-١٩٨٠-١٩٨٢)، رقم قياسي لعمليات ردع جدية للمعارضة العنيفة والقوية. كان هناك العديد من محاولات الانقلاب الفاشلة، و كان عدد منها من قبل ضباط سنّة، وكانت مبنية على دوافع طائفية منذ منتصف السبعينيات، ولكنها كانت تقوم باسم البعث وليس باسم المعارضة. وحدثت بعض ردود الفعل من المعارضة بدافع عداوات طائفية، بما فيها محاولة الاعتداء على حياة الأسد من قبل أفراد من الحرس الرئاسي، ومجزرة عام ١٩٧٩ حيث ذهب ضحيتها عشرات الطلاب العلويين على يد ضابط سني (إبراهيم يوسف). وفي أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، في مثالين على الأقل لانهيار الانضباط العسكري، حيث صدرت أوامر لبعض الوحدات للتحرك ضد بعض المدن السنية التي انقسمت على أسس طائفية، هناك قصة، قد تكون ملفقة، عن إحدى الحوادث التي وضّحت دور شبكة العلويين في الجيش. خلال الاضطرابات ذات الخلفية الإسلامية في حماه، أُمرت الفرقة الأربعون القريبة والتي تضم عناصر كثيرة من حماه، بأن تتحرك ضد المدينة. استدعى القائد السني ضباطه لمناقشة إن كان هذا الأمر ملائماً، في الحال قام نائبه العلوي باعتقاله - والبعض يقول أطلق النار عليه - بتهمة عدم الانضباط العسكري - وتسلم قيادة الوحدة منه. على الرغم من احتواء التمرد، إلا أن هذه الوحدة انشقّت وكان من الممكن أن تتحول إلى خطر حقيقي يهدد النظام. من الواضح أن النظام قد بالغ في تقدير حجم قوة العصيان المدني في مواقف دقيقة كهذه. وبالفعل، في السنوات التي تلت انتشر العداء الطائفي عميقاً في الجيش، وتفاقم أكثر بعد التدخل في لبنان، وزيادة امتيازات العلويين، والتمرد السني في أواخر السبعينيات. ولكنه كان مقياس لحجم سلطة النظام على القوات المسلحة وانضباطه السياسي والاحترافي والذي كان استخدامه واضحاً في النزاع الطائفي في لبنان، وعلى الرغم من استخدام القوة العسكرية الشديدة في حماه سابقاً في عام ١٩٨٢، بقي الجيش وبصورة عامة، مخلصاً وموالياً. هل كان على الجيش التعامل مع تمرد شامل، وأن يعاني من خسارة في الحرب، وينقسم في صراع على الخلافة؟ جزء من الجيش كان من الممكن أن ينقلب ضد النظام - ربما على حساب حرب طائفية.

ولكن من الخطأ رؤية الجيش على أنه أداة للقمع فقط، بل هو قناة استخدمتها الدولة لدمج

كتلة المجتمع الضخمة. ليس فقط سلك الضباط يقوم بوصل الآلاف من خلال الانضباط العسكري والوظيفي مع النظام، ولكن أيضاً عشرات الآلاف من المجندين الشباب ونصف مليون في الاحتياط تم دمجهم في مشروع وطني، الدفاع عن الوطن ضد العدو، في السنوات الأخيرة قدر حجم الجيش بنحو ٢٠٪ من القوى البشرية في سورية وفي منتصف الثمانينيات قدر أن هناك حوالى خمسمائة ألف جندي مسلح. نشوء هذا الجيش المكون من المواطنين ولد وعي قومي والذي دعم حتماً شرعية الدولة التي توجهه. بالإضافة إلى هذا، الدور السياسي للجيش أعطى الضباط البعثيين دوراً خاصاً في عملية الربط بين النظام والمجتمع. على سبيل المثال، قد يتمتعون بنفوذ وكأنهم سماسرة بين الأقارب والقرية وبيروقراطية الدولة، في العديد من القرى، الجيش هو وظيفة ذات نفوذ وهيبة والضباط فضلوا إشراك الشركاء. وبالتالي في المناطق الريفية،كان الجيش عبارة عن قناة للدخول وإيجاد الفرص بين الدولة والريف.

دور الجيش في الدولة والمجتمع: أسبابُ مركزية دور الجيش في الدولة السورية متعددة ومماثلة للدعم، لكن عواقب دور الجيش تتسم بالغموض، ويمكن تقييمها حسب أبعاد ثلاثة: بناء الدولة، التغير الاجتماعي، الدفاع الوطني (بيكارد ١٩٨٨). **أولاً**، قام السياسيون العسكريون بتسلم القيادة في تأسيس الدولة. صاغ صلاح جديد الدولة البعثية ذات الجوهر اللينيني وأنشأ حافظ الأسد رئاسة قوية في القمة. ومع ذلك، كانت مؤامرات الضباط السياسيين في الوقت ذاته تشكل تهديداً لاستقرار هذه الدولة، وطموح ضباط أقوياء لم يكن مقيداً قط بقوانينها ومؤسساتها. وسيطرت الدولة مستفيدة من ممارسات فروع الأمن القمعية واستخدام الجيش حق النقض في الحياة السياسية. ساعد الجيش على صوغ ودعم المؤسسات السياسية البعثية ولكنه أضعف أيضاً قدرة المشاركة والتي وحدها تعطي القوة لهذه المؤسسات. ولكن ما دامت شرعية النظام غير مستقرة، سيبقى الجيش العمود المركزي في سلطة الدولة.

ثانياً، السلطة القسرية التي منحها الجيش للنظام البعثي أعطته استقلالية عن الطبقات المهيمنة والتي كانت ضرورية لانطلاق ثورة البعث وتحمل تحديث الدولة البديلة. وبشكل متزايد، أصبح الضباط المسيسون عقبة محافظة في وجه الإصلاح وعبئاً على التطور. وبحصولهم على

أفضل الرواتب في سورية (كما يقول بيكارد: ٤-١٠ أضعاف رواتب المواطنين)، ومشاركتهم في عمليات فساد كالتهريب، استنزفوا الخزينة وأحبطوا الإدارة العقلانية للاقتصاد. وحيث إن العقبة الرئيسية هي الحاجة لسلطة القانون لأجل التطور الاقتصادي، فهم يمنعون كلاً من الاستثمار الخاص وتحسين القطاع العام.

ثالثاً، بصفته البطل القومي والحارس الرئيسي لكرامة الدولة في المحيط الداخلي، قام الجيش بتحويل سورية من ألعوبة بيد القوى الإقليمية إلى لاعب قوي في المنطقة. ولكن الدفاع هو عبارة عن عبء ثقيل على الاقتصاد، ودور الجيش في الدفاع عن القومية العربية كان في بعض الأحيان أقل من جيد. الانهيار في حرب ١٩٦٧ مع إسرائيل، والتدخل ضد الفلسطينيين في لبنان وصمة عار في تاريخ الجيش. ولكن ما دام الانشغال المركزي للسياسة السورية هو الصراع مع إسرائيل، فالجيش كجوهر للدولة الحامية سيبقى بالتأكيد مركزاً للسلطة. الاعتمادية الثورية للجيش، موقفه القومي، وجذوره الريفية الشعبية والمتميزة تعطي دوره السياسي المركزي شرعية معينة في بعض أجزاء المجتمع السوري. ولكن الفساد والامتيازات والقمع كلها أدت إلى تآكل مركزية الجيش وسلطته، والفصل بين الجيش والدولة أصبح أمراً ملحاً للغاية على أجندة السياسة السورية.

السؤال هو، ما هو دور الجيش في الدولة السورية؟ يمكننا القول، الميزة الأساسية للسياسة السورية هي هيمنة الجيش، ويمكننا أن نفترض أن الانشقاق الرئيسي في السياسة السورية هو انشقاق مدني-عسكري. غير أن أكثر هذه الانشقاقات الفعالة والمهمة كانت أيديولوجية، مدني-ريفي، الدولة-القطاع الخاص، منافسين- رعاة. في هذه الصراعات، سيكون صحيحاً أن نقول إن السياسيين العسكريين قادوا فصائل عسكرية-مدنية مختلفة داخل النظام وإن الجيش كان دعامة للنظام في وجه المعارضين. لا داعي للقول، دور مركزي كهذا يأتي منسجماً مع تاريخ الدولة الطويل في الشرق الأوسط، في عصر السياسات الضخمة، يجب على الضباط أن يكونوا سياسيين أو يتقاسموا السلطة معهم، ودولة متينة وفعالة لا يمكنها الاستغناء عن عملية الدمج الشاملة، وخصوصاً عربة الدفع الحديثة بالمشاركة، الحزب السياسي.

أجهزة حزب البعث

كما تصوره مؤسسوه، تمّ تأسيس حزب البعث ليكون حزباً أيديولوجياً طليعياً منضبطاً، والركيزة الأساسية للنظام والمحرك للثورة من الأعلى. قد يقوم الحزب بتجديد طبقة النخبة بكوادر أيديولوجية ملتزمة، وتشرف على تقديم جهاز الدولة إلى سياسة الحزب وحشد دعم كبير لهذه السياسة، وخصوصاً، أنه يمكنها التغلغل في المجتمع، وتخطي المنافسين التقليديين، وتعزيز فيلق من الميليشيات الموالية مكلفة بتنظيم الفوضى التي يخلفها النظام. في الحقيقة، جزء كبير من الوقت والجهد تم استثماره في بناء هذا الجهاز وهذه المؤسسة الضخمة - وليس مجرد كيان على ورق -. وإعطاؤه بعض التشابه للنموذج اللينيني كان بلا جدل في مكانه في السبعينيات.

التعريف المثالي من قبل النظام لـ«العلاقات الموضوعية» (قوانين الحزب) كان عملياً مشوهاً حيث لم يكن الحزب إلا نسخة باهتة عن النموذج اللينيني. منذ البداية كان ضعيفاً بوجه البيروقراطية المحبطة، وإعادة تشكيله من الأعلى عن طريق مركز عسكري مسيطر، فأصبح تابعاً لرئاسة مهيمنة تهتم بالانضباط الهرمي أكثر من اهتمامها بالحيوية الإيديولوجية، القيود المتشددة على ديموقراطية الحزب الداخلية، هيمنة الجهاز من خلال مسؤولين حزبيين مستقلين من طبقة النخبة العليا، وامتلاء صفوفه بوصوليين مسايرين تم اجتذابهم عن طريق فكرة الاستفادة من حزب حاكم والذي هدد بتحويل الحزب إلى مجرد تابع للحكومة. في الوقت ذاته، تم تخريب الحزب على يد التقليديين «من الأسفل». إعادة البناء المتسرعة للحزب بعد عام ١٩٦٣ حيث تسابق السياسيون المنافسون فتوظيف أشخاص من الطائفة ذاتها، زبائن وأقارب، القرار الواضح تحت حكم الأسد باستبدال الرعاية بالأيديولوجيا كرابط مهيمن للنظام وجعل الحزب الخط الرئيسي فيه، والتوظيف بالاعتماد على الثقافة السياسية تم على يد موالين أساسيين أقوياء، والذين قاموا بالتهديد بتحويل الحزب إلى مجرد شبكة من المحسوبية. باختصار، اتباع قوانين وأدوار الحزب المميزة إلى نظام مؤسساتي لتوجيه المشاركة، تم تأخيره بسبب تلاعبهم من الأعلى والتخريب الثقافي من الأسفل.

وعلى الرغم من هذا كله، احتفظ الحزب بالميزات الهيكلية الأساسية لحزب حديث ينفذ الوظائف السياسية المركزية للنظام السياسي. يملك الحزب مجالس وقنوات للتعبير وجمع الآراء والمصالح، وهذا الدور مفقود في الروتينية التي ما زالت تعمل ولو ضمن قيود متشددة. هو قناة للتوظيف، محكومة جزئياً بأحكام وبوظائف غير مستقلة، وامتداد للأشخاص الذين يشغلون هذه الوظائف المغيبة في شبكات المحسوبية. لدى الحزب بنية مختصة لحشد شامل والذي نظم جمهوراً انتخابياً غفيراً لا يمكن لأي بيروقراطية أن تنجزه ولا على أي مستوى لا يمكن لأي شبكة محسوبية أن تطابقه. بعض كوادره، على الأقل، هم أكثر من مجرد موظفين مدفوع لهم، والتحفظ على ميزات معينة لنشاطات المتطوعين، سواء بمتابعة الاهتمامات الخاصة أو ترقية الأهداف العامة. ما زال البعث يحتفظ ببعض المميزات من الحركة الأيديولوجية التي نشأ منها، لا سيما الضغط على التوظيفات الشعبية وعلى تلقين الأعضاء. وعلى الرغم من أنه قد تطور من حزب «واجهة للجيش» يحشد الدعم للتغير الراديكالي إلى حزب متكامل معني خصوصاً بالاستقرار والسيطرة. قد يعدّ الحزب بيروقراطياً سياسياً ولكن لا يمكن تصغيره لمجرد فرع من الإدارة، قد يُظن أنه نظام محسوبية تم تحديثه ولكنه أكثر من مجرد سلسلة لزبائن ورعاة شخصيين. حزب البعث هو واحد من الأشكال الهجينة المثالية للمجتمعات الانتقالية.

تنظيم الحزب

يربط تنظيم الحزب بين النخبة السياسية والمجتمع من خلال هرم مكوّن من أربعة مستويات قائم على خطوط «المركزية-الديموقراطية». المستوى الأول «الفرق»، مكون من عدة حلقات، واقعة في القرى والمعامل والأحياء والمؤسسات العامة. هذه الفرق الأساسية مجمعة في شعب وأقسام فرعية، في المنطقة أو على مستوى المدينة، وهذه مجتمعة في فروع في المحافظات، المدن الكبرى والمؤسسات المهيمنة (كالجامعات)، ويرافق هذه البنية تنظيم عسكري موازٍ في أنحاء القطر وتنظيم حزبي. كل مستوى من القيادة لديه مجلس ولجنة تنفيذية خاصة به، يترأسه أمين. على المستوى القطري، هناك بنية فوقية معقدة أكثر مكوّنة من ثلاث مؤسسات: المؤتمر القطري وتتفرع عن اللجان المركزية، وكمكتب سياسي هناك القيادة القطرية وهي السلطة العليا في

الحزب التي تحكم سورية. والمؤتمر القومي هو مجلس قومي عربي متميز، المجموعات الممثلة للحزب السوري المهيمن وفروع سورية أخرى للحزب وتفرع عنها ما يعرف بالقيادة القومية، نظرياً، الجهاز التنفيذي الأعلى للحزب. ظاهرياً، هذا التسلسل الهرمي يتم رفعه عن طريق انتخابات تبدأ من القاعدة. منذ عام ١٩٧١، تم انتخاب المؤتمر القطري من قبل مجالس عامة للأعضاء الناخبين على مستوى الشُعَب الفرعية، وهي بدورها تنتخب القيادة القطرية والتي تعيّن القادة والأمناء في المرتبة الأدنى، تضع خط للسلطة باتجاه الأسفل. يتألف المؤتمر القومي من القيادات القطرية لمنظمة البعث في عدة بلدان مختلفة ومندوبين منتخبين من القيادات القطرية المختلفة، يقوم المؤتمر القومي بانتخاب القيادة القطرية.

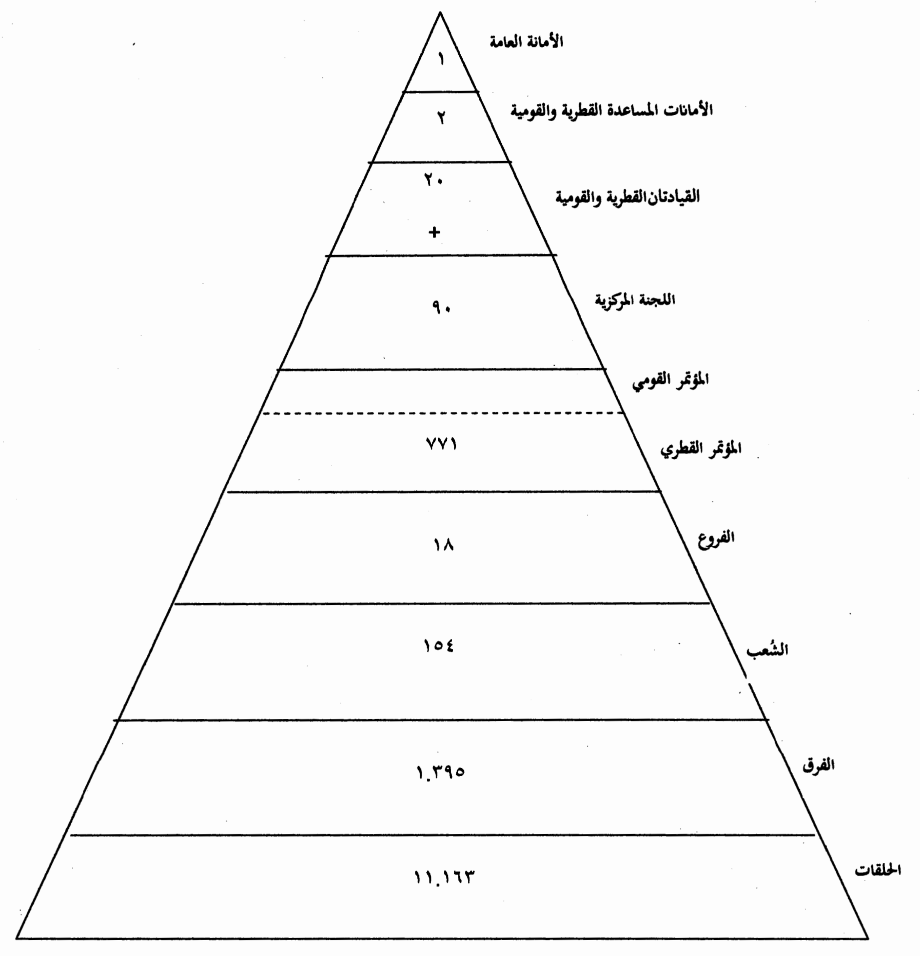
القيادة القطرية، هي مركز السلطة في سورية، تجمع - كما هي - أكثر قادة الجيش والوزراء وأعضاء الحزب قوة للرفع من السلطة التنظيمية، ويمكن أن يكون أعضاؤها أعضاء في القيادة القومية أيضاً.إضافة إلى ذلك، هي ترشح بشكل رسمي الرئيس ومن خلاله يتم تعيين مجلس الوزراء. عملياً، منذ عام ١٩٦٦ عندما فشلت حركة البعث القومية، أصبحت منظمة الحزب القومية ملحقاً للحزب السوري. المؤتمر القومي هو أكثر بقليل من مجرد جلسة لاحقة للمؤتمر القطري والذي، بالإضافة إلى مندوبين عن منظمة الحزب خارج سورية (مثل لبنان وفلسطين)، لتداول السياسة الأجنبية والعربية. القيادة القومية، يشكل السوريون نصف أعضائها. ولكن ما يميز القيادتين عن بعضهما هي الوظائف الحزبية. الهيئة القومية مسؤولة بشكل خاص عن السياسة الخارجية وتعاليم الحزب. والهيئة القطرية مسؤولة عن السياسة الاقتصادية- الاجتماعية والتنظيم السياسي. وبالتالي، تتبع القيادة القطرية مكاتب مختصة مسؤولة عن الإدارة الداخلية للحزب (مكتب التحويل والتنظيم)، ومن أجل توجيه (التنظيمات الشعبية) والإشراف على وكالات الدولة في مختلف المجالات الوظيفية (مكتب للفلاحين، للاقتصاد، للتعليم، للعمال، للشباب... إلخ)، وتترأس النسخ الوظيفية على مستوى الفرع والشعبة، مشكّلة خطاً وظيفياً قيادياً يسير نحو الأسفل في سورية. لدى القيادة القطرية مكاتب مهمتها الشؤون الخارجية وشؤون الفلسطينيين وأيديولوجيا الحزب والمعلومات العامة، كما أنها تمثل أيضاً محكمة للحزب. تبدو الهيئة العليا لصناعة القرار في الحزب، على الأقل منذ عام ١٩٦٦،

على أنها جلسة مشتركة للقيادتين القطرية والقومية. منذ عام ١٩٧١، تسلّم الرئيس الأسد القيادتين، وحد بين يديه سلطات الأمين العام والأمين القطري، ولديه أمين مساعد في كلتا القيادتين. يصور الشكل ١ ,٦ التسلسل الهرمي للحزب كما كان يبدو في الثمانينيات. حيث تجمع ١٦٣ ,١١ حلقة في ٣٩٥ ,١ فيلقاً، هذه الفيالق تجمعت في ١٥٤ شعبة مشكلة ١٨ فرعاً، من هذه القاعدة تم انتخاب مؤتمر قطري مكون من ٧٧١ مندوباً، لجنة مركزية مكونة من ٩٠ عضواً، وقيادة قطرية مكونة من ٢١ عضواً وقيادة قومية تتألف من ٢٠ عضواً. هذه القيادات مجتمعة تتكون من ٤١ عضواً، ويترأس القيادة العليا الأمين العام واثنان من مساعديه. كان واضحاً أن الحزب يملك الميزات البنيوية لحزب لينيني، ولكن ما هي المهام التي ينفذها فعلاً؟[٢]

مهام الحزب[٣]:

تجنيد النخبة: المقياس المركزي لأهمية نظام الحزب في نظام سلطوي هو المهام الفعلية التي يؤديها وأهمها توظيف النخبة. ظاهرياً حزب البعث هو الأداة التي يستخدمها النظام في سورية لتوظيف العناصر الشعبية في المجتمع ليجدد بذلك النخبة المسيطرة.

في الحقيقة، يصل نظام التوظيف التابع للحزب إلى المجتمع المحلي بطريقة منهجية، حيث يجذب عناصر بسيطة من الريف والمدن الصغيرة إلى تجمّع تجنيد النخبة وفي النهاية إلى بنية القوة القطرية والمحلية. في المحافظات والمناطق جهاز الحزب هو السلطة السياسية المهيمنة، ويعتمد الوصول إلى المناصب في الحكومة على شهادة (أوراق اعتماد) الحزب، ويتمكن القرويون من الوصول إلى المكتب العام عن طريق الحزب. إضافة إلى ذلك، الحزب هو مركز التجمع التوظيفي المهيمن والسلّم للوصول إلى النخبة الوطنية. بينما أدى الجيش الدور الحاسم في الصراعات الناجحة والتي شكلت جوهر النخبة الوطنية، وتم اختيار هذه النخبة من قبل محارب قديم بعثي ومن قبل الجيش أيضاً، البيروقراطية والوظائف المهنية والأكاديمية أيضاً كانت تشكل منفذاً للوصول إلى طبقة النخبة، على الرغم من أن هذه الوظائف خارج الحزب، عادة ما تحتاج إلى شهادة الحزب الاسمية على الأقل لتمضي قدماً أو تبقى لفترة طويلة في الأعلى.



الشكل ١, ٦: هيكلية حزب البعث (تشير الأرقام أقل قدر من الوحدات التنظيمية وعضوية أعضاء أعلى)

عملية التجنيد بالطبع تبدو عملية استقطاب أكثر منها عملية انتخابية أو داعمة في أساسات الحزب. كان انتقال النصير في القمة للأعلى في الحزب أمراً أساسياً معطياً قادة الحزب القومي سلطات تطهير القواعد، لم يتمكن هؤلاء في الأسفل إطلاقاً من استخدام الانتخابات لتحدي النخبة إذ لطالما كانت هذه الأخيرة تبقى متحدة. لكن وبعد جهد جهيد، وبعد جولات الحزب الدورية للانتخابات استطاع السياسيون المثقفون المحليون الطموحون وإلى حدٍ ما،

أن يفوزوا بانتخابات المجالس العليا، وكان لا بد لهم من جذب اهتمام الطبقة الأعلى. صراع فصائل النخبة يمكن أن يترجم على أنه صراعات انتخابية بين عملائهم في الأسفل، والنخبة الشاغلة للمناصب والتي خسرت انتخابات الحزب غالباً ما تتعرض لخفض في الرتبة الوظيفية في وظائفها الإدارية والسياسية. سياسيو الحزب في المراتب الأدنى توقعوا شيئاً جيداً من عملية التوظيف. لكن يضيق المجال تدريجياً لهؤلاء السياسيين، ويبدو أن المرشحين الرسميين يتم ترشيح أسمائهم من الأعلى على كل المستويات، ورغم ذلك، لم يؤثر هذا في الصراع بين النخبة المتنافسة والعملاء المرشحين للقائمة الرسمية. قام الأسد بتشكيل تجمعين ذَوي امتيازات للاستقطاب من الأعلى، أعني بذلك العلويين لا سيما هؤلاء الذين تربطهم صلة قربة به، والسنة الدمشقيين. المعايير الصارمة التي تميل لانفتاح محدد على الآخرين في الأعلى، خصوصاً تيار القرويين الذين شكلوا القاعدة السياسية للحزب (ديفلن ١٩٨٣: ٣٣-٣٤؛ هينبوش ١٩٨٠). غير أن وظائف الحزب بقيت سلّماً مهماً للصعود للأعلى بالنسبة إلى جمهور الحزب.

دور تنظيم الحزب في صياغة النخبة السياسية موضّحة بدراسة تمت عام ١٩٧٤ قام بها مؤلف لوظائف ٢٢ من السياسيين الذين كانوا يمسكون السلطة في منتصف السبعينيات على مستوى المحافظة وعلى المستوى القومي. النتيجة بالنسبة أعضاء الحزب في ثماني محافظات خصوصاً أمناء الشعب وقادة الفروع ورؤساء مكاتب الفلاحين الحزبية (على هذه المستويات) تشير إلى أن عملية التوظيف في الحزب قد وجّهت نمطاً سياسياً واجتماعياً مميزاً إلى مراكز السلطة، وبشكل كبير القروي في الأصل. لجهة العائلة، حوالى ٥٠٪ كانوا من عائلات الفلاحين الذين يملكون أراضي صغيرة أو متوسطة، ٤٠٪ كانوا من عائلات المرابعين و١٠٪ كانوا من الطبقة الريفية التي تملك عملها الخاص مثل (الخباز أو اللحام..). لكن الجميع حاول الذهاب للمدرسة وفي الخمسينيات وتم جذب انتباههم إلى حزب البعث. أكثر الحوادث السياسية الشائعة التي جذبتهم باتجاه الحزب كانت صراعات الفلاحين ضد مالكي الأراضي، الثورة ضد الشيشكلي، والصراع القومي ضد الامبريالية الغربية في أواخر الخمسينيات. أصبح ٣٠٪ منهم محامين و٣٠٪ مسؤولين في المؤسسات الحكومية المحلية و٢٥٪ منهم معلمين، وعلى الرغم من أصولهم الريفية إلا أن واحداً في المائة قد أصبح مهندساً زراعياً وواحداً في المائة أصبح عاملاً

في المصانع، هؤلاء فقط من لم يصلوا إلى الأعمال المهنية. معظمهم بدأ تسلق التسلسل الهرمي للحزب من الأسفل على مستوى أمين فرقة في قراهم، ومن ثم بدأوا عملية الصعود إلى الشعبة ومن ثم إلى مستوى الفرع، على الرغم من أن بعضهم تم اختيارهم لمراكز في الجهاز المركزي حتى قبل تعيينهم أمناء فروع. كان هناك اختلاف بسيط في آرائهم المطروحة. رغم أن معظمهم كانوا قد انضموا إلى البعث خلال الستينيات، أصبحوا الآن معتدلين ووافقوا على أن النزاع الطبقي وإصلاح المزيد من الأراضي لا يمكن أن يكون جزءاً من الأجندة السياسية ما دام الصراع القومي مع إسرائيل يحتل الصدارة في الأولويات وأن رفع الإنتاج الزراعي يجب أن يكون من الأولويات المركزية. ولكنهم لزموا الصمت، حيث لم يكن في نية الحكومة السورية التخلي عن الاشتراكية بل وتعمل على تعميقها كلما سمحت الظروف، وبسط سلطة الدولة على السوق الزراعية وتوسع وتحسين الجمعيات التعاونية.

وظائف الأعضاء متشابهة على المستوى القومي. خلفيات أعضاء القيادة القطرية المكلفة بالقطاع الزراعي هي مكتب الفلاحين. طه خيرت، من عائلة ريفية في درعا، أصبح مدرساً واشتهر من خلال الحزب والبيروقراطية التعليمية حتى قبل وصوله للقيادة. محمود الزعبي، هو أيضاً من درعا، كان عضواً في الحزب منذ المدرسة الثانوية، درس الهندسة الزراعية في القاهرة، ودخل القطاع الزراعي بمنصب مدير زراعي في كل من حماه وإدلب والغاب. أصبح عندها الرجل الثاني في المكتب الزراعي للحزب المركزي، وتسلم رئاسة الهيئة العامة للتطوير في حوض الفرات، وفي عام ١٩٨٠ تم تعيينه رئيس مكتب الفلاحين. ولاحقاً، تم تعيينه رئيس البرلمان ومن ثم رئيساً للوزراء، حاملاً تعاطفاً خاصاً تجاه مشاكل الزراعة إلى أروقة الحكومة. أحمد قبلان، ولد في قرية قرب الحرمون، درس الهندسة الزراعية وكان المسؤول المكلف عن الزراعة في فرع حزب البعث في جامعة دمشق في الستينيات، وكمؤيد للأسد في ١٩٧٠، تم تعيينه وزير دولة للقرى على خط المواجهة (حيث إنه يأتي من تلك المنطقة)، وبعدها وزيراً للتموين، ومنذ عام ١٩٧٦ وحتى عام ١٩٨٠ وزيراً للزراعة، وبعدها تم تعيينه أميناً للفرع الزراعي للحزب في دمشق وأخيرا رئيس مكتب الفلاحين في عام ١٩٨٥. باختصار، بالنسبة للقرويين الذين نجحوا في الوصول للمسار التعليمي، قام الحزب بفتح

أبواب للوظائف الحكومية وخدم كمسار للسلطة السياسية القطرية والقومية.

العواقب التي نتجت من نظام تجنيد النخبة للقرى والنظام السياسي كانت غامضة، أهمها مركزية حزب البعث كمحرك للتوظيف السياسي حيث وظف نسبة كبيرة من التجمع المجند في المؤسسات. جيل النخبة السياسية الأول السوري كان محصوراً بالمنحدرين من الطبقة الأعلى التي تملك الأراضي، اعتمدت سيطرتها على الأرض وعلى الرجال الذين يعملون فيها. والجيل الثاني كان يخضع للطبقة المتوسطة المدنية ووصل إلى السلطة عن طريق المهارات المهنية والتعليم وأملاك العائلة. الجيل الحاكم الثالث والحالي تم توظيفه من قبل الطبقة الريفية المعتدلة، ومن ضمنها تيار الفلاحين والذي صعد عن طريق التعليم والمكتب البيروقراطي والتزام الأنصار. هذا التحول حدد نمو تغلغل الدولة في المجتمع ونمو اندماج الأطراف الريفية والمستويات الأدنى للنظام المطابقة في تجمع التجنيد للنخبة السياسية. وبالتالي، فقد غيرت جذور حزب البعث في المناطق الريفية ملامح النخبة السياسية.

بالنسبة للقرية، عملية توظيف أبناء الريف هذه أعطت النظام صورة الممثل وشرعية كان من الممكن أن لا يملكها في حال لم تتم هذه العملية. فرصة الصعود في النظام تجعل المشاركة السياسية مجدية للقرويين العاديين. قد يترجم وجود قرويين في المكتب الأعلى إلى استجابة عظيمة من قبل الدولة لصوت الريف. ولكن، كون التوظيف السياسي في الحقيقة هو عبارة عن عملية اختيار يعني أنه يجب على السياسيين أولاً إرضاء من هم أعلى مقاماً في العاصمة والذين تعتمد وظائفهم عليهم. نضيف إلى ذلك، تخفيف توظيف الريفيين من قبل العلويين والدمشقيين ذوي الامتيازات في الأعلى، يضع تخصيص مصالح البورجوازيين المدنيين المحليين أمام المصالح الواسعة للحشود والريفيين.

التعبير عن المصالح المسيطر عليها وتجميعها: من المفترض أن يقوم الحزب ومساعدوه بتشكيل قناة للتفاعل بين النخبة وحشود الجماهير. ولكن حتى ظاهرياً، لا يمكن رؤيتهم كأداة لجمع الأولويات العامة في السياسة، بل ويدعي البعث «يعرف من خلال التجربة ويستطيع بلورة

الطموح الحقيقي للحشود الجماهيرية»، ولا يمكن احتواء عملية التحسين بمجرد ملاحقة أمنياتهم الحالية بما أنهم «لا يفهمون دائماً المعنى الحقيقي للصراع». وفي الجهة المقابلة، لمنع الحزب «من التحول ليصبح فرقة تمارس القمع والطغيان على هذه الحشود» و«لتطوير سلطة الدولة وحماية مكتسبات الحشود» يجب على الحزب أن يبقى على تواصل مع آراء هذه الحشود وتلعب ديموقراطية الحزب الداخلي دوراً مركزياً في هذا (حزب البعث العربي الاشتراكي ١٩٧٣: ٨٤-٨٦).

نظرياً، ديموقراطية الحزب الداخلي يعبّر عنها من خلال دورات مجالس الحزب والانتخابات (كل أربع سنوات) والتي تبدأ من القاعدة صعوداً حيث يقوم الأنصار بإيجاد الحلول وانتخاب مندوبين مكلفين بتوضيح هذه الحلول في مؤتمر صنع القرار على المستوى القومي. القيود الشديدة الموضوعة على هذه العملية، تحد من فاعليتها الحقيقية كنطاق لانتقال الرأي تصاعدياً. مساهمة العضوية في المؤتمر مقيدة بقدرة القادة المحليين المعنيين على وضع أجندة والتلاعب بالمعلومات التي تعتمد عليها القواعد، الجمود الأيديولوجي للعديد من الشعب المحلية، حقيقة أن الحقوق المشاركة تعطى فقط للأعضاء الدائمين، ويأتي إضافة إلى هذا كله تاريخ القيادة القومية المتعصب لمعارضة علنية، مرات قليلة هي التي حاول فيها المعارضون استخدام العملية لتحدي سياسات النخبة باسم أيديولوجيا الحزب نفسها، تم التخلص منهم أو اعتقالهم. يجب على الناشطين المحليين أن يكون لديهم إدراك للفاعلية السياسية، حيث إن صعودهم في النظام سيؤدي إلى نمو نفوذهم، وفي هذه الأثناء، يقيدون أنفسهم وبشدة بالسياسات المحلية حيث يكونون هم المحركين. وفقاً لقادة محليين أنفسهم، نادراً ما تعتمد الانتخابات على قضايا سياسية كبيرة وعادة تكون نقاشاتهم حول مخاوف وقضايا محلية.

لدى عملية السياسة الداخلية هذه حياة مترسبة. في بعض الأحيان يأتي نواب مؤتمر الحزب مسلحين بحلول لمشاكل معينة وأمنيات لجمهورهم من الناخبين. علاوة على ذلك، تعلن القيادة القاعدة الأساسية للمناقشة في المؤتمر القومي المكونة من مكاتب القيادة القطرية المتخصصة والتي تتلقى مساهمة من المسؤولين الأدنى مستوى تربطها علاقات حميمة مع المنظمات الشعبية

والوكالات الحكومية والتي من خلالها يتم التعبير عن مصالح الجماهير. بالتالي، رئيس مكتب الفلاحين يعمل بشكل مقرب من مكتب وزارة الزراعة وقادة اتحاد الفلاحين ومكاتب الفروع والشعب الأدنى مستوى لوضع تقرير وتوصيات القيادة للمؤتمر في ما يخص القضايا الزراعية. وقد يلفت أعضاء محليون تابعون لسلسلة المكاتب التوظيفية انتباه القادة القوميين للمشكلات المحلية، أو من خلال التشاور مع المسؤولين المحليين وقادة المنظمات الجماهيرية، وقد يقدمون حلولاً يمكن تبنّيها بحذر من قبل القادة القوميين.

لكن أعضاء الحزب الذين يوجهون العملية السياسية ليسوا عبارة عن قنوات وصل للرأي الأساسي أو مجرد ختم لآراء الرئيس أو الجيش، بل يبدو أنهم يعبرون جزئياً عن وجهة نظر مميزة ومستقلة للحزب، وبشكل شعبي كبير، ما يترك بصمة حقيقية على النتيجة السياسية. أيديولوجيا معينة لجهاز الحزب تبدو جلية، على سبيل المثال، حتى في ظل حكم الأسد استمر الحزب في اتباع «الاشتراكية» وإيجاد الحلول للزراعة كاتباع عملية الخصخصة، توحيد خطط الدولة، التسويق ورصيد البنية التحتية، والاستثمار في مشاريع تطوير الدولة (هينبوش ١٩٨٩: ٣١-٦٠). الحساب التفاضلي بين السلطة والمصلحة، بالطبع يدعم ويعزز أيديولوجية الحزب، لدى البعث مصلحة حيوية في سيطرة الدولة على القرارات الزراعية والموارد وإبقاء البورجوازيين - حيث تركز المعارضة السياسية- بعيدين من استرداد نفوذهم على هذا القطاع. ترتكز شرعيته على بالجهد المبذول لتطوير الدولة الممثل بالمشاريع والصناعة التي تعتمد على الزراعة مجتمعة مع البيروقراطية، أعطت جهاز الحزب حصة في المكتب والوظائف والرعاية المرتبطة بهذه المشاريع. يمكن رؤية الإصرار على الدولنة كما حصل في المؤتمر القطري الثامن عام ١٩٨٥، حيث أصر مكتب الفلاحين على وجود جمعيات تعاونية منتجة مهيأة للمطالبة باستعادة الأرض ومستمرة في تعزيز وتطوير توسع تسويق الدولة في ميادين جديدة كتسويق الخضر والفواكه، واقتراح وضع أسعار ثابتة لقاء المواصلات والخدمات الآلية في الزراعة بدلاً من تركها للسوق الحرة.

حالما تصل تقارير وتوصيات قيادة الحزب، يتم مناقشتها والموافقة عليها أو تعديلها في

المؤتمر الحزبي. تاريخياً، المؤتمرين القطري والقومي تشريعان مستقلان يبشران بالأهمية المركزية للتشكيل السياسي في دولة البعث، فقد وضع الحزب عقيدة أيديولوجية وبرامج بعيدة المدى، تم مناقشتها والاتفاق عليها في ما بين الفصائل المتنافسة والخطوط السياسية (ولاسيما المؤتمران القوميان السادس والثامن) والتغيرات الشرعية والتي بالطبع خلفت وراءها انقسامات كبيرة في النظام. وهذه القضايا الكبيرة التي خلفت عواقب بعيدة المدى للسوريين تم مناقشتها أو الموافقة عليها في هذه الهيئات. على سبيل المثال، أسئلة حول التحول الريفي، مثال، تصميم البرامج التي سعى النظام من خلالها ليستمر في ثورته في الريف واستجابته لتوقعات الريف، كانت برامج مركزية في خطة العمل لكل مؤتمر. وضع المؤتمر القومي السادس سياسة الاشتراكية الريفية، تهدف إلى التنظيم الجماعي، بينما وافق المؤتمر القومي الثامن على خطة مرحلية للتحول التدريجي والذي قد يبدأ بجمعيات تعاونية خدمية والتي يمكن ترقيتها لتصبح جمعيات تعاونية إنتاجية اشتراكية. وافق المؤتمر القطري الاستثنائي الثاني على وضع أرضية ثابتة للأسعار للمحاصيل التي تسوقها الدولة. كان لهذه القرارات أهمية حاسمة في الحياة الزراعية. لكن الحلول التي كان يتم الدفع بها على الرغم من غياب الإجماع، يبدو أنها لم تترك مجالاً لأي أثر سياسي حقيقي. على سبيل المثال، دعا المؤتمر القطري الثالث أعضاء الحزب ليذهبوا إلى القرى وينظموا جمعيات تعاونية إنتاجية ودعا المؤتمر القطري الرابع إلى خفض سقف ملكية الأراضي.

منذ نشوء نظام الرئاسة المركزية في ظل الأسد، تمت ممارسة قوى مؤتمرات صنع القرار على المستوى القومي ضمن حدود التسامح الرئاسي. ولكن الأسد اعتاد أن يقنع نفسه بوضع خطوط سياسية واسعة ولم يحاول أن يملي سياسة فوقية على أي من القضايا: مثل، بقاء المؤتمر حلبة للنقاش والنزاع حول قضايا تبعية. اشتبكت فصائل من النخبة في كل مؤتمر وكان يدور نزاعهم حول الفوز بدعم من الأدنى واقتراح أن النتائج ليست منفصلة كلياً عن الصف وملف الرأي. فشل حلول المؤتمر يستمر ليشكل عملية حصرية من خلال الاستماع لمصالح قوية متعددة لجمهور النظام ومدى حجمها وتوافقها. علاوة على ذلك، في بعض الأحيان كان لدى حلول المؤتمر انحياز سياسي والذي لم يكن مشابهاً للدعم المهيمن

من الأعلى. وبالتالي، من الحلول التي نتجت عن المؤتمر القطري السادس في عام ١٩٧٥ دمج دعم الدولة الواضع بينما لم يكن ينافس التحرر الاقتصادي الناشئ، والذي ترجم على شكل سياسة فرص محتملة معه. وافق هذا المؤتمر على التطوير في قطاع الزراعة، بمعنى برنامج تكثيف زراعي والذي قد يعمق خطط الدولة وسيطرتها وتحديم القطاع الزراعي وتوسيع دور الدولة في مجال التسويق. لاحقاً استمر المؤتمر في صقل النظام الزراعي الحكومي. المؤتمر القطري السابع عام ١٩٨٠، قاد حملة لفرض نظام على المستفيدين من إصلاح الأراضي والذين باعوا أو أجروا هذه الأراضي عوضاً من العمل فيها بأنفسهم، ووافق على أولوية إنشاء جمعية تعاونية إنتاجية - مزارع للدولة. وفي المؤتمر القطري الثامن عام ١٩٨٥، تم مزج هذا الاتجاه مع الموافقة على شركات زراعية خاصة-حكومية مشتركة، ولكن أقر المؤتمر أيضاً تدخلات حكومية معينة في السوق الزراعية. وبذلك يبقى المؤتمر حلبة حقيقية للتشاور السياسي[٥].

و للتأكد، فقد اختصرت هذه العملية التشاورية العلنية، ولحد كبير، الطريق لشبكات التلاعب في المحسوبية وطرقاً أساسية للنفوذ إلى النخبة من خلال مصالح ذات امتيازات ضخمة والتي حرفت المسار وأعادت رسم قضايا التدخل السياسي عن طريق العملية المؤسساتية ذات القاعدة العريضة. ولكن أصبحت المؤتمرات مناسبات منتظمة للنقد الصاخب، وحتى التمرد على القواعد ضد أعضاء من القيادة، وكان يتم استثناء الرئيس دائماً، خصوصاً بوجود هذا العجز والفساد في القضايا المركزية في السياسة السورية اليوم (ديفلن ١٩٨٣: ٥٨-٥٩؛ سادوفسكي). هل التحول الناتج لنخبة الحزب في الانتخابات، والتي تلت المؤتمرات هي قضية «أساسات» لرصد المسؤولين القادة الفاسدين، واستخدام الفصائل المتناحرة لهفوات منافسيهم للقضاء عليهم، أو استغلال الأسد لقضية الفساد بين مرؤوسيه ليبرر التحول الدوري في صفوفهم لتجنب الكسب من قواعد مستقلة للسلطة، أم هو نتاج كل هذه؟؟ أيا كانت القضية، فهذا يؤدي لوجود حدود معينة وراء ممارسات الفساد التي أصبحت مسؤولية سياسية، وربما تعمل مؤتمرات الحزب كآلية مساءلة محدودة.

تطبيق السياسة: كان الهدف الأولي لجهاز الحزب، نظرياً، هو العمل «كسلطة مركزية ثابتة لقيادة عملية التحول الاشتراكي» و«السيطرة على تقدم الجماهير بأسلوب ديموقراطي» (حزب البعث العربي الاشتراكي ١٩٧٣: ٨٤-٨٧). ولتحقيق هذه الغاية، تم تصميم جهاز الحزب ليوازي البيروقراطية الحكومية ونسق المنظمات الشعبية والتي حاول البعث من خلالها تنظيم التعداد السكاني. يبقى جهاز الحزب في تسلسل هرمي من خلال إشراف القيادة القطرية على تطبيق سياساته عن طريق البيروقراطية وتنظيمات الجماهير.

الخط الرئيسي للقيادة في الجهاز يسير من القيادة المركزية إلى الفروع، ومن ثم الشعبة والفرقة المحلية. وتسير خطوط متخصصة أكثر من المكاتب الوظيفية المركزية إلى فروعها الأدنى مستوى. في المحافظات، قيادة الفرع في قمة الآلية السياسية القطرية، هو المركز الأولي للسلطة، ومشرف على تطبيق السياسة والتأقلم مع الاحتياجات المحلية. مكانة أمين الفرع تأتي فوق مكانة المسؤولين المحليين، ومن بينهم المحافظ والذي هو عضو في القيادة الفرعية وخاضع للانضباط الحزبي، لأن أمين الفرع هو سياسي محلي بينما المحافظ هو موظف حكومي والذي يكون عادة غريباً عن المدينة، ويتحقق كل منهما من الآخر.

الفاعلية الحقيقية لجهاز الحزب في تطبيق سياسة الحزب متفاوتة بشكل واضح. كأداة للسيطرة السياسة على الحكومة، يبدو أنه فعال بشكل نسبي. في بعض الأوقات، قام الحزب بفرض امتثال أيديولوجي ضد مبادرات وزارية. بدونها، ستكون قيادة الحزب معتمدة على الأوامر الصادرة من الأعلى لبيروقراطية وزارية مترامية الأطراف تعمل مع العديد من العناصر المشكوك بولائها. لقد كان الجهاز نشيطاً وفعالاً في التشكيل والسيطرة من قبل المنظمات الشعبية التابعة للحزب. يبدو بعض الأعضاء نشيطين في «حل المشاكل على أساس يومي» اعتماداً على مقوماتهم. لكن العديد منهم يبدو منهمكاً بمخاوف المحسوبية كإيصال الزبائن إلى المكاتب الحكومية أو أخذ حصة من العقود العامة.

دور الحزب في الشؤون الريفية والزراعية يقع ربما في إطار جيد ورؤية وفاعلية أكثر من دوره

في السياقات المدنية، فهذا يعطي بصيرة لعمليات تطبيق سياسته. وعلى المستوى المركزي، لدى مكتب الفلاحين التابع للقيادة القطرية مسؤوليات واسعة في الشؤون السياسية الزراعية والقروية. فهو يحشد تحت سيطرته ليس فقط اتحاد الفلاحين وإنما وزراء الزراعة والعمل ورئيس البنك الزراعي ووكالات تسويق القطن والقمح أيضاً.. إلخ. للتأكد من أن سياسة الحزب تطبق، وبينما لا يملك رئيس مكتب الفلاحين أية سلطات قانونية على هؤلاء الأشخاص الذين عادة يكونون أعضاء في الحزب ويخضعون لانضباطه، فهذا مؤشر على الهيمنة السياسية للحزب على بيروقراطية الدولة. وضع مكتب الفلاحين خطة سنوية، بالتشاور مع مكاتبه الفرعية، وفي قضايا كهذه. ومع توسع اتحاد الفلاحين.وتم إيجاد جمعية تعاونية جديدة، وتجنيد الفلاحين في الحزب، والإشراف على البنية التحتية الزراعية التابعة للدولة وتطبيق الخطة الزراعية. ولديه أيضاً يد في إعداد قانون زراعي، في الفترة ما بين عام ١٩٨٠-١٩٨٥، على سبيل المثال، أشرف على تعديل قانون يخص العلاقات الزراعية، وإعداد مرسوم جديد لإصلاح الأراضي. وأخيراً، وخاصة خلال فترة تهديد الإخوان للنظام، فقد فرض جهاز الحزب وظائف لحفظ النظام والسيطرة. مثال على ذلك توجيه مكتب الفلاحين لحسم الإقناع السياسي لكل المهندسين الزراعيين، مع إمكانية وجود روابط بين النخبة والريف. كشفت النتيجة أن ٤٠٪ اعتبروا أنفسهم بعثيين، ٥٪ تقدميين غير بعثيين كالشيوعيين والناصريين والاشتراكيين العرب، ٥٪ كانوا إما رجعيين أو من الإخوان، و٤٢٪ كانوا محايدين سياسياً. قام المكتب بتدريب وتسليح ١٨,٣٠٨ فلاحين ونظمهم في ستين «كتيبة فلاحين» للدفاع ضد الإخوان (حزب البعث العربي الاشتراكي ١٩٨٥ ب: ١٢٩-١٣٠).

على مستوى المحافظة، يعمل فرع مكتب الفلاحين بطريقة مشتبهة، يترأس رئيسه اجتماعات قادة اتحاد الفلاحين والمسؤولين الوزاريين الميدانيين (مثل مدير مكتب وزارة الزراعة والعمل في المحافظة) ورؤساء لجان الفلاحين لشعب الحزب لربط خطة المكتب المركزي مع المحافظة والإشراف على تطبيقها. تتوازى مسؤولياته مع مسؤوليات مكتب الفلاحين المركزي. عادة، ينقسم مكتب الفرع إلى ٤-٥ لجان. تشرف لجنة الشؤون التنظيمية وعلى تطور اتحادات الفلاحين المحلية وتسيّر المركز الثقافي الفلاحي في المحافظة والذي يعمل على تدريب رؤساء الفلاحين،

وكان بناء اتحاد الفلاحين من المسؤوليات والإنجازات الأولى لمكتب الفلاحين. تقوم لجنة شؤون الحزب بتجنيد الفلاحين في الحزب نفسه، كتشكيل كادر هو أولوية تاريخية أخرى. لجنة التوعية الفلاحية هي جزء من شبكة دعاية الحزب، مسؤولة عن تنظيم محاضرات واجتماعات في القرى ورفع وعي الفلاحين. مثال على ذلك، حقوقهم تحت قانون العلاقات الزراعية والحاجة للدفاع عن الثورة ضد «ممثليها وردود الفعل» لا سيما الإخوان. وهناك مكاتب أخرى لقيادة الفرع تحمل رسائل الحزب إلى قطاعات أخرى، مركزة بشكل خاص على المعلمين والشباب كطريقة للهيمنة على التشكيلة السياسية للجيل الريفي الجديد. لجنة الشؤون الزراعية التابعة لمكتب الفلاحين، تتعامل مع «مشاكل الفلاحين اليومية في علاقاتهم مع السلطات» ويلاحقون شكاوى الفلاحين بشأن تأخير السلف أو البذور أو السماد من البنك الزراعي، ويجري التأكيد على وجود آليات تكفي للحصاد، والتدخل عوضاً عن الفلاحين في الأمور الروتينية، وتلطيف النزاعات بين الفلاحين ووكالات التسويق الحكومية. وتراقب اللجنة أيضاً تسويق المحصول ومكافحة الجهود المبذولة من قبل التجار لتحويل «استراتيجية المحصول» أو المساهمة المدعومة إلى السوق السوداء. بالإضافة إلى مكتب الفلاحين، جميع قيادات الفروع في المحافظات الريفية تشارك حتماً في القضايا الريفية، يتعين على الفرع التأكد من حسن سير العمل في شق الطرق وزراعة الأشجار وحملات محو الأمية والإشراف على برامج العمل الشعبي والتي تزود برأس المال إذا ساهم الفلاح بالعمل للطرقات الزراعية، وبناء السدود لحبس المياه وشق القنوات. في جبل الدروز على سبيل المثال، كان مشروع الحزب هو إزالة الحجارة من الحقول لبناء تراس وزرع شتلات على الهضاب. بالإضافة إلى هذه الأبعاد التطويرية والخدمية والتنظيمية لنشاطات الحزب، فإن سيطرتهم على الموارد وعلى نقاط الوصول تعطي سياسيي الحزب المحليين فرصاً لبناء شبكات زبائن، وإدخالهم إلى مكاتب الحكومة والتدخل عوضاً عنهم في المعاملات الحكومية لأخذ امتيازات واستثناءات، فرع درعا مثلاً، اعتبر انقلاباً عظيماً عندما فاز بحق فرض مرشحيه على الحكومات المحلية. بينما قد يرضى بعض الأعضاء بالنفوذ الذي صنعوه بهذه الطريقة، نمو الفساد في النظام السياسي ككل يشير إلى وجود رسوم ابتزاز لقاء خدماتهم. سواء كقوة قيادية أو مركز السيطرة أو آلية للمحسوبية، يظهر جهاز الحزب المتوسط على أنه قوة قوية في المحافظات.

ما دون الفرع، يتوقف الحزب لصبح منظمة تطوعية وجهازاً متفرغاً. وعلى مستوى الشعب، الأمين هو المسؤول الوحيد الذي يعمل متفرغاً. أعضاء لجنة الشعب يعملون كوكلاء ميدانيين بوقت جزئي، يربطون بين جهاز المحافظة والمنظمات الريفية -الفرق والحلقات وتقسيماتها. يفترض بمنظمة الحزب على المستوى الريفي أن تربط بين الحزب والجماهير، الحلقة الرئيسية هي الدعاية والتنظيم والنزاع. كون الكادر الريفي محلياً يفترض أنه ملتزم أيديولوجياً بأهداف الحزب كما يشير ملف الحزب التالي (حزب البعث العربي الاشتراكي ١٩٦٥ ب: ٣٢-٣٥)، كمفتاح لجذب ثورة الحزب إلى قاعدة المجتمع:

نمو الوعي... هو المهمة الأولى للحزب.. ولكن حدوث ذلك مرهون بتعاون الجماهير في تغيير ظروف الحياة، حيث إن ذلك يصبح ممكناً من خلال جهودهم الخاصة، وليس عن طريق الحكومة. الدور الحقيقي للحزب يقع في وضع نهاية للسلب الغير مشروع والذي تعودت عليه جماهيرنا في ظل النظام الرأسمالي-الإقطاعي، ولدفعهم مع روح الاختراع. إنشاء الجمعيات التعاونية لا يعتمد على دور الحكومة، بل وستفشل به إذا قامت به بشكل خاص.. تحصر الحكومة نفسها في إصدار قرار وإمداده بالمساعد. دور الحزب هو حث الفلاحين لإنشاء مبادرتهم الخاصة لمشروع تعاوني. يجب على الحزب الموافقة على أن يثبت المميزات والفوائد التي يقدمها للناس... يشجع الحزب الأشخاص والعناصر في المؤسسة الحزبية لتجاوز العقبات كعائلة، وأطراف حزبية طائفية وقبلية. معاناة الجماهير من الثقل الموروث من الماضي، وهذا لا يمكّنهم من القيام بهذا العمل بأنفسهم.

ولكن هل بإمكان الحزب التغلغل في المجتمعات المحلية وحشد الناس؟ تخمين لنوع ونوعية وأصول كوادر الحزب يزودنا بمقياس واحد لهذا.

الأداء التعبوي للحزب

توظيف الكادر: مهمة جهاز الحزب الأولى كانت منذ البداية الحشد لقاعدة القطاعات الاجتماعية والتي تعتبر مقبولة لثورة الحزب، أي «العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين والجنود

والتجار الصغار». المسؤولية الأولى للمنظمات على مستوى القاعدة كانت توظيف الأعضاء، وكان متوقعاً من كل عضو أن يقوم بصقل مرشح محتمل آخر للعضوية. المجندون الجدد كان يتم إدراجهم في ميليشيات منضبطة أيديولوجياً (المناضلين) والملتزمة بالتغيير الثوري. ولكن، حيث كان يتم صوغ هذه الكوادر الأيديولوجية الناجحة، يبدأ الجهد خلال صراع الحزب على السلطة عندما تقوم المخاطر والتكاليف للعضوية بفصل «المؤمنين الحقيقيين» عن غير الملتزمين. أمضى البعث عقدين في المعارضة عندما كان خيار العضوية ينطوي على «تكلفة الفرصة البديلة» ، وفي هذه المرحلة استقدم الحزب موالين أقوياء بشكل ملحوظ، لكن العضوية لم تتطلب إطلاقاً التضحية الكبيرة بالذات أو الانضباط الشديد؛ وأكثر من هذا، فقد كان هناك استنزاف دائم للبعثيين «العجائز» وكانت الكتلة الكبيرة من الأعضاء ذات المراتب الدنيا من البعثيين الشباب قد جندت تالياً لتسلّم السلطة.

ولتجنب طغيان الانتهازيين على الحزب تم تأسيس نظام للغربلة والعضوية بعد عام ١٩٦٣، على الأقل عندما كان النظام مفروضاً بصرامة من قبل القيادة الراديكالية (١٩٦٦ - ١٩٧٠)، عندها تم استبعاد الطبقات التي اعتبرها الحزب «معادية» لأهدافه، كما وجب إظهار الالتزام لمدة طويلة من الترشيح، وكان القبول للعضوية الكاملة (مع حق التصويت) والارتقاء إلى مراتب أعلى مضبوطة بصرامة، لكن هذه الإجراءات تم تجاوزها في العديد من المرات؛ ففي المرحلة (١٩٦٣ - ١٩٦٥) عندما وجب على الحزب أن يعيد بناء نفسه لكي يستمر بالعيش لم يتم استدعاء الأعضاء القدامى فقط بل جلب بعض قادة الحزب فيضاً من الأقرباء والتابعين إلى صفوفه، وفي مرحلة صراع النخبة الداخلي (١٩٦٤ - ١٩٦٦ و ١٩٦٨ - ١٩٧٠) حين استندت النتائج جزئياً إلى القواعد الداعمة للبناء التنظيمي فقد حدثت انحرافات مماثلة، بينما في الانشقاقين الكبيرين التاليين (١٩٦٦ و ١٩٧٠) فقد ترك الكثير من معتنقي الأيديولوجيا من أنصار الطرف الخاسر الحزب بحجة تمسكهم بالمبادئ، لتسود أنماط أكثر ميوعة ونفعية.

من الواضح أن العضوية كانت أقل بكثير من المقاييس المثالية؛ وحتى في السنوات الأولى من حكم الحزب عندما كانت الأيديولوجيا تعتبر الأهم، فقد تحدث أحد المراقبين الأوائل عن

أعضاء الحزب «كمثاليين متحمسين»، لكنهم مع ذلك أعوزتهم المبادرة أو العادات التنظيمية؛ فوثائق الحزب من الستينيات تبين سلسلة من الأمراض التي يعاني منها الأعضاء، فقد قيل إن من مزايا الكثيرين من أعضاء الحزب الملتزمين بالجناح اليساري «الحديث الفارغ عن الثورة» والاعتقاد «بالثورة السحرية» بدون عمل فعلي يومي منظم وبدون الاهتمام بوسائل التطبيق، كما تحدثت تقارير الحزب بإلحاح عن «الطابع الشخصي للعمل» و«ضعف العادات التنظيمية» وضعف المبادرة والمشاريع و«روح الإهمال» عند الأعضاء، كما كان هناك ثابت آخر يخرب «علاقات الحزب الموضوعية» مثل «العلاقات المريضة»، أي التحزب على الأساس العشائري والطائفي، و«السعي للمناصب والمنافع» و«المتاجرة بالنفوذ» واستعمال العلاقات الحزبية «لتسلق» سلالم الوظائف أو استعمال المنصب في السلطة البيروقراطية الذي وصل إليه البعض كدرع في وجه محاسبة قواعد الحزب له، وما يعكسه من مرض يكون الحزب الذي يصل للسلطة عرضة له (حزب البعث العربي الاشتراكي ١٩٦٥ ب). وبالرغم من كل هذه الاختلالات، فقد ضم الحزب مع نهاية الستينيات أكثر من عدد الأعضاء السابقين الذين تفرقوا عنه وأضاف العديد من الأعضاء الأصغر سناً ومرتبة تنظيمية رافعاً قدرته إلى حوالى ١٠٠٠٠ رفيق عامل و٢٥٠٠٠ رفيق من مختلف المراحل التنظيمية.

جلب صعود الأسد الكثير من العناصر الأقل مثالية إلى السلطة، وتتهم الوثائق الداخلية (ABSP 1969) جناح الأسد بـ «العقلية اليمينية»، وفي أحسن الأحوال «المراوحة بين الالتزام بالجماهير والدفاع عن البورجوازية»، وفي أسوأ الأحوال تبنّي نمط حياة الأغنياء، وبالفعل تمت عملية التحول إلى بورجوازية جديدة «ليست أقل جشعاً وفساداً من البورجوازية الأخرى»، وفي سعيه لتخفيف التأثير المتبقي للراديكاليين الأيديولوجيين ولتوسيع الحزب إلى ما وراء النواة الريفية، قام الأسد بتسريع التنسيب إلى التنظيم وقلل شروط الانتساب وفتح أبواب الحزب أمام جميع الطبقات واستهدف الدمشقيين (الشاميين) بشكل خاص بالضم والترقية، من جهة أخرى، كان تشكيل اتحاد شبيبة الثورة عام ١٩٧٠، وهو احتياطي الحزب من الشباب، معلماً رئيساً في مسعى النظام لتنظيم وضم وتحزيب الجيل الجديد في مرحلة مبكرة من تشكله السياسي، ويوحي الشاهد أنه من خلال الاتحاد والمنظمات الفلاحية الحزبية استمر

التنسيب إلى الحزب ليصل إلى أدنى النظام الطبقي، وبشكل متزايد تمّ تنسيب العناصر العامية، وكهذا من خلال تحليل تنسيبات عام ١٩٧٤ لاتحاد شبيبة الثورة كان المتسبون من العائلات البعثية (إشارة إلى القاعدة الاجتماعية الأولية) ومن غير العائلات البعثية (إشارة إلى العناصر المتنسبة حديثاً) تبيّن أن الأخيرة كانت تتمتع بحالة اجتماعية أدنى؛ فقد كان ١٢٪ من المتنسبين من عائلات بعثية ينتمون إلى الطبقة الوسطى العليا و٣٢٪ من الطبقة الدنيا بينما كان ٤,٨٪ من المنتسبون من عائلات غير بعثية ينتمون إلى الطبقة الوسطى العليا و٤,٤٢٪ من الطبقة الدنيا، ومع بداية السبعينيات زاد توسع العضوية في الحزب إلى حوالى ١٠٠٠٠٠ أي حوالى ٤٪ من السكان البالغين و١ من أصل كل ١٣ ذكراً بالغاً، وبحلول ١٩٧٤ كانت الحاجة لعملية التنسيب قد ذهبت وتجاهل النظام طلبه السابق بأن كل حزبي يجب أن يتعهد عضواً جديداً، ولإعطاء شكل لهذه العضوية، قام المكتب الثقافي في القيادة القومية بتأسيس نظام معقد لمبادئ الحزب بما فيها المدارس الحزبية في جميع المحافظات والمعهد العالي للعلوم السياسية في دمشق (هنريش وديلفين) (Hinnebusch 1980:146 .152; Delvin 1983:60).

خلال عامي ١٩٧٧ - ١٩٧٨ وصل عدد أعضاء الحزب كاملي العضوية والأنصار إلى ٢٠٠٠٠٠ عضو على الأقل، وبحلول ١٩٨٠ كان العدد يقارب ٣٧٥٠٠٠ عضو، لكن هذا الكادر كان ظاهرياً من «النوعية» الهابطة؛ فالوعد البيّن لنظام الأسد بمزايا خاصة للأعضاء، كالأولوية في الوصول إلى المنح الدراسية وللأكاديمية العسكرية، عدا ذكر التجاوز المتنامي لسوء استخدام المناصب الحزبية (الانتهازيين) في سبيل المصالح الشخصية، قد جذبت حتماً نسباً متزايدة من «الانتهازيين»، وفي الواقع، اعترف مؤتمر الفروع السابع ١٩٨٠ بأن التنسيب اللا انتقائي قد فتح أبواب الحزب للفساد والانتهازية، كما يُظهر شاهدٌ وجود نزيف في صفوف الحزب في أواخر السبعينيات، فقد ابتعد الكثير من العناصر الملتزمة خائبة الأمل بفعل التدخل المضاد للفلسطينيين في لبنان وبفعل فساد النخبة، كما حاول الكثير من العناصر «المتقدمة» النأي بأنفسهم عن الحزب تحت تهديد الاغتيال من قبل المجاهدين الإسلاميين، ولكونه من المحرم تماماً الاستقالة من عضويتهم في الحزب فقد أدوا قسَماً بليغاً عن التزامهم الأيديولوجي للمرتبة التنظيمية التي بلغوها.

مع ذلك، وبالرغم من الثمن المدفوع في التخفف من الأيديولوجيا الحزبية، فقد اندفع النظام بحلول ١٩٨٠ في حملة تنسيب محمومة تصادمية هدفت إلى توسيع قاعدته في وجه تحدي الإخوان، وبحلول ١٩٨٤ توقفت العضوية عند رقم غير مسبوق ٥٣٧٨٦٤ لتسجل ٨,٣٪ من عدد السكان المؤهلين عمرياً للعضوية، وبينما كان معظم هؤلاء أعضاءً أنصاراً حيث الكثير منهم كانوا طلاباً في المرحلة الثانوية ومن الممكن أن يكون انتماءهم هشاً فقد وصل عدد الأعضاء العاملين إلى ١٠٢٠٠٠، لكن للوصول إلى هذه القوة، من ١٢٪ إلى ١٩٪، فقد اقتضت الترقية إلى العضوية العاملة لبرلة شروط الانتساب (حزب البعث العربي الاشتراكي ١٩٨٥ب: ٥١-٥٦).

التكوين الاجتماعي لقواعد الحزب: هناك بعض البيانات التجريبية عن التركيب الاجتماعي لقواعد الحزب والتي تقدم تبصراً إضافياً لأداء البعث التعبوي؛ فأولاً تقترح البيانات فعلاً أن القواعد ضمت التركيب الاجتماعي «الشعبي»، أي؛ الطبقة الوسطى والدنيا، التي بحث عنها النظام من حيث المبدأ، وقد وجدت دراسة (بين تزور) (1968a Ben Tzur) تعود لعام ١٩٦٦ لفرع مدينة القنيطرة بأن ٧٧,٧٪ من الأعضاء العاملين كانوا موظفين ومدرسين وطلاباً و٩,١٣٪ عمالاً أو فلاحين و٦,٥٪ أرباب عمل أو تجاراً (و٨,٢٪ غير محددين)، كما كانت البيانات على مستوى القطر عام ١٩٦٨ عن التركيبة الاجتماعية مشابهة، فمن الأعضاء العاملين كانت النسب ٤٨٪ موظفين أو مدرسين و٢٠٪ طلاباً و١٦٪ فلاحين و١٢٪ عمالاً و٤٪ من الفئات الأخرى، لكن من ضمن الأعضاء المرشحين حديثاً للعضوية كان ٢٨٪ فلاحين و١٤٪ عمالاً (بطاطو) (Batatu 1981:338)، وفي دراسة ١٩٧٤ للرديف من شبيبة الحزب في ثلاث قرى حول دمشق فقد كانت منسجمة مع هذه النتائج، أما العناصر من أسر الطبقة الوسطى الدنيا من المدرسين (٥,١٥٪) وصغار التجار والحرفيين (٢,١٧٪) والعسكريين (٢,١٧٪) فقد كوّنوا حتى ٩,٤٩٪ من العينة، كما كانت عناصر الطبقة الدنيا من الأسر الفلاحية صغيرة الملكية (٨,١٣٪) والعمال الزراعيين غير المالكين للأرض (١,١٢٪) والعمال المدينيين (٥,١٥٪) التي شكلت الـ ٤,٤١٪ من العينة، بينما الأعضاء من الأسر ذات المستوى العالي من مثل التجار أرباب العمل (٢,٥٪) وملاك الأراضي أرباب العمل (٤,٣٪) فقد شكلوا فقط

٦,٨٪ وكانوا من «البورجوازية المتوسطة» لا البورجوازية العليا التي تعلمت على الطريقة الغربية وحكمت سورية سابقاً؛ كانت النسبة المئوية من الطبقة الدنيا المنتسبة من بين هؤلاء المنضمين حديثاً إلى الحزب (٤٢,٤٪) أكبر من القادمين من عائلات كانت تاريخياً ملتزمة به (٣٢٪) ومرة ثانية إشارة إلى التنسيب المتسع أكثر فأكثر إلى أدنى النظام الطبقي، كل هؤلاء المستجيبين كانوا من بلدات ريفية أو قرى، فبينما كانت ٢٩,٣٪ من عائلات المزارعين (بالمقارنة مع ٤٣٪ المنخرطة في الزراعة في منطقة دمشق الزراعية) فإن ٧٠,٧٪ كانت قد جاءت من عائلات منتقلة جزئياً على الأقل من الزراعة إلى الأعمال المدينية، وربما كانت هذه المنطقة كونها الأكثر حضرية بين المناطق الريفية غير نموذجية فهذا النموذج الانتقالي الفلاحي سابقاً يبدو وقد شكل تاريخياً نواة الكادر البعثي الفعّال، وأخيراً كانت لقاءات الكاتب عام ١٩٧٤ مع منظمات الحزب المحلية في بعض من عشرين قرية موزعة حول سورية قد أعطت الانطباع بأن خلية الحزب النموذجية مكونة من ثلاث مجموعات: المعلمين المحليين وموظفي الدولة والفلاحين الصغار، بينما يقدم هذا دليلاً مجزوءاً بأنه منذ أواخر الستينيات وحتى منتصف السبعينيات كانت العناصر من البورجوازية الصغيرة، العديد منهم من العائلات الفلاحية والفلاحين والعمال مجتمعين، مسيطرة على قواعد الحزب.

تتوفر بيانات أكثر دقة وشمولية عن التطور الحاضر للتركيب الاجتماعي للحزب بين الأعوام ١٩٨٠ و ١٩٨٥؛ ويبين الجدول ١,٦ التركيب المهني للحزب(٦) ومن هذه البيانات يبدو جلياً أن الحزب ما زال يحتفظ بسمته التاريخية كتحالف بين المثقفين و«صغار» المهنيين (وخصوصاً المعلمين) وموظفي الحكومة (الموظفين الرسميين) مع الطلاب والفلاحين والعمال، ورغم أن الطبقة غير ممكنة الاستخلاص مباشرة من هذه البيانات، يبدو من المنطقي اعتبار الأطباء والصيادلة والمهندسين والقضاة والمحامين كطبقة وسطى إلى طبقة وسطى - عليا، والممرضين والمدرسين والموظفين كطبقة وسطى، أما العمال والحرفيون والفلاحون فطبقة دنيا. على هذا الأساس - (باستثناء الطلاب(٧) و«الآخرين»)، الجدول ٢,٦ - يصبح تقدير التركيب الطبقي للأعضاء كما يلي: يحتفظ الحزب بجلاء بسمته العامية، حيث تشكل الطبقات الدنيا ٦٠٪ إلى ٧٠٪ من نسبة الأعضاء بينما تشكل الشريحة العليا فقط من ١ إلى ٢٪، ولو تم اعتبار

الطلاب في طريقهم إلى حال الطبقة الوسطى، وبهذا يعدون بشكل مناسب في تلك الفئة، ولو تم ضم «الآخرين» أيضاً إلى الوسط فإن نسبة عام ١٩٨٠ للطبقة العليا ستنخفض إلى ٥,٠٪ وسترتفع الوسطى إلى ٦٧,٢٪ بينما ستهبط الطبقة الدنيا إلى ٣٢,٣٪، ولو كانت منظمة الحزب العسكرية محسوبة عندها ستكون الفئة الوسطى حتى أكبر.

الجدول ٦,١ التركيب المهني لأعضاء حزب البعث: ١٩٨٠ ١٩٨٤

المهنة	١٩٨٠		١٩٨٤	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
أطباء وصيادلة	٢٩٨	٠,٠٨	١٢٥٥	٠,٢٣
مهندسون	١١٠٤	٠,٣٠	٣٧٣٩	٠,٦٩
محامون وقضاة	٤٠١	٠,١١	٦٨٨	٠,١٣
ممرضات	٧٥٢	٠,٢٠	١٨٥٣	٠,٣٥
معلمون	١٩٦٦٨	٥,٢٧	٤٠٥٩٨	٧,٥٥
موظفون رسميون	٣١٣٩٠	٨,٤١	٤٨١٠٣	٨,٩٤
العمال	٥١٢٢٤	١٣,٧٠	٧٢٩٦٥	١٣,٧٥
حرفيون	٣٥٤٧	٠,٩٥	٤٢٢٠	٠,٧٨
الفلاحون	٦٥٨٥٩	١٧,٦٣	٧٤٦٦٥	١٣,٨٨
الطلاب	١٨٣٣٥٥	٤٩,١٠	٢٦٧٢٥٥	٤٩,٧٠
آخرون	١٥٨٧٩	٤,٢٥	٢١٥٢٣	٤,٠٠
الإجمالي	٣٧٣٤٧٧	١٠٠,٠٠	٥٣٧٨٦٤	١٠٠,٠٠

المصدر: ABSP 47:1985b

الجدول ٦,٢ التركيب الاجتماعي المقدّر لأعضاء حزب البعث (كنسبة مئوية)

الطبقة	١٩٨٠	١٩٨٤
الطبقة الوسطى/ الوسطى العليا	٠١,٠٤	٠٢,٢٨
الوسطى/ الوسطى الدنيا	٢٩,٧٣	٣٦,٣٥
الدنيا	٦٩,٢٣	٦١,٣٦
الإجمالي	١٠٠,٠٠	٩٩,٩٩

المصدر: ABSP 47:1985b.

ملاحظة: تم استبعاد الطلاب و«الآخرون»

لكن هذا لا يزال يمثل تركيباً «شعبياً» من الطبقات الوسطى - الدنيا، وخصوصاً إذا اعتبرنا أن العديدين من الفئات الوسطى لهم أصول وجذور أسرها التي ما تزال ممتدة في القرى؛ فقد تم تسجيل السمة الاجتماعية العامية للحزب في الوصفة التجميلية للحزب عام ١٩٨٤ في الجدولين ٦,٣ و ٦,٤ (وقد تم تشويه هذه الأرقام بضم النسبة الكبيرة من الطلاب، لكن من غير المؤكد بأي اتجاه)، ومن إجمالي الأعضاء ١٣,٨٪ لم يكملوا تعليمهم الابتدائي بعد و٥٧,٦٦٪ لم يكملوا الدراسة الثانوية، وبالفعل فقط ٢٥,١٨٪ حصلوا على الشهادة الثانوية و٣,٣٦٪ فقط حازوا تعليماً أعلى.

الجدول ٦,٣ الدرجة العلمية لكوادر وأعضاء حزب البعث، ١٩٨٤

(بالأرقام المطلقة)

المستوى التعليمي	كوادر القيادة				إجمالي الأعضاء
	فرع	شعبة	فرقة	مجموع	
أمي	٠	٠	٠	٠	٦٨٠٧
شبه أمي	٠	٢٤	٥٠٢	٥٢٦	٦٧٤٠٤
ابتدائية	٣	٥٣	٧٩٦	٨٥٢	١٣٦٨٦٨
إعدادية (متوسطة)	٤	٥٩	٨١٧	٨٨٠	١٧٣٢٦٤
ثانوية	٢١	١٨٥	١٨٩١	٢٠٩٧	١٠٠٠٦٣
معهد متوسط	١٢	١٢٧	١١٧٣	١٣١٢	٢٦٣٣١
شهادة (خريج كلية)	١	٢٢	٢٤٣	٢٥٦	٩٠٣٨
ماجستير، طبيب، أو دكتوراه	١٨	٣٢	٤٤	٩٧	١٨٨٦
إجمالي بالمرتبة	١٧٣	٨٢٧	٦٩٧٥	٧٩٧٥	٥٣٧٨٦٤

المصدر: ABSP 1985b:39-42.

الجدول ٦,٤ المستوى التعليمي لكوادر وأعضاء حزب البعث (نسبة مئوية)

المستوى التعليمي	كوادر القيادة				إجمالي الأعضاء
	فرع	شعبة	فرقة	مجموع	
أمي	٠,٠٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	١,٢٧
شبه أمي	٠,٠٠	٢,٩٠	٧,٢٠	٦,٦٠	١٢,٥٣

الإجمالي المعتمد للتعليم	٠,٠٠	٢,٩٠	٧,٢٠	٦,٦٠	١٣,٨٠
الابتدائية	١,٧٣	٦,٤١	١١,٤١	١٠٦٨	٢٥,٤٥
الإعدادية (المتوسطة)	٢,٣١	٧,١٤	١١,٧١	١١,٠٣	٣٢,٢١
إجمالي ما قبل الثانوي	٤,٠٤	١٣,٥٤	٢٣,١٢	٢١,٧١	٥٧,٦٦
الثانوية	١٢,١٤	٢٢,٣٦	٢٧,١١	٢٦,٢٩	١٨,٦٠
المهنية	٦,٩٤	١٥,٣٦	١٦,٨٢	١٥,٤٥	٤,٩٠
معهد متوسط	٠,٥٨	٢,٦٦	٣,٤٨	٣,٣٣	١,٦٨
إجمالي الثانوي وما بعد	١٩,٦٦	٤٠,٣٩	٤٧,٤١	٤٦,٠٧	٢٥,١٦
خريج كلية	٦٥,٩٠	٣٩,٣٠	٢١,٦٣	٢٤,٤٣	٣,٠٢
ماجستير، طبيب أو دكتوراه	١٠,٤٠	٣,٨٧	٠,٦٣	١,١٨	٠,٣٥
إجمالي التعليم العالي	٧٦,٣٠	٤٣,١٧	٢٢,٢٦	٢٥,٦١	٣,٣٦
الإجمالي	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	٩٩,٩٩	٩٩,٩٩	١٠٠,٠٠

المصدر: ABSP 1985b: 39-42.

على كل حال، يبدو من الجلي بشكل متوازن أن العناصر القيادية لهذا التحالف «الشعبي» تعدّ من مرتبة الطبقة الوسطى كما تقاس بثبوتياتها التعليمية (رغم أنها ببساطة تامة يمكن أن تعود إلى أصول أكثر عامية)؛ فمن بين الكوادر القيادية حاز الربع على تعليم عالٍ (مقارنة بـ ٣,٣٦٪ فقط من القيادة بمجملها) وفقط النصف تقريباً حازوا على التعليم الثانوي وفقط ٢٨,٣٪ حازوا على تعليم أقل من ذلك؛ أكثر من ذلك، ترتفع نسبة العناصر العالية التعليم في كل مستوى في التراتبية الحزبية: فبينما تشكل على مستوى الفرقة ٢٢,٢٦٪ ممن حازوا تعليماً عالياً و ٢٣٪ لم يحوزوا الثانوية فإن ٧٦,٣٪ من أعضاء قيادة الفرع حازوا تعليماً عالياً وفقط ٤٪ لم يحوزوا التعليم الثانوي؛ لم يعد البعث حزب الإنتلجينسيا، لكن المتعلمين يلعبون دوراً جلياً داخله ويأتي على رأس هذه المقارنة أن التشكيل الاجتماعي، عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٤، يشير إلى ازدياد اختلال التناسب لدى المهنيين والمعلمين الناتج من انحدار تركيب الطبقة الدنيا من ٦٩٪ إلى ٦١٪ (أو إذا تم احتساب الطلاب من ٣٢٪ إلى ٢٨٪)؛ ومن الصاعق خصوصاً الانحدار في نسبة الأعضاء الفلاحين من ١٧,٦٣٪ إلى ١٣,٨٨٪(٨)، يبدو أن هذا التغير في النسب سيعكس تحركاً داخل الحزب لتوسيع حضوره بين المهنيين المستقلين، الذين كان

حضوره ضعيفاً جداً بينهم، ليضمن السيطرة البعثية على هذه الشريحة، كما أظهر تمرد النقابات المهنية ضد إملاءات الحزب في نهاية السبعينيات، أما التزايد الكبير لأعداد المعلمين في صفوف الحزب فيشير إلى التصميم المتجدد للسيطرة على هذه المهنة الاستراتيجية سياسياً.

يشير التحليل المتمعن للتركيب المهني للحزب أن الحزب حتى عام ١٩٨٤ كان حزب «دولة» بصورة طاغية - أي أن النسبة الكبرى من أعضائه كانت موظفي دولة - فالمعلمون والموظفون العامون ومعظم الممرضين يعملون في مؤسسات الدولة ومعظم العمال الأعضاء مستخدمون بدون شك لدى القطاع العام، وإذا استثنينا الطلاب فإن موظفي الدولة يشكلون ٦١٪ من الأعضاء عام ١٩٨٤، وإذا ضممنا منظمة الحزب العسكرية فسوف يرتفع هذا العدد إلى حدً كبير بدون شك؛ أعطت هذه العضوية الحزب حضوراً محورياً في مؤسسات الدولة: ٣١٪ من موظفي وعاملي الدولة، ٤٤,٨٪ من معلمي المدارس، وحتى ٥٦,٦٪ من عاملي القطاع العام على ما يبدو أنهم بعثيون (بفرض أن الغالبية العظمى من العمال البعثيين في يعملون القطاع العام)، بالطبع قد يكون الكثيرون من هؤلاء أعضاء بالاسم؛ انضموا ليحتموا أو ليرتقوا بوظائفهم (ABSP 1985:47; SAR 1984: 109-110, 185, 354-375)؛ وبالتعارض مع العناصر «دعاة السلطة» هؤلاء فإن ٢,١٪ فقط من أعضاء الحزب كانوا من أصحاب المهن «الحرة» - إذا استثنينا الطلاب - والعديد منهم في الحقيقة يمكن أن يكونوا موظفي حكومة (وهذا مؤكد للقضاة ومعظم المهندسين)، فقد شكل فريق المهنيين ٤٢٢٠ ووصل إلى نسبة ٢,١٪ فقط من أعضاء الحزب، أما التجار الذين انضووا تحت فئة «الآخرين» فلا يشكلون أكثر من ٨٪؛ وهذا متوافق بالتأكيد مع الشاهد القوي بتركّز المعارضة بين أصحاب المهن الحرّة و السوق، والاستثناء الوحيد لسمة «دعاة السلطة» في الحزب هو فريق الفلاحين الذي يشكل حوالى ١٦٪ من تعداد الفلاحين (كما تم قياسها من قوة عمل البالغين الذكور في الزراعة) وهي ما يزيد عن متوسط العضوية الوطني ٨,٣٦٪ من مجمل تعداد السكان.

أخيراً يعطي التوزيع الجغرافي للأعضاء، المشار إليه في الجدول ٦,٥، بعض القرائن عن التركيب الطائفي والمناطقي للحزب وعن تنوع دعمه عبر البلاد؛ فالنسبة العالية نسبياً من التنسيبات إلى

الحزب من اللاذقية وطرطوس (١٥,١٩٪) هي إشارة للوجود العلوي الكثيف في الحزب والإضافة ٣,٤٪ من السويداء، ومعظمهم من الدروز، تجعل هاتين الأقليتين اللتين تشكلان ١٣٪ من إجمالي السكان «ممثلتين بزيادة» وبما يعادل تقريباً ١٠٠٪ «تمثيلاً زائداً» داخل الحزب، وبالفعل إذا أضفنا حمص مع العدد الكبير من سكانها المسيحيين يمكن أن تشكل الأقليات ثلث الحزب تقريباً؛ فعلاً تبدو بعض المناطق المحددة غير ممثلة تمثيلاً صحيحاً إلى حدّ ما أيضاً، فالمنطقة الجنوبية ممثلة جيداً وربما بإفراط؛ فمنطقة دمشق تقدم وحدها ١٦,٣١٪ من الحزب وإذا أضفنا القنيطرة والسويداء ودرعا لها فسيشكل الجنوبيون ٢٨,٢٥٪ من صفوف الحزب، أما الشمال (حلب وحماه وإدلب) فيشكلون ٢٧,٥٧٪ ،بينما يشكل الشرق (الرقة ودير الزور والحسكة) فقط ١٤,٢٢٪، مع ذلك، جميع المناطق ممثلة بفريق له وزنه من الأعضاء.

تشير الأرقام حول العضوية كنسبة مئوية إلى عدد السكان في كل محافظة إلى أن الحزب له وجود على مستوى البلد، وأن الدعم يظل غير متوازن؛ فتقريباً ١٥٪ من تعداد السكان في اللاذقية وطرطوس والسويداء «حزبيون» مقارنة بالمتوسط الوطني ٨,٣٦٪، وهي حقيقة التبني الكبير للبعثية بين الأقليات والمثبتة بالقرائن التاريخية؛ وبالتعارض فقط ٤,٦٪ من الحلبيين هم بعثيون، وهي حقيقة متوافقة مع كثافة الانشقاق المناهض للبعث في حلب، مع ذلك لا تدعم الأرقام وجهة النظر القائلة بأن البعث حزب ضيق القاعدة أقلوي؛ فحوالى ٩٪ من السكان في حماه ودرعا والرقة السنية هم بعثيون ونسبتهم تزيد عن المتوسط الوطني، وحتى حلب ناقصة التمثيل تساهم بأكثر من ٦٠٠٠٠ عضو، يشكلون ١١,٢٦٪ من عضوية الحزب الإجمالية، ويصعب قياس التوزيع بين حضري-ريفي من هذه البيانات، لكن مدينة دمشق وبالرغم من تركز النخبة السياسية ووجود قمة الجهاز الحزبي فيها، فإنها ناقصة التمثيل إلى حدّ ما، بينما المحافظات الجبلية الفلاحية (اللاذقية وطرطوس والسويداء) والمحافظات السهلية ذات التاريخ في تسييس الفلاحين (درعا وحماه) فقد كانت زائدة التمثيل وحتى المحافظات الشرقية البعيدة كانت قريبة إلى الوسطي الوطني؛ هذا يفترض أن الحزب يبقى أقوى في المرتفعات الجبلية الفلاحية تاريخياً حيث انبثق أصلاً، كما أنه فعل الصواب أيضاً في اختراقه الأطراف الريفية النائية كما فعل، بتكسيره قشرة الجوز القاسية المغلفة للمناطق المدينية مثل دمشق وحلب.

كل هذه البيانات، وهي متوافقة تماماً مع التطور التاريخي للحزب، شاهد على أن نظام البعث لم يغير حقيقة قاعدته الاجتماعية الأصلية.

اتجاهات النشطاء ودوافع الانتساب: يعطي استبيان الرأي ١٩٧٤ للكاتب (هينيبوش) (Hinnebusch 1980) عن عينة من أعضاء الشبيبة، الرديفة للحزب، الدليل التجريبي الأولي المتوفر حالياً حول اتجاهات ودوافع التنسيبات الجديدة، التي قام النظام بتوجيهها إلى قواعد الحزب وبالتالي حول توافقهم مع امتلاك الحزب بعض القوة الأيديولوجية.

جدول ٦,٥ التوزيع الجغرافي لأعضاء حزب البعث، ١٩٨٤

سكان المحافظة	عدد الأعضاء	النسبة المئوية المؤهلة * من المحافظة	النسبة المئوية من الإجمالي
مدينة دمشق	٥١٣١٤	٦,١٣	٩,٥٤
ريف دمشق	٣٦٤٢٠	٥,٨٦	٦,٧٧
درعا	٢١١٨٢	٩,٢٣	٣,٩٤
السويداء	٢٣١٤٠	١٦,٥٣	٤,٣٠
القنيطرة	١٩٩١٢	١٤,١٢	٣,٧٠
حمص	٥٨١١٤	١٠,٦٤	١٠,٦١
حماه	٥٣٣٤٤	٩,٦٨	٩,٩١
طرطوس	٤٤٨٥١	١٤,٨٥	٨,٣٤
اللاذقية	٥٨١٦١	١٤,٩١	١٠,٨١
إدلب	٣٤٣٩٤	٨,٩٦	٦,٤٠
حلب	٦٠٥٧٦	٤,٦٠	١١,٢٦
الرقة	٢٢٥٨٢	٩,٢٥	٤,٢٠
دير الزور	١٨٦٤٦	٦,٣٦	٣,٤٧
الحسكة	٣٥٢٣١	٧,٥٢	٦,٥٥
الإجمالي	٥٣٧٨٦٤	٨,٣٦	١٠٠,٠٠

المصدر: ABSP 1985b: 56.

* يستثنى من الحساب الذين تقل أعمارهم عن ١٤ سنة فهم غير مؤهلين سناً.

تبدو الاتجاهات السياسية للتنسيبات متوافقة إلى حدّ كبير مع عقيدة البعث التقليدية، فقد أظهر

١ , ٨٣٪ درجة عالية من التشدد القومي، ممن يدعمون النشاط الفدائي الفلسطيني من سورية بالرغم من الانتقام الإسرائيلي، و١ , ٨٦٪ يعتقدون بأن سورية يجب أن تقاطع البضائع من الدول الداعمة لإسرائيل، وبالفعل تبدو هذه الاتجاهات أنها تدعم سياسة أكثر كفاحية ما تنتهجه الحكومة السورية؛ فالعينة تبين عدائية جذرية شعبية قوية تجاه القطاع الخاص؛ يعتقد ٤ , ٩٥٪ أن على الحكومة اتخاذ إجراءات حاسمة لضمان التوزيع العادل للثروة و يعتقد ٥ , ٨١٪ بأن على الحكومة أن تشرف على القطاع الخاص، وتعتقد الغالبية الساحقة بأن يسمح للناس أن يرثوا فقط باعتدال (٤ , ٤٤٪) أو أقل أو أن لا يرثوا مطلقاً (٨ , ٥٠٪)، وهذا يعكس انعدام الثقة التقليدي للحزب بالتمركز الكبير للملكية، وفي الوقت نفسه تسامحه مع الملكية الصغيرة والمتوسطة، أما الاختلافات الأكبر فقد كانت حول دور القرآن والشريعة الذي يجب أن يلعبه في التشريع مع ٧ , ١٩٪ يقولون الكثير و٣ , ٤٤٪ يقولون بعض الدور و١ , ٣٦٪ يقولون لا شيء، وبتلازم أقل مع نسق التقاليد البعثية فقد ادعت الغالبية من الانتسابات -٦٥٪ - بأنها ملتزمة دينياً، فإن ٥٠٪ من الأعضاء القدامى و٧٠٪ من الأعضاء الجدد متدينون، ما يشير إما إلى الانحدار العام في العلمانية أو إلى المحاولة الأكبر لتنسيب عدد أكبر من العناصر المتدينة.

كان التمييز الاجتماعي بين الأعضاء مترافقاً مع بعض التنويعات في الاتجاهات، فاتجاهات عناصر الطبقة الوسطى-العليا (لم نجد استجابة من الطبقة العليا) كانت أقل تلازماً مع اشتراكية البعث منها عند المنتسبين من الطبقتين الوسطى-الدنيا والدنيا، فقد فضلت حرية أكبر للقطاع الخاص وحقوق الميراث، بينما عارض العمال بصورة خاصة كل توريث للملكية، كما كانت أقل قومية وعارضت المقاطعة الاقتصادية التي ستكون مضرّة على ما يبدو بالأعمال، كما كانت أكثر تديناً وهي نتيجة متلازمة أكثر مع التوجه الإسلامي للبورجوازية الوسطى السورية؛ فقد كان لدى الملتزمين دينياً ميلٌ لأن يكونوا أقل علمانية وأقل اشتراكية ولكن ليس أقل قومية من أولئك الذين لا يمارسون الشعائر الدينية، وأخيراً كان لدى العائلات الفلاحية الميل لتكون أكثر قومية من الآخرين.

أظهرت دوافع الانتساب صورة معقدة جداً، فحقيقة أن ٧ , ١٠٪ قد ادعوا وجود الحافز الذاتي؛ (أي أنهم انضموا للحزب بمبادرتهم الذاتية)، وأن الغالبية العظمى قد جُلبوا إلى الحزب من قبل أصدقاء أو زملاء الصف أو متفرغ حزبي، تبين مستوى متدنٍ من النشاط الطوعي؛ فمعظم

المستجيبين قد نوهوا بالقضايا السياسية أو الأحداث المترافقة مع التزامهم بالحزب، وخصوصاً القضايا القومية مثل الحرب مع إسرائيل والقضية الفلسطينية والصراع مع الإمبريالية (٢, ٣٢٪)، وإلى درجة أقل، بالقضايا الاجتماعية، من مثل الصراع الطبقي والالتزام بالمساواة أو الثورة والتزام البعث بالفقراء (١٧٪)، لكن ٩, ١٤٪ نوهوا بمجرد رغبة مبهمة بالتطور أو بالحاجة إلى التغلب على التخلف، وبالنسبة لأقلية ذات وزن (٥, ٢٥٪) كان الانتساب، ظاهرياً، خالياً من مضمون القضايا؛ فقد كان التنويه بالقضايا القومية من قبل الشريحة الدنيا، وخصوصاً من العائلات ذات الأصول الفلاحية، الذين ادعى ٥٥٪ منهم المبادرة على أرضية مماثلة، مقارنة بـ ٢١٪ من أولئك أصحاب المهن المدينية؛ فالطبقة الوسطى-العليا كانت الأقل، على الأرجح، التي ترفق القضايا بالانتساب، وعندما سئلوا أن يصفوا منافع الانتساب نوّه ٤٦٪ منهم بقناعتهم بالأهداف القومية أو بالواجب الاجتماعي، بينما نوّه ٤٢٪ «بمنافع التضامن» من مثل العلاقات مع الرفاق أو المشاركة في التجمعات، وادعى ١٢٪ بعدم وجود أي منافع؛ ويبدو أن الشريحة الوسطى-العليا كانت، على الأرجح، الأقل ادعاءً بوجود منافع من البحث عن أهداف قومية.

تم تحديد ثلاثة أنواع رئيسية من دوافع الانتساب على قاعدة الإجابات على البنود التي تقدم أسباب الانتساب إلى التنظيم؛ فالدافع «المهني» كالرغبة «بالوجود إلى جانب من يقوم بأعمال مهمة» أو «امتهان العمل السياسي» بالترافق مع «امتلاك أصدقاء في الحزب»، وصل تعداده إلى ٢٦٪ من اختيارات الانتساب، ويعكس نوع الدافع هذا، في الانضمام إلى الحزب، البحث عن المنصب والسلطة والمنافع المادية، وغالباً ما تظهر من خلال الاعتماد على العلاقات الشخصية؛ نمط الدافع المتمثل في «التميز الشخصي-المحلي» المترافق مع بنود من مثل الرغبة بالتميز في القرية ونيل الإعجاب أو الثقة من قادة الحزب وخدمة المجتمع المحلي، ما يعكس نموذجاً أكثر تقليدية من النسيج السياسي التي يرتبط به الفرد بالحزب عن طريق العلاقات الشخصية أو القرابة أو الولاء المحلي أكثر منها بسبب الطموح العالي أو الالتزام الأيديولوجي، وقد وصل عددها إلى ٣٨٪ من الإجابات؛ وقد كانت مترافقة مع محتوى أيديولوجي منخفض وبدرجات دنيا على مقياس المواقف الاجتماعية والقومية

ومشاعر منخفضة تجاه الفاعلية السياسية وبمستوى متدنٍّ من المشاركة في المنظمة وبالارتباط الشديد، مع التنويه بمنافع «التضامن»؛ يفتقد أفراداً كهؤلاء الكثير من الالتزام الأيديولوجي ويتوقعون وظائف قليلة أو مكافآت مادية، لكنهم يجدون العزاء في عضويتهم ضمن عصبة محلية من الأقارب والأصدقاء، وغالباً ما أظهر أولئك من الفلاحين وملاك الأراضي وعائلات التجار هذا الدافع أكثر من أولئك من أصحاب المهن المدينية والتعليم الأعلى، أخيراً الدافع الأيديولوجي- الرغبة في تصحيح الخطأ والعمل لأهداف قومية وتقوية البلد - وصل عددها إلى ٣٦٪ من التنويهات بالدوافع، وقد ترابطت مع حدوث أكثر تكراراً للاتجاهات الاشتراكية والقومية وبإحساس أعلى بالفاعلية والمشاركة النشطة، ومما يشير إلى انحدار في الدافع الأيديولوجي كانت الحقيقة أن معظم الانتسابات الحالية كانت بأقل دافع أيديولوجي، وبتحليل للترقيات في قاعدة الشبيبة الاحتياطية، أماطت اللثام عن عدم وجود أي دليل على أن المفضلين للترقية لديهم دوافع أيديولوجية أكثر.

عواقب التنسيب إلى الحزب: يفترض الدليل السابق عدداً من الاستنتاجات المتعلقة بنتيجة جهود التنسيب إلى الحزب؛ فأولاً يبدو النظام وقد حرك وأشرك تحالفاً «شعبياً» نموذجياً، أي تحالفاً يضم عناصر من البورجوازية الصغيرة والعمال والفلاحين، وبقيامه بذلك يكون قد جسر الهوة بين المدينة والريف، ضاماً الموظفين المدينيين المتعلمين والعمال أصحاب الياقات الزرقاء والريفيين المتنقلين من الزراعة إلى مهن جديدة كأصحاب الياقات البيضاء أو العمل اليدوي و الفلاحين المتنسبين، ولا شك أن النظام قد قام ببناء ائتلاف شعبي معتبر، وأكثر من ذلك فإن الاتجاهات السياسية لهذه القاعدة تبدو متوافقة بدرجة كبيرة مع قومية النظام التاريخية و مع اندفاع النظام الشعبوي-العسكري، فالنضالية القومية لدى القواعد يجب أن تكون المفتاح لمقدرة النظام على الحفاظ على نزاع مكلف وأبدي مع إسرائيل، أما توجه الأعضاء «الاشتراكي» فمتوافق مع إصلاحات النظام الاجتماعية، حيث تخطيط الدولة والقطاع العام المسيطر على البلد والذي قد يكون العقبة أمام استعادة القطاع الخاص لهيمنته.

كان الأثر الأساسي لضم هذه القاعدة تقوية دولة البعث واندفاعها في السياسة القومجية-

الشعبوية الأولية، لكن إلى درجة أقل، كانت مواقف قواعده عائقاً في وجه النظام؛ فربما تكون الحاجة لحساب صداميته القومية قد حجّمت من مرونة النظام في السياسة الخارجية، ولطالما انحرفت ممارسات النظام الفعلية عن أيديولوجيته الرسمية، فقد كان يلاقي مقاومة متنامية داخل تنظيمه نفسه، ولطالما لم يتردد في تجاهل هذه المعارضة، فقد كان ثمن هذا الفعل أن تتآكل قاعدة دعمه، كما ويبدو أن إخراس العلمانية الراديكالية الأولية للنظام بعد عام ١٩٧٠، لم يكن فقط تنازلاً للمعارضة فقط ولكن أيضاً لجمهوره الخاص، الذي يتوقع دوراً ما للإسلام في الدولة وثلثا هؤلاء من الملتزمين دينياً، لكن حقيقة أنه قد جنّد نسبة كبيرة من العناصر ذات العقلية المتدينة تفترض بأنه ليس معزولاً تماماً عن هذا الجزء من المجتمع، وبأن حقيقة وجود أقلية من قواعده تتوقع دوراً كبيراً للإسلام، وتفترض بأن البعث قد جنّد وصاغ جمهوراً قانعاً بدور محدود للدين في الحياة العامة، وفي حقيقته، فإن اتجاهات صفوف الحزب تبدو داعمة للخطوط العامة للعقيدة البعثية وإن لم تكن داعمة للسياسات المحددة للنظام، كما ويبدو التركيب الاجتماعي للقواعد متوافقاً أيضاً مع هذه العقيدة، وحقيقة أن اتجاهات تنسيب الطبقتين الوسطى - الدنيا والدنيا منسجم إلى أعلى درجة معه يفترض النجاح والانتفاع من استراتيجية التنسيبات العامة للنظام في ترسيخ البعثية في حقل السياسة السورية، وبأن هذه القاعدة قد أسست تجمعاً لتنسيب النخبة الرئيسية، لربما قامت بجلب بعض المتانة والثبات المؤكد لتوجه النظام السياسي.

ثانياً؛ تقدم البيانات شاهداً على الخليط المعقد للتركيب السياسي داخل الحزب، أي دليلاً على القوى التي تقف وراء التحرك وطبيعة المشاركة؛ فالالتزام الأيديولوجي يلعب دوراً هاماً لكنه لا يشكل، ولا بصورة من الصور، الملاط السياسي المهيمن للحزب؛ فالأيديولوجيا تؤخذ فعلاً بالحسبان لنسبة محترمة من الدوافع، وقد يكون أولئك الذين ادّعوا الدافع الأيديولوجي قد ظهروا واعين أيديولوجياً وناشطين وفعالين بل ويفترضون أن دافعاً كهذا يشكل فارقاً وبلا شك، فقد أعطوا الحزب قوة التحرك التي يملكها، وتفترض حقيقة الالتزام الأيديولوجي أنه لم يكن موزعاً عشوائياً بل كان حقيقياً، لكن مع تلوّنه وفقاً للطبقات، كما ترسّخ في المصالح الاجتماعية للشرائح الاجتماعية الرئيسية أكثر من المتوقع، أي الشرائح العليا الأكثر محافظة

والشرائح الدنيا الأكثر راديكالية، يشير جذب الحزب الدائم وغير المتناسب أبداً للشرائح الدنيا ومناشدته الدائمة للعناصر الأكثر يساراً إلى استمرار الأيديولوجيا المشكّلة طبقياً في صوغ الانتساب، لكن القومجية كانت تبدو وكأنها المفتاح الأكثر أهمية للتحرك الأيديولوجي؛ فالقومجية الفلاحية خصوصاً تبدو وكأنها المكوّن الرئيسي في تشكيلة القاعدة الريفية للنظام، كما ترتسم القومجية بجلاء في انتساب العناصر الأكثر تمسكاً بالدين، لقد كانت القومجية، بجلاء كبير، مركزيةً في تغلغل البعث إلى مجتمع لا يزال، جزئياً، كتلة تقليدية.

مع ذلك، تبدو الدوافع الأخرى للانتساب حاملة لضعفي وزن الدوافع الأيديولوجية؛ فوزن الدافع المهني غير مثير للدهشة في حزب حاكم يسيطر على الاقتصاد وفرص التوظيف والانتساب، ويقوم بالتنسيب من قاعدة محرومة اقتصادياً، وليس كل من يقع في هذه الفئة هم صرف انتهازيين، ويمكن أن ينضموا إلى أي حزب حاكم؛ فالمهنية هنا تعكس الحقيقة أنه في القرى والمدن الصغيرة كان مجيء البعث إلى السلطة مدعوماً بشكل واسع، إلى درجة أقل بسبب الالتزام الأيديولوجي منه بسبب القناعة بأنه سيفتح الأبواب إلى الحكومة والمسالك إلى الوظائف والامتيازات، وحتى اللحظة لا يزال الشباب الريفي المتعلم والطامح تحتكره المؤسسة المدينية، فقد كان البعث محضوناً أقل لاشتراكيته وأكثر لأنه كان ريفياً؛ فقد كان للكثير من الريفيين «حزبهم»، يعكس تحوّل البعث المتسارع من حزب طليعة إلى حزب رعاية، ليس استبدال القيادة الراديكالية بالبراغماتية في دمشق فحسب، بل الهيمنة المتنامية للتوقعات «المهنية» على مستوى القرية؛ أما دافع التميز الشخصي-المحلي ومكافأة التضامن فتعكس أيضاً جانباً هاماً من الحزب على المستوى المحلي، حيث ينضم بعض المزارعين الأغنياء أو التجار، بصورة نموذجية، إلى الحزب لسبب غير أيديولوجية الحزب، الفاترين تجاهها أو حتى المعادين لها، وغير الأمل بالسلطة الوطنية، وإنما لحماية مصالحهم أو لضمان الصلات بالأشخاص المحليين المالكين لسلطة فعلية، كما يمكن أن ينضم فلاحون كثرٌ فاترون أيديولوجياً وبطموح سياسي قليل إلى الحزب بسبب بروز أقاربهم في المنظمة المحلية للحزب، أو كاستراتيجية لحماية وتنويع مصالحهم العائلية، وبشكل متزايد، كلما تغلغلت الدولة في الأرياف وكلما انخرطت القرية في السوق الوطنية، كما أدرك الفلاحون بأن الفرصة والحماية تعتمدان على الوصول السياسي،

ويمكن لهذا الانتساب أن يقدّم طريقة رخيصة لبناء قواعد الحزب المحلية، لكنه، أبداً، ليس المادة التي تصاغ منها القيادة المحلية الديناميكية، وبالفعل، يمكن لمنظمات الحزب المحلية أن تقع أسيرة التكتلات العائلية أو أن تعاني من الانشقاقات بسبب التنافس العائلي إلى الدرجة التي ينتشر فيها هذا النوع من التجمع.

على العموم، ما دام البعد الأيديولوجي مستمراً في المساعدة على تماسك وتحريك البعث فسيبدو أن الحزب قد تحول بمهارة من حركة أيديولوجية إلى آلة رعاية تمتلك الكثير من سمات الشكل المحدّث من الزبائنية؛ هذا الخليط من الأشكال الحديثة للتجمع، المستند إلى الأيديولوجيا والقضايا العامة ومصالح الطبقات مع الكثير من الروابط الشخصية والبدائية التقليدية، هو بالضبط الشخصية الهجينة للتجمع السياسي المتوقع في مجتمع تقليدي؛ التحرك الاجتماعي والتشكّل الطبقي فيه قد ميّع الولاءات التقليدية، بصورة حصرية، وقدّم الأساس للتجمع السياسي على مقياس «ثانوي» أكبر، لكن حيث تبقى الثقافة التقليدية قوية جداً؛ ومن المحدد أكثر ما سيتوقعه المرء من استخدام النخب للأيديولوجيا ومنظمة الحزب - التكنولوجيا السياسية الحديثة - لتحريك جماعة في مجتمع تقليدي كهذا، لكنها، في الوقت المحدد، استنفدت الكثير من طاقتها الأيديولوجية وسمحت بإعادة التقليدية المؤكدة لقاعدة تلك الجماعة، بالعموم، في الوقت الذي ساعدت فيه هذه القاعدة على مأسسة قومية البعث وشعبويته فقد أعوزتها ربما القوة الأيديولوجية لكبح التبني البراغماتي للبعثية أمام حقائق السلطة الإقليمية وإملاءات قوى السوق.

دور الحزب في تشكيل دولة البعث

لعب حزب البعث دوراً حاسماً في تشكيل دولة البعث؛ فقط كانت حملات التعبئة، لتحويل الميدان السياسي لسورية، عاملاً حاسماً في تماسك دور البعث، في هذا السياق أظهر البعث المقدرة على استخدام الأيديولوجيا والمنظمة في تحريك آلاف النشطاء في بناء تجمعات سياسية من الحجم الكبير، في تناقض صاعق مع مرحلة ما قبل البعث، عندما أعاقت الانقسامات

الاجتماعية الحادة والاحتراس السياسي الجامد تشكيل قاعدة سياسية راسخة للحكومات العابرة؛ فقد سمحت منظمة الحزب في إشراك جمهور سياسي معتبر، أسّس نقاط استناد في المدن ومدّ جذورها في آلاف القرى عبر البلاد، بهذا قام بربط النظام بالجماهير وساعد على احتواء وصول المعارضة لهم؛ وبإشراك الأطراف الريفية، وسّع البعث الميدان السياسي إلى ما وراء الميدان المحصور سابقاً في المدينة وجسر الثغرة التاريخية بين المدينة والريف السوري، كما كان تغلغل الحزب في المجتمع مطلباً أساسياً للتغير الاجتماعي الذي أراده النظام للارتقاء؛ فمثلاً، أدى وجود الحزب في القرى دوراً حاسماً في تطبيق الإصلاح الزراعي، من إعادة توزيع الأراضي وحتى توضع التعاونيات إلى البنية تحتية للتسويق والاعتماد المصرفي؛ وأخيراً، في سياق تحريكه للشرائح العاطلة سابقاً، وخصوصاً الريفيين، إلى ميدان السياسة، وفي سياق تقديم الفرص للناس متواضعي الحال ليتخذوا عملاً من السياسة، «العيش رغيد من وراء السياسة»، في الوقت الذي كان يضع فيه العراقيل لمشاركة المجموعات ميسورة الحال والمعادية للبعث قام البعث باستبدال اسم العائلة الارستقراطية الثرية، كمعيار مسيطر للسلطة السياسية، بحركية الحزب وبالأشخاص واسعي «الصلات»، الذي يترجَم بدمقرطة مؤكّدة في المشاركة؛ لقد ساعد إشراك الحزب لهذه القاعدة العامية في تقديم اندفاع شعبي محمول إلى سلطة الحكومة.

عانى حزب البعث، على كل حال، من ضعف شديد أوهن بشكل متزايد قدرته على تقديم القيادة الديناميكية والشرعية المتضمنة في ادعائه بأنه حزب «الطليعة»، فقد كان نجاحه جزئياً في تغلغله إلى الأحياء المدينية التقليدية، حيث تمتع الأعيان المعادون والمجاهدون الإسلاميون بثقة الجماهير، ولم يطور الحزب إطلاقاً انضباطاً أيديولوجياً كافياً لتعزيز التحرك الجماهيري الذي اقتضاه التحول الاشتراكي المطلوب، أكثر من ذلك، ففي سياق تحويله لنفسه إلى حزب رعاية قام البعث، تدريجياً، بقلب فكرة حزب الطليعة؛ فبدل أن يكسب الحزب الحقّ في إدارة مقاليد الحكم بفضل وعيه المتعاظم وحركيته وانضباطه الذاتي، وهذا ما حمّله لنفسه من متطلبات كبيرة بالأصل، أصبح متميّزاً بالامتيازات التي يطلبها لنفسه؛ بالنتيجة، نشأ جوّ من السخرية حيث الصلات لا المساهمة هي المفهومة كقاعدة للمكافآت، وتراجعت شبكات الحزب في مؤسسات

الدولة، من الوزارات وشركات القطاع العام إلى التعاونيات الريفية، من نواة للقيادة والتغير إلى مافيا للحماية المتبادلة، تستخدم صلات الحزب في سبيل تضخيم الذات وكدرع في وجه المحاسبة والانضباط البيروقراطي والرقابة المالية، لقد كانت العواقب، في سبيل دافع المنجزات، سلبية على المجتمع ككل، كإضعاف الإنتاجية والاستثمار والروح المعنوية الرسمية وأداء الوظائف؛ كما كان لها عواقب سلبية جذرية على مشروعية النظام ودعمه، وطالما كان الأداء الاستثنائي من الأنصار غير متوقع فقد كانت امتيازاتهم محطّ استياء بشكل طبيعي، وهذا سيئ كفاية حتى لو كانت امتيازات الأنصار لها قابلية الوصول بشكل متساو، لكن الانتقال المتنامي للعلويين إلى مجموعة ذات امتيازات خاصة ضمن الحزب نفسه قد ضيّق سبل الوصول والفرص للعناصر الأخرى في قواعد الحزب، مضعفة، بذلك، تضامنه وخصوصاً ولاء النشطاء السنّة، الذين يشعر بعضهم الآن أنهم خسروا أكثر ما ربحوا بوصول البعث إلى السلطة، وبهذا أصبح البعث عبئاً وقوة شقاق أكثر منه قوة قائدة وموحِّدة؛ وربما يكون ما اقترحه (سادوسكي) Sadowski (١٩٨٥) بأن النظام يحاول رسم خطّ بين المستوى الممكن الوصول له من الرعاية المطلوبة لتحريك العضوية في عهد ما بعد الأيديولوجيا والفساد المفرط الصارخ، وما لم يلجم النظام سوء استخدام السلطة والامتيازات، فسيفقد الحزب ما تبقى من المشروعية وطاقة الأنصار والترابط الذي يجعله ذات قيمة للنخبة السياسية.

البيروقراطية الوزارية

الدور السياسي للبيروقراطية

شكلت البيروقراطية الوزارية، التي يعلوها مجلس الوزراء ورئيسه رئيس مجلس الوزراء، مؤسسة ثالثة للسلطة، لكنها الأحدث سناً، ويقرر المجلس القرارات اليومية المطلوبة لتحقيق السياسة العامة المحددة من قبل رئيس الجمهورية وقيادة الحزب، كما يقوم بالإشراف على البيروقراطية في تطبيق الخطة. يعيّن الرئيس المجلس بتوصية من القيادة القطرية، ويسيطر البعثيون على نصف الوزارات تقريباً، بما فيها الوزارات السيادية، أما الباقي فيرأسها تكنوقراط مستقلون مع حفنة من الناصريين والشيوعيين والاشتراكيين العرب، أما فترة

عمر الوزارة ورئيس الوزراء ضمناً، فعادة ما تكون قصيرة جداً بحيث لا تسمح للوزراء بناء قواعد للقوة، باستثناء قلة من شخصيات النظام القوية الذين استمرت وزاراتهم خلال فترات التحول، ويكون رؤساء الوزراء دائماً من القادة البعثيين، أما قوتهم وسلطتهم فكانت تتفاوت بشدة؛ فقط بضعة منهم، كانوا شخصيات بارزة (يوسف زعين) واللواء (عبد الرحمن الخليفاوي)، اللذان امتلكا المقدرة الشخصية والقوة الحزبية، معاً، الضروريتين لتقديم القيادة الإدارية والديناميكية، أما (عبد الرؤوف الكسم) ومدة رئاسته طويلة استثنائياً (١٩٨٠-١٩٨٧)، فرغم مقدرته الشخصية، فقد أعوزه السند الحزبي القوي. كان معظم الوزراء الأقوياء أقوياءً بفضل منزلتهم الحزبية أو قربهم من رئيس الجمهورية، وهي قضايا خارج سيطرة رئيس الوزراء، كهذا يفشل المجلس غالباً في العمل كفريق في متابعته للقضايا العامة؛ فالبيروقراطية الوزارية ليست القناة الرئيسية لمتنسبي النخبة مقارنة بالجيش والحزب، فهي خاضعة لسيطرة جانبية من قبل الأجهزة العسكرية وعرضة لتدخل الجيش فيها، وكل هذا يحدّ من الوزن السياسي لداخل النظام وفاعلية تطبيق خطة المجلس والبيروقراطية، مع ذلك وبفضل الخبرات أو الحزب والصلات الشخصية يستطيع الوزراء، بجلاء، التأثير على صنع الخطط ضمن مجالاتهم ويمارسون السلطة العملية على الخطة موضع التنفيذ من قبل أولئك المكلفين بمتابعة تطبيقها يومياً.

قدمت البيروقراطية الخدمة كأداة مهمة للسيطرة السياسية، فنصف الحقائب الوزارية المحجوزة لغير البعثيين جعل من المجلس وسيلة للتعاون السياسي، فقد نمت البيروقراطية الأوسع كثيراً في ظلّ البعث وضمّت آلاف السوريين وجعلت منهم عالة على نخبة البعث؛ فقد انتفخت الوظائف العامة من حوالى ٢٤٠٠٠ في بداية الخمسينيات حتى ٤٧٣٢٨٥ وظيفة عام ١٩٨٣، ومن ضمنهم عمال القطاع العام والمدرسون، لكن بدون العدد الهائل من العسكريين (IBRD 193; SAR 1984:94). في الوقت الذي ترافق فيه هذا التوسع مع تكاثر الوظائف البيروقراطية، فقد كان نتيجة جزئية للسياسة المتعمّدة لامتصاص البطالة وبالتالي النقمة السياسية، بين المتعلمين، وفي الوقت الذي فتح فيه البعث الباب للتعليم ولآلة الدولة للريفيين، على مقياس كبير، استمر السوريون المدينيون في إنتاج أفضل المتخرجين

المتعلمين بمعدل أكثر تسارعاً، وكهذا أصبحت المستويات العليا من البيروقراطية، بالمعنى الحقيقي للكلمة، أداة للتعاون بالنسبة للمتعلمين المدينيين، معظمهم من السنّة والطبقة الوسطى، المماثلة لدور الجيش والحزب لدى المناطق الريفية، ومعظم الموظفين الرسميين منخرطون في النقابات أو الاتحادات المهنية المسيطر عليها بعثياً والكثير منهم أعضاء في الحزب، ومعظم الموظفين الكبار، حتى عندما لا يكونون مرتبطين بقوة بالبعث، يملكون طرق الوصول إلى العرّابين في الأعلى، بهذا يتمتعون بالامتيازات وبالوصول الذي يتنكر للآخرين، في جميع المستويات يكون الكثير من هؤلاء البيروقراطيين من بعض الجوانب «زبائن مشتراة» (ووتربيري) (Waterbury 1976:435) فمقابل الولاء يحتمل النظام الفساد الصغير - لكن ليس الصغير جداً- والأداء السيئ للوظائف المعروف الكثير منها، مع ذلك إذا كان المتوقع قليلاً من البيروقراطيين فإن ما يعطى لهم قليل أيضاً في المستويات الدنيا على الأقل، وكما حصل في نهاية السبعينيات انهارت رواتبهم الثابتة إلى ما دون مستوى التضخم الذي أطلقته اللبرلة الاقتصادية والانتعاش النفطي، وقد رأى الكثير من الموظفين أن المتع التي اعتقدوا أنهم مخولون لها تنزلق من بين أيديهم وأبرزها المنازل، وبسبب أن طموحاتهم قد تجاوزت دخولهم وفرصهم، فقد عانى الكثيرون منهم إحباطاً شديداً، وزحف العديد ليحصلوا على عمل جانبي، وبطريقة أخرى أن ينوعوا مصادرهم، وعند هذا الحدّ أصبحت مصالحهم مشتركة مع السوق؛ أدى خضوعهم إلى الأقل تعلماً ودائماً سياسيين وضباط جيش علويين، والتفضيل الظاهر دائماً للعلويين في النواحي الشخصية، إلى تأجيج النقمة بينهم، مع ذلك أحجم القسم الأكبر من البيروقراطيين عن التحدي المباشر للنظام وظلوا أدوات إدارية طيعة.

تلعب البيروقراطية دورها السياسي الحاسم كوسيلة للإصلاح وكخطة للتطوير ، وبينما توسعت مجالات ودخول وظائف الدولة أصبحت معظم قطاعات الحياة، ومعظمها كان خارج اختصاصها، تحت سلطة أو البيروقراطية تحكّمها؛ فالحكومة والقطاع العام تحيق بالمدن وتهيمن على الصناعة والتمويل رغم أن السوق التقليدية قاومت هيمنتهم بعناد، غير أن دخول الدولة للمناطق الريفية هو الذي صنع التغير الأكبر في نسيج الحياة الاجتماعية.

رسم الخطط وتطبيقها:

البيروقراطية والتطور في الريف

صاغ البعث البيروقراطية السورية كأداة قابلة للحياة، للبدء في التحوّل في الزراعة ما سيخدم كثيراً تطور المجتمع الريفي، وهذا ما أدى دوراً مركزياً في إشراك التجمعات الفلاحية في النظام[٩].

بينما تمت صوغ السياسة الزراعية وفق معايير سياسية، كان البعث قد أرساها، فإن تصميم البرامج والمشاريع الفعلية، التي من المفترض أن تضع سياسة الحزب موضع التنفيذ، كانت من وضع تكنوقراط بيروقراطية الدولة، بهذا يكونون قد قدموا تبريراً وتوجيهاً واضحاً لتطوير هذه السياسة وتطبيقها؛ فالدولة افترضت دوراً متنامياً في تخطيط الإنتاج الزراعي وإدارة الموارد وإنتاج الابتكارات التكنولوجية وفي تمويل وإدارة مشاريع التطوير؛ فقد كانت محاولة وضع الخطط والمشاريع موضع التنفيذ قد ترجمت إلى انفجار في بناء المنظمات وإلى نمو سريع في الوظائف حجماً وتغلغلاً وفي التأثير الحقيقي لهيكل الدولة على الزراعة عبر العقود المنصرمة.

أنجز النظام عدة اختراقات رئيسية في خلق تكنولوجيا الإدارة السياسية الضرورية لإيصال السياسة العامة إلى القرية؛ فقد حطم الإصلاح الزراعي مقاومة القوى التقليدية لدخول الدولة وأقام التعاونيات ووضع الأسس لصلات الدولة بالفلاحين، فقد تمّ نشر نسق من المنظمات البيروقراطية المتخصصة - جهاز تخطيط الزراعة وتشكيلة من الوزارات (الزراعة- الريّ- التموين والتجارة الداخلية- الصناعة) وسلسلة من «المؤسسات العامة» المتخصصة (بالماشية والبذار والمكننة، الخ..) لتنفيذ مهمات السياسة العامة، كانت فاعلية هذا الجهاز فاشلة في مواكبة توسعه الهيكلي واحتار في «تشخيص المرض» الذي يضعف أداءه؛ هل هي المشاكل الحادة للأفراد أم سوء التنسيق المزمن أم السياسة الغامضة للوصي الذي يبدد الثروات العامة ويخرب تطبيق الخطة العامة؟ بالرغم من الهدر الناتج وانعدام الفاعلية فإن البيروقراطية، مع ذلك، مسؤولة عن سلسلة طويلة من الإصلاح وترشيد

الابتكارات التي تجمّعت لتصل إلى ركام من التحولات التي واجهتها الزراعة السورية.

قامت البيروقراطية بتنفيذ إصلاح زراعي ناجح ولّد البروليتاريا من الفلاحين واستبدل الإقطاع الكبير، لزمن ما قبل البعث، بتشكيلة مختلطة من الفلاحين الصغار والرأسمالية المتوسطة بانحدار مؤقت للإنتاج فقط كتكلفة. يشكل هذا إنجازاً نادراً بين أنظمة العالم الثالث؛ وبالفعل، فقد أصبح الاقتصاد الزراعي لمرحلة ما بعد الإصلاح أكثر ديناميكية من بنية نظام الإقطاع القديم، إذ عزز استقلال الفلاحين ومبادرتهم، ما زاد من انخراط الفلاحين في السوق وفرض استثماراً متزايداً على ملّاك الأراضي لملكياتهم المتقلصة، كما نظّمت البيروقراطية نسبة كبيرة من الفلاحين الصغار في شبكة من التعاونيات الحاسمة من أجل إطالة عمر الإصلاح الزراعي؛ فهي إطار العمل الذي يوصل الموارد والخدمات والابتكارات إلى قطاع الملكيات الصغيرة ويردع إعادة تمركز ملكية الأرض ويستبعد كبار الملاك والتجار عن أقنية استبدال الإقطاعيات؛ وحيث إن سيطرة الأقنية الحكومية تضع مصلحة الدولة أولاً أحياناً فإن هذه التعاونيات لم تستطع كسب ثقة الفلاحين ولم يصبحوا لبنة البناء لاشتراكية زراعية قابلة للحياة، لكن بعيداً عن كونها فشلاً اقتصادياً فإن التعاونيات حدّثت قطاع الفلاحين الصغار ونمّت التطور الفردي للفلاحين كثيراً.

صار تدخل الدولة المتتالي في الزراعة ممكناً بسبب الرابطة التعاونية-البيروقراطية مع القرية، ما ترجم إلى كلتا السيطرة الأكبر والمسؤولية الأوسع للدولة عن الإدارة العامة للزراعة؛ فالتخطيط من قبل الدولة والاعتمادات ونظام المدخلات جعلت من سيطرة النظام تتقدم قرارات الإنتاج، لطالما قدمت للفلاحين وصولاً رخيصاً نوعاً ما للقروض والمدخلات الضرورية لتحفيز الإنتاجية، وقد أعطى التسويق من قبل الحكومة النظام سيطرة فعّالة على المحاصيل الاستراتيجية، كالقطن والقمح، الضرورية للإيرادات التصديرية والأمن الغذائي، رغم أنه لا يزال عليها تنظيم نقل الإنتاج إلى معامل المعالجة؛ يضمن نظام التسويق الحكومي استقرار الأسواق، هذا إن لم يكن مربحاً فعلاً، ولم يستخدم بشكل منهجي كأداة للاعتصار، وبالفعل، فالسوق المستقرة للحكومة والقروض المدعومة تحمي الفلاحين من التهديد القديم

للديون والمصادرة والهبوط المدمر في أسعار المحاصيل، المثالي للسوق الحرة، ويقدم أماناً أساسياً سيضيع سريعاً إذا ما انسحبت الدولة من دورها هذا. لقد باشرت البيروقراطية عدداً من الابتكارات الناجحة كالبستنة وتحسين البذار والسلالات إلى المكننة، وبالرغم من أن التخطيط والتنسيق كانا يتجرجران وراء مبادراتها فقد ولّدت أنواعاً جديدة تماماً من المآزق، فقدّمت تكثيف الاستثمار والمكننة مع بعض النجاح؛ بالنتيجة، كان هناك ارتفاع عام، في متوسط، الإنتاج الزراعي منذ الستينيات.

فرضت الدولة أيضاً دوراً جديداً في توسيع القاعدة الزراعية لسورية؛ فالآن، تلعب دوراً هائلاً في إصلاح وريّ الأراضي، فمشروع ري سهل الغاب رغم كونه يعاني «مرضاً» مزمناً بسبب عدم كفاءة إدارة الدولة له، قد أصبح أخيراً تعاونية وحوّل المنطقة من الخراب وهيمنة المدينة إلى مجتمع فلاحي مزدهر فعلاً وقابل للحياة، أما مشروع الفرات الطموح جداً فقد صار إلى هوة تستنزف موارد الدولة المحدودة وإمكانات الإدارة؛ عموماً، منع الاستثمار الواسع في الريّ واستصلاح الأراضي العودة إلى الخلف في مساحة الأراضي المروية، رغم أنه لم يجعل الزراعة السورية تتقدم كثيراً لتتخطى اعتمادها المعطّل على الأمطار، لكن «الدولة الهيدروليكية» تبطئ من جلب نسبة متزايدة من المجتمع الريفي إلى سطوتها.

طوّر القطاع العام الصناعي تبادلاً حاسماً للقطاعات، ما يحفّز التطور الزراعي، وللتأكيد، كانت الصناعة الزراعية، وهي بذاتها صلة تبادل القطاعات، ضحية تشخيصات النظام للأمراض مجتمعة؛ التسييس ونقص الكفاءة ونقص مداخيل الإدارة وتحفيزها وقلة انضباط قوة العمل وإخضاع العوائد لمنطق تعظيم العمالة وثبات سعر المستهلك، لكن الصناعة تقدم المدخلات والأسواق وفرص العمل التي تفيد منها الزراعة، ويقدم القطاع العام الإنشائي الأعمال المائية والبنية التحتية للمواصلات الضرورية لتكامل القرية مع السوق.

قدمت الدولة للزراعة أكثر بكثير، على شكل خدمات وقروض ومدخلات وأسواق واستثمارات في الريّ واستصلاح الأراضي، مما جعل الحياة في القرية أفضل بكثير، فالتعزيز

الكبير في المستوى المعيشي للريف الناتج من رعاية الدولة هو نتيجة لحاجة النظام السياسية إلى خدمة جمهوره الريفي من جهة، ولفروض تطور بيروقراطية الدولة من جهة ثانية.

البيروقراطية والفلاحين

تشكل البيروقراطية، بالطبع، عبئاً، بالإضافة إلى كونها داعماً ومحفزاً للمجتمع الفلاحي؛ فهناك أولاً، صراع المصالح بين أعلى السلم البيروقراطي وبين الفلاحين؛ فالأول يبحث عن السيطرة (مثلاً، في فرض دورة المحاصيل وغالباً ما يكون غير مبال بمصلحة الفلاحين) بينما يسعى الأخيرون إلى تعظيم استقلاليتهم، فتكاثر عدد الموظفين البيروقراطيين والفساد الرسمي يشكلان عبئاً على الاقتصاد الريفي، وكلما ازداد اختراق البيروقراطية للقرية أصبح الفلاحون معتمدين أكثر من ذي قبل على خدماتها وخاضعين لشروطها وابتزازها؛ فالموظفون المحليون غالباً ما يجدون المناسبات لفرض الرشى من أجل تجاوز الأنظمة أو للإصرار على فرضها كثمن للموافقات أو الخدمات الرسمية المفروض أنها من حقّ الفلاحين، وبالرغم من إمكانية التعسف الرسمي فإن ما يخفف منه تعدد السلطات المحلية - الحزب واتحاد الفلاحين وموظفي الوزارات - الذين يتخذون القرارات ضمن لجان، مع ذلك يبقى الفلاحون ضحايا ممارسة السلطة بغياب تفتيش قانوني أو اعتيادي منيع؛ فتوظيف العديد من الموظفين من القرية نفسها يعطي بعضهم الشعور بالتعاطف مع مشاكل القرية، لكن البعض الآخر أكثر اهتماماً بالهرب من خلفيتهم الاجتماعية ويكرهون وجوب العمل الميداني؛ بالفعل، هناك فجوة بين الاهتمام الذاتي للبيروقراطي المحلي وللفلاح: «الفلاح يعتمد على الإنتاج،[أما البيروقراطي] فراتبه ثابت وليس بحاجة للناس وليس مسؤولاً أمامهم، لذا تنحدر جودة عمله وينقصه الإحساس بالواجب ويعمل بصورة آلية» (التل)، ورغم هذا، فالبيروقراطي المحلي ليس جزءاً نموذجياً من طبقة جديدة تقف في وجه الفلاحين كما لم يعد أداة في يد الإقطاعي المحلي؛ كذلك لم يعد الفلاحون ضحايا سلبية، فالكثيرون يجدون السبل للتملص واستغلال الحكومة؛ فالابن سينضم للحزب المحلي وستهز الرشوة موقف موظف الحكومة، وبالفعل من الدلائل على وصول القرية إلى السلطة المركزية تلك الحوادث التي استخدم فيها السياسيون والبيروقراطيون الكبار مناصبهم لمساعدة أقاربهم وقريتهم؛ ولا تشكل حالة المعاون المعيّن في

موقع استراتيجي في الرئاسة الذي جعل وزارة الزراعة تقوم بحفر الآبار وبتشجير قريته استثناءً، وكهذا فقد تمت «دمقرطة» الرعاية حيث السلع العامة قد تحولت وانحنت القوانين للمحليين ذوي الامتياز، وبالإجمال، فقد جلبت الدولة الفرص والموارد، بالإضافة إلى، القيود والانتزاع إلى القرية.

بعبارات اجتماعية-اقتصادية عامة، فقد زاد تدخل الدولة في الاقتصاد الزراعي من خيارات وفرص الحياة حتى عندما أدمجته في شبكتها الخاصة، والأكثر أساسية، ونقلت الدولة البنية الطباقي الصلبة سابقاً التي أبقت القرية مضطهدة وغلفتها بنظام جمعي أكثر انفتاحاً، فقد كبح الإصلاح الزراعي والبنية التحتية الزراعية للدولة من سيطرة الإقطاع-التجار على ثروة القرية الزراعية وحطّم النظام بالعموم انصهار الثروة المحلية مع السلطة التي بين أيديهم والتي هيمنوا بواسطتها على القرية؛ كما سمح التطور المحفز من قبل الدولة للعائلات الفلاحية أن تنوع في مواردها، مثلاً، بالاستفادة من الفرص الجديدة للتعليم والعمل خارج المزرعة ومن القروض والمدخلات لتكثيف الإنتاج، لقد ضاقت الفجوة الثقافية والفرص بين المدينة والريف وتولّد ازدهار وتراكم مؤكدان لدى الفلاحين؛ كلما توزعت الثروة والخدمات والفرص التي قدمها البعث للقرية عموماً، وكلما زاد اعتماد الفلاحين، الذين كانوا يرزحون تحت سيطرة الإقطاعيين، على الدولة أدت هذه العوامل مجتمعة إلى انخراط الفلاحين في قاعدة النظام.

بهذا أظهر البعث مقدرة أكبر على إدخال تغيرات إيجابية في القرية أكثر من معظم الأنظمة الاستبدادية، لكنه يبدو الآن قد وصل إلى نهايات مقدراته الهندسية الاجتماعية؛ لقد أنهك البعث مقدراته التعبوية للريف بدون أن يخلق مؤسسات زراعية قابلة للحياة والتي تستطيع أن تكون بديلاً للرأسمالية، وقد فشل التصنيع-الزراعي في تعبئة رأس المال من أجل إعادة إنتاج نفسه بدون الاعتماد المكلف على الموارد الخارجية، كما لم يصبح نظام التسويق الزراعي محركاً فعالاً للتراكم الرأسمالي للدولة، وكلما تجاوزت تكاليف تدخلية الدولة الفوائد في مرحلة نمو النزعة الوصائية، من المرجح أن تفرض القيود تقلصاً لدور الدولة لصالح الأسواق والاستثمارات الخاصة، ويبقى السؤال، في ما لو أدى هذا إلى فتح الباب أمام عودة هيمنة الإقطاع-التجار على القرية أو أدى إلى فتح مجالات أوسع أمام جماهير البعث الخاصة لتزدهر بسبب من سلطتها الذاتية، يتمتع بأهمية سياسية كبيرة.

الهوامش

١- من أجل عقيدة الحزب التنظيمية، بالمعنى الحقيقي للكلمة، التي أسست برنامج العمل والتي أشار مهندسو النظام أن تتبع، انظر وثائق الحزب التالية: القيادة القومية: بعض النقاط النظرية حول الترك، دمشق، ١٩٧٣، ص ٥٧-١٠٢؛ والقيادة القومية: المنهج المرحلي، دمشق، ١٩٦٥، ٢٧-٣٨؛ والقيادة القومية: برنامج الحزب، دمشق ١٩٦٥.

٢- يستند تحليل التنظيم الحزبي هذا إلى مقابلات مع أعضاء عاملين في الحزب وعلى أنظمة الحزب المنشورة؛ فقد أصدر الحزب خمسة أنظمة من ١٩٦٣ يختلف الواحد منها قليلاً عن سابقه، فنظام ١٩٧١ يستبدل انتخاب القيادات المحلية بالتعيين من أعلى، ونظام ١٩٨٠ أضاف اللجنة المركزية إلى قمة أجهزة القيادة. أنظر «نُصب حزب البعث العربي الاشتراكي» في **الوثائق السياسية العربية، ١٩٦٣**(بيروت ١٩٦٤) ص- ٤٤٥-٤٦٧ والقيادة القومية، النظام الداخلي (دمشق ١٩٦٨، ١٩٧١، ١٩٧٥، ١٩٨٠).

٣- بالإضافة للمصادر المستشهد بها، يعتمد النقاش حول وظائف الحزب على برنامج من المقابلات مع أعضاء عاملين في الحزب من مستوى المركزية حتى المنطقة وعلى وثائق الحزب المتعددة وعلى حوارات مع أعضاء سابقين وحاليين.

٤- هذه اللمحات الجانبية تعتمد على مقابلات مع قادة الحزب من مستويات المناطق والمحافظات والدولة، وجزئياً على الخلفيات التي قدمتها الصحافة السورية حول القادة على المستوى الوطني.

٥- انظر إلى مقررات هذه المجالس المختلفة حول القضايا الزراعية في الحزب والمسألة الزراعية، دمشق ١٩٧٢؛ وأيضاً القيادة القطرية «تقرير ومقررات المؤتمر القطري السادس»، دمشق ١٩٧٥؛ ABSP، Sadowski، ١٩٨٥bK (١٩٨٥).

٦- لا تتوفر أي بيانات عن منظمة الحزب العسكرية.

٧- السبب وراء استبعاد الطلاب هو أن حالتهم الطباقي غير محسومة ويمكن أن تكون متغيرة، لأنهم مجرد أعضاء مرشحين ولأن الكثيرين منهم ملتزمون اسمياً وقد نسبوا بالضغط في المدارس أكثر من كونهم نشطاء طوعاً، فعلى الأرجح، لن يبقوا في الحزب.

٨- الغالبية العظمى من الفلاحين منخرطة في رديف الحزب على كل حال؛ الاتحاد العام للفلاحين.

٩- هذا القسم حول أثر البيروقراطية على الزراعة يستند إلى الجدال الأكثر اشتمالاً وتوثيقاً، مشغول في المجلد المرفق الفلاحين والبيروقراطية في سورية البعثية: **الاقتصاد السياسي للتطور الريفي** (Boulder: Wetview، 1989)، الذي ينظر إلى دور البيروقراطية في كلا صنع القرار وتطبيق الخطط العامة.

ربط الدولة بالمجتمع: حالة اتحاد الفلاحين

ترتبط دولة البعث بالمجتمع من خلال نسق من «المنظمات الشعبية» المسيطر عليها حزبياً والاتحادات الحرفية (النقابات المهنية) والتي يعدّ أعضاؤها بالآلاف في كل قطاع من المجتمع، الأكثر تلازماً بالحزب منها هم الفلاحون والشباب والكشافة [الطلائع] والحرفيون والاتحاد النسائي التي أنشأه من الصفر حرفياً. لعبت الحركة العمالية التي سبقت البعث زمنياً، البعثية منها مع الشيوعيين والناصريين دوراً مركزياً في الاتحادات واليوم يتشارك الحزب النفوذ في الاتحاد مع تلك القوى السياسية لكنه يحتفظ بأغلبية في اللجنة المركزية لاتحاد النقابات المركزي؛ بقيت اتحادات المهن الأرفع، كالأطباء والمحامين والمهندسين والتي يتمثل فيها البعث بنسبة صغيرة، تتمتع باستقلالية أكيدة عن النظام، أما الهيئات المهنية الأخرى كنقابات المعلمين والمهندسين الزراعيين فيسيطر عليها البعث.

تلعب هذه المنظمات، عقائدياً، دور المحرك للجزء الأوسع من الشعب والتي لا تستطيع الانخراط في حزب «الطليعة»، كما عليهم واجب تمثيل المصالح الخاصة المشروعة لأعضائها، رغم أنه بالانسجام مع المصلحة العامة فإن الحزب يدّعي أنه يتحدث باسمهم ومن المفترض أن يكونوا أدوات «للإدارة الذاتية» وتحت «سيطرة الشعب» وفوق البيروقراطية، (ABSP 1973:78-

92; ABSP 1965:30-31)؛ في الممارسة، تتمتع الأغلبية بحكم ذاتي محدود؛ فقادة الحزب «يقودون» معظمها وهم مسؤولون عن «ضمان السمة الثورية للتصويت والانتخابات» نظرياً، بحكم وعيهم ونشاطهم الأعلى، وفي المناسبات القليلة التي أثبت فيها قادة النقابات تمردهم أزيحوا من مناصبهم، فقد قاد دعم نقابات المحامين والأطباء والمهندسين خلال أحداث [الإخوان] المسلمين لمطالب المعارضة، إلى تصفية قياداتها؛ يحمل هذا النظام، بالتوزيع الإلزامي للمصالح من خلال عدد محدود من الأقنية والجمعيات المخولة حكومياً، كل سمات النموذج الخاص لربط الدولة بالمجتمع المدعوة التشاركية بالاسم، لكن، وكما سيظهر لاحقاً، ليست سوى تنوع «شعبي» من التشاركية.

يشكل الاتحاد العام للفلاحين إحدى أهم النقابات بفضل تأمينه القاعدة الريفية للبعث، وسيأخذ هذا الفصل اتحاد الفلاحين كحالة للدراسة عن عمل التشاركية الشعبية للبعث.

تطور الاتحاد العام للفلاحين

كانت القناعة بأن الاتحاد العام للفلاحين سيشكل الرديف الأكبر لحزب البعث، وقد تمّت عملية تشكيله من الصفر تقريباً؛ فالأنظمة السابقة في سورية لم تشجع المنظمات الفلاحية، أما البعث فامتلك الحوافز القوية لحشد الفلاحين؛ فقيادته ذات الأصول الريفية اقتنعت، خلال مواجهتها للمعارضة المدينية القوية، بأن قاعدته يجب أن تستقر في القرى، والثورة التي كان يهدف إلى القيام بها هي بجزئها الأعظم ثورة فلاحية في وجه «البنية الاجتماعية الإقطاعية الفاسدة»، كما أن التحديث المطلوب يقتضي حشد المصادر البشرية والطبيعية المحتجزة في القرى السورية.

لتقريب الثورة من الجماهير الريفية، لم يستطع البعث الاعتماد على البيروقراطية التي بالكاد تغلغلت إلى القرية وتمتلك الطاقة القليلة للتغلب على الظنون السلبية للفلاحين بالحكومات، وكما أدرك أن «الثورة الزراعية لا تحدث أبداً بواسطة الإدارة الحكومية» (GFP–الاتحاد العام

للفلاحين ١٩٦٧ : ٧٣)، كما أنه لم يتوقع أن يعمل من خلال أعيان القرى الذين لديهم مصلحة في الوضع الراهن، والذين كانوا غالباً عملاء للنخبة القديمة أو غير متقبلين للبعثية، أو الذين أداروا بناهم السياسية إلى مجرد قوالب من أجل بنى السلطة المحلية التقليدية، وقد تحاشى البعث التعاون مع هؤلاء «البوابين» وحاول تجاوزهم بتنسيبه وتنظيمه لقيادة قروية جديدة كلية من التيار العام للفلاحين.

كانت وظيفة الاتحاد، في النظرية البعثية، «نقل» الفلاحين من «الفوضوية الفردية والعشائرية والطائفية والإقليمية» وخلق الولاء للأمة و«الأخلاق الاشتراكية»؛ سوف يكون قاطرة السلطة الفلاحية جاذباً الفلاحين «من الهامش إلى صميم الحياة العامة» ومحوّلاً حالهم من «الضبابية السديمية ... المتأرجحة بين السلبية والحماسة السطحية العابرة» إلى قوة منظمة واعية طبقياً قادرة على الدفاع عن حقوق الفلاحين في وجه الاستغلال وعلى المساعدة في تطبيق الثورة الزراعية (GFP 1976:11-12.65.73; SAR(ج ع س)) ٣:١٩٦٩-١٠ [الاتحاد العام للفلاحين])، ويمكن للكشف عن التشكل الفعلي وطريقة عمل اتحاد الفلاحين بمقابلتها بتلك الأهداف أن تلقي الضوء على سمات ونتائج جهود البعث لحشد قاعدة فلاحية.

تم تأسيس اتحاد الفلاحين بالقانون ١٢٧ لعام ١٩٦٤، حيث تم تعيين القيادة المركزية والفرق التنظيمية من موظفي الحزب، ومن اعتبر بعثياً من الفلاحين تم تعيينه على مستوى المحافظة، وبدأت حلقات الحزب المحلية بتسمية المرشحين الواعدين للتأهيل ككوادر نقابية، حيث تم اختيارهم قانونياً من الفلاحين المستقرين على أراضيهم الخاصة؛ وقد أرسلوا إلى المدارس لكي يتعلموا العقيدة البعثية والوعي الطبقي الفلاحي والطرق التنظيمية، ثم ليعودوا إلى قراهم من أجل تنظيم الاتحاد تحت سلطة الحزب المحلية (GFP 1967:62-63)، وقد كان هؤلاء الكوادر مفاتيح التغلغل بين الفلاحين؛ فقد تم اختيارهم مبدئياً بعناية وتثقفوا عقائدياً بأيديولوجيا النظام، وخضعوا للسيطرة من أعلى، وكانوا محل الثقة في تمثيل النظام في القرية، وكونهم محليين ومعروفين بالوجه ومازالوا يعملون بأيديهم، فقد كانت لديهم فرصة أفضل لكسب ثقة الفلاحين أكثر من البيروقراطيين البعيدين، أكثر من ذلك، حالما تم

تأسيس الاتحاد، تم اختيار القادة المحليين المسؤولين عن المجلس العام للقرية والذين تسقط عضويتهم بثلثي أصواته.

مدعومة بالمنظمات المحلية للحزب، باشرت الاتحادات القروية بخطوات مشجعة؛ فقد كان الفلاحون الأكبر سناً والذين شاركوا في النضال ضد الإقطاع في الخمسينيات مقبولين في الاتحاد، واستجابت أيديولوجيا التضامن الفلاحي للفلاحين المتعلمين الشباب، كما كان الحزب قادراً على استغلال الحس القومي القوي للفلاحين السوريين ليكسب بعضهم للبعث، كذلك انجذب بعض الأعضاء للمكاسب المادية؛ فحيث كان يتم توزيع الأراضي المستصلحة كان الاتحاد يحاول استغلالها للفوز على الفلاحين، فقد كانت الاتحادات الفلاحية حديثة الولادة مرفقة بشكل متعمد بالاتحاد، وبعد ١٩٦٦ تولى، بالتشارك مع كوادر الحزب المحليين والتقنيين التابعين للوزارات، دوراً مباشراً في توزيع الأراضي، فقام الاتحاد بتسريب القروض ومتطلبات الإنتاج إلى الفلاحين، كما قام بتمثيلهم في محاكم الإصلاح الزراعي وقدم لهم المنافذ إلى الجهاز البيروقراطي؛ كما انجذب بعض الشباب الطموحين بفرصة بناء سلطة محلية في بيئة يسيطر عليها كبار السنّ، على أمل الوصول إلى منصب في المستويات العليا، وفي الحقيقة فإن العديد من الفلاحين المقدر لهم أن يصيروا كوادر اتحادية قد كانوا أفراداً أصغر سنّاً وأكثر فقراً امتلكوا الوسائل لتطوير أنفسهم من خلال برامج النظام؛ وقد لاحظ Owen [1] بأن كادرين من اتحاد محافظة الرقّة كانا مرابعين، حصلا على الأرض من الإصلاح الزراعي وكانا يزرعان، في الوقت عينه، ثمانية وعشرة هكتارات، على التوالي، مروية جزئياً كانا يملكانها؛ لقد أصبحا «مزارعين ناجحين وثريين بالمقاييس المحلية»، أخيراً، كانت عملية زرع عضو في هيكل السلطة المنبثقة حديثاً جزءاً من استراتيجية العديد من العائلات للبقاء على الحياة، وبحلول أيلول ١٩٦٥ أصبح الهيكل العظمي لتراتبية الاتحاد جاهزاً وتمّ عقد أول مؤتمر عام «كجلسة تدريبية» للدفعة الأولى من القادة المعيّنين، وبحلول ١٩٦٧ تمّ تأسيس ٥٤٦ اتحاداً قروياً وعقدت المنظمة مؤتمرها الثاني، هذه المرّة من المندوبين المنتخبين الذين بدورهم انتخبوا المكتب التنفيذي على المستوى الوطني للاتحاد العام (GFP 1967: 14-15; 74-83).

لكن، سرعان ما أصبح الأمر جلياً للقيادة بأن العديد من الاتحادات المحلية لم تكن سوى كائنات «على الورق» أو أنها تخفي الزمر التقليدية؛ فالرموز المحليون، الذين استثنوا من العضوية مبدئياً، نجحوا في «التسرب» إلى الاتحادات المحلية واستخدموها لمصالحهم الشخصية، كما تمّ انتخاب هؤلاء من أصحاب النفوذ أحياناً إلى قيادة الاتحاد المحلية، فعلياً بالتزكية، بسبب كونهم من أكابر العائلات المسيطرة التي تجمعها صلة القربى أو لمواردهم الكافلة لأقاربهم أو بسبب الاحترام للأكبر سنّاً، ويشير (Petran 229) إلى أن بعض الفلاحين الأغنياء وحتى بعض الإقطاعيين المتوسطين الذين تأثروا بالإصلاح الزراعي كانوا يسيطرون على بعض الاتحادات المحلية، وقد تهور بعضهم في نزاعات مع الفلاحين الأفقر وأجبروهم على ترك الاتحاد، وحتى بعض الكوادر على المستوى الوسط في هيكلية الاتحاد أعوزته «مزايا الفلاح النشيط» المرغوبة (GPF 1967:82)، ويلمّح تحذير قيادة الاتحاد، من خلق «فجوات» بين الاتحاد ومنظمات الحزب المحلية، إلى أن بعض هذه العناصر كانت تقاوم سيطرة الحزب (GFP 1967:85-86)، كما كان الميل لإحكام سيطرة بعض العائلات في بعض الاتحادات المحلية مرضاً نموذجياً، كاستخدامه لأغراضهم الخاصة أو لاستثناء العائلات المنافسة أو كما سيحدث عندما ترى العائلات المستثناة أن الاتحاد بدعة العائلات المسيطرة فتقوم بمقاطعته؛ أما حيث تكون القوى متوازنة فسيجعله الصراع العائلي مشلولاً.

عام ١٩٦٨ قامت لجان الإصلاح بالتجوال على المحافظات لمعالجة هذه الظواهر المرضية، وقد تعهدت بتدقيق العضوية وبطرد أولئك الذين يخرقون شروط الحجم في ملكية الأراضي أو يفشلون في العمل فيها شخصياً وأولئك «المخربين المتخفين» الذين استغلوا الاتحاد للمنافع الشخصية (GFP 1967:82-83). وفي عام ١٩٦٩ قام قانون اتحادي جديد بتصحيح تعريف الفلاح لجعل استثناء الوجهاء أكثر سهولة: «فالفلاح» كان المشتغل في الأرض شخصياً، بدون استخدام قوة العمل المأجورة أو الأجراء، ولا تتجاوز ملكيته من الأرض ٨ هكتارات مروية أو ٣٠ هكتاراً بعلاً، كما أعطى القانون القيادة المركزية للاتحاد سلطات إشرافية معززة على المستويات الأدنى لتصفية «الحرية المتضخمة» التي أنتجت الانضباط والأداء الركيكين (SAR 1969)؛ بهذا التسليح، بدأ الاتحاد بفرض سياسة «توحيد القرية» وذلك بحلّ الاتحادات

المنشقة بسبب المنافسات العائلية وسماحه بإنشاء اتحادات جديدة، فقط بعد تجنيد الأعضاء من كلّ العائلات الكبيرة التي تربطها علاقات القربى وهم بالعموم فلاحون شبان قبلوا تجاوز استبدال علاقات القربى المقسّمة والروابط العشائرية بالتضامن الطبقي (GFP 1967:82-83)، ولقد كان لجهود الإصلاح هذه أثر إيجابي، لكن الإشارات الموقوتة دلّت على أن الأمراض لم تشفَ تماماً؛ لقد أصرت القيادة في المؤتمر الثالث ١٩٧٠مرة ثانية على طرد الذين يخرقون الشروط المؤهلة للعضوية (GFP 1970:31-32)، وتصرّ التقارير تماماً على تعقّب هؤلاء من الفلاحين الأكثر غنى وحتى الإقطاعيين، الذين نجحوا في التسلل إلى المنظمات القروية، فقط بتسجيل قسم من أراضيهم، وفي نهاية ١٩٨١ كانت بعض قيادات الاتحادات المحلية تعمل بغير قطاع الزراعة، ومعظمهم من القيادات المحلية بعدما تركوا مزارعهم لأسرهم.

لقد عُزيت المشاكل التنظيمية للاتحاد الأسبق إلى حقيقة أن «القيادة باشرت بالمبادئ»، لكن أعوزتها كل الخبرة التنظيمية وندرة الموارد المالية والتقنية و«للمشاكل التي لا تنتهي» المتولدة من «بقايا» الثقافة التقليدية، مع ذلك تواصل التوسع التنظيمي، وطالب الفلاحون بتأسيس اتحادات تتجاوز سرعة تطور الكوادر، وبحلول ١٩٧٠ كان هناك ١٨٢٣ اتحاداً وفي العام ١٩٧٤ صاروا إلى ٢٩٨٤ يضمون ما يقارب ٢١٨٠٠٠ عضو (GFP 1977:19; SAR 1976: 793)، ولم يضم إطار الاتحاد الفلاحين في المناطق التي لم تصلها منظمات الاتحاد بعد، أو الذين كانوا معادين أو غير مبالين، وقسماً من الفلاحين الناشطين الموالين للأحزاب الأخرى، من مثل اشتراكيي أكرم الحوراني أو الشيوعيين وخصوصاً الفلاحين الأكراد في الشمال (Petran 228-229).

في عام ١٩٧٤ حدث تحول أساسي في الاتحاد، فقد اندمج مع الحركة التعاونية التي كانت منفصلة من قبل؛ إذ تطلّبت «حقبة النضال ضد الإقطاع» التركيز المكثف على العمل النقابي والذي من المفترض أنه استبدل بواحدة من «المشيدات الاشتراكية» التي كانت قمتها مهمة التطوّر الزراعي، وحيث وُجدت التعاونيات في القرى متعايشة مع الاتحاد المحلي، فقد وُضعت تحت سلطة التراتبية الاتحادية، ثم تمّ دمجهما، وحيث وُجد أحدهما بمفرده فقد تولى مسؤوليات

الآخر، ثم صدر قانون اتحاد الفلاحين الجديد ليعكس الدور الاقتصادي الجديد للاتحاد، فقد ساند تعيين الخبراء من مهندسين زراعيين ومحامين ومحاسبين في تراتبية الاتحاد والتعاونيات الزراعية، كما أرسى قواعد تأسيس الاستثمارات الاقتصادية وحماية أملاك المنظمة وتمويلها، بعدما أظهرت التجربة أن إجراءات كهذه كانت ضرورية «لحماية الفلاحين من السقوط في التخبط المالي» (GFP 1974).

كانت النظرة إلى انتزاع الاتحاد لزمام التعاونيات من سيطرة وزارة الزراعة كانتصار للاتحاد أو للحزب في صراع بيروقراطي على الحلبة (Bianquis 1980: 129)، لكن كان دور الاندماج تخريبياً كبيراً على الاتحاد، فلقد حُمّل مهامّ كثيرة، كانت سابقاً مسؤوليات الوزارة، وأبرزها الإدارة التقنية للتعاونيات، لكن عوزه للعدد الكافي من الكوادر التقنية قابله إحجام الوزارة «الغيرانة» من امتيازاته عن تعيين كادرها الخاص في الاتحاد، كما وسببت الازدواجية المؤكدة لبعض المسؤوليات بين الوزارة والاتحاد المنازعات، ثم تحول الكثير من الاتحادات سريعاً إلى تعاونيات بجوازات إدارية، فعلياً، لم تكن مستعدة له، ولم تصبح هيئات فاعلة اقتصادياً، كما أدى الاندماج بين تعاونيات الفلاحين المالكين للأرض وبين الاتحادات الممثلة للمستأجرين والأجراء، غير المالكين للأرض، إلى شقاق طبقي في صميم التعاونيات تظهّر في النزاعات الانتخابية بين الطبقتين (GFP 1977:21-22; Bakour).

عام ١٩٧٧ عقدت المنظمة المندمجة مؤتمرها الرابع، حيث حضره ٢٨٥ مندوباً منتخباً، وكان تركيز المؤتمر على توجّه الاتحاد نحو مهام التحوّل التعاوني والتطور الزراعي، لكن المنظمة كانت لا تزال تحاول استيعاب تجربة التعاونيات، وفي الوقت الذي استمر فيه عدد السكان العاملين في الزراعة بالنمو فقد تباطأ توسع الاتحاد وحقق تقدماً بسيطاً في نهاية السبعينيات، ويعزى هذا التباطؤ جزئياً إلى الانهماك بالاندماج وإلى الصعوبات الكبيرة في تنظيم التعاونيات مقارنة بمنظمات الاتحاد (GFP 1977:21)، لكن هذه الحركة قد استهلكت الكثير من قدرتها طالما أن زخم التعبئة لدى حزب البعث قد انحدر في السبعينيات وتهددت المصلحة المشتركة بين النظام والفلاحين، هذا إنْ لم يحل محلها فساد النخبة وانفتاح الدولة المتزايد على البورجوازية

الزراعية وفرض شبكة السيطرة البيروقراطية على الفلاحين كتوسيع لمجال تدخل الدولة في الزراعة، ويبدو الآن أن النظام يقلل من شأن الاتحاد كأداة للثورة في القرية أو كمولد للوعي الطبقي الفلاحي في وجه البورجوازية، فقد أصبح دوره مترافقاً أو أداة لفرض السياسات غير الشعبية أحياناً وأبرزها تخطيط المحاصيل والتسويق عن طريق الدولة، أما نظرة الفلاحين إلى الاتحاد فقد تغيرت بمهارة؛ فعندما كان أساساً منظمة سياسية، أتاحت لهم الوصول إلى الدولة ودافعت عن حقوقهم في وجه الإقطاعيين والتجار. كان اتحادهم، لكن عندما استدعي لفرض سياسات الدولة فقد صارت النظرة إلى قادة الاتحاد كصنيعة للدولة، وبينما اتسعت الفجوة بين أيديولوجيا النظام وحقائق الفساد المتعاظمة، المولّدة للسخرية المتزايدة، فإن تقديم قادة الاتحاد المحليين لذواتهم كبعثيين صار مصدر قوة.

وبحلول الثمانينيات، بينما كان النظام يواجه انتفاضة مدينية متّسعة، التجأ إلى قاعدته الريفية من أجل الدعم، فعقد مؤتمراً استثنائياً لاتحاد الفلاحين في آذار ١٩٨٠، حيث دعا الأسد الفلاحين إلى الدفاع عن الثورة في مواجهة «العدو الطبقي»، وقد كلّف الاتحاد «بأن يضمن التفاف الفلاحين حول الحزب»، ثم تمّ تشكيل فصائل مسلّحة من ٢٥٠٠٠ من الفلاحين للحراسة بمواجهة الإخوان وكان للفصائل اليد في مصادرة أراضي أحد «الإقطاعيين» في محافظة إدلب النشطة في الانتفاضة الإسلامية، كما شارك الاتحاد في المسيرات الجماهيرية في المدينة التي هدفت إلى إظهار أن النظام لم يفقد قاعدة دعمه للمعارضة (GFP 1981: 28, 56-60, 225). بالمقابل ولدعم الاتحاد، تحدّث الأسد إلى أعضاء الاتحاد بأنهم من الآن فصاعداً: «سادة القرار في جميع القضايا المتعلقة بالأرض والزراعة [إن كل قرار يتخذه المؤتمر العام للفلاحين في كل ما يتعلق بالزراعة ، بمواضيع الزراعة والإصلاح الزراعي سيصبح قانوناً نافذاً]» (GFP 1981: 22)، وكدلالة، فقد تم الإعلان، عن قرار الاتحاد الثابت في الحاجة لإصلاح زراعي ثان، في القانون ٣١ لعام ١٩٨٠ الذي يشرّع خفضاً طفيفاً في حدود ملكية الأرض، كما يشير إبعاد بعض أعضاء المجلس الوطني للاتحاد إلى الشقاق الإسلامي الذي تسلل إلى الاتحاد، لكن ما يشير إلى ثقة الحزب الجلية بالاتحاد، أنه قام بوضع غرف الزراعة، وهي العربة الضعيفة لكبار المزارعين، تحت سيطرة الاتحاد وتم تعيين الاتحاديين في اللجنة

المركزية للجبهة الوطنية التقدمية، وهي التحالف الحاكم المفترض من البعثيين والأحزاب الصغيرة التقدمية الأخرى الذين خففوا فيهاها حدّة التأثير البعثي؛ وفي خطابه أمام المؤتمر الخامس للاتحاد عام ١٩٨١ كانت نبرة الأسد تذكيراً قوياً بالبلاغة الثورية للستينيات (GFP 1981: 5-22):

(يجب أن نتذكر، إن كنا سنحمي مكتسباتنا، بأن الفلاحين، ليس منذ زمن طويل، كانوا مستغَلين وتتمّ معاملتهم كأملاك من قبل الإقطاع.. لم يخضع الفلاحون أبداً للاضطهاد وازدهر حزبنا من الارتباط بالفلاحين وهذا ما أحبط الرجعية... لا أحد [الآن] يستطيع أن يرفع يده أعلى من الفلاحين في دولة البعث، [لكن] لم نصل بعد للدولة المثلى.. للرجعية جذور عميقة يجب أن نقتلعها بحيث لا تستطيع أن تتوالد.. تنسى الرجعية أن للشعب رهاناً على الثورة.. ولن تسمحوا لهم بإعادة التاريخ إلى الوراء كما يريدون).

يبدو التقدم التنظيمي وقد استعاد عافيته في الثمانينيات واقترب الاتحاد من إتمام مسيرته التنظيمية جاذباً الكثير من الفلاحين السوريين إلى إطاره، لكن ما هي أهمية الاتحاد للفلاحين؟ شخصيته المزدوجة؛ أداة لسيطرة النظام، كما أنه مجموعة ضغط من أجل مصالح الفلاحين، وهذا ما يضعه بجلاء في موضع ملتبس لا بل متناقض، ويظهر التحليل لهيكل الاتحاد وعملية صنع السياسة بعض التبصر لدوره الفعلي في النظام السياسي.

التنظيم النقابي ورسم السياسات

يتكون الهرم التنظيمي لهيكل الاتحاد، كما ظهر منذ منتصف السبعينيات، من أربع طبقات؛ جمعيات القرى التي تتجمع في الرابطة في كل من الخمسة والخمسين قضاء، ثم تتجمع الروابط على مستوى المحافظة في الاتحاد التي تلتقي بدورها على مستوى القطر في الاتحاد العام، وتسيطر الوحدات القروية وظيفياً الآن على الاقتصاد؛ فهي التعاونيات نفسها باسم جديد، أما الروابط فهي أساساً منظمات نقابية، بينما تضمّ البنى على مستوى المحافظة والمركز كلتا الوظيفتين.

يجري انتخاب مجلس مكون من ثلاثة رجال في الاجتماع العام لجميع أعضاء الجمعية على مستوى القاعدة ، يرتبط به «مراقبٌ» براتب، يعيّنه الاتحاد ويكلفه بتنفيذ قرارات المجلس وبإدارة أعمال الجمعية. كما يفترض أن تقوم لجنة تفتيش مكونة من ثلاثة أعضاء بأعمال الإشراف المالي على المجلس، ويوجد مؤتمر في كل مستوى أعلى من التراتبية ومجلس أصغر ولجنة تنفيذية، فمجالس الأعضاء الثلاثة لجمعيات القاعدة في كل رابطة يشكلون مؤتمرات الروابط التي تنتخب مجالس الروابط المكون من ١٧-١٩ عضواً، والتي تنتخب بدورها مكاتب الروابط التنفيذية المكونة من ٣-٥ أعضاء؛ يشكل مجالس الروابط في كل محافظة، بعد إضافة مندوب منتخب على مستوى الجمعيات القاعدية، المؤتمرات على مستوى الاتحاد العام التي تنتخب مجالس الاتحاد المكونة من ١٧-١٩ عضواً والتي منها سيتم انتخاب المكاتب التنفيذية للاتحاد المكونة من ٥-٩ أعضاء؛ وتلتقي المجالس على المستوى الاتحادي مع قيادة الاتحاد، ليشكلوا مجتمعين، مندوبي المؤتمر العام للاتحاد العام المكون من ٢٠٠-٣٠٠ عضو، والذي يجتمع كل أربع سنوات لوضع السياسة العليا، وينتخب المؤتمر العام أيضاً مجلساً مكوناً من (٢٢-٢٦ عضواً)، حيث يتم منه انتخاب المكتب التنفيذي القومي المكون من ١٣ عضواً ورئيس للاتحاد، ويترأس المكتب التنفيذي سلسلة من المكاتب الاختصاصية؛ كأمانة سر الاتحاد والشؤون الزراعية والتوجيه السياسي والمالية والتنظيم والتسويق وتكثير الثروة الحيوانية والتدريب والهندسة الريفية والتعاونيات الإنتاجية والشؤون الإدارية والقانونية والتخطيط والإحصاء والعلاقات العامة (GFP 1974).

من حيث المبدأ، تشكل المجالس العامة على مستوى الجمعيات القاعدية موضع السلطة العليا؛ فتجتمع مرتين سنوياً للمصادقة على خطة التعاونيات ولإقفال الحسابات ولتقييم أداء مجالسهم، وبإمكانهم أن يعزلوا الأعضاء من مجالسهم، لكن نادراً ما فعلوا (GFP 1981: 196). من جهة أخرى، من المفترض أن تعمل الهيئات التنفيذية الأعلى على تنفيذ مقررات المؤتمر القومي وتملك السلطة لقيادة الهيئات التنفيذية الأدنى لتنفيذ الخطط والتعليمات، ويمكنها أن تبطل قرارات المستويات الأدنى مقابل القانون أو خطة الدولة، ويمكنها صرف قيادات المستويات الأدنى الذين يخرقون القوانين و«يلحقون الأذى بمصالح» الحركة (GFP 1969; GFP 1974)،

وهناك العديد من الحوادث التي قامت فيها القيادة العليا بحل المنظمات على المستويات الأدنى وإعادة تشكيلها، كما كان هناك نزاعات عرضية بين مسؤولية قمة قيادة الاتحاد لاقتراح خطة التعاونيات (تحت هيمنة الدولة) وبين الحق المطلق للجمعيات التعاونية في المصادقة عليها، وفي الحالات التي رفضت فيها الجمعيات العمومية على مستوى القرية المصادقة على الخطة كانت النتيجة العجز، وحالما تتم المصادقة على الخطة ويقوم أحد أعضاء الجمعية بخرقها، يحق لقيادة اتحاد الفلاحين السيطرة على إدارة أرضه خلال الموسم (Havens 39-41).

يتمتع الاتحاد بحكم ذاتي رسمياً، لكن في الممارسة يظل خاضعاً لهيمنة الحزب؛ فقيادة الاتحاد وتحديداً على المستويات الأعلى، هم أعضاء في الحزب وبالتالي خاضعون لانضباط مكتب الفلاحين وتفرعاته ويتوقع منهم الحفاظ على الاتحاد ضمن الخط الذي يرسمه الحزب، كما يفترض أن يفعلوا ذلك بوعيهم وحركيتهم الأعلى، لكن لديهم قدرات عالية جداً على تصفية المستويات الأدنى من المنظمة عند الحاجة، كما أن الاتحاد معتمد مالياً على الإعانات المالية للحكومة والحزب، وبالمختصر، ورغم أن هرمية الاتحاد تصدر عن القاعدة القروية، فإن السيطرة على قمته تعود للسلطات الحزبية.

يمرّ اتحاد الفلاحين خلال عملية سياسية داخلية محكمة، من المفترض أساساً أن تحشد آراء الفلاحين خلف أهداف الحزب، كما يجب أن تقدم، ضمن هذه الحدود، حاصل الجمع لمتطلبات الفلاحين إلى عملية تخطيط السياسات الوطنية، وتبدأ عملية رسم السياسات رسمياً في اجتماعات الجمعيات العمومية على مستوى القرية حيث تمرّر المقررات وتنتخب المندوبين إلى مؤتمرات المستويات الأعلى كلّ أربع سنوات متوّجة في مؤتمر الاتحاد العام صانع القرارات الأعلى. في البداية على الأقل تشجع القيادة المنافسة في الانتخابات في مواجهة النزعة لتعيين المتنفذين «بالتزكية» (GFP 1967: 83-84)، لكن يبدو الأرجح أن مصادقة مسؤول الحزب المحلي كانت تحمل وزناً أكبر باطراد في المستويات التالية تنظيمياً في الهرم ودعماً أقل باطراد المستويات الأدنى، ففي السنوات الأولى كان كل فلاح يحمل شهادة التعليم الابتدائية قادراً على ترشيح نفسه للانتخابات (GFP 1967: 31)، لكن على الأقل، في الانتخابات الأخيرة

للمناصب العليا تم تقديم «قائمة الجبهة الوطنية التقدمية»، المرسومة من أعلى، للناخبين الذين انتخبوها كما يفترض بهم ذلك، ولا وجود لسجلات عن انشقاقات على أساس قضايا تخص العملية الانتخابية أو لنزاعات مستعصية واجهت فعلاً القيادة العليا صاحبة المناصب التي تمتلك المقدرة على تصفية المستويات الأدنى وأن تسيطر على حق التعيين وأن تحتكر الخبرات والمعلومات.. إلخ، بهذا يمكنها عموماً أن تحدد الأقنية للأصوات في الانتخابات والجمعيات، التي من المفترض أن تنبثق عنها مطالب الفلاحين وقادتهم الجدد، ويصح التساؤل إلى أي مدى يشعر أولئك المنتخبون بمسؤوليتهم أمام الناخبين في نظام يقوم بالتعيين من أعلى وبذلك يهيمن على انتخابات المستويات الأدنى.

يبقى هناك تحوّل في الانتخابات، فوفقاً لتقرير المنظمة إلى المؤتمر العام الخامس، بدأت جولة عام ١٩٨١ باجتماع الجمعيات العمومية للاتحاد لانتخاب المجالس التي تم استبدال ثلث أعضائها أصحاب المناصب من أصل حوالى ١٩٠٠٠، ولم تجر الانتخابات في ١٧٠ تعاونية حيث كانت خاملة أو مشلولة بسبب النزاعات أو نقص المرشحين، وفي اجتماعات مؤتمرات الروابط (على مستوى الأقضية) التي تبعتها تم استبدال ٥٨٪ من أعضاء المجالس أصحاب المناصب، كما كان ١٥٠ من أصل ٢٣٠ عضواً معينين جداً على مستوى اتحاد المحافظات، ولم تقدم أي بيانات حول التحوّل الجاري في الانتخابات لا إلى المجلس على المستوى القطري ولا إلى المكتب التنفيذي، لكن أعيد انتخاب الرئيس مصطفى العايد، الذي يحتل المنصب منذ ١٩٧١ (GFP 1980: 195-199).

في المؤتمر العام نفسه، شكلت التقارير والتوصيات المقدمة من قيادة الاتحاد قاعدة للنقاشات؛ فصوغ التقارير تحت إشراف مكتب الفلاحين في الحزب، بهذا لا يكون هناك أدنى شكّ بأن الحزب يسيطر على سياسة الاتحاد بقوة تزيد عن سيطرة قواعد الاتحاد، مع ذلك لا يبدو الحزب مسيطراً كلية على العملية؛ فيمكنه استخدام النقض لأي مبادرة لا تعجبه، عدا ذلك لا يفرض سوى الخطوط العامة العريضة ويترك التفاصيل ليملأها المندوبون / الكوادر خلال العملية التشاورية في المستويات الأدنى من المنظمة؛ فقيادة الاتحاد تتلقى «المدخلات» من الأدنى عبر

المقررات الموضوعة في الجمعيات القاعدية التي ترفع بدورها عبر التسلسل التنظيمي إلى الأعلى وعبر المراسلات الدورية إلى القواعد، حيث يتم دمج هذه «المدخلات» إلى حدّ ما في التقارير المرفوعة إلى المؤتمر العام، وتتم مناقشة التقارير في لجان من المندوبين، حيث يصوغون مسودة المقررات بالاستناد إلى التقارير ومقررات الجمعيات الأدنى التي يمثلونها، وهناك تاريخ حافل من التغيير أو الإضافة إلى توصيات القيادة من قبل اللجان، لكن لم يحدث ولو لمرة خلاف كبير أو انشقاق جماعي حول رسم السياسات في المؤتمرات؛ فوظيفة الاتحاد ليست ببساطة قناة لمظالم الفلاحين الكبيرة في وجه الأوامر البعثية في المسألة الزراعية، لكن قد تشمل قرارات المؤتمرات أمنيات كوادر الاتحاد، إذا لم تتنازع مع خط الحزب وما دام هؤلاء ممثلين لناخبيهم، وآراء القرى الأوسع.

لكن حتى لو أعطت نتائج عملية رسم السياسات الداخلية للاتحاد بعض التعبير عن مطالب ومصالح الفلاحين، فلن يستتبع هذا أن لدى الاتحاد السلطة لجعل صانعي قرار الحكومة يقبلون ببرنامجه، ولدى الاتحاد عدة أقنية مؤسساتية للوصول إلى صانعي القرار؛ فرئيس الاتحاد هو عضو في اللجنة المركزية للحزب وفي القيادة القطرية لمكتب الفلاحين، كما أنه مع أعضاء آخرين في الاتحاد في المؤتمر القطري للحزب وفي البرلمان وفي مجالس المحافظات وفي المجلس الزراعي الأعلى، الذي يصادق على الخطة الزراعية ويقرر في القضايا الحاسمة، مثل الأسعار والمعونات، كما أن الاتحاد ممثّل في الكثير من لجان الدولة التي تصنع قرارات يومية وتؤثر أقل على الفلاحين؛ مثل تثبيت رواتب العمال الزراعيين وتصنيف المنتجات الزراعية واستئجار أراضي الدولة ومحكمة فض المنازعات الزراعية والمصرف الزراعي والمجلس الأعلى للمطاحن ومكتب الحبوب وإدارة حصر التبغ والتنباك.. إلخ، ويجتمع الاتحاديون، على مستوى المحافظة، بانتظام مع موظفي الحزب والدولة في المكاتب الفرعية لمكتب الفلاحين في المحافظة، ويتعارض هذا الوصول ذو الوجوه العديدة بالمقارنة مع غياب الوصول لملاكي الأراضي والتجار إلى عملية رسم سياسة الإصلاح الزراعي؛ فغرف الزراعة ضعيفة جداً، ورغم أن غرف التجارة أقوى بكثير ولديها الوصول غير الرسمي ذات الوزن المعتبر إلى المراتب الأعلى من النخبة، فإنها لا تقدم مدخلات منتظمة إلى صنع السياسات الزراعية، فالحقيقة أن الأيديولوجيا الشعبوية

للنظام قد مأسستْ نظاماً غير متكافئ للوصول الرسمي، لكن بالتعارض مع الشكل المحافظ والأكثر شيوعاً للتعاونيات، فإن مصالح العمال والفلاحين لديها امتياز الوصول، مع أن امتياز الوصول لاتحاد الفلاحين، وهو تطور رئيسي من مرحلة ما قبل البعث، يقدم إمكانية ربط المصالح لا غير، ثم تقرر عوامل عديدة أخرى كونها فاعلة أمْ لا.

يكون العنصر المركزي، في تقرير فاعلية ربط المصالح في النظام الشمولي، في استجابة النخبة للمصالح المعنية، ومن حيث المبدأ، كان لدى قادة البعث الأسباب الوجيهة ليأخذوا مصالح الفلاحين بعين الاعتبار؛ فالعديد منهم أبناء قرية، ونظروا إليها كناخبهم الخاص، كما كانوا ميالين بشكل طبيعي وإيجابي إلى حاجات الفلاحين أكثر من البيروقراطيين المدينيين وملاك الأراضي، فبناء القاعدة الريفية التي كانوا بحاجتها جعلهم يتوافقون مع مصالح الفلاحين؛ مع ذلك كان هناك تناقضات أيضاً بين مصالح الدولة ومصالح القرية؛ فتكديس فضل القيمة الناتج في الزراعة للتطوير والدفاع، عداك ذكر دعم الأجهزة البيروقراطية المنتفخة وضمان الغذاء الرخيص لاسترضاء الجماهير المدينية الأكثر خطراً بكثير على البعث من نقمة الفلاحين، من الممكن أنها قد أدت إلى دفع النظام إلى الاتجاه الآخر، ولو أن مصالح النظام والفلاحين كانت متشابكة إلى درجة أبعد من اختلافها في السنوات الأولى لحكم البعث فإنها قد أصبحت إشكالية أكثر بكثير بعد ١٩٧٠، فبينما كان الفساد ينخر النظام كانت الأبواب الموصدة رسمياً لصانعي القرار تنفتح، تدريجياً بالمال، من أجل البورجوازية.

وإلى المدى الذي لا يستطيع فيه الاتحاد الاعتماد على استجابة النخبة ، كان عليه الاعتماد على الرافعة السياسية، لكن الاتحاد لا يمثل مكانة رئيسية في النظام كونه يعتمد على الحزب أكثر من اعتماده على القاعدة الشعبية المعبأة بقوة؛ فبناء الاتحاد من الأعلى إلى الأسفل قد أعاق النضال نوعاً ما من القاعدة، فالاتحاد ينقصه ببساطة القوة الشعبية المنظّمة لتجاهر بصوتها عالياً في مجالس النظام، وقد استطاع قادة الفلاحين تشكيل التحالفات مع سياسيي الحزب أو ضباط الجيش عندما كان النظام ينشقّ على نفسه؛ ففي ١٩٦٨-١٩٦٩ حاول إبراهيم ماخوس، وقد كان سياسياً راديكالياً ومسؤولاً عن مكتب الفلاحين، أن يجعل من الاتحاد قاعدة للسلطة في

النزاع داخل الحزب بمواجهة الجناح العسكري بقيادة الأسد، لكن ما جرى أن المبادرة جاءت من الحزب وليس من الاتحاد وظهر أن دعم الاتحاد لا يحسب حسابه بمواجهة قائد يدعمه الجيش، كما أن اتحاد الفلاحين لا يملك سجلاً عن تورطه سابقاً في النزاعات داخل النظام.

كان الجهد الضاغط للاتحاد حينها يأخذ شكل الإقناع، أساساً، أكثر منه شكل التهديدات أو التدخلات؛ أي أن عليه أن يجادل بأن الاستجابة لمطالب الفلاحين كانت أيديولوجياً صحيحة، أما سياسياً واقتصادياً فهي نفعية، وكهذا في سبيل الحصول على سعر محصول أفضل من الدولة فإنه يشير إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، ويجادل أنه إذا كان على الفلاحين أن يرفعوا الإنتاج وأن يلتزموا بالخطة وأن ينقلوا المحصول إلى الدولة فيجب أن يحصلوا على مكاسب عادلة، وبأخذ المعطى وجود مركزية «منطق الدولة» فإن الجدال السياسي يحمل وزناً خاصاً؛ ففي الأوقات التي كان النظام يشعر فيها بأنه مهدد من اليمين وبأنه بحاجة ماسة للدعم الجماهيري، فإن مطالب اتحاد الفلاحين كانت تستقبل بتعاطف شديد، كما حصل عام ١٩٨٠ عندما أذعن النظام لخفض سقف الملكية لأراضي الإصلاح الزراعي.

في سبيل زيادة فاعلية الضغط، يجب أن تكون قيادة الاتحاد محامياً قوياً ونشيطاً عن مصالح الفلاحين، فالمكانة الشخصية والعلاقات تأخذ وزناً كبيراً في عملية رسم السياسات داخل النظام المتمركز حول النخبة؛ فمصطفى العايد محترم ومؤثر بوضوح في دوائر الحزب، ويبدو أن قادة الاتحاد يأخذون دورهم فعلاً على محمل الجدّ؛ فأحد المؤشرات كان تعهّد الاتحاد بحصته من الدراسات حول الإنتاج لتحدي تلك الدراسات التي قدمتها الإدارات الحكومية؛ وتظهر محاضر اجتماعات المناقشات حول وضع الأسعار في المجلس الزراعي الأعلى الاشتباكات بين ممثلي الفلاحين والدوائر الممثلة لمصالح المستهلكين المدينيين (وزارة التموين ووزارة الصناعة) للسلع الزراعية، وقد حاول الاتحاد مؤخراً تنظيم أعضائه في مجلس الشعب (البرلمان) والمجالس المحلية عبر مؤتمر بقيادة الاتحاد (GFP 1981: 268)، من جهة أخرى، تم الاعتراف في وثائق الاتحاد «بانصراف انتباه» القادة إلى «الاهتمامات الشخصية» ، واعتمادهم الكبير على قيادة الحزب أكثر من إخلاصهم لناخبيهم الخاصين، ما يبهت جدياً دوافعهم للعمل

في مصلحة الفلاحين، كما أعاقتهم أيضاً إدارة الاتحاد المتواضعة جداً للخبرات التقنية، كما في الفشل في عملية رسم السياسات الداخلية لتتجاوز مجرد تشابك المصالح؛ فالمؤتمر النموذجي يصنع مئات القرارات وما يتوقع أن يتحقق منها واقعياً جزء صغير فقط، وفي عمليات التجميع ووضع الأولويات لها فتترك إلى الحزب والحكومة ليقررا ما الذي سيتم إهماله.

محدودية تشابك المصالح في دولة تشاركية

ليست فقط الهياكل والقدرة على الوصول من دلائل السلطة، فالمحصلات دليل أيضاً؛ من هنا، فدراسة مئات قرارات المؤتمرات القطرية الخمسة للاتحاد ولمصائرهم في مجالس النظام، إضافة إلى تحليل سجل الاتحاد الإجمالي في دفاعه عن الفلاحين داخل البيروقراطية الزراعية، يمكن أن تساعد في تبيان إلى أي مدى يمكن للاتحاد أن يعبّر عن مصالح الفلاحين وكم الوزن الذي يمثّله في صنع السياسة بالنيابة عنهم.

فسلسلة كاملة من مواقف الاتحاد التي تشير إلى قضايا رسم السياسات العليا المتعلقة بالتنظيم الأساسي للقطاع الزراعي تعلمنا أن الاتحاد قد استخدم نفوذه بتواضع؛ فلا تعبير أفضل عن مصالح الفلاحين من الإصلاح الزراعي ومقررات الاتحاد عامي ١٩٦٧ و ١٩٧٠ الداعية إلى خفض أكبر للحد الأعلى للملكية الزراعية إلى الحدود «القابلة للزراعة بدون الاستعانة بعمل الآخرين» وبانسجام مع دستور حزب البعث الخاص؛ أما نقص استجابة النظام فكانت مقياساً لضعف الاتحاد وصمته المفاجئ بعد ١٩٧٠ حول القضية نفسها، وفقد كانت بإملاء من رغبة الأسد في استرضاء البورجوازية الزراعية، وقد أوضح رئيس الاتحاد بأنه طالما كان التناقض الرئيسي للمرحلة مع الصهيونية فلا الصراع الطبقي ولا نقص الإنتاج يمكن أن يتعرضا للمخاطر، وإلى أن تتم عملية تجميع قطاع الملكيات الصغيرة المتناثرة فالإصلاح الإضافي لن يقدم أيّ معنى اقتصادياً، وقد دفع الاتحاد لتوسيع القوانين القائمة لإصلاح الأراضي بشكل هامشي، فالدعوات إلى تطبيق الإصلاح الزراعي على أراضي الأوقاف لم تلق المبالاة (GFP 1965,

1967, 1970, 1977)، كما دعا الاتحاد إلى استرداد أراضي الدولة المباعة، والتي ادعى أحقيته فيها، أو المستولى عليها من قبل الملاك الكبار في الحسكة وإلى توزيع الأراضي التي مازالت بيد الدولة على الفلاحين ورغم صدور مرسوم ملائم لاستعادة أراضي الدولة عام ١٩٦٨ فإن الاتحاد كان ما يزال حتى عام ١٩٧٧ يطلب فرضه، وقد تم توزيع بعض الأراضي في الحسكة على الفلاحين، لكن في العام ١٩٨١ كان الاتحاد ما يزال يضغط على النظام «لإنهاء» العمل والكثير من الأراضي كانت ما تزال مؤجّرة إلى المستثمرين، ولم تلق مطالب الاتحاد بتحديد حجم الملكيات الزراعية التي يمكن للمستثمر أن يستثمرها (GFP 1977) أي اهتمام؛ فتم تجاهل المطالب إلى حد بعيد بسبب اصطدامها باللبرلة الاقتصادية التي تبناها النظام، كما بسبب التحالف بين المستثمرين وبين أقسام من أجهزة الدولة التي نمت بعد ١٩٧٠، لكن عندما كانت المطالب تتلاءم مع مصالح النظام السياسية الآنية ، كما في الإصلاح الصغير لعام ١٩٨٠، فقد كان راغباً في وضع تلك الاعتبارات جانباً.

يجب النظر إلى موقف الاتحاد من القضايا المتعلقة بالتنظيم الزراعي، في حالات كثيرة، كعاكس لأيديولوجيا الحزب أكثر منه لمطالب الفلاحين؛ وينطبق هذا إلى درجة كبيرة على دعم الاتحاد للتحول إلى تعاونيات ولتوسيع تسويق الدولة للمنتجات الزراعية، حيث كان الفلاحون إما غير متناقضين أو صامتين تجاهها. أكثر من ذلك، يعبر دعم الاتحاد لشكل الإنتاج التشاركي وللتخطيط الإلزامي للزراعة، الذي عارضه معظم الفلاحين، خضوع رغبات الفلاحين لمصالح الدولة (GFP 1970, 1977)، وكنتيجة لهذا، كان الاتحاد عاجزاً عن التعبير الكفاحي لمقاومة الفلاحين لفرض الدولة لزراعة الشوندر السكري في نهاية السبعينيات، وقد حاول، على كل حال، أن يجعل التخطيط أكثر استجابة لحاجات الفلاحين، داعياً، على سبيل المثال، إلى توحيد هيئات التخطيط بحيث لا يخضع الفلاحون إلى مطالب متناقضة، كما إلى وضع خطة واقعية.

ومهما كان تأثيره محدوداً في وضع السياسات الزراعية العليا، فقد أصبح الاتحاد حاملاً لدفاع الفلاحين عن مصالحهم ضمن النظام الزراعي للدولة، فالمطالب برفع أسعار المحاصيل

التي تسوقها الدولة كانت ترفع دائماً، كما وضع الاتحاد في مواجهة مباشرة مع أوامرية الدولة بتحصيل العائدات، ويبدو أن هذه المسيرة قد أدت إلى اختلاف إيجابي، رغم أنه غير كاف لإرضاء الفلاحين، لقد دفع الاتحاد أيضاً لجعل شركات التسويق أكثر مسؤولية وعملية التسويق أسهل للفلاحين، وقد بدأ الاتحاد بالدعوة إلى مراكز تسويق الدولة في المحافظات لاستبدال الوسطاء بين الدولة والفلاحين، وحالما تم تأسيس تلك المؤسسات، طالب بأن توافق على أن تكون مسؤولة عن قيمة المحاصيل المنقولة من قبل الفلاحين وأن تدفع لهم بدون تأخير (GFP 1970)، وأن يتمثل الفلاحون في هيئات تصنيف المحاصيل والتي كان لها أثر في التعويضات، ونحو نهاية العقد أصرّ على أن تشتري مؤسسات الدولة كل المحاصيل التي يرغب الفلاحون في بيعها، وبأن توسع المعامل طاقتها الإنتاجية عند الضرورة، وبأن تقوم الدولة بتأسيس شركة للنقل العام لمساعدة الفلاحين على نقل المحاصيل، وبأن تتوسع مراكز الجمع إلى مستوى المناطق؛ ففي عام ١٩٧٧ كسب الاتحاد لنفسه امتيازاً مهماً، فالحكومة ستدفع ١-٢٪ عمولة عن نقل محاصيل الدولة المنفذة عبر الاتحاد، ما جعله مصدراً مهماً للعائدات على الاتحاد وحفّزه على التسويق.

كانت القروض شغلاً أساسياً دائماً للفلاحين، وقد خاض الاتحاد الكثير من المعارك، وبعضها ناجح، لجعل البيروقراطية الزراعية أكثر استجابة لهذه الحاجة، وقد كان المطلب المبكر لإعطاء الأولوية في الحصول على القروض للتعاونيات والفلاحين الصغار مستجاباً (GFP 1965)، وبالتالي جعل الاتحاد المصرف الزراعي يقبل عقد التشارك بالمحصول كقاعدة لقبض القروض ولتقديمها للفلاحين، وليس لمالك الأرض (GFP 1970)، بعد ذلك ضغط على المصرف ليقدم القروض للتعاونيات في «منطقة الاستقرار» الجافة، حتى عندما كانوا تحت المديونية، وذلك بتناقض مع مصلحته المحافظة لادخار موارده في مواجهة الأخطار الكبيرة، كما دعا الاتحاد مراراً إلى تخليص الفلاحين من معاناتهم من الجفاف أو الفيضان ومن إعادة تسديد قروضهم ومن أجل خفض الفائدة وتمديد مهلة السداد بسبب كلفة مشاريع الريّ، ورغم أن الاتحاد قد كسب بعض التنازلات فإن الدفاع العنيد للمصرف عن مصالحه يمكن أن تقاس بطلبات الاتحاد المتواصلة لإعفاء التعاونيات من تسديد الديون القديمة (GFP 1965، GFP 1977)، وقد

ضغط الاتحاد في مؤتمر عام ١٩٧٧ بنجاح لجعل المصرف يوسّع حجم القروض طويلة الأجل لشراء الجرارات والماشية ولتقديم شروط أفضل، وبالعموم فقد نجح الاتحاد في جعل نظام الدولة للإقراض أكثر استجابة لحاجات الفلاحين، محرزاً حجماً متزايداً للقروض بمعدلات فائدة مدعومة [بسيطة]، لكن يبدو أنه استمر في العراك للحفاظ عليها بهذا الشكل.

ساعد ضغط الاتحاد في تحسين أداء الخدمات الزراعية؛ ففي عام ١٩٦٧ دعا إلى «انتشار المكننة» وفي عام ١٩٧٠ دعا إلى تأسيس معمل الجرارات، وحالما بدأت عملية المكننة التي رعتها الدولة أصبحت مطالب الاتحاد مجسدة أكثر وانعكاساً لحاجة جعل النظام أكثر استجابة لحاجات الفلاحين، وفي عام ١٩٧٧ دعا الاتحاد إلى إعطاء الفلاحين الصكوك لامتلاك الجرارات المشتراة بواسطة القروض وللدولة لإقامة ورشات الإصلاح في كل محافظة ولإعطاء الاتحاد احتكار توزيع قطع الغيار للآلات ولخفض عمولة الدولة على الآلات المستوردة، وقد تحققت هذه المطالب. وفي عام ١٩٨١ طلب الاتحاد من المؤسسة العامة للآلات أن تزيد فاعلية وحدات الإصلاح المتنقلة وأن تفتح منافذ بيع في جنوب القطر، بذلك يتمكن الفلاحون من الإصلاح بدون السفر إلى حلب، كما طالب وزارة الاقتصاد بتقديم القطع الأجنبي لاستيراد قطع الغيار وأنواع من الآلات لا تنتج محلياً، وفي حقل الريّ والاستصلاح فالدعوات المبكّرة «لتوسيع الريّ» ولتسريع مشروع الغاب أفسحت المجال، بحلول السبعينيات، لمطالب صيانة وتجديد الأنظمة القائمة وخفض رسوم السقاية على الفلاحين وإصلاح مصارف مياه الريّ في بعض المشاريع لمنع تسرب المياه وتوحيد الإشراف والصيانة لإنشاءات الريّ في المديرية الواحدة (GFP 1967).

في حقل الخدمات الاجتماعية كان تطور مطالب الاتحاد من العام إلى الخاص، ما يعكس الرضا الجزئي، لكن مع وجود الفجوات المتواصل في الأداء؛ ففي ١٩٦٥ كانت دعوة الاتحاد ببساطة إلى نشر تلك الخدمات إلى المناطق الريفية ولإنهاء الأميّة، أما عام ١٩٦٧ فدعا إلى افتتاح الصيدليات الريفية، وفي ١٩٧٧ طالب تلك الصيدليات بتوفير الأدوية البيطرية، كما أراد زيادة أعداد الأطباء والعيادات في الأرياف والانتهاء من مد الكهرباء إلى القرى، وبحلول ١٩٨١

كان قد حلّ مشاكل توفر المياه والكهرباء والمدارس والهواتف في كل قرية، وإصلاح مواسير المياه المكسورة وإصلاح الطرقات، وتعيين خريجي الطبّ لأداء خدمتهم الإلزامية [المدنية] في الأرياف، كما شملت المطالب، إفادة الفلاحين من نظام التأمين الاجتماعي وأن تبيع الدولة الطحين في الأرياف بالأسعار المدعومة كما تباع في المدن، وكانت هذه مطالب الفلاحين الأساسية، فقد بقي الفلاحون خارج نظام التأمين الاجتماعي، لكن في الثمانينيات، بدأت الدولة بافتتاح منافذ التجزئة للسلع المثبتة الأسعار في الأرياف.

واجه الاتحاد مرات عدة سلسلة كاملة من إدارات الدولة بالنيابة عن مصالح الفلاحين الأساسية في الأرض، فقد كانت الدعوات إلى صرف الموظفين الزراعيين المعادين للإصلاح الزراعي في الستينيات مدعومة من قبل الحزب، لكن الدعوات الحالية للتخلص من تلوث مصانع الدولة في الغوطة ولتعويض فلاحي الغمر في منطقة إنشاء البحيرة على سدّ الفرات وتوطينهم ولمجلس من أجل التحكيم في النزاعات بين الدولة والفلاحين تشير إلى زيادة ثقة الاتحاد بنفسه في دفاعه عن جماهيره في وجه البيروقراطية، وكإشارة على ما يواجهه الاتحاد عندما تتصادم المصالح القوية مع مصالح الفلاحين، عندها يكون القتال ضد الأثر المتسع لانتزاع الأراضي الزراعية من أجل «المشاريع» المختلفة؛ فقد احتج الاتحاد، ظاهرياً بدون تأثير، على خطة قطع البساتين على ساحل اللاذقية من أجل بناء فندق سياحي، كما توسّل لدى وزارة الدفاع لتعويض الفلاحين عن أراضيهم المستولى عليها للمواقع، بدون أثر مؤكد، وفي ١٩٨١ تقدم الاتحاد بشكوى بأن وزارة الزراعة قد باعت ٨٠ هكتاراً من أراضي التعاونيات لشركة سعودية-سورية رغم احتجاجاته (GFP ١٩٨١: ٢٠٤-٢٠٥)، وفي حالة إحدى قرى حماه حيث عارض الفلاحون مصادرة الأراضي لبناء ضاحية صناعية، وقاد عارضته قيادة الاتحاد رغم دعم قيادة الحزب في المحافظة للمشروع (GFP ١٩٨١: ١٩)، لكن من غير المرجح أن ينتصر الاتحاد غالباً حين تريد إحدى الوزارات القوية شيئاً، خصوصاً إذا كان للمشروع راع سياسي وله فيه مصلحة شخصية (عمولة أو نسبة)، عندها يسعى الاتحاد لوضع حالات الاستيلاء على الأراضي هذه تحت نظر المحاسبة العامة بإصراره على التفويض الرسمي وبالتمثيل الفلاحي ليحكموا في حالات كهذه.

تعبّر الفئة النموذجية الأخرى من مقررات الاتحاد عن مصالح الفلاحين في مواجهة ملاك الأراضي والمستثمرين والتجّار، وقد ساعد ضغط الاتحاد على ترجمة تشريع ملائم، مثل قانون العلاقات الزراعية الذي كان يمكن أن يظل حبراً على ورق ، إلى واقع، كما كانت المطالب لإنشاء المحكمة الزراعية وجهاز لفرض تطبيق قانون العلاقات الزراعية من بين مشاغل الاتحاد المبكرة (GFP 1967)، ثم اقترح لاحقاً على الحكومة أن تقوم بتغريم المالكين الذين لم يقوموا بتسجيل الفلاحين الأجراء وأن يلزموا المستثمرين الذين أهملوا واجباتهم في ظل القانون أن يدفعوا العطل والضرر للفلاحين، وأن تمنح التراخيص لتحويل الأراضي إلى بساتين شريطة عدم طرد الأجراء منها، كما كسب قراراً يمنع الاستيلاء على المحاصيل لسداد الديون لمقرضي الأموال. وبحلول ١٩٨١ كانت مطالب الاتحاد تركّز على ضبط موجة النظام؛ أي اقتراح إعطاء القضاة في المحاكم الزراعية الرواتب الملائمة، كما حصل الاتحاد على تحديث القانون لكي يمنح تعويضات لا تقل عن ٢٥٪ من قيمة الأرض عند نهاية عقد الإجارة.

أخيراً، يعبّر عدد من مقررات المؤتمرات عن «الاهتمام التنظيمي» المتنامي، فالمطالب الملحة على التمثيل داخل اللجان والهيئات الاقتصادية التي تعالج القضايا الزراعية تعبر عن مسيرة لتوسيع تأثير الاتحاد، كما كانت المقررات الساعية إلى استثناء التعاونيات من الضرائب المختلفة، ومن أجل تحديد حصة الضرائب الزراعية للاتحاد، ولجعل إدارات الدولة تتعاقد مع الاتحاد من أجل خدمات الحصاد، تبحث من أجل فائدة الاتحاد، إلى أعلى درجة، على حساب خزينة الدولة (GFP 1967, 1970, 1977, 1981).

عموماً، يشكل سجل الاتحاد كمدافع عن مصالح الفلاحين سجلاً مختلطاً، فيبدو أن الاتحاد قد عبّر عن مصالح الفلاحين الحقيقية إلى أبعد حدّ ضمن مجالس الدولة، لكن محدودية سلطات الاتحاد جلية جداً، فعندما تتعارض مطالب الاتحاد مع سياسات النظام أو مع السياسيين الأقوياء أو مع المشغّلين الخاصين الذين يملكون الصلات القوية، فإن قدرات الاتحاد غالباً ما تكون هزيلة؛ كان وعد الأسد لمؤتمر الاتحاد ١٩٨٠ :«ليس بعد الآن، لن يكون هناك أي تدخل بين قراراتكم وبين تنفيذها» (GFP ١٩٨١ : ٢٢) يذيع، ظاهرياً، حقيقة معلومة بين الحضور،

ومن المهم بالدرجة نفسها أن الاتحاد بسلطته المحدودة ورغم تمثيله داخل عملية رسم الخطط، كان عليه أن يحمي الفلاحين من القرارات الكاسحة من قبل التكنوقراط؛ من مثل فرض زراعة الشوندر السكري ضد رغبتهم، كما أثبتت إدارات الدولة العاملة في الزراعة عدم استجابتها لمطالب الاتحاد بخدمات أفضل، وبأنها أقل اهتماماً في الارتقاء بالتطور الزراعي منها بالتهجين أو باستخلاص الموارد، ويبدو الآخرون ملوثين جداً بالوحل البيروقراطي حيث شكايات الاتحاد ليست دائمة الأثر طالما أن الاتحاد تنقصه السلطة لطرد الموظفين الفاسدين أو غير الكفوئين.

مع ذلك نجح الاتحاد في انتزاع تنازلات عديدة من الدولة، مثل قروض أكثر وأسعار أفضل للمحاصيل، التي ما كان ليستطيع الفلاحون غير المنظمين والذين ليس لديهم منافذ للسلطة إنجازها، كما يظهر في سجل سورية قبل البعث، بدون نزاع، وحيث كان يحصل اشتباك بين مصالح الفلاحين ومصالح ملّاك الأراضي والتجار، فإن الوصول المؤسساتي إلى مواقع صنع القرار الزراعي، الذي قدمه البعث بصيغته الشعبية التعاونية، قد عزز وزن الرأي الفلاحي في مواجهة المصالح المادية، التي كانت بطبيعة الأشياء ستكون أكثر قوة. أكثر من ذلك، فقد أصبح الاتحاد وسيلة مهمة للإصلاح في عيون جماهيره، إذ لطالما كان يعالج تطبيق التشريعات الصادرة بمراسيم وفي تحذيره من الفجوات والأخطاء في رسم السياسة الزراعية وفي تشغيل البنية التحتية الزراعية، وبالفعل يظهر الاتحاد داخل هذا الجوّ من الإدارة الزراعية الروتينية، بذاته، كمعارض لقضايا ونزاعات رسم السياسات الأوسع. كما أصبح اتحاد الفلاحين ممثلاً مهماً وغالباً ما يكون قادراً على التحكم بموقفه في مواجهة الإدارات البيروقراطية على مستوى الحكومة المركزية (Springborg 1981: 202) و«بتأثير معتبر في عملية صنع القرار» على مستوى المحافظة أيضاً (Owen 1980: 12)، ويجادل أحد المراقبين بأن: «... اتحاد الفلاحين [قد] طور إلى درجة كبيرة فاعلية أعضائه في أخذ الخدمات من... إدارات الحكومة [طالما] كان رئيس اتحاد الفلاحين المحلي ومدير [وزارة] الزراعة [كلاهما] عضوين ثابتين في الحزب» (Manzardo ٣٧)؛ فمثلاً، في الغاب، حيث المنطقة مروية ومستوطنة حديثاً ، قدم كوادر الاتحاد القيادة المحلية للفلاحين كما قدموا ملاحظات حاسمة حول المشروع للحكومة، وقد كان الفلاحون محميين

من فعل الحكومة الاعتباطي بواسطة «نظام اللجان لصنع القرار» حيث كان الاتحاد ممثلاً فيه (Ratnatunga 23-24، 52)، وقد ساعد النشاط والثقة المتزايدة بالاتحاد «على تحرير الموظفين من بقايا عهد الإقطاع في تفاعلهم مع الفلاحين» (GFP 1981: 30)، وبالتأكيد بدون الضغط المستمر للاتحاد كان الفلاحون أكثر وأكثر تحت رحمتهم، لكن هذه الفترة كانت قصيرة «كسيطرة شعبية» على الدولة، ومن ثم تم استخدام الاتحاد لتعمية الفلاحين عن مطالبهم ولفرض أولويات الدولة على الفلاحين، ولطالما بحث الفلاحون الأفراد عن الخدمات والإصلاحات والحماية من دولة، لا مثيل لتدخلها، فقد لجأوا إلى وسائل أخرى، مثل العلاقات الشخصية بالمسؤولين والرشوة والتهرب من أنظمة الحكومة.

السياسات؛ تطبيقها وحشد الدعم لها

من المفترض أن يقوم اتحاد الفلاحين بحشد الفلاحين لتنفيذ السياسات الزراعية التي يرسمها النظام، كما للإدارة الذاتية لشؤونهم الخاصة، وقد تمّ إيجاد هيكل لتنفيذ السياسات؛ المكتب التنفيذي للاتحاد العام الذي يترجم مقررات المؤتمرات إلى خطط عمل، من المفترض تنفيذها تحت إشراف مكاتبه ذات الاختصاصات المختلفة.

تتعامل العديد من تلك المكاتب مع الشؤون الزراعية؛ فمكتب التخطيط والإحصاء يقوم بجمع البيانات لمراقبة تنفيذ الخطط ولدعم ضغط الاتحاد، فمثلاً يكون ارتفاع تكاليف الإنتاج جزءاً من قضيته من أجل رفع أسعار تلك المنتجات، كما أن مكتب الشؤون الزراعية منشغل دائماً بضمان وصول القروض والمتطلبات إلى الفلاحين، أما مكتب الهندسة الريفية فيدير أسطول الاتحاد من الجرارات والحصّادات، لكن ليس بكفاءة عالية كما يبدو؛ ففي عام ١٩٨٠ آل سوء إدارته لهذه العملية إلى فضيحة كبرى، وبصورة مماثلة عانى المكتب المالي من نقص الكادر التقني وتمّ اتهامه بإدارة عمليات غير نظامية، وقد ادعى مكتب الشؤون القانونية الذي يمثّل الفلاحين في المحاكم أنه في فترة واحدة (بين ١٩٧٧ و١٩٨٠) قد قام بتمثيلهم في ٦١٠ شكاوي، كما قام بالمشاركة في وضع مسودة التشريع المتعلق بالغابات

وبالمصرف الزراعي وبالإصلاح الزراعي الجديد وفي القانون الناظم لمهنة الهندسة الزراعية (GFP 1981: 253-254, 259-262).

يمثل مكتب الشؤون السياسية والتثقيفية المركز في الحشد السياسي وفي «تثقيف» الفلاحين، وبين ١٩٦٨ و١٩٧٦ تمّ تخريج ١٠٠٠٠ كادر من معهد الفلاحين، وبين ١٩٧٧ و١٩٨٠ قدم ٧٠٥ دورات حول المهارات التنظيمية والتقنية، مثل المحاسبة وصيانة الجرارات أو قيادتها وتقنيات البستنة واستخدام المبيدات الحشرية إلى ١٢٠٥٠ فلاحاً تعاونياً (GFP ١٩٨١: ٢٢٠-٢٢٥)، وبسبب ندرة الكادر القدير فقد كانت جودة هذه الدورات متدنية، إذ حاول الفلاحون تجنب متطلبات حضور الدورات على حساب وقتهم، لكن طالما وجب أن ترسل كل جمعية مندوبين عنها، فقد كانوا، غالباً، من الفلاحين «الأقل نفوذاً»، وقد أدى المعهد دوراً محورياً في خلق كادر فلاحي داعم للنظام، لكن الاتحاد اعترف بأن المعهد وبعد اثنتي عشرة سنة على إنشائه لم يكن يقوم بتدريبهم بفاعلية بحيث يقودون عملية التطور الزراعي (GFP 1981: 220).

كما أن مكتب الشؤون الثقافية مسؤول أيضاً عن صحيفتهم «نضال الفلاحين»، التي كان لها تأثير مختلط أيضاً، فقد كشف استبيان ١٩٨١ لآراء الفلاحين أن الأقسام التقنية كانت بحاجة ماسة إلى التطوير وبأن الصفحات الثقافية كانت غير مفهومة للفلاحين وأن الجريدة كانت تصل متأخرة بسبب قصور كادر الاتحاد، لكن الفلاحين استمتعوا بالتحقيقات الفاضحة واعتقدوا أنه يجب إعطاء مساحة أكبر للنضال الطبقي ما يشير إلى الوعي السياسي المعتبر من جانبهم (GFP 1981: 64)، وقد غطت الصحيفة الأنشطة الحاسمة لمكتب الفلاحين، لكن الجهود لتوظيف مراسلين من الجمعيات في القرى لم تعط ثمارها، فالقليل جداً من الفلاحين كانوا متعلمين أو حتى مهتمين بشكل كافٍ.

تطورت ماكينة الاتحاد بثبات من حفنة من المتفرغين بوقت كامل إلى ٣٠٠ بحلول السبعينيات، بمعدل ٢-٣ متفرغ في الأقضية الـ ٥٥، أما الباقون فكانوا في المحافظات وفي المستوى المركزي، كما نما عدد التقنيين من ١١٨ مهندساً زراعياً و٤٨٣ محاسباً عام ١٩٧٦ إلى ٢٥١ و٥١٠ عام

١٩٧٩، و٦٨٢ و٥٦٦ عام ١٩٨٤ بالترتيب، أما المشرفون الزراعيون من حَملة الشهادة الثانوية فقد عينوا في التعاونيات وزاد عددهم من ٤٥٠ إلى ١٠٢٠ في الوقت نفسه، لكن هذا لا يشكل إلا أقل من واحد لكل ثلاث تعاونيات (GFP 1977: 22; GFP 1981: 251-252; ABSP 1985b: 129)، كما كان الدليل على انخفاض مستوى «التثقيف» للكوادر الفلاحية حقيقة أن ١٩٠٠٠ فلاح عام ١٩٨٠ يحتلون مجالس الجمعيات في القرى أو في لجان التفتيش، فقط حوالى ٣٠٠ منهم يحملون شهادة الدراسة الابتدائية و ٧٤٩ كانوا أميين تماماً، وعلى مستوى الرابطة ٣٧٪ من الكادر تلقوا بعض التعليم، وعلى مستوى المحافظة ٧٠٪ منهم كانوا متعلمين، لكن ربعهم فقط كانوا يحملون الشهادة الثانوية أو أكثر (GFP 1981: 196)، وكهذا كانت المنظمات الأساسية تدار من قبل فلاحين أميين، تتم مساعدتهم، بشكل متقطع، من قبل حملة الشهادة الثانوية الزراعية «الجوالين» والفرق الزائرة بالمناسبات من الكوادر عالية المستوى والذين كانوا، أنفسهم، ينقصم التعليم الرسمي.

وباعتبار أن الكادر نفسه كان محدوداً فليس غريباً أن الاتحاد كان منزعجاً ما كان قادته يعتبرونه أمراضاً تنظيميةً؛ فقد كان الشكل المثالي يفرض على قيادة الاتحاد أن تعمل كفريق، يقوم بتنفيذ السياسات العامة في صالح الفلاحين كطبقة، لكن «الروح الفردية» تخرب عمل الفريق، كما أن «المصالح الشخصية» (كتقديم الخدمات الشخصية للأفراد) غالباً ما توضع فوق «الأهداف العامة الجماعية» و«حتى دوائر [الكوادر المؤهلة] التي حازت الفرصة لتخليص أنفسهم من ثقافة العائلة والطائفة والمحلية [قد] بقيت محكومة بالعلاقات الشخصية» (GFP 1967: 50-51, 66-69)، قد يحاول أحد القادة أن يجرب الهيمنة على هيئة تنظيمية بينما يبقى الآخرون سلبيين، وأحياناً تقوم الفئات المتصارعة بشقها، كما يمكن عدم عقد الاجتماعات المبرمجة وعدم التقيد بالإجراءات الصحيحة؛ فليس هناك «خطة» تفصيلية، وإنما قائمة أعمال مجردة للأهداف العامة؛ هناك نقص دائم بالبيانات والدراسات التي تستند إليها القرارات، وكانت السيطرة على الأعلى وعلى الأسفل ضعيفة بالحالتين، وقد كانت مقررات المؤتمرات دائماً ما تطلب محاسبة «القيادات الفاشلة»، ما يشير إلى ضعف السيطرة من أعلى على الهيئات الفرعية: لكن المجالس كانت غير فاعلة أيضاً في السيطرة على لجانها التنفيذية، وقد انتقدت تلك اللجان بصخب على

الغالب، وكانت الأخيرة تجد الأعذار لتجنب المسؤولية ونادراً ما تمت إزاحتهم، فالبيروقراطية والإهمال انعكستا في المقررات في وجه «التوجهات البيروقراطية» للقادة تجاه الأعضاء وفي وجه العطالة والتهرب من العمل الحقلي من جانب الكوادر وفي الإصرار المتواصل للمؤتمرات على الحاجة إلى زيادة التفاعل بين القيادة والقواعد، كما تمت الإشارة إلى المحسوبية بالشكاوى من أن القيادة الجديدة القادمة إلى المكتب تقوم برمي الكوادر في المستويات الدنيا ويعينون تابعيهم الشخصيين، كهذا تحرم المنظمة من القيادات الخبيرة (Khalaf: 199)، وعلى مستوى القرية، أضعفت الأمراض المشابهة قدرة الاتحاد على «الحشد» الحقيقي للمجتمع الفلاحي؛ فالعديد من القادة المحليين لديهم جمود أيديولوجي وكان من الصعب على الاتحاد أن يجعلهم يحضرون اجتماعات «الدورات التثقيفية» وهذا ما يظهر انعدام الاهتمام لدى الكثيرين بالأيديولوجيا، فالبعض كان مستغرقاً في خدمة مصالح أقاربهم أو طائفتهم على حساب القرويين الآخرين أو بما يتعارض مع أهداف الاتحاد، وكهذا فشل أعضاء قيادة الجمعيات في فرض استرداد مجموعة من الديون أو حتى في أن يروا دورهم كحماه لأقاربهم أو أتباعهم المدينين، وبالنتيجة توقف المصرف الزراعي عن إعطاء القروض للقرية بأكملها، أو كما قام أعضاء الجمعية بتأجير الأراضي أو الآلات المملوكة تعاونياً إلى أسرهم بالأجور العادية على حساب خزينة الجمعية، كما كان بعض القيادات مهتمين أكثر بإرضاء المتنفذين من تمثيلهم لجماهيرهم، وكان آخرون يبتزون «البخشيش» مقابل الخدمات أو الوصولية، ومن هنا كانت مطالبة المؤتمرات بالقضاء على سوء استخدام السلطة في سبيل المصالح الشخصية (GFP 1967: 66-68, 82-84; GFP 1970: 31-33; GFP 1977: 23; GFP 1981: 29).

من الإشارات المهمة إلى الضعف التنظيمي فشل الاتحاد في دعم نفسه مالياً، وبسبب عدم قيام الجمعيات التعاونية بمراكمة رأس مال من المدخرات أو الحصص، فقد كان التمويل الزراعي الموسمي في الجمعيات يعتمد أساساً على القروض المصرفية، ورغم قيام التعاونيات بتسديد أكثر من ٨٠٪ من تلك القروض فإن التخلف عن الدفع كان مهماً؛ فالروابط تعتمد بشكل كلي على الإعانات من الاتحاد العام من أجل عملها النقابي، أما الاتحادات في المحافظات فقد استثمرت في مراكز الإصلاح ومخازن قطع التبديل والمشاتل ومعامل التقطير، الممولة

كلياً بالقروض الحكومية والإعانات، ويبقى السؤال هل ستصبح تلك الاستثمارات مثمرة؟ مطروحاً للبحث، فالاتحادات كانت تعاني من خسائر كبيرة في آلياتها حيث قامت بتأجيرها للأفراد وبذلك دحر التفويض الكلي في الارتقاء الزراعة التعاونية؛ فقد كان هناك نقص في الانضباط في مسك الحسابات وجرد المخازن ومحصلات عمليات التفتيش على سوء الإدارة وسرقة الآليات والوقود وقطع التبديل، فبعض كوادر الاتحاد كانوا ينظرون إليه كبقرة حلوب، بينما أظهر غالبية أعضائه عدم ثقتهم به كمؤسسة وذلك بعدم رغبتهم في تقديم الموارد له، أما عن القيادة العليا للاتحاد فقد نمت ميزانيته من ثلاثة ملايين ليرة سورية عام ١٩٧٣ إلى ١١ مليون عام ١٩٨٠ ومعظمها للرواتب والأبنية والنشر والتدريب والنقل والإدارة، وقد كسب أكثر من القليل من العمولات المحصلة من التسويق التعاوني، لكن المنظمة ككل بقيت معتمدة على مساعدات الحزب بمعدل ثلاثة ملايين ليرة سورية سنوياً، وأخيراً عندما أثبتت التعاونيات عجزها عن دفع رواتب المحاسبين تولت الحكومة هذه النفقة، وبالمختصر فإن تراتبية الاتحاد العاجزة عن حشد الموارد من قاعدته تبقى معتمدة كلية على الحكومة (GFP 1967: 94-100; GFP 1977: 51-73; GFP 1981: 233-250, 259-261).

مع ذلك بنى اتحاد الفلاحين شبكة تنظيمية أشركت بثبات نسبة متزايدة من القرويين والفلاحين السوريين، ففي نهاية ١٩٧٦ كان هناك ٣٤١٤ جمعية قاعدية ضمت ٤٢١٠ من أصل ٦٤٤٨ قرية أو ما نسبته ٦٥٪، وبحلول ١٩٨٠ تم إيجاد ٤٧٨ وحدة جديدة، رغم أن ٢٩٨ وحدة عاطلة موجودة خارج خط الأمطار قد حلّت، في ذلك الوقت ضمت الاتحادات جميع قرى درعا ودمشق والقامشلي تقريباً، ومعظم القرى في حمص واللاذقية ودير الزور، ومعظم القرى غير المنضمة كانت في المناطق الشمالية الجافة في حلب والرقة والحسكة، والكثير منها كانت قريّات مبعثرة على هوامش المناطق الزراعية، أما جميع المستفيدين من الإصلاح الزراعي فقد كانوا تعاونيين (GFP 1981: 189-192)، وبحلول ١٩٨٣ تم تشكيل ٣٩٠٣ اتحادات للفلاحين، كانت ثلاثة أرباع القرى منضوية تحته (SAR ١٩٨٤: ٤٧٣)، فقد تجنّد حوالى ١٩٠٠٠ كادر منتدب إلى هذا الهيكل التنظيمي (SAR 1981: 196)، وازداد عدد الأعضاء من ٥٠٠٠ عام ١٩٦٥ إلى ١٣٨٨٠٣ عام ١٩٧٠ إلى ٢١٠٨٥٥ عام ١٩٧٢، وقد تضاعف هذا العدد في

العقد التالي تقريباً حيث وصل إلى ٣٤٧٨٩٨ عام ١٩٨١ وإلى ٤٠٧٥٥٨ عضواً عام ١٩٨٣ (SAR 1973: 333; SAR 1984: 62-463)، ويمثل هذا ٨٠٪ من كل العاملين بالزراعة (المالكين والمستأجرين والمرابعين) وعلى الأقل ثلثي ومن الممكن حتى ٨٥٪ من جميع العائلات العاملين بالزراعة[1]، وبحلول ١٩٨٥ وقف عدد الأعضاء عند ٤٦٦١٧٢ (SAR 1986: 523)، ثلثي الأعضاء كانوا فلاحين بملكيات صغيرة أما الباقون فكانوا إما مرابعين أو عمالاً زراعيين (Owen 15)، وبشكل واضح وحيث يؤخذ عدد المنتسبين بالاعتبار فقد قام الاتحاد بالعمل المطلوب منه كرافد جماهيري أساسي لحزب البعث؛ فبينما بقي عدد الفلاحين المنخرطين مباشرة في حزب البعث بطريقة ما «طليعة» منتقاة وتمثل فقط ١٦٪ من العائلات الفلاحية (مقاسة بقوة العمل العاملة بالزراعة من الذكور البالغين)، قام الاتحاد بجذب معظم الباقي الباقية من الفلاحين إلى أطر العمل التنظيمية التي يقودها الحزب.

يبدو الاتحاد بهذا أنه قد أنجز مستوى مهماً من التغلغل في الأرياف وإشراك الفلاحين، فتقليدياً كان منافسو الحزب الريفيون، من الإقطاعيين أو الزعماء، قادرين على الاحتفاظ بقسم من السكان إلى جانبهم، لكن الانسجام النسبي لنسبة القرى المنضوية في ظل الاتحادات ونسبة الفلاحين المنظمين (٧٥٪) يشير إلى أن الغالبية الساحقة من الفلاحين انضموا إلى الاتحاد حيثما وجد اتحاد الفلاحين، وإذا كان ذلك كذلك فيبدو أنه قد همّش باطّراد أولئك المنافسين وهو إنجاز مهم، وقد بقيت ثلاث مجموعات من الفلاحين مستثناة على الغالب، فالفلاحون كبار السن ظلوا جانباً، ربما لأنهم ما زالوا وكلاء للإقطاعيين أو الأعيان المحليين، والعمال غير المالكين وحافزهم قليل للانضمام مقارنة بالفلاحين المالكين والمستأجرين الذين كانوا بحاجة للقروض التي يقدمها الاتحاد، وهناك أيضاً ادعاءات بأن النظام قد استثنى الفلاحين الأكراد على أساس التفريق القومي، وإن صح ذلك فيبقون تحت تأثير القيادات التقليدية أو القوميين الأكراد، وأخيراً وحتى عندما كانت عائلاتهم تدخل الاتحاد فإن الاستثناء الفعلي للنساء (ويشكلون فقط ٢٪ من الأعضاء)، بسبب العوامل الثقافية غالباً، فإن هذا ليس بدون عواقب، لطالما كانت الهجرة المتزايدة من أرباب الأسر إلى الأعمال غير الزراعية، فإن مسؤولية النساء المتزايدة عن إدارة الحقول تفرض نفسها.

تمت ترجمة التوسع التنظيمي إلى قدرة الاتحاد الحقيقية، لكن المحدودة، على حشد دعم الفلاحين والتعاون في تطبيق السياسة الزراعية، وقد ساعد الاتحاد بالتأكيد على دفع التغير الاجتماعي-السياسي في القرى إلى الأمام، كما أدى دوراً مساعداً في تنفيذ الإصلاح الزراعي، وذلك بعد سنوات من محاولات تطبيقه بواسطة البيروقراطية. بعدها وضع النظام المهمة بين يدي اللجان المحلية للحزب واتحاد الفلاحين وموظفي وزارة [الزراعة] الذين أنهوا العمل بسرعة أكبر وبطريقة غير محبذة من قبل الإقطاعيين وبنزاعات أقل بين الفلاحين وبانخراط أكبر من جانبهم (زعبي وعطار). كما كان قانون العلاقات الزراعية عبارة عن أوراق مهملة منذ زمن، لم تطبق من قبل البيروقراطية غير المبالية والفلاحين الجاهلين بحقوقهم والعاجزين عن استدعاء ملاكي الأراضي إلى المحاكم بسبب اعتمادهم عليهم؛ فقام الاتحاد بنشر الوعي حول حقوق الفلاحين وقام بتمثيلهم في المحاكم، ورغم أنه لم يتبع هذه السياسة منهجياً في تطبيق القانون، عبر ضمان تسجيل العقود المكتوبة، كما أهمل رعايته للعقود الجماعية للعمال المأجورين، لكن ضغطه كان سنداً في نفاذ القانون بفاعلية، وبفضل سياسته في توحيد القرية فقد قام الاتحاد بدور مؤكد في حل الخلافات مانعاً تطور الخلافات الصغيرة إلى عداوات عنيفة؛ كما كان للاتحاد دور أساسي في إعداد الكوادر ووجهات نظر الفلاحين بخصوص عملية التحول إلى التعاونيات، فكان شعاره: «كل نقابي هو تعاوني»، وبدون الاتحاد، وهو القوة المنظمة الداعية إلى فضائل التعاونيات في القرى، فإن الحركة التعاونية كانت ستكون ميتة الآن على اعتبار العوائق البيروقراطية والثقافة الغاشمة التي تواجهها، أما تعاونيات الخدمة فهي أدوات فعالة إلى حد ما في تأمين القروض والمدخلات وفي القيام ببعض الخدمات التسويقية وبتسهيل الوصول إلى الخدمات والآلات وبتحرير الفلاحين من الاتكال الكامل والمزمن على الإقطاعيين والتجار[٢]. وفي توسطه بين التعاونيات والبيروقراطية، وبتعاطيه مع التأخير والأخطاء في نقل الطلبات والقروض والدفعات مقابل المحاصيل التي كان الفلاحون يواجهونها، فإن الاتحاد يسهل عمل البيروقراطية الزراعية الصدئة، لكن التعاونيات فشلت في أن تتطور إلى مؤسسات للزراعة التعاونية أو لدورة المحاصيل أو للاستثمار القادر على التغلب على تفتت الملكيات أو في تجميع الموارد المتواضعة للفلاحين الأفراد، أما أداؤها المرض أحياناً فكان فشلاً ذريعاً يخبرنا عنه قادة الاتحاد: «هل نحن على الطريق الصحيح في تشكيل الفلاحين

القادرين على العمل من أجل العملية التعاونية؟ نجد بعض التعاونيات حيث العادات والتقاليد البالية إلى أقصى حد، التي تفكك فكرة التعاونيات وعملها... إنه وضع ممرض لنا» (GFP 1977: 22). وقد تم التخلي جزئياً عن جهود الاتحاد في قيادة تسويق محاصيل التعاونيات مثل البطاطا والبصل والعلف والعنب والبطيخ، كما ابتليت جهوده لنشر الجرارات وخدمات الحصاد بسوء الإدارة، كما قام الاتحاد بحشد قوة العمل في القرى من أجل برامج «العمل الشعبي» حيث تقدم الدولة الأموال والتقنيين لمساعدة القرى الراغبة بالمساهمة بعملها من أجل تشييد الطرقات ومؤسسات النفع العام والمدارس والمستوصفات، لكنها لم تتحول إلى أدوات لحشد قوة العمل العاطلة لدرجة معتبرة. كما كان من المتوقع أن يلعب الاتحاد دوراً مركزياً في مكافحة الأميّة لـ ٨٠٪ من الفلاحين الفقراء الذين يقدم لهم الخدمات، لكن وباعترافه لم يقم «بشيء جدّي» لنشر التعليم، الذي يشكل جانباً لا غنى عنه في حشد الفلاحين (GFP 1981: 65)، وقد أمضى الاتحاد أوقاتاً عصيبة يدفع التهم عن دوره في «قيادة وتوجيه عملية الإنتاج وفقاً لخطة الدولة»؛ فقد اقترح دورات تقنية للفلاحين ورعى عمليات تعيين الأراضي والإرشاد الزراعي ليجعل الفلاحين يقبلون الابتكارات الجديدة في المحاصيل والتكنولوجيا (Manzardo 32; Havens 42)، وليجعل الفلاحين أكثر تقبلاً لتغييرات كهذه، لكن بلا أي تأثير على الإطلاق، فقد استمر الفلاحون في تجنب أهداف الخطة، وبالفعل طالما كان تسخير الاتحاد بصورة تقدمية في فرض تخطيط وتسويق الدولة فقد كان يفقد مصداقيته بين الكثير من الفلاحين، وكما عبّرت قيادة الاتحاد عن محدودية أدائها عام ١٩٧٧: «بـ ٣٠٠ متفرغ، كان يجب أن يكون لنا تأثير أكبر ودور أعمق في الريف» (GFP 1977: 22).

دور اتحاد الفلاحين في النظام السياسي

لم يتحول اتحاد الفلاحين إلى ناقل لمشاركة الفلاحين العريضة، لا في الحياة السياسية ولا في التطور الاجتماعي-الاقتصادي؛ وكصنيعة للنظام «من الأعلى» فغالباً ما كان عرضة للبقرطة، كما كانت قياداته معتمدة تماماً على الدولة وفعالياته السياسية محكومة تماماً بما يسمح به نشاط الفلاحين الواسع، من جهة أخرى في تغلغله إلى المجتمع القروي التقليدي جداً وفي تجنيده منه

فقد ظل محكوماً بعدوى المحسوبية والنزعة الشخصانية، ومن الممكن أن تظهر منظمة فلاحية ديناميكية حقيقة كنتاج للنضال من تحت في «حالة ثورية» ما، وهذا ما لم يتيسر في سورية.

لكن الاتحاد ليس أبداً منظمة على الورق، ينقصها القوة والتواجد في ممرات السلطة أو القرية؛ ففي تقديمه منافذ الوصول للسياسيين من الفلاحين إلى نخبة السلطة وإجراءات تشابك المصالح التي تعبّر عن المصالح العريضة للفلاحين إلى صانعي القرار وسبل التجنيد السياسي وميادين السلطة المحلية لعدد محدود لكن مهمّ من النشطاء، ومن الممكن إلى أعداد أكبر من الأعضاء العاديين، فإن الاتحاد يشكل منظمة سياسية حقيقية، جذورها ضاربة في القرى، وليست مجرد هيكل من موظفي الدولة المفروضين من الخارج، أكثر من ذلك وبالرغم من الأمراض «التقليدية» فإن الهدف التحديثي لتوجه الاتحاد وخططه وإجراءاته وانتخاباته وجمعياته ووظائفه الاقتصادية والنقابية تجعله يفترق عن كونه مجرد شبكة من الرؤساء وزبائنهم المحترمين، ويشكل الاتحاد قطعاً مع الماضي حيث كانت الصلة الوحيدة بين البيروقراطية والفلاحين بالكاد تصل إلى الأقضية ويسيطر الإقطاعيون أو الزعماء على شبكة من المحسوبيات التي تصل إلى البيروقراطية وتقطع الصلات الحقيقية بالضرورة بين الفلاحين والدولة؛ أما اليوم فإن الصلات أكثر منهجية ومباشرة، وبدون الإطار التنظيمي الذي يقدمه الاتحاد فإن القاعدة الريفية للنظام ستكون أكثر تشتتاً وسلبية.

كانت عواقب تشكيل الاتحاد على الدولة والمجتمع الفلاحي مزدوجة التأثير؛ فالاتحاد يلعب دوراً رئيسياً في إشراك القاعدة الريفية في النظام، ورغم أن هذه القاعدة ليست ملتزمة ولا مصطفة تماماً إلى جانب النظام فإن اشتراك الفلاحين مكّن البعث من إيصال رسالته منهجياً إلى القرى وضمّ القيادات الريفية إلى صفوفه، وبهذا جلب الاتحاد نسبة من الفلاحين ليتماهوا مع النظام وليساعدوا في منع المعارضة من الوصول إلى الجماهير الريفية، وأكثر من ذلك فقد أدى دوراً حاسماً في انحسار السلطة الاجتماعية للإقطاعيين وزعماء العشائر في المحافظات، وليس من المصادفة أن الريف والذي شكل مفرخة العداوات للنظام قبل عام ١٩٦٣، قد أصبح في ظل البعث أقل تقبلاً للنشاط المعادي للنظام، وحتى عندما أصبحت المدن مرتعاً للشقاق،

وأخيراً سهلت الهيكلية الاتحادية-التعاونية قبول السياسات الزراعية للنظام وفي تعزيز وربط الفلاحين الصغار بالدولة وفي ردع تجميع الأراضي، كما يقوم بمأسسة منظمة للزراعة متوافقة مع ومساعدة على تخليد نظام شمولي-شعبوي، تماماً كما تقدم الإقطاعات الرأسمالية الكبرى القاعدة الاجتماعية للشمولية المحافظة (Hinnebusch 1989, Chapter 7).

ولم يستثنِ دور الاتحاد في تماسك قاعدة النظام ومقدرته على السيطرة، استخدامه في خدمة مصالح الفلاحين، في الحقيقة يمكن النظر إليه بطريقتين حاسمتين في توافقه مع مصالح الفلاحين؛ **فأولاً**، وبينما أصبحت القرية منخرطة أكثر في الدولة والسوق ومعتمدة باطراد على خدمات الدولة وعالقة بأنظمتها، أصبح من الضروري جداً وجود مجموعة منظمة للدفاع عن مصالح الفلاحين في مراكز السلطة، وقد قدم نموذج الاتحاد المؤسساتي للتعاونية الشعبوية للقرية وصولاً أكيداً وحقيقياً إلى الحكومة، وهو مفقود تماماً في النماذج الأكثر شيوعاً في الشموليات المحافظة الموجودة في العالم الثالث؛ **وثانياً**، فقد أدى الاتحاد دوراً فاعلاً في تنظيم الفلاحين الصغار والمتوسطين كقوة اجتماعية-سياسية قادرة على مصارعة سلطة الملاكين الكبار والمستثمرين والوسطاء، كما ساعد في تسليح التشريعات الاجتماعية الحمائية وفي تجذّر المؤسسات التي تدعم استقلال الفلاحين عن تلك القوى؛ وأخيراً، ساعد الاتحاد في رعاية عادات التجمع السياسي عند الفلاحين والتي كان من الممكن مستقبلاً أن تكسب مجالاً ومقدرة ذاتية أوسع لو أرخى النظام قبضته[٣].

الهوامش

١- لا تتوفر الأرقام الدقيقة عن الفلاحين المخولين في اتحاد الفلاحين، لكن يمكن القيام بتقديرات؛ فنسبة السكان في الأرياف المعتمدين على الزراعة والمتوفرة في الاتحاد يمكن احتسابها كما يلي: فعادة وليس دائماً يمكن لرب الأسرة فقط أن يصبح «عضواً» في الاتحاد أو الجمعية (GFP 1981: 191-192)، وما دامت الأسرة الريفية النموذجية تضم ٦,٦ أفراد فإن الأعضاء الـ ٣٤٨٠٠٠ (ومعظمهم أرباب أسر) عام ١٩٨١ يمكن أن يعدوا ٢٢٩٦٨٠٠ شخص فعلياً أو حوالى ٤٨٪ من عدد سكان الريف البالغ ٤,٨ ملايين نسمة في ذلك الوقت (على فرض أن ٧٥٪ من الريفيين كانوا يعملون في الزراعة في الثمانينيات حيث يصل عددهم إلى ٣,٦ ملايين نسمة) وما يعادل ٦٤٪ من السكان الريفيين المعتمدين على الزراعة (SAR 1984: 55, 59)، وباستثناء ٤٪ غير المؤهلين بسبب ملكيتهم الكبيرة للأراضي عندها يضم الاتحاد حوالى ثلثي السكان المعتمدين على الزراعة عام ١٩٨١، وفيما بعد سيضم نسبة أكبر من السكان، فقد كانت نسبة الأعضاء الـ٣٤٨٠٠٠ تشكل ٧٨,٥٪ من أصل ٤٤٩٠٠٠ مالك موجود آنئذ، وإذا افترضنا حينها أن نسبة ٤٪ كانت مهملة وتعبر عن ملاك الأراضي الكبار غير المؤهلين لعضوية التعاونيات فإن النسبة ستصبح ٨٠,٧٪ من أصل ٤٣١٠٠٠ مالك مؤهل، لكن طالما كان العمال الزراعيين الذين لا يملكون أرضاً محسوبين في عضوية الاتحاد فيجب استثناؤهم من إجمالي عدد الأعضاء لاستخراج نسبة المالكين المشتركين في الاتحاد، وطالما لا توجد حالات تخلّ عن العضوية في الحالات المتوفرة لدينا فإن احتسابنا لنسبة ١٥٪ هم عمال غير مالكين على اعتبار أن هذا الرقم هو نسبة العمال الزراعيين من نسبة السكان المعتمدين على الزراعية، فعندما نستثني هذه النسبة ستنخفض نسبة المالكين الأعضاء إلى ٢٩٦٠٠٠ أو ٦٨,٧٪ من المالكين المؤهلين، وبحلول ١٩٨٣ وصل عدد الأعضاء إلى ٤٠٧٥٥٨ من المفترض ان يضموا ٣٤٦٤٢٥ مالكاً أو ٨٠٪ من المالكين المحسوبين عام ١٩٨١ (ومن غير المحتمل، باعتبار مساحة الأرض ثابتة، أنهم تزايدوا كثيراً خلال سنتين)، أخيراً يمكن احتساب التنسيب بتقدير نسبة قوة العمل الزراعي المنخرطة؛ فعدد الأعضاء ٤٠٧٥٥٨ عام ١٩٨٣ (SAR 1984: 473) مقارنة بقوة العمل الزراعية التي تبلغ حوالى ٧٠٠٠٠٠، وهناك نسبة صغيرة من قوة العمل هذه تشكل الملاك الكبار والمستأجرين والمديرين (ربما تصل إلى ٥٪) وهناك نسبة مهمة من أفراد الأسرة العاملة كالنساء والأطفال الناشئة تحت ١٨ (من المحتمل أن يشكلوا ٣٠٪ وفقاً لإحصاء السكان) وقد انضم عدد قليل جداً من النساء إلى الاتحاد (٨٢٥٣ عام ١٩٨٠) طالما أن رب الأسرة هو من ينتسب عادة، كما لا يمكن للشباب تحت ١٨ أن ينضموا، وبما أن العائلة هي الخلية المهمة اجتماعياً في القرية فإن أهم مؤشر في الانتساب إلى التعاونيات هي نسبة الأسر الفلاحية المنخرطة، كما تقاس بنسبة أرباب الأسر وبغرض تقدير هذه النسبة يمكن استثناء النساء

والأطفال من أصل قوة العمل، وعندما يجري استثناء الفلاحين غير المؤهلين وقوة العمل الأسرية غير مدفوعة الأجر فإن قوة العمل المؤهلة الباقية للعضوية يجب أن تكون بحدود ٤٦٥٠٠٠ (SAR 1970: 306; SAR 1984: 91)، ويمكن مقارنة هذه إلى عدد أعضاء الاتحاد من الذكور التي تستثني ربما حوالى ١٠٠٠٠ امرأة، والذي يجب أن يكون حوالى ٣٩٧٥٦٠ رجلاً، وبهذا يمكن اعتبار ٨٥٪ من الفلاحين المؤهلين أرباب أسر قد انخرطوا في الاتحاد بحلول ١٩٨٣، وبأخذ عمليات الحساب الثلاث معاً يبدو من المنطقي التفكير بأن الاتحاد قد وصل إلى ٣/ ٤ من الفلاحين.

٢- تم بحث الوظيفة الاقتصادية للتعاونيات بالتفصيل في الفصل السابع من الدراسة المرافقة؛ الفلاحون والبيروقراطية في سورية البعثية: الاقتصاد السياسي للتطور الريفي (Boudler: Westview Press، 1989).

٣- بالإضافة إلى الوثائق الداخلية المستشهد بها، يستفيد هذا التحليل من مقابلات عامي ١٩٧٤ و١٩٧٧ مع كوادر الاتحاد على المستوى المركزي والمحافظة والمنطقة والقرية.

الدولة والقرية: السياسات الريفية والتحدي الاجتماعي وانخراط الفلاحين

شكل حزب البعث خلايا حزبية في العديد من القرى قبل تسلّمه السلطة؛ وبذلك كان حكمه قد تثبت واعتمدت الثورة على الارتباط بإنعاش قاعدته الريفية وانتشارها، وتقوم شبكة كثيفة من الهياكل الحزبية والدولتية بربط معظم القرى السورية التي تبلغ بالكاد ٦٥٠٠ قرية، ويسير سلك القيادة من وزارة الإدارة المحلية إلى المحافظ في كل محافظة ثم إلى مدير المنطقة ثم إلى مدير الناحية وأخيراً إلى مختار القرية أو في البلدات إلى رئيس البلدية؛ وتسير التراتبية الحزبية من القيادة القطرية إلى فرع الحزب في المحافظة إلى الشعبة في المنطقة إلى الفرقة في البلدة أو الوحدة في القرية، وهي متوازية غالباً مع منظومة داعمة من «المنظمات الشعبية».

يبدو أن البعث قد اخترق المجتمع الريفي بنيوياً ، لكن بأية عاقبة على تماسك النظام وتشكيل الدولة؟ هل حشد النظام الفلاحين سياسياً، وهل أنشأ مؤسسات القرية الجديدة، وهل قام بتطبيق البرامج التي تكسب دعم الفلاحين؟ ستبحث دراسة الحالة التالية إظهار إلى أي مدى، والكيفية، وبأية آثار، قام النظام بالتأسيس لنفسه في القرى، وكيف تمت عملية تشكيل النظام نفسه من قبل البيئات الريفية السورية المختلفة؟ وكل حالة من القرى تعطي مثالاً عن تركيب مختلف عن التداخل بين النظام والمجتمع الريفي، تتفحص ثلاث حالات المجتمعات الفلاحية

للأقليات التي تقطن المناطق الجبلية والتي لعبت دوراً رئيسياً في البعث؛ العلويين والدروز والمسيحيين. والحالة الأخرى قرية علوية ساحلية تحت السيطرة السنّية، والحالات الثلاث الأخرى قرى سهلية سنّية في جنوب ووسط وشمال البلاد؛ إحداها قرية متمدنة في البساتين المروية حول دمشق والثانية مزرعة تسيطر عليها العشائر على وادي الفرات، وتشكل مجتمعة فسيفساء التنوع للقاعدة الريفية للبعث[1].

قرية حمص[2]

وهي قرية مسيحية، سكانها فلاحون قليلو الملكية، تقع على بعد ٢٠ كلم من مدينة حمص في منطقة تل كلخ، وقد جربت القرية التحشد الاجتماعي والسياسي طويلاً قبل تسلّم البعث للسلطة؛ ففي أواخر الثلاثينيات كانت منقسمة على ذاتها ومستغرقة في العداوات التقليدية بين ثلاثة أنساب، لكن بحلول الأربعينيات وتحت ضغط زيادة السكان وتفتت الأراضي والفرص الجديدة في المدن وفي ما وراء البحار فقد اقتنع أهلها بالهجرة وبالتوجه إلى التعلم والوظائف خارج العمل الزراعي.

وقد ترافق التسييس مع هذا التحشد الاجتماعي، تاركاً دمغة عميقة على القرية؛ فقد ظهرت عدة أحزاب باحثة عن المنتسبين، أولهم الحزب السوري القومي الاجتماعي ثم الحزب الشيوعي السوري يليه الحزب الاشتراكي العربي (أكرم الحوراني) وأخيراً حزب البعث، وقد سعد التسييس في وأد التكافل العائلي التقليدي والعداوات؛ فالأحزاب قامت بالتنسيب عبر التكتلات العائلية وبالتدريج أعادت صف القرية وفق تكتلات حزبية، ومع بداية الستينيات أصبح التزاوج العابر للعائلات شائعاً وصار الشباب يتذكرون الصراع بين العائلات في طفولتهم وكأنه شيء من الماضي، ولم يعد اسم العائلة مركز التعريف والحالة الاجتماعية للشخص بل أصبح التعليم مفتاحاً للنجاح.

تم تشكيل الخلية البعثية في القرية من قبل شخص سافر إلى دمشق للدراسة وهناك التقى

[ميشيل] عفلق وهو رفيق أرثوذكسي مسيحي، وحين عاد إلى القرية قام بافتتاح مدرسة مجانية تبناها الحزب، جوار منزله، وقام بجذب الكثير من القرويين الذين تستحيل الدراسة عليهم بطريقة أخرى؛ وقد ملأ أولئك الطلاب لاحقاً مناصب الحزب، أما الآخرون فقد تم تنسيبهم من خلال النداء الأيديولوجي؛ كمثُل الوحدة العربية والعداء القومي لإسرائيل والمطالب الاجتماعية بمعاملة أفضل للفلاحين، كما انضم البعض بسبب الصداقة أو الروابط العائلية إلى المتحشّدين أيديولوجياً عندما زادت قوة البعث في الخمسينيات، أو لأنهم كانوا يرون فرص العمل في كنفه خارج العمل الزراعي، فبعض الآباء انضموا ليزيدوا من آفاق أبنائهم، كما أثّرت العداوات العائلية المنتعشة على الولاءات؛ فمثلاً إذا كان أعداء العائلة قوميين سوريين أو شيوعيين فإن العائلة ستنضم للبعث، ومهما كان الدافع الأصلي فإن منح التعليم الحزبية والانتساب الأول قد شكلت التوجهات السياسية للكثير من القرويين الشباب في مراهقتهم تاركة بصمة دائمة.

كان الصراع الاجتماعي في المنطقة قد فرض التسييس المبكر جاعلاً منه الأرض الخصبة للنداءات الاشتراكية والمعادية للإقطاع والبورجوازية؛ ورغم أن القرية نفسها لم تكن مملوكة لإقطاعي فإن نضال الفلاحين ضد الإقطاعيين في القرى المجاورة قد وصل أحياناً إلى العنف مكتسحاً المنطقة كاملة، كما سيطر الفلاحون المنظمون من قبل أكرم الحوراني على دزينات من القرى في الخمسينيات حتى استعان الإقطاع بالشرطة لإخلائهم، أما القرية نفسها فكانت في قبضة التجار المدينيين الذين أقرضوا القرية لمتطلبات الإنتاج بفائدة ربوية ثم جمعوا المحصول من زبائنهم بأرخص أسعار السوق، وفي بعض الأحيان كان الفلاحون يدمرون محصولهم من العنب على أن يقبلوا سعراً كهذا؛ في عام ١٩٥٤ قام مؤسس الحزب في القرية بتحدي لائحة الإقطاعي المحلي إلى انتخابات البرلمان، وطالما كان على المرشح في المناطق متعددة الطوائف أن يعبر خلال قوائم متعددة الطوائف فقد كان عليه كمسيحي أن يجد شريكاً علوياً، وقد كانت الحادثة مقياساً للتضامن بين الطوائف، بحيث لم يتطوع أي شخص علوي بارز لتحدي العائلة العلوية المتحالفة مع الإقطاعي في المنطقة، لكنه وجد الدعم فعلاً بين الشباب العلوي الفقير الذين حضرت نسبة أكبر منهم

إلى مدرسته، وبرفقة رفاقهم المسيحيين قاموا بحشد الدعم لمرشحهم، ورغم أن البعث قد خسر الانتخابات لكنه قدم عرضاً جيداً؛ فقد أظهرت الحملة أن قبضة الإقطاع وزعماء الطوائف على مجتمعاتهم قد ارتخت وأن التسييس بدأ بتوليد أشكال جديدة من التجمع العابر للطوائف، فنوع التحالف العلوي-المسيحي المتولد هنا بين شباب القرى لا يزال قائماً داخل نخبة البعث الحاكم حتى اليوم.

أصبح حزب البعث المندمج بأتباع الحوراني، المستفيدين من تدمير القوميين السوريين في الخمسينيات، القوة المسيطرة في القرية بحلول نهاية الخمسينيات، لكن هذا لم يوحّد القرية سياسياً وهي اليوم منقسمة فعلياً؛ فالقرية التي تبعت مسار حزب البعث صارت تعكس الانقسامات التي عانى منها الحزب، فقبل ١٩٥٨ كان لنمو الراديكالية بالإضافة إلى النزاعات الشخصية داخل الحزب الأثر في انجراف بعض الأنصار بعيداً، رغم أنهم استمروا باعتبار أنفسهم «البعثيين القدامى» الحقيقيين، وفي عام ١٩٦١ انفصل الحوراني وعفلق في الموقف السياسي من [عبد] الناصر، فالحوراني له رصيد كبير من الدعم في القرى بسبب سجله في النضال الفلاحي ضد «الإقطاع»، لكن الآخرين لم يطيقوا دعمه المعادي للوحدة ولنظام «الانفصال»، أما التجربة الصادمة الأخرى لبعثيي القرى فوقعت عام ١٩٦٦ عندما طارد الجناح اليساري للحزب مؤسس الحزب ميشيل عفلق إلى خارج سورية، لطالما انضم معظم أنصار الحزب في السنوات الأولى عندما كان المعلم الذي لا ينازع، فقد ترك الكثيرون الحزب معه، معتبرين انقلاب ١٩٦٦ عصياناً عسكرياً ضد الحزب، لكن الآخرين وقد صاروا راديكاليين فقد دعموا نظام [صلاح] جديد في دمشق، لكن في عام ١٩٧٠ سقط الراديكاليون أنفسهم عن السلطة، وصار أنصارهم في القرى الآن مصروفين؛ ففي بداية السبعينيات نجح نظام الأسد بإعادة بعض البعثيين القدامى إلى الحزب، لكن وحتى بعد تأسيس «الجبهة الوطنية التقدمية» في دمشق، ظل العديد من أتباع الحوراني ينظرون إلى النظام بعدوانية، وبعضهم اعتبر نفسه ماركسياً وعارضوا بحدة نزعة الأسد للتعايش السياسي مع إسرائيل بعد حرب ١٩٧٣، رغم أنهم لم يتعاونوا مع البعث الراديكالي عندما كان في السلطة، كما وضع بعض البعثيين أنصار عفلق مسافة بين أنفسهم وبين

النزعة التعايشية في دمشق، وقد اعتبر جميع هؤلاء البعثيين القدامى قادة الحزب أصحاب المناصب في القرى كانتهازيين، وقد تحدثوا عن فساد النظام وخسارة الديموقراطية الحزبية الداخلية وهيمنة الجيش، وعلى رأس هذا كله لا تزال الباقي من العاطفة القومية السورية بين الفلاحين الذين لا يزالون يؤمنون بأن سورية هي العماد وليس الأمة العربية ولا حتى القضية الفلسطينية، ورغم كونهم معادين جداً لإسرائيل فلأنها عدوة لسورية، ويشير هذا إلى أن أثر الأيديولوجيا المحمول والتسييس المبكر يمكن أن يؤديا إلى مواقف مستمرة، وإلا لما تمايز هؤلاء القرويون عن الجماعات البعثية المتنوعة.

بينما انسحب البعثيون القدامى من الحزب فقد انجذبت قيادة الحزب إلى مواقع جديدة؛ فالبعثيون القدامى جاؤوا من أسر فلاحية أكثر ازدهاراً وكانوا من أوائل القادرين على إرسال أبنائهم للحصول على التعليم، وبينما بقيت القلة فقد غادر الكثيرون من هذه الطبقة الحزب والقرية بسبب خيبة الأمل السياسية أو للبحث عن فرصة اقتصادية، وبالنتيجة انبثقت الطبقة الدنيا من الفلاحين كقيادة للحزب والاتحاد، وهذا ما يشير إلى التسييس الواسع في القرية، وبالفعل بحلول السبعينيات كان هذا التسييس شاملاً جداً، حيث تمت متابعة القضايا السياسية بشَرَه ومناقشتها بالتفصيل الشديد كما في المدن، مع ذلك يبدو النشاط السياسي الفعلي قد انكمش؛ فعضوية الحزب كانت، رغم أن القرية كانت مركزاً تاريخياً للانتساب إلى البعث فإنها لا تضم الآن سوى حلقة واحدة مرتبطة بالفرقة في قرية علوية مجاورة، وتظهر المجموعة الجديدة من قادة الحزب غير قادرة على كسب ثقة هؤلاء الفلاحين المسيّسين والمتشرذمين بشدة؛ صحيح أن هناك اتحاد فلاحين وتجربة تعاونية في القرية «طشطشت» زمناً طويلاً، لكن الكثيرين من الفلاحين القدامى جيدي الأحوال قد بقوا بمعزل عنه وجزئياً بسبب التنافس السياسي؛ فالتسييس والتعبئة البعثيان لم يحققا وحدة الأهداف العامة، لكنهما تسببا بالتشرذم في هذه القرية.

كان هناك تغير اجتماعي في القرية في ظل البعث، فأحد التغيرات الهامة أنّ السيطرة القديمة

للتجار الحماصنة قد انكسرت، فقد وجد الكثير من الأسر جيدة الأحوال مصادر خاصة لقروضهم بعدما وجد أبنائهم العمل خارج الزراعة، بينما وجدت الأسر الأفقر سبيلاً إلى القروض الحكومية، وتسوّق القرية الآن العنب والبطاطا عبر التعاونية، ورغم أن سوء استخدام حسابات ومعدات التعاونية قد أدى إلى تدخل الحكومة لمحاسبة مجلس التعاونية ما أدى إلى اهتزاز الثقة فيه، كما وصلت الخدمات كالماء والكهرباء والطرق ويمتلك الفلاحون الآن منافذ الحصول على مواد البناء التي تسوقها الحكومة وبنى الكثيرون بها منازل محسّنة؛ في الوقت التي دخلت فيه الرفاهية إلى القرية عاد بعض الشباب ممن هاجر، أما الآخرون، الموظفون الدائمون، في الحكومة أو أصحاب الأعمال المدينية فإنهم يستثمرون في تحسين أملاك أسرهم، فقلة منهم حصلت على الكثير من الأموال من خلال زراعة التفاح وتسويقه، وآخر بنى معملاً صغيراً لتقطير العرق من العنب المحلي، وقد ترافقت هذه التطورات مع احتداد مؤكد للفوارق في المداخيل التي كانت في الحدود الدنيا بين الفلاحين؛ فالأسر التي حصل أبناؤها على التعليم أولاً ولديهم الآن عمل جيد الأجر خارج القرية مزدهرة، وبما أن الكثير من الشباب قد هاجروا منذ زمن طويل فإن ملكيات الأسرة المزدهرة تدار من قبل الآباء المسنّين وتقوم بالعمل اليد العاملة المستأجرة من القرويين الفقراء والقرى العلوية المجاورة، حيث صار التعليم متاحاً لاحقاً والأرض نادرة فهناك فائض من الفلاحين الذين بلا أرض، ويمكن أن الخمول السياسي للفلاحين الأكثر غنى وسيطرة الفقراء على الحزب والاتحاد، قد قدّما الحماية لكسبة الرواتب في مواجهة مستخدميهم والتي ما كانوا ليحصلوا عليها بشكل آخر، وبالوقت نفسه فإن عمل عضوين سابقين في البعث تركا القرية يوضح التحول الغريب لكن غير النموذجي؛ فالأول وكان من أنصار عفلق يدير عملاً في دمشق، بينما يزرع البساتين في القرية ويحافظ على روابط قوية بالحزب من خلال صديق الدراسة المقرّب الذي وصل لأعلى قمم السلطة، أما الآخر فهو راديكالي سابق من جماعة جديد ويعمل وكيلاً لشركة أميركية متعددة الجنسيات في الشرق الأوسط؛ لقد اقلع الرجلان عن السياسة وتعايشا مع فشل الاشتراكية والتحقوا بالثقافة التجارية-البورجوازية لأهل المدن، مع ذلك فإن مواقفهما السياسية بقيت راديكالية قومية وموالية لمثُل البعث في الاشتراكية والثورة.

قرية القلمون(٣)

تقع هذه القرية أدنى جبال القلمون بالقرب من اوتوستراد حمص ولها تاريخ عريق في التعبئة الاجتماعية حيث أدمجت بصورة تقدمية في الاقتصاد المديني؛ وهي قرية مختلطة من المسلمين والمسيحيين صغار الملكيات، حيث اختلاف حجم الملكيات فيها لا يتجاوز الواحد إلى أربعة، وقد اعتمد اقتصادها تقليدياً على زراعة القمح وتربية الماشية على أرض قاحلة غير خصبة وجب تعزيلها دائماً، كما كانت عرضة للكوارث الطبيعية بكثرة، وليست المجاعة بسبب الجفاف فحسب ولكن بسبب الفيضان من الوادي القريب الذي دمّر ٣٠٠ منزل وأغرق ٧٦ نسمة عام ١٩٣٧، وقد كانت العائلات الممتدة الفروع نموذجيةً، تضع ثقلها كلّه لكي تتوسع في موارد الأرض المحدودة، وقد أرغمتهم الزراعة غير المستقرة على الهجرة وسرعان ما أصبحت تقليداً؛ فهاجر المسيحيون في البداية إلى الأميركيتين ولحقهم المسلمون إلى المدن وبعدها إلى دول النفط العربية من أجل العمل، ومنذ ذلك الزمن أصبحت الأسر منقسمة إلى البعض في الوطن والبعض في الاغتراب يبعثون أو يجلبون معهم الأموال التي تزيد من حيوية اقتصاد القرية، وفي الثلاثينيات كان الريّ يتم بإعادة استخدام الأقنية الطويلة غير المستخدمة لجلب مياه الينابيع القريبة إلى الحقول، وتنوعت المحاصيل من البطاطا إلى البقول إلى القمح إلى زراعة الأشجار المثمرة، أما الحقوق في الماء المعزولة عن ملكية الأرض فكانت تباع وتشترى، وقد أصبح الماء أكثر أهميةً من الأرض نفسها وأصبحت مياه الريّ «تتشارك» مع المصدر الرئيسي لشهرة القرية وثروتها، كما تعاونت الأسر المتقاربة في أراضيهم بالمؤازرة لتعويض النقص بالقوة العاملة بسبب الهجرة.

هيمنت كبرى العائلات الفلاحية الأغنى تقليدياً على السياسة في القرية، كالمخترة والمجلس ولجنة [توزيع] المياه، كما كانت الخلافات الطائفية تسبب انشقاقات أساسية في القرية حتى وقت قريب؛ فالأقلية المسيحية أبقيت سياسياً في مرتبة أدنى وبقي الازدراء يتعمق أكثر فأكثر، ولكل مذهب أحياؤه المنفصلة، والتزاوج المختلط محرم تماماً، وكان على المسيحي أن يتنحى جانباً إذا مرّ به مسلم في الطريق، لكن الماء والأرض كانا أيضاً مصدرين للنزاعات الكبيرة، فالريّ خصوصاً جلب انشقاقاً آخر للقرية قاطعاً الطريق على الشقاق الديني؛ فقد قام الفلاحون

الأغنى بتنظيف القنوات القديمة وبتطوير مزرعة تعاونية مرويّة، وعندما تم التخلي عن أولئك الأكثر فقراً أرادوا بناء قناة جديدة لإرواء مزرعة جديدة مماثلة فحاول زعماء القرية منعهم في محاولة للحفاظ على مصادر المياه المحدودة لأنفسهم، فتحولت الشكاوى القانونية إلى عنف، في هذا الوقت بدأت الأحزاب السياسية في اختراق القرية وأخرجت الشبيبة الشيوعية المحلية، كأبطال للفلاحين الفقراء، النزاع كصراع طبقي، لكن اليد الطولى كانت للفلاحين الأغنى في المحاكم وللفقراء في الشوارع (Hanna 447-449)، وبالفعل فقد تمّ إنشاء مزرعة جديدة من قبل الفلاحين الفقراء رغم كونها من قياس أصغر، وعندما انتشر الريّ أصبحت «لجان توزيع المياه» التي أشرفت على حراسة وتوزيع الماء بالدور - شيخ العدّان - مواقع السلطة بسبب تزايد النزاعات على الماء، وساد الاعتقاد أن هؤلاء المشايخ يغتنون ببيع الماء سرّاً.

وبعد استقلال سورية وصلت الأحزاب ، القومي السوري والاشتراكي العربي (الحوراني) والبعث إلى المنطقة وبدأوا الصراع مع الشيوعيين، وبعد اندماج البعث والاشتراكي قاما بتأسيس موقع قيادي، وقد ازدهر البعث على العداوة بين القرية والمدينة وعلى عاطفة القرويين القومية الجيّاشة، وبالتشارك مع القرى المجاورة كالنبك ويبرود والقارة تعاونوا على انتخاب مندوب إلى البرلمان عام ١٩٥٤ هو عبد الحليم قدّور، وبعد ١٩٥٨ أحرزت الناصرية دعماً قوياً هنا، وبعدما تسلّم البعث السلطة عام ١٩٦٣ أحرز بالتدريج هيمنة لا تنافس، وبعد أن انتصر الراديكاليون عام ١٩٦٦ أصبحت عملية الانتساب أكثر تشدداً؛ فكان على المرشحين أن يذهبوا إلى معسكرات التدريب وأن يحفظوا النصوص العقائدية عن ظهر قلب وأن يمضوا ثماني سنوات في مرتبة النصير، لكن الشباب المحلي هرعوا مع ذلك لينضموا تجذبهم هيبة الحزب الحاكم، كما توقعوا أيضاً أن العضوية ستفتح لهم أبواب الفرص المحصورة سابقاً بأبناء المدن، كما بالضغط من المدرسين والزملاء الهادف إلى السيطرة على اعتراضات بعض الآباء على عضوية أبنائهم، كانت السياسة الراديكالية في صعود، وأصابت النضالية القومية للبعث الاستجابة في القرية حيث كانت إسرائيل المهابة والمكروهة هاجساً؛ فالرأي الخرافي السائد أن إسرائيل قد وضعت أجهزة تنصت على الأشجار والجدران لالتقاط الأحاديث، وعندما طرد السادات الخبراء الروس، قالت سيدة عجوز، بلسان جزء من الرأي

القومي، مستنكرة ما قام به من نكران للجميل: «لقد فقدنا شرفنا العربي!»

توضح مهنة الابن الأكثر شهرة للقرية في ذلك الزمن الطريقة العجيبة التي يمكن أن تسلكها السياسات الأيديولوجية كأشكال محلية غير متوقعة؛ فقد دخل هذا الرجل، وهو من أسرة متواضعة، الكنيسة الأرثوذكسية وقاد مؤامرة ضدّ الأسر الكبيرة التي كانت تسيطر عليها، ثم أنشأ كنيسة منافسة وصار صاحب لقب مطران حمص من قبل حكومة البعث، وكونه قد درس في موسكو فقد كان معروفاً كصديق للروس وكداعية لمبدأ التعاونية الزراعية وكمناضل من أجل مجتمع المساواة وكوطني يكره أميركا.

ومنذ منتصف السبعينيات بدأت شعبية البعث تتناقص بين الشباب حيث صارت النظرة إلى النظام كفاسد وطائفي؛ ويزعم أن أحد الرجال الكبار في القرية، وهو رئيس البلدية البعثي الحالي، أنه صنع مالاً من الفساد، لكن الرأي المهمَّش قد بقي قومياً عربياً وقليل التقبّل لدعوات الإخوان؛ ففي الانتخابات البرلمانية الأخيرة تم ترشيح مدير مدرسة محلية محبوب جداً، وهو ناصري وليس بعثياً، للمنافسة عن قائمة الجبهة الوطنية التقدمية وتمّ انتخابه إلى البرلمان، وتمت رؤيته كمنفذ للقرية إلى الحكومة، لكن «الابن المفضل» الأكثر أهمية هو السكرتير الشخصي للرئيس الأسد والذي، بتلك المقدرة، يستطيع القيام بالأشياء الضخمة من أجل القرية.

وقد عصفت رياح التغيير الاجتماعي بالقرية تحت حكم البعث، ورغم أن بعضها ترعاه الحكومة فإن ازدياد الاندماج بين القرية والأسواق الواسعة كان له الأثر الأكثر عمقاً؛ ففي ١٩٦٥ بدأت الخدمات بالوصول إلى القرية بدءاً بأنابيب المياه والطرقات المعبّدة وتالياً الكهرباء، وقد تمّ استبدال البيوت الطينية ببيوت إسمنتية أكبر، وفي عام ١٩٦٨ قامت الحكومة ببناء سدّ في المنطقة لمنع الفيضان ولتخزين المزيد من المياه للريّ، كما تم تأسيس تعاونية جديدة، رأسمالها شراكة، وجنيت منها المحاصيل الناجحة، ثمّ وزعت الأرباح على حملة الأسهم، فالتقليد القديم في التعاونيات المساهمة هنا يبدو وقد عبّد الطريق لنجاح أغرى

القرى الأخرى؛ وتبدو يد الحكومة قصيرة هنا، فليس هناك خطة مفروضة لأن الكثير من الفلاحين لديهم مواردهم الخاصة وليسوا معتمدين على المصرف الزراعي من أجل القروض، كما أن المشرف على التعاونية نادراً ما يرى تاركاً شؤونها لهيئة من كبار السن ولرئيسها المنتخب، لكن الزراعة بدأت، بصورة متزايدة، تحتل المرتبة الثانية أمام مشاغل أخرى؛ فلا أحد يريد في هذه الأرض الفقيرة أن يكون معتمداً عليها كلياً، مثل أولئك المضطرين لبيع قوة عملهم للآخرين لدعم دخولهم والذين يعتبرون فقراء القرية، لقد غيّر التعليم القيم عند الكثير من الشباب؛ فهم لم يعودوا راغبين بالعمل في الأرض وأن يبحثوا عن عمل في المدينة؛ لقد تكثّف تقليد العمل في ما وراء البحار بعد الفورة النفطية التالية لعام ١٩٧٣، عندما هاجرت زرافات من الشباب إلى الخليج، ثم أرسلت الأموال من المهاجرين واستثمرت في أنواع من الأشغال المساهمة نوعت من موارد الفلاحين؛ فبعض الفلاحين استثمروا في الجرارات وأصبحوا مستثمرين صغاراً، وملأوا الفجوة التي سببتها الهجرة المتواصلة وحاجات المناطق المحيطة، كما قدّم تشييد اوتوستراد دمشق-حمص الجديد الوظائف لسكان المنطقة حيث استخدم البعض نقودهم في شراء صهاريج لنقل النفط من مصفاة حمص إلى دمشق، حيث أصبحوا ناقلين مستقلين.

لكن حتى لو تطورت القرية بشكل ما، فقد بدت أنها «تموت» بأشكال أخرى، فقد ذوت الصناعة الرثة بسبب أن الفلاحين الذين اغتنوا حديثاً لم يرغبوا أن تعمل زوجاتهم من أجل أسعار «منخفضة» تدفعها الحكومة لمنتجاتهم، حتى بعدما تضاعفت الأسعار عشرة أضعاف خلال عشرين سنة، ثم ضربت كارثة جزءاً من القرية؛ فقد انخفض منسوب المياه بسبب حفر الآبار والضخ غير المدروس في المنطقة وفقدت المزرعة المروية الأكبر زوادتها من الماء، وقد كانت الحكومة واعية للخطر منذ سنوات وحذرت الفلاحين كثيراً، لقد جفت ثلاثمئة بئر في جبال القلمون بين الأعوام ١٩٦٩ و ١٩٧٢، ثم حاولت الحكومة تنظيم عمليات الحفر لكن بعض الفلاحين قاموا برشوة الموظفين أو اعتقدوا بأنه من المجدي دفع الغرامات وبالنتيجة عانى الجميع، وهذا ما ساهم في فقدان الثقة في الحكومة التي نظر إليها كفاسدة جداً في فرض القوانين التي تحمي الصالح العام، وعند هذا المفصل على كل حال قامت صلة القرية المتربعة

على قمة الهرم السلطوي بخدمتها جيداً؛ فقد استخدم سكرتير الرئيس صلاته لجعل وزارة الزراعة تقوم بإيجاد مصادر مياه جوفية جديدة وشخصية بارزة في باطن النخبة الذي يملك شركة للحفر ليساهم بمعدات الحفر، وقد عادت القرية الآن لأعمالها بفضل النفوذ الشخصي الخاص، لكن القرى المجاورة لم تكن محظوظة إلى تلك الدرجة، وبينما كانت الفورة النفطية تخبو عاد الكثير من الفلاحين من [المملكة] العربية السعودية، وقد فقد الكثيرون أخلاقيات العمل والاهتمام في الزراعة، فبعضهم كان يمتلك المال للاستثمار ولينشئ البيوت البلاستيكية أو في تربية الدواجن، والبعض الآخر صار مزارعاً في عطلة نهاية الأسبوع، في الوقت الذي يمسكون فيه عملاً آخر في المدينة.

وقد رافق التغير الثقافي التغير الاجتماعي-الاقتصادي؛ فلم يعد الانقسام الإسلامي-المسيحي مسيّساً، والمجتمعان ودودان علنياً، وفي نهاية ١٩٦٥ كان هناك هجوم على الكنيسة، لكن المسيحيين الآن يظهرون محميين من قبل «الحكومة العلوية»، وتحت السطح تقيم بعض الأحقاد، ففي بعض النقاشات المنتقصة من شأن الآخرين بين أهل البيت الواحد مازالت عبارة «الآخرين» شائعة فهناك حسد؛ المسيحيون الذين حازوا تعليماً قبل المسلمين بوقت طويل تقدموا عليهم اجتماعياً بثبات، لكن الآن صار الكثير من المسلمين أكثر غنى في الخليج والسعودية، وقد أنتج التغير الثقافي فجوة بين الأصغر المتعلمين «الحديثين» والأكبر سناً وخاصة النساء كبيرات السن، اللواتي مازلن يعتقدن بالأرواح والعين الحاسدة ويزرن أضرحة الأولياء القريبة؛ لقد تحسنت أحوال النساء، فقد اعتدن القيام بمعظم الأعمال في الحقول وفي نقل الماء وفي العناية بالماشية وفي تبييض المنازل، بينما يبقى الرجال، الرؤساء، محافظين على قدراتهم وبذلك يستطيعون القيام بدور «الديك ليلاً»، وطالما كانت المرأة شرف الرجل، فقد كنّ يحصرن بحيث لا يصبحن هدفاً للقيل والقال التي يمكن أن تسبب الحرج للعائلة، ولم يتعلمن لأن هذا سيتسبب في تطوير أصواتهن لما يشبه الغناء أو الرقص أو كتابة رسائل الحبّ، وقد ورثت المرأة من ثلث إلى نصف حصة الرجل، لكن الكثير من هذا تغير؛ فالفتيات الآن يتعلمن بحيث يتقاضين رواتب كمعلمات وبذلك يصبحن مرغوبات أكثر كشريكات حياة، وتجد المرأة الراغبة بحصة من الميراث الإنصاف في وزارة العدل، وبعدما تعلمت المرأة

ووجدت فرصة عمل أصبحت أكثر استقلالاً، وبسبب ابتعاد الكثير من الرجال مؤخراً فإن النساء يعشن حياة أكثر حرية.

قرية جبال العلويين(٤)

تقع هذه القرية قرب بلدة الشيخ بدر في الجبال وتشكل مجتمعاً ملكياته صغيرة عانت من تعبئة سياسية واجتماعية كبيرتين؛ وفي هذا المسار سبق القادة الجدد القادة التقليديين وانخرطت القرية في الدولة والسوق الأوسع.

تقليدياً، كان العلويون فعلياً منفصلين عن باقي سورية؛ فهم فرع مهرطق من الإسلام وتنظر إليهم الغالبية كمهرطقين، كانوا يبحثون عن ملجأ في صيامهم الجبلي، وقد كان المجتمع العلوي منظماً في تراتبية عشائرية يرأسها المشايخ الذين تنافسوا في ما بينهم ومع العالم الخارجي في توسيع الإمارة الصغيرة في الجبل وقد كانت سلطة الشيخ سياسية أساساً، رغم أن البعض منهم كانوا أصلاً زعماء دينيين وقد ضم الكثيرون منهم الوظيفتين الدينية والسياسية معاً؛ وعرضوا على أتباعهم الحماية في بيئة تعمها الفوضى وأن يمثلوهم أمام سلطات الدولة الحاضرة بشكل متقطع والتي كانت تبحث عن جباية الضرائب أو تجنيد الفلاحين، كما قاموا بدور القضاة والوسطاء بين المتنازعين؛ وقد أحاط الخدم المسلحون الرجال الأقوياء الشخصية الذين كان حكمهم يصبح مشروعاً بروابط القربى، حقيقية كانت أم وهمية، أمام أتباعهم من خلال سلالة الشيخ المتكررة أو بالسلطة الدينية-شبه القانونية، وبقدر ما يستطيعون كانوا يجمعون الزكاة، المفترض أنها للفقراء ولبناء أضرحة الأولياء الصالحين، وهي مركز الحياة الروحية عند العلويين؛ كما تمتعوا باحتكار التعلم واستفادوا من سمة التدين العميق عند الفلاح المؤمن بالطلاسم التي وحدهم بإمكانهم تقديمها، والبعض راكم الثروة من الإتاوات أو من الأرض التي غالباً ما وهبها له الفلاحون مقابل الحماية ، لكن المجال لملكية أرض كبيرة كانت محدودة بسبب الطبوغرافيا الجبلية؛ وطالما كانت العشائر تتوزع على أكثر من قرية واحدة فقد كان الشيخ يعين قيادة القرى إلى

«سايح» ويعين مختاراً أيضاً، عادة ما يكون من عائلة السايح وربما يكون الشخص نفسه؛ وقد كانت هذه القرية مركزاً لعشيرة البشارغة من اتحاد المتاورة، الذين قادهم في مرحلة الانتداب الشيخ الشهير صالح العلي والذي حصل على زعامة الجبل بكامله، وقاد انتفاضة كبرى في وجه الفرنسيين حتى توصل معهم إلى اتفاق، ورغم وجود عائلات من مجموعات عشائر الحدادين والخياطية، أيضاً، فقد سيطرت عليها، جميعاً، عشيرة الشيخ صالح وكان مختارها وسائحها ينتميان إلى فخذ من عشيرته.

كانت المنطقة، المتموضعة على أرض صخرية متآكلة وبدون مصدر ثابت للماء، متخلفة جداً، فقد كانت الزراعة على ملكيات متفرقة وصغيرة جداً بدائية وانتشر اقتصاد المرابعة الذي بالكاد يؤمن حدّ الكفاف حتى زمن الحكم الفرنسي، وقد يقوم بائع جوّال، بشكل متقطع، بدور الصلة الوحيدة مع السوق الأكبر؛ فالطرقات تصعد من الشاطئ حتى نهايتها على سفوح الجبل حيث كان العلويون، في صراعهم مع المسلمين والمسيحيين أهل المدن، غير مرغوبين في المدن الساحلية، وبخلاف ما حصل في لبنان، حيث تأنسن الجبل، فإن الإنسان في جبل النصيرية قد «توحّش»، كما كتب (فيوليرس) (Weulersse 1940: 312-326):

«على الفلاح أن يحافظ على حقله في وجه الصخور وشجيرات العليق ومع ذلك يبقى عمله سطحياً؛ فالنكش يخرج صخوراً أكثر، هذه الأرض الجاحدة جداً لا تستحق أن تحتمل هذه العذابات من أجلها، ولإدارة الضعف والتفرق، وهذا ما يتوافق مع ضعف تجمع السكان وتفرقهم، فإن عدداً كبيراً من القرى الصغيرة الضائعة في الجبال حيث لا وجود للقرى الكبيرة حيث الغنى الكافي لدعم الحضارة... [لكن] الفقر يقدم الاستقلال هنا، فهيمنة رأس المال المديني لا تصل الجبل بسبب الخطورة البالغة، ويبقى استغلال الأعيان المحليين أخوياً... ففقر هذا المجتمع الموزع ينعكس على القرى التي لا تحتمل وجود الحرفيين ولا التجار، وحتى مجيء الانتداب، لا وجود ولو لمدرسة واحدة للعلويين في كامل الجبل.»

وقد أضيف إلى الفقر الطبيعي لهذا المجتمع الاضطهاد السياسي والاستغلال الاقتصادي؛

فالغرامة التي فرضها الفرنسيون على انتفاضة ١٩٢٠ أجبرت الكثير من الفلاحين على بيع أغنامهم وأرضهم وحتى بناتهم من أجل الخدمة في البيوت (Petran 64)، كما كان زارعو التبغ، لزمن طويل، يبيعون محصولهم إلى التجار السنة بأسعار بخسة، وقد كتب مراقب خلال الحرب العالمية الثانية (Petran 71-72) عن واحدة من قرى العلويين (بيتران):

«كان السكان البائسون في حالية مزرية من الفقر والوهن والخذلان؛ فقد كان أملهم راحلاً ومستقيلين وروحهم محطمة بشدة... ولم يمض أسبوع واحد.. بدون أن أرى عربياً يعاني من حمى أو عدوى أو عذاب أو جوع أو فقر ليس بينها ما هو ضروري...»

قامت عدة قوى بتغيير سمات الحياة في الجبل وعبّدت الطريق أمام التغير والانخراط التدريجيين داخل المجتمع الأوسع؛ فدخول رأس المال وتهدئة الدولة [للنزاعات] داخل المنطقة أديا إلى تضييق المجال أمام بناء الممالك التقليدية، كما قام بعض زعماء العشائر وخصوصاً الأقرب إلى الأراضي الواطئة بتعيين أنفسهم كإقطاعيين وحشدوا أتباعهم في الانتخابات بحيث وصلوا إلى البرلمان، كما طوّروا معارفهم تدريجياً بالبورجوازية الزراعية الحاكمة في دمشق، وفي الوقت نفسه، تم تحريك المجتمع العلوي بكليّته؛ فقد كان النمو السكاني السريع كاسحاً واتجه العلويون خارجين من الجبل في البحث عن عمل زراعي وتفرقوا باتجاهين، إلى المنطقة الساحلية غرباً وباتجاه حماه والشرق الأبعد، وقد كان تحديد النسل ممنوعاً في الاعتقاد السائد بأن الله سيبعث المولود وخبزه معه، ولبعض الوقت، استفاد الشباب من التجنيد الفرنسي في «الوحدات الخاصة» (بالفرنسية بالأصل Troupes Speciales) من أجل الخروج من القرية، حيث بدؤوا بالعمل كعسكريين واستمروا حتى اليوم، أما التعليم الذي بدأ بالدخول إلى الجبل فقد كان التمسك به من باب دوره في إيجاد عمل خارج الزراعة، وفي الخمسينيات بدأ الشباب المتعلم بالانضمام إلى الأحزاب الراديكالية السياسية بما فيها البعث، للتماهي مع القومية العربية ولمعارضة زعمائهم العشائريين. (انظر الفصل الثالث، من أجل التفاصيل حول وزن تعبئة العلويين).

انعكست هذه الصورة الواسعة عن تراجع الاكتفاء الذاتي والتعبئة الاجتماعية في القرية موضوع هذه الدراسة؛ فقد تجزأت الأرض باطراد، وفي الخمسينيات لم تستطع أية أسرة العيش على الأرض وحدها، كما تم بناء مدرسة فرنسية ومدرسة لتعليم القرآن من أجل أسر السايح الموجودة في المنطقة، كما أضيف إليها مدارس حكومية وخاصة عام ١٩٥٨، وقبل زمن طويل كان طموح العائلات أن يحصل أبناؤهم على التعليم وأن يجدوا فرص العمل خارج الزراعة، وأن يرسلوا لهم المال إلى القرية، كذلك كان إيجاد عمل بدخل ثابت مثالياً بالنسبة للشباب، وبحلول ١٩٧٠ كان ثمانية عشر من أبناء القرية يدرسون في الجامعة، وقد خلق التعليم ودخول الحكومة «طبقة متوسطة جديدة» من الموظفين في المنطقة، خارج الإطار التقليدي للمشايخ والفلاحين؛ وببطء شقت الطرقات عبر المسالك الجبلية ووصلت إلى معظم القرى بحلول ١٩٧٠، كما ظهرت أجهزة الراديو في الخمسينيات وبحلول السبعينيات كان لدى كل أسرة مذياع، وفي الوقت الذي تطورت فيه المداخيل المتأتية من العمل غير الزراعي ونما فيه الاقتصاد النقدي، غذّت هذه تطور الرأسمالية التجارية الصغيرة في الجبل نفسه.

بقيت البنية الزراعية في السبعينيات متغايرة قليلاً؛ فقد امتلكت عائلتان أراضي أكثر بسبب كونهما أكبر وبالتالي حصلتا على حصة أكبر عند إعادة توزيع الأراضي الدورية المملوكة على المشاع، وقد كانت الملكيات الزراعية صغيرة جداً بحيث يصعب تقسيمها بين ورثة المالك؛ والأكثر نموذجية كان أن يشغل الأرض أحد الأبناء بينما يصبح الآخرون معلمين أو ضباطاً في الجيش؛ وهناك عائلتان فقط كانتا تقدمان الأرض مقابل قسمة المحصول. ربّ العائلة الأولى كان مسناً على زراعة أرضه، فتركها «لشريك» يزرعها مقابل ثلث المحصول، أما العائلة الثانية فدفعت ثلث المحصول من الذرة و٧٥٪ من الزيتون مقابل استغلال الأرض، كما افتتحت عدة عائلات محالاً مثمرة لبيع السلع الاستهلاكية والثياب المميزة بالدين مقابل فائدة ٢٥٪، وفي بداية السبعينيات كان لدى تاجرين مبلغ كبير من المال تم إقراضه وصارا شريكين في الحافلة المحلية ودرّاسة الحبوب ومعصرة الزيتون، كما تم افتتاح محل للجزارة ومخبز يقدمان الإنتاج لطبقة الموظفين الجدد.

بدّلت هذه التطورات جوهرياً قاعدة القرابة على أساس العشيرة لمجتمع القرية؛ وقد استمرت الأسرة المتفرعة عن الأب والعشيرة والذرية، وكان منها اثنتا عشرة عائلة في القرية، وكان المتوقع من أبناء الأعمام أن يساعد أحدهم الآخر في تعاملهم مع العالم الخارجي، لكن هذه الروابط كانت تتفكك بسبب التغيرات الاجتماعية؛ وأول تلك الأسباب وحصول الرجال على التعليم قبل النساء، وأراد الرجال المتعلمون الزواج أكثر بنساء متعلمات يحصلن على دخل، بغض النظر عن حالة عائلاتهن، من بنات الأعمام القرويات غير المتعلمات دائماً واللواتي بقين بدون زواج، بذلك تقوض زواج الأقارب (endogamy) الداعم لتكافل النسب؛ فعندما يتزوج رجل متعلم من امرأة متعلمة كان مجموع دخليهما يسمح لهما بإنشاء نواة لملكية عائلية منفصلة، كما كان البعض يترك القرية للهرب من تقييدات الأسرة، وقد تآكلت السلطة الأبوية (البطريركية)، التي قامت عليها البنية الفوقية لعلاقات القرابة، بسبب تلك الميول التي يضاف إليها أثر التعلم والاستقلال الاقتصادي في توجهات الناس، كما ذبلت الهويات العشائرية؛ فعلاقات الدم العشائرية لم تعد القاعدة في السبعينيات ولم يعد الكثير من الشباب يعرفون إلى أي عشيرة ينتمون، ويبدو أن هذا يسير بعكس اتجاه الادعاءات القائلة بأن التنافس العشائري هو مكوّن حاسم في سياسات النخبة الوطنية العلوية، لكن من المحتمل أن السياسات العلوية الداخلية في ظل الأسد قد قلبت الميل باتجاه ذبول العشائرية إلى نموها، وإذا كان هذا صحيحاً فسيكون هذا انقلاباً غريباً للأثر «التحديثي» إلى أبعد حد، الذي قدمته الدولة إلى المجتمع العلوي.

يعود سبب تغير العلاقات السياسية بين القرويين سكان الجبل والدولة، جزئياً، إلى التغير الاجتماعي ووصول البعث إلى السلطة، فقد كانت هذه القرية معقلاً قوياً مبكراً لحزب البعث؛ ففي نهاية الخمسينيات كان هناك ٢٠-٣٠ طالباً يذهبون إلى المدرسة الثانوية في الشيخ بدر، حيث قاموا بتشكيل حلقة بعثية في المنطقة، وعقدوا اجتماعات «سياسية-ثقافية» في القرية وشددوا على أفكار مثل الانتفاضة الفلاحية في وجه الاستغلال الإقطاعي، ورغم عدم وجود إقطاعيين في هذه القرية، فقد كان الكثير من العلويين مرابعين أو عمالاً موسميين عند الإقطاعيين السنّة في أماكن أخرى وقد تلقف هذه الفكرة بتفضيل حتى الزعماء التقليديون؛ ففي عام ١٩٥٧ انعقدت مسيرة جماهيرية في المنطقة جذبت، كما نقل عنها، ١٥٠٠٠ فلاح لشجب

الإقطاع والمطالبة بالمدارس والطرقات، كما تم استقبال رسالة البعث عن الوحدة العربية بحماسة من قبل الفلاحين؛ فقد تم محو المشهد التاريخي العلوي من التفرق بسرعة باستيعابه داخل الهوية العربية الأكبر، وبالرغم من المخاوف عند بعض العلويين من أن الجمهورية العربية المتحدة ستؤدي إلى الهيمنة السنيّة فقد كان الاتحاد جماهيرياً جداً في هذه القرية؛ كانت النظرة إلى حلّ البعث لصالح «الاتحاد القومي» لعبد الناصر، كخطوة إلى الوراء، وخاصة من قبل جيل الشباب؛ وقد ضمّ الاتحاد الزعامات التقليدية بما فيها مختار القرية من عائلة السايح، لكن أعضاء الحزب ظلوا نشيطين بالرغم من الحلّ، وعندما استولى الحزب على السلطة عام ١٩٦٣ كانت حلقات الحزب في جبال العلويين من بين الأكبر والأفضل تنظيماً وهو عنصر سيساهم في ارتقاء العلويين المتتالي إلى سدة السلطة الوطنية؛ فبعد ١٩٦٣ توسعت المنظمة الحزبية المحلية بسرعة، كما وسعت السلطة الوطنية للعلويين البعثيين المنافذ المحلية إلى مناصب الجيش المبنية على تقاليد الجبل، وفي الحقيقة، صار الزوج المفضل لفتيات القرية ضابطاً في الجيش، وهي المهنة التي صارت النظرة إليها كمفتاح للهيبة والإيراد، والمؤشر الآخر على التوسع السريع في المهنة العسكرية هنا هو حقيقة أن واحدة من أكثر المجلات توزيعاً وتفضيلاً كانت مجلة القوات المسلّحة - جيش الشعب، كما أن اللواء إبراهيم العلي، قائد الجيش الشعبي مؤخراً، هو سليل عشيرة الشيخ صالح العلي، المسيطرة في هذه القرية (Gubser 1979b: 35)، كما سنجد سليلين آخرين من عشيرة الشيخ صالح العلي؛ المتاورة في نخبة السلطة، والحقيقة أنه من خلال الحزب والجيش قد أصبح الجبل، بما فيه هذه القرية، شيئاً يشبه حوض التفريخ لأصحاب الامتياز الذين سيكونون من النخبة.

كذلك ظهرت أشباه النخب الجديدة إلى ساحة القرية، فقد فرضوا دور القيادة الرئيسي على قاعدة قدرتهم على جلب الخدمات للمنطقة، كالمدارس والطرقات وجرّ المياه والمستوصف، كما بسبب هيبة التعلم؛ فقد نظر إليهم كحاملين لأفق أوسع ما حمله الزعماء التقليديون، وعلى أنهم أقدر على «القيادة قدماً باتجاه التطور». لقد تحطم الارتباط التاريخي بين النخبة المشيخية والتعلم وبين السن والمعرفة، ولم يلعب الموظفون الذين تم توظيفهم من خارج القرية دوراً سياسياً مهماً، ما يشير إلى أهمية التنسيب المحلي لكي يستطيع البعث الولوج إلى القرية؛ فقد كان

وصول أشباه النخب الجدد بالتوازي مع انحدار السلطة التقليدية في القرية؛ وصحيح أنه لا يزال هناك مختار، عجوز أبوي له من العمر ما يزيد عن السبعين سنة من عائلة السايح تربع على المخترة منذ كان في الخامسة والثلاثين من العمر، وسايح ومجلس الرجال الثلاثة، الذين يمثلون عشائر القرية الثلاث، لكن دورهم كان يتناقص؛ فالمختار وعائلات السايح اعتادوا أن يكونوا حراس الأبواب الحصريين بين القرية والدولة، كما فسروا الأحداث التي تدور في الخارج، وكانوا أصحاب الرأي الأساسي، أما القوى الخارجية والشرطة على الأخص فكانوا معتمدين عليهم من أجل المعلومات، أما القرويون فاعتمدوا على المختار للحفاظ على القرية في الجانب السليم من هذه القوى المخيفة عن طريق الولائم وحطب التدفئة وتقديم فروض الطاعة. والآن المختار ليس لديه إلا القليل ليعمله، فالشرطة خلصته من العديد من وظائفه المباشرة لنفسها، وبما أنها مجندة محلياً فلم تعد مخيفة، أكثر من ذلك، فأنصار البعث وموظفو الحكومة المتعلمون قدموا منافذ أفضل للوصول إلى مفاتيح السلطة، أما دور السايح المحلي فقد تحدد باطراد في الشعائر الدينية، كما كان هناك بعض الخلافات بين أشباه النخب التقليدية والحديثة؛ فعندما حصل هذا كان ميل الفلاحين كبار السن إلى السابقين، لكن لم يعارضوا الأحدث كلياً، في الوقت الذي اصطف الجيل الشاب إلى جانب الموظفين الحديثين، حيث ظل الجيل الوسيط يحافظ على الصلات بين الجيلين؛ فيعود إلى السابق من أجل الإرشاد الديني وإلى الآخر من أجل القضايا الدنيوية، مع ذلك بقي هناك تشابك بين القيادات «العجوزة» والقيادات «الشابة» ؛ فشباب عائلة السايح انخرطوا في أشباه النخب الجديدة، لكن وضعهم كان معتمداً على درجاتهم العلمية ووظائفهم ومنصبهم وليس على انتمائهم العائلي؛ فما زال السايح يأخذ الزكاة حتى من الشباب، لكن الصيام الديني الذي كان يهدف إلى تجسيد حياة المجتمع العلوي قد ضعف، ولم يعد يؤم مزارات الصالحين سوى النسوة بشكل أساسي، ولم تنهزم السلطة التقليدية تماماً أمام مصادر السلطة الجديدة الناشئة وتعدد مصادرها وتأثيرها كما وتعدد منافذ الوصول إلى الدولة، حيث يشكل هذا انزياحاً في الثقافة السياسية؛ تحطم الانعزال والاغتراب التقليديان للمجتمع العلوي عن الدولة.

يتبدى التأثير الأساسي لأشباه النخب الجديدة لحزب الدولة في الجهود المبذولة لتنظيم الفلاحين

في المؤسسات الجديدة، ويقدم السجل المختلط للاتحاد النسائي والتعاونيات بعض التبصر للإنجازات وتقييدات التغيير الذي حفّزته الدولة هنا، ففرع الاتحاد العام النسائي الذي أُسس عام ١٩٦٨ كرّس لرفع شأن المرأة، المصنفة تقليدياً في مرتبة متدنية جداً، في المجتمع العلوي؛ فوفقاً للعقيدة العلوية، كانت النساء أدنى من الرجال ولسن مخولات بامتلاك الأرواح، كما أن الزواج المبكر والأمومة المستمرة، وأعباء العمل قد جعلوا المرأة عجوزاً في الثلاثين، كما لم يرثن وكانت سلطات الزوج هي العليا، وجميع النساء فوق الثلاثين كنّ أميات، كما أن جميع الفتيات لا يذهبن إلى المدارس حتى أواخر الخمسينيات، وقد تم تأسيس الاتحاد النسائي المحلي من قبل متخرجات جامعيات عزباوات، وثلاث من قادته كن مدرسات في القرية، كما أسسن مدرسة ليلية لتعليم النساء الكبيرات القراءة والكتابة وشجعن على ممارسة العادات الصحية ورعين النقاشات عن مشاكل النساء وأنشأن حضانة أطفال، ولم يعجب ذلك الآباء في الاتحاد بسبب خرقه للتقاليد التي تبقي الفتيات أسيرات البيوت وعملها، لكنهم لم يحرّموا على بناتهم الانضمام إلى الاتحاد وربما كان السبب رعاية حزب البعث له، وقد كانت الكثيرات من الفلاحات الأميات سلبيات وصامتات خلال مناقشات الاتحاد وقانعات بترك القرارات للقيادات المتعلمة، ولم يستطع الاتحاد حشد الفلاحات المحرومات أو أن يغير من قناعات الرجال الأساسية؛ فالفلاحات ما زلن مثقلات بالعمل في الحقول بينما يقضي الرجال معظم وقتهم في المقاهي، لكن الاتحاد كان يساعد في دعم التغيرات البطيئة على التوجهات التي تمليها التغيرات الاقتصادية، فالآباء يرسلون بناتهم الآن إلى المدارس لأن انعدم الحصول على تعليم يعني ببساطة عدم الحصول على زوج مناسب، وقد صار التعليم والتمريض مهنتين معتبرتين ومقبولتين، وكلما كان التعليم منتشراً قلت الحاجة للزيجات المدبرة.

تم تأسيس تعاونية القرية بمبادرة من شبيبة حزب البعث الذين أقنعوا أسرهم بالانضمام إلى الاتحاد العام سنة ١٩٧١ وكان أعضاؤه ١٢١ على ٢٤١ هكتاراً، وقد واجه فيضاً من الصعوبات؛ وقد كانت وظيفته الأولى أن يوصل القروض والمدخلات إلى القرويين، لكن الكثير من الفلاحين كانوا قد أنفقوا القروض على الثياب والأثاث وعلى سداد الديون القديمة ولبناء منزل جديد، وعم الاستياء عند حلول أجل السداد، وقد سدد البعض عبر العمل

موسمياً بأعمال جانبية، لكن القلة منهم ظلوا مديونين وحرموا من القروض لاحقاً، كما نقلت أنواع محسّنة من الذرة المفروض أن تحسن الإنتاج إلى التعاونية بشكل متأخر وتم استهلاكها كطعام، ولم تمتلك التعاونية أي آلات، ويعود السبب جزئياً لوعورة المنطقة الشديدة، وكان أساس تطور القرية الريّ وزراعة البساتين، لكن ٨,٨ هكتارات كانت مروية و٨٠ هكتاراً كانت بساتين ولم تكن التعاونية القوة الدافعة لهذا التطور؛ كان ضعفها الأساسي في القيادة، كما احتاج الفلاحون إلى الثقة بالمهندس الزراعي، الذي من المفترض أن يشرف على التعاونية، كما كان عليه أن يشرف على ست تعاونيات أخرى أيضاً، مع ذلك كان أعضاء مجلس التعاونية المكوّن من كبار في السن وأميين يتركون معظم الأعمال الإدارية له كمسك دفاتر الجمعية والدعوة إلى الجمعية العمومية، كما لم تسيطر الجمعية العمومية على التعاونية أيضاً، فقط بضعة فلاحين شباب كانوا فاعلين، كما لم تساند شبيبة الحزب التي أسست الاتحاد في القيادة كونهم موظفين خارج إطار الزراعة، فافتقد الفلاحون المواقف الداعمة وشعروا بأن التعاونية يجب أن تقدم شيئاً لهم، وعندما انحرفت الأمور ألقوا اللوم على تأسيس التعاونية ولم يتحملوا المسؤولية لا عن فشلها ولا عن نجاحها، وقد رآها البعض استغلالاً حيث تتقاضى ٥٪ فائدة على القروض، ناسين كم كلفتهم الديون من التجار في القديم، وبالفعل كان النجاح الأساسي للتجربة في تقليل اعتمادهم على المرابين والتجار، والنجاح الثاني كان في مشروع بناء مدرسة ثانوية، ما يشير ربما إلى موقع المصلحة الحقيقية للفلاحين.

لقد تكيفت هذه المنطقة فقيرة الأرض والمكتظة بسكانها مع فرص جديدة؛ فقد كان الفلاحون ناجحين بصورة فريدة في ترجمة التعلم إلى دخول ومهن في الدولة كما في الجيش، ومن حالها كإحدى المناطق شديدة التخلف انتقلت إلى منطقة شديدة التعبئة الاجتماعية، ومن كونها في أسفل الهيكل التنظيمي إلى معقل للحزب الحاكم وحوض لتفريخ النخبة على المستوى الوطني، وقد كانت التكاليف إهمالاً للزراعة وتعطيلاً لحياة المجتمع، خصوصاً للعوانس اللواتي تركن في القرية، ثم تطور الطموح إلى المال والانتقال وإلى الشهية إلى السلع الجديدة التي تغذي نمو الرأسمالية الصغيرة والبيروقراطية، لكن إذا كان من مؤشر للتجربة التعاونية فإن عادات الإنتاج والادخار تقبع خلف جميع الطموحات الجديدة.

القرية العلوية الساحلية[٥]

تقع هذه القرية على أطراف مدينة اللاذقية، وتمثل القرية العلوية على الساحل، وبعكس الجبل فإن التركيبة العشائرية قد دمرت بفعل سلطة الحكومة والإقطاع المديني في زمن «الانتداب» الفرنسي؛ فمعظم الملكيات كانت مدينية ويمتلكها السنّة، وهي عبارة عن إقطاعات كبيرة تتوزع على بضعة أماكن والعديد منها مزارع متوسطة الحجم والأصغر منها كانت أقرب إلى المدينة؛ ففي اللاذقية وحدها كان هناك ٥٠٠٠ مالك للأرض من مختلف الأحجام، فقد كان أهل المدينة الذين يراكمون بعض الثروة من التجارة، عادة ما يشترون الأرض ويؤجرونها للمرابعين العلويين، ووفقاً إلى (فيدين) (Fedden 207) كانت العلاقات بين الإقطاعيين الأكبر و الفلاحين أقرب إلى القنانة الكلاسيكية؛ فالفلاحون يمتلكون أن يخدموا بأنفسهم، بما فيها في بعض الأماكن حق الليلة الأولى (باللاتينية في النص الأصلي «jus primae noctis»)، كما كانت كلمة السيد هي القانون، ويجب شراء الحماية، لكن السيد الأعلى لم يتقيد بأي التزام: «مهما كانت الدفعة، فإن على الفلاح أن يدفع من أجل كل شيء؛ فالفلاح هو ضحية الابتزاز الأبدي». ولأن المستأجرين كانوا علويين فإن الاحتقار الاجتماعي والديني لهم كان يعيد فرض نفسه، واستُبعد العلويون كلياً من المدينة حتى الانتداب وكانوا مدركين «أنهم ينتمون إلى شعب مزدرى لكنه مختار». فبحلول نهاية الثلاثينيات كان التوتر بين السنّة والعلويين في المنطقة كما يقول (فيولريس): «مثل جوّ المذبحة الذي يجعل المرء يتذكر جميع المذابح السابقة وأن يخاف من المقبلة» (Weulersse 1940: 254)، وحتى اللباس كان متمايزاً؛ فالنساء العلويات كن غير محجبات ويلبسن الأبيض، بخلاف النساء السنيات المحجبات بالأسود، ورغم أن تأسيس حكومة قوية قد قلل من النزاعات ورغم اندماج بعض الأسر العلوية المالكة للأرض وسكنها في اللاذقية، فإن الانشقاق الطبقي والمديني-الريفي والديني قد نحا إلى التداخل وإعادة التأثير المتبادل بين تلك النزاعات، وحالما بدأ التعلم بملامسة المجتمع العلوي فقد تسيّس الشباب وانضموا إلى الحزب الشيوعي وإلى الحزب القومي الاجتماعي السوري ولاحقاً إلى حزب البعث باحثين عن واسطة للحماية والاحتجاج في وجه مدينة السنّة، وعندما تسلّم البعث السلطة وقعت الحادثة التالية في بانياس على الساحل مباشرة حيث تقدم تعبيراً سياسياً علنياً عن الصراع التاريخي هنا؛ اندلعت الاشتباكات بين سنّة البلدة، وبعضهم من سلالة أسر ملاك الأراضي القدامى

والبعض يرفع راية الناصرية، وبين القرويين العلويين بهويتهم الحزبية البعثية، الذين أعطاهم وصول رفاقهم إلى السلطة في دمشق الشجاعة.

كانت ملكية هذه القرية تعود إلى أربعة إقطاعيين سنة من اللاذقية، وكان العمل فيها بنظام المرابعة؛ فالفلاح كان يأخذ ٢٥٪ من المحصول إذا قدّم العمل والحيوانات، أما إذا قدم عمله فحسب فيحصل على ١٦٪ ويمكن أقل، وذلك لأن الإقطاعي أثناء القيام بحساب المحصول كانت لديه «طريقة خاصة بالعد» وكان يقوم باقتطاعات إضافية عن خدمات مختلفة مثل النقل والقرض المقدم للفلاح بفوائد ربوية، ولم تكن لدى المرابع أية ضمانات بعقود المرابعة والهجرة من قرية إلى قرية في البحث عن عقد للمرابعة كانت شائعة، وقد كان الإقطاعيون غائبين واهتمامهم قليلاً في تطوير أراضيهم، وقد انضم بعض هؤلاء المرابعين إلى البعث في الخمسينيات باحثين عن مخرج من الحياة المميتة، أحد هؤلاء الآن رجل كبير في جهاز اللاذقية الحزبي، لكن بينما يقوم أبناء المرابعين بممارسة السلطة السياسية الآن على الإقطاعيين السنة في اللاذقية فإن هذه الثورة السياسية قد ترجمت إلى انقلاب اجتماعي لا يقارن في هذه القرية المحددة.

للتأكيد، هناك قيادة جديدة في القرية تترأس المؤسسات الجديدة؛ الحزب واتحاد الفلاحين والتعاونية، وقد حصل بعض الإصلاح المتواضع، لكن سلطة الإقطاعيين تبقى حقيقة حياتية إلى درجة كبيرة، ومفتاح استمراريتها هو الأثر المحدود جداً للإصلاح الزراعي؛ فقانون الإصلاح الزراعي المرسوم بطريقة ضعيفة فشل في إيقاف الأسر الممتدة من تقسيم أرضهم بين الأسر الأساس، كما قام المالكون الجدد بالشيء نفسه ما خفف من أثر القانون، كما أقنع الخوف من قانون آخر الإقطاعيين ببيع الأراضي الزائدة إلى الفلاحين؛ ففي عام ١٩٧٤ من أصل ١٢٠٠ هكتار في القرية كان منها ٢٠٠ مملوكة للمالكين الصغار قبل الإصلاح، و٤٠ هكتاراً أعيد توزيعها بالإصلاح و١٦٠ اشتراها أهل القرية لاحقاً، لكن ٨٠٠ أي ما يعادل ٢/ ٣ من أراضي القرية بقيت بيد الإقطاع، وعلى كل حال فقد اشتغل الفلاحون على ٦٠٠ هكتار منها بعقود مرابعة تم تنظيمها الآن بالقانون وهو أمر محبذ أكثر للفلاحين؛ فلديهم ضمانة السيطرة وعليهم إقطاع

المالك ٢٠٪ من المحصول بدل أجرة الأرض، أما الـ ٢٠٪ الباقية من الأرض فيشغلها مالكها باستخدام العمل المأجور.

يرأس القيادة الجديدة في القرية أمين الحلقة، وهو معلم في المدرسة المحلية، ويساعده رئيس اتحاد الفلاحين، وهنا، كما هي الحال دائماً، فإن الفلاحين الداعمين للبعث هم المالكون الصغار الذين استفادوا من الإصلاح الزراعي، وقد حصل رئيس الاتحاد على ٣ هكتارات في الإصلاح ويمسك ٤ هكتارات بعقد مرابعة واستطاع شراء ١٨ هكتاراً، ورغم تواضعه فقد زاد الإصلاح الزراعي من الدخول والضمانات للفلاحين عما كانت الأحوال الماضية وأصبح ربما قادراً على بناء منزل جديد من الإسمنت ومفروش ببساطة، لكن الإصلاح لم يخلق بالتأكيد فلاحاً مزارعاً مزدهراً.

وينظم الحزب المحلي دوره كوسيط بين الدولة والقرية؛ فهو من يشرح سياسة الحزب وخطة الدولة الزراعية للقرويين، ويتدخل بالنيابة عنهم لدى البيروقراطية عندما تظهر مشاكل مثل منح القروض أو تسليم الأسمدة.. الخ، ويبدو هذا الأمر نموذجياً جداً لموضوع التقارير التي كان موظفو الحزب يرفعونها بأن وقود سلطة الحزب يبدو حاسماً لجعل الماكينة الزراعية الصدئة للدولة تعمل، كما كان الفلاحون غير راضين عن الإصلاح وأرادوا توسيعه، وخصوصاً بعدما كفّ بعض الإقطاعيين عن فلاحة كلّ أراضيهم، لكن على الأغلب أن الحزب المحلي كان قادراً على ضمان بقائهم، وفي ١٩٧٤ كان الوعد بأنهم سيعرفون في ما إذا كان قد تم التقيد بالإصلاح أم أن عملية التوزيع قد شوّهت بالمحاباة، فقامت التعاونية بتوزيع القروض ومتطلبات الإنتاج على الفلاحين من المالكين والمرابعين، وخففوا عنهم بعض الاعتماد على التجار والإقطاعيين، كما سوقوا المحصول إلى بعض مؤسسات الدولة، وقد سمحت تعاونية الألبان الثانية للفلاحين بشراء الأبقار والأعلاف ما يزيد من دخلهم ظاهرياً، ومن المفترض أن يضمن الحزب واتحاد الفلاحين أن حقوق الفلاحين محترمة في ظل قانون العلاقات الزراعية، لكنهما لم يقوما بتنظيم عقود جماعية للأجراء العاملين في الإقطاعات كبيرة الحجم.

يبدو أن هذه القرية منقسمة بحدة بالنزاعات العائلية؛ فرئيس اتحاد الفلاحين ليس بمكانة أن يتولى منصبه وتم انتخابه بالتزكية (وليس بالمنافسة كما تفترض قوانين الاتحاد) فقط بسبب عدم انتمائه إلى تكتل عائلي رئيسي، فيمكن أن يثق به الجميع على أن لا يظهر أي محاباة، ويظهر الأثر الدائم لصراعات التكتلات العائلية وبهذا ظلت الفجوة في القيادة المحلية، وبسبب هذا ربما أدى ممثل ثالث وهو الوكيل المحلي لوزارة الزراعة دوراً بارزاً أكبر من المعتاد في القرى الأخرى؛ فهو من قام بتنظيم التعاونية واستمر بالإشراف عليها، كذلك قسمت النزاعات بين الأجيال الفلاحين أيضاً؛ فانتحال السلطة المحلية من قبل الشباب لم تَلق استحسان كبار السن من العشائر الكبيرة، وفرقت وجهات النظر الأيديولوجية بين الأجيال أيضاً؛ فالكثير من كبار السن كانوا يعتقدون أن الله قد جعل من البعض أغنياء ومن البعض فقراء ويجب أن يرضى المرء بما قسم له ،بينما كان الشباب أكثر استجابة لأيديولوجيات الحزب الاشتراكية والتحديثية.

وقد سمحت الخلافات الداخلية بين الفلاحين أنفسهم، المترافقة مع الغنى واليسر لملاك الأراضي، والتي جعلت من بعض الفلاحين معتمدين اقتصادياً عليهم، لعائلات ملاكي الأراضي أن تحافظ على نفوذ سياسي في القرية، ويدّعي القادة الحزبيون أن ملاكي الأراضي يخبرون كبار السنّ بأن الشباب ليسوا قادرين ولا مسؤولين وبالتالي يجب أن تكون القيادة بيد من يمتلك الخبرة، كما قيل بأنهم استخدموا المنافسات العائلية أيضاً؛ وقد بقيت الهيبة الاجتماعية للإقطاعي إلى الحدّ الذي كان فيه كبار السن من الفلاحين الذين يقومون بزيارة المدينة يزورونهم كجزء من التزاماتهم كوكلاء، بهذا يبدو أن الإقطاع يحافظ على نظام مستقل من النفوذ السياسي في القرية معاد للنظام المتمركز حول البعث، وبما أن هذا معتاد في القرى حيث كان الإصلاح الزراعي جزئياً، فالمميز هنا أن شبكة علاقات وكلاء الإقطاعي تقفز فوق الانقسام السنّي-العلوي، بالرغم من التاريخ الطويل من الاشتباكات السنّية-العلوية التي ميّزت المنطقة الساحلية، فالضعف النسبي لقيادة القرية الداعمة للنظام يجب أن يساعد على تفسير له، فمن الغريب أن جهاز الحزب القوي في اللاذقية والذي يسيطر عليه العلويون لم يدفع إلى مراجعة الإصلاح الزراعي، وسيبدو أن إزالة التوتر بين السلطة العلوية في دمشق وبين البورجوازية السنّية لها الأسباقي على التضامن الجمعي العلوي الذي كثيراً ما احتفل

به؛ فالفلاحون في هذه القرية لم يعودوا أقلية مزدراة ويتمتعون بمداخيل أعلى وبالأمان وبـ «المنافذ» إلى الحكومة حتى اللحظة، لكن التعبئة السياسية والتحول الاجتماعي هنا كانا محدودين نوعاً ما.

قرية حوران(٦)

تقع هذه القرية الكبيرة، نسبياً مدينة صغيرة ريفية، إلى الشمال من مدينة درعا، وتبعد عنها سبعة عشر كيلو متراً في وسط المحافظة المعروفة بحوران، وتاريخياً كانت حوران أهراء دمشق، لكن خلال القرن الماضي عانت من القحط المتزايد وانحدار الزراعة؛ ففي الثلاثينيات بدت بلا أنهار وأرضاً جافة بلا أشجار، صحراء زاحفة، ويعاني سكانها مجاعة، وأرضها منثورة بالحجارة السوداء التي منها بنيت القرى نفسها؛ فمن بين ٣٠٠٠٠٠ هكتار من الأرض القابلة للفلاحة كان هناك فقط ما بين ٥٠-٧٠ ألف هكتار من الأراضي المزروعة فعلاً، فإما أن التوازن قد هُجر أو ترك ليهجع في هذه المنطقة القاحلة، وقد نتج الكثير من هذا التقهقر من جور الاستخدام والإهمال البشري؛ فنقص الأمان بسبب انتهاكات البدو في زمن العثمانيين لم يشجع على الإنتاج؛ «فالعديد من الخزانات لجمع المياه قد أهملت تماماً، وحتى تحت الانتداب الفرنسي عندما أعيد بناء الأمن فإن البدو الذين فقدوا حقوق الإتاوات أو أراضي الرعي خلال حملة تسجيل الأراضي ساروا زرافات إلى المدن؛ مفتقرين ولم يضبطهم سوى السلاح، كما يقول (إيبستيين): «على الرغم من أن [البدوي] يخضع آنياً، فإن حضوره يكون معلقاً مثل غيمة فوق المزارع وهو مصدر الخطر الدائم» (Epstein 607)، وبسبب تغلغل البدو واستقرارهم كانت روح المنطقة بدوية؛ فكلامها أقرب إلى لهجة القبيلة، كما أن لهم أخلاق العائلة والقبيلة التي تزدري بالتوسع في الأرض، لكن الاستغلال المديني كان جذراً للانحدار كسابقاته، فلم تكن هذه المنطقة منطقة إقطاعات كبيرة فمن ٨٠-٨٥٪ من الأرض كانت ملكية للفلاحين، وفقط ١٪ من الفلاحين كان من دون أرض، لكن الملكيات كانت صغيرة جداً ومفتتة وعرضة للجفاف بحيث لا يستطيع أي فلاح مستقل فعلاً أن يصمد بنفسه؛ على العكس كان الفلاحون في «خضوع كامل» (Epstein 601) للتجار الشاميين الذين بيعت لهم الحنطة وعليهم كانوا

يعتمدون كلية في القروض، وارتفعت نسبة الربا إلى معدلات من ٥٠-٢٠٠٪، وبلغ متوسط دين كل فلاح في الثلاثينيات إلى ثلاثين ليرة تركية ذهبية، كما بلغ متوسط الفائدة على هذا الدين إلى أكثر من كامل ميزانية الأسرة للطعام واللباس، ومن خلال سيطرتهم على السوق والقروض أخذ التجار الشاميون الكتلة الأكبر من الفائض الهزيل للفلاح، كما منعت الملكيات المفتتة وسوء الاستغلال الفلاحين من مراكمة أي فائض لمواجهة الطوارئ، جاعلة منه عرضة لتقلبات الطقس، وفي الثلاثينيات أدت موجات الجفاف إلى مجاعة كبيرة أغرت الناس بالهجرة الواسعة، وقد كانت الهجرة على نطاق ضيق دائمة منذ ذلك الحين، وهاجر الكثيرون إلى فلسطين حتى أغلق ذلك المعبر، وكنتيجة لتلك العوامل، كان المستوى الاجتماعي والاقتصادي للفلاح الحوراني، لفترة طويلة، الأدنى في سورية؛ فطعامه كان بالكاد يبقيه حيّاً، كما لم تكن هناك صناعة فعلاً ولا عناية صحية ولا طرقات معبدة، وكانت القرى فقيرة جدّاً بحيث إن القلة منها كانت تحوي مساجد أو كنائس، وكان الفلاحون غارقين في الخرافات، كانوا مستغَلّين ومقموعين لأجيال من جميع الجوانب؛ من الحكومة والتجار والبدو، ففقد الحوراني كل مبادرة؛ وكان السوريون الآخرون ينظرون إلى الفلاح الحوراني كخامل ومسرف وجبان وسلبي وبلا احترام لنفسه، وقد قيل عنه إنه لا يرغب في العمل بأكثر ما يحتاج ليبقى حياً، يقول (Epstein 603): «حالما يحصل الحوراني على كسرة من الخبز يخمد بها جوعه، يترك العمل بدون أي اهتمام بالغد، وسروره العظيم أن يقضي ساعات بلا نهاية في مضافة القرية الكبيرة يشرب القهوة ويدخن أو يصغي إلى القلقلة»، وكل الأعمال، عدا الحراثة، كانت تترك للزوجة التي عوملت كحيوان للحمل، يقول (Epstein 603): «لا يهتم الزوج بها أو بالأولاد إلا قليلاً، ويضربهم بلا رحمة لأدنى استفزاز».

كانت العائلة القائدة في المنطقة الحريرية، وقد انضم إسماعيل الترك الحريري إلى ثورة عام ١٩٢٥ ضد الفرنسيين، لكنه كان أول من تركها عندما مال ميزان القوى إلى غير صالح الوطنيين، بعد ذلك عرف عن القادة المحليين بإذعانهم للحكم الفرنسي، وفي نهاية الثلاثينيات كان حوالى ثلثي الموظفين المحليين من الشاميين، حيث كان السكان المحليون يفضلون الفرنسيين عليهم، كما سيطر الشاميون على الكثير من المتاجر المحلية، وقد ترجم الإحساس القوي بالافتراق عن

هؤلاء الغرباء الأغنياء والأكثر قوة إلى عاطفة محددة تجاه الحكم الذاتي للمحافظة.

بعد الاستقلال بدأت رياح التغيير تكنس المحافظة، وتعزى إلى الاختمار السياسي المتعاظم، وقد غذى الاستياء من هيمنة الشاميين وتخلّف المنطقة القلق لدى الفلاحين الشباب، وفي بداية الخمسينيات بدأوا بالتساؤل وبالتمرد على النظام التقليدي في المنطقة، كما كان لخسارة فلسطين والتي كان الشعور هنا بها خاصاً بسبب إغلاق فرص العمل هناك، كما بسبب طوفان اللاجئين الذين يصارعون في سبيل السكن والعمل، ما حرّض المشاعر القومية، كما كان لمؤسسي حزب البعث روابط عائلية تاريخياً بالمنطقة، وفي الأربعينيات عندما قام بضعة من شباب المنطقة بالدراسة في دمشق أقاموا اتصالات معهم، ومنذ ذلك الوقت باشر البعث بجعل حوران مركز التنسيب الرئيسي.

برز البعث في هذه القرية الحورانية كثمرة لهذا الاختمار السياسي الأوسع، وعلى الفور، كان الإعلان عن الانتفاضة ضد القيادات المحلية التقليدية التي فرضت النظام القديم وربطت المنطقة بدمشق، في جانب واحد كان الزعيم من عائلة الحريري الذي كانت قيادته هنا وهيمن على حياة القرية وكانت كل أمانيه أن تستمر الثقافة التقليدية والبنية الاجتماعية في مواجهة التأثيرات المفسدة، ومن الجهة الثانية كان الشباب من الأسر الفلاحية الأكثر فقراً الراغبين في الحصول على العمل الحديث كمعبر للعمل خارج الزراعة المهتزة أو كطريق لجذب التغيير إلى المنطقة، وقد تسيّس النزاع بنزعة أولئك الذين ذهبوا إلى المدارس لكي يتم تنسيبهم من قبل البعث وليناقشوا على العلن الممارسات التقليدية في القرية.

لم يكن الزعيم ملاك أراضٍ كبيراً لطالما تفتتت أملاك عائلته مثلها مثل أراضي الفلاحين الصغار، بسبب تطبيق الميراث الإسلامي، وبحلول الخمسينيات كان يملك فقط ١٥٠ هكتاراً غير مروي، لكن كرأس لسلالة كبيرة ممتدة ولها هيبتها التقليدية فقد حمل اللقب التركي «البيك» وأعيد بصورة منتظمة إلى البرلمان، وكعضو فيه كان قادراً على تقوية مركزه برعاية صغيرة. وكانت لديه القدرة على تعيين المخاتير في هذه أو تلك من القرى، ومن

خلال التحالف مع بعض أعيان القرى والحكومة التي حظرت دوره، فإن الزعيم بدا أنه القائد الطبيعي للعشيرة والقرية، ووفقاً للممارسة التقليدية، يدفع الفلاحون الإتاوة لدفع أجور العمال في أرض الزعيم والخدم والحشم في منزله، بما فيها السائق و«القهوجي»، كما وأنشأ مضافة حيث كان موظفو الحكومة يُستضافون ويتم التحكيم في النزاعات المحلية ويعاد فرض تضامن الروابط العشائرية بين الزعيم والعائلات الأخرى، وكان يمكن للفلاحين أن يأملوا في تخفيف أثر الحكومة في المنطقة بواسطة الزعيم أو أن يجدوا المنفذ إليها من أجل خدمة أو تعويض، وفي سبيل الحفاظ على هذه الحالة «كحارس للبوابة» بين الدولة والفلاحين والتقاليد، التي استندت إليها قيادته، كان الزعيم يعارض على الدوام دخول النفوذ الخارجي إلى القرية، كما عارض تقديم المدارس والمشاريع لتأسيس القرية كمركز حكومي للمنطقة.

وحتماً فشلت جهود الزعيم لاحتواء انتشار التعليم؛ وتم تأسيس المدارس الابتدائية والإعدادية في مدينة درعا وقام بعض الفلاحين بإرسال أبنائهم إليها، ومما يشير إلى القناعة المتنامية بأن التعليم يقدم مخرجاً من الاقتصاد الزراعي المميت حقيقة أن بعض الفلاحين كانوا يبيعون أراضيهم لتعليم أبنائهم؛ وفي درعا كان الكثير من المعلمين لاجئين علويين من [لواء] إسكندرون ممن كانوا يبشرون بالقومية العربية والبعثية، وعندما اكتشف الزعيم أن بعض الشباب قد أرسلوا إلى دمشق لمتابعة تعليمهم الثانوي قرر أن يفتعل منها قضية، فاستدعى الكبار من العائلات المسيئة إلى مركز قيادته وحاول إقناعهم باستدعاء أبنائهم، لأنهم، كما توقع، سيفقدون إيمانهم ويمشون مع الفتيات، لكن هذه السجالات قدِّمت بلا موثوقية ولأن أساسها كان مستنداً إلى حقيقة أن ابن عمه كان يدرس الطب في جامعة دمشق، وكهذا كان الفلاحون يسيرون خلف سابقة وضعتها العائلة القائدة وكانت كل الجهود لإعاقتهم تُفهم على أنها مصمّمة لإبقاء الاختلافات القائمة كما هي؛ وعندما كان الأبناء يعودون في العطلة كانوا يبشرون بالبعث وقد أُعدَّت الحلبة للمواجهة، كان الزعيم وعشيرته وخدمه قد أعدوا الأجواء في القرية في مواجهة العائلات الضالّة، فجمعوا الطلاب في المضافة وعاقبوهم بـ «الفلقة»، وهي عقوبة المعلمين التقليدية بالضرب على باطن القدم، ثم صرح الزعيم: «ذلك هو التعليم!»، وعندما جاء أمين

شعبة حزب البعث من الناحية للتحقيق في الحادثة لقي معاملة سيئة من قبل خدم الزعيم، لكن هذه المواجهة أدت إلى استقطاب القرية أكثر ما أدت إلى استعادة السلطة التقليدية، فقد توسع عدد الشباب المتعلم وكذلك الحلقات البعثية في هذه القرية عبر السنوات التالية، وفي ١٩٥٤ كان الحزب يملك من القوة ليقيم مقراً لقيادة الشعبة لفرع درعا هنا، وكهذا وقبل وصول الحزب إلى سدة الحكم كان لديه وجود سابق في هذه المنطقة.

ومنذ تأسيس حكم حزب البعث في دمشق انقلب ميزان القوى في القرية ضد الزعيم؛ فما زال يعيش في القرية ويحافظ على درجة جيدة من الدعم والهيبة، لكنه فقد امتيازاته السابقة وتحطمت سلطته بخسارته صلات المحسوبية بالحكومة وانتقال نقاط الوصول وما شابه إلى منظمة الحزب المحلية، وكانت ملكياته المتواضعة قاعدة اقتصادية غير كافية لاستعادة السيطرة على القرية بعدما تحطمت سلطته التقليدية.

يشكل الحزب الآن مركز كتلة السلطة الصاعدة بالفعل، كانت استراتيجبة الحزب في تنسيب الشباب المتعلم من جميع العائلات والعشائر، كما تم بناء عدد من المدارس الجديدة في القرية، كانت كوادرها من أعضاء الحزب الذين كان الأمل أن يجذبوا طلابهم إلى الحزب، ومن خلال أولئك الشباب كان هدف الحزب أن يحشد عائلاتهم تحت قيادته وأن يخفف أثر الانشقاقات العشائرية، كما كانت هناك ثلاث فرق حزبية أنشأت قيادتها في القرية، تضم كل فرقة ما بين ٢٠-٣٠ عضواً، فرقتان منهما تضمان المعلمين أساساً وواحدة للفلاحين، وأحد أمناء الفرق كان من عائلة الحريري وهو ابن أخ الزعيم وقد انضم إلى الحزب بينما كان في المدرسة في دمشق وقد ادعى بأن انضمامه كان بسبب ثورته على الانقسامات العشائرية وتخلف المنطقة وتمسكه بهوية «الطبقات الكادحة»، وفي الانتخابات البرلمانية الحالية عمل على المساعدة على انتخاب رئيس اتحاد الفلاحين في مواجهة عمه الزعيم، وفي هذا السباق على الأقل انقسمت القرية فعلاً إلى كتلتين؛ الحريرية و«الحزبيين»، لكن تشابك العضوية بين الكتلتين تمثل بتنسيب الحزب لأحد أفراد أسرة الزعيم نفسه، ما يشير إلى أن الانشقاق في انحدار، وبالفعل منذ استلم الأسد فإن النخبة الوطنية قد شجعت على المصالحة بين الكتلتين بدلاً من المواجهات السابقة.

أصبح الرجل الكبير الجديد للقرية في منتصف السبعينيات من العمر يغطي على الزعيم بطريقة ما، وهو أمين فرع مدينة درعا السابق لحزب البعث، وهو ابن لقصاب متواضع من القرية لا تربطه صلات عائلية بالعشائر المسيطرة، لكنه تدبر أمره في التعلم بالانتساب إلى الثانوية الصناعية في دمشق التي كانت تقدم منحاً دراسية وإقامة مجانية للطلاب الفقراء، وفي المدرسة انجذب إلى الحزب من قِبل مدرّس له شعبية، وقابل زكي الأرسوزي ودرس معه، وارتقى بنشاطه الذاتي في الهرم الحزبي، وقد كان ذكيّاً وديناميكيّاً وجعل من عمله كأمين للفرع مدّ سيطرة الحزب على الدوائر البيروقراطية المسؤولة عن الخدمات المحلية، فمد الطرق وجلب المياه والكهرباء إلى القرية، وبالتالي تولى أمور الرعاية؛ ومن خلاله أصبحت الحكومة المحلية مدارة من قبل الموظفين المحليين وليس من قبل موظفين شاميين معيّنين، وصار للمنطقة صلات قوية أو حتى أقوى من الصلات التي كانت للقرية في عهد الزعيم، وتعكس حالته مثالاً كلاسيكيّاً للفرص التي انفتحت أمام بعض الشباب الريفيين بواسطة البعث، ومما يشير إلى الامتداد الذي وصلت إليه اتحاد سياسة التعلم بالبعثية ، اللذين أصبحا البديل الرئيسي للزراعة للشباب الطموح من الفلاحين. هي حقيقة أن ستة أعضاء من اللجنة التنفيذية لفرع الحزب في محافظة درعا كانوا جميعاً معلمين من عائلات فلاحية، أما السند الآخر لقيادة الحزب في المنطقة فكان الفلاحين المساندين للبعث، وإحدى الحالات النموذجية كانت رئيس اتحاد الفلاحين في هذه القرية، الذي كان مالكاً صغيراً ومزدهراً يمتلك اثني عشر هكتاراً من الأرض البعل المزروعة حنطة وأشجار زيتون، بحيث يمثل هذا التحالف بين شباب القرية المتعلم والفلاحين الصغار والمتوسطين نموذجاً مثالياً لمحور البعث في معظم القرى.

برغم انزياح السلطة السياسية، فإن التعبئة الأيديولوجية التي يقودها الحزب هنا تبدو متواضعة، وحتى نشطاء الحزب المتعلمون لا يبدو أنهم واعون جداً سياسياً؛ وكهذا إذا ما سئل أحدهم بخصوص ما تتخذه الحكومة من قرارات كان ردهم أن دورهم يقتصر على انتخاب قادتهم وليس أن يناقشوهم في القرارات التي يتخذونها، أيضاً كان عدد الفلاحين المنظمين سياسياً قليلاً نسبياً، ففي عام ١٩٧٤ بالإضافة إلى فرع الحزب الذي كان يضم خمسة وعشرين عضواً، كان هناك اتحاد للفلاحين الذي يضم مئة عائلة ربما كان عشرهم مؤهلين، ولكون التعاونية

كانت قد أسست للتو، فقد كانت تضم خمسة عشر عضواً فقط، ومن الواضح أن الكثير من الفلاحين فضلوا اجتناب الالتزام بكتلة الحزب أو بكتلة الحريري، ولم تكن النتيجة النهائية استبدال القيادة التقليدية بقيادة جديدة، وإنما استقطبت القيادتان المتناحرتان السلطة في القرية.

ويبدو أن الحياة الريفية قد تعززت الإمكانية لبقائها في ظل حكم البعث، فقد أشرف الحزب على توسعات تعليمية رئيسية في القرية، وفي الخمسينيات لم يكن هناك أي مدرسة، وفقط مدرسة ابتدائية واحدة في المنطقة وإعدادية واحدة في المحافظة كلها، أما في عام ١٩٧٤ فكان في القرية وحدها أربع مدارس ابتدائية وإعداديتان وثانوية واحدة، وكان خمسة وخمسون من أبناء القرية من متخرّجي الجامعات، وبينما كانت الأمية النموذج السائد حتى الآن، فقد تم استئصالها عند الأجيال الجديدة، وهناك علامة أخرى على التغير هي حقيقة حضور الفتيات إلى الثانويات المختلطة في القرية بالرغم من تحذيرات الزعيم بأنهن لن يستخدمن مهاراتهن الجديدة سوى في كتابة رسائل الغرام، كما مدت خطوط الكهرباء وعبّدت الطرقات وتم أنشاء مرافق الصرف الصحي ومستوصف، كما كان إنشاء أربعة مخابز خاصة في المنطقة كدلالة على التوسع الاقتصادي وتوالد الرأسمالية الصغيرة ، كما كان واحد من أصل ستة مشاريع ري تعهدتها المحافظة يقع قريباً من القرية ويروي ٣٢٠ هكتاراً من أصل ٧٠٠٠ بالإضافة إلى سد تم بناؤه لجمع مياه الأمطار، كما تم التشديد على البستنة للحدّ من الجفاف لتنويع اقتصاد الفلاحين؛ كان هناك مركز توزيع الشتلات بأسعار رمزية استفاد منها أعضاء اتحاد الفلاحين في زراعة حوالى ١٥٠٠٠ شجرة زيتون.

أدى نمو تغلغل البيروقراطية الزراعية ومنظمات الفلاحين المحلية التي يرعاها الحزب إلى تعزيز موقع المالكين الصغار ومستأجري الأرض؛ فالاعتماد تقليدياً في القروض على التجار الشاميين قد ضعف بوصول الفلاحين إلى القروض الحكومية، وبالفعل حاول النظام فصل هؤلاء التجار عن السوق المحلية؛ ففي عام ١٩٧٣ تم تأميم تجارة الحبوب، ولا يمكن بعد الآن نقل الحبوب فردياً خارجَ حدود المحافظة وكان الفلاحون مرغمين على بيع محصولهم إلى الدولة، وقد قدم تسويق الحكومة للمحصول إلى الفلاحين سقفاً للسعر وبذلك تحقق

الأمن من الارتفاع والهبوط الناتجين عن تجارة الحبوب في القطاع الخاص، لكن عندما كانت الأسعار الحرّة تتجاوز أسعار الدولة كانت السوق السوداء تزدهر هنا، ففي عام ١٩٧٣ تمت مصادرة ثمانين طناً من القمح وتمت تعبئة الفلاحين التعاونيين للمساعدة في سحق عمليات تهريب القمح، وهي إجراءات من الصعب أن تصير شعبية في القرية، وبالممارسة كان لدى الفلاحين خيارات أكثر ما كان لديهم قبل البعث، فكانوا قادرين على التعامل مع الدولة ومع السوق السوداء كما أملت عليهم مصالحهم، وبالتي لم يعودوا تابعين، وقد حسن فرض قانون العلاقات الزراعية من أمن المستأجرين وحصتهم من المحصول، وبالنتيجة فقد اضطر الفلاحون الأغنياء والإقطاعيون أمثال الزعيم إما إلى أن يبيعوا أراضيهم للمستأجرين أو أن يشتروا جرارات وأن يستأجروا يداً عاملة، وفي كلا الحالتين أدى ذلك إلى تقليص شكل التملك غير المنتج للأرض والذي أدى تقليدياً إلى إعاقة التطور الزراعي، وعندما كان المالك يرغب في استبدال المستأجر صار يحتاج إلى موافقة اتحاد الفلاحين الذي يضمن أن المستأجر قد حصل على تعويضه القانوني، وقد أعطى التحكيم في العقود الزراعية للاتحاد سلطة معتبرة في القرية.

ويعكس النمو المعتبر لعدد سكان القرية عودة الازدهار إلى هذه المنطقة التي كانت معزولة، وحقيقة أن بعض الفلاحين الذين لا يملكون أرضاً قد استخدموا مدخراتهم الناتجة في العمل غير الزراعي في شراء الأراضي تفترض أن الزراعة مازالت ذات قيمة عالية وطريقة للعيش الكريم، لكن فرص العمل في دمشق والخليج ولبنان بدت للكثير من شباب القرية جذّابة أكثر، كما أن النمو السريع للتعلم الذي ظهر كبديل للعمل الزراعي مال إلى تجفيف الزراعة من أكثر العناصر موهبة، وحقيقة أن أحد البعثيين الأوائل من الذين قاتلوا ضد الحريري يمارس مهنة الطب في لندن الآن يبين خطر هجرة الأدمغة، ويمكن للاندفاع باتجاه التعلم والابتعاد من العمل في الأرض أن ينوعا مصادر الأسر المحلية وفرصها، لكن إذا تجاوزت هذه التعبئة الاجتماعية سرعة تطور الاقتصاد الوطني، وهذا ما يبدو أنه الأرجح، فإن النتائج المحتملة ستكون نمو المتعلمين العاطلين من العمل ، كما من الممكن أن تتولد موجة أخرى من النقمة السياسية التي بإمكانها أن تجعل قاعدة النظام الريفية متآكلة.

قرية الدروز

تقع هذه القرية على بعد ١٠ كم من مدينة السويداء في جبل الدروز، ومنذ منتصف القرن التاسع عشر عاش دروز سورية كمجتمع متمتع بالحكم الذاتي، آمنين في ابتعادهم الجبلي، يدينون بتنوع هرطوقي من الإسلام بقيادة زعمائهم السياسيين والدينيين، أصحاب الشخصية الحربية والمستقلة.

كانت قرى الدروز من القلة في سورية التي نجت من هيمنة المدينة باعتبارها واقعة خارج النطاق الذي كانت فيه الحكومات تجعل من حقوق الإقطاعي محترمة، وعلى الرغم من أن عشائر الأعيان الكبار قد راكمت ملكيات كبيرة نوعاً ما كعائلة الأطرش، فإن معظم الفلاحين الدروز كانوا مالكين صغاراً، وفي منطقة كانت العناية والجهد الفرديان مطلوبين لتعزيل الحقول من الحجارة ولبناء الممرات، وحيث كانت مراقبة السيد محبطة بصعوبات المنطقة التي لا تواجهها في السهول، فقد كان الفلاحون الصغار قادرين على النجاة من القلة إلى المحاصصة بسهولة، كذلك كانت البنية الاجتماعية أرستقراطية، تفصل بين الزعيم والفلاح، لكنها كانت تستند إلى الغنى أقل بكثير من استنادها إلى الصفات الشخصية كالقوة والشجاعة والمكر، كما كانت العلاقات الاجتماعية قضية علاقة بين رجل ورجل، وسلاح ضد سلاح أكثر منها مالك ضد مرابع أو دائن ضد مدين (Weulerse 1946: 260-261)، وفي أكثر من مناسبة عندما كان الزعماء الدروز يضغطون على أتباعهم إلى درجة كبيرة فغالباً ما كانوا يواجهون التمرد المسلح (عام ١٨٨٦ وعام ١٨٤٧ مثلا). بالإضافة إلى الزعيم والفلاح، هناك تراتبية منفصلة لمشايخ الدين لدى الدروز، وهم القليلون المتسبون المنتخبون للأسرار النخبوية في الدين والتي تبقى الأغلبية جاهلة مندونها؛ لكن هؤلاء لا يصبحون أبداً نخبة اقتصادية أو سياسية (Gubser 1979a: 116-118)، وقد عانت قرى الدروز من شح الماء ومن أنّ أراضيها غير صالحة للزراعة، لكنها بدت للمراقبين مزدهرة ومستقلة بالمقارنة مع فقر جيرانهم الحوارنة وذلهم.

انضم الدروز إلى الوطنيين الشاميين عام ١٨٢٥ في تمردهم ضد الفرنسيين، لكنهم بعد ذلك حاولوا إبقاء مسؤولي الدولة الشاميين في موقف لا مهرب منه، وحتى بعد الاستقلال

كانت سلطة الدولة الجديدة على الجبل رسمية أكثر منها فعلية، ففي نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات كان التغيير يحطم تلك العزلة ومعها السلطة التقليدية هناك؛ فالضغط المتزايد للسكان على الأرض والاندفاع للتعلّم ودخول الجيش من قبل الشباب الدروز، كما بالنسبة إلى قمع [أديب] الشيشكلي للحكم الذاتي للدروز، كل ذلك أعدّ الطريق للانتماء التدريجي للشباب الدروز إلى الهوية القومية العربية الراديكالية، وسرعان ما جعل حزب البعث محافظة السويداء واحدة من معاقله، (انظر الفصل ٣ ص ؟؟، من أجل تحليل تفصيلي حول تعبئة الدروز).

عندما استولى البعث على السلطة عام ١٩٦٣ ، حصل على مصدر للدعم بين العامة في السويداء، أكثر من ذلك كان الضباط الدروز مثل حمد عبيد وسليم حاطوم قد لعبوا دوراً رئيسياً في اللجنة العسكرية وانقلاب [الثامن من] آذار، فقد ظهر هذان مع المناضلين الدروز البارزين ومنهم حمود الشوفي، الذي برز كأمين (قطري) للحزب في سورية عام ١٩٦٣ وساعد على قيادة عملية التحول الراديكالي لأيديولوجيا الحزب، بين الأعضاء الأبرز في القيادة الجديدة في دمشق، وقد شكل الظهور العلني لمشاركة الدروز الهامة في تقوية مركزية الحزب والحكومة، ودخول الحزب إلى الجبل علامة على إعادة ترتيب العلاقات بين مجتمع الدروز والمركز السياسي، كما في صعود الجيل الأصغر من القادة ذوي التوجه الوطني وانحدار الزعماء التقليديين المحليين، لكن هذه العملية أصابها الإجهاد أو النقض وبهذا بقيت ناقصة إلى اليوم، وربما يعود السبب جزئياً إلى أن معظم الشخصيات الدرزية الرئيسية في نظام البعث قد قضوا في المواجهات بين الأجنحة في المركز؛ فقد تمت تصفية الشوفي كأمين للحزب عام ١٩٦٤ ، كما أبعد منصور الأطرش مع عفلق في انقلاب عام ١٩٦٦ ، كما كان المثال الأكثر مأسوية على اختلال توازن التغير في الولاءات السياسية التي حصلت بعد النزاع داخل الحزب في أيلول ١٩٦٦ عندما انفصل عبيد وحاطوم عن النظام في نزاع مع الضباط العلويين القادة، فهربا إلى الجبل وبحثا عن ملجأ لدى كبار الدروز مثل حسن الأطرش وأخذوا الرجل القوي العلوي للنظام صلاح جديد كسجين، ثم هربوا إلى الأردن عندما هدد وزير الدفاع العلوي حافظ الأسد بقصف السويداء، وفي الوقت الذي وقفت حفنة من السياسيين الدروز مع دمشق فقد تمت بالنتيجة تصفية غالبية جهاز الحزب في فرع السويداء، وقد بدا أنه إضافة إلى الانشقاق العام بين القوى «الراديكالية» والقوى «التقليدية» الذي طبع العقد

الأول من حكم البعث، فإن الانقسامات والتضامن الطائفي العميق كانت موجودة وبإمكانها في وقت الأزمات أن تهيمن على الأولى(٧)، وبالتأكيد كان أثر سقوط هذا العدد الكبير من قادة الدروز البارزين هو تقليص الهوية الدرزية في نظام البعث، مع ذلك ما زالت سلطات البعث هنا من مستوى الفرع «أمين الفرع» نزولاً حتى حلقة القرية جميعهم دروز وليسوا من خارج المحافظة، بذلك يتمتع الدروز بحكومة محلية وبتمثيل داخل مجالس الحزب من داخلهم، كما أن الرجال المتعلمين الأصغر سناً الذين يعلنون ولاءهم للأيديولوجيا الوطنية قد حلوا، إلى حدّ بعيد، محل الزعماء التقليديين في الوصول إلى الحكومة والمحسوبية (Gubser 1979a: 124-125).

ويمكن تحديد العديد من النزعات والنماذج النموذجية للجبل ككل في قرية دراستنا هذه(٨)، فقد اعتاد الزعيم التقليدي أن يكون القائد السياسي الذي لا ينازع، وعلى الرغم من أنه لوحده يمتلك ربع أرض القرية فقد صاغ الكثير من القرارات ذات الأهمية من أجل الحياة في القرية؛ فمثلاً، اختيار حراس الحقول والتحكم في المراعي وفي الدورة الزراعية، وبالمقابل فقد تلقى الإتاوات من تابعيه، وقد كان المجتمع محضوناً من دون إزعاجات بواسطة موقعه المعزول وطرقه البدائية غير السالكة في ظروف الطقس السيئة، رغم أنه تحرك خلال ثورة ١٩٢٥ ضد الفرنسيين.

وقد اخترق حزب البعث القرية لأول مرة سنة ١٩٥٤ عندما تحول شاب إلى البعثية في مدرسة ثانوية في دمشق وعاد صيفاً، كما كان ابن الزعيم من بين المتحولين الأوائل، وبحلول نهاية الخمسينيات كان هناك ربما حوالى الخمسين من المتعاطفين مع الحزب، وبعد استيلاء البعث على السلطة في ١٩٦٣ شكل العديد من هؤلاء نواة منظمة الحزب المحلية، وكان هناك بشكل دائم انزياح، رغم أنه لم يصبح بعد حاسماً، في موضع السلطة السياسية؛ فلم يعد الزعيم نشيطاً سياسياً وأصبح مجلس القرية مركزاً لصنع القرار، ومن خلفه يقف الحزب واتحاد الفلاحين والتعاونية و«المنظمات الشعبية» الأخرى، وكما في قرى أخرى، كان العمود الفقري لتكتل الحزب تحالفاً من الشباب المتعلم وجزءاً من الفلاحين الصغار، والذين كانوا ظاهرياً على قاعدة التوجه الأكبر للقضايا القومية والقبول للتغير الاجتماعي، فالمناصر الأكبر والأبرز محلياً وهو رئيس فرع السويداء لمكتب الفلاحين، رافق تحركات المدارس الثانوية ضد الشيشكلي وضد

حلف بغداد وغزو السويس [العدوان الثلاثي] وهو ملتصق بالحزب، أما أمين الفرقة المحلية وهو معلم مدرسة، فقد انتسب في المرحلة الثانوية أيضاً حيث كان الطلاب مهتمين بالتاريخ العربي والقضايا القومية مثل القضية الفلسطينية، وقد استشهد في الانقلاب الراديكالي لعام ١٩٦٦ كمناسبة لانتسابه وينصرف عن السقوط الناجم عن هذا النظام لشديدي البأس الدروز، كحاطوم وعبيد، ويعتبرها قضية أشخاص لا علاقة لها بالقضايا الأعمق للأمة والطبقة؛ ويبدو هؤلاء الأنصار بالتماثل مع اتجاهات من الآراء التي تتحدد مع القادة الوطنيين والقضايا، أكثر منها مع التأثيرات المحلية والقضايا الطائفية، كما أنهم بالمقابل يسعون لتجنيد الجيل الصاعد، ووفقاً لهؤلاء فحتى الأبناء المتعلمون للزعيم ومشايخ الدين قد هزموا من قبل المعلمين ونصوص الكتب الموجهين وطنياً، وهذا ربما ينطق بنهاية الانعزال الدرزي القديم وبنهاية شبه استقلال النظام السياسي الذي كان يصون ولاءات آبائهم.

لكن حتى لو أعطيت القيادة السياسية العلنية القياد فمازالت المراكز البديلة للسلطة موجودة بوضوح في القرية، فالزعيم وكبار السن ورجال الدين يشكلون قادة التكتل الآخر، وبما أن الحزب والمنظمات الشعبية لم يستوعبا سوى ٣٠٪ من سكان القرية عام ١٩٧٤ فمن المرجح بأن نفوذهم الحقيقي مازال قائماً على الفلاحين فيما بقي الآخرون غير ملتزمين أو غير مبالين، مع ذلك ربما يبقى الشقاق بين القديم والجديد غير حادّ هنا؛ فلا وجود للفوارق الطباقي الملزمة التي تفصل القرويين، فعلاقات القربى، مهما خففت، فإنها تربط معظمهم، أما الفوارق السياسية فهي صنيعة البعث بتنظيمه لذرية القادة التقليديين، وقيادة الحزب نفسه تميز بين مشايخ الدين «الرجعيين» والمشايخ «التقدميين»، والذين قيل إنهم من عائلات حسنة الأحوال والذين عقولهم «منفتحة للتغيير» والأمور معهم جيدة الحال، أكثر من ذلك ووفقاً لمدرس شامي أرسل إلى الجبل فحتى البعثي يحتفظ بإحساس من الاختلاف والافتراق المتجذر في هويتهم الدرزية الخاصة التي يتشاركون بها مع «التقليديين».

لقد كانت التغييرات الاجتماعية التي رعتها الدولة هنا متواضعة، لكن الفلاحين هنا انخرطوا في المؤسسات الجديدة التي ربطتهم بالسوق الوطنية، ولم يدخل الإصلاح الزراعي إلى هنا،

حيث حتى أملاك الزعيم كانت تحت سقف ملكية الإصلاح الزراعي، لكن قطعاً صغيرة من الأرض تم توزيعها على ثلثي أسر القرية من أراضي الدولة، وكانت هناك تعاونية مزدهرة تمتلك جرارين كان أحدهما مكافأة من الحزب على مستويات الإنتاج العالية، وكان الفلاحون يزرعون القمح والعنب، وهي محاصيل متكيفة جيداً مع المنطقة، وقد أنتجت مؤخراً الأشجار المثمرة؛ وقد زرعت آلاف من شتلات الأشجار المثمرة كجزء من برنامج على مستوى المحافظة بهدف إعادة الجبل إلى مركز لثقافة البستان، وقد ساعدت قوة العمل التي حشدها الحزب على تمديد أنابيب المياه العذبة وعلى دفع الطرق الزراعية إلى أعلى الجبل، ويمكن رؤية محدودية التغير الاجتماعي في حقيقة أن زوجات الفلاحين الذين يؤدون الخدمة العسكرية هن «بالتقليد» لسن عضوات تعاونيات، وبهذا يبدو أن الأكثر حاجة للمساعدة مستثنى من الفوائد والخدمات.

في هذه القرية، أكثر التغييرات التي تصدم هي الانزياحات الثقافية والسياسية التي تشير إلى اندماج هذه المنطقة الطاردة إلى المركز الوطني؛ فالهويات الطائفية بالتأكيد لم تطمس مطلقاً، بينما عملية العلمنة كتوسيع للهويات الناتجة من التعليم الوطني والعلاقة بين الجبل ودولة الحزب المركزية التي تحرّم التعبير الصريح عن الطائفية في ممارسة السياسة قد أرجعتهم إلى الوراء من مركز الحياة العامة، ولهم من الحيوية التي بمقدورها، في زمن النزاعات كما تظهر حادثة حاطوم، أن تنفجر ثانية في الممارسة السياسية، لكن إذا ما قورنت بحالة مثل لبنان فإن فورات كهذه يمكن احتواءها، وهو الفرق بين تشكيل الدول وانحلالها.

قرى الغوطة الثلاث

كانت غوطة دمشق، تقليدياً، عالماً مرغوباً أخضر بخلاف سهول زراعة الحبوب حيث هيمنة الإقطاعات «الإقطاعية»؛ ففي قرى الغوطة، الآمنة نسبياً والغنية بالمياه، ازدهرت ثقافة البستنة الكثيفة التنوع، ففي الكثير من الأماكن، كان هناك ثلاثة مواسم لقطاف الفاكهة والخضر المربحة، بخلاف محصول الحبوب الوحيد الفقير في سهول حماه وحوران، وبالتأكيد لم تكن معظم الأراضي مملوكة للفلاحين أنفسهم، فقد كانت إقطاعات مملوكة للأعيان الكبار

والمالكين المتوسطين من البورجوازية التجارية المدينية التي تشمل الجزء الأكبر من الأرض المزروعة، ولكن بسبب تخففها من وباء الجفاف وإمكانية تشغيلها على مدار العام، كان الكثير من الفلاحين صغار الملكية قادرين على العيش هنا أكثر من أي مكان آخر، أكثر من ذلك وبسبب الحاجة إلى التعاون المثمر ومهارة الفلاح التي تتطلبها البساتين المروية، فقد كانت عقود المحاصصة مرغوبة أكثر من قبل الفلاحين من أي مكان آخر، فمن الممكن أن يحصلوا على ثلثي المحصول، وهذا ما يتعارض بحدة مع الشروط التي تقع ما وراء حدود الغوطة مباشرة، في المرج، حيث حرّم الإقطاعيون على مرابعيهم بناء المنازل وزراعة الأشجار واستبدلوهم بقادمين جدد كل فترة، وقد كان فلاحو الغوطة صغار الملكية معتمدين على التجار المدينيين في الحصول على القروض وفي تسويق محاصيلهم وكانوا مديونين نموذجيين، لكن حيث كانوا قادرين على بيع منتجاتهم مباشرة في أسواق المدينة فقد ازدهرت القرى، ولم يكن العديد من الإقطاعيين مهتمين كثيراً في تطوير إقطاعاتهم مثلهم مثل المناطق الأخرى، وكان الكثير من الفلاحين الصغار غارقين في الديون لتحسين ملكياتهم، لكن المنطقة وصلت إلى مستوى عالٍ نسبياً من التطور منذ قرون مضت، وقد كان التقليد في حيازة الملكية الخاصة «الملك» حول المدن مفضلاً دائماً أكثر منه في الاستثمار في ملكية الدولة في السهول، وقدّم بعض التجار ملاك الأراضي محاصيل جديدة ومضخات الماء والجرارات، واستفاد الفلاحون بالإضافة إلى المالكين من هذا المستوى العالي نسبياً من المتطور (Weulersse 1946: 129-131, 165; Thoumin 228.28-231; Latron 170-175; Warriner 1962: 94-95).

في تعارض حادّ مع غالبية المناطق في غرب سورية، لم تكن الغوطة منطقة للاختمار السياسي الراديكالي، ويعود السبب جزئياً إلى الرخاء النسبي والعلاقات المتطورة أكثر بين المالك والفلاح حيث تداخلت الإقطاعة الكبيرة والملكية الصغيرة أو حيث عمل المرابعون في البساتين، ويمكن أن ترتدي العلاقة صفة الراعي-التابع الحقيقية، والفلاحون الذين أكثر ما كانوا يخافون من الحكومة، كانوا يتطلعون إلى الإقطاعيين من أجل الحماية، وقد كانت قرى الغوطة قاعدة لعدد من سياسيي دمشق المهمين كالقوتلي والعظم ومردم بك والعجلاني والحكيم والبارودي، وكان تنظيمها على أساس الاعتماد الاقتصادي والمحسوبية والقيم

التقليدية المشتركة، وفي ظل الانتداب، العداء للفرنسيين، ومما يشير إلى قوة نفوذ الإقطاعيين في المنطقة كان تردد بعض الفلاحين في قبول الأرض من الإصلاح الزراعي لاعتقادهم بأن هذا يخرق التعاليم الإسلامية أو التزامات توكيل الإقطاعي، وبالنتيجة لم يستطع حزب البعث أن يطور قاعدة قوية هنا، رغم أن دعوته قد نمت مع التسييس القومي في الخمسينيات، وقد كان معظم فلاحي الغوطة «التقدميين» بعد عام ١٩٥٨ من أتباع الناصرية أكثر منهم بعثيين، بالتالي أصبحت المنطقة معقلاً للناصرية، وقد استعمل محمد الجراح وهو ضابط ناصري متقاعد، الغوطة كقاعدة في محاولة الانقلاب على حكومة البعث في تموز ١٩٦٣، كما كان للشيوعيين والإخوان المسلمين أتباع معتبرون في قرى وبلدات الغوطة؛ فهنا، أكثر من أي مكان آخر في الريف السوري، انصبّ النفوذ الديني والثقافة المحافظة للمدينة على القرى، ومما يدلل على النفوذ المستمر للقوى الدينية التقليدية حقيقة أن المدارس مفصولة على أساس الجنس في مدينة مثل دوما، بينما في منطقة أقل تطوراً مثل قرى الرقة، بقيت مختلطة، وهذه واحدة من المناطق الريفية القليلة جداً حيث أظهر الحزب المخاوف من تصفية منظماته على يد الإخوان.

كان صعود البعث إلى السلطة قد عجل أو أطلق العنان لحجم محدد من التغير الاجتماعي- السياسي في الغوطة، فقد كان للإصلاح الزراعي أثر محدود بسبب أن العائلات الكبيرة الممتدة قد حافظت على إقطاعاتها كوحدة واحدة قد قسمتها بين الفروع المختلفة للعائلة، بهذا تمت مصادرة ٢٩٦٠ هكتاراً فقط من أصل ٤٠٠٠٠ في المنطقة، كما أن بعض القرى لم تمسّ وفي أخرى كان هناك بعض الأراضي الموزعة بين جميع الفلاحين المرشحين، وحيث كان هناك مرابعون من الخارج، كان الإقطاع قد جلبهم، فقد حصلوا هم على الأرض (كما ينص القانون) مفضلينهم على أهل المنطقة، وهذا ما ولّد الاستياء في وجه الحزب، كما لم تمسّ الملكيات المتوسطة للبورجوازية التجارية، لكن ملكيات بعض المالكين الكبار قد تقلصت إلى درجة كبيرة؛ فمثلاً، كانت ملكيات عائلة القوتلي قد تقلصت من ١١٩٣ هكتاراً إلى ٧١٤، كما عجّل الإصلاح الزراعي ببيع المالكين الكبار للأرض مادون السقف، بالرغم من تكرار العملية إلى «الغرباء» الذين يملكون المال من منين أو التل أو النبك، كما وسع توزيع الأرض بالكاد قاعدة الملكية الصغيرة في الغوطة (Bianquis 1980: 22-120).

كانت التعاونيات المدعومة بعثياً قد انبثقت في الغوطة، بعضها بمبادرة من الفلاحين، الظاهرة النادرة نسبياً، وقد أثمرت عن بعض الأرصدة الموسمية المتاحة نسبياً، وبهذا خفضوا الاعتماد بحدة على التجار، وفي السبعينيات قاموا بضخ مبالغ كبيرة من أرصدة التطوير إلى المنطقة لشراء الأبقار والجرارات والبيوت البلاستيكية الخ.. في محاولة لإعطاء الدافع للتطور بين الفلاحين الصغار، لكن تجار المدينة مازالوا يسيطرون على تسويق المحاصيل، كما أن تسويق الدولة للفاكهة والخضر مازال متخلفاً، كما تدفع الدولة سعراً أدنى من السعر الذي يقدمه التجار بصورة نموذجية رغم أن وجودها في السوق يضع سقفاً للأسعار، ويوفر الفلاحون الأكثر تعلماً أو المستثمرون الذين يسوّقون محاصيلهم بأنفسهم ثلث قيمة المحصول الذي يتقاضاه التجار لأنفسهم، كما اشترى بعض الفلاحين شاحنات صغيرة لتوفير كلفة النقل (Bianquis 1980: 121-174).

وقد كان التطور الأكثر أهمية على كل حال التمدن المطرد للغوطة؛ ففي أواخر السبعينيات كان نصف السكان فقط يعملون كلية في الزراعة، فأبناء الفلاحين يعملون الآن في المعامل والبناء والحكومة والتجارة أو في الخليج، وتحولت الكثير من القرى إلى نزل جماعي لإسكان المهاجرين إلى دمشق وغير القادرين على إيجاد منازل فيها، وصارت الأراضي الزراعية مهددة بالانتهاك وبالتلوث وبالضغط على مصادر المياه، ورفع التنوع في المداخيل من مستويات عيش الفلاحين، فبزغت المنازل الجديدة والمعامل الصغيرة والمحلات عبر الغوطة، كما حرضت على التباين المحقق بين الفلاحين، كم تم شراء مزارع متوسطة وصغيرة الحجم، كان العمل فيها من قبل يد عامة مستأجرة وبيعت محاصيلها في السوق، من الأموال المكتسبة في الخليج أو العمل غير الزراعي، ما أدى إلى اندفاعة للرأسمالية الزراعية ناشئة من خارج التيار العام للفلاحين أنفسهم، لكن وبسبب الابتعاد عن الأرض فإن أجور العمل في الزراعة قد ارتفعت هنا أكثر من أي مكان آخر، بهذا لم يعد المالكون الصغار الذين غادر أبناؤهم الأرض قادرين على تحمل دفع الأجور وصار لزاماً عليهم أن يبيعوها أو أن يتعاقدوا مع ضمّان لجني المحصول (Bianquis 1980: 175-185).

هذه القوى، بالترافق مع صعود البعث إلى السلطة في المدينة، قد غيرت ميزان السلطة السياسية في قرى الغوطة؛ فقد تقلص نفوذ العائلات الكبيرة إلى درجة كبيرة بسبب تقلص قاعدتهم الاقتصادية وقلة اعتماد الفلاحين عليهم وإضعاف تضامنهم السياسي بتقسيم ممتلكاتهم بين فروع العائلة. أما البعث، وبالرغم من ضعفه الأول، فقد أسس لوجود حسن التنظيم بحلول السبعينيات، فحلقات الحزب صارت منتشرة عبر الغوطة؛ فمثلاً، في منطقة دوما وحدها، وهي منطقة مؤلفة من ٤٨ قرية ٢٧٠٠٠ عائلة، فقد توافرت ١٣٧ حلقة مكونة من ١٠-٢٠ عضو كلها كانت موجودة عام ١٩٧٤ (٤٤ في مدينة دوما و٢٢ في النشابية و٢٦ في حران [العواميد] و١٦ في الضمير و٢٩ في حرستا)، تضم حوالى ٢٠٠٠ عضو، بالإضافة إلى اتحاد الفلاحين والتعاونيات والسلسلة الأخرى من المنظمات الشعبية التي تأسست وانخرط المزيد من شباب الغوطة في العمل في دوائر الحكومة ومصانع الدولة. تقدم دراسة الحالة لثلاث قرى في الغوطة الرؤيا إلى الكيفية وإلى أي مدى قد نجح البعث في تأسيس نفسه هنا.

قرية الغوطة رقم ١: هي قرية كبيرة واقعة بين مدينتي دمشق ودوما، وقد ظهر البعث حسن التأسيس في منتصف السبعينيات، وقد كان الحزب فعالاً بشكل معقول ومن خلاله انتزع القروريون الصغار القيادة السياسية بفضل تعليمهم وصلاتهم بمركز الحكومة، وقد كانت مهنة قائد الحزب المحلي نموذجية للعديد من الفلاحين الشباب الذين استخدموا التعليم والسياسة كبطاقة للصعود، فقد كان الابن الثالث لفلاح متوسط الحال وقد اختير للالتحاق بالجامعة ودراسة القانون، بينما اهتم إخوته الأكبر بالأرض وشؤون المنزل، وبدعم من عائلته كان متوقعاً منه أن يستخدم مهاراته وإمكاناته في تنويع وحماية مصالح العائلة في المجال الاجتماعي الأوسع، وقد انضم إلى البعث خلال المدرسة في منتصف الخمسينيات، وعندما تسلّم السلطة صار موظفاً في وزارة التموين، لاحقاً، جعلت العلاقات السياسية منه رجلاً كبيراً في القرية؛ فبالإضافة لترؤسه الفرقة الحزبية أصبح كادراً رئيسياً في رافد الحزب من الشبيبة وانتخب إلى مجلس المحافظة، وبهذا الدور استطاع أن يوصل صوته إلى المحافظ وأن يتدبر أمر الخدمات وأن يقوّم المشاكل التي تتطلب عمل الحكومة، وقد كان يبلي حسناً بمقاييس القرية وفي بوتقة بيت العائلة المبني من الطين تقليدياً شيّد منزلاً جديداً، كرمز للصعود وكناية عن الكثير ما يحدث في

حياته، فقد كان منزله مركزاً للنشاط ومليئاً غالباً بالقرويين الباحثين عن المساعدة بأمور مثل قرض من المصرف الزراعي أو الحصول على وظيفة حكومية أو حل نزاع حول الحدود.

تراصفت منظمات الفلاحين والاتحاد النسائي والشبيبة حول الحزب كحبات العنقود، وقد ظهر رئيس اتحاد الفلاحين المحلي كشخصية مهيمنة، وكان هو الآخر منتخباً إلى مجلس المحافظة؛ ولو كانت تلك الانتخابات، التي كان المراقبون يعتقدون أنها حرة نوعاً ما، والتي خسرها مرشحو البعث في معظم المدن، يمكن اعتبارها كمؤشر دقيق، فإن الرأي المحلي قد رجّح كفة البعث وحلفائه، وقد كان العضو المحلي الثاني إلى مجلس المحافظة ناصرياً من الاتحاد الاشتراكي العربي والذي نافس من ضمن القائمة الداعمة للبعث، قائمة الجبهة الوطنية التقدمية، وبعيداً عن التيار الناصري القوي في الغوطة، على الأقل، الذي تحالف مع البعث، وهذا ما كان أيضاً مؤشراً إلى حقيقة أن أبناء العائلات الناصرية كانوا ينضمون إلى رافد الحزب من الشبيبة، لكن حتى «الجناح اليميني» الآخر من الناصريين الذي يقوده محمد جراح قد نافس بفشل على بطاقة الحزب بالتحالف مع أعيان الإقطاع الذين كانوا مراكز الفصائل المعادية للنظام.

في هذه المنطقة المحافظة تقليدياً، كان على الحزب على كل حال أن يطأ بخفة وأن يكيّف نفسه مع العواطف المحلية لكي يمكّن نفسه جيداً، وقد كانت استراتيجيته في مواجهة نفوذ شيوخ الدين المحافظين، الذين هاجموا العلمانية والاشتراكية، أن يتجنب الردّ المباشرة على ما يقولون وعلى أن يصرّ على أن مكان الدين هو الجامع وليس السياسة، وقد كتبت رئيسة الاتحاد النسائي المحلي عن المحافظة الدينية التي تجبر المنظمة على الإبطاء؛ فأقلعت عن تنظيم النساء الكبيرات سناً والمشككات وركزت جهودها على النساء الشابات، وقد مقتت المدارس التي تفصل بين الجنسين ولكنها أذعنت لهم طالما أن الآباء كانوا يفضلون عدم الذهاب إلى المدرسة بتاتاً على المدارس المختلطة، وهذا يمكن تغييره مع الأجيال القادمة، كما تقول، كما أن دور الاتحاد هو خلق جيل شاب واعٍ من الأمهات، وتوضح طريقة تصرف أمين الفرقة الحزبية في القرية الائتلاف الغريب بين التقليدي والحديث هنا؛ لديه تعليم عصري ويتحدث لغة السياسيين العصريين، وتمثل قيادته انقلاب الدور على العجائز التقليديين في القرية، لكن في

الأمور الأخرى فإنه يحافظ على العادات التقليدية على أرضية الحفاظ على ثقة الناس، لذلك فقد جعل زوجته ترتدي الحجاب وحافظ عليها ضمن العزلة التقليدية، وفي مناسبة كالزفاف في القرية فإن الرجال يتناولون الطعام ويحتفلون في مناطق منفصلة عن النساء، ولم يرَ أصدقاؤه من المحافظات زوجته، ويقارنون هذه الممارسات غير المفضلة بعاداتهم الأكثر تحرراً، ولم يكن بالتأكيد في توافق مع سياسة الحزب الرسمية حول دور النساء في المجتمع، وبدا أنه يسير على نسق منفصل في حياته الخاصة، أما في معاملته مع النساء في الاتحاد النسائي والشبيبة فكان على الطراز الحديث، فقد كان سلوكه مجرد سياسة فقط، أو أنه كان مثالاً على الفلاح الصاعد الذي يتبنى العادات القديمة للطبقات المدينة الأعلى.

تُرجمت القيادة السياسية للبعث إلى إصلاح بسيط ومباشر في البنية الاجتماعية هنا، وقد مسّت هذه القرية من صغار المالكين بالكاد من قبل الإصلاح الزراعي، وقد كان القرويون نشيطين تماماً في تشكيل التعاونيات، فقد أنشأوا تعاونيات زراعية ولتسويق الحليب والنقل على كل حال، كما بنيت مدرسة وأدخلت الخدمات، ونما التوظيف في المدينة بسرعة، لكن تنظيم الفلاحين في مواقع السلطة من الهيكلية السياسية كان ربما التغير الأكثر إدهاشاً هنا، فجلب حضور الحكومة المهابة والمجتنبة سابقاً إلى قلب القرية، وتشير الحالة إلى أن البعث كان قادراً على تقوية نفسه حتى في القرى حيث البيئة الثقافية غير متقبلة ومعظم الإصلاحات الاجتماعية الكبرى لم تنفذ[٩].

قرية الغوطة رقم ٢: وهي قرية صغيرة ليست بعيدة عن القرية رقم ١، لكن الإصلاح الاجتماعي يحفر عميقاً، وقد تمت تجربة اجتماعية حقيقية هنا؛ فقد كانت أربعة أخماس أراضي القرية مملوكة سابقاً للأعيان المالكين ومن ضمنهم عائلتا القوتلي والغزّي، وقد وزع الإصلاح الزراعي أقل من هكتار واحد مرويّ على كل من الثلاث والأربعين عائلة فلاحية، لكنه جمّع فعلاً مواقع الملكيات الصغيرة في القرية وهيأ المسرح لمحاولة إنشاء نموذج «متقدم» من التعاونيات الزراعية النادر في سورية، فقد انضمت أربع عشرة عائلة بعثية الانتماء، مغتنمة الفرصة في رغبة الحكومة في تطوير صناعة الألبان في

الغوطة، في تحالف لتأسيس تعاونية إنتاجية للحليب.

ويبدو أن رئيس التعاونية وكبير القرية وأبناءه الأربعة، وجميعهم أعضاء في الحزب، كانوا هم القوة المحركة وراء التجربة، إنهم مثال للفلاح الصغير الذي أبلى بلاءً حسناً في ظلّ البعث، وقد اعتاد أن يكون مرابعاً عند عائلة إقطاعي ويتذكر هذا كزمن كان فيه الإقطاعيون «يسرقون على الورق» و«لم يكونوا مؤمنين بالله»، وقد كانت العائلة فعلياً قادرة على شراء ملكية صغيرة وإن نالت قطعة أخرى من الإصلاح الزراعي، لكنها لم تكن كافية لأربعة أبناء، وأحدهم أصبح طيّاراً حربياً يقدم الآن المال إلى العائلة، لكن تجربة التعاونية التي كانت واعدة مع الدعم الحكومي الكريم في نقل هؤلاء الفلاحين الفقراء إلى أغنياء، وفي عام ١٩٧٤ مجّد رئيس التعاونية عمل الحزب واعترف بإيمانه بالاشتراكية بالرغم من إنذارات الشيوخ، ورغم اعترافه بمعرفة القليل حول ما كان يفعله الحزب على المستوى الوطني لأنه «عجوز جداً ليتعلم مثل هذه الأشياء»، فقد كانت التغيرات في القرية جميعها في صالحه.

تم تأسيس التعاونية باتفاق كل الأعضاء على أن يدفع كلّ منهم ٢٠٠ ل.س وأن يقدم ٥ دونمات من الأرض لزراعة الأعلاف، كما مُنحوا قرضاً بقيمة ١٦٠٠٠٠ ل.س لمدة عشر سنوات من قبل المصرف الزراعي، ثم تم شراء ١٥٠ بقرة، جماعياً، وتم إنشاء منتفعات متطورة للحلب من قبل الحكومة مع مهندس زراعي. على الفور، تهددت التعاونية بسبب صيغة إنشائها على أسس الملكية الجماعية عندما أصرّ بعض الأعضاء على تقسيم الأبقار بينهم بينما كان قادة التعاونية يقدمون الحجج على أن هذا لن يقدم الكفاءة الاقتصادية وسوف يؤدي إلى هزيمة هدف التجربة التعاوني، فسحب الأولون عضويتهم في الجمعية، كما أدت التكاليف الأولية العالية وقلة الخبرة إلى فقدان عدد كبير من العجول، ما وضع التعاونية أمام مشكلات.. واضطرت السلطات الأعلى أن تتدخل لإنقاذها، وبحلول منتصف السبعينيات يبدو أنها قد تعافت، فاشترت المزيد من الأبقار وحازت على جرار من الحكومة، وتعلم الأعضاء العمل في فرق مسؤولة عن الإطعام والصيانة وتوفير الأعلاف، وبحلول عام ١٩٧٤ تم إنتاج ١٦٢٠٠٠ كلغ من الحليب سنوياً، وتمّت عملية التسويق عن

طريق معمل الحليب الحكومي المؤسس حديثاً، ووفقاً للقيادة فقد كانت الأرباح ٣٦٠٠٠ ل.س في السنة، ما سمح لهم بتسديد نصف قرضهم، وفي نهاية السبعينيات وصل الإنتاج إلى ٣٨١٠٠٠ كلغ سنوياً، كما زاد عدد الأعضاء، لكن في بداية الثمانينيات بدت التجربة على حافة الانهيار ثانية؛ فقد قضى نصف القطيع خلال سنة واحدة بسبب العلف غير الكافي الذي أنتجته التعاونية على أرضها المقسمة على الثلاثة والثلاثين هكتاراً، وفشلت في تأمين علف مركّز داعم، كما لم يكن الطبيب البيطري الحكومي متواجداً عند الضرورة، وكانت الأسعار المدفوعة من قبل معمل الحليب غير متماشية مع ارتفاع التكاليف، لكن لم يسمح للتعاونية أن تبحث عن مشترٍ آخر، وأخيراً أدى النزاع بين العائلات الأصلية المؤسّسة وبين الآخرين إلى انفصال التعاونية، وكهذا وضع الفشل، على جانبي العلاقة بين الحكومة-الفلاحين، هذا المشروع التحفة في التهلكة، كما تشدد هذه الحلقة على العجز العام للنظام عن تربية المؤسسات «الاجتماعية» المتقدمة في القرية(١٠).

قرية الغوطة رقم ٣: على أطراف الغوطة قرب المرج [مرج السلطان]، جرى التغير الاجتماعي الأكثر شدة ما جرى في الغوطة كلية، فقد كانت عائلة كثيرة الأملاك تهيمن على القرية التي كانت تزرع بالحبوب بكثافة ويشتغل عليها المرابعون الذين يحصلون على ربع المحصول، حيث منعوا من بناء المنازل أو زراعة الأشجار والخضروات على الأرض، كما تم استبدالهم بقادمين جدد بين فترة وأخرى، وبعد عام ١٩٦٣ أصبحت هذه القرية خاضعة «للإصلاح الزراعي»، وقد أطاح الإصلاح ملكيات الإقطاعيين السابقين وحوّل السكان من مرابعين إلى مالكين صغار، وخلافاً لمعظم قرى الغوطة، هذه القرية التي ينقصها ملكيات الفلاح المستقل أو نواة الكبار المزدهرين، كانت حصناً للتيارات المحافظة المحلية وعلى العكس كان لديها تاريخ من النزاعات بين الفلاحين وعائلة مالكي الأرض حيث سُجن الفلاحون أو طردوا من الأرض، والغريب أن أفكار البعث قد دخلت القرية عن طريق إمام من يبرود، كما أن منظمة الحزب حسنة التأسيس الآن بين الفلاحين؛ فهناك ثمانون عضواً بالإضافة إلى اتحاد الفلاحين أو التعاونية، وتتكون قيادة المنظمة الحزبية من موظفي المحافظة المحليين وموظف في جامعة دمشق وثلاثة أعضاء من التعاونية.

لكن تحويل الفلاحين حديثي الملكية إلى مزارعين قادرين على البقاء ليس سهلاً؛ فالتعاونية تأسست، لكنها تكاسلت حتى دخلت منظمة الأقطان التابعة للدولة وشطبت ديون القرية وسمحت بشراء المضخات لزراعة القطن المروي، وقد وقعت التعاونية تحت رحمة التجار، على كل حال، وتسببت بالمزيد من الديون وفي هبوط المياه إلى مادون مستوى المياه الجوفية ما أدى إلى تقليص المساحة المروية، وقد استبدلت السلطات الأعلى قيادة التعاونية عام ١٩٧٢، وسمحت القروض الجديدة بتأسيس محطة وقود، أنتجت المال الذي يخدّم أصحاب السيارات والجرارات، ثم سمح الموسم الجيد للتعاونية بالمباشرة بدفع ديونها. وبحلول عام ١٩٧ رفعت تقارير عن حصولها على ٤٠٠٠٠٠ ل.س سنوياً كرصيد وعن بيعها ١٢٥٠ طناً من القطن إلى شركة الأقطان، وقد تمت «مكافأتها» بجرار وببناء مركز لخدمات التخزين، وبمرور السنوات كانت الخدمات المدينية تصل؛ كمدرسة القرية والطرقات المعبّدة والماء والصرف الصحي والكهرباء، وصار هناك عدد كبير من الشباب المنتمين للبعث إما معلمين أو ضباطاً.

روجت الدولة للإصلاح والمساعدات والقروض وقد ساعدت جميعها على رفع ديمومة أمن حياة الفلاحين، لكن وبالمقارنة مع قرى الغوطة الأخرى تبقى هذه القرية جافة وفقيرة نسبياً، ويبقى أن نرى إن كانت تعاونية القرية هي «عملية مستمرة» اقتصادياً أم ستستمر في اعتمادها على الدولة، وبالرغم من وجود الحزب القوي في هذه القرية وبالرغم من سيطرة الحزب على التعاونية فإن ديونها المرتدة واعتمادها على التجار يقدمان السبب للتساؤل حول المدى الحقيقي الذي تسيّس أو نشط فيه الفلاحون المناصرون اسمياً للحزب[١١].

قرية حلب[١٢]

تقع هذه القرية، المؤلفة من بيوت أشبه «بخلايا النحل» المتراصفة كالعنقود وبأزقة ضيقة، إلى الجنوب الغربي من حلب وتبعد عنها حوالى ٢٠ كلم، وهي قرية لمالكين صغار تبلغ ملكيات الواحد منهم بالمتوسط ٣,٣ هكتارات، وقد بقيت القرية لفترة طويلة معتمدة على التجار الدائنين الذين قدموا لأهلها القروض أو متطلبات الإنتاج بفوائد سنوية وصلت ٥٠٪، ثم

كانوا يعودون في وقت الحصاد ليغتصبوا المحصول بسعر أدنى من سعر السوق، وقد بنى التجار «إمبراطوريات» لتزويد عملياتهم التجارية، وهيكلاً ضخماً من الديون بحيث تبقي الفلاحين في قبضتهم، وبازدياد عدد السكان، خصوصاً، فقد كان على الكثير من الفلاحين القيام بهجرات عمل موسمية إلى شرق سورية ليتدبروا معيشتهم.

ابتليت هذه القرية بالنزاعات الداخلية؛ فقد كانت الوحدات الأساسية للحياة الاجتماعية عشائر العائلة الموسعة المتحالفة على أساس القرابة المباشرة للنسب ضمن الأقسام المتنازعة، ومن ثم تنتمي كل منها إلى الكتلتين الأكبر، اللتين يمثلهما النصفان الشرقي والغربي للقرية، ويرمز لهما بمقبرتين ومسجدين وبيدرين ومختارين، وقد سيطر الزعماء الأبويون للعشائر على ثروة العائلات والقوة العمل وترتيبات الزواج، وقد برز منهم من استخدم تلك الموارد بأعلى كفاية أو امتلك أكثر، كقادة للقرية، فبنوا أسس قيادتهم بفضل مقدرتهم عل حماية عرض ومال حلف القرابة، وفي مصالحة النزاع داخل الحلف، وفي صيانة تكافلها عن طريق رموز القرابة وتقويم الانحرافات، والتلاعب بمشاعر التهديد من الحلف المنافس، وقد كان مبدأ العمل السياسي بأن الواجب الأساسي للمرء في أي نزاع أن يدعم الأكثر قرابة ضد الأبعد [أنا وأخي على ابن عمي، وأنا وابن عمي على الغريب]، وكهذا كان من الممكن لأي نزاع فردي أن يتصاعد إلى صراع بين الكتلتين ما لم يتدخل الوسطاء ويسووه، وإذا ما تطور فستنقسم القرية إلى معسكرين مسلحين متنازعين ولا يمكن تسوية القضية إلا بعدما يصبح، القتل ثم القتل للثأر، مكلفاً بصورة شنيعة، وتمثل الأوضة Udas قاعات الاجتماعات للعشائر المختلفة حيث يمارسون فيها سياسة العشيرة، وقد كانت مواضيع النزاع التقليدية: التنافس على مناصب مثل المخترة وحراسة المحصول والخلاف حول حدود الأرض والأرض المشاع التي أدى تقسيمها إلى أشرطة ضيقة من الأرض، ثم الوجه أو الشرف المرتبطان عادة بعفة النساء والتي ستنعكس كما كان يعتقد على كتلة القرابة بأجمعها.

وقد تشابكت نزاعات القرية مع قوى من خارج القرية؛ فالإقطاعيون المتنافسون في القرى المجاورة الباحثون عن بناء شبكات المحسوبية في سباقهم على مقاعد البرلمان قاموا باستخدام

ومفاقمة نزاعات القرية، وكلما ازدادت انقسامات القرية كانت الأحلاف في القرية تبحث عن الدعم من راع خارجي؛ فقامت الحكومة المحلية بتعيين المخاتير بنصيحة من أولئك الإقطاعيين الذين استطاعوا التدخل مع المختار في حال وقع عميلهم في القرية في ورطة، كاحتمال ارتكاب جريمة قتل في سياق النزاع ضمن القرية، وفد فهم القرويون تلك القوى الخارجية كتهديد جشع لمواردهم، تبحث دائماً عن فرض سيطرتها على القرية، لكن عندما كانت النزاعات تندلع في القرية كان التحالف معهم حاسماً في بسط اليد العليا ضد المنافسين ضمن القرية، وباطراد، كانت القوى الخارجية تتدخل في القرية في الخمسينيات، وقد كان لدى الدرك [الجندرمة] القدرة على التعبئة للتدخل في نزاعات القرية؛ لإيقاف العنف أحياناً، وأحياناً كوكلاء منفذين لأهداف الإقطاعي، الذي مال إلى تكريس نفسه «كملك صغير» في المنطقة بالاعتماد على مساندة الإقطاعيين واحتكاره المتزايد لوسائل العنف وعلى حقه في استخدام قانون الدولة على الفلاحين فاقدي الصوت نسبياً (فمثلاً، الحكم السريع بعقوبة مثل عدد الجلدات أو الأيام في السجن)، لكن السلطة المتنامية للشرطة بدأت فعلياً بردع العنف داخل القرية؛ ورغم أن القرية يمكن أن تمثل أحياناً جبهة متماسكة سلبية ضد الخارج فقد كانت النزاعات الداخلية عائقاً أمام التعاون الإيجابي، وكهذا كانت القرية عاجزة عن تأسيس مجلس للقرية يقدم لها أقنية دستورية إلى الحكومة لأن الكتل المتنافسة لم تستطع التوصل إلى اتفاق بخصوصه.

لكن حال دخول التغير التراكمي إلى القرية نفسها، تبدلت المواقف التقليدية؛ ورغم أنه قد استغرق عامين من المفاوضات فقد اتفق أهل القرية على الطلب إلى مكتب مسح الأراضي بأن يقوم بتجميع الأرض المقسمة كشرائط متطاولة، وحالما استقر الأمن قام أحد أبنائها وأخذ المبادرة في تطوير وزراعة بستان مثمر، وسرعان ما أصبح أهل القرية مدركين لقيمة التعليم وتعاونوا على مشروع واحد وكبير للقرية كلها، وهو بناء مدرسة في السنوات التالية للاستقلال، وبحلول الستينيات كان هناك ثلاثة معلمين من الدولة والذين على قاعدة علمهم وفهمهم للعالم الخارجي اكتسبوا بعض المركز كقادة للرأي، وحالما زادت أهمية القدرة على التعامل مع العالم الخارجي فقد صار تعيين المخاتير من العدد المتنامي لشباب القرية المتعلم، ثم شقت الطرقات الجديدة لتصل إلى حلب، ثم تلتها الزيارات المتكررة وحتى الهجرة

المحدودة من أجل العمل في المصانع، أما الشباب المجندون للخدمة الإلزامية أو الشباب المتنقلون إلى حلب للدراسة الثانوية فقد تسيّسوا وانضموا إلى الأحزاب السياسية وخصوصاً البعث، وعندما أمسك البعث بالسلطة كان لديه نواة قوية صغيرة من ٦-٧ أعضاء داعمين داخل القرية.

وقد كلّفت الحلقة البعثية في القرية بتقوية نفسها لتولّي القيادة وإنشاء سياسة جديدة على قاعدة مبادئ البعث في الوحدة الطباقي للفلاحين، وبما أن معظم البعثيين كانوا ينتمون إلى فرع واحد من القرابة فقد انقلبت العشائر المنافسة إلى معادية للبعث، وكانت الخطوة الأولى في تصحيح الوضع تنظيم الشباب المتعلم من التحالف الآخر بهدف تأسيس قنوات للنفوذ داخل كل عشيرة، ثم كانت الخطوة الثانية التي تمت عام ١٩٦٦ بتأسيس اتحاد للفلاحين لكل القرية من المفترض أن يخفف النزاعات العائلية وأن يغذي التعاون في سبيل مصالح العامة للقرية، ولعدة فصول أحرزت شبيبة الحزب بعض النجاح في انتزاع القيادة من الكبار المنخرطين في سياسة النزاعات الداخلية للقرية، أما القيادة التقليدية، المستندة كلية إلى التضامن العشائري في مواجهة تهديدات العشائر الأخرى، فقد بدأت سلفاً بالانحدار، حالما أسكت تنامي الأمن العام العداوات والمخاوف داخل العشيرة، وقد أزال سقوط سلطة الإقطاع بعد الإصلاح الزراعي وخسارتهم مقعدهم في البرلمان ولنفوذهم في أجهزة الدولة المحلية النفوذ الخارجي، الذي حرض الفرقة داخل القرية، كما اختطف أيضاً الرابطة التقليدية بين قادة القرية والحكومة، وحالما وقعت منافذ الوصول إلى الحكومة في أيدي الحزب محلياً فقد أخذ نفوذ القرية يسير في مجراه، وبالتعارض مع الأيام الخوالي عندما كانت الهيمنة للأغراب فقد أعطت العلاقة بالحزب داخل القرية لأهاليها أنفسهم منافذ لسلّم الانتساب السياسي وعلى كل فقد استخدمه أحدهم ليصعد في عالم السياسة وأن يصبح كادراً في مكتب الفلاحين لفرع حلب للحزب، وبحلول عام ١٩٧٤ كان «حزبيو» القرية بالمظاهر الخارجية مسؤولين عن، مثلاً، أن تحمل الشوارع شعارات الحزب: وحدة - حرية - اشتراكية، وقد نجه اتحاد الفلاحين في تنظيم حوالى نصف أهل القرية، ولم تكن المنظمة عابرة للانقسامات العشائرية فقط بل بدا أيضاً أنها ستجسر الهوة بين تخوم الطبقات

المتواضعة القائمة؛ فقد كانت اللجنة التنفيذية مكونة من مالكين اثنين صغار وثلاثة عمال زراعيين، وبالتدريج تبدلت مواضيع وطرق العمل السياسي أيضاً، وحالما وحّدت الحكومة الملكيات المتناثرة الصغيرة في ملكيات محددة بدقة بكتل أكبر فقد صارت المناسبة للنزاعات على الحدود ضعيفة، ولم تعد المنافسة على المراكز السياسية تأخذ شكل المنافسة العائلية، ما يشير إلى ذبول المنافسة بين [الحارتين] الشرقية والغربية، وكانت نهاية نظام المختارين بعدما تقاعد أحدهما وبات الثاني بنفوذ محدود للغاية، وقد انتزع مجلس البلدة، الذي شمل القرية كلها، وظائف الرأسين المتنافسين.

إن التناوب في الثقافة السياسية حول القضايا الخلافية بدا واضحاً، فالاتجاهات، بخصوص شرف المرأة على الأقل بين الأجيال المتعلمة الشابة، بدت أنها تتغير، وصار قادة القرية يدافعون عن حقّ الشباب في اختيار شريكات حياتهم بصرف النظر عن درجة القرابة، وأعلنوا أنه يجب معاقبة الأشخاص المذنبين بجرائم قتل النساء بدعاوى تمس الشرف بشدة، بصورة مختلفة عن السابق، ولكونها مهملة لاختلافها مع العرف، وسواء دافعوا أم لم يدافعوا عن رسالة كهذه في القرية فإنهم يعلمون حق العلم المواقف المتوقع أن يتخذها الحزبي «التقدمي»، تموت الطرق القديمة ببطء؛ وأخيراً انتحر اثنان في القرية عندما منع كبار العائلة الزواج بين العائلات المتنافسة، لكن الحزب واتحاد الفلاحين يدّعيان بعض النجاح في ترسيخ نفسيهما كحامل لحل النزاعات داخل القرية، ويستشهدان بعدد من القضايا التي نزعا فيها فتيل المشاحنات الخطرة؛ إحداها بين أخوة يتنازعون على إعطاء أختهم حصة كاملة في ميراث العائلة المقررة من جانب الأخت، وأخرى حول حدود الأرض التي كانت فيها الملكية قد دمرت، وصارت النزاعات الصغيرة المتعلقة بالحياة اليومية تحلّ بدون أن تتطور إلى نزاعات عنيفة وأن تجرّ كل العشائر والتكتلات، لكن الدلالة على أن الحياة الاجتماعية العشائرية وسياستها تبقى موجودة في حقيقة أن الحزب يرسل أنصاره إلى الأوَض (المضافات) Udas المختلفة عندما يرغب بتبليغ أو حشد القرية.

هناك دليل على أن القدرة المعززة لتعاون القرية على المصالح المشتركة قد طوّرت القرية، فالحزب ومجلس المدينة أشرفا على وصول الطرق المعبدة والمستوصف ومخبز حديث ومعمل

للسجاد والكهرباء وإنشاء سوق حديث يجعل من القرية مركزاً لسوق المنطقة، كما تبرعت القرية بمبالغ من المال وبالقوة العاملة لإنشاء تلك المشاريع، ويشير الحي الجديد المبني من الحجر إلى أن البعض من أهل القرية منعمون، فقد استمرت الموارد بالتنوع إلى ما بعد الزراعة، وقد أنشئت مدارس إعدادية وثانوية جديدة في المنطقة، يعلّم فيها أربعون مدرّساً، بدلاً من الثلاثة، وينشرون التعليم وينهون الانتقال إلى حلب من أجل الدراسة الثانوية، منهم اثنان وعشرون أعضاء في الحزب، من المفترض أنهم يزرعون في رؤوس الجيل الجديد أفكار البعث، وقد خفت قبضة التجار ومقرضي الأموال حالما أصبحت المصادر البديلة متوافرة من قروض الحكومة عبر اتحاد الفلاحين، التسويق أيضاً تحت سيطرة الدولة الآن وقد حوّل اعتماد الفلاحين على التجار إلى بيروقراطيي الدولة، كما حصل بعض التطور الاقتصادي، فتجفيف السبخة قد أصلح الأرض، كما تم تعميق الآبار لتوسيع المساحات المروية إلى ٢٠٠ هكتار من أصل ١٨٠٠ هكتار، كما تم تطوير البساتين أكثر، ومع ذلك فإن زيادة عدد السكان على الملكيات الصغيرة للقرية لا يمكن التلاؤم معه ويصبح الشباب باطراد معتمدين على الوظائف خارج الزراعة، وعضوية الحزب تقدم منفذاً خاصاً لفرص التوظيف، وليس مستغرباً أن يعتنق الكثير من أهل القرية الحزب كطريق إلى الأعلى إلى خارج القرية، بهذا يشرف الحزب بطرق مختلفة على توحّد القرويين في مجتمع أوسع، لكن إذا، وهذا يبدو محتملاً، تخلفت فرص العمل عن حركة الخروج من الأرض فإن الاعتماد السياسي يمكن أن ينقلب إلى نقمة.

وبكلام عام، فإن كون الحزب لا يشرف على التحول الرئيسي في هذه القرية، ولكنه يتموضع لكي يسرّع ويقوّي التغيّرات الجارية سلفاً، فإنه بذلك يكون قد وضع نفسه في مركز الحياة في القرية وأسس لقاعدة سياسية.

قرية الرقة(١٣)

هي قرية قبلية مستوطنة على ضفاف نهر الفرات في الرقة، وقد أعدت هذه الدراسة مرة ثانية في رسالة ماجستير سليمان نجم خلف، وتبين كيف دخلت الدولة والسوق وأعادت تشكيل

هذه القرية، لكنها تبيّن أيضاً كيف ساهم أهل القرية، البعيدون كلّ البعد عن أن يكونوا كائنات إيجابية، بالناتج الاجتماعي والسياسي، من خلال الأثر التراكمي للجهود الفردية للتكيف مع القوى الخارجية.

المرحلة الأولى من هذه الملحمة كانت تدمير النظام القبلي القديم بدخول الرأسمالية والدولة في السنوات اللاحقة مباشرة للاستقلال؛ ففي كامل الشرق السوري كان التوطين وتقسيم أراضي القبائل بين الأفراد وخلق طبقة عاملة من جماهير القبائل قد شُرع في تنفيذه، فتقديم الجرارات ومضخات الريّ والقطن من قبل التجار الحلبيين والمستثمرين قد جعل الزراعة الرأسمالية من المستوى العالي ممكنة، حيث كانت بقع صغيرة ممكنة الزراعة في السابق، وحالما بدأت أسعار الأراضي بالارتفاع استخدم زعماء القبائل نفوذهم في الحكومة للحصول على تفويض شخصي بما كان يعتبر، سابقاً، الأرض المشاع، واندلعت أحياناً النزاعات العنيفة حول الحدود بين فروع القبائل، سرعان ما كانت تنتهي بإعادة تحديد للأرض بالقوة من قبل الأقوى؛ ففي حالة قبيلة فدعان القوية التي ترعى الإبل، كان شيوخ «مهيد» الكبار من خلال نفوذهم في الحكومة قادرين على تخصيص ملكية آلاف الهكتارات، كما تحول رجال القبيلة إلى عمال عندما، في الوقت نفسه، وضع السلام نهاية للغزوات وحلت السيارة محل الجمل، وقد أنتجت هذه العملية، يضاف إليها هجرة الفلاحين الزائدين من غرب سورية، «البروليتاريا الزراعية العائمة» التي انتقلت من مكان إلى آخر في البحث من العمل ، وفي بعض الأماكن قامت النخبة القبلية بتأجير أو ببيع الأرض للمستثمرين، وفي أماكن أخرى أصبحوا مزارعي قطن وحولوا رجال القبيلة إلى مرابعين على إقطاعاتهم الجديدة، وفي سبيل السيطرة على المرابعين كان العديد من الإقطاعيين يعيدون توزيع قطع الأراضي المخصصة سنوياً ويطردون مثيري المشاكل، ومن خلال إقراض المرابعين، أوقعوا الكثيرين منهم في المديونية أيضاً.

وفي كل مكان تحرر فيه «شيوخ القطن» من التزاماتهم كقيادة أبوية، فغناهم الآن يستند إلى السيطرة على الملكية الخاصة لا إلى الإتاوة من القبيلة، وحالما وقعت الأرض في أيدي القلة وبدأت حسابات الربح الاقتصادي تأخذ الأسباقي على الالتزامات القبلية، فقد صار التفاوت

الاقتصادي داخل القبيلة ينمو بسرعة، وحالما ضعفت روابطهم برجال قبيلتهم بدأت النخبة القبلية بتقديم أنفسها، بدلاً من أصلها، على أنها من البورجوازية المدينية السورية، فاشتروا سيارات الكاديلاك وبنوا المنازل في المدن واستخدموا خدماً للأعمال المنزلية وتظاهروا بحياة الوفرة وأرسلوا أبناءهم إلى الجامعة للدراسة التخصصية، وقد تطلعوا إلى نمط الحياة لإعطاء المشروعية لسيطرتهم السياسية المستمرة، حيث الغنى حلّ ببطء محل الشجاعة الأبوية والكرم كقاعدة للمكانة، وفي البداية كانت «البيوت» التي يسيطر عليها الشيوخ قادرة، بالفعل، على توحيد الأشكال المختلفة من السيطرة السياسية المتجذرة في الولاءات القبلية مع تلك المستندة إلى الاتكالية الاقتصادية. وعلى كل حال، فقد صار الولاء للشيوخ يضعف بشكل ثابت؛ وصار الاغتراب المتنامي الذي سببته الزراعة الرأسمالية يعبر عنه بعبارات مثل: «الله يلعن القطن الذي جعل بعض الناس لا يرون الآخرين»، وكان هناك إشارات واضحة لتآكل ملاط السياسة التقليدية الذي كان يربط الزعماء وأعوانهم برجال القبيلة؛ فمثلاً، أحد أعوان الشيخ، وقد اغتنى من القطن، صار متهوراً لدرجة أنه تحدى شيخ القبيلة الكبير في الانتخابات البرلمانية، وبين جموع رجال القبيلة بيعت الأصوات، التي لم تعد تذهب تلقائياً إلى الشيخ، إلى المزايد الأعلى مقابل المال، ما أجبر المرشحين على إنفاق ١,٨ مليون ل.س بينهما مقابل الأصوات.

وقد قادت عملية مشابهة، رغم أنها أقل صراحة في استغلالها، إلى تأسيس القرية موضوع دراستنا؛ فالقبيلة التي استوطنت هذه القرية «العفادلة» كانت أصلاً شبه مستقرة ترعى الغنم في منطقة البليخ، وكان العفادلة وكلاء للفدعان ويدفعون لها (الخوّة) مقابل الحماية وأحياناً مقابل المحاصصة في أرض الفدعان، وقد قضى السلام في شرق سورية على قدرة الفدعان على السيطرة الإكراهية على التابعين لهم، وفي عام ١٩٥٠ كانت «المشرف» من سلالة الفدعان في سعيها إلى النجاة من الحكم المطلق المكروه والمدركة للإمكانات الجديدة للزراعة الرأسمالية، قد تركت البليخ واشترت حوالى ٤٥٠ هكتاراً من الأرض على شاطئ الفرات من المالكين الحلبيين، وهذه الأرض ستصبح القرية، ورغم أنهم وكلاء للفدعان؛ «المشرف»، أو بدقة أكبر العائلات الثلاث المهيمنة، فقد سيطرت على ثروة السلالة وامتلكت ٤٠–٥٠ جملاً و٤٠٠–٥٠٠ رأساً من الأغنام ودفعت ١٠٠٠٠٠ ل.س من أجل الأرض

من الثروة المتراكمة من عملهم بالزراعة، وقد قامت بتركيب المضخات وبناء الأقنية، بدايةً بالتشارك مع التجار الحلبيين ولاحقاً كمالكين مستقلين، ثم بدأوا في زراعة القطن المرويّ للسوق، وقد استوردت المشرف رجال قبيلة العفادلة والأجانب لاحقاً للعمل في الأرض على أساس المرابعة، وقد تقاضى ثمانون مرابعاً ٢٣-٣٠٪ من المحصول لقاء عملهم، لمجرد البقاء، كما دفع المالكون نظامياً حوالى ٣٠٪ كتكاليف للحراثة على الجرارات والبذار ومياه الريّ وكسبوا الـ ٤٠٪ الباقية أو مثلها، كأرباح، وبحلول الستينيات كانت المشرف تجني نصف مليون ليرة سورية سنوياً.

كانت المشرف مرتبطة بمرابعيها أصلاً بعلاقات قبلية وحتى بروابط عائلية، لكن هذه العلاقات انطمست تدريجياً «برابطة المال» بين الإقطاعي والفلاح، مع ذلك استمرت المشرف إلى درجة كبيرة في الجمع بين السيطرة السياسية والقوة الاقتصادية، وقد صار «الحاج خلف»، الزعيم الأبوي للسلالة، مع ابنه مختاراً للقرية، وتصرف كحارس البوابة بين القرية / القبيلة والحكومة الوطنية، وقد كانت المقاربة بين الحكومة والقرية من خلال مَضافة الزعيم أو المختار، وكان المنفذ الوحيد لأفراد القبيلة إلى الحكومة من خلال هؤلاء الأعيان المعروفين محلياً «بمفاتيح الحكومة»، ومن ورائهم وقفت قبيلة المشرف التي شكلت خُمس القرية، رغم أن الكثيرين من أبناء القبيلة من خارج العائلات المهيمنة كانوا فقط أغنياء باعتدال وكانوا ما يزالون يميلون للبقاء متلاصقين متلاحمين.

وقد كانت قصص حياة أب القرية الحاج خلف وابنه المختار محمود مثالاً مصغراً عن التحول من مجتمع قبلي إلى مجتمع رأسمالي؛ فقد كان الحاج خلف، بالرغم من كونه شخصاً «تقليدياً» كمؤسس للقرية، مجدداً ريادياً «للجيل الجديد» من نخبة القبيلة بعد الاستقلال، وقد كان معروفاً بكرمه الأكيد ومثاليته أمام التقاليد، وقد تمسّك بقوة بقيم القبيلة من مثل الولاء للشيوخ الأكبر سناً من العفادلة والتزام الأبناء بالزواج من ابنة العم، وبهذا فرض التضامن بين المجموعة التي تربطها قرابة الدمّ، ومع ذلك، كان الحاج خلف أيضاً أسّ الفضائل للاستثمار الحر الذي جعل من الخمسينيات مرحلة مثالية من عدم تدخل الدولة، بحيث كان كلّ فرد

يتطلع إلى رخائه الخاص ويعتني بعمله ولم يسأل عما يملكه الآخرون، وفي علاقته برجال قبيلته الأدنى فقد طغت الأخلاق الرأسمالية، وبالفعل كان تبني المشرف الناجح للسوق الرأسمالية «المطلوبة وظيفياً» خروجاً من ورطة العلاقات الشخصية والقرابة إلى العلاقات الاقتصادية، كما كانت وجهات نظره المتعنتة والمتعلقة بالعمل تتظاهر في اعتقاده أن الفلاحين يمكن إجبارهم على العمل فقط بطرق التهديد والخوف من مشغّلهم، ورأى الجانب الإيجابي فقط من تطور الرأسمالية السورية؛ فقد جلب القطن الأغنياء وعاش الناس بطريقة أفضل.

كان ابنه مختار محمود، الذي يمثل التطور اللاحق من الجيل الثاني لمشرف، بعيداً عن التقاليد القبلية، وكان أكثر مدافعاً شرساً عن وجهة نظر العالم الرأسمالي المهيمنة في بداية الخمسينيات، وكشاب كان يعاشر البورجوازية الحلبية في النوادي الليلية، وقد وضع أبوه وأخوته إدارة إقطاعات القبيلة بين يديه فأظهر الدهاء والفاعلية في تطور ازدهار المشرف، وعندما طلب منه أبوه مرّة تقديم قرض بلا فوائد لأحد الشيوخ من العفادلة رفض، ما يمثل تحدّياً للالتزام القبلي لكنه سلوك عملي صحيح، وقد تذكره مرابعوه كسيد صارم لم يتغاض عن شيء وآمن بأن الفلاح يعمل فقط تحت التهديد، ونظر إليه الكثير من أقاربه المقربين كشخص كفؤ وقادر لكنه فردي وأناني ينقصه الولاء للعائلة والقبيلة ومنهمك ببناء مستقبله الشخصي أكثر من ثروة القبيلة، وفي الحقيقة فقد تطور التفاوت الاقتصادي ضمن المشرف في ظلّ إدارته، أما محمود، على العكس، فقد كان يشعر بأنه مقيد في استثماراته الشخصية بواجبه في إدارة إقطاعات القبيلة واعتبر رجال قبيلته بسطاء لا يصلحون للاستثمار وغير راغبين بالإشراف على المرابعين بفاعلية، لكن محمود ظل يشعر بواجباته تجاه عائلته ثم قبل الزواج من ابنة عمه، الفتاة الريفية غير المتعلمة، التي لم تشعر مع هذا «الحداثي» بأي شيء مشترك.

نتجت المرحلة التالية من تحول القرية من وصول سلطة البعث إلى المنطقة، والمصممة على إطلاق العنان للصراع الاجتماعي وإعادة توزيع الموارد واستبدال القيادة القبلية للقرية بقيادة موالية للبعث، وبالرغم من سيطرته على السلطة السياسية لم يكن البعث ليستطيع أن ينجح في الدخول إلى هذه القرية لو لم تكن لفك الروابط القبلية في ظلّ انتشار الروح الجماعية الرأسمالية،

لكن استراتيجية التنظيم التي تبناها الحزب كانت بنفس الأهمية في المنطقة؛ وخصوصاً بعد تسلّم البعثيين الراديكاليين للسلطة عام ١٩٦٦، فقد ركّز النظام بوضوح اندفاعاته التنظيمية على الشريحة الدنيا في القرى التي أبدت تجاوباً أكبر مع أفكاره، وفي الحقيقة فقد نجح في كسب جزء من الشريحة الدنيا الأكثر فقراً إلى جانبه ثم نظّم قيادة محلية من بينهم،؛ فمثلاً، انتهى ابن بائع الخضر المتجول، في الرقة، كسكرتير للحزب، وابن الخادم السابق في منازل شيوخ الفدعان كرئيس لمكتب الفلاحين في الحزب، وفي القرية كانت العناصر المنظمة من العناصر المشابهة، وهناك كانت العائلات من المرابعين الأبعد في قرابة الدم والمعروفين باسم «الجهامات»، حيث أسسوا منظمة الحزب، وبعد عام ١٩٦٦ قادوا المشرف ورجال قبيلتهم إلى خارج القرية، وكهذا بدأ البعث بقلب هيكلية السلطة السياسية رأساً على عقب.

ثم ضرب الإصلاح الزراعي بيد قوية على السلطة الاقتصادية لمشايخ القطن، وأعادت لجان التوزيع المسيطر عليها من قبل أنشطة الفلاحين المحلية فقد أخرجتهم بطريقة عقابية؛ ففقد شيوخ محيد الفديعان كل أراضيهم وفقد شيخ العفادلة الكبير معظمها، وفقدت العفادلة ٣٠٠ هكتار بما يعادل أكثر من نصف الأرض التي تمّ توزيعها على ٦٩ عائلة فلاحية، وخفضت دخلها إلى خمس ما كان في بداية الستينيات.

في الوقت نفسه، بدأ البعث في بناء منظمات جديدة في القرية، والأبرز بينها اتحاد الفلاحين والتعاونية وكلاهما سيطرت عليه السلالات الأقل قرابة بفضل أعدادهم وعلاقاتهم بالبعث، وتمّ افتتاح مدرسة للحزب في المنطقة تقوم بتعليم القراءة والكتابة وأفكار الحزب، وكهذا تم وضعها في قطار ما كان يسميه الشيخ صعود الوحدويين (النقابيين) في القرية إلى السلطة، ما جرّد الشيوخ من دورهم القديم كمفاتيح للحكومة. اشتكى أحد الشيوخ معلّقاً: «أصبح الجميع نقابيين، حتّى النساء يردن الانضمام إلى النقابات». وبعد ١٩٦٦ كانت عائلات «الشيوخ» أيضاً خاضعة إلى قمع سياسيّ كبير. وعند محاولة انقلاب سليم حاطوم - الذي نفذ بالتحالف مع بعض زعماء العشائر والأردن والسعوديّة، حاصرت الشرطة الشيوخ واعتقلتهم. وهم يتذكرون نظام صلاح جديد بأنه وقت كانوا لا يملكون حريّة الكلام.

وفي الحقيقة، أطلق اختراق «البعث» للقرية، كما قصد النظام، صراعاً شبه طبقي داخل القرية، التي كانت منقسمة بحدّة بين «المشرف» وأنصار البعث، واتجه الانقسام ليأخذ حدوداً جغرافيّة حيث تركّز المشرفيون على أراضيهم المتبقيّة في الغرب، بينما نُظّم المستفيدون من أراضي الإصلاح الزراعي في جمعيّة تعاونيّة في الشرق. وقد حاول كلّ من «الحزبيين» و«المشرفيين» أن يُؤذيَ أحدهما الآخر، وأصبحت المشاعر حادة جداً بحيث ذهب الفلاحون الأكثر فقراً من كتلة «المشرف» المخولين للانضمام إلى اتحاد الفلاحين مسلحين إلى الانتخابات في الشرق. وحاولت ميليشيات البعث إغلاق «مضـافة» الحاج خلف العبّاد باعتباره رمزاً للنظام السابق المهزوم. والعباد قائد تعاوني ومؤسّس لحزب محلي نظّم حملةً ضدّ المشرف بدافع الكره الشخصي كما صرح الأخير. ويُظهر ما يدعى حادثة «عاصفة الغبار واتحاد الفلاحين»، من وجهة نظر المشرف، مناخ الصراع الاجتماعي في ذلك الحين وتحدّي السلطة التقليدية من عناصر اجتماعيّة كانت تابعة سابقاً لنظام البعث الراديكالي. فعندما مرت سيارة الشيخ مشرف بسيارة لموظفي اتحاد الفلاحين وأمطرتهم بالغبار، اتصلوا بالشرطة معتبرين ذلك استفزازاً متعمّداً وحسب المشرف اتهمهم خطأً بمحاولة قتله. وحين استدعتهم الشرطة، أنكرَ مختار المشرفي التهمة قائلاً: «هذا يوم الفلاحين و... الآن السلطات القضائيّة معهم في كلّ الأحوال»، ونبه إلى أنّ أيام تحكّم الإقطاعيين بالفلاحين قد ولّت. فأجاب محمود المختار «إن الظن بأنّ أي شخص ناجح هو إقطاعي خطأ لأنّ المشرف كانوا فلاحين عملوا بجدّ». وعندما رفضت الشرطة اتخاذ إجراءات أخرى بحق المشرفي، قدم اتحاد الفلاحين شكوى إلى وزير الداخليّة الذي أمر بحبس الحاج خلف لمدة سنة. فقصد المشرفي نائب محافظ الرقة، وهو صديق قديم للعائلة، جعل المحافظ يتوسط في دمشق. ورغم أن وزير الداخليّة تساءل عن دوافع المحافظ قائلاً : يبدو أنّ هذا الرجل عزيز عليك..!. إلا أن مدّة حكم الحاج خُفّضت إلى شهر واحد. إنّ الوصول إلى السلطة السياسيّة والتعاطف معها تحول جذرياً عن العائلات المسيطرة، ولكنها احتفظت بالتأثير في البيروقراطية من أيام ما قبل البعث، كما أظهرت حالة نائب المحافظ.

يمكن أيضاً رؤية نكهة سياسات القرية وتأثير البعث المتطرف عليها في عيون ناشط في اتحاد الفلاحين هو عمر الحسان، الذي كان والده رجل قبيلة سابقاً لا يملك الأرض واضطر للتنقل

من إقطاعي لآخر بحثاً من العمل . ولأنهم كانوا يتقربون من المشرف، هاجرت العائلة إلى القرية معتقدين أنهم سيستفيدون ولكنهم لم يحصلوا إلا على قطعة أرض مساحتها ٥ , ٢ هكتار للمحاصة. ويتذكر عمر: «تعاملوا معي كفلاح بين الفلاحين ولكني لم أدرك أنّهم يتصرفون معي كإقطاعي نحو فلاح». وكشاب فقير، كانت الفتيات ينفرن منه لمعرفتهن بأنّه لا يملك مهر العروس. بعد ذلك، وصل حزب البعث إلى المشهد، ووزّعت الأرض و«حصل الجميع على حصّتهم»، حيث فتّحت إيديولوجيّة البعث عينيه على الظلم في النظام الاجتماعي القديم. وشارك عمر في لجنة توزيع الأراضي، وحصل على قطعة من أراضي الإصلاح إضافة لأرض المحاصصة، وساعد في تأسيس الجمعية التعاونيّة عام ١٩٦٨ حيث أصبح أمين الصندوق. تبع ذالك صراع مع المشرف عندما حاولوا قطع مياه الري عن أراضي الجمعيّة حتّى تدخّل رئيس اتحاد الفلاحين في الرقة. وقد شقت الجمعيّة قناتها الخاصة كي تروي أراضي الإصلاح الزراعي، وكان لديها ما يكفي لاستصلاح الأراضي غير المرويّة حتى الآن التي وُزّعت على من لا يملكون الأرض. ولكن حين تعطلت مضخة الجمعيّة، اضطروا لشراء الماء من عائلة المشرف الإقطاعيّة. وحاول مالك الأرض طرد بعض الفلاحين المزارعين بالمشاركة (المحاصين) من أملاكه، ما جعل رئيس الاتحاد يتدخّل مصطحباً الشرطة التي أجبرت المالك على أن يقدم الحراثة ومدخلات الإنتاج. وانضمّ أولئك المزارعون للحزب. اشترت الجمعيّة جرّارين عن طريق المصرف الزراعي كي تحرث أراضي الجمعيّة و تُؤجرّهما لتكسب المال لصندوق الجمعيّة. ولكن قبل ذلك بكثير، دخل عمر في صراعٍ مع خلف العبّاد أمين الحلقة الحزبيّة، فقد اتهمه عمر بمحاولة تفضيل أقربائه في توزيع الأراضي وفي استخدام جرار الجمعيّة، الذي يقوده أخوه، «كما لو أنّه ملكيّة خاصة له». كما أنه اتهم العبَّاد بأنه يسرق أموال تأجير الجرار. انتخب عمر رئيساً للجمعيّة رغم معارضة العباد ولكن الأخير أخذ يعقد اجتماعات سرية للحلقة الحزبيّة التي عزلت عمر ولم تخطره بمنصبٍ حزبيّ معروض عليه. وبعد ستّةِ أشهر، ترك عمر رئاسة الجمعيّة إذ فقدَ حماسته للصراع المستميت. وكهذا، أخفقت محاولة النظام لتعزيز تضامن طبقة الفلاحين بسبب رشوة كوادره والمنافسات الشخصيّة والعشائريّة.

لكن صعود حافظ الأسد إلى السلطة في دمشق ميَّز مرحلة ثالثة في تحوّل القرية: إذ انتهى الصراع

الاجتماعي، بينما وصلت التنمية الاقتصادية إلى القرية. وعلى الصعيد السياسي، جلب عهد الأسد انفتاحاً للنخبة القديمة ومنها المشرف. ورغم احتفاظ قادة الحزب المخضرمين بالسلطة في الرقة، تمّ انتخاب أفراد النخب القديمة في مجالس المحافظات، حتى أن فيصل الهويدي، رئيس العفادلة، انتخب نائباً في البرلمان عام ١٩٧٨. لقد انتهى التمييز السياسي ضدّ العائلات القديمة جزئيّاً على الأقل. وسمح لأبناء المشرف المتعلّمين بالدخول في الحزب وبدأوا - بتشجيعٍ من المختار - بالانضمام إليه: بدوا في الثمانينيّات وكأنّهم في طريقهم إلى الاستيلاء على السلطة في القرية بفضل تفوق مؤهلاتهم المهنية وولائهم المشهود للبعث، رغم بقاء الأقرباء الأبعد تحت سيطرة اتحاد الفلاحين. ومن السذاجة القول إن شباب المشرف تسلّلوا إلى الحلقات المحليّة للحزب كي يستولوا عليه لمصلحة آل المشرف. بل بالأحرى أقنعوا النظام بالكف عن تهديد عائلاتهم منذ حكم الأسد لأن مهنهم لا يمكن أن تتطور بأفضل صورة إلا إذا امتلكوا امتيازات سياسيّة، وأن الحزب يساند القوميّة وسياسة التطوير التي تمثل الأفضل لهم وللبلد. ويبدو الآن أنهم يمثّلون النظام أمام القرية بقدر مصالح قبيلتهم وطبقتهم في النظام. ورغم أن الولاءات العائليّة مهمّة بالنسبة لشباب المشرف، إلا أنهم لا يتصرّفون كوحدةٍ سياسيّةٍ متينة، ومواقف الجيل الأصغر من الدولة أكثر إيجابية من سلفهم. فهم يسعون إلى تمثيل القرية أمام سلطة الحزب كمعقل للتقدمية، حيث يبقى الكبار مغتاظين من البعث.

تمثّل آراء الحاج خلف مواقف الكبار تجاه البعث اليوم. فقد شكل فقدانه لأرضه، «أسوأ شيء» حدث له، اغتياظه من الدولة، وهو لا يُخفي احتقاره «للاشتراكيّة» حيث يقول إن الفلاحين لم يعودوا يعملون كالسابق عندما كانوا يخشون أن يطردهم المالك من أرضه، لكنّهم اليوم يملكون الحريّة ولا أحد «يمتطيهم». ففي مزارعِ الدولة، يتقاضون رواتبهم ولا يعملون شيئاً. واليوم، يريد الشباب جميعاً أن يتعلموا كي يحصلوا على وظيفة حكوميّة ويتجنبوا العمل اليدويّ. ولكن الحاج، على الرغم من مثلنته لإطار العمل الحر، أدرك أنّ التعليم أصبح مفتاح الدخل والمنزلة الاجتماعية وحرص على أنّ يحصل أولاده على تعليم مميز. كما يرفض الحاج إحكام قبضة الشباب حالياً على السياسة في القرية وكذلك المشاركة السياسية للفلاحين البسطاء: في الانتخابات الحزبيّة الأخيرة يتذمر من أن القرويين كانوا نشطين، دون إظهار أيّ شعور نحو

العشيرة. إن كراهيته للبعث عميقة جداً ليوافق على انضمام شباب المشرف إلى القوى الراهنة الجديدة. ولكنه يعترف بأنّه، بالمقارنة مع عهد صلاح جديد، يمكن للمرء أن يتكلم بحريّة في عهد الأسد طالما أنه لا يُنظِّم ضدّ الحكومة.

يشترك مختار محمود مع أبيه في كثيرٍ من المواقف ولكنّه أكثر براغماتيّة حول النظام الجديد. ويؤكّد أنّ التعاونيّات لم تعمل لأنّ الفلاحين لا يعملون بجدّ دون مراقب، فهم لا يهتمون بالتراكم والاستهلاك، كونهم تعوّدوا على العيش ببساطةٍ واتجاهاتهم ما قبل رأسمالية. كما أن المرء لا يستطيع حالياً أن يرغم المزارعين المشاركين (المحاصين) على العمل عن طريق التهديد بالطرد لأنّ الدولة ستتدخّل حينها. لقد فشلت مزارع الدولة لأنّها «ملكيّة عامة و.... مواطنونا مازالوا يفتقرون للوعي المدني.... وهم يعملون بأقلّ جهدٍ ممكن». وهو يشكو من البيروقراطيّة: حالياً، كلّ خطوة تخطوها يجب أن تمرّ عبر المؤسّسات الحكومية. ويدّعي أنّ أقاربه المشرفيين غير مؤهّلين لتحمل تلك الإجراءات المعقّدة، ولكنّهم يردّون بأنهم لا يجدون مشكلة في التعامل مع الحكومة، وأنه يبالغ في تصوير الصعوبات لكي يكون فكر لا غنى عنه بالنسبة للعشيرة. كان الاستثمار من قبل سهلاً، يقول، والحوافز جيدة، ولكن لأن الأمر لم يعد كذلك تتراجع الزراعة، وللهروب من قبضة الحكومة، يدير مشاريع العائلة بالعودة إلى تربية الحيوانات ولكنْ باستخدام الأساليب الرأسماليّة الحديثة. ومع ذلك شجَّع محمود البراغماتي شباب المشرف على الانتساب إلى حزب البعث.

يوضح اثنان فقط من جيل المشرف الثالث الذين انتسبوا إلى البعث مواقف العناصر الجديدة المتكيفة الذين يمثلون النظام من أسفل الهرم. الرفيق حسين من عائلة المشرف المسيطرة وقد تمتع دائماً بحياة مريحة. ويبدو أن وظيفته، ربما من حيث النتيجة، مستمدة من بحثه عن السلطة والشهرة، إذ تقدم فكرة عن التنظيم السياسي والرعاية السياسية التي تربط هذه الأيام القرية بالنخبة الوطنيّة. بدأ حسين العمل السياسي في المدرسة الثانويّة الخاصة التي التحق بها في مدينة إدلب حيث ساعد، مع أبناء البورجوازيّين الحضريين، في تأسيس فرع الاتحاد الوطني لطلبة سورية. ومنذ ذلك الحين، كان لديه «ميل للعلاقات الاجتماعيّة» – لبناء

صلات شخصيّة مع أشخاصٍ مهمين أعلى في هذه المؤسسة. انتسب حسين لحزب البعث في عهد أمين الحافظ حيث لم يكن يميّز بسبب الخلفيّة الطبقيّة، وهذا، حسب ابن عمّه، كان خارج حسابات التقدّم، وحثّ أصدقاءه البورجوازيين الذين يرغبون في اختراق وتخريب حزب يعتبر تهديداً لهم. عندما تسلّم صلاح جديد والجناح اليساري السلطة في البعث، انتكس حزبه. دخل حسين كلية الحقوق في جامعة دمشق وتحت تأثير أصدقائه انضم إلى الناصريين لفترة وجيزة ولكنّه وجدهم منقسمين جداً وضعفاء. وفي ١٩٧٠، عندما استلم الأسد السلطة، ادعى حسين أنه كان من أول المرحبين به. وكانت نقطةَ التحوّل في وظيفته لقاؤه بطالب آخر كان عضواً في حزب البعث جناح رفعت، حيث كان عرّاب التجديد في عضوية الحزب تحت رعاية رفعت. وبعد نيله إجازة الحقوق، عاد إلى الرقة وأصبح محامياً لاتحاد الفلاحين، المنظمة ذاتها المتنازعة مع عائلته. وفي فرع الحزب في الرقة حيث كان العديد من الحزبيين عمالاً وفلاحين، فقراء غير متعلمين بشكل جيد أو انتهازيين، سرعان ما أصبح حسين، اللبق المتعلم وذو المهارات السياسيّة المتطوّرة والأصدقاء النافذين في دمشق، قائداً كبيراً. وقد أسّس فرعاً محليّاً لجمعية رفعت الأسد للمتخرجين الجامعيين. وعلى الرغم من خيبة أمله عندما تمكن متخرجو الرقة، إذ اعتبروه قرويّاً، من تعيين رجل من المدينة رئيساً للجمعية، تم تعويضه بتعيينه نائب الرئيس والمدير عام لشركة توزيع مواد البناء الحكومية في الرقة. حقّق حسين ما يصبو إليه: كان لديه مكتبٌ فاخرٌ وسيارة وسائق وراتب شهريّ قدره / ١٢٠٠/ ل.س - «ليس كثيراً» بمقاييس البورجوازيّة الخاصة، لكنّه أضعاف راتب فلاح في القرية. يقدّر حسين سلطة المنصب وهو مغرم بالدسائس وبسمعة السلطة السياسيّة. فهو يتبجّح بشعارات البعث الأيديولوجيّة التي تبدو ضد مصالح عائلته. ويجزم: الاشتراكيّة أسرع طريق للوصولِ إلى التنمية التي نريدها نحن القوميّين جميعاً. وفي ظل حكم الأسد، «لم يعد هناك تمييز ضدّ العائلات القديمة وينشد النظام تنمية وطنيّة لمصلحة الجميع». وعندما حاول إقناع الحاج خلف بذلك، بقي الشيخ صامتاً. يقول حسين عن الحاج: «هو من ملِكَ كلّ شيء تُرِكَ ليكره كلّ شيء، ولكن هل يقدم أولئك الذين يشتكون شيئاً ..؟ لا ...! فمواطنونا تعودوا أن يتكلّموا من منطلق الكره، فهم غير قادرين على نسيان خسارة الأرض. ومن الصعب تغيير أفكار الرأسماليين. إنّهم الأطفال من يجب أن ندربّهم

الآن». ويشعر الرفيق حسين بأنّه محشور بكل الطرق بين الحزب والعائلة: «يعتقد الناس في القبيلة أنهم يمكن أن يحصلوا على خدماتي في شركة الإسمنت والحديد - وظائف أو إمدادات- وإذا رفضت فأنا غير جيدٍ - إنّهم لا يفهمون أنني كعضو في الحزب ملتزم بقيم جديدة». ولكن حسين استخدم علاقاته ليحصل على وظيفةٍ لأحد أقربائه ومنحة دراسية وجواز سفر لآخر. ليس للرفيق بنت عم أمية ولكنه تزوج من فتاة متعلّمة من دير الزور.

الأستاذ عمر، معلّم في القرية، مثال آخر على شباب المشرف الذي تبنّى النظام الجديد، ولكن على مستوى أدنى في القرية. وهو من ذرية الفرع الأقل نعمة في العشيرة، ولكن أرسلته أسرته إلى المدرسة. كان طالباً سيئاً، طرد لأنه مشاغب، قامر وغرق بالديون وسرق الأموال، لكنه أخيراً تمكَّن من التخرج من معهد إعداد المعلمين وعيّن في قريته. وفي الفترة نفسها تقريباً، تديّن ومن حينها أصبح داعية للتقوى الإسلامي. وعمر «شخصٌ حدي يتعلق بالأشياء بعاطفيّة دون أن يبني عمقاً أو انسجاماً فكرياً»، وتبدو منظومته الأخلاقية وكأنّها مجموعة من المتناقضات، ولكن ذلك سمح له بأن يلعب أدواراً متعددة بين الحديثة والتقليدية، ما جعله محطّ أنظار القرية. وكان ذا دور فعّال في تعبئة القرية لبناء جامع أصبح إماماً له لفترةٍ مؤقّتة. وهو يتحدث باستحسان عن التحاق الفتيات بمدرسة القرية بدفع من الحكومة، الأمر الذي كان يعتبر «مخزياً». ولكن يبدو أن مشاعره الحقيقيّة حيال دور المرأة في المجتمع تقليدية جداً، فمحاولاته لمنع اختلاط المعلّمين والمعلمات في المدرسة جعلت العديد من المعلّمات يغادرن القرية. وهو يُؤكّد، متبجحاً بشعارات البعث، أنّ «المرأة جزءٌ فاعل ومهمّ في المجتمع ويجب أن تُعطى حقوقها كاملة» ولكن من الخطأ ترك الباب مفتوحاً على مصراعيه أمام النساء ليفعلن ما يشأن، كما هو الحال الآن. المرأة انحرفت أخلاقيّاً، وعليها أيضاً واجب صيانة شرفها ... «بدأت أشعر أنّ المرأة خُلقت للمنزل فقط، لتربية أطفالها وليس لتمضية الساعات في التجمّل أمام المرآة. يجب على مجتمعنا أن يحمي شرفه ضدّ فساد الغرب». ويبدو أن عمر غير متأثر بالأفكار الليبراليّة لغيره من أبناء جيله. ومع أنه متزوج من ابنة عمّه الأمية إلا أنه يفكر حالياً بالزواج من أخرى متعلّمة. وعلى الرغم من تقليديته الإسلامية، ربط نفسه بالتيارات السياسية التقدّمية وليس بالضرورة من منطلق الانتهازيّة البحتة. لقد «بكى كطفل» حين مات عبد

الناصر حتى أثار اشمئزاز الحاج خلف. وفي عام ١٩٧٣، انضم لحزب البعث «لأتجنب النقل إلى قرية أُخرى وأحرر نفسي من عشاق الدسائس». ويصرح رداً على سؤاله كيف يوفّق بين الإسلام المحافظ وأيديولوجية البعث، بأن الإسلام كله من أجل الوحدة والحرية والاشتراكية. يقول «أهداف البعث فوق المصالح الشخصية... ولكنه لا يتجاهل مصالحنا». وحقيقة حاول عمر أن يستخدم الصلات الحزبية لمصلحة القرية حيث كان هو وأصدقاؤه وراء إنشاء المدرسة الإعدادية وأدى ضغطه مع المحافظ إلى تعبيد طريق في القرية، وقد قدم علناً للمحافظ قائمة بالمطالب - باص، جمعية استهلاكية، وتعويض عن الأراضي التي صادرتها إدارة حوض الفرات. وتبدو طموحاته المستقبلية نموذجاً لجيله المادي: أن يبني بيتاً في الرقة ويتمتّع بالراحة ويعمل لدى الحكومة ويبدأ مشروعاً ما.

إنّ دخول المشرف ثانية إلى المشهد السياسي لم يُعد الزمن السياسي إلى الوراء. ولم تتم استعادة نظام الحارس القديم بسيطرته على الهرم السياسي وبقيت السلطة مركزة في القرية. ولكن هناك القليل من الشك في أنّ المشرف استردوا شيئاً من تفوقهم: ومما يشير إلى ذلك أنه عندما وصلت المياه الصالحة للشرب إلى القرية، تمكن الكبار في السن من المشرف - ربما بمساعدة أولادهم - من التحكم بثلاثة من أصل أربعة صنابير، ما جعل الفلاحين يزدحمون على استخدام صنبور واحد. كما حصلوا على وصول غير قانوني إلى مفتاح الصنبور الذي كانوا يستخدمونه لري بساتينهم ليلاً. ومع ذلك، رُفض أحد شباب المشرف الذي كان طموحه أن يصبح «نسراً يحمي سماء الوطن» في أكاديميّة القوى الجويّة بسبب خلفيته السياسيّة، وقد عزا ذلك إلى «أرواح مريضة تكرهنا» مثل خلف العباد الذي بقي يحتفظ بنفوذ في مراتب الحزب. كما تكشفت التوتّرات القديمة عندما تلقى الرأي العام لشريحة في القرية بشكل سيئ خطاباً لأمين فرع الحزب في الرقة يُدين «الإقطاعيّة والقبليّة».

دمجت البيروقراطيّة وتوسّع الخدمات القرية بالدولة والسوق أكثر من أي وقت مضى، إذ يجري إنشاء الهيئات والمصانع والمزارع الحكومية القريبة من قبل مشروع تطوير حوض الفرات الذي يؤثر مباشرة على القرية. ووجد الشباب المتعلّمون وظائف في الإدارة، فيما زاد بشكل كبير

العمل المأجور في مزارع الدولة دخل الفلاح، إذ يقول الفلاحون إنهم لم يعودوا مضطرين للخضوع إلى ملاك الأراضي بسبب توفر مصادر دخل بديلة كهذه. وتخلى بعضهم عن الزراعة بالمشاركة ليعملوا في المشروع، مثل عمر الحسان الذي تخلّى عن عقده مع المشرف وكسب المال الكافي كي يتزوّج وهو يعمل لدى الدولة. كما مددت الدولة الخدمات إلى القرية، حيث تم تركيب شبكة أنابيب المياه رغم كسرها بجرارٍ زراعيّ ولم يتم إصلاحها إلا بعد فترة طويلة، وازداد عدد المدارس والمدرّسين إلى حد كبير من خلال مبادرات محليّة ويوجد الآن مدرستان ابتدائيتان ومدرسة إعداديّة واحدة في القرية، حيث لم يكن هناك أيّة مدرسة منذ فترة قريبة. وقد أدى قرار الحكومة بمنع استخدام الأمّيين في الوظائف الحكومية إلى امتلاء الصفوف المسائيّة لمحو الأمية المخصصة للكبار، رغم أن لا مبالاة المدرسين جعلت ربع الطلاب فقط يكملون البرنامج. استقبل أهل القرية «كهربة» قريتهم عام ١٩٧٩ ببهجة خاصة وقد تمّ التدشين بكثيرٍ من الأبّهةِ البعثيّة وبزيارة المحافظ. يوجد حالياً أجهزة تلفزيون وأكثر من خمسين ثلاجة في القرية، وصار بإمكانهم شرب الماء البارد في أيام الصيف الحارة، وحلّت المنازل الإسمنتيّة محلّ البيوت الطينيّة، وازداد استهلاك السلع المشتراة بشكل كبير، ما دفع أحد كبار السن للقول «لم يعد يعرف الناس كيف يوفّرون». وقد كسب بعض السكان المحليين الكثير من السفر إلى الخليج وهم الآن يستثمرون في القرية. وكلّ ذلك جعلها مكاناً أفضل للعيش في عيون الشبان الذين كانوا يتطلّعون في السابق للهروب إلى المدينة.

إنّ اختراق الدولة للجوانب التنظيمية في القرية أثّر أيضاً عليها كما لم يحصل من قبل – ولا سيما من وجهة نظر أولئك الذين كانوا أسياد المنطقة. وقد شكّل مشروع الفرات مزيجاً من المنفعة والضرر للعديد من القرويين الذين خسروا فرص أراضي الرعي وتربية الحيوانات لصالح المشروع ولم يحصلوا ألا على تعويض بسيط عنها. واستُبدل السماسرة الحلبيون الذين كانوا يقدمون القروض ويسوّقون محصول القطن بالجهات الحكومية التي غرقت في عدم الكفاءة وقررت فرض خطّة زراعية على القرويين. تقيد اللوائح حرية التصرف في كل المجالات – وخصوصاً لأصحاب المؤهلات – ويمكن التحايل عليها، كما أوضحت محنة أحد شباب المشرف الذي حصل على شهادة فنية من معهدٍ متوسط وخطّطَ لمتابعة دراسة الهندسة في الخارج

لكنّه اصطدم بقانون جديد يمنع هجرة الأشخاص الذين يحملون هذه الشهادة. ولكن بالنسبة لذوي العلاقات، يمكن التغلب على هذه القيود إذ قدم له الرفيق حسين منحة دراسيّة وتأشيرة ليدرس في رومانيا. ولأنه لم يستطع التهرب من الخدمة العسكريّة، ذهب أحد إخوته بدلاً منه. وإدراكاً منه لأهميّة العلاقات السياسيّة انضمّ للحزب. بالنسبة له، أصبح التماسك الأسري ثروة في التفاوض حول تنامي تشابك الفرص والقيود المنبثقة عن الحكومة.

وبالرغم من ذلك، حفز تنامي حضور وسيطرة الدولة، بقدر ما أعاق، «العمل الحر»، المشروع والمحظور. وأدت زيادة الدخل إلى ارتفاع الطلب وانتعاش التجارة والبناء والنقل. وبالمقارنة مع الفترة الماضية، كان تركيز طاقات الطموحين على الزراعة أقلّ منه على التجارة والعقارات والمهن حيث كسْبُ المال أسهل وقيود الدولة أقلّ كثافة نسبياً. واقترن تنامي حضور الدولة هنا، كما في أيّ مكانٍ آخر في سورية، «بنشاطات فاسدة» حيث حاول السكان المحليون استخدام الملكيّة العامة للمصلحة الخاصة. فأحد شباب القرية الذي كان يعمل مراقباً للآليّات الزراعيّة في مشروع حوض الفرات كان خائفاً جداً من السرقة والمكيدة والكذب والتي لم يستطع منعها فترك عمله.

وتوضح سيرة اثنين من القرويين طريقة التكيف والتعامل مع القيود والفرص الناجمة عن زيادة تأثير الدولة والسوق على هذا «المجتمع الصغير». كان الدكتور نجم طبيب القرية ابناً لفرع أقلّ ثراء من المشرف اضطر أبوه إلى العمل مرغماً عند زعيم العشيرة كمزارع بالمشاركة (محاصص). ومع أنه مازال يعيش في خيمةٍ، لكنّه حرص على إرسال ابنِهِ إلى المدرسة في الرقة، ونادراً ما كان يذهب إليها إلا أولاد الأغنياء، وفي آخرِ الأمر التحق بكلية الطب. وفي طريقه ليصبح مهنياً متعلّماً، خضع نجم لضغوطاتٍ العائلة ليتزوج من ابنة عمّه الأميّة، ولكنّه أعادها إلى القرية لأنه كان يخجل بها وغير قادر على التواصل معها. وكان لدى نجم هذا طموحان غير سياسيين. **الأول**، أن يتزوج من فتاة متعلّمة وتحدياً لمشاعر العائلة اقترن بها كزوجةٍ ثانية. وكهذا وضع نجم في زواجه الأول مطالب العائلة في المقام الأول ولكن في الزواج الثاني أعطى الأولوية للخيار الفردي العصري. ولكن محرك ثقته بنفسه، تعدد الزوجات،

هو مؤسسة تقليدية، ولو أنه أفرغ في مبرره التقليديّ بناء التحالفات السياسيّة، وتلك سمة القيم المتناقضة التي يعيشها القرويّون الآن. تمثل طموحه الثاني في جني المال. وقد عمل في البداية في مستوصف حكومي في الرقة ولكنه فتح عيادة خاصة كذلك، وفي عام ١٩٧٩ كان راتبه الشهري ٧٠٠٠ ل.س (حوالى ١٠٠٠ دولار) واشترى تلفزيوناً وثلاجةً وسيارة ومنزلاً. وهو أيضاً يرغب بالسفر للسياحة في الخارج. لم يتأثر نجم بالأيديولوجية الاشتراكيّة أو التقليديّة، ولم يبد أي شعور بالواجب المهني كما لم يقم بخدمة. فمهنته مجرّد أداةٍ لتحقيق أسلوب حياة البورجوازية المعاصرة.

يمثل نهار، الشخصيّة الأخيرة، النطاق المستمر لزيادة المشاريع الخاصة حتى في ظل زيادة البيروقراطية في سورية اليوم. ماتت أم نهار مبكّراً وكان أبوه لصّاً ومنبوذاً، فترك المنزل في صغره ليبدأ العمل وحده. ولذلك هو رجل بدون شبكة الحماية الأسرية والالتزام الذي يشكل معظم السوريين جزءاً منه. في سن الحادية عشرة، بدأ العمل سائق جرار ومن ثم عمل ميكانيكياً ومراقباً للريّ عند المشرف. وفي ١٩٦٤، انضمّ نهار إلى الفرقة الحزبية في القرية ولكن ولاءه كان لأرباب عمله، فكان ينقل قرارات الحزب لهم «كمسألة شرف وصداقة»، إذ عارض مصادرة أرض المشرف، وكان يشتم أمين الحافظ على رؤوسِ الأشهاد، وترك الحزب. في ما بعد، أصبح يسرق الأموال ويلعب القمار ويعاشر النساء واعتبر مغامراً متهوراً ومنتهكاً للتقاليد. وقد تشاجر مع رب عمله من المشرف فطُرِد. عرض قضيته على لجنة التحكيم الزراعي وحاول الحصول على المساعدة من فرع اتحاد العمّال المحلي، ولكنّ رب عمله وصل إلى رئيس الاتحاد. قال «لم أستطع أن أكوّن أو أؤثر على أية اتصالات جديّة ضمن صفوف اتحاد العمال»، وعندما رفض الانصراف سُجن. وبعد ذلك، دخل في مشروع صغير لصالحه، وهو شراء تريزينا (عربة آليّة بثلاث عجلات) لنقل الناس في رحلات وتهريب السجائر. وقد عمل نهار بجدٍّ ليتخلص من الفقر. وسرعان ما جمع ما يكفي لإقراض المال لمزارعي القطن وأخذ يشتري ويبيع التريزينات وفتح مخزناً لقطع الغيار والعدة. وقد أودعَ السجنَ لمخالفته لضوابط السعر، أنفق أمواله في النوادي الليليّة، اشترى سيارة، دهس أحد المارة، وحاول أن يرشو القاضي في قضيته فدخل السجن لأنّه كان يقود دون رخصة. وعندما بدأت الحكومة بمنع (التريزينات)

لأنّها مصدر للضجة والتلوّث، تمكّن أن يصبح الوكيل المحلّي لشركة الإفتومايشين الحكوميّة وأن يتاجر بجرارات البيك آب. وفي نهاية السبعينيّات، كان نهار رجلاً غنيّاً يملك بيتاً عصريّاً وثلاث زوجات وربع مليون ليرة. وقد وصف نفسه بـ «الروح التائهة» لعدم قدرته على الإنجاب ضمن ثقافة ترفع من شأن الأطفال وبأسرة صغيرة. كان نهار فرديّاً ومبدعاً، منبوذاً مدفوعاً برغبته في تحسين الذات. وقد كان متكيّفاً مع القيود والفرص البيروقراطيّة وقادراً على تغيير استراتيجياته مع تغيرها.

توضّح حالة نهار كيف أنّ الرأسماليّة مازالت تزدهر في فجوات الدولة والقرية. ونظراً لهذا المناخ، يشير اختراق الحزب من القوى المسيطرة سابقاً والرأسماليّة أكثر منها اشتراكيّة - مثل حالة الأستاذ عمر - أو المعنية بالامتيازات أكثر منها بالعدالة - مثل الرفيق حسين - إلى أنها مسألة وقت قبل أن تؤكد البورجوازيّة النفوذ القيادي في قلب الدولة. ولكن ربما تكون هذه القرية استثناءات إلى حدٍ ما أنّ عملية إعاقة الوصول إلى التعليم هنا حيث لم يسمح إلا للطبقة العليا من القرية -المشرف - بالحصول عليه. ويبدو أنّ الانتشار الأوسع للتعليم والتعبئة السياسيّة للطبقات الشعبية في كلّ مكان كان له تأثير متوازن في نهوض تعبئة القرية في عدّة حالات لقرى أخرى. ولكن استعداد ناشط مؤيد للاشتراكية، كما يزعم، مثل خلف العباد لاستغلال المؤسّسات التعاونيّة لمصالح شخصيّة يوضّح مدى فتور الالتزام حتى العناصر الاجتماعيّة المتواضعة «بالاشتراكيّة»، والتي استخدمتها كمطيّة لصعودها في هذه الحقبة السياسيّة.

تحوّل القرية، في ظلّ البعث

ربما يكون التعميم الأكثر أهميّة الذي تدعمه دراسات الحالة هو أنّ السياسات الوطنيّة، بصرف النظر عن كونها مجرد صراعات ظاهريّة بين زمرٍ في عاصمة بعيدة، مرتبطة بشكل وثيق بالحياة السياسيّة حتى في الأجزاء الأبعد من المناطق الريفيّة. وفي الحقيقة، من الواضح أن البعثيّة، بغضّ النظر عن فرضها من العاصمة، كان لها جذور قويّة في القرى حتى قبل أن تتسلّم السلطة. وإلى حد كبير، سبق التجنيد في البعث تسلّمه للسلطة، ليس في قرى الأقليّات فقط

- قرى العلويّين والدروز ومسيحيي حمص - بل أيضاً في حوران والقلمون وحلب وقريتين من قرى دمشق - مناطق السنّة الرئيسية. ويبدو أن حضور البعث كان أسبق وأعمق في القرى الأربع الأولى: ولهذا ليس من المستغرب أنّ النخبة القوميّة تألّفت بشكل غير متناسب من رجال تلك المناطق. وبدا في حالتين فقط أن وجود البعث قبل ١٩٦٣ كان قليلاً: في إحدى قرى الغوطة وفي الرقة - وحتى أن أيديولوجيّة البعث سرعان ما وجدت صدى محلياً هناك. وحتى عندما لم يكن له وجود تاريخي وعندما بدا المناخ الثقافي السياسي (المحافظ والقبلي) غير موات، لم يجد البعث صعوبة في تثبيت نفسه. ولكن ما الذي يفسر قدرة البعث على ارتباطه بالقرويين؟

ساعدت الظروف الاجتماعيّة على تعبيد الطريق أمام البعثيّة. ففي العديد من الأمكنة، يفسر التوق إلى الأرض وصراع الفلاحين ضد «الإقطاعيّة» والتقاليد تقبّل البعث: كان الأمر كذلك في قرية الرقة وقرية دمشق. تاريخياً، تركّز دعم الفلاحين الأعمق والأوسع للبعث في المزارع الكبيرة في سهولِ حلب وحماه حيث عبأ أكرم الحوراني المزارعين المحاصصين الساخطين ضدّ كبار ملاك الأراضي في سورية. وتوضح هذه الحالات، حتى في القرى ذات الملكية الصغيرة حيث لم يعد فيها ملاك كبار، أن التعبئة الاجتماعيّة - دافع الفلاحين الشباب للتعليم - التي ترافقت مع التسييس جعلت الفلاحين يتعاطفون مع الصراع ضدّ «الإقطاعيّة» وسيطرة المدينة التي حملوها مسؤولية تأخّر الريف وانعدام الفرص. وهذا قادهم إلى حزب البعث في قرى حمص والقلمون وجبل العلويين وحلب والدروز وحوران. ربما تُظهِر قرى حوران بوضوح كيف تُرجم دافع الشباب الريفي نحو التعليم ضد مقاومة السلطة التقليديّة إلى تعبئة سياسية في حزب البعث.

وتوضح هذه القرى أيضاً أن نجاح اختراق البعث يعود إلى حد كبير إلى الاستراتيجيات والأدوات التي استخدمها النظام لتثبيت نفسه. في أسلوب اللينينيّة الحقيقي، استهدف النظام تجنيد أولئك الأكثر تقبلاً للتغيير الجذري والأقل ارتباطاً بالنظام القديم الذي يريد البعث تمزيقه - أي العناصر ذات الامتيازات من طبقة الفلاحين والشباب المتعلمين المعزولين عن

السلطة التقليديّة الرجعيّة. وعلاوة على ذلك، سعى عمداً في بعض الأمكنة إلى دعم صراع الفلاحين الطبقي ضدّ النخب التقليديّة - وهذه استراتيجيّة أكثر وضوحاً في قرية الرقة. لم يكن ممكناً أن يضع البعث جذوراً متينة ولو أنه كان مقتنعاً بالقيام ببساطة بتحالفات ظاهريّة مع التقليديين المحليّين مع مد سلطة الموظفين البيروقراطيين إلى الأرياف كما فعل بعض المستبدين الإصلاحيين مثل عبد الناصر وأتاتورك. اختار البعث أن ينحّي التقليديين جانباً ويركز وجوده المحلّي في تنظيم الحزب بدلاً من الوجاهة والرسميّة، على الأقلّ كان في البداية جزءاً من تصميم واع لبناء دولة لينينيّة والقيام بالثورة، ولكن ربما من الصحيح كذلك ، على خلاف هؤلاء القادة ذوي المقدرة المسلم بها والشرعيّة الوطنية، أن البعث ذا السلطة الأكثر تزعزعاً والذي يواجه معارضة هائلة، أرغم على أن يأخذ بناء التنظيم بجديّةٍ أكبر. ونتيجة لذلك، كان تواجده في قواعد المجتمع الريفية أقلّ سطحية من وجود العديد من الأنظمة الشعبيّة الاستبدادية الأخرى.

كانت الإصلاحات الاجتماعيّة التي رافقت الاختراق السياسي مساوية في الأهميّة لتعزيز النظام. ولم ينفع استصلاح الأراضي في كسب الفلاحين المستفيدين إلى صفوف البعث وتقليص سيطرة ملاك الأراضي والتجار على القرى وحسب، بل أيضاً قلل من التبعية والرعاية التي استخدموها تاريخياً لبناء القواعد السياسيّة. وهذا ما حدث في حالة الغوطة حيث إن ملاك الأراضي الدمشقيين بنوا العلاقاتِ الأقوى مع الفلاحين التي وجدت في كل مكان في سورية ولكنها إلى حد كبير قطعت من جذورها في ظلّ البعث. وحتى عندما كان تأثير الإصلاح الزراعي هامشياً، كما في القرية العلوية الساحلية والقرية الدمشقية التعاونيّة، فإنه قدم موطئ قدم مهماً لتنظيم جناح بعثي محلي. وأخيراً، استخدم البعث، وخاصة منذ حكم الأسد، وسائل أقلّ تطرفاً في تكريس نفسه. إن تقديم أولئك البعثيين المحليّين حالياً الوصول إلى الحكومة واستخدام النظام لهم كقنوات للخدماتِ المرغوبة في القرية هو بالتأكيد مفتاح أكثر أهمية من ذي قبل لنفوذهم السياسي المحلّي. ففي كلّ قرية، ارتبط تقديم القروض والطرق والمياه والكهرباء بالحزب الذي ترأّس أيضاً ترسيخ التعليم الذي قيمه الفلاحون عالياً، وتزويد مدارس القرى بمعلّمين بعثيين يعلمون الأجيال الصاعدة.

لا يمكن المبالغة في أهميّة قدرة البعث، الموثقة بوضوح في هذه الحالات، على تأسيس قاعدة دعم داخل القرية نفسها وتعبئة عناصر محليّة في منظماته السياسيّة. فدون هذا الاختراق السياسي لم يكن النظام ليستطيع أن يرسّخ وينشر رسالته ويؤسس مؤسّساتٍ فعّالة في القرية. وتُظهر حالة حلب الفرق الذي صنعه هذا، فالقرية التي رأت الحكومة سلطة معادية يجب تجنّبها، في جميع مظاهرها، اخترقت كلياً، وتم بعثنة شبابها ومدارسها وحتى لافتات الشوارع تماماً. إنّ اختراق البعث للقرية دفع بعجلة تكامل سياسي جديد كلياً للمناطق الريفيّة مع المركز الوطني: وهذا مدهش في الحالات التي كانت فيها الحكومة موجودة بالكاد، مثل مناطق الأقليات الطاردة كجبل الدروز وجبل العلويين أو مناطق العشائر البعيدة كالرقة، ولكنه واضحاً في كلّ قرية. لم يعن هذا التغيير ببساطة فرض سلطة خارجية بل تمركز سلطة محلية، وهذه واضحة من هذه الحالات، هنا يمكن للمرء ملاحظة أن الشرطة التي كانت سابقاً عبارة عن غرباء مخيفين في القرى العلويّة أصبحت الآن من السكان المحليين المألوفين. وفي حلب، لم تعد الجندرمة أداة بيد ملاك الأراضي المحليين. وفي قرية إثر قرية، سمح تجنيد الشباب المحليين وطبقة الفلاحين بإنشاء مؤسسات القرية بهدف إزاحة سيطرة الإقطاعيين والتجار ودعم التنمية الزراعية: في قرى حلب وحوران والرقة ودمشق والقرية الدرزية، إلى حد أصبحت التعاونيات مؤسسات، التعبئة المحلية هي ما جعل ذلك ممكناً. وتظهر حالة حلب أيضاً أن هذه التعبئة خففت إلى حد ما من انقسام الفلاحين الطبقي الذي أخر عادة تطوير تضامن طبقة الفلاحيّن وفتح القرى على هيمنة المدينة في القرية: تم تعزيز حس الوعي الطبقي في القرى عن طريق الحزب واتحاد الفلاحين بصورة خاصة، ويتمتع الفلاحون حالياً بحقوقهم والوعي بها أقل تطوراً بكثير.

بالطبع، لا تقارن كثافة التعبئة السياسيّة البعثيّة في القرى بتعبئة الأنظمة اللينينيّة الأكثر أصالة، مثل الصين أو فيتنام والنتيجة أكثر غموضاً والتباساً. وتتمثل إحدى العلامات على حدود التعبئة في عناد منافسات القرابة التي تقوم بدور تعطيليّ في كثير من الحالات، وخاصة في حالة الرقة وقرى الساحل العلويّة، حيث تم تنظيم طاقات الفلاحين من أجل التنمية والإعداد لمواجهة الإقطاعيين. وعلاوة على ذلك، فيما يمكن أن يتغلب التسييس على الانقسامات العائلية، كما تبين حالة حلب، يمكن أيضاً أن يخلق انقساماتٍ أيديولوجيّة وسياسيّة جديدة

في القرية، كما تظهر حالة حمص، وفي الحقيقة، هنا حيث ذهبت التعبئة السياسية إلى أبعد ما يكون، كان تأثيرها نحو تقسيم الفلاحين وليس توحيدهم: فالانقسام السياسي الحاد الذي كان لفترة طويلة سمة المركز الحضري كان لديه الوقت هنا للتغلغل في قاعدة المجتمع. وبشكل عام، تفتقر منظمات البعث المحليّة إلى الديناميكيّة للقيام بعمليّة تحوّل ثقافي في القرية. ففي القرية العلويّة الساحليّة، ضيّع قادة المنظمات البعثيّة المحليّة فرصة التنظيم في النقابات لتعبئة العمال في أملاك الملّاك. ولم يتم تحطيم السلطة التقليدية في أية حالة من الحالات. وقد كانت استمراريتها مدهشة بشكل خاص في الحالات التي كانت فيها الإصلاحات الاجتماعية سطحية، كما في حالة القرية الساحليّة العلويّة، ولكن حتى عندما كانت عميقة تمكنت العائلات البارزة من التكيف مع النظام، كما تظهر حالة الرقة، وكانت بالتالي قادرة على استعادة بعض من سلطتها القديمة.

ومع ذلك، هناك العديد من الدلائل على أنّ التعبئة البعثيّة في القرى كانت كافية لمنع نخب المركز الحضرية - الشخصيات البارزة والإخوان - من تشكيل العلاقة مع قوى القرية واللازمة لمواجهة النظام بنجاح. فالقوى المناصرة للنظام موجودة في كل قرية تقريباً ويبدو أن لها اليد الطولى في معظم القرى. ويبدو أن انشقاق القرية، حيث وجد، يأخذ شكلاً قومياً يسارياً كما في القرية الحمصية، باعتبارها قرية محافظة. ومهما تكن خيبة أملهم بنظام البعث، إلا أن معظم القرويّين لا يحبون إقطاعيي المدينة و تجّارها الذين سيطروا عليهم زمناً طويلاً. وعلاوة على ذلك، بدا أن سياسة المصالحة التي بدأها الأسد بين البعث ومنافسيه أكثر نجاحاً في كسب الوجاهة في القرية من المدن، وبالتالي قطعِ أيّ ارتباط بين التقليديين في المدينة والقرية: وهذا أوضح ما يكون في حالة الرقة، حيث تم كَسب القبيلة القائدة على الرغم من عداوة الشيخ ولكن هناك أيضاً دلائل على ذلك في حالتي حوران و الدروز، حيث توجد زعامة قبليّة مماثلة. وما يشير لصعود البعث النسبي في القرى هو حقيقة أنّ الزعماء التقليديين عندما يرغبون باستعادة نفوذهم - كما في الرقة -يجب عليهم أن يتكيّفوا مع البعث وليس العكس.

وبالطبع، فإن مدى ترجمة التعبئة السياسيّة البعثية إلى مشاركة سياسية حقيقيّة للفلاحين أمر

إشكاليّ. ففي حالة حمص، أظهرت شكاواهم من الديكتاتوريّة العسكرية وانعدام الديموقراطيّة أن الفلاحين يمتلكون القليل من الفهم للكفاءة السياسية، وفي قرية القلمون ظهر فهم مماثل للعزلة السياسية عن الفساد والطائفيّة. وفي حالة القرية الحورانيّة، بدت الكوادر الحزبية خامدة سياسيّاً. وربما تكون عزلة الفلاحين أوْ لا مبالاتهم على المدى الطويل التهديدات الأكبر لقاعدة النظام في الريف. ولكن في كلا المعنيين يمكن للمرء أن يتكلّم عن انفتاح سياسي للدولة على الفلاحين، الأمر الذي كان ضرورياً لشرعيّة النظام. **أولاً**: تم احتواء الفلاحين في مجمع التجنيد للنخبة السياسية: ففي معظم الحالات - دمشق، الدروز، حلب، حوران والرقة- دمج أبناء القرية في المراتب السياسيّة المحلية وفي مناصب السلطة الوطنيّة في قرى العلويّين والقلمون. **ثانياً**: في القرية نفسها، أصبحت المنظمات البعثيّة ميادين للنشطاء والسلطة المحليّة: وهذا ما بدا واضحاً في كلّ الحالات دون استثناء. ونتيجة لذلك، تمركزت السلطة في القرية وتحول التوازن، الذي كان سابقاً في يدِ الإقطاعيين والتجار والزعماء، بشكلٍ قاطعٍ لصالح الفلاحين المسيَّسين والشباب الريفي الذي تحالف مع البعث.

توضّح هذه الحالات أيضاً كيف تم ربط المركز والقرية معاً بالمعنى الاجتماعي الاقتصادي في ظلّ حكم البعث: إذ أثرت الدولة والسوق على السواء في القرية كما لم يحدث من قبل. كانت الستينيّات وقت ترييف المدينة حيث وصل الفلاحون السابقون إلى السلطة وتدفّق تابعوهم إلى المدن ليطالبوا بغنائم الثورة، وكما ينوه خلف (٥٨٤) كانت فترة السبعينيّات بمعنى ما فترة «تمدين القرية» حيث وصل العديد من ميزات المدينة إلى القرية. وقد ازداد التواجد البيروقراطي هناك للدولة دون حساب، بالإضافة إلى الجندرمة، أصبح هناك المهندس الزراعي والمعلّم والمحاسب ومدير الري. وقد ترجم هذا إلى حد ما إلى قيود على القرية، ولاسيما أن الدولة فرضت خطة المحاصيل ووسّعت نطاق التسويق، ففي قرى حلب وحوران كان من الواضح أن اتحاد الفلاحين ينخرط في الجهود لفرض تسويق الدولة غير المرحب به للحبوب على الفلاحين. وبمعنى ما، حل محل تبعية الفلاحين القديمة للإقطاعي والتاجر تبعية جديدة لمؤسسات الدولة. وتبين تجربة تعاونية ألبان دمشق كيف يمكن أن يكون تأثير تدخّل الحكومة ذا وجهين حتى لو كان حسن النيّة ومرحباً به. فرغم أن الحكومة قدمت الفرصة لهذه التجربة

فإن عدم الكفاءة البيروقراطيّة أضعفتها على حساب الفلاحين الذين بدوا وكأنّهم يفتقدون المبادرة لحماية مؤسستهم الخاصة، فالاعتماد على الدولة يمكن أن يكون منهكاً. ومن ناحية أخرى، بدا واضحاً في القرية الدمشقية والقرية الدرزيّة وقريةِ الرقّة أن التعاونيات التي ترعاها الدولة عززت قابلية صغار الملاك للنجاح.

وأوضحت هذه القرى أيضاً أن التمدين قصد كذلك الخدمات التي تقدمها الدولة: فالطرق والمياه والكهرباء جعلت حياة القرية ممكنة أكثر في كلّ من تلك الحالات. ولكن قد تكون إعادة توزيع الأراضي والتسليف الزراعي والتعليم الأمور الأكثر أهميّة التي قدمتها الدولة: فأول أمرين جعلا من الممكن للفلاحين الذين يرغبون بالزراعة القيام بذلك، وفتح التعليم الباب لمن يرغبون بالسفر أو لا يستطيعون الاستمرار بالبحث عن فرص العمل في مكان آخر. ولكن على المدى الطويل ليس من الواضح حتى الآن ما إذا كان ضخ الموارد في مجتمعات الفلاحين ورحيل الشباب عن القرية سيجعلان الزراعة قابلة للنمو تقريباً. ولكن دليل نمو دخل الفلاح كان واضحاً في جميع القرى تقريباً - بيوت جديدة قيد الإنشاء ونمو استهلاك السلع والدخل النقدي والمشاريع التجارية الصغيرة. لا يمكن للقرى الاحتفاظ بالشباب الموهوبين دون عملية الإحياء هذه.

كان لكلّ ما سبق نتائج سياسيّة، فقد أصبحت القرى تعتمد على الدولة وتتوقع منها تقديم الخدمات وإيجاد الفرص. ومع نمو اندماج القرية مع الخارج، تزداد حاجة الفلاحين إلى الوصول إلى الدولة، ويحاولون في كل مكان بناء علاقات معها، ولكن القرى التي تمّ تجنيدها أولاً والتي استخدمت السياسة والتعليم لتنويع مواردها - وخاصة في حمص والقلمون - أصبحت أقلّ تبعية وأكثر اعتماداً على العمل الحر: ولذلك، حتى عندما يحتاج العديد من الفلاحين إلى الدولة أكثر ويُحتمل أن يكونوا أكثر خضوعاً سياسيّاً، يمكن أن تصبح بعض القرى التي تحتاج إليها بشكلٍ أقلّ مركزاً للدينامية الاقتصادية المستقلة ذاتياً والشقاق السياسي. ولكن التكامل الاجتماعي الاقتصادي للقرية مع المجتمع الأوسع عمل في المدى القصير لترسيخ النظام في القرية.

تقدم هذه الحالات بعض الأفكار بالنسبة إلى تعميق تأثير البعث في القرية على التغيير الاجتماعي الثقافي. أحد المؤشّرات الممتازة على التغيير الثقافي في هذا المجتمع هو معاملة المرأة. أوضح عدد من الحالات - قرى حوران وجبل العلويين والغوطة - أنّ المرأة الريفيّة ربما كانت أكثر شريحة مضطهدة في المجتمع السوري، فهي لا تنال نصيبها من عجز طبقة الفلاحين نفسها وحسب، بل تضطهد من قبل الفلاحين الرجال ، وتعتبر شيطان الخطيئة أو رمزاً لشرف الرجل، ما يبقيها مقيدة وجاهلة. وتشير تلك الحالات إلى أنّ تغييراً محدوداً قد حدث. الاتحاد النسائي موجود في عدد من القرى، محاولاً نشر قيم جديدة. فالنساء تحصل على التعليم ومع اختلاط المدارس وفتح فرص التوظيف نلن المزيد من الاستقلال والحرية الشخصية. ولكن يبدو أنّ مقاومة مواقف الرجال القديمة أكثر تأثيراً. ففي قرية الرقة، لم يتردّد الرجال المتعلمون في التخلي عن فتيات القرية الأميّات و واتخاذ زوجة ثانية. إنّ الاتحاد النسائي الذي وقف ضدّ العداوة الأبوية واستياء النساء الكبيرات من المتعلّمات، تابع بحذر شديد: ليس هناك دليل على أنه عرَف النساء على تحديد النسل كمفتاحٍ للتحرّر من كثرة الولادات. وفي حالة قرية الغوطة فإنّ رئيس الحزب نفسه اتبع الأعراف التقليديّة ولم يعارضها.

لم تؤد إصلاحات النظام إلى تحوّل جذري في التركيب الاجتماعي: في الواقع أعيدت حدود الإصلاح الزراعي بشكل كبير في بعض القرى. في قرية تعاونية ألبان دمشق والقرية الساحليّة العلويّة، لم يحصل الفلاحون إلا على قطع صغيرة من أراضي الإصلاح الزراعي بينما احتفظ الإقطاعيون بمعظم الملكيّات، وفي قريتي الدروز وحوران نجت أراضي الزعيم من الإصلاح الزراعي بمجمله. ومن ناحيةٍ أخرى، في الرقة ومرجة دمشق، خلق الإصلاح الزراعي عملياً قطاع الحيازات الصغيرة من المزارعين المشاركين المحرومين. وعلاوة على ذلك، تم دعم طبقة الفلاحين الصغار وحمايتهم وتنظيمهم سياسيّاً كقوّة اجتماعيّة من خلال الجمعيّات التعاونية وفُتِحت طرق الحركة السياسيّة غير الموجودة سابقاً بوجه أولادهم من خلال الحزب. وفي تضييق الفجوات الطباقي الكبيرة والسيطرة الاحتكارية على الموارد وتوسيع الفرص، خلق البعث، من وجهة نظر القرية، تركيباً اجتماعياً أكثر انفتاحاً.

ولكن هذا الوضع الجديد والتعاونيّات الاشتراكيّة التي أنشأها النظام والتي تربط المركز بالقرية- كانت هشّةً. وقد ذهبت التعاونيات بعيداً كي تكبح هيمنة الإقطاعيين والتجار وتحمي نجاح زراعة الفلاحين الصغار المزعزع، ولكنّها لم تمثل بديلاً «اشتراكيّاً» ناجحاً للتنمية الرأسمالية. فالقيم التعاونية لم تغرس في أهل القرى الذي ظلوا منقسمين بسبب المنافسات العائلية وفاقدي الثقة بتعاونياتهم ويحتالون على الدولة والجمعية التعاونية على السواء لمصلحتهم الخاصة، كما تبين حالة الرقة. وكذلك لم تصبح التعاونيات أداة لتراكم رأسمال واستثمار الفلاحين على درجة كبيرة. وفي الواقع، توضّح حالة قرى العلويين الساحلية أنها مثّلت أحياناً العكس - قنوات استهلاك، ففي حال كانت تلك الحالة نموذجية، فإن الجمعيّات التعاونيّة لم تؤد إلى عمل الفلاحين وتوفير المدخرات اللازم لثورة زراعيّة. وعلاوة على ذلك، بصرف النظر عن تقديم شعور قوي بالولاء المدني والوعي العامّ للفلاحين، فإن تداخل دولة بيروقراطيّة ومجتمع تختلط فيه ثقافة القرابة ما قبل الرأسماليّة والأخلاقيات الرأسماليّة شجّع الرعاية والفساد حيث بادل القادة السياسيّون سلع القطاع العام بالدعم أو قرارات البيع - امتيازات، استثناءات - للمجتمع (خلف ٥٤٣-٥٤٤). ورغم أن التأثير الفوري ربما يكون فعالاً سياسيّاً بالنسبة للنظام، إلا أن ربط المجتمع الريفي به وإدخال مرونة معيّنة في تفاعل هذين الاثنين يعطل قدرة النظام على المدى الطويل على تعبئة الموارد من أجل الاستثمار وتنفيذ السياسة العامة بشكل عقلاني، معرِّضاً للخطر قابلية تطويره.

كلما افتقر القطّاع الريفي التعاوني الرسمي للديناميكيّة لدفع التراكم والاستثمار والنمو، فإنه يشجع الفلاح على اللجوء إلى تنمية قطاع رأسمالي صغير غير منظم. وفي الواقع، يبين عدد من الحالات - قرى الرقة والعلويين على سبيل المثال - أن الرأسمالية الصغيرة قد حفزتها التعبئة الاجتماعية واندماج القرية في الدولة السوق الأوسع. وعلى المدى الطويل، قد تكون القرى المستبعدة سابقاً مندمجة في الشبكات الرأسمالية التجارية المهيمنة التي احتكرتها المدينة في السابق. ولكن هذا لن يكون دون تكاليف: على سبيل المثال، كما توضح حالة الرقة، ترافق اختراق الرأسماليّة مع انهيار الالتزامات التقليدية ونموّ الفرديّة والاستهلاكية والحسابات الجامدة والعائليّة الأخلاقية. ثمة تأثير آخر لاندماج اقتصاد القرية بالسوق الأوسع، أي الهجرة، قد

يجذب موارد ومشاريع جديدة إلى القرية، كما في قرى القلمون وحمص. ولكنه يمكن أن ينتهي أيضاً، كما في هذه الحالات وحالة حوران، بهجرة الأدمغة وإهمال الزراعة بالإضافة إلى تهميش المرأة الريفية غير المتعلمة كما في قرى جبل العلويين والرقة.

قد يكون النموذج الزراعي البعثي مفضلاً لنمط رأسماليّة أميركا اللاتينيّة (العزبة) التي تهين وتستغل الفلاحين لصالح استهلاك وبطالة المالك، وهو طريق ربما سلكته سورية جيداً في ظل القيادة التقليدية. ولعلّه مفضّل بالنسبة للفلاحين على طرق الستالينيّة والرأسمالية نحو التنمية، مثل النموذج الإنكليزي الذي وضع عادة أعباء التنمية الأثقل على عاتق الفلاحين وحطم قابليتهم للحياة. ولكن دون هذه الأساليب القاسية والمثبتة للتعبئة الرأسمالية التي ابتكرتها هذه الأنظمة، ربما يركد النمو الاقتصادي في سورية. ودون استمرار النمو الاقتصادي يتعرض امتصاص السكان المعبئين اجتماعيّاً وفائض الفلاحين في العمل المنتج إلى خطرٍ جدّي. فإذا كانت النتيجة امتلاء المدن على نحو متزايد بالبطالة المقنعة والركود الزراعي ونقص الغذاء وزيادة الاعتماد على الاستيراد، لا حاجة للقول إنّه سينتج تآكل قاعدة البعث الريفيّة، مع عواقب غير محسوبة للاستقرار السياسي.

الأمر المؤكّد هو أن اختراق السوق والدولة في ظلّ البعث شكّل إلى حدٍ كبير المواقف وفرص الحياة للأفراد والجماعات على مستوى القرية. وإلى حدٍ كبير أيضاً، كانوا إمّا مستفيدين أو ضحايا للتغييرات المفروضة من الخارج. ويعكس هذا التحول الشديد في ثروات القرويين في جبل العلويين الذي أصبح ممكناً عن طريق فرص الوظائف العسكريّة ليس فقط السلطة العلويّة في دمشق، بل أيضاً استمرار توسّع القوات المسلّحة باعتبارها وظيفة صراع سورية الذي لا ينتهي مع إسرائيل - وهو تطوّر خارج سيطرة مجتمع القرية. واللافت للنظر لدرجة أكبر هو مدى تغير وانهيار القيم بين ثلاثة أجيال من المشرف في حالة قرية الرقة المرتبط بتحولات في المحيط العام - فالجيل الأول كان معلّقاً بين القيم القبليّة والأخلاقيات الرأسمالية الجديدة، وجيل ثان اعتنق الرأسماليّة بالكامل تقريباً، وثالث تأرجح بين نظام تدخل الدولة والرأسماليّة. ومع ذلك، فالسكان المحليون ليسوا متلقين سلبيين للقوى الخارجيّة، بل بالعكس فالتأثير

المتراكم لجهودهم للتكيف والتعامل مع هذه القوى يعيد تشكيل هذه الأخيرة والنتائج البعيدة طويلة الأمد. على سبيل المثال، في كلّ مكان تم فيه توجيه غرس الأيديولوجية الاشتراكية نحو الفهم المحلي، فسرت إلى حد كبير أنها تعني مجرد حقّ شعبي في الوصول إلى موارد والحكومة. وبقيت القيم التقليديّة وتغلغلت في المنظمات «الحديثة» التي اخترقت القرية: في قرية دمشق، القيم المحلية قوية جداً بحيث أجبرت الحزب نفسه على تبنيها، متخلياً عن بعض مكاسبه الأيديولوجية في هذا المجتمع المحافظ. وتبين حالة المشرف في الرقة إلى أي مدى يمكن لسيطرة قطاعات القرية، المبتكرة في البداية وضحية التغير أن تتعافى من المحنة وتتكيف وتتحيد وتعود في النهاية إلى الميزة التي تهدد القوى الخارجية سابقاً. وتوضّح حالة قرى حمص والقلمون كيف أنّ الفلاحين الجريئين يمكن أن يجدوا عدداً كبيراً من الطرق للاستفادة من الفرص الخارجية لتنويع مواردهم التي كانت ضئيلة سابقاً عن طريق التعليم والهجرة والرأسمالية الصغيرة، وبالتالي بالتكيف الأفضل مع بيئة متغيّرة. وإذا تم الوصول إلى حدود الهندسة الاجتماعيّة الحكوميّة في سورية، فما قد يدفع التقدم في المستقبل هو الدينامية التي لا يعوقها البعث في قراه.

الهوامش

١- تعكس هذه الحالات تنوع القرى السورية، الذي يملأ الطيف الطائفي ويحتضن جميع المناطق الجغرافية ومجموعة متنوعة من الأنواع البيئية وحيازات الأراضي، بما في ذلك قرى الجبليين ذوي الملكيات الصغيرة وفلاحي الواحات ومزارعي السهول بالمشاركة ورجال القبائل المستقرين. ولكن هذه الحالات غير ممثلة للواقع من الناحية الفنية، كونها التقطت إلى حد كبير بالصدفة، كما أنها ليست محاولة مقارنة موحدة منهجية. ولكن توضح كل قرية مظهراً نموذجياً للعلاقة المتبادلة بين النظام والقرية.

٢- بناء على زيارة الكاتب للقرية، ١٩٧٤.

٣- بناء على دراسة لأكرم أنطاكي، دير عطية، باريس، ١٩٧٣، وعلى مقابلات شخصية.

٤- تستند دراسة حالة القرية إلى عمل كامل إسماعيل (Die Sozialokonomischen Verhaltnisse der Bauerlichen Bevolkerung in Kustengebirge der Syrischen Republik)، برلين ١٩٧٥. ويستند التحليل التاريخي للمجتمع العلوي الأوسع جزئياً إلى عمل جاكوب وولرز (Le Pays Des Alouites)، المعهد الفرنسي في دمشق، جولات ١٩٤٠.

٥- يعتمد اعتبار الظروف الساحلية الأوسع على وولرز (١٩٤٠: ٢١٨-٢٩٩) والظروف الخاصة بالقرية في زيارة عام ١٩٧٤.

٦- تعتمد المعلومات الأساسية حول المنطقة الأوسع على إبستين (١٩٦٣) و«سورية: هجرة الفلاحين للزراعة»، التجارة في الشرق (Syria: L.emigration de pasans menace l.agriculture.» Commerce du Levant)، أيار ١٩٧٢. وتعتمد دراسة ظروف القرية الخاصة على زيارة عام ١٩٧٤.

٧- فان دام، ٦٧-٧٨، بيري ١٥٩-١٦٠، **مقابلات مع ساسة في حزب الدروز**، بيروت ١٩٧٤، دمشق ١٩٧٧.

٨- استناداً إلى زيارة إلى القرية عام ١٩٧٤.

٩- استناداً إلى زيارة إلى القرية عام ١٩٧٤.

١٠- استناداً إلى زيارة إلى القرية عام ١٩٧٤ وبيانكوس ١٩٧٩، ١٩٨٠: ١٦٥-١٣٩ و GFP١٩٨٠: 203-204.

١١- استناداً إلى زيارة إلى القرية عام ١٩٧٤.

١٢- يستند تحليل ما قبل ١٩٧٣ إلى مقابلات مع شباب القرية وآلان هورتون «قرية سورية في بيئتها المتغيرة»: أطروحة دكتوراه، جامعة هارفارد، ١٩٦١، وعلى زيارة عام ١٩٧٤.

١٣- دراسة لسليمان نجم خلف «الأسرة والقرية والحزب السياسي: فصاحة التغيير الاجتماعي سورية الريفية

المعاصرة»، أطروحة دكتواه، جامعة كاليفورنيا، لوس أنجلوس، ١٩٨١، ويستند كذلك إلى زيارة قام بها الكاتب إلى المنطقة. جميع الأسئلة من خلف.

١٤- ظهرت في الأصل دراسات القرية العلوية الساحلية والقرية الحمصية والقرية الحلبية بشكل مختلف نوعاً ما في مجلة **الشرق الأوسط**، العدد ٣٠، شتاء ١٩٧٦، ص ١-٢٤.

الفصل التاسع

الإسلام السياسي: الصراع الطائفي والمعارضة المدنيّة في ظلّ البعث[1]

أخذت أقوى وأمتن معارضة لدولة البعث شكل الإسلام السياسي، وقد تشكلت الحركة الإسلامية السوريّة بطبيعتها كرد فعل على «البعثية». وبينما تعبّر الأصولية الإسلامية في معظم دول الشرق الأوسط عن عصيان أهلي شعبي ضد الأنظمة العليا المرتبطة بالغرب، إلا أنها مرتبطة في سورية بالطبقات الموسرة، وتعارض نظاماً نشأ في الطبقات الدنيا والمتوسطة وفي الخط الأمامي من الصراع مع إسرائيل. واكتسبت المعارضة الإسلامية قاعدة شعبية مثل نظام البعث المتآكل. تشكّلت جذور الحركة الإسلامية السوريّة ضمن أربعة عـوامل أساسيّة، يفسر كلّ منها تلقي الشرائح السكانية المختلفة لرسالتها.

١ - إن للإسلام السياسي، بالطبع، جذوراً تاريخيّة تضاهي سلطة البعث، فقد نشأ من رد فعل وطني من جانب شرائح المجتمع الأكثر تقليديّة وتديناً، وخاصة «علماء الدين»، على التهديد الذي فُرض على أسلوب حياتهم من جراء تراجع الإسلام و«التغريب» وصعود الدولة «العلمانية» بعد العهد العثماني. ولذلك بقيت الأصوليّة الإسلامية في ظل البعث، الدولة العلمانية الأكثر تشدداً من سابقاتها، تعبّر عن طموحات المسلمين المتدينين في إعادة توحيد السلطة السياسية والمبادئ الأخلاقية الإسلامية. ولاستمالة الرأي الإسلامي المتدين،

حاول نظام «الأسد» وضع أوراق الاعتماد الإسلامية للعلويين والتدين الإسلامي في شخصية الرئيس، وفيما عدا ذلك لم يقدم خطابه العام وسياسته العامة إلا القليل من التنازلات للقوانين والأخلاق الإسلامية في دول مثل مصر والسودان.

٢- بتعبير مباشر، تعبّر المعارضة الإسلامية عن استياء السنّة من الدور -غير المناسب- الذي لعبه أفراد من الأقلّيّات، وخصوصاً «العلويّين» في قيادة البعث. فصعود البعث إلى السلطة - حيث كانت المؤسسة السنيّة خاضعة لأقليّة مسيطرة على الدولة - ولّد عداءً مستمراً كانت الأصولية الإسلامية، الرافضة لشرعيّة الحكم من جانب غير المسلمين المتشدّدين، محركاً أيديولوجياً مناسباً له. وطالما كان العلويّون في الحكم يمارسون حكمهم بالنيابة عن البعثية، بقيت المعارضة لسيطرتهم مقتصرة إلى حد كبير على المؤسسة القديمة، ولكن حين استغلوا سلطتهم، وفضلوا جماعتهم، أصبح الاستياء من حكم «الأقليّة» الطائفية قوة مؤثرة تذكي المعارضة الإسلامية. وإذ يشكل المسلمون السنَّة ثلاثة أرباع عدد السكان، مقابل نحو ١١٪ علويّين، ٩ ٪ مسيحيين، ٣٪ دروز، ١ ٪ إسماعيليين، يعتبر التحالف بينهم التهديد الأكبر للنظام.

٣- من ناحيةٍ أخرى، تعكس المعارضة الإسلامية، على أية حال، رد فعل المؤسّسة «المدنيّة» وجماهيرها في المدينة التقليدية على النظام الريفي الذي أضرّ بشكلٍ عميق بمصالحها. ففي الستينيات أصبح البعث أداة للثورة الريفية المضادة لنمط التشكل المدني، باتباع سياسات استصلاح الأراضي والسياسات الاشتراكية، متحديّاً سيطرة المدينة على الاقتصاد والقرية. وقد جعل الارتباط التاريخي بين علماء الدين وجماعة التجار وتمركز المؤسّسات الإسلامية في المدينة التقليدية الإسلام، والذي ترجم إلى استبعاد الاشتراكيّة، محركاً طبيعيّاً للاحتجاج على اغتصاب البعث الريفي لمصالحهم المدنية. وبقي ذلك الانشقاق بين البعث و الإسلام السياسي يعبّر عن الانشقاق بين المؤسّسة المدنية والقرية (السنيّة وغير السنيّة على السواء).

٤- أخيراً، انتشر الإسلام السياسي في السبعينيات بين قطّاعات واسعة من السكان الذين احتضنوه، ليس بدوافع دينية أو طائفية أو اقتصاديّة بصورة رئيسية، بل كوسائل احتجاج

سياسي، أو كخيار حيوي وحيد ضدّ النظام. وقد أضعفت المشاكل الاقتصاديّة وزيادة اللامساواة والفساد وبورجوازيّة النخبة والانحرافات عن السياسات القومية العربيّة شرعية النظام - المزعزعة أساساً، ولكنّ استبداده المستمر أعطى منفذاً شرعيّاً لمعارضته. من هنا، كان من الطبيعي أن تأخذ المعارضة السياسيّة المتنامية الصبغة الإسلامية. فقد افتقدت الليبراليّة والماركسيّة على السواء الصدقية والموثوقية خارج أوساط الطبقة الوسطى المحدودة. وأضعفت هزيمة ١٩٦٧ وتمزق العرب في السبعينيات جدياً الدعم الشعبي للقوميّة العربيّة التي سادت طويلاً في سورية. ورغم ترسخها في نظام البعث نفسه، فقدت بريقها بفشل النظام وجردت من ميزتها كأيديولوجية مقاومة، ما سبّب فراغاً أيديولوجياً: مع فشل الدولة القوميّة والأيديولوجيات المستوردة، يمكن عودة السوريين إلى الأصيل والمألوف، إلى الإسلام المتجذر في أعرافهم ووجدانهم ذي المضمون الأخلاقي المتصل بحياة الأفراد. أخيراً، إن نموَّ الثروة والإيمان بالأنظمة الإسلامية مثل السعوديّة، والنجاح المثير للثورة الإسلامية الإيرانية أعطى الإسلام السياسي مصداقيّة كان يفتقر إليها قبل ذلك.

الحركة الإسلامية

القيادة، الأيديولوجيا، والتنظيم

تحتضن الحركة الإسلامية في سورية عدة قوى مختلفة. قدم «الإخوان المسلمون» القيادة الأكثر تنظيماً والبرنامج الأكثر شمولاً، بينما أسهمت العناصر الأخرى الهامشية في الصراع السياسي - علماء الدين، الزعامات التقليديّة، والجمعيات الإسلامية الأصغر - في القادة والأفكار والدعم، وذلك بشكل متقطع.

كان علماء الدين لفترة طويلة قوّة سياسيّة في سورية، تفرض المطالب الإسلامية على الحكومة وتُسهم في التسييس الإسلامي للسكان. وقد قاوموا تقليدياً علمانية الدولة، مطالبين بأن يكون الإسلام دين الدولة ورئيس الدولة مسلماً والشريعة الإسلامية أساس التشريع، وأن

يتصرف رؤساء الحكومة كمسلمين متدينين. وبتولّي البعث زمام السلطة - وهو حزب علماني يتزعمه مسيحيّ - ارتابوا كثيراً وتحسسوا الخطر، وأظهروا عدم رغبتهم في نظام البعث. وقادوا الاحتجاجات ضدّ الاتجاهات العلمانية المتطرّفة في النظام أثناء الستينيات، وناضل قضاة المحكمة الشرعيّة كي يدخلوا أحكاماً تناسب الشريعة الإسلامية في الدستور السوري لعام ١٩٧٣. وبدعم من تجار المدن والعائلات المشهورة أو، في حال وجود عدد أقل من أئمّة الجوامع وخطبائها، بالجمع بين مهماتهم الدينيّة وتجارة صغيرة، أقحم العديد من «العلماء» في الدفاع عن المشاريع والملكيّة الخاصة، مهاجمين اشتراكيّة البعث كمستورد أجنبي ماركسي يتعارض مع الإسلام - (باتاتو ١٩٨٢-١٤).

رغم أن الكثير من علماء الدين ليسوا فاعلين سياسيّاً، تحالف عدد كبير منهم مع جماعات مسلّحة أو حركات تمرد ضدّ النظام أو حتى قادوها. وفي كثير من الأحيان، بدأت الاضطرابات الإسلامية ضدّ البعث بخطب ضد النظام في المساجد، ومن ثم تحولت إلى احتجاجات في الشوارع المجاورة، وكانت الدعوة للانتفاضة تعلن غالباً من المآذن. ففي حماه، قاد الشيخ «محمد الحامد» ميليشيا إسلامية وقُتِل في انتفاضة ١٩٨٢. وفي حلب، أسس الشـيخ «محمد أبو النصر البيانوني» جماعة أبي ذرّ. وفي الستينيات، قاد الشيخ «حبنكة» رئيس جمعيّة علماء الدين قوى معارضة للنظام في دمشق من حيّ الميدان التقليدي، وعلى الرغم من المظاهرات العنيفة أحياناً التي قادها حينئذٍ، بدا أن نفوذه جعله محصناً من الاعتقال عمليّاً. كان لجمعية علماء الدين لفترة طويلة علاقات مع «الإخوان»، وكان طلاّب كلية الشريعة الوسط الرئيسي للانتساب إليها. حاول «الإخوان» تعبئة العلماء كجماعة ضدّ النظام، وقد كسب رئيسهم سعيد حوى، وهو عالم أيضاً، العديد من العلماء معه في الاحتجاج على دستور ١٩٧٣، وفي أواخر السبعينيّات طلب «الإخوان» تجنيدهم في الجهاد المقدّس. قد تشير رسائل التأنيب التي تذكرهم بواجبهم في الانضمام للإخوان المسلمين - كحزبٍ وحيدٍ - في نضالهم ضدّ النظام إلى نجاحهم في تعبئة الجماهير آنذاك، ولكن مع تصاعد العنف وزيادة عشوائية انتقام النظام، انزلق كثير من العلماء إلى جماعة الإخوان المسلّحة (عبد الله ١١٨-١١٦). تم اختيار قلة من العلماء من قبل النظام الذي يعيّن أئمّة الجوامع الكبرى. فقد كان أحمد كفتارو، المفتي الجليل في الستينيات، مؤيداً

«تقدّمياً» للنظام، واغتيل الشيخ محمد الشامي، العالم الحلبي الشهير وصديق الرئيس الأسد، من قبل ميليشيات إسلامية عام ١٩٨٠ لأنّه رفض دعم حملتهم ضدّ النظام. ولكن بالمقارنة مع دول إسلامية أخرى مثل مصر، ليس هناك في سورية إسلام مؤسّسات قويّ متحالف مع النظام.

كان أكثر العناصر المحيطين في الائتلاف الإسلامي من الإقطاعيين والتجار الأغنياء الذين فقدوا ثروتهم وسلطتهم لصالح النظام، فقدموا الأموال، واشتركوا بالمؤامرات، وغذوا الحس المعارض للنظام، وأصبح بعض أبنائهم المثقفين ناشطين أيضاً. تمثّل نموذج الشخصيات البارزة في معروف الدواليبي، وهو شيخ مؤيد للإخوان وسياسي حلبي من القيادات في حزب الشعب في الخمسينيّات. وقد كان خصماً قوياً لضباط الجيش من الطبقة الوسطى الذين كانوا يواجهون حكماً بارزاً في ذلك الوقت. كما أنه صنع اسماً له كراديكالي مؤيّد للإصلاح الزراعي ومرتبط بالاتحاد السوفياتي - معارضاً للغرب - حتّى دعيَ «الشيخ الأحمر» وأعلن أنّ سورية ستصبح جمهوريّة سوفياتيّة لا تخضع للضغوط الغربيّة لتقبلَ بإسرائيل. ترأس الدواليبي، كرئيس لمجلس الوزراء في حكومة الانفصال، الانقلابات على إصلاح الأراضي والقوميّة في الجمهوريّة العربيّة المتحدة، وهرب من سورية بعدما تسلّم البعث السلطة، ويعتقد أنه حاك عدة مؤامرات ضدّها بمساعداتٍ سعوديّة، وفي منتصف السبعينيات عاد إلى سورية - لفترة وجيزة - كمعارض محافظ. والدواليبي ليس سليل الارستقراطيّة القديمة الوحيد الذي تكلّم لغة الإسلام السياسي، وهناك الكثير من الأسباب لادعاء أنه «خلف القناع الديني تقف الخماسيّة» - قوة الرأسمال[٢]- خصوصاً في ظلّ البعث (جريدة الشرق الأوسط ١٣/ ٢/ ١٩٨٠).

لقد زوّدت المنظمات السياسيّة الحركة الإسلامية بالقيادة الرئيسية. فالكثير من هذه المجموعات قد تشكلت وأعيد تشكيل بعضها على مرّ السنوات. انتشر حزب التحرير الإسلامي الذي أسّسه الشيخ تقي الدين النبهاني في الأردن على نطاق بسيط في سورية، حيث اعتبر في الخمسينيات جماعة مسلّحة أكثر من الإخوان المسلمين. وهناك عشرات الجماعات التي نشطت أواخر السبعينيات مثل الجهاد - جند الله - كتائب الحج - الخلاصة - والسلفيّة (طوبجيان ١٨٤-

١٨٥). لكن تبقى جماعة الإخوان المسلمين الأقوى والأكبر والأهم سياسيّاً من جميع هؤلاء. لقد أضعفت الانقسامات بين هذه المجموعات الإسلام في سورية لفترة طويلة، ولكن انضم معظمهم في الثمانينيات إلى «الجبهة» المعارضة للنظام التي تقودها جماعة الإخوان المسلمين، وهذا مؤشر على تفوّقِ الإخوان.

حُمِلَت بذور الإخوان المسلمين إلى سورية من قبل طلاب الشريعة العائدين من مصر حيث احتكوا بالمنظمة الأم هناك، فتأسّست أول خليّة لها في سورية في حلب ثم انتشرت إلى باقي المحافظات الأخرى. وقام مصطفى السباعي ومحمد المبارك وصلاح عشاش بحشد هذه الجماعات، إضافة إلى أعضاء مؤسّسات رعاية وتعليم المسلمين الرافضة للغرب، في تنظيم الإخوان عام ١٩٤٦. وأصبح مصطفى السباعي القائد المعروف «المرشد العام» لهذه المنظمة التي جعلها قوة سياسيّة في سورية. وُلِد السباعي في حمص، في عائلة علم ودين ودرس في الأزهر حيث كان من أتباع «حسن البنّا»، وأثناء عودته إلى سورية سجنه الفرنسيون لمناهضته الاحتلال الاستعماري، بعدها درَس في الجامعة السوريّة وأصبح عميد كلية الشريعة، المنصب الاستراتيجي لتجنيد المريدين. لكنّ الإخوان بقيادة السباعي لم يشكّلوا منظمة محكمة ومنضبطة كالتي في مصر، بل عملت بطريقة أكثر تقليديّة من خلال العلاقات الشخصية لقادة الجماعة بالمريدين والعلماء ذوي الآراء المشابهة في الجوامع والجمعيات الإسلامية المحلية. لقد أخذت طريقاً سلمياً في هداية المريدين في المدارس و الجوامع، مناشدة شريحة أوسع من الناس عبر جريدتها «المنار الجديد»، كما شاركت في انتخابات البرلمان. ناهض السباعي الاتجاهات العلمانية وجابه الساسة العلمانيين ورجالات الكنيسة في الخمسينيات حول دور الإسلام في الدستور. ورغم معارضة «الإخوان» للقوميين العلمانيين واليسار، إلا أنها عبرت أيضاً عن مشاعر القوميين والإصلاحيين لتابعيها من الطبقة الوسطى والدنيا. ولذلك شجب السباعي الإقطاعية والأوليغارشيّة القديمة «حكم الأقليّة» لتبعيتهما للغرب وعزلتهما عن الناس. وكان معادياً للإمبرياليّة بشدة، مهاجماً الحكومات الملكية الهاشميّة بسبب علاقاتها القويّة مع الغرب، ورافضاً الامتيازات الاقتصاديّة الأجنبيّة، والمعاهدات الأمنيّة الغربيّة كذرائع للحفاظ على دوائر النفوذ وتحويل الانتباه عن إسرائيل. ومع أنه دعا إلى علاقات أوثق مع الشرق لكبح تأثير

الغرب، تصوّر السباعي السوفييت كإمبرياليين مثلهم مثل الغرب، ولذلك أكّد حياديّة سورية بين الشرق والغرب، وأدان هدنة ١٩٤٨ مع إسرائيل ودعا إلى الكفاح المسلّح وحظر تصدير النفط من أجل تحرير فلسطين.

دعا السباعي إلى طريق ثالث إسلامي لسورية: رفضت الرأسماليّة لأنها تسمح لفئة صغيرة بالسيطرة على الاقتصاد والاشتراكيّة لأنها تلغي الملكيّة الخاصة والمبادرة الفرديّة. أما الطريق الإسلامي فيقوم على العدالة الاجتماعيّة والمسؤوليّة الاجتماعية المتبادلة الناشئة من العقيدة الدينية والنشاط الأخلاقي. وهو يسمح بالملكيّة الخاصة ضمن حدود، التي تُعامل على أنها أمانة من الله، ويستخدم المجتمع للصالح العام، ويدفع الأغنياء الزكاة لدعم دولة رعاية للفقراء، وتوزَّع الملكيّات الخاصة الكبيرة على الفلاحين، ويقدم التعليم للجميع. ومن شأن اقتصاد وطني يعتمد التكنولوجيا الحديثة لتحقيق الغايات الإسلامية أن ينقل سورية من وضعها المتخلّف التابع. وفي الواقع، قبل السباعي بالرأسماليّة، ولكنه أراد الحد من آثارها غير العادلة والماديّة بالقانون والأخلاق الإسلامية (عبد الله ١١٦-١١٨).

تحتوي كتابات محمد المبارك، زميل السباعي، على فكرة دولة الإسلام التي رغب الإخوان المسلمين في تأسيسها. إذ يتولى الحاكم السلطة بناءً على عقدٍ يتعهد فيه الناس بالطاعة مقابل إنفاذه للتشريع الإسلامي، وتتوقف شرعيّة الحاكم على الحكم بالشورى في الأمور التي تحتاج إلى اجتهاد وغير محددة في المصادر الأصلية للتشريع الإسلامي[٣]. تصهر الدولة التعاليم الدينيّة بالحياة السياسيّة ولا تفصل بينهما، ولذلك تكون حريّة الاعتقاد السياسي والتعبير عن الرأي محدودة بمطلب الولاء للمبادئ الإسلامية التي ستؤثر في كلّ مناحي الحياة الاجتماعيّة. (جدعان ١٢٩-١٣٢).

عام ١٩٥٧، حل عصام العطّار محل السباعي المريض في قيادة الإخوان المسلمين، وهو معلّم، و يبدو أنه أقلّ شعبيّة وأكثر محافظة، وبالتالي رفض مثلاً منصباً في حكومة الإصلاحي المعتدل بشير العظمة عام ١٩٦٢ بسبب تحيز الأخير المزعوم للشيوعية (ماير ٥٩١). ورغم ديناميكيّة

العطّار وشخصيته القويّة، إلا أنّه ترك بصمة أقل على الإسلام السياسي من مؤسّسه بسبب قمع الإخوان في ظل الجمهوريّة العربيّة المتحدة ونفي العطّار من قبل البعث وإجباره على قيادة الحركة من خلال مساعديه الباقين في سورية، ومنهم موفق دعبول، الأستاذ الجامعي في جامعة دمشق، وعدنان سعيد في اللاذقيّة، وأمين باكين في حلب، نائب المرشد العام الذي كرس وقته كلّه للمنظمة، لكنّه كان غالباً على خلاف مع العطار. لقد أدى غياب العطار واتكاله على أتباعه الشخصيين، الدمشقيين غالباً، في تنظيم الريف إلى تراجع النشاط المنظم والعلاقات بين القيادة والمحافظات. كما لم تكن لديه علاقات السباعي الجيدة بعلماء الدين، لكونه ليس عالماً، وكمسلم سلفي أدان الصوفية والمدارس الشرعية التقليدية الأربع. ورغم قمع الإخوان في ظلّ حكم البعث، رفض العطار طويلاً مطالب الأعضاء الشباب في قواعد التنظيم بالمعارضة العنيفة لأنّ ذلك يجلب العقوبات، وبالتالي بقي الإخوان ساكنين تحت قيادته. والحقيقة أن المنظمة دعمت الأسدَ في صراعه مع صلاح جديد على أمل المصالحة مع بعثٍ أقل راديكاليّة. وفي أواخر السبعينيات، رفض العطّار كافة الحكومات الملكية والجمهورية العربية على السواء بوصفها قمعية ورجعية، ولكنه أحجم عن الدعوة للمقاومة العنيفة، وأدان الاغتيالات المعارضة للنظام في السبعينيات، وتساءل عن الدوافع السياسية لمؤيديها. وقد تنصل من مسؤوليته عن ازدياد العنف في أواخر السبعينيات وأكّد أنّ إنهاء السياسة القمعية للنظام ستكون كافيةً لإنهاء التوترات في سورية. ولكن رغم احتفاظه بولاء فرق من الإخوان المسلمين في دمشق، أسقطت من يده قيادة الإخوان برمتها حينها (عبد الله ١٠١-١٠٣). ومع تصاعد المقاومة العنيفة للنظام، أيد العطّار أخيراً الجهاد ضدّه.

وفي الستينيات، ظهر قائد فدائي في أطر الإخوان المسلمين في حماه هو مروان حديد. كان حديد مهندساً زراعياً من عائلة متوسطة تعمل في زراعة القطن، وكان بارتباطه بسيد قطب في مصر مقتنعاً بأنّه لا يمكن أن تكون هناك أية تسويّة مع الأنظمة القمعية المعادية للإسلام، كالبعث، وأنّ الكفاح المسلّح هو الوسيلة الوحيدة لإسقاطها. ولذلك تدرّب على حرب العصابات وبدأ بالتبشير بالجهاد ضدّ النظام. ولم ينضم حديد إلى قيادة الإخوان المسلمين، إذ رفض العطّار استراتيجيته واعتبر استفزازه المعلن للنظام خطراً. كما أنه تجاهل التنظيم وكسب المريدين ليبقى

أتباعه قليلي العدد، ولكنه كـان قائداً ذا شخصيّة كاريزميّة، ووجدت رسالته ونموذجه قبولاً في أوساط قادة الإخوان الشباب، الذين سيبدلون في آخر الأمر العطّار ويوجهون الحركة للعصيان المسلّح. أدى حديد دوراً رئيسيّاً ضد انتفاضة البعث عام ١٩٦٤ في حماه، ثمّ وسّع نشاطاته خلال اضطرابات ١٩٧٣ وتخفّى ليشكّل زمرة مسلّحة «الطليعة المقاتلة[٤]»، وفي منتصف السبعينيات قاد حملة اغتيالات ضدّ النخب الحاكمة، معلناً أنّ هذا «النظام لن ينتهي إلا حين تقتل الجماعات المسلّحة أفراده». أُعتُقِلَ «حديد » عام ١٩٧٦ ومات في السـجن، ولكنّ أتباعه في حماه استمروا بقيادة عبد الستّار الزعيم، وهو طبيب أسنان من أسرة تاجر قتِل عام ١٩٧٩ (عبدالله ١٠٣-١٠٦ ماير).

عام ١٩٦٩، بدأت أزمة قيادة داخل الإخوان عندما اختلف العطّار مع قادة بارزين في الشمال مثل أمين باكين والشيخ عبد الفتاح أبوغدة في حلب وسعيد حوى وعدنان سعد الدين في حماه وعدنان سعيد في اللاذقيّة، الذين أرادوا التحضير للجهاد ضدّ النظام، متأثرين بحديد. انشقّ الإخوان لفترة من الزمن إلى ثلاث مجموعات: جماعة العطّار في دمشق بدعم من دير الزور - جماعة حلب واللاذقيّة التي انتخبت الشيخ أبا غدّة، وهو أستاذ للشريعة من أسرة عالم وحرفيّ ومنافس للمرشد العام - وفرع حماه الذي بقي حيادياً، متعاوناً في كثير من الأحيان مع أتباع حديد ومتميزاً عنهم. وفي منتصف السبعينيات، نجحت قيادة جهادية جديدة في الإخوان المسلمين في كافة أنحاء البلد، رغم أن جماعة دمشق بقيت موالية جزئياً للعطّار. وأصبح عدنان سعد الدين المرشد العام عام ١٩٧٥، وهو مثقف وكاتب من الطبقة الوسطى، وأصبح سعيد حوى، خرّيج الشريعة الذي أمضى سنوات في السجن لدوره في اضطرابات ١٩٧٣، المرشد العقائدي للحركة، فقد كان أحد دعاة الثورة الإسلامية والجهاد قبل أن تتبنى الإخوان المسلمين السائدة تلك الرؤية بكثير. أصبح علي صدر الدين البيانوني، وهو محام حلبي من أسرة علماء، نائب المرشد العام، وترأس حسني آبو، مدرس من حلب من أسرة رجل أعمال عاملة وصهر عالم ديني بارز، الفرع المسلح في حلب «الطليعة المقاتلة للمجاهدين» منذ اشتباكات ١٩٧٣ وحتى مقتله عام ١٩٧٩. وخلف آبو عدنان عقلة، ابن الخبّاز الذي أصبح مهندساً، والذي خدم في الجيش وكان على علاقة وثيقة بمروان حديد وأدار مذبحة كليّة سلاح المدفعيّة في

حلب عام ١٩٧٩ وأحداث حماه عام ١٩٨٢. وفي منتصف السبعينيات، بقي أتباع مروان حديد بشكل غير مباشر مسؤولين عن الاغتيالات التي لم تكن قد أيدتها رسمياً المنظمة الوطنية بعد. كان يلتقي من حين لآخر بأفراد الإخوان، وخاصة من فرع حماه، وهذا ما أجبر القيادة الوطنية التي بنت شبكة أوسع من الخلايا المسلحة على امتصاص النشاطات الفرديّة. وعندما أيدت القيادة عام ١٩٧٧ الجهاد، تم استيعاب أتباع «حديد» بشكلٍ كبير ضمن الإخوان، رغم بقاء بعض الزمر المنشقّة.

تشكّل تنظيم وطني للإخوان المسلمين تحت إمرة سعد الدين في أواخر السبعينيات. حلّ محلّ القيادة الفردية والهيكلية اللامركزيّة السائدة آنذاك، جزئياً على الأقل، قيادة جماعية تترأس منظمة رسمية بمكاتب بيروقراطية وسلاسل قيادية وهيئات تمثيلية. إذ انتخب المرشد العام ونائبه من مجلس الشورى الذي يتألف من فـروع المحافظات، وترأسا مكتباً تنفيذياً ذا أقسام متخصصة للتدريب والتمويل والإعلام وما إلى ذلك. وقد قسَم الفرع العسكري - الطليعة المقاتلة - إلى ثلاث خلايا على رأس كلّ منها رئيس يدعى الأمين، وقد وضعوا تقنيات متطورة، منها الهويّات الوهميّة، للتملص من قوى الأمن. ومع تصاعد الصراع مع النظام، اتخذت خطوات أخرى في تعزيز قيادة إسلامية موحّدة. وفي عام ١٩٨٠ تشكّلت «الجبهة الإسلامية في سورية» بقيادة الشيخ البيانوني مرتبطة بجماعات مسلحة مستقلّة، مثل جماعة أبي ذرّ وحزب التحرير الإسلامي كأطراف من عصبة العلماء ومجموعاتٌ أخرى أقل تسييساً مع تنظيم الإخوان المسلمين. وقد أشار مدى وديمومة التمرّد الذي صعّده الإخوان في بداية الثمانينيات إلى تقدّمٍ كبير في القدرات التنظيميّة (عبد الله ١٠٧-١٢٨ / ABSP: 1985 33 48-33).

ومن أجل توسيع قاعدتها وتحديد أهدافها التي كانت تقاتل من أجلها، أصدرت الجبهة الإسلامية بياناً وبرنامجاً في ١٩٨٠ (عبد الله ٢٠١-٢٦٧). وبدأت بالدعوة للجهاد ضدّ النظام - الديكتاتورية الطائفية التي يقودها الكافرون - الذي يجب تدميره لعجزه عن الإصلاح. ولُبُّ البيان هجومٌ على ما يُعتبَر جوهر النظام: العلويّة والحكم العسكري. فالمؤهلات العلوية الإسلامية مرفوضة: فهم يرفضون نهائية الرسالة المحمديّة وباطنيّون، يخضعون المعنى الحرفي

للقرآن والشريعة إلى شخص باطني ويخفون مزيجاً من الوثنيّة المسيحيّة والمزدكيّة مع غطاء إسلامي رقيق. وهم أيضاً يتهمون بالتعاون مع الإمبريالية الفرنسية، محذرين من أنّ الأقليّة لا يمكنها مطلقاً حكم الأغلبيّة مع الحثّ على تخليص أنفسهم من إخوة الأسد قبل فوات الأوان. تنعكس تجربة الإخوان في ظل الحكم العسكري في الشعور القوي بمعاداة الجيش المتهم بأنّه كان أداةً للمصالح الأجنبيّة منذ حكم حسني الزعيم، الذي قام بتسوية مع إسرائيل، إلى عهد ضباط البعث الذين تنازلوا عن الجولان، إلى حافظ الأسد المتهم بخدمة المصالح الأميركيّة والسوفياتية معاً. إن الجيش العلوي المهيمن أداة للقمع الداخلي والتحكم بحياة الناس وعبء على المجتمع، وهو غير قادر على مقاومة الصهيونية مع هذا التآمر والفساد وإبعاد الضباط المؤهلين. لذا يجب استبداله بجيش الشعب أي تسليح الناس جميعاً من أجل الحرب الشعبيّة.

دعا البرنامج الإسلامي إلى استبدال دولة البعث بدولةٍ إسلامية حقيقيّة تستعاد فيها القوانين والأخلاق الإسلامية في كافة مناحي الحياة الاجتماعيّة. ومفتاح ذلك هو إعادة خلق المواطن من طريق العودة إلى طريق الرسول. وينبغي اجتثاث الآفات التي تصيب المجتمع: الفساد، القمار، التبذير، تعاطي الكحول، البغاء، النوادي الليليّة. إن اندماج الأسرة مفتاح الصحة الاجتماعيّة ولا يجب أن يؤثر عمل المرأة خارج المنزل على دورها في تربيتها. التكنولوجيا الحديثة غير مرفوضة ولكن لا يمكن تفادي أمراض الماديّة التي تصيب العالم المتقدم إلا بدمجها في نظام المثل الإسلامية. بالنسبة إلى الكثير من النشطاء الإسلاميين، لا يمكن علاج المرض الذي أصاب سورية إلا بأيديولوجيا جديدة تحيي الأخلاق الإسلامية ورؤية علميّة وعصريّة.

يدعو البرنامج الإسلامي إلى نظام سياسي ليبرالي نسبياً بدلاً من نظام الحزب الواحد والمحسوبية التحزبية (البعث). وعدت الجبهة الإسلامية بأنّه عندما يسقط النظام ستشكل حكومة مؤقتة وستُنتخب جمعيّة تأسيسيّة لكتابة دستور للبلاد. يتمّ تأسيس الحكومة بالشورى في برلمان منتخب قوي لا يهيمن عليه رجال الدين ولا الساسة(مقابلة مع سعيد حوى، Die Welt –٢٣ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٨٠). كما أن من شأن قضاء مستقل من فقهاء الشريعة إلغاء كافة الإجراءات التنفيذية والتشريعات المعارضة للإسلام. كما أن حريّة الرأي والصحافة والمنافسة

الحزبيّة مكفولة باستثناء الأحزاب المعاديّة للإسلام أو المرتبطة بقوى خارجيّة، كالشيوعيين. ولأنّ الأغلبيّة مسلمة، يجب أن تكون سورية دولة إسلامية، مع حماية حقوق الأقلّيّات الدينيّة ومعاملة الجميع على قدم المساواة أمام القانون وإلغاء التحزب والمحسوبية الطائفيّة السائدة في ظل البعث، بالإضافة إلى حماية المواطنين من التعذيب والقمع والسجن دون محاكمة، فتحرير القضاء من الضغوطات والأوامر السياسيّة أمر ضروري لتحقيق ذلك. قد تكون الملامح الليبراليّة لهذا البرنامج، رغم تشديده على توسيع الدعم ضد البعث، منسجمة مع النظام الإسلامي لمحمد المبارك، ولكن الجماعات الإسـلاميّة الأخرى، كأتباع عدنان عقلة، لم تتصور دولة ليبراليّة، إذ صرحوا بأنّ أولئك الرجال لا يملكون الحقّ في حكم أنفسهم، ويجب أن تحكمهم أوامر إلهيّة من خلال خليفةٍ ورع (بيريرا ٢٨).

يعكس النظام الاقتصادي المقترح في البرنامج مزيجاً من مشاريع غير حكومية وشعبية إسلامية خفيفة جداً. إذ يدعي أن الرأسماليّة استغلت العمال، لكن الاشتراكيّة أكثر طغياناً إذ تحرمهم من حقِّ الإضراب، والبعث يمزج بين أسوأ ما في الغرب- تفشّي الماديّة - وأسوأ ما في الشرق - القطاع العام غير المنتج الذي يدمّر الحوافز ويُستغل لثراء زمرة سياسيّة صغيرة. من شأن اقتصاد إسلامي أن يشجع المشاريع الخاصّة والاستثمار والحوافز الطبيعية للربح العادل، مع تجنب زيادة تركيز الثروة والصراع الطبقي. وباستثناء الموارد الطبيعيّة والمرافق العامة والصناعات الاستراتيجية، ستكون الملكيّة الخاصة أساس الاقتصاد على النحو المنصوص عليه في القرآن، وفق سعيد حوى (مقابلة DIE WELT). يتجنب البرنامج الدعوة إلى إلغاء القطاع العام الضخم، مؤيداً فقط تطهيره من الفساد وإعطاء العمال حصصهم من شركاته. ولكن ستتم حماية الاستثمار الخاص في الصناعة من مزيد من التأميم. ورغم حماية العمال في القطاع الخاص بواسطة قانون العمال، عليهم أيضاً أن يكفوا عن التمارض ويعملوا مقابل أجورهم - الحس الذي يعكس رؤية البرنامج البورجوازية. كما يجب ألا تتجاوز الدولة القطاع التجاري الذي يخصص بشكل مناسب ويجب أن يسمح له بالاستيراد و التصدير بحريّة. وينبغي إلغاء البيروقراطيّة المتضخمة وتشجيع الناس على العمل في القطاع الخاص. يقال إنّ تطبيق قوانين إصلاح الأراضي كان ضد مصالح الجماهير العاملة وأنها خفضت الإنتاج الزراعي. وفيما أهملت الأراضي الواسعة

المملوكة للدولة، اتهم البرنامج نظام البعث الحقود بمصادرة البساتين (المملوكة للبورجوازيّة المدنية)، ما أدى إلى انخفاض إنتاجيتها. يجري تجنب إصدار سقف ملكيّة الأرض ولكن البرنامج يؤيد إعطاء الأراضي لمن يزرعها. فمزارع الدولة والتعاونيّات فشلت ويجب إلغاؤها وتحرير الفلاحين من نظام التسويق، من طريق الدولة، الذي يدفع أسعاراً منخفضة وإعطاؤهم سندات ملكية بالأراضي التي وُزّعت عليهم بالإصلاح الزراعي. ويحث انتقاد شامل للزراعة الجماعية السوفياتيّة، ولو بشكل غير مباشر، على إحياء القطاع الزراعي الخاص في سورية. ومن الواضح تأييد معظم هذا البرنامج للرأسماليّة ومعاداته لملكية الحكومة. على أية حال، يجب تقليص الفوارق الطباقي من خلال دفع الزكاة من قبل الأغنياء لدعم الهبات الخيرية المخصصة للفقراء والمسنّين والطلاب... الخ، وضمان الدولة للحاجات الأساسيّة - الطعام واللباس والسكن - لجميع المواطنين.

إنّ السياسة الخارجيّة الإسلامية ستكون حياديّة رافضة عربية إسلامية. وخلافاً للبعث الذي يؤكّد الإخوان أنّه سلّم البلد للاتحاد السوفياتي، تعتبر الحكومة الإسلامية هذا الأخير بسبب احتلاله لأفغانستان (جريمة باركها الأسد) عدواً أسوة بالغرب الداعم لإسرائيل. ولتحرير سورية من التبعية للسوفييت، من الضروري وجود صناعة أسلحة محلّية. لا يمكن أن يكون هناك تسوية على حساب فلسطين التي يجب تحريرها بالجهاد، ولكن الطريق إلى القدس يمر بدمشق لأن النظام يحول أنظار الناس عن الصراع مع إسرائيل ويحاول أن يدمر المقاومة الفلسطينيّة. ثمة مفتاح رئيسي للاستقلال والتحرر هو الوحدة الإسلامية التي يمكن أن تصنع من المسلمين قوةً عالميّة وتحشدهم لقضيتي فلسطين و أفغانستان. ولكن بما أن الحركة الإسلامية تعارض جميع الأنظمة السياسيّة الراسخة، فإن موجة من الثورة الإسلامية يجب أولاً أن تقضي عليهم جميعاً. ارتأى الإخوان مبدئياً أنّ تقود الثورة الإيرانية هذه الموجة، ولكن تحالفها مع الأسد خيب أملهم. وباستثناء أتباع عدنان عقلة، أصبح الإخوان السوريون بشكل متزايد يعتبرون إيران نظاماً طائفيّاً شيعيّاً. وفي الحقيقة، ضرب تيار الإخوان الرئيسي في سورية عام ١٩٨٢ تحالفاً مع النظام العراقي الذي يدّعي أنّه كان مختلفاً في تركيبته (السنية) وموقفه من البعث السوري.

إن لهذا البرنامج - كاستراتيجية لحشد جبهة أوسع ضد النظام - بعض مواطن القوة يتخللّها الكثير من نقاط الضعف. تعكس الشروط الاقتصادية بشكل أصيل مصالح الأوساط الرئيسية للحركة، قطاع خاص يحتضن مصالح العائلات الكبيرة والتجار الصغار الذين يستغلهم اقتصاد الدولة وتجمدهم شبكات الرعاية الخاصة به. صممت الدعوة لدولة فيها دور مركزي للشريعة والعلماء وحريّات سياسيّة ليبراليّة للتوفيق بين رغبات المسلمين المتدينين وضرورة التحالف مع المعارضة العلمانيّة، ولكن من الواضح أن هذه التسوية لم ترض أياً من الإسلاميين المتشددين أو الليبراليين. إن معادة البرنامج للصهيونيّة متطابق مع الوجدان الشعبي، ولكن معاداته للسوفييتية يخاطر بقدرة سورية على مواجهة إسرائيل. كما أن انحيازه ضد الجيش والبيروقراطية يهدد هذه القطاعات القوية في المجتمع. ويبدو خطابه الجماهيري إشكالياً: لديه القليل من شعبية مناهضة السباعي للأرستقراطية برفضه لكلّ شيء بعثي. وبصرف النظر عن الإشارات المتفرقة إلى الأخلاق الإسلامية، هناك في الحقيقة القليل ما يميز الإسلام والكثير ما يعبر بوضوح عن المصالح البورجوازيّة.

في منتصف الثمانينيات، كانت الحركة الإسلامية في فوضى تنظيمية وعقائدية في أعقاب مواجهة ١٩٨٢ الفاشلة مع النظام. ففي ١٩٨٢، انشقَّ عدنان عقلة والقيادة العليا للإخوان بعد محاولة الأخير تشكيل تحالف مع معارضين علمانيين للنظام. وقد عارض جناح عقلة الأكثر جهاداً بشكل خاص التحالف الذي شكله سعد الدّين مع العراق، نظام علماني يحارب العالم الجمهورية الإسلامية الوحيدة في العالم، هذا غير رفضه للمساومة على هدف دولة إسلامية مكرهة على تحالف مع قوى علمانية وارتباطات أميركيّة أظهرت رضاها عن الإمبريالية الغربية. قاد بعد ذلك معظم المقاتلين في القواعد (ماير ٦٠٧-٦٠٨، بيريرا). سرعان ما انشق التيار الرئيسي نفسه، إلى حد كبير في المنفى، حول ما إذا كان يريد مصالحة مع النظام. كانت حجة المعتدلين بقيادة حسّان هويدي، الذي أصبح المرشد العام في منتصف الثمانينيّات، وعلي البيانوني ومنير رغبان والشيخ أبو غدة: بما أن الإخوان المسلمين لم يستطيعوا إسقاط النظام، كان لا بد من التوصل إلى اتفاق تنقذ كوادر الجماعة من النفي والسجن. لكن عدنان سعد الدين نائب المرشد العام آنذاك رفض تلك المصالحة برمتها. وأجريت مفاوضات مع رئيس المخابرات علي دوبا

ولكنّها حقّقت القليل، رغم أن بعض الإخوان اتفقوا مع النظام. وعندما لم يظهر فائز واضح في انتخابات ١٩٨٦ لاختيار المرشد العام بين سعد الدين والشيخ أبو غدّة، انقسمت المنظمة إلى فصيلين. حالياً، مقر سعد الدين في العراق، وأبو غدّة في السعوديّة الذي تحالف مع العطار كما يبدو. ويذكر أن جناح الحركة العسكري قد شل باختفاء عدنان عقلة (الشرق الأوسط، نيسان ١٩٨٨ ص/ ٢١/ . والوطن العربي - أيار ١٩٨٧).

الأساس الاجتماعي للإسـلام السـياسي

تعتمد التعبئة الإسلامية للمجتمع السوري على عدد نشطاء الحركة وتنظيمهم الاجتماعي. ويمثل علماء الدين أحد الكوادر المحتملة ولكن عددهم محدود. ففي عام ١٩٧٠، كان هناك ٢٨٤٣ عالماً في سورية متمركزين نسبيّاً في المدن، منهم ١١٧٣ متاحاً لأكثر من / ٦٠٠٠/ قرية، والقليل منهم كانوا متعلمين وواعين سياسيّاً أو بمرتبة قياديّة إلا في ما يتعلق بالطقوس، على عكس حزب البعث الذي كان يملك خلايا في معظم القرى (باتاتو ١٩٨٢ : ١٤١). كما تفتقر جماعة العلماء إلى عدد ووحدة وتنظيم نظرائها في عدة بلدانٍ أخرى، مثل الملالي الإيرانيّة، وبالتالي لا تتمتع بأية قدرة على تعبئة المعارضة الإسلاميّة. وقد تباين بشكلٍ كبير عدد الميليشيات العلمانية حسب الزمان والمكان. ففي حلب، ازداد عددهم من ٥٠٠ - ٧٠٠ عام ١٩٧٥ إلى عشرة أضعاف عام ١٩٧٨، وربما كان يصل عددهم قبل الخسائر الفادحة التي تكبّدوها في حماه إلى ثلاثين ألفاً على امتداد رقعة الدولة (ديكميجيان ١١٨-١١٩). ويظهر هذا النمّو السريع أنّ هناك مجموعة كبيرة من المتعاطفين السلبيين الذين يمكن تعبئتهم في أوقات المجابهة والذين يجب تعبئتهم بشكل كبير، نظراً إلى المخاطر الموجودة.

تاريخيّاً، تم اجتذاب النشطاء الإسلاميّين في سورية من أسر صغار التجار من الطبقات الدنيا والمتوسطة وعلماء الدين والموظفين المتدينين، الذين كانوا يجنّدون في حلقات الدراسة في الجوامع. وقد كان أولاد هذه الأسر في المدارس القوة البشرية الرئيسية في مظاهرات الشوارع في السبعينيّات . وكان أولئك الشباب سابقاً يواصلون مهن آبائهم، ولكن حين أصبح التعليم

مفتاح النجاح في سورية ودخلوا الجامعات، أصبحت نسبة متزايدة من النشطاء الإسلاميين تجتذب من شباب الطبقة المتوسطة. علاوة على ذلك، حين بدأ الإخوان يعلنون معارضتهم لإصلاحات البعث، أخذ أبناء العائلات ذات المنزلة الأعلى التي عانت في ظلّ البعث، غالباً من المهنيين المستقلّين الذين كانوا قبل عام ١٩٦٣ يملأون صفوف الأحزاب البارزة، يلتحقون بالحركة الإسلامية. عكست هذه التغييرات عينة من ١٣٨٤ ناشطاً دارساً في أواخر السبعينيّات تضمنت ٢٧,٧٪ طلاّباً، ٧,٩٪ معلّمين، ١٣,٣٪ مهنيين - ٧٩ مهندساً، ٥٧ طبيباً، ٢٥ محامياً، ١٠ صيادلة - (باتاتو ١٩٨٢ : ٢٠). إن زيادة جاذبية الحركة الإسلاميّة بالنسبة للشباب، مثل طلاب كلّيّة الطب الذين يبدو أن الإخوان يؤثرون عليهم بشكلٍ غريب، لا تتعلق بموضوع الاختصاص بقدر ما تتعلق بحقيقة أن الأسر الرفيعة أو بالأخص المتدينة تميل إلى إنجاب طلاب أفضل إعداداً وأكثر اجتهاداً يحصلون على الدرجات المطلوبة للدخول إلى الكليات الرفيعة. وكان التأثير العام لهذه الميول تحوّل مركزِ تجمع التجنيد في الإسلام السياسي نحو الطبقات العليا مقارنة بالخمسينيّات.

لقد تباين كثيراً قبول المجتمع للإسلام السياسي مع الزمن. لم تأخذ الحركة الإسلامية تاريخياً اتجاهات مقارنة بنظيراتها في تركيا ومصر وإيران، فالنهضة السياسية الحديثة في سورية، التي قادتها شخصيات بارزة مستغربة منهم الكثير من المسيحيين ووجّهت أصلاً ضدّ الإسلام العثماني، أخذت شكل القوميّة العربيّة العلمانيّة. ومع انتشار الوعي السياسي إلى الطبقات الدنيا، ظهر النشاط السياسي ولكن احتوته شبكات الأحزاب العلمانيّة البارزة. كما أُعيق التوسّع الإسلامي بصعود أحزاب الطبقة الوسطى مثل حزب البعث، الحزب القومي السوري، حزب الاشتراكيين العرب، والحزب الشيوعي، التي كانت علمانية أيضاً، إذ ضمت في صفوفها عدداً كبيراً من الأقلّيّات. كان الدليل على جاذبية الإخوان المسلمين المحدودة بالنسبة إلى أفراد الطبقة المتوسطة الصاعدة الذين يعملون لقاء رواتب هو ضعفها في الجيش، حيث أصبح الضباط المسيّسون قوميين سوريين وبعثيين وناصريين ونادراً إخواناً مسلمين خلافاً لمصر.

ومع ذلك، انتزع الإخوان مكاناً دائماً على الساحة السياسية تمركز في الأحياء المدنية التقليديّة.

ففي انتخابات الأربعينيّات والخمسينيّات، كانوا قادرين على انتخاب نواب من الأحياء الشعبيّة في دمشق، إذ ذهب ٣ من أصل ١٣-١٦ مقعداً لدمشق للإخوان في ١٩٤٩ و١٩٥٤، على عكس حماه التي كانت تحت الرقابة الشديدة من العائلات البارزة، رغم شهرتها بالأصولية. خدم نائب الإخوان محمد المبارك في عدة حكومات في أوائل الخمسينيّات. وبعد ذلك، عندما اكتسحت الناصريّة المنطقة بنداء قوي موجّه إلى جماهير المدينة، كان الإخوان في موقفٍ دفاعي أيديولوجي، ولكن قائد المنظمة السباعي بقي يحصل على ٤٧٪ من الأصوات في منافسة خاسرة مع البعثيين أنصار عبد الناصر عام ١٩٥٧ في دمشق. بـدا أن سقوط الجمهوريّة العربيّة المتحدة سيفتح آفاقاً جديدة أمام الحركة. إذ كان أحد القادة العسكريين لحركة الانفصاليين - المقدّم عبد الكريم النحلاوي - قريباً منها ومنح عصام العطار منصباً وزارياً. ورغم أنه كان محظوراً في ظل الجمهوريّة العربيّة المتحدة، فاز تنظيم الإخوان بشكل غير مسبوق بعشرة مقاعد في انتخابات ١٩٦١، سبعة منها من خارج دمشق وهذا مؤشّر على امتداد قاعدته الجغرافيّة. ولكن الناصريّة بقيت منافساً قوياً على ولاء الجماهير المدنية، وفي انتفاضات ١٩٦٢ ضدّ نظام الانفصاليين كانت حشود الناصريين والإخوان من الطبقة الدنيا في المدن تتقاتل في الشوارع (هينبتش، ١٩٨٢: ١٥٣-١٥٤ وباتاتو ١٩٨٢: ١٧-١٨).

ومع انحسار الأحزاب البارزة في ظل حكم البعث والناصريّة بعد عبد الناصر، صمدت الإخوان المسلمين أكثر من منافسيها لدعم الجماهير الحضرية. اتجه البديل الباقي الموثوق الوحيد إلى وراثة أجزاء من قواعدها الشعبية غير المرتهنة للبعث. ولذلك توسّعت وتغيرت القواعد الاجتماعيّة للإسلام السياسي، ولكنّها بقيت منقسمة اجتماعيّاً ومناطقيّاً بشكل غير عادل.

كما في السّابق، تركّز الدعم الرئيسي للإسلام السياسي في الأحياء المدنية التقليدية بين التجار والحرفيين ومن يعملون تحت نفوذهم. وانجذبت العائلات البارزة الغنية التي وصلت صلاتها بالزبائن إلى عمق تلك الأحياء إلى الائتلاف الإسلامي. وهذه البيئة هي الأكثر حساسيّة للأقليّة ولطبيعة البعث العلمانيّة بسبب تمركز العلماء والجوامع هنا - على عكس المدينة والقرية الحديثة.

كما دفع هذا الجزء من المجتمع السوري من كبار التجار البارزين إلى صغارهم الثمن الأغلى لسياسات البعث. فالإصلاح الزراعي وتوزيع القروض الزراعية الحكومية وشبكات التسويق حرم ملاك الأراضي التجار النفوذَ والثروةَ في القرى، واعتبر أن تأميم الصناعات، الذي وصل في بعض الحالات إلى ورشات الحرفيين، هجوم على الأعمال والملكيّة ككل. كما أدت السيطرة الجزئية للتجارة الخارجيّة وتجارة التجزئة والقيود المفروضة على الاستيراد ونمو شبكة بيع بالتجزئة تابعة للدولة إلى حرمان التجار الكبار مصادرَ الثروة المربحة والإضرار بكثيرين غيرهم وتهديدهم لأن شبكات التوزيع الخاصة بهم وصلت إلى آلاف التجار الصغار. كان الهجوم على التعاونيات الاستهلاكيّة أثناء الاضطرابات الإسلامية في أواخر السبعينيّات مؤشراً على مدى شعور صغار التجار، ومن ضمنهم الباعة المتجولون الذين اعتادوا القيام بجولات على القرى، بالتهديد من شبكات التجزئة الحكوميّة. إنّ تثبيت الأسعار وتنظيم السوق يعزلان كافة التجار باختلاف حجم عملهم. لقد أعاد تحرير الاقتصاد من قبل الأسد فتح الفرص في التجارة الخارجيّة والصناعات الصغيرة، ولكن لا يزال يتعين أن تسير الأعمال عبر الهيئات الحكومية التجارية والمصرفية غير الكفوءة التي يديرها موظفون غير متعاطفين أو أن تدفع رشوة لموظفين فاسدين والتعامل، أن تتنافس مع الحكومة على العملة الصعبة النادرة، وأن تبقى غير آمنة في مواجهة تدخلات جديدة للدولة في مجالات كانت خاصة سابقاً (مثل البيع بالتجزئة للخضروات والفواكه والمبيدات الحشريّة وقطع غيار الجرَارات).

ولكن في نهاية السبعينيّات، كان هناك اختلاف جغرافي واضح في تقبّل المدن السوريّة للمعارضة الإسلامية، فبينما كانت المدن الشماليّة – وخاصة حماه وحلب – مرتع الاضطراب، بقيت دمشق ساكنة. قد يكون الحلبيون والحمويّون أكثر تديّناً ونزقاً من الدمشقيين العقلانيين والمسالمين، إلا أن دمشق كانت مركزاً للتمرد على النظام في الستينيّات. ولكن في عهد الأسد، كانت دمشق مفضلة على باقي المدن الشماليّة، فقد كسب الأسد في صفوف الحزب والحكومة الدمشقيين من الطبقات المتوسطة وحتى العليا، مثل رئيس الوزراء السابق عبد الرؤوف الكسم. ووجدت البورجوازيّة الدمشقيّة، القريبة من مركز السلطة والعلاقات الشخصية والنفوذ الفاسد، طرقاً للتملص من تشريعات الحكومة والإثراء من طريق اقتطاع حصة غير متناسبة من الأموال

العامة التي تنفق في العاصمة. وربما كانت البورجوازيّة الدمشقية تلعب لعبة مزدوجة، دعم الإخوان ولكن مقابل تنازلات من النظام، وضمان الهدوء في دمشق (باتاتو ١٩٨٢: ١٦). وهذا أفضل دور في الشجاعة لأن دمشق لم تعد حامية البورجوازيّة التقليديّة. فوجود الأجهزة الحكوميّة الضخمة في كل مكان والهجرة الكبيرة من الأرياف، معظمها من الشباب الذين يطالبون بغنائم الثورة، حوّلا موازين القوى هناك.

وبالمقارنة مع دمشق، عانت حماه التقليديّة، وهي مركز تاريخي للتقى الإسلامي والمحافظة، في ظلّ حكم البعث وتلقت إهانة خاصة من علمانيّة البعث. استاءت المدينة من دعم القرى التي اعتادت أن تسيطر عليها، فالمصانع الجديدة وظفت الريفيّين بشكل كبير، والإصلاح الزراعي والتسليف الحكومي سهلا استقلال الفلاحين عن ملاك الأراضي والدائنين في حماه ودائنيها. ربما عانت صناعات النسيج الصغيرة وسط المدينة من منافسة مصانع الدولة الكبيرة وقوانين الأجر الأدنى ورفع أسعار القطن التي تدفع للمنتجين ومن إعطاء هيئات تسويق القطن الحكومية الأولوية إلى شركات الدولة (لوسون ١٩٨٢: ٢٤-٢٧). وجدت العائلات الكبيرة البارزة - الكيلاني، البرازي، العظم - التي اعتادت إدارة حماه أن وجود ضباط البعث القرويين في قلب مدينتهم مدمر، وكذلك عانت مدينة حلب في ظلّ البعث مقارنة بدمشق. كما عانى المعقل الرئيسي للبورجوازيّة الزراعية من الإصلاح الزراعي. إذ أضر تمركز السلطة في ظل البعث بحلب التي كانت كتلة سياسيّة قويّة موازيّة لدمشق قبل حقبة البعث، (ديفلن ١٩٨٣: ١٢٢، إضافة إلى أنّ التنظيم السياسي البعثي في منطقة حلب ككل يبدو أقلّ كثافة منه في أيّ مكانٍ آخر (انظر الفصل الخامس، الصفحتين ١٨٤-١٨٥).

ولكن من الواضح أن الدعم، ولو في شكل تعاطف وجداني، توسع خارج هذا المركز في نهاية السبعينيّات، عندما أصبح مثقفو المدن السنيّون من الطبقة الوسطى بشكل عام أكثر تقبّلاً للإسلام السياسي. ومع الطموحات الكبيرة وتوسع التعليم السريع وزيادة منافسة الريف على المنح الدراسية والوظائف الجيدة، شعروا بالتمييز ضدهم من نظام أقليّة يسيطر عليه الريفيون. رغم ذلك، فإنّ الطبقة المتوسطة السنيّة لم تشترك في المعارضة الإسلامية ككتلةٍ منسجمة بل بقيت

منقسمة سياسيّاً، وهذا حال عدد من القوى الاجتماعيّة الأخرى أيضاً. أدى طلاب المدرسة الثانوية في المدن دوراً في تظاهرات الإخوان في الشوارع، ولكن البعث يملك أيضاً منظمة كبيرة في المدارس مظاهرات مضادة ولم يكن لديه مشكلة في تجنيد حتى السنيين المتدينين. ولم يكتسح الإسلام حرم الجامعة كما في مصر، فللبعث حضوره القوي هناك ومن المرجح أن تأخذ المعارضة ضد الحكومة الاتجاه اليساري. أضف إلى ذلك أن عدم رغبة المهنيين من الطبقة فوق المتوسطة في الحكم الاستبدادي والطائفي والاشتراكي قادهم إلى تحالفاتٍ تكتيكيّة مع الإخوان، ولذلك أضرب الحرفيون ضدّ القمع الأمني للإخوان في ١٩٧٩ و١٩٨٠. ولكن المهنيين - ذوي العقول المتحررة عامةً - لم يتقبلوا كثيراً الإيديولوجية الإسلامية، وزاد هذا الحال حتى مع انضمام أبناء الأحياء التقليديّة إلى صفوفهم. هناك بعض التعاطف مع الإخوان بين المعلمين وموظفي الحكومة ولكن اعتمادهم على وظائف الدولة، وقوة حضور المركز العلماني واليساري بينهم، ومعاداة الإيديولوجية الإسلامية للحكومة أضعفت معارضة أنصار الإخوان. وبقي قبول الطبقة العاملة الصناعية المنظمة وطبقة الفلاحين لهم بسيطاً. وفيما كان للإخوان أتباع في نقابات العمال، قام اليسار العلماني - ومن ضمنه البعث - باحتوائه، وفي الستينيات كانت النقابات العمالية قادرة على تعبئة العمال ضدّ المعارضة الإسلامية للاشتراكية. ولم يخترق الإخوان الريف ما خلا بعض القرى الكبيرة المجاورة للمدن، فلم يعط الإخوان أولوية كبيرة لتجنيد الريفيين، وكانت أحزاب ملاك الأراضي وحزب البعث لاحقاً عقبات في طريقهم (عبد الله ٩١-٩٢). كما أن أئمّة المساجد في الريف كانوا غير قليلي الانتشار وغير متعلّمين وغير مسيسين ومعتمدين على الإعانات المالية القليل من الحكومة ومراقبين بسهولة متناهية من البعثيين في القرية. لكن تنظيم الإخوان كان قادراً على مدّ بعض جسور التواصل في الريف في المناطق التي وجد فيها دعماً متعاطفاً من ملاك الأراضي وزعماء العشائر حيث كان جزء من السكان منشقاً عن جماعة البعث المحليّة بسبب المنافسات العائليّة أو العشائرية أو المحليّة أو حيث تسربت الصراعات الوطنية بين السنّة وعناصر من الأقليّة إلى المستوى المحلّي. ومن الممكن أيضاً أن الانتقال من الأراضي سيفتح أبواب القرية لتأثير الإخوان، حيث عاد المهاجرون المجندون في المدينة برسالة الإسلام لعائلاتهم في القرية. في الشرق الأوسط بشكل عام، كان المهاجرون الجدد إلى المدينة، الذين اقتلعوا من مجتمعاتهم الصغيرة والوحيدون في بيئة المدينة الأوسع والأكثر لاشخصية والذين

يفتقدون إلى علاقات وفرص الذين استقروا قبلهم وعانوا من التضخم، متقبّلين بشكل خاص للإسلام الأصولي، إذ وجدوا فيه هويّة جديدة ومحركاً للسخط. ورغم ذلك، بما أن العديد من المهاجرين الريفيين في سورية لديهم أقارب مستقرين في المدينة ذوي ارتباطات بدولة البعث، قد لا تكون هذه البيئة قاسية بالنسبة إليهم كمثيلتها في الأنظمة التي يحكمها المدنيون، وعلاوة على ذلك أهمل الإخوان، الذين عارضوا عموماً الهجرة من الريف باعتبارها تهديد لانسجامهم الحضري، تجنيد المهاجرين. وليس هناك حتى الآن دليل على أن الارتباط بين الانقسام البعثي - الإخواني والريفي - الحضري قد طمس. وخلاصة القول، هناك عقبات عديدة لأيّ توسّع سريع في دعم المعارضة الإسلامية للبعث.

رغم أن المعارضة الإسلامية في سوريّة لم تكن اختراعاً خارجياً، إلا أنها تلقت إيرادات وحماية ودعماً سياسيّاً من فروع الإخوان في أمكنة أخرى ومن قوى خارجيّة معادية للبعث. فقد كان لها صلات وثيقة بفرع الإخوان القوي في الأردن حيث أقامت قياداتها العليا مقرها الرئيسي ومعسكرات التدريب بعد الهروب من سورية. وقد تصعدَت جهود سورية لجعل الأردن يرفض هذا اللجوء إلى أزمة كبيرة بين الدولتين عام ١٩٨٠، حيث وضعت سورية قوات كبيرة على الحدود وأرسلت عملاء إلى الأردن للقبض على قادة الإخوان. كما زوّدهم العراق بالملجأ والسلاح والمال والتشجيع الكبير، بما في ذلك مرافق الإذاعة في انتفاضة حماه. وقدم حزب الكتائب اللبنانيّ وحزب الإنقاذ الوطني التركي ومنظمة التحرير الفلسطينيّة - جناح عرفات السلاح والتدريب. ونفذت الحكومة المصرية ومنظمة الإخوان المسلمين الأم حملة دعاية في محاولة لقلب السنّة على «العصابات العلويّة» في النظام البعثي، وكانت المملكة العربيّة السعوديّة مصدراً رئيسياً للتمويل الإسلامي في الستينيّات، واستمرت في تمويل الإخوان بشروط أفضل مع سورية أثناء حكم الأسد لإظهار المشاكل التي يمكن أن تسببها له إذا واصل سياساته التي لا تعجبها، فالدعم السعودي الخاص قدم الأموال بالتأكيد. وقد جعل الفرع المحلي للإخوان الكويت تقطع تقريباً دعمها للحكومة السورية احتجاجاً على القمع في حماه. وربما تمتع الإخوان أيضاً بالدعم الأميركي المخفي. كان هذا الدعم الخارجي الواسع للنشاط المعارض للنظام، ما جعله يشعر بأنّه محاصر من جميع الجهات، إجراءً لعزل البعث إقليمياً في أواخر السبعينيّات.

أما الجمهوريّة الإيرانيّة الإسلامية، التي ألهمت الإخوان بثورتها وتوقّعوا الدعم الأقوى منها، فكانت المكان الوحيد الذي لم يأتِ منه أيّ دعم! فإيران التي تحالفت مع الأسد صدمت الإخوان حين اتهمتهم بأنهم «عصابات تنفذ مؤامرة كامب ديفيد ضدّ سورية».

النظام والمعارضة: آليات الصراع

نجا البعث من ستّ ثوراتٍ حضرية كبيرة أدت فيها الميليشيات الإسلامية دوراً رئيسياً. ففي أوائل ١٩٦٤، عندما احتاج النظام، بعد وصوله إلى السلطة، إلى قاعدةٍ منظمةٍ خارج الجيش، قاد تنظيم الإخوان المسلمين مقاومة عنيفة ضدّ احتكار البعث للسلطة. إن انقلاب البعث حدد آفاق الإخوان التي ظهرت في ظل «حكم الانفصال»، كما أن الحركة كان تبغض البعث العلماني والطائفة العلويّة الأقليّة، فضلاً عن كشف النقاب عن السياسات الاشتراكيّة التي هدّدت انسجام الإخوان. إذ تم تأميم المصارف وعدّة مصانع كبيرة، وأعلنت مشاركة العمال في ربح وإدارة الشركات الخاصّة، وصدر مرسوم جديد للإصلاح الزراعي. أثارت القيود التي فرضتها الدولة على التجارة أزمة ثقة في الأعمال وأدت إلى نضوب التسليف ما أوقع التجار الصغار في الكساد. أدى استياء النّاصرية الشديد من فشل الوحدة مع مصر وسخط الليبراليين واليساريين من احتكار البعث للسلطة إلى جمع ما يكفي من هذه العناصر مع الإخوان لفرض تحدٍّ كبير على البعث فانفجرت الاضطرابات في كافة المدن الكبرى في سورية، وكان هناك اشتباكات طائفيّة في بانياس بين السنّة من المدينة -ناصريين وسليلي العائلات الإقطاعية والبورجوازيّة التجاريّة الذين كانوا لفترة طويلة يتحكمون في القرى المجاورة - وبين البعثيين العلويين من القرى الذين شجعهم صعود رفاقهم إلى السلطة في العاصمة. عبّر هذا الصراع على المستوى المحلّي عن التداخل نفسه بين الانقسام الطبقي والطائفي وعن الاتصال المفاجئ بين السلطة السياسيّة والثروة الذي كان واضحاً على المستوى الوطني. وفي حماه، قاد الإخوان المسلمين وعلماء الدين والعائلات البارزة، في تحالف ضمني مع الناصريين وغيرهم من المنشقين، انتفاضة تضمنت هجوماً على الأبنيّة الحكوميّة ووضع حواجز في الشوارع وإضرابات التجار وشجب البعث الملحد من الجوامع. امتدت إضرابات التجار إلى حلب وحمص ودمشق، حيث طالبت غرفة

التجارة بإلغاء القيود على التجارة الخارجيّة وبضمانات ضدّ مزيد من التأميم. نبهت السرعة التي انتشرت فيها المعارضة عبر الطيف السياسي في سورية النظام فحاول المصالحة، منكراً إلحاده ومقدماً الوعود بالتسليف لصغار التجار، وعندما فشل استعان بدبّاباته لدكّ المتاريس وبالمدفعية لضرب جامع في حماه، وقتل أعداد كبيرة. وفي دمشق، فتحت الميليشيات البعثيّة المحلات بالقوة واشتبكت مع الإخوان في السوق. وفي النهاية قُمِعَت الاضطرابات ولكن النظام، المعزول في الساحة السياسية الحضرية إلى حد كبير، أراد تهدئة المعارضة عن طريق دستور يقدّس الإسلام باعتباره مصدر للتشريع وحقّ الملكيّة الخاصة. لم يبدُ الانشقاق بين هذا النظام الريفي والمدينة شاملاً من قبل.

بعد سنة، ضرب النظام، الذي قواه اتساع قاعدة الدعم التي كسبها من الإصلاح الزراعي والتنظيم الجماهيري الكبير في القرية، القوى الاقتصاديّة البورجوازيّة بعمليات تأميم شاملة. واندلعت جولة جديدة من الاحتجاجات ضدّ الاشتراكية تضمنت إضرابات من التجار واحتجاجات من غرفة التجارة والاتحادات المهنيّة وشجب النظام في الجوامع، إضافة إلى اشتباكات جديدة بين ميليشيات البعث والإخوان. إن دعم الإنتلجنسيا اليساريّة والفلاحين والعمال المسلحين إضافة إلى مصادرة المحلات المضربة حينها، مكّن النظام من عزل وقمع المعارضة بسرعة، ولكن الحقد الشديد استمر بين البعث والسوق، خصوصاً بعد التحوّل اليساري للبعث عام ١٩٦٦. في محاولة لتحويل الموارد من التجارة والاستهلاك إلى الاستثمار وفرض إعادة توزيع الثروة لصالح دائرته الانتخابية، حاول النظام أن يخفف سيطرته على السوق واقتصار الواردات على الأساسيّات ورفع الضرائب وتثبيت الأسعار، وعندما استجابت السوق بالتهرّب الضريبي والبيع بالسوق السوداء واجهها النظام باعتقال التجار ومصادرة المخازن، الأمر الذي زاد العداوة. إن معاداة البعث بشكل عام للرأسمال والقيود القانونية على نمو أعمال القطاع الخاص وعدم كفاءة هيئات التجارة الخارجيّة الحكومية جعل النشاط الاقتصادي الخاص في حالة توقف شبه تام. وقد فشلت محاولة النظام لقطع الصلات الاقتصادية بين البورجوازية وصغار التجار في السوق لأن جهات التجارة الحكومية لم تستطع أن تحل محل تجار القطاع الخاص ولأن

القيود على التجارة والاستهلاك أضرّت بالتجار باختلاف حجم أعمالهم.

في أيار ١٩٦٧، كان هناك انتشار ثالث للمعارضة الإسلامية. وعندما ظهرت مقالة في مجلّة عسكريّة تحث على مسح تقاليد الماضي - الإقطاعية والرأسماليّة والدين - نزل العلماء إلى الشارع بقيادة الشيخ حبنكة وعمت الإضرابات وأُغلقت الأسواق. واشتعل الرأي العام المحافظ بعد إصرار خالد الجندي رئيس ميليشيا العمال على أنّ الدين كان فعلاً أفيون الشعوب. وإذ أدرك النظام خطر وسمه بالإلحاد في مجتمع لا يزال متديناً، قام بإسكات العلمانيين المتطرفين في صفوفه، ولكنّه أيضاً أرسل ميليشيا العمال لفتح المحلات التجارية بالقوة وتنظيف الشوارع من المعارضة. عكست هذه المواجهة في أكثر أشكاله عرياً الصراع بين النظام الراديكالي باطراد ومعاقل المحافظة في المجتمع التقليدي. وما مكّن النظام من احتواء المعارضة قاعدته الشعبيّة - الفلاحون والجنود والحرفيون والنقابيون.

عندما قاد حافظ الأسد فصيلاً بعثياً يدعو إلى إنهاء الاستقطاب الاجتماعي، قدّم له كل من الإخوان المسلمين والتجار الدمشّقيّين الدعم الضمني، وعندما أسقط منافسيه عام ١٩٧٠ اعتزم أن يكسب دعماً دائماً من المجتمع المدني. وبإسكات العلمانيين المتطرفين، صوّر نفسه مسلماً متديناً، وأعاد إدخال صيغة دينية ملمعة في الشعائر العامة، وكرّم علماء الدين بمراتب شرف ورواتب أعلى. أنعش تحرير الاقتصاد القطاع الخاص، ولكن أظهرت جولة جديدة من الاحتجاجات ضدّ دستوره لعام ١٩٧٣ حدود السلام مع المعارضة. كانت الاحتجاجات حول عدم جعل الإسلام دين الدولة في الدستور في جزء منها وفي الجزء الآخر حول تسمية البعث «كحزب قائد»، ما حطم الآمال في أن الأسد سينهي حكم الحزب الواحد. قاد الشيخ حبنكة الاضطرابات في دمشق، والإخوان في حمص وحماه حيث كان سعيد حوى ناشطاً سياسياً محنّكاً (قلّع أسنانه) في تجنيد العلماء ضدّ النظام. وتم الهجوم على مقر حزب البعث في حماه، فيما عمت إضرابات واحتجاجات التجار المدن الأخرى. وفيما قُمعت أعمال العنف في حماه بالقوّة واعتقل حوى، حاول الأسد أن يحتوي المعارضة بتغيير الدستور بتحديد دين رئيس الدولة - الإسلام - مع تعزيز أوراق اعتماده المشكوك فيها كمسلمٍ من خلال توزيع نسخ من القرآن تحمل صورته

ونشر وثائق تدّعي أنّ العلويين هم مسلمون، ولكنّ هذا أرضى المعارضة القاسية بصعوبة واستمرت الاضطرابات حتى كان عليها أن تتحمل ما يكفي من القمع.

وحّدت حرب ١٩٧٣ البلد لفترة وجيزة، ولكن في منتصف السبعينيّات كان تنظيم الإخوان المسلمين يتحول إلى ميليشيا، بدفع من مروان حديد، وفي الحقيقة يبدو أنّ موته في السجن شحن أتباعه وغيرهم كي ينتقموا له. ولكن زيادة الشكاوى ضد النظام هي ما خلق المناخ الذي تم فيه تلقي السوريين لصراع إسلامي مع البعث بشكل إيجابي. أصبحت المحسوبية الطائفية في توزيع المنح الدراسية والوظائف صارخة جداً في ظل نفوذ أخي الرئيس رفعت، الذي افتتحت طريقة حياته السيئة طريق الفساد والطائفية، وجعلت شهرة النظام بالقمع الشديد اشتراكيّته العلمانيّة المعلنة مهزلة. ازدهرت شرائح البورجوازيّة بازدهار سوق النفط، وهبوب التحرير الاقتصادي، ولكنّها بالكاد كانت رابحة: في الحقيقة، مع استيائها من ضرورة دفع الرشى للعمل مع الدولة وشبكات التشريعات الاقتصادية التي لا تزال تقيدها، شعرت البورجوازية بالتأييد لفكرة أن اشتراكيّة البعث لم تكن أكثر من أداةٍ لامتصاص الأغنياء لمصلحة «طبقة جديدة»، وبقيت ترفض بشدة شرعية حكم البعث. كما غضبت فئات المهنيين تحت قبضة شرطة الأمن القاسية. ولكن دعم الطبقة المتوسطة والدنيا التقليدي للبعث كان أيضاً يضعف. وقد هدّد ازدياد سبل عيش شرائح واسعة، بينما أغتنى البورجوازيّون الدمشقيون والمسؤولون الفاسدون. وبدا أن نخبة البعث، المتبرجزة والفاسدة بشكل واضح، تفقد التزامها الشعبية، ووضع التنافس الشديد مع القوى القوميّة العربيّة الأخرى، وأبرزها العراق ومنظمة التحرير الفلسطينيّة، سياساتها القوميّة موضوع الشك. وأضر التدخل في الشأن اللبناني عام ١٩٧٦ ضدّ الفلسطينيين والمسلمين دفاعاً عن اليمين المسيحي بشرعيّة النظام بين أنصاره والرأي السنّي عموماً.

وسط هذا السخط المتنامي، أطلق تنظيم الإخوان المسلمين حملة من التخريب والاغتيالات ضدّ الحكومة، بهدف إحباط النظام والكشف عن ضعفه وإثبات نفسه بديلاً يمكن التعويل عليه (موثوق)، وقد قُتل الكثير من الضباط والمسؤولين في الجيش والأمن وشخصيات بارزة

في النظام. وفي آب عام ١٩٧٩ قُتِلَ أكثر من خمسين طالباً عسكرياً علوياً في كلّيّة المدفعيّة في حلب بعد فصلهم عن السنيين من قبل ضابط بعثي سنّي من الكلّيّة نفسها، فكان هذا الحدث تحديداً مقلقاً، إذ بدا أنه إشارة إلى انهيار قاعدته بين صفوف العلمانيين. وفي الشهر نفسه، حدث قتال واسع النطاق بين العلويين و السنّيين في اللاذقيّة بدأ حين استوجبت الأعمال الانتقامية للعلويّين من الإرهاب المتزايد ضد العلويين تدخل القوات. وأظهر الهجوم على أعضاء البعثة السوفياتيّة معارضة الإخوان للإلحاد، وغزو أفغانستان، ودعم روسيا لنظام البعث. إجمالاً، تعاطف الجمهور الحضري الأوسع ضمنياً مع الإخوان، بعيداً عن إظهار أي ميل للمساعدة في كبح الإرهاب ضدّ النظام. وازداد الشعور الإسلامي، الذي يقاس بالحضور في الجوامع على سبيل المثال.

تمثل رد النظام المبدئي بالجمع بين القمع والمصالحة. فقد اعتقل حوالى ثلاثمئة من الإخوان ونفي خمسة عشر منهم انتقاماً للطلاب المقتولين. كما تحرّك النظام لتقوية الدعم المتراجع من أوساط الطبقة المتوسطة السنّية المدينة، فمنح زيادة الرواتب إلى البيروقراطيين والجيش، وشدَّد القيود على الأسعار لكبح التضخم، ووعد بضبط الإجراءات الاعتباطيّة لقوى الأمن، وسمح «بالنقد البنّاء» من قبل الأحزاب اليسارية والقومية التي شكلت الجبهة الوطنيّة التقدميّة الموالية للنظام، كما فتح باباً للمفاوضات مع الجماعات المعارضة الأخرى الماركسية والناصريّة، سعياً للفوز على اليسار عموماً. وقد أمِل بعض منتقدي النظام اليساريين المعتدلين أنّ ضعف النظام يمكن أن يستخدم لإصلاحه وجعله ديموقراطيّاً، ولكن بعض الجماعات اليساريّة المتطرفة اعتبرت أنّ النظام الضعيف يمكن أن يسقط ويدخل في أحلافٍ تكتيكية مع المعارضة الإسلامية. أطلق النظام حملات ضدّ الفساد، لمرّتين، ولكن ما كان إلا أن زادت السخرية الشعبيّة وأصبح عدم رضى مجتمع الأعمال أكثر حدّة عندما اقتصرت هاتان الحملتان على محاكمة بعض رجال الأعمال والضباط الصغار فقط، بينما أغمضت العين عن الشخصيّات الفاسدة في السلطة. فبالنسبة إلى الكثير من السوريين أظهر ذلك أنّ الفساد في القمّة، وخاصة بين عناصر أساسية في الجيش والشرطة، كان واسع الانتشار بحيث لا يستطيع النظام إصلاح نفسه دون التخلّص عملياً من كوادره العليا. عقد المؤتمر القطري السابع لحزب البعث عام

١٩٨٠ في جوٍّ مليء بالنقد، حمل فيه المندوبون فساد معظم قادة الحزب - مستثنين دائماً دائرة الأسد الداخلية - مسؤولية إلحاق الضرر بالحزب، واستبدلوا العديد منهم بقياديين جدد، إذ عُيّنت حكومة جديدة من تكنوقراطيي الطبقة المتوسطة برئاسة رئيس وزراء دمشقي سنّي ثريّ ولكنه «نظيف» كما يعتقد هو عبد الرؤوف الكسم.

في أوائل ١٩٨٠، بدأت المعارضة الإسلامية، بدعم من الثورة الإيرانيّة وإدراكاً منها لزيادة عزلة النظام، مرحلة من بكثافة وحجم جديد كليّاً. ففي حلب، اشتركت عدة قوى في تظاهرات وإضرابات ضدّ النظام. وطالب علماء الدين بإطلاق سراح السجناء السياسيين وإلغاء الأحكام العرفية وتطبيق الإسلام. وأضربت النقابات المهنيّة ضدّ الممارسات الأمنيّة التعسفية من أجل الحريات السياسية وانضم إليها التجار المحتجون على ضوابط السعر والعرض والطلاب اليساريون في جامعة حلب. وقد تصاعدت هجمات إحدى حملات الإخوان على المؤسسات والقوى الحكوميّة إلى حرب عصابات في المدن، بينما ملئت مظاهرات تأييد الإخوان الشوارع: لمدة أسبوعين ربما من أول آذار كانت كافة أحياء حلب الأفقر والأبعد خارج سيطرة الحكومة. وبالمثل، انتشر الاضطراب، وإن كان أقل كثافة، إلى حماه، حمص، إدلب، اللاذقيّة، دير الزور، معرّة النعمان وجسر الشغور. وقد أثبتت الاضطرابات أنّ الإخوان المسلمين استطاعوا أن يضربوا على نطاق أوسع وبكثافة أكبر من إرهاب متقطع وأنهم استطاعوا أن يعبئوا دعماً جماهيرياً أوسع ضد النظام. إنّ التحام عناصر الطبقة المتوسطة اليساريين والليبراليّين بالمعارضة الإسلامية جعل إمكانات حركة معممة تحت مظلة الإسلام، كما في إيران، ضد الحكومة أكثر واقعيّة ممّا مضى. ورغم أن النظام قام ببادرة استرضاء - تسريح بعض الحكام المحليين، استقبال العرائض، وجعل النقد الأجنبي متاحاً بسهولة أكبر للتجار - إلا أن رده الرئيسي كان قسرياً. إذ قامت فرقة عسكريّة باستعراضٍ للقوة في ضواحي حلب بينما أطلقت وحدات المغاوير النار على المتظاهرين الذين يهاجمون الأبنيّة الحكوميّة وهاجمت المعاقل المعادية للنظام. حاول النظام تعبئة مضادة: صعدَت المنظمات الشعبيّة المظاهرات ضد الحكومة لتحرم الإخوان من السيطرة النفسية على الشارع وكانت تُجنَّد في وحدات مسلّحة تدعم قوى الأمن في بعض مجالات المجتمع المتنازع

عليها بشكل أقل. وعندما واصلت نقابة المحامين، والمهندسين، والأطباء اعتصاماتها، صُفي قادة تلك النقابات واعتقلوا، ولكن الإخوان انتقموا باغتيال نقيب المحامين الجديد الذي عينه النظام. وفي منتصف نيسان، أجرت قوى الأمن - ٢٥٠٠٠ مجنّد - مدرّعين بالدبابات وبقيادة سرايا الدفاع التابعة لرفعت بحثاً هائلاً في أحياء المدن الشمالية في محاولة لتدمير شبكة الإخوان. واستخدمت المدفعية لضرب مسجد في حلب، واعتقل حوالى ٥٠٠٠ في البحث من بيتٍ إلى بيت، ما لقي مقاومة عنيفة.

وعلى الرغم من قمع الاضطرابات الواسعة، لم تقمع المعارضة. وفي الحقيقة، تشجّع عناصر المعارضة العلمانية، ومنهم قائدا البعث السياسيّان المخضرمان (صلاح البيطار، أكرم الحوراني) اللذان هُمّشا بعدما تعزّزت سلطة الأسد، بسبب عزّلة النظام غير المسبوقة وبدؤوا بتنظيم أنفسهم على أمل تقديم بديل حين ينهار النظام. وقد شكل الناصريّون بقيادة جمال الأتاسي وجناح رياض الترك الشيوعي وأتباع صلاح جديد التجمّع الوطني الديموقراطي، مطالبين بالحريّات السياسيّة، وإخراج الجيش من المدن، ووضع حد للإجراءات القمعية، والحقوق المدنيّة، وانتخاباتٍ حرّة. ولكنّ أياً من هذه الجماعات لم يقبل بقيادة الإخوان: فالأتاسي رفض الإرهاب وتخوَّف من حربٍ طائفيّة، وادّعى البيطار أنّه ليس لدى الإخوان برنامج موثوق ويفتقرون إلى الالتزام بالديموقراطيّة، ولكنّهم دخلوا ليمثلوا حفنة من المثقفين والسياسيين السابقين دون قواعد شعبيّة (ثقة الشعب). ولذلك استفاد النظام من الانقسام بين المعارضة، ومع ذلك كان خوفه واضحاً من البيطار تحديداً، كقائدٍ بديل للبعثيين الساخطين وحتّى للعلويّين في النظام نفسه.

دار داخل النظام جدل حول ما إذا كان الإصلاح والتكييف أو القمع يمكن أن يقاوم الانشقاق المتصاعد بالشكل الأفضل. والآن، بدأ التوازن بالانتقال نحو المتشدّدين بقيادة رفعت الأسد وضدّ السنّيين المعتدلين مثل محمود الأيوبي. برأي المتشددين، استغل الرجعيون التحرير المحدود الذي بدأه النظام عام ١٩٧٠ وأن التنازلات، كما بينت أحداث حلب، تشجع المعارضة فقط. وأدانوا المعارضة باعتبارها جزءاً من «مؤامرة كامب ديفيد» من قِبَل الولايات المتحدة الأميركيّة وإسرائيل ومصر لتحطيم صمود سورية ضدّ

استسلام العرب لإسرائيل: أصبح حث الوطنيين السوريين على الالتفاف حول النظام في وجه التهديد الإسرائيلي موضوع دعاية رئيسي. إنّ قتل عائلة من ملاك الأراضي في حارم من قبَل فلاحين مسلحين موالين للنظام وجو التخويف الذي أبقى ملاك الأراضي بعيداً عن أملاكهم في قرى حول حلب كان تحذيراً للعائلات القديمة بأن حقوق الملكية الخاصة بهم لن تكون نافذة دون حماية الحكومة التي لا يحبونها. إذ كان قانون للإصلاح الزراعي ومرسوم لرفع أجور العمال وتفضيلهم على أرباب عملهم جزءاً من استراتيجية سياسية لاستغلال الانقسام الطبقي ضدّ المعارضة. وفي الوقت نفسه، دعا الأسد المحافظين إلى أدى دور وطني وفي محاولة لفصل الميليشيات عن دعمها الخارجي اعترف أنّ الإخوان ليسوا جميعاً إرهابيين. ولكن مع اتساع الاضطرابات، وضع النظام وعودَه بالإصلاح السياسي على الرف واحكم سيطرته السياسيّة، وعلى هذا النحو لم تعط محاولته السابقة لتوسيع قاعدته بين الطبقة الوسطى التقدّميّة إلا القليل من الثمار.

إن محاولة اغتيال الرئيس عام ١٩٨٠ رجَّحت كفة الميزان بشكل حاسم لمصلحة المتشددين الذين أُطلِقَت أيديهم لتعقب خصوم النظام. هدّد رفعت الأسد على الملأ بحمّام دم دفاعاً، محذراً أن على الناس أن يختاروا، ومن لم يكن مع النظام فهو ضدّه. واعتبرت عضوية الإخوان – بعد فترة عفو – جريمة عقوبتها الإعدام. كان هناك أعمال قتل انتقاميّة في جسرِ الشغور ومذبحة السجناء في سجن تدمر. وتحولت الهجمات على مخابئ الإخوان في المدن، التي صودِرت فيها الأسلحة وقُتِلَت الكوادر وبدأت المحاكم العسكرية تنفذ الإعدام العاجل للسجناء، في بعض الأحيان إلى قتل دون تمييز. وفيما عبرت هذه الانتهاكات عن الوحشية الشخصيّة وخوف وعداوة القوات العلوية للإخوان، أصبحت قوى الأمن تميّز بين الناشط الإخواني والأنصار السلبيين بدون جهدٍ كبير، كما أظهروا إلى أيّ مدى سيصل النظام والثمن الذي يمكن أن يدفعه لحماية نفسه: سيقابل الإرهاب بإرهاب الدولة. أرسل النظام فرق اغتيال خارج القطر، قتلت صلاح البيطار المؤسّس المشارك لحزب زعم أنه يتكلم باسمه وزوجة عصام العطّار. وقصد بهجمات الأردن على الإخوان المنفيين إظهار أولئك الذين يوجهون الإخوان خارج سورية لا يتمتعون بملجأ آمن.

في المدى القريب، لم يكن من هذه الاستراتيجية إلا أن صعَّدت ووحدت المعارضةَ، ما أوصل العديد من الجماعات الإسلامية وعلماء إلى الجبهة الإسلامية التي أسِّست في خريف ١٩٨٠. ومع ذلك استمرّ الإخوان في هجماتهم العسكرية من موقع الدفاع: أظهر قتل عدة أصدقاء للرئيس أنهم يمكن أن يشكّلوا علاقة خطرة معه إذ كان يظهر التعاطف مع المعارضة. استمرّت التفجيرات في المنشآت الحكومية، وأظهر البعض في اختراقهم لأهداف حسّاسة جرأة واضحة بين المتعاطفين. ولكن عام ١٩٨١ كان هادئاً نسبيّاً، ما عدا المحاولة الاستفزازية لرفعت الأسد المشجع لنزع الحجاب عن وجه النساء بإرسال فتياته المسلحات «بنات الثورة» إلى شوارع دمشق كي ينزعن الحجاب عن وجه النساء المتديّنات، وكان هذا تجاوزاً للرأي العام، بحيث تعين على الرئيس الاعتذار علناً. ولكن أثّر أحد تفجيرات الإخوان التي قُتِل على أثرها أكثر من مئة شخص من المارّة، ما سمح للنظام بعرض مشاهد مرعبة على التلفزيون، عكسياً على الحركة. وفي الحقيقة، مكّن العنف اللامتناهي دون أمل بالحل النظام من اللعب على خوف الطبقة المتوسطة من انهيار النظام العام. وكان لإعلام النظام الذي يذكِّر السوريين كيف حاول الإخوان قتل عبد الناصر ودعموا الانفصال وعارضوا القوميّة العربيّة وأرادوا إعادة أراضي الإصلاح الزراعي إلى مالكيها بعض التأثير. ولكن إجهاض محاولة انقلاب في كانون الثاني ١٩٨٢ قام بها ضبّاط بعثيّون سُنّة، ومن الواضح أنّهم كانوا من أتباع اللواء ناجي جميل وهو سياسي سنّي قويّ خسر في صراعٍ على السلطة مع رفعت الأسد، أظهرت أن العداوات الطائفية كانت تنخر في قلب النظام نفسه.

من الواضح أنّ كلا الجانبين أراد المواجهة التي جاءت في حماه في شباط ١٩٨٢. كان النظام يجري عمليّاتٍ أراد بها تدمير معقل الإخوان هناك. وعندما قُتل العديد من عملائه، كانت المدينة ترزح تحت حصار عسكريّ: فحين ذهب النظام كي يُنظف معارضيه، ركّز الإخوان قواتهم للمجابهة. ودعا العلماء المدينة كي تنتفض. وانضم أفراد العائلات القديمة مثل عائلة البرازي عن طريق أتباع عدوّهم - عدو الإقطاع القديم - أكرم الحوراني، وهذا مؤشّر على مدى استبدال الصراع الطبقي القديم بصراع طائفي. لقد هاجمت الميليشيات بقيادة عدنان عقلة مراكز حكوميّة، واغتالت أعداداً كبيرة من ضباط وأعضاء الحزب، وأعلنوا تحرير المدينة. ولأن

قوى أمن النظام لم تتمكن من اختراق الشوارع الضيّقة وقوبلت بمدافع الهاون والنيران المضادّة للدبابات من المدينة، استخدمت مروحيات الهيلوكوبتر والجرّافات والقصف المدفعي لضرب المدينة، لتزيل عملياً كافة الأحياء، إذ يعتقد أن الوحدات العلويّة بقيادة رفعت الأسد وعلي حيدر دخلت في حالة من الهيجان. وقد استغرق الأمر ثلاثة أسابيع على الأقل كي تستعيد الحكومة السيطرة على مدينة حماه، ويعود ذلك جزئياً إلى أن الانضباط العسكري تفكك في عدّة وحدات أرسلت إلى المدينة. وقد قتل على الأقل خمسة آلاف حموي و حوالى ألف جندي من القوات الحكومية. انتشر اللاجئون من المدينة، وعلى الرغم من دعوة الإخوان إلى إضراب وطني عام دعماً لتمرّد حماه، ظلت بقيّة البلد هادئة. صمد الجيش بينما دمرَت القوّة المسلّحة للإخوان. وفي بداية آذار، رعى النظام تعبئة ضخمة لأنصاره، ليس في دمشق فقط بل في حماه أيضاً التي ترمز إلى انتصاره. ولكن هذا القمع الهائل ربما زرع بذور النزاع والانتقام المستقبلي.

بعد أشهر من أحداث حماه، بدا واضحاً أنّ معارضة النظام ضربت ضربة كبيرة. فرغم أن الاشمئزاز من المذبحة جمع الجبهة الإسلامية مع نحو تسع عشرة جماعة معارضة علمانية صغيرة في «التحالف الوطني لتحرير سورية»، إلا أنه أظهر القليل من الفاعلية تأثيراً وكان حقيقة المناسبة لانشقاق عدنان عقلة عن جماعة الإخوان المسلمين نفسها. كانت حماه أكثر من أناسٍ يعتمد عليهم: فأولئك الذين انضموا إلى المعارضة وكانت حماستهم للإسلام أقلّ من كرههم للنظام تلاشوا ومن قدموا المساعدة للإخوان أرادوا الآن إبعاد أنفسهم. وقد تعلّمَت المخابرات كيف تخترق تمويه الإخوان وخداعهم بفعّاليّة أكبر. اعترف عدنان سعد الدين بوجوب اعتماد ترتيبات (خطط) جديدة تجنباً للانتقام من المدنيين. أشار استبدال التقارير المحلية عن النشطاء في المحافظات في جريدة الحركة بمصادر أجنبيّة عن أحوال سورية إلى انهيار شبكة الإخوان في كافة أنحاء البلاد (مايو ٦٠٨). وفي منتصف الثمانينيّات بدا أن تهديد الإخوان المنظم قد تلاشى، لكنّ عودة السلام إلى المدن السوريّة، لم يُشر أكثر من قبل إلى قبول الحضر لحكم البعث.

هناك عدة عوامل تفسّر فشل المعارضة الإسلامية للبعث. فنظام البعث نفسه أثبت على الدوام أنه أكثر قوّة واستمرارية ممّا تتوقع المراقبون. تمثّل السيطرة العلويّة على قوى الأمن حصناً منيعاً

ضدّ المعارضة، ولكن النظام يسيطر أيضاً على أكبر وأفضل المؤسّسات المنظّمة في المجتمع - الجيش والحزب والدولة - وجذوره عميقة في القرية. ومقابل هذه الموارد الهائلة لا يمكن للمعارضة أن تسود إلا بتعبئة تحالف أوسع بكثير ممّا فعلت من قبل، تحالف يمكن أن يحرض الأغلبية السنّية، بمن فيها البعثيون، على قلة من العلويين الذين يهيمنون على النظام. ولكن هذا يعني تحطيم تحالف النخبة الطائفية حول الأسد، وتدمير التضامن الحزبي والانضباط العسكري، وكشف قاعدة النظام الجماهيرية المنظمة. وهذا على ما يبدو أكبر من الإمكانات الحاليّة للحركة الإسلاميّة.

في الحقيقة، تُعاني الحركة الإسلامية من عدّة نقاط ضعف. فهي تفتقر إلى قائدٍ قويّ صامد بمقدرة البنّا أو الخميني قادرٍ على توحيدها وجذب دعم أوسع لها وطرح نفسه كبديل موثوق لحافظ الأسد. قد تكون نقاط الضعف هذه وظيفة للثقافة السياسيّة الانقسامية الفردية في سورية وافتقارها إلى نخبةٍ دينيّة مراتبية متماسكة. إن عجز القيادة الإسلامية عن الحفاظ على حضور مادي في سورية، ووظيفة للدعم الشعبي غير الكافي وبيئة تقدم القليل من العقبات لاختراق الحكومة (خلافاً لأفغانستان) فرض باستمرار العمل من المنفى. والحركة أيضاً حضرية وتمثل القطاع الخاص ومتوضعة إقليمياً، والبرنامج الإسلامي يفتقر إلى الشعبية الواسعة والصدقيّة الكافية كي يكسب دعماً أوسع. من المحتمل أن يحذر اليسار العلماني والعمال المنظمون والموظفون الحكوميون والفلاحون من أية عودة للسلطة إلى التجار والإقطاعيين. كما لا يمكن أن تفضّل الطبقة المتوسطة العلمانيّة والأقلّيّات (التي تمثّل ربع السكان) الدور الواسع لرجال الدين والقانون الديني في الحياة العامة الذي سيجلبه النصر الإسلامي: يبقى الإسلام الليبراليّ المتحرر المنسجم مع الدولة العلمانيّة سائداً بين المثقفين السوريين. خشي العديد من السنّة انعدام الأمن والعنف الذي أطلقته الحرب الطائفيّة الأولى. حيثما كان الإسلام السياسيّ أكثر نجاحاً، صهرت الحماسة الدينية بالثورة الوطنية ضدّ النظام الأجنبي أو التابع للأجانب (مثل مصر قبل ١٩٥٢، الجزائر، وإيران)، ولكن لدى البعث ما يكفي من الشخصيّات الوطنيّة ليحرم الإسلام السوري إلى حد كبير هذا السلاح، فهجوم تنظيم الإخوان على آخر نظام عربي يصمد بوجه إسرائيل، بدعم غربي

مبطن، يضع وطنيته موضع الشك. ربما بقيت القومية العربية، وليس الإسلاموية، هي الهويّة السياسية المسيطرة في سورية. وخلافاً للإسلام السياسي في إيران، فالتنوع السوري حماها من معاداة الحداثة، لأن تحديث سورية، محليّاً و قوميّاَ، تقدم مجرداً من التغريب الصارخ.

وعلى الرغم من دخول الإسلام في مرحلة أخرى من السلبية في تاريخه المتقلب (بين تمرّد وسكون)، إلا أنه بالتأكيد لم يمت، فهو متجذّرٌ في السوق والعائلات الباقية على تقاليده التجارية العريقة، وفي الحساسية الدينية المنتشرة التي يغذيها علماء الدين- فالمصالح قوية جداً والمشاعر فياضة لاستئصالها إلاّ بالإكراه وحده. وقد فشل البعث في خلق بديل «اشتراكياً» قابل للبقاء للبيئة الرأسمالية الذي تغذي هذه المصالح. وعلاوة على ذلك، بعد فشله في إنشاء مؤسّسات سياسيّة قادرة على امتصاص المطالب التشاركية، لا يستطيع البعث الفوز بلا منازع بالشرعيّة اللازمة لتجريد النخب المضادة الإسلامية من دعمها الجماهيري. وفي الحقيقة، كان النهوض الإسلامي، في أحد معانيه، علامة على «أزمة مشتركة» لم تحَل. ومع تطور حزب البعث من حركةٍ إيديولوجية إلى شبكة رعاية ومع نمو الفساد وعدم الانضباط في صفوف الحزب، أصبح أداة أقل فاعلية للتعبئة والسيطرة. فقد فشلت تجارب الأسد الحذرة مع جبهة متعددة الأحزاب ومع انتخابات البرلمان والمجالس المحليّة في أوائل السبعينيّات في فتح باب الوصول إلى سلطة حقيقية ضرورية لإرضاء من هم خارج دائرة البعث الانتخابية. منذ ذلك الحين فشل النظام في توسيع قاعدته المتهرئة أو إصلاح مؤسّساته السياسيّة، فالأسد لم يقدّم أيّاً من التنازلات الضرورية ليكسب رأي الطبقة المتوسطة، من قبيل حملة تطهير جدية ضد الفساد وحريّات سياسيّة أكبر، مع أنّ كبح رفعت الأسد ربما هدأ البعض. وبالتالي، يبدو أن استبداد النظام المستمر من المحتمل أن يواصل توليد الشقاق الذي لن يجد منفذاً له سوى العنف.

ولذلك، من المحتمل أن تبقى المعارضة الإسلامية، وإن كان لأنها تقدم حالياً البديل الموثوق الوحيد للنظام، حتى لو بقيت ساكنة تعتمد إلى حد كبير على أداء النظام. تبقى قضايا شرعية القومية حاسمة لتوازن القوى بين النظام والمعارضة. ولذلك، حشدت حرب ١٩٨٢ في لبنان وإحباط الأسد للخطط الإسرائيلية الأميركية هناك بعدها رأي القوميين حول النظام،

لكن الأسد كذلك استمرَّ في السياسات الدفاعيّة عن القوميّة العربيّة، مثل التحالف مع إيران والعداء مع منظمة التحرير الفلسطينيّة. كما أن الظروف الاقتصادية مهمة أيضاً وقد جعل الركود الاقتصادي في الثمانينيّات حياة المواطنين العاديين صعبة جداً. يمكن انتعاش الاقتصاد والإصلاح أن يخففا من المعارضة، ولكن يبدو على الأرجح أن النظام يواجه صعوبات اقتصاديّة متنامية على طريق التطوير والتحديث غير المؤكدة وأنّه غير قادر على مكافحة الفساد المستشري، ما يجعل التقشف أكبر من أن يحتمل. وبالتالي، من المحتمل أن تستمرّ التربة الخصبة لتقبل معتقدات الدعوة الإسلاميّة وبعض حركات المعارضة الأخرى. فإذا ترافق ذلك مع هزيمة في حرب أو أزمة وراثة تقسم النخب في القمة، يمكن أن يواصل خلق ظروف إسقاط النظام. ولكن في المدى القريب، التكهّن المرجّح هو المأزق اللانهائي للمجتمع المنقسم سياسياً(٥).

الهوامش

١- هذا الفصل نسخة موسّعة من مقالتي «سورية» التي وردت في سياسات إحياء الإسلام (شيرين هنتر): مطبعة جامعة إنديانا. ١٩٨٨ ص ٣٩-٥٦).

٢- الخماسيّة، اسم أكبر شركة رأسماليّة حتى تأميمها.

٣- (القرآن، الحديث، القياس): المترجم

٤- اسم مشابه لزمرة إسلامية أسّسها قائد الإخوان في حلب، ولكن محاولات تشكيلها في دمشق أحبطها النظام.

٥- في الصراع بين النظام و المعارضة انظر: رابينوفيتش، ١٠٩-١٤٥: بيتران ١٧٥-١٧٩، ١٩٧-١٩٨: طيباوي ٤١٥- ٤٢٠: داناهو: كليدار:كرامر، ١٩٨٠ :دريسديل ١٩٨٢: عبدالله ،١٠٨-١٢٠ :ماير: هادسون، ١٩٨٣ هنّابوش ١٩٨٢، ١٩٨٨.

الشعبوية الاستبدادية
وتشكيل الدولة في ظل البعث

مرت سورية منذ ١٩٦٣ بتحول سياسي واجتماعي ذي أهمية كبيرة. وقد أسهم كل من القوى الشعبية من الأدنى وبناء الدولة والثورة من الأعلى في هذه النتيجة.

الثورة الشعبية: جذور وقوى تحول النظام

ينبغي عدم النظر إلى صعود البعث على أنه مجرد تجلٍّ للديكتاتورية العسكرية والصراع الطائفي أو حتى اختراق الطبقة المتوسطة، رغم أن جميع هذه العناصر مكونات في المزيج المعقد للقوى التي أنتجته. إذ لا يمكن فهمه إلا كنتيجة لأزمة اجتماعية تمتد جذورها في التركيبة الاجتماعية لسوريا قبل الحداثة واندماجها في النظام العالمي الجديد.

لقد فتح فشل النخبة «التقليدية»، بسبب العقبات العميقة المتجذّرة في تاريخ سورية الطويل، الباب لحزب البعث. فلم تبنِ سورية، التي حكمتها النخب الاستبدادية لقرون، أرستقراطية راسخة أصيلة قادرة على دمج الدولة والمجتمع: إذ فشلت نخب دول الاستعمار الموروثة إلى حد كبير، في ظل غياب الملكية الخاصة للأراضي، في ترسيخ أسس محلية قوية في الريف، ولن

تناسب صعود النخب الراسخة المستقلة من المجتمع المحلي. ولم تدعم النخب التقليدية التي توجهت إلى الحرب والانتزاع في أرض ذات قاعدة زراعية مزعزعة، الثورة الزراعية أو تنتج البورجوازية الدينامية اللازمة للتطور الرأسمالي. ولذلك، بقيت سورية في الأزمنة الحديثة مجتمعاً فسيفسائياً مقسماً، متخلف زراعياً، مع انقسام كبير بين النخبة السائدة ذات الثروة والسلطة في المدن وطبقة الفلاحين ورجال القبائل في مجتمعاتهم الأبوية. وكان هذا المجتمع غير المعبأ معرضاً بشكل كبير إلى الإمبريالية الغربية. حتى عند تقييد المدّ الإمبريالي، تفتقر النخبة المحلية إلى التقاليد والموارد اللازمة للتغلب على هذه العقبات.

كوّن سورية الحديثة حوالى قرن من الاختراق والاحتلال الإمبريالي، جارفاً إياها في الوقت نفسه إلى سوق عالمية رأسمالية وخالقاً عقبات جديدة أمام تطورها. دعمت الإمبريالية طبقة كبار ملاك الأراضي الطفيليين على حساب الفلاحين والتي أصبحت النخبة الحاكمة الحقيقية. وقد مزقت سورية تاريخياً، تاركةً دولة «سورية صغيرة» ممزقة، وفارضة حدوداً مصطنعة ومؤسسات ليبرالية مستوردة. ولذلك كانت النخبة التي ورثت السلطة عند الاستقلال ذات شرعية مشكوك فيها، وجذورها ضحلة، والدولة هشة. وقد جردتها نكبة فلسطين وعجز هذه النخبة عن كسر تبعيتها الاقتصادية والأيديولوجية للغرب من الشرعية اللازمة لمواجهة التحديات التي تواجهها. وكهذا كان تأثير الإمبريالية ضاراً لسورية وأعطتْ القومية الحادة جداً أسباباً قويَّة للحركات المعادية للنظام.

وقد تسارع التغيير الاجتماعي، الذي قاده الاختراق الرأسمالي وتشكيل الدولة، بعد الاستقلال. وبدأ شيء من التطور الرأسمالي، ما حرض الانتعاش الزراعي والتصنيع البدائي. ولكنه فشل في وضع قاعدة للتحديث المستديم مع إضعاف المجتمعات المقموعة ذاتياً والسلطة البطريركية التي قام عليها النظام القديم. كان من المفترض أن يوفر تشكيل الدولة نظاماً جديداً لاحتواء توترات التطور الرأسمالي، ولكن في تشجيع نشر التعليم والعمل لدى الدولة، سرَع التعبئة الاجتماعية معرقلاً النظام القديم. ونشأت خارج هذه التطورات فئات جديدة - بورجوازية تجارية صغيرة، طبقة متوسطة جديدة تتقاضى رواتب، طبقة عاملة - محصورة بين نخبة ملاك

الأراضي التقليدية وجماهير الفلاحين. وقد واجهت الطبقة المتوسطة الجديدة، المندمجة بالكاد في النظام القديم والتي أصبحت راديكالية بسبب إخفاقاته، سيطرة ملاك الأراضي وسعت إلى تعبئة الجماهير إلى جانبها. مزق الاختراق الرأسمالي القرية وخلق ظروف الصراع بين ملاك الأراضي والفلاحين. في بادئ الأمر، سبب تركز الأرض latifundia سيطرة المدينة على فائض القرية، مع القليل من التحديث الزراعي. كان ملاك الأراضي راضين بالعيش على المحصول الذي يحصلون عليه من المستأجرين الفقراء القدريين المستائين من سادتهم الذين أنتجوا فائضاً ضئيلاً. وحتى أصحاب الحصص الصغيرة من الفلاحين كانوا عادة مدينين ومهددين بنزع الملكية. وفي وقت لاحق، أدى تفتت الحيازة، بتأثير الزراعة الرأسمالية والنمو السكاني، إلى ظهور طبقة البروليتاريا والهجرة إلى المدن. وخلقت هذه التغييرات أزمة زراعية عميقة لم تكن النخبة الحاكمة، التي تفتقر إلى القيادة والوظائف في القرية، مستعدة لاحتوائها.

خلقت الأزمة الزراعية وضعف ملاك الأراضي الظروف لتعبئة سياسية معيّنة للفلاحين كطبقة. ولكنها كانت تعبئة محدودة وغير عادلة، ذات قاعدتين مختلفتين كان لا بد من اجتماعهما قبل أن تشكل تهديداً حقيقياً للنظام الراسخ. بين الفلاحين ذوي الملكية الصغيرة، ولا سيما في المناطق الجبلية، تُرجم الانتهاك من قبل ملاك الأراضي والتجار، المقترن أحياناً مع اختلافات طائفية، إلى عزلة عن النظام الراسخ. وقد تكون عزلة المالكين الصغار هذه والانقسامات البدائية والملكية الصغيرة قد أعاقت ثورتهم المفتوحة، ولكن التحرر النسبي من سيطرة المالك المباشرة والحد الأدنى من الطباقي في القرية سمح بحركة من قبل الفلاحين الشباب للتعليم والعمل خارج قطاع الزراعة، ما انتهى إلى التسييس والتجنيد الحزبي. كان المزارعون المستأجرون البسطاء، على الرغم من استيائهم الشديد من النظام القائم، ضعفاء جداً للقيام بأكثر من عمليات عصيان متباعدة.

لم تتحقق الظروف الملائمة لتعبئة القرى إلا عندما بدأ نسيج مجتمع القرية بالتهرؤ في ظل قوى البروليتاريا وبعد توغل قيادة الطبقة الوسطى الراديكالية - بعضها من الشباب الفلاحين سابقاً - في القرية. عندما نُظّم الفلاحون السابقون في الحزب الراديكالي وترسخوا في المستويات

الأدنى من جهاز الدولة، قدموا القيادة والإيديولوجيا والتنظيم اللازم لمقاومة سيطرة المالك على القرية وتوسيع قاعدة تعبئة الفلاحين وتركيز مظالم المناطق الريفية ضد النظام القائم. ومن المؤكد أن هذه الحركة لم تحقق كثافة ثورة فلاحية كبرى أو حتى تمرداً على نطاق واسع؛ جرى توجيه هياج الفلاحين إلى الحزب والتعبئة الانتخابية التي تلاشت دون أن تؤدي مباشرة إلى إسقاط النظام الزراعي. ولكن صعود الراديكالية الزراعية حطم الفكر المحافظ وسلبية الفلاحين التي قام عليها النظام الذي يقودها الملاك وكذب بشكل حاسم نموذج التنمية المختلط الإقطاعي الرأسمالي الذي ترأسه. وقد شكل نخبة مضادة ريفية جديدة مكرسة للإطاحة بالنظام القديم، وكانت بوتقة للتحالف بين هذه النخبة والفلاحين، والتي لم يمكن بدونها لدولة البعث بعد ١٩٦٣ أن ترسخ نفسها، ولبقيت مجرد نظام عسكري أو نظام طبقة متوسطة عرضة لانهيار إمبراطوري. ولذلك، اجتمعت القاعدتان المنفصلتان لتمرد الفلاحين، مع عواقب الانفجار. وهذه التطورات تتسق مع التعميمات التجريبية على تعبئة الفلاحين في أي مكان آخر، وفي الحقيقة، غالباً ما تعتبر هاتان المجموعتين الأكثر عرضة للثورة في الريف، وقد ساهم كل من المزارعين المشاركين وأصحاب الحيازات الصغيرة تحت الضغط في هذه النتيجة. ولكن تأثيرهم السياسي البعيد لم يصدر كثيراً من تمرد الفلاحين كما صدر من التقاط الريف لأدوات السلطة السياسية الاستراتيجية.

في هذا المجتمع الفسيفسائي، تعني تعبئة الفلاحين تعبئة الأقليات الهامشية المضغوطة. فمبدأ الاستعمار فرّق تسد والتركيز الإقليمي للأقليات صقل هوياتهم المنفصلة في البداية. ولكن مع التعبئة الاجتماعية، استبدل زعماء الطوائف التقليديون واعتنق شباب الأقلية القومية العربية العلمانية العالمية للجماعة السائدة، وأفسح تمرد المحيط على الاختراق من قبل المركز المجال لحملة من أجل اندماج المحيط بالمركز. وأخذت تعبئة الأقليات شكلاً استيعابياً، ويرجع ذلك جزئياً لقصر المسافة الثقافية التي تفصل الأقليات والأغلبية، فهم يشتركون في اللغة العربية والثقافة والدين، عدا المسيحيين. وقد سعى العلويون تحديداً، كونهم أقل تقدماً، إلى التماهي في الثقافة العربية لأنهم حصلوا على التعليم. وكما يقول هدسون (١٩٧٧:٣٨-٣٩)، اللغة العربية والثقافة المشتركة التي تشكلها هي عوامل قوية للتماسك الاجتماعي في العالم العربي.

طبقت التنشئة الاجتماعية لجيل الأقلية الجديد من خلال مؤسسات وطنية - المدارس الحكومية والجيش وحزب البعث، وهو حركة علمانية سياسية. وبالنسبة لشباب الأقليات، فإن المكافآت الوظيفية للاندماج فاقت بكثير مكاسب الانفصالية غير القادرة على البقاء اقتصادياً. وقد سبق ورافق ذلك التماهي الثقافي جزئياً التعبئة الاجتماعية التي لعبت دوراً بالغ الأهمية في التغلب على تأثير تركيز الأقليات الإقليمي.

رغم أن الدولة السورية، وما صاحبها من مجتمع وطني غير ظاهر، لم تركز بقوة على الولاءات الواسعة، جاءت القومية العربية، التي تشكلت بسبب تصور مشترك لتهديد خارجي من الإمبريالية وإسرائيل، لتكون مشتركة بين معظم السوريين بغض النظر عن الأصول الطائفية. وأخيراً، لأن ضعف مكانتهم كان طبقياً - كفلاحين وفلاحين سابقين - أكثر منه بسبب الأصل الطائفي، كان انصهار البعثية بالشعوبية المناهضة للمؤسسات والقومية العربية قادراً على توجيه مظالم الأقليات الاجتماعية في اتجاه عالمي، ودمج مع احتجاجهم مع احتجاج الفلاحين والطبقة المتوسطة ككل. وفي الواقع، ترجمت الانقسامات المتداخلة - فصل الأقليات عن الخلفيات الطائفية والطباقي والحضرية والريفية - إلى عزلة مكثفة بشكل خاص، ما جعلهم مقاومين لتغيير اجتماعي جذري، ولكن تحت راية مقاومة الإقطاعية الشعوبية، وليس مقاومة خصوصية السنة. استمرت الهويات الطائفية لكن التعبئة الوطنية في الخمسينيات احتوتها طبقية فلاحي الأقلية. إن من شأن التعبئة السابقة أو الأكثر كثافة للفلاحين - الأقلية ذوي الحيازات الصغيرة، التي أدت إلى تمثيلهم غير المتناسب في مؤسستي السلطة في المستقبل - حزب البعث والجيش - تجديد الصراع الطائفي والتضامن بعد عام ١٩٦٣. لكن حقيقة أن هذه الأقليات دمجت في الهياج الأيديولوجي في الخمسينيات منحت قومية عربية دائمة وتوجهاً شعبياً للنخبة السياسية ما بعد ١٩٦٣. هل أخذت تعبئتهم شكلا مختلفاً - عن شكل الانفصالية أو الارتباط بأحزاب الأقلية العلنية ؟ كان المسار الكامل لتاريخ سورية الحديث مختلفاً، وربما أقرب لنظيره في لبنان.

غذّت التناقضات التي أوقع التطور الرأسمالي سورية فيها الاستقطاب الطبقي في المجتمع،

وخلقت أزمة نظام في منتصف الخمسينيات. وقد بدت الطبقة الحاكمة الزراعية التجارية غير قادرة على الحفاظ على التصنيع وتنفيذ الإصلاح الزراعي وقيادة تنمية وطنية مستقلة قادرة على تلبية تطلعات الطبقة المتوسطة الجديدة والفلاحين. ولم توزع منافع وأعباء التطور الرأسمالي بشكل عادل بحيث عمّق النمو التفاوت الكبير من عصور ما قبل الرأسمالية، الذي فقد شرعيته بانحدار الروابط التقليدية. ازداد ثراء القلة المحظوظة في القمة؛ أحبطت آمال الطبقات المتوسطة، التي كانت تزيد أسرع من التطور، عندما وصل النمو الاقتصادي إلى النهاية، وأفقرت وعطلت حياة أولئك الذين في القاعدة الريفية من المجتمع. وارتبطت الأزمة الاجتماعية ارتباطاً وثيقاً بالصراع القومي منذ ذلك الحين، حيث بشر المحتجون مثل البعثيين جيلاً كاملاً، كان التطور الاجتماعي والاستقلال الوطني الحقيقي متطلبات متبادلة. وقدم الظرف الخاص لإسرائيل والضغوط الغربية القوية على سورية في أواخر الخمسينيات للقومية زخماً خاصاً، والذي أثار، بدوره، الصراع الاجتماعي. وفي منتصف الخمسينيات، حل محل الانشقاقات القطاعية في حقبة ما قبل التعبئة صراع واسع النطاق جعل سورية تصطف مع معسكرات عدائية كبيرة، تصفّ نفسها يميناً ويساراً، وحددته القضايا الوطنية والمصالح الطباقي وليس التنافس الضيق. ولكن بدلاً من اتخاذ شكل انتفاضة جماهيرية، تم توجيه هذا الصراع الطبقي بواسطة العمليات الغريبة لتشكيل الدولة في سورية. إن تجنيد أفواج من الطبقة المتوسطة والفلاحين الشباب في بيروقراطية الدولة الجديدة والجيش والنظام التعليمي، الذي لم يكن أبداً تحت السيطرة الكاملة للطبقة الحاكمة ، أدى إلى الاستيلاء الجزئي على هذه المؤسسات من قبل الطبقة المتوسطة ومن ثم على التسلل التدريجي من الأدنى من جانب الشباب الريفي، فبينما احتفظت النخبة الحاكمة بالسيطرة على الأراضي والثروة والبرلمان، قوضت قاعدة سلطتهم في جهاز الدولة نفسها إلى حد كبير. وعندما فقدوا السيطرة على جهاز القمع، سرعان ما تراجعت سيطرتهم على الشوارع والجامعات والقرى، غير المستقرة دائماً. ولذلك، خلق تشكيل الدولة الدوافع المؤسسية ورغم ذلك تشكل تحالف فلاحي الطبقة المتوسطة ضد البورجوازية الحاكمة الزراعية. وباختصار، خلق مزيج الأزمة الزراعية ما بعد الاستقلال ، ونهاية الرأسمالية، والصدمة الوطنية، ونظام نزع الشرعية ظروف صراع طبقي ألغى، لفترة حاسمة، السياسة القطاعية والمحسوبية التي كرست الوضع القائم وولدت حركة مناهضة

للنظام التي ستنتهي إلى تحوله الجذري. ولكن الاستيلاء التدريجي على الدولة من قبل هذه الحركة ألغى الحاجة إلى ثورة جماهيرية للانقلاب عليه: في نهاية المطاف، سيكون الانقلاب كافياً لتفجير التحول المكبوت الموجه من الأعلى.

أصبح الصراع الطبقي الأكثر تركيزاً و«مأسسة» في ظاهرتين، تطرف الجيش وصعود الأحزاب المناهضة للنظام. كان هناك القليل ما يناظر تسييس وتطرف الجيش السوري. كان عدم وجود أرستقراطية عسكرية أصلية واستقلال الجيش اللاحق عن الطبقات الاقتصادية المهيمنة شرطاً ضرورياً للراديكالية. ولكن الضغوط الخاصة للبيئة داخل الدولة السورية - قبل كل شيء نكبة فلسطين - كانت أيضاً حاسمة. أفقدت الهزيمة الحكم التقليدي صدقيته في عيون الجيش وأدّت إلى توسع مستمر للجيش بقيادة الطبقة المتوسطة، ما نجم عنه عمق استثنائي في النظام الطبقي الذي اجتذب منه سلك الضباط. وكان التجنيد في الحقيقة من العناصر الأكثر تعرّضاً للتطرف: الأقلّيات، طبقات المنطقة الداخلية المتوسطة الرشيقة، ممن لدى الكثير منهم صلات بالمدنيين الراديكاليين، ومن طبقة الفلاحين السائدة. وكانت النتيجة تلوث الجيش براديكالية الطبقة المتوسطة والشعبوية الزراعية. في البداية، ترجم تسييس الجيش إلى عدم استقرار: انقلابات عسكرية وديكتاتوريات وصراعات بين التحالفات العسكرية المدنية التي قسمت الجيش إلى كتل متنافسة. ولكنه في النهاية انتهى إلى الاستيلاء على الجيش من الأدنى، محولاً إياه من درع للطبقة الحاكمة إلى محرك لتحول النظام. عندما يستولي عليه حزب راديكالي - البعث - يظهر الجيش قدرة غير متوقعة على فرض الثورة من الأعلى.

كان من المقرر أن يكون حزب البعث من المرشحين المحتملين الكثر، جنباً إلى جنب مع الجيش البعثي في نهاية المطاف، والذي كان يجب أن يكون محرك تغيير النظام. وقد أظهر البعث الكثير من سمات حركات معارضة النظام. وبدأ مع فيلسوف المثقفين الذي وضع أيديولوجية تجسد نقداً للمجتمع التقليدي ورؤية لتغيير جذري والتي رفعت الوعي السياسي. وقدم جمعه بين القومية والشعوبية حلولاً معقولة لأزمات سورية، الأمر الذي أثبت جاذبيته للعديد من القوى الاجتماعية وشكل مواقف جيل كامل. وقد تجمع حول القادة المؤسسين مجموعة

أساسية من «المتشددين» المنحدرين عادة من «الهامشيين» منعزلة عن السلطة التقليدية وغير آمنة: الفلاحون السابقون المتعلمون، والطلاب، والأقليات، وما إلى ذلك. في المرحلة التالية، بدأ الساسة بإزاحة الفلاسفة المذهبيين، وبالتالي الهيمنة المتزايدة للحوراني والراديكاليين من الجيل الثاني في ما بعد. وقد طور البعث بقيادتهم تنظيماً حديثاً للحزب، «تقنية سياسية» جديدة تتجاوز بكثير الصلات التقليدية للكيان السياسي. مكنت الإيديولوجيا والتنظيم حزب البعث من القيام بتعبئة أوسع من أي من منافسيه وجزئياً من توحيد تحالف يربط العناصر المهمة من المثقفين وسلك الضباط وأقساماً كبيرة من الطبقة العاملة الصغيرة والمعبأة وطبقة الفلاحين. وقد مكنت قوة هذه التقاليد العقائدية والتنظيمية الحزب من النجاة من الانشقاقات بين قادته والانحلال في الفترة ١٩٥٨ – ١٩٦٣ وسمحت بإعادة هيكلته بسرعة نسبية بعد ١٩٦٣.

على الرغم من ذلك، كانت التعبئة البعثية غير متساوية ومتقطعة. ويعود ذلك جزئياً إلى عوامل بنيوية اجتماعية. والتعبئة غير المتساوية منتج عالمي للتوظيف غير العادل وقد قوّاه عدم التجانس الجغرافي والاجتماعي. ولذلك، أنتجت أقليات الفلاحين المستقلة بشكل مبكر طبقة مثقفين راديكاليين وقدّم المزارعون المحاصصون في السهول الوسطى الشمالية القاعدة الجماهيرية لثورة الريف، بينما بقيت سائر المناطق هامدة. لكن المظهر الأكثر لفتاً للنظر في التفاوت كان الحصانة النسبية للمدن السورية تجاه البعثية. ومما لا شك فيه، أن المدينة – الحرم الجامعي والثكنات والشوارع – كان أصل الفكر المتطرف والبعثي والبؤرة النهائية للعمل المتطرف. ولكن كانت البعثية تضرب بجذورها الحقيقية في الريف بينما ظلت المدينة معقلاً للتيار المحافظ. وبعدما فشلت في إنتاج بورجوازية دينامية مناهضة للإقطاعية مع بروليتاريا صغيرة فقط، ظلت المدن السورية لفترة طويلة تتأرجح بين الوجهاء ورجال الدين، الذين تمركزوا تاريخيا هناك، وليس في الريف. وعلاوة على ذلك، عندما انخفضت ثروتها المتداولة وأصبحت المدينة على الأراضي الزراعية، أظهرت البورجوازية الصغيرة المدنية والجماهير مصلحة معينة في الحفاظ على الوضع الراهن، وفي ظل هجوم التغريب، عادت إلى التقليدية الدينية. ولذلك، انتهى البعث بقاعدة يغلب عليها الطابع الريفي ومتركز إقليمياً. ومع ذلك، كان التفاوت في تعبئة البعث بفعل ضعف الحزب التنظيمي: هيكليته، والمزج بين الروابط الحديثة والتقليدية، غير قادر على

المحافظة على التأسيس التنظيمي لقاعدته الجماهيرية. ويعني فشله في تجنيد الكوادر بشكل موحد من قاعدة عريضة أن العناصر المهيمنة في قيادته ستأتي من تلك القطاعات الريفية الأكثر تقدماً في إنتاج قيادة متعلمة وأكثر عزلة عن النظام القديم - الفلاحين ذوي الحيازات الصغيرة في مناطق محددة، ومعظمهم من الأقليات. إن ارتداد الكثيرين من قاعدة الحزب السنية المدنية من الطبقة الوسطى إلى الناصرية وفي مرحلة ما بعد حل الحزب عام ١٩٥٨ فاقم إلى حد كبير تركيب الحزب المتفاوت. فدون وجود قاعدة منظمة واسعة حضرية ريفية، لم يستطع الحزب الوصول إلى السلطة من خلال ثورة جماهيرية أو أصوات الناس وقام بذلك على ظهر الجيش. يعني أن الأقليات نفسها جندت على نحو غير متناسب في الجيش، وأنها هي التي ستجمع بين الحزب والجيش كمحركات جنباً إلى جنب من معارضة النظام.

أنتجت توليفة الأزمات الاجتماعية والتعبئة السياسية حالة كلاسيكية من «الدولة الإمبراطورية» في سورية بعد الاستقلال. وحتى لو كانت السلطة التقليدية تنهار، إلا أن عدم وجود تقاليد مساندة وعدم انفتاحها على قوى اجتماعية جديدة بوتيرة مرضية عرقل ترسيخ المؤسسات الدستورية القادرة على امتصاص التعبئة السياسية. وكانت التدخلات العسكرية الناتجة أعراض فقدان النخبة للسيطرة على الأجهزة القمعية وتسلل الطبقة الوسطى الجديدة إلى الساحة السياسية. كانت الطبقة المتوسطة في البداية مقسمة جداً وغير قادرة على التعبئة الجماهيرية من أجل معارضة النخبة القديمة من خلال القنوات الانتخابية أو انتفاضة شعبية، ولكن لأن السياسة كانت لا تزال مقتصرة على ميدان سياسي صغير في المناطق الحضرية، تمكنت من انتزاع حصة من السلطة من خلال التظاهرات في الشوارع أو الانقلابات العابرة التي تكبح النخبة من الطبقة الراقية. وفي أواخر الخمسينيات، تعمقت الأزمة البريتورية كما تم تعبئة القوى في المناطق الريفية في ظل قيادة الطبقة المتوسطة وتحويل ميزان القوى ضد هذه المؤسسة. وكهذا، انتقل الصراع السياسي من كونه مجرد زوبعة في فنجان ليعكس الأزمة الزراعية الأعمق التي ثارت في الريف. ولكن مطالب القوى الريفية للإصلاح الزراعي، والتي تظهر للاعتراض على أسس النظام القديم نفسها، لا يمكن تهدئتها من قبل النظام: ولذلك، مهد فشل النخبة في السماح بالإصلاح التطوري من خلال مؤسسات راسخة الطريق لثورة شعبية ضدها. وما

فاقم الطباقي والمنافسات الأيديولوجية تدخل القوى الخارجية، مخترقة بسهولة دولة ضعيفة. وكانت سورية تعتبر خلال هذه الفترة من أكثر البلدان غير المستقرة في العالم، ما يهدد بالعبور، بتعبير هنتنغتون، من الطبقة الوسطى الراديكالية إلى البريتورية الشاملة. وقد كشفت الحالة التي أطيح فيها في النظام القديم جانباً من قبل الجمهورية العربية المتحدة والفشل الذريع للمحاولة «الانفصالية» لإعادة عقارب الساعة السياسية إلى الوراء إفلاس النظام القديم. ولكن الائتلاف الوطني اليساري الذي بدا عام ١٩٥٨ أنه على وشك إزاحته انهار بعد ذلك، وأصبح جوهره، البعث، ضحية للانحلال التنظيمي واللاتعبئة في ظل الجمهورية العربية المتحدة. واختفت أية إمكانية لتحول النظام من خلال التعبئة الجماهيرية من الأدنى. ولكن في النهاية، الانقسام نفسه للساحة السياسية سيساعد النخبة المضادة البعثية، المسلحة بالأيديولوجية والبنادق، للاستيلاء على السلطة في مارس/ آذار ١٩٦٣.

الطريق إلى السلطة: صعود نخبة جديدة

وكهذا، جاء الانهيار النهائي للنظام القديم من خلال انقلاب عسكري، والذي يزعم حتى الآن أنه آخر حلقة من البريتورية الراديكالية، أو على الأكثر بداية «الثورة من الأعلى» وفق النموذج التركي أو المصري. يعني الاستيلاء على السلطة عن طريق الانقلاب، غير المصحوب بثورة أو تعبئة جماهيرية ودون الاستفادة من وجود حركة متماسكة يمكن أن تسيطر على الحكم، أن بناء الدولة سيتم «من الأعلى». فبالاعتماد على ضباط الجيش لأخذ زمام السلطة والاحتفاظ بها، لن يقوم النظام أبداً بتعبئة النشاط الإيديولوجي لثورة من الأسفل. وعلاوة على ذلك، كان للنخبة طابع الأقلية، وهو نتاج تفاوت التعبئة والانقسامات وحل الحزب في ظل الجمهورية العربية المتحدة، ما وضع إعادة بناء الحزب بعد ١٩٦٣ في أيدي العناصر الأكثر تصميما والأقل تعبئة، الضباط البعثيين الأقلية وتلك الفروع المدنية، لاسيما في اللاذقية العلوية، الذين أبقي عليهم بشكل غير رسمي.

لكن آذار ١٩٦٣ كان أكثر بكثير من مجرد انقلاب عسكري أو استيلاء طائفي على السلطة: فقد

كان نتيجة مؤجلة، واختصاراً لفترة خلو العرش ١٩٥٨-١٩٦٣ من القوات التي تولدت في عقد ونصف من الصراع السياسي السابق المتجذر في أزمة المجتمع السوري العميقة. وقد كان صناع الانقلاب نتاج القوات التي حشدها هذا الصراع، عناصر من العامة وضباطاً صغاراً من أصول ريفية متواضعة تسللوا واستولوا على أجزاء من الجهاز العسكري، تطهروا من تطرفهم - أكثر بكثير من مجرد أتاتورك أو حتى ناصر - وكانوا «دخلاء» منعزلين عن المؤسسة. تم تحديد نواتج الاضطراب والتعبئة الريفية في المقام الأول على عاتق الدولة أكثر منه من قبل النخب البيروقراطية، وتشكلت نظرتهم بالمناهضة المكثفة للإقطاعية وللرأسمالية وللإمبريالية. وعلاوة على ذلك، كان لديهم قاعدة شعبية محتملة، وعلى الرغم من أن تحالف الفلاحين من الطبقة المتوسطة الذي حشده البعث في الخمسينيات كان مقسماً وتم حله بعد ١٩٥٨، بقيت عناصره التأسيسية موجودة وبعضها جاهز لإعادة البناء في فترة ما بعد الانقلاب.

ونتيجة لذلك، كان الهدف من النظام الجديد أبعد بكثير من التفخيم الطائفي أو العسكري. وفي الحقيقة كانت أيديولوجيته القومية الشعبوية المتطرفة انعكاساً حقيقياً لجذوره في شرائح كبيرة من المجتمع. وقد وحدت العلمانية القومية الضباط والمثقفين والفلاحين والأقليات؛ عبر تدخل الدولة الشعبوية والإصلاحيين المتسامحين مع الملكية الصغيرة عن مصالح صغار المسؤولين البورجوازيين والفلاحين وكذلك عدائهم «للإقطاعيين» و«الوسطاء». سيحاول النظام القيام بثورة شعبية تعبر عن مصالح هذه القوى الاجتماعية. ومن شأن الاندماج اللاحق بالدولة الجديدة المؤلفة من تحالف الضباط والمثقفين والفلاحين إعطاؤه أصولاً هائلة - البنادق والعقول والأرقام - لتركيز وتوجيه وتوسيع نطاق السلطة الثورية اللازمة لهذا المشروع. ومن شأن كل هذا أن يعطي البعث اتجاه سياسة أكثر كثافة وديمومة ما يمكن أن تنشأ عن أي انقلاب. كان لتحول سورية اللاحق، في الواقع، كثير من أعراض الثورة: إزاحة النخبة القديمة من جانب أخرى من أصل عامي مختلف تماماً، وتحول هيكل الدولة والتركيب الاجتماعي، وتغيير جذري في السياسة العامة، والإصلاح الهيكلي الاجتماعي، وتغيير حاسم في ميزان القوى ليس لصالح الطبقات الراقية، وتحدّي للنظام العالمي المحيط، وظهور دولة أقوى.

لا تصلح حالة البعث كنموذج لثورة الفلاحين من الأدنى، لكنها تتجاوز بكثير أبعاد «انقلاب الإصلاح». إذ تحقق الثورة البيروقراطية العسكرية من الأعلى (Trimberger) جزءاً من النتيجة، تحولاً اجتماعياً قسرياً بقيادة نخب الدولة، ولكنها لا تأخذ في الحسبان على نحو كاف التعبئة الريفية التي سبقت وعجلت استيلاء البعث على السلطة. إذا اعتبرت التعبئة المناهضة للنظام في الخمسينيات شرطاً عضوياً لانقلاب ١٩٦٣، فإن لهذه الحالة سمات «الثورة الوطنية» (والتون) ولكن لأن النخب المضادة استولت تدريجياً على الدولة، كان اللقاء العنيف بين الدولة والمعارضة أكثر اعتدالاً بكثير. ولذلك تبدو الحالة السورية مختلطة، تجمع بين سمات كلا النموذجين تريمبرغر ووالتون: الأول تم فيه الاستيلاء على الجيش المتطرف من قبل حزب شعبوي ذي جذور جماهيرية- أو أن الجيش هو الذي استولى على السلطة. إن انقلاب الاستيلاء على السلطة كان ثمرة للثورة من الأسفل، فالقوى التي ولدتها هذه الثورة دمجت في ما بعد في النظام عن طريق «الثورة من فوق» التي تلتها.

البعث في السلطة: تشكيل الدولة

الصراع من أجل السلطة، «ثورة من فوق»

تمثل التحدّي الأول لنظام البعث الذي واجهه من ١٩٦٣ حتى ١٩٦٥ في تركيز السلطة على مواقع القيادة وإبعاد النخب المنافسة، فعدم وجود معارضة منظّمة وقويّة داخل المدن أجبره في البداية على الحكم بالقوة وكانت السيطرة على الجيش وأجهزة الحكومة بالتالي أولويته الأولى. كما أن الاعتماد الشديد على تجنيد أصدقاء وأقرباء ضبّاط البعث في بعثنة الجيش أضفى منذ البداية الطابع المؤسساتي على هيمنة الأقليّات الريفيّة عليه، وخاصة الطائفة العلويّة، التي أعطت التعصب والإصرار للنظام في الصراعات الشديدة ضدّ المؤسّسة السنيّة في الستينيّات ولكنّها حدّت أيضاً من قدرته على جذب جماهير المدينة وتوسيع قاعدته خارج القرية.

كانت «الثورة من الأعلى» التي تصورتها النخبة الجديدة جوهر الصراع من أجل السلطة.

فقد قاد المعارضة ائتلاف أرستقراطيّ من الوجهاء والتجار والإخوان المسلمين مدافعين عن مصالح مجتمع المدينة التقليدي بلغة المشاريع الخاصة والإسلام المحافظ، وقد أعطى مبدئياً ضم ناصريّي الطبقة المتوسطة المدنية في المعارضة الانشقاق بينها وبين النظام طابعاً حضرياً-ريفياً. وحرّض الصراع الثاني داخل النظام نفسه الراديكاليين الريفيين الذين أرادوا ثورة اشتراكيّة ضد المعتدلين من الطبقة المتوسطة الحضرية تدافع عن النموذج الإصلاحي وتستطيع تأمين تعاون الرأسمال في المدينة. وغالباً ما كان لهذا الصراع بُعد مدني-عسكري وطائفي، ولكنّ الطائفيّة والعسكرة لم تكونا هدفاً بحد ذاته بل استخدمتا كوسيلتين في الصراع على القيادة وسبيل «للثورة». وترافقت انتصارات الراديكاليين في نواس الصراع الداخلي على السلطة مع مبادرات السياسة - الإصلاح الزراعي المتطرف والتأميم وسيطرة الدولة على السوق- التي حلت محل سيطرة البورجوازيين في المدينة على وسائل الإنتاج والسوق. وقد كان هجوم النظام على الأسس الاقتصاديّة لسلطة المعارضة عام ١٩٦٥ وطرده البعثيين القدماء عام ١٩٦٦ الحدود الفاصلة في الصراع على تركيز أهداف السلطة.

في مرحلة ثانية (١٩٦٥ - ١٩٧٠)، حتى عندما كانت السلطة أكثر تمركزاً في القمّة، بدأ النظام بتوسيع نطاق الصراع، جالباً أطرافاً فاعلة جديدة، وبالتالي محولاً ميزان السلطة في حلبة الصراع السياسي لصالحه. فبدأ بإعادة تعبئة قاعدته من الفلاحين، التي بقيت جذورها في القرى، وشرَع إصلاحات اجتماعية جذريّة وصاغ بنى سياسية شبه لينينية من الأعلى إلى الأسفل، ولكن تلك الإصلاحات كانت استجابات لمطالب طويلة المدى من الأدنى واستوجب تشكيل هيكليات دولة جديدة بناءً تصاعديّاً من قواعد القرية، فقد حدث التعبئة والتحول الاجتماعي من «الأعلى» و«الأدنى» على حد سواء. ولذلك، وفق النهج الليبنيني، ضيَّق النظام توزيع السلطة في المركز، ساحة النخبة، بينما وسّعها في القاعدة. وأدت هيمنة حزب البعث على النظام وبعثنة الجيش والبيروقراطية واندماج دائرة ريفية إلى تحول التركيب الاجتماعي للدولة التي استندت إلى «تحالف شعبوي» - من الضبّاط الراديكاليين والمثقفين والعمال البيروقراطيين الصغار والفلاحين- امتدت جذوره عميقاً في الأرياف. وكان في سياسات النظام تحيز اجتماعي مرافق إذ فضَل دائرته الريفية من عامة الشعب على حساب الوجهاء والسوق. وأخذت الدولة شكلاً

ريفياً، حاكمة مدينة عدائيّة، ولذلك قلبت الفجوة التاريخية بين الريف والمدينة، الانقسام الأهم في المجتمع السوري، الأمور رأساً على عقب وأصبحت «القرية» التابعة سابقاً في القمّة.

كان لهذا النظام ثلاث نقاط ضعفٍ واضحةٍ، **أولاً** بالكاد بقي المركز ممأسساً واحتُفِظ بالبريتورية العسكرية. وقد شكل استخدام الروابط الطائفية والإقليمية والعائلية في الصراع بين النخب من أجل السلطة الهويات الطائفية وجعل النخبة أكثر عرضة للانقسام الذي زاد في التضييق عليها. **ثانياً**، افتقر النظام للقدرةِ على دعم سياسته الخارجيّة الإصلاحية. ثالثاً: بقيت المعارضة قويّة بين القطّاعات الطباقي للمجتمع الحضري. إنّ حكم نظام ريفي شعبي لمعارضة حضرية تقودها طبقة أرقى لا يمكن أن يبقى دون بعض المجاملة للقوى الحضرية، ولم تعد سورية على إثرِ حرب ١٩٦٧ قادرة على تحمل هذا الاستقطاب الداخلي. أشعل مطلب الجنرال «حافظ الأسد» بإعادةِ الوحدة الوطنيّة صراعاً آخر على السلطة داخل البعث نفسه كانت فيه الأطراف المعارضة تحالفات شبه طائفية ومدنيّة عسكريّة، لكنّه من ناحيةٍ أخرى ناشد أوساطاً مختلفة: فالبورجوازيّة السوريّة وقادة الجيش الكبار دعموا الأسد بينما دعم المثقفون اليساريّون ونقابات العمال «الراديكاليين». وعزل الأسد الراديكاليين بانقلاب داخل الحزب بعدما أصبحت مراكز السلطة العسكريّة الرئيسيّة في يديه عام ١٩٧٠، ولكنه مقياس لنجاح القيادة الراديكاليّة في تعزيز السلطة بحيث لا يمكن لأي زمرة خارج البعث منافسة قبضة الحزب على الدولة، وهذا أفضل إذا قورن بالأنظمة الضعيفة وغير المستقرّة في فترة ما قبل ١٩٦٣.

حصيلة تعزيز النظام: دولة شبه «بونابارتيّة»

مركز النظام: الحكم الملكي الرئاسي: شرع الأسد في علاج الضعف البنيوي لدولة البعث، إلى حد كبير من خلال خلق نواة وراثة داخل المؤسّسات اللينينيّة العمومية والهشّة الموروثة من أسلافه. وفتحت القيادة العامية الطريق «للحكم الملكي الرئاسيّ» الذي كانت فيه السلطة مركزيّة ومتمثّلة بشخص الرئيس. وقامت سلطة الأسد داخل النخبة على فريقٍ طائفي من «رفاق السلاح» المقربين وتشكيل شبكة من العلويين التابعين والموالين شخصيّاً في مراكز قمع

الدولة، بحيث أصبح كلّ منهم مدعوماً بتوزيع الرعاية والتسامح مع الفساد بين الصفوة.

كان «التوريث» الناتج لمركز النظام مظهراً في عدد من الظواهر، وربما كانت شخصنة السلطة عودة للتقليد الأصلي السائد في القيادة. وقد كان لقادة الجيش العلويين حول الرئيس، الدرع الهائل ضدّ أعدائه، الذين استغلوا سلطتهم بتفضيل طائفتهم الخاصة نظراء في دول التوريث السابقة في المنطقة. أصبح العلويون عموماً تجمعاً مميزاً للتجنيد يعتمد على معايير الانتماء أكثر من الالتزام الأيديولوجي أو المهارات. واستخدمت نخبة الأسد ككل سلطة الدولة لإثراء نفسها بأسلوب توريثي حقيقي وحوّلت النظام من موقع لقيادة الثورة إلى أداةٍ لمساعي أكثر تقليدية - الحرب في الخارج والاستقرار في الداخل. وبدا كأنّ هذا التوريث يعطي المركز تماسكاً أكبر من أي وقت مضى.

ولكن التوريث لم يكن كاملاً إطلاقاً، فقد استند تضامن نخبة الأسد على أكثر من مجرّد ولاءات طائفية وشخصية، فمن المؤكد أن الدولة الرشيدة كانت دائماً عنصراً هاماً يحكم سلوك النخبة، غالباً في الصراع، مع استخدام العلاقات الطائفية والطبقيّة لصالح التفخيم الشخصي أو الجماعي. ولم تكن سياسات النخبة مسألة زبانية وفئوية طائفية حصراً: لا تزال المسائل الأيديولوجيّة والنقاشاتِ الدائرة حول متطلبات الأمن القومي والاستراتيجيّة الملائمة للتنمية تلعب دوراً في عمليّة السياسة العامة. ولم تكن العلاقات داخل النخبة عديمة الفائدة - العلويّون ضدّ السنة، الجيش ضدّ المدنيين- وفي الحقيقة عززت بنى الدولة تعاوناً معيناً يخدم المصالح المشتركة للنخبة. وباختصار، إنّ مستوى التماسك الذي حافظت عليه تلك النخبة، على الرغم من عدم تجانسها الطائفي، لم ينتج عن الروابط الأزلية وحسب بل أيضاً عن إيدولوجيا متبادلة محددة، وحتى بعض القواعد المقبولة للّعبة التي تجسدت في البنى القانونية العقلانية للدولة. وأخيراً، لم تستند سلطة فريق الأسد على المجتمع ببساطة على تضامن الأقليّة وشبكات الزبانية، بل على حكمه لثلاثة مؤسّسات رئيسيّة في الدولة وهي الجيش وبيروقراطية الدولة وآلة الحزب التي دمج من خلالها النظام دائرة جماهيرية وسيطر عليها.

هيكليات السلطة: أدى الجيش دوراً مركزيّاً في دولة البعث، لكنه لم يكن ببساطة طبقة من المماليك الجدد تسيطر على المجتمع المدني: فدوره أكثر طموحاً بكثير. من ناحية، دفع الجيش تشكيل الدولة بطرقٍ معينة مهمّة: بقيادة الضبّاط الراديكاليين الشعبويين الذين حافظوا على استقلال الدولة عن الطبقات المهيمنة والتي بدونها يخفق الإصلاح الجذري ويدعم استخدام الأساليب اللينينية في تجنيد قاعدة شعبيّة. وفي ظل حكم الأسد، صاغ الجيش جهاز الأمن القومي الذي حوّل سورية من ضحيّة لمحيطها الدولي إلى لاعبٍ كبير. ومع ذلك، ربما بسبب حالة الحرب المستمرة، تقدمت سورية قليلاً في «لا عسكرة» الدولة الضرورية لدفن البريتوية. وبالنتيجة، بقي الجيش الحكم الأخير في الصراعات السياسية الداخليّة وحتى الآن آلية توارث القيادة الوحيدة المسجلة: أبقى الجيش المسيّس، الذي يعكس انقسامات المجتمع التي تجذّر فيها، البريتورية حيّة في قلب الدولة. وهو يكبح حتى الليبرالية السياسية المعتدلة، ويعيق الاقتصاد وفي بعض الأحيان يتعدى على الميادين المدنية.

لكن سورية ليست مجرد نظام إمبراطوري لأن السياسيون العسكريون والمؤسّسات العسكرية يعملون ضمن نظام سياسي أوسع يدعم ويقيد دورهم المهيمن. فالرئاسة تدعم السلطة العسكرية وتحتويها ويشارك الجيش في السلطة مع «السياسيين» والتكنوقراطيين المدنيين، ومعظم فئات النخبة تحالفات عسكرية مدنية. إن المهنية العسكرية والاستقلالٍ العملي للحزب والبيروقراطية عقبات مهمة أمام التوسع العسكري. أتى انقلابا تعاقب القيادة من الحزب نفسه باسم الزمر الأيديولوجية العسكرية المدنية، وليس مصلحة الشركات العسكرية، منذراً الدفع الرئيسي للبعث دون طمسها. وبالإضافة إلى ذلك، لم ينجح أي تدخّلٍ عسكري من هذا القبيل في الثماني عشرة سنة الماضية. وانبثقت دولة مزيج من الحزب والجيش بقيت فيها الإمبراطورية (البريتورية) تحت السطح ولكن احتوتها عادة المأسسة الجزئية للنظام البعث السياسي.

ومعلوم أن تحقيق النظام السياسي البعثي لمأسسة جزئية يظهر في العديد من المؤشّرات (هنتغتون ١٢-٣٢ :١٩٦٨).

١- إنّه نظام معقد بنيويّاً ذو مراكز متعددة للسلطة - الرئاسة، قيادة الجيش، مكاتب الحزب،

مجلس الوزراء - وليس نظاماً بسيطاً أو شخصياً. ولبنى السلطة هذه، بصرف النظر عن كونها محض واجهاتٍ للتبعية، الكثير من قواعد وأدوار ووظائف المؤسّسات الأصيلة. والحزب هو حزب حقيقي ذو تاريخ طويل وليس مجرد مخلوق أو تابع للقائد أو الجيشِ أو البيروقراطيّة. وهو يؤدي وظائف سياسية حاسمة، في المقام الأول وظائف حزب الطليعة - تجنيد النخبة والتعبئة الجماهيرية - وحالياً وباطراد وظائف حزب الرعاية: إنّ الرئاسة والجيش يقيّدان دور الحزب، والتوريث والبيروقراطيّة يضعفانه ولكنهما لا يحيدانه. ويتراجع كثيراً دور الأيديولوجية في التجنيد والتعبئة الحزبية بسبب المهنية والعلاقات البدائيّة، ما يضعف عضلة البنى السياسيّة ويوهن النشاط السياسي. لكن ظواهر سياسية بعينها - الأيديولوجية، التنظيم، الكوادر، الناخبون، النقاشات، وصلت وحافظت على مستوى من التطور في حياة الحزب الداخليّة. إن حيوية الحزب ودوره أتاحا له أن يتجاوز التوريث ونظام الدولة الحامية المحض. وخلافاً للاتحاد العربي الاشتراكي المصري، الذي ألغاه السادات بسهولة، لم يعد ممكناً إلغاء البعث في المستقبل كما استطاع ستالين أن يلغي الحزب الشيوعي. إن بيروقراطيّة الدولة مؤسّسة أقلّ قوّة وهي أداة أكثر منها مركز مستقل للسلطة، لكنّها أحرزت أيضاً درجة مهمة من الشرعية العقلانية: تقوم السلطة إلى درجة كبيرة على الحكم والسيطرة على المراكز التنظيميّة وتوجهها الخطط والقواعد والإجراءات التنفيذية التي تنظم عمل آلاف الموظّفين باتجاه أهدافها المحددة علناً، حتى لو أنّ التبعيّة والدافع نحو الرعاية تصنع أجندة ثانية مخبأة في الصراع مع الشكل الرسمي. وهذا ما يعطي الدولة قاعدة بنيويّة وقدرة على تنفيذ السياسات تتجاوز كثيراً مجرد نظام وراثي.

٢- تنعم بنى النظام باستقلالٍ معيّنٍ. وبشكلٍ أوضح، تتمتع الدولة بدرجة كبيرة من الاستقلال عن الطبقات المهيمنة: إنّ تسوية الموارد الاقتصادية لقوتهم وتمييع التركيبة الاجتماعية ودمج القاعدة الجماهيرية في الدولة ارتفع بالنظام فوق تلك القوى. واستثنيت الموارد الاجتماعية التي استعمرت بواسطتها الطبقات السائدة الدولة عملياً قبل ذلك - الثروة، منزلة العائلة التقليديّة - من المجال السياسي: أعيد فتح أبواب الثروة بالطبع ولكن حتى اليوم لا يمكن أن تترجم هذه الموارد إلى نفوذ سياسي مباشر كما كان في السابق.

كذلك لم تكن مؤسّسات النظام السياسيّة ببساطة أدوات لنخبٍ خاصّة - مثل الضبّاط العلويين أو «بورجوازيّة الدولة». ومن المؤكد أن النخب السياسية تحكم وتنشر وأحياناً تخصص موارد هذه المؤسسات. ولكن مصالح معيّنة ترتبط بالأدوار والمواقع التي تشكل الدولة والتي يمكن تمييزها عن مصالح النخبة. وتدمج بنى النظام مصالح مختلف القوى الاجتماعيّة: حلقات الحزب الريفيّة، وبيروقراطيو الطبقة المتوسطة السنّة في المدينة ومن خلال منظماتهم الشعبيّة، جماهير الفلاحين، العمال، شباب المدارس. وهو يجهد بثقة ليعتقد أنّ هذه البنى المحكمة يمكن الاحتيال عليها بسهولة من النخب دون تسوية مصالح الآلاف من النشطاء والضبّاط الذين اختلقوها. وإضافة إلى ذلك، يمكننا أن نحدد «مصالح الدولة» المختلفة عن المصالح الخاصة للنخب والتي تقاسمتها كلّ هذه القوى التي تشكّل السلوك السياسي ضمن النظام، وعلى الرغم من أن هذا يعني أشياء مختلفة نوعاً لجهات فاعلة مختلفة: بالنسبة للنخب العليا يعني الاحتفاظ بشرعية النظام وتعبئة الموارد القسرية وقدرات الأمن الوطني للدولة، وبالنسبة للرسمية الأوسع حماية قاعدة دخل الدولة والقدرة على فرض سياساتها، وبالنسبة ... الحزب الحفاظ على السلامة التنظيميّة والأيديولوجيّة للحزب، وبالنسبة للضباط تحسين القدرات الدفاعيّة والسلامة المهنيّة للجيش، وعلى المستوى الأوسع للنظام وأنصاره حماية السياسات الشعبيّة والدفاع عن الأراضي السوريّة والهيبة الوطنيّة. ويتجسد أحد مظاهر مصلحة الدولة العامة في العمل في ميل هذه القوى إلى رص الصفوف عندما تُهَدّد هذه المصالح من الغرباء.

٣- هناك عدّة مؤشّرات مهمّة على درجة تماسك النظام. فقد استمر المثال الأيديولوجي البعثيّ، رغم تغيره، في إعطاء دفع مميّز يمكن إدراكه للسياسة الشعبية لأكثر من ربع قرن. كما أظهر النظام قدرةٍ على التكيّفِ والبقاء في ظروف مختلفة وصعبة وأحرز درجة من الاستقرار والمتانة على الرغم من شدّة المعارضة الداخليّة له إضافة لأعدائه الخارجيين المرعبين: وهذا لم يعد، كما في ١٩٤٩ ، نظاماً يمكن إسقاطه «بتبادل بضع كلمات وبضعة آلاف من الدولارات بين سفيرٍ أجنبي وعقيد ساخط» (هنتنغتون:١٩٦٨ -٢١). توحي زيادة اختراق الدولة للمجتمع وتعبئة الموارد والمسؤوليات الوظيفية وقدرتها الأكبر على مسك زمام الأمور في حلبة الصراع الدولي إلى مستوى معقول من القدرة على تنفيذ السياسة العامة.

إنّ إضفاء الطابع المؤسساتي على السلطة بالطبع جزئي فقط وهناك مؤشّرات كثيرة على التوريث والتحيز. كما أن الدور المهيمن للجيش، والاحتيال على قواعد اللعبة السياسيّة أو خرقها من قبل النخب، والافتقار لآليّة فعالة للمساءلة، والشلليّة والبدائيّة التي تُؤثّر في التركيبات السياسيّة بشكلٍ غير قابلٍ للجدل هي علامات هذه الأمراض. ولكن نقطة ضعف النظام «كعب أخيل» تكمن في الفشل في مأسسة وراثة القيادة، فكلّ حالة حتى الآن أحبطت بعنف عسكري وتنذر بفعل ذلك ثانية بعد الأسد.

إنّ قدرة النظام على تعبئة كتلة الجماهير ودمجها هي قصّة «مختلطة» مماثلة: إذ احتوى المشاركة المحدودة، لكنّه فشل في «حلّ أزمة المشاركة». ففي البداية، قيّد النظام المشاركة بشدة، قامعاً التعددية المركزية الحضرية في الخمسينيّات، ومولداً في الوقت نفسه قدراً من النشاط الموالي الأيديولوجي، كما اخترق المناطق الريفيّة بطريقة موحدة نسبيّاً، وذلك بتجاوز الحرّاس الذين حافظوا على الفلاح منغلقاً، جاذباً الفلاحين الهامدين من قبل إلى حلبة الصراع السياسي وفاتحاً قنوات جديدة لتعبئة الريفيين ومؤسّساً مراكز جديدة للقيادة في القرية، وبالتالي تعددية السلطة في الريف. وقد حولت هذه التعبئة، التي وسعَت حلبة الصراع السياسي وقلّلت من الوزن النسبي للمعارضة الحضرية، ميزان القوة لصالح دولة البعث. وعزّز البعث كذلك المساواة السياسيّة في عدة أوجه. إذ أنجز توزيعاً أكثر عدالة للموارد المشتركة (مثل محو الأمية والوعي السياسي) وخفّف العوائق البنيوية الاجتماعيّة أمام التسييس الجماهيري - الطباقي الصارمة والانغلاق الشرائحي. وتم تعزيز الارتباط السياسي لدرجةٍ غير مسبوقة من خلال الحزب والنقابات الشعبية. وأضفت الصيغة الشعبيّة للاندماج الطابع المؤسساتي على الوصول إلى المركز السياسي للنظام. وأنتج استثناء الفئات ذات الامتيازات سابقاً من الوصول إضافة إلى الاندماج الريفيّ استجابة أكبر من النخبة للأغلبيّة الريفيّة التي كانت في ظل النظام الإقطاعي. وهذا يتناقض مع أكثر الحالات شيوعاً في العالم الثالث حيث تتمتع المدينة بالسلطة بينما تحرم القرية منها.

ولكن كان لاستراتيجيّة سلطة الأسد، بعد ذلك، تأثير متناقض على قدرة النظام على الاحتواء.

حاول مع بعض النجاح أن يوسّع قاعدة النظام من خلال المرونة السياسيّة وتعيين المعارضة بالاتفاق والمكافآت الاقتصاديّة – وظائف حكوميّة للطبقة المتوسطة وفرص التحرير والثراء للبورجوازيّة. ولكن الأرباح الاقتصاديّة للمصالح الحضرية قلّلت من الاستجابة لدائرة النظام في الريف ونفّرت جزءاً من دعم نشطاء النظام. وعلاوة على ذلك، كما جرى بعد ١٩٧٠، تلاشى الصراع الطبقي والأيديولوجية الطبقيّة، بينما استخدم الأسد الروابط العامة كي يعزّز نواة النخبة، استمرار ثقافة الروابط الدينية والعائلية جعل اللّحمة العامة تتحوّل إلى وسيلة طبيعيّة في الفعل السياسي. وفي هذا المناخ، تحوّل العلويون من فئة محرومة إلى أخرى ذات امتيازات تسدّ الطريق على الآخرين جميعاً. بعدها، حين أصبح الإسلام الأصولي محرك التعبئة ضدّ النظام لأولئك الذين يشعرون أنهم الأكثر استبعاداً، واجه النظام تحد هائل لبقائه، ضيّق نطاق المشاركة المتواضعة الذي سمح به سابقاً وحوّل كلّ التسامح مع المنشقين إلى نيران القمع. من ثم أعيدت التسوية بين الدولة والقطاع الخاص، والمدينة والريف وضعفت قدرة النظام على الاحتواء أكثر بشكلٍ جديّ.

إجمالاً، أظهر النظام القليل من القدرة على احتواء المجتمع الحضري سياسياً. فمعظم الطبقات الراقية القديمة وشرائح عريضة من الطبقة المتوسطة في المدينة بالإضافة لجماهير الأحياء التقليدية معزولة وتشعر بالحرمان من الحقوق السياسية. ولكن خلافاً للأنظمة الشمولية، لم يكن لدى البعث لا الإرادة ولا القدرة لتحطيم القواعد الاقتصادية لنخب المعارضة وكسر العلاقات الجماهيرية معهم، ولذلك يواجه تحالف معارضة دائمة تربط الأموال القديمة، السوق، والفدائيين الشباب حول «أيديولوجيّة مضادة» وقويّة – الإسلام الأصولي. وتلجأ المعارضة، المستبعدة فعلاً من قنوات المشاركة والمعرضة بشكلٍ واضح للاسترضاء الاقتصادي، بشكل دوري إلى نشاطات مناهضة للنظام – أعمال شغب، مظاهرات، إضرابات التجار، السوق السوداء، هجرة الأدمغة، وأخيراً انتفاضة جماهيرية مسلّحة. وعلى الرغم من أنها كانت غالباً مكلفة لأولئك المشاركين فيها، ردعت أشكال الاحتجاج هذه النظامَ عن بعض المبادرات وانتزعت منه الامتيازات، وحتى أجبرنه على تغيير المسار: ساعدت في حرف التجربة الاشتراكية وفرضت إسكات العلمانية.

حتى الكفاءة التشاركية لدائرة النظام مقيّدة حالياً رغم أنها لا تزال ذات أهمية. إذ بقي التسييس داخل الحزب الذي صعد من خلاله الناشطون في الهيكلية السياسية، التي سيطرت على نشاط الفئة ذات المصالح، ووصول الزبانية «الارتباط الفردي» سبيلاً فاعلاً للدخول إليه. وفي بلادٍ مثل سورية حيث تندمج مصالح اجتماعية كثيرة بشكلٍ كلّي داخل الدولة نفسها، يكون الضغط غير الرسمي للمسؤولين أنفسهم جزءاً حاسماً من السياسة. وإجمالاً، لجميع أشكال السياسة تلك تأثير على النتائج. وعلاوة على ذلك، ترتب على النشاط الموالي لعدد كبير من عناصر الطبقة الدنيا المتوسطة والدنيا في قواعد الحزب، الذين استبعدوا غالباً بوصفهم معبئين، وبالتالي كانوا شكلاً بلا معنى من المشاركة، نتائج استراتيجية: إنه بالغ الأهمية بالنسبة إلى استمرارية البعثيّة. ولكن حتى المشاركة المشروعة الموالية للنظام قيدَت بشدة. ويستثنى العديد من القضايا الحاسمة من مناظرات الحزب الداخلية والتي تحدث بشكل كبير وفق شروط تضعها النخبة ويفتقر المشاركون لآليات مؤسساتية ليبقوا النخبة متجاوبة. وفي غياب هذه الآليات، يمكن أن تعمل آليات غير رسميّة، وخاصة في ظل الحاجة إلى نظام يفتقر إلى الشرعية المألوفة أو الإجرائية كي يرضي أنصاره، لاسيما في فترات تحدّيات المعارضة الشديدة. ولكن لأن التهديد الأخطر لبقاء النظام هو احتمال انقلاب عسكري، فالأولوية الأولى للنظام إرضاء الجيش، محولاً الأخير إلى قوة ذات امتياز وفي بعض الأحيان تخرج عن القانون ذات مطالب ذات أولية في موارد البلد.

اجتاز التسييس بوضوح المأسسة المحدودة للمشاركة في سورية. وقمعت في البداية بريتورية الطبقة المتوسطة في الخمسينيات والستينيات لأن التعبئة السياسية البعثية وسَعت الساحة السياسية الحضرية الصغيرة والمجزّأة إلى حد كبير واحتوت قاعدة جماهيرية ريفيّة في الدولة. وفي أواخر السبعينيات كانت هذه الساحة أوسع بكثير وأكثر تعبئة، ولكن انخفاض قدرة النظام على الاحتواء قسَمته بين البعث والمعارضة الإسلامية الواسعة، ما أدّى إلى بريتورية جماهيرية متقطعة. ولكن النظام احتفظ بقاعدة سياسية كافية لاحتواء هذه المعارضة المركزة والشديدة. وانتهى قمع المعارضة الإسلامية بالاستسلام غير السهل في الثمانينيات. ويبدو أن النظام يفتقر إلى الشرعية الواسعة الضرورية لتهدئة البريتوريين المحتملين من المعارضة المغمورة حاليّاً وذلك بتوسيع المشاركة الممأسَسة. وبالتالي تبقى «أزمة المشاركة» على الأجندة السياسية.

الحكومة الشعبيّة وسلطة البعث

تشكّلت «استراتيجية التحديث الحكومية الشعبية للبعث - المساواة الاجتماعية - وتركيز السلطة الاقتصادية في الدولة عن طريق نشأته في ثورة شعبية ضدّ حكم القلّة القديم. وهي جزئياً أداة لإعادة إطلاق التنمية الاجتماعية الاقتصادية التي تعثّرت مع انهيار التجربة الرأسمالية السورية. ولكنه، استجابةً لآمال أنصاره، كان يحتوي ويكسر السيطرة الاقتصادية لمنافسيه، كما كان ينشر سياسة التنمية كأداةٍ لتعزيز سلطة النظام.

أصبح القطاع العام وسيلة لسيطرة الدولة على الاقتصاد وتحويل جزء كبير من الاستثمار إلى البنية التحتية والصناعة، الأمر الذي أطلق شرارة التوسّع الاقتصادي، وكذلك أداة للانتخاب السياسي واحتواء الآلاف من أفراد الطبقة المتوسطة العاملة الذين اكتسبوا بذلك حصة معينة في نظام الدولة. وتابع النظام في الزراعة كلا من المساواة الشعبية والتوسع البيروقراطي، كما وسَّع وعزز الإصلاح الزراعي الذي حطّم تحكّم كبار الشخصيات بالأرض والفلاح قطاعاً صغيراً يعود إلى النظام. وفي نشر البيروقراطية الزراعيّة في سلسلة من الابتكارات المعقولة وإنشاء بنية تحتية زراعية للجمعيات التعاونية التابعة للدولة، حلّت سيطرة الدولة على الزراعة محلّ سيطرة التجار مع بعض الدعم لأمن الفلاح وازدهاره. لقد تجاوز البعث، بهذه الطريقة، العوائق التقليدية لتغلغل الدولة مؤسّساً صلات مع الفلاحين ومحتوياً جزءاً كبيراً منهم في الدولة. ولم يكن أيّ من ذلك ممكناً دون سلطة استبدادية شعبيّة ومركزة.

ولكن التجربة «الاشتراكيّة» وصلت في آخر المطاف إلى نهاياتها واستنفد النظام طاقاته الأيديولوجيّة دون أن يخلق مؤسّسات اقتصادية قادرة على البقاء ويمكن أن تكون بديلة للرأسماليّة. ففي الصناعة، عدم كفاءة الإدارة، والقوّة العاملة غير المنضبطة، وإخضاع الربح للأهداف السياسية مثل «الرعاية الحزبية» التي منعت القطاع العام من القدرة على توظيف رأس المال لإعادة إنتاجه دون الاعتماد المكلف على المصادر الخارجيّة. وفي الزراعة، فشلت البيروقراطية في الحصول على فائض أكثر والتعاونيات في دعم الاستثمار الجماعي والزراعة. وأفرط النظام في تخصيص موارده للدفاع الوطني والحرب والاستثمار في التنمية دون الاحتفاظ

بقدرة مكافئة لتعبئة الموارد. كانت المصالحة مع رأس المال في ظل «حكم الأسد» -التحرير الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي- محاولة لخلق صمام أمان وتحفيز محرك اقتصادي خاص بديل ليكمّل القطّاع العام، لكن التحرّر دعم بشكل رئيسي الاستهلاك والفساد والتضخم الذي أدى إلى زيادة العجز التجاري وعدم المساواة. ولأن هذا ترافق مع دعم قطّاع الدولة الذي بقي خلاله تثبيت الأجور قمعياً، لم تكن هذه الاستراتيجية الجديدة معاكسة كثيراً لنظام تدخل الدولة بحيث تضعف طابعها الشعبي. ولكن الشعبية تبقى في خدمة دائرة النظام العامية من خلال أدوات من قبيل تقديم دعم السلع الشعبية والقروض الرخيصة للفلاحين. لم تكن سياسة التنمية بيد البورجوازية أو توضع في خدمة النهوض الرأسمالي على حساب الجماهير. وأكثر من ذلك، تسعى الدولة إلى التوفيق بين مصالح رأس المال واليد العاملة وبين الدولة والتجار وبين المدينة والفلاحين. وتشكل هذه التوليفة من المساواة المبدئية والتفاوتات المتجددة التي دعمها البعث إعادة تطبق المجتمع. ومع تقليص وزن الثروة واسم العائلة القديم، وزيادة وزن الولاء والنشاط السياسي وخدمات الدولة والسلطة العسكرية، ما جعله في سورية بالنسبة إلى الكثيرين يعتمد على... في أو مع الدولة، تفسير رئيسي لديمومة النظام. ولذلك، بالرغم من أن عقلانيتها الاقتصادية مشكوك فيها، أثبتت استراتيجية التنمية الرسمية أنها أداة فعالة في التعزيز السياسي للبعث.

وعلى أية حال، تم الوصول إلى حدود هذه الاستراتيجية وربما تجاوزها. وارتبط عبء دولة الأمن الوطني بالرعاية والفساد الذي يبدّد الموارد اللازمة للاستثمار وفي ظلّ الركود الاقتصادي والتضخم الذي نتج في الثمانينيات، يتجاوز حشد الطموحات والمطالب القدرة على تلبيتها، إذ يبدو في الواقع أن حالة طبقة العامة تتراجع. وليس للنظام من مخرج سهل: إنه متردد في التضييق على مناصريه لدرجةٍ كبيرةٍ، سواء كانوا من البورجوازية الجديدة أو من جماهير العامة- بسبب الخوف من فقدانه قاعدته السياسية المزعزعة وهو لا يستطيع التملص من برجوازية خاصة قادرة على التهرب من بيروقراطيته والتهديد بالاستثمار السلبي. وقد وفرَت الثروة النفطية، المخرج الأكثر طموحاً، للنظام صمامات الأمان لكن حين ضيّقت، أُجبر النظام على اتباع سياسة تقشف قلّصت الرعاية والشعبية. وعلق النظام في الثمانينيات، في خلق

أو تعبئة كلّ مجموعات المصالح الجديدة ومن ثم تسوية القديمة، في شبكة من صُنعِ يديه حرمته من القدرة على الإبداع الكبير.

تصنيف دولة البعث وتطورها

يمكن تلخيص تطوّر دولة البعث وتصنيفها من حيث الفئات الواردة في المقدّمة.

١- بعد عام ١٩٦٣ مباشرة، كان لدى النظام كافة أعراض الدولة «الراديكالية البريتورية»: الاستيلاء على السلطة عن طريق انقلاب على النظام الإقطاعي، والقوّة الأيديولوجية، والحكم العسكري، تنمية مؤسساتية بسيطة أو قاعدة شعبية منظمة، الإصلاح بمرسوم من الأعلى، عدم الاستقرار - انشقاق عسكري داخل النظام وضغائن طبقي في الخارج.

٢- في ما بعد (١٩٦٥-١٩٧٠)، تحول النظام باتجاه النموذج الاستبدادي - الشعبي. أدّت اللينينية المقيَّدة إلى حزبٍ حاكم قوي ومنظمات جماهيرية تحتوي قاعدة دعم وتولد القوّة لتنفيذ إصلاحات كبيرة. ولكن النظام - المؤسّس بشكلٍ جزئي فقط - لم يُخضع الجيش بشكلٍ حاسمٍ للقيادة السياسية وسرعان ما تنازل عن الحكم من خلال المؤسّسات الحزبية. وظهرت مكانه رئاسة استبدادية (١٩٧٠-١٩٧٥)، مستندة إلى نواة نخبة تشكلت من «العصابية» والحزب والبنى البيروقراطية. وقد احتوت الدولة صفاً كبيراً من المصالح البيروقراطية والشعبية ودفاعهم الذي فاق التغيير الجذري كهدف رئيسي للسياسة العامة.

٣- بعد ذلك (١٩٧٦-١٩٨٩)، بدأت نزعات توريث الحكم تصيب النظام وتظهر في تفخيم الملكية الرئاسية والنواة العلوية حولها على حساب الحزب ومؤسسات الدولة، وانحدار الأيديولوجية، وتحوّل الحزب إلى آلة رعاية، ووهن عقلانية الدولة والقدرة على التطور بسبب الفساد والقصور، وتسوية التطور الشعبي-الحكومي، والمصالحات مع القوى التقليدية في القرى. ولكن توريث الحكم لم يسبغ التقليدية بشكلٍ حاسمٍ على النخبة، أيديولوجية مطموسة

كليّاً أو تطوير مؤسساتي سابق مُدمَر.

٤- في الوقت نفسه، تحرك النظام باتجاهٍ محافظٍ، ونتجت المحافظة من توقف «التحول الاشتراكي» بعد ١٩٧٠ وبناء دولة الأمن القومي وإحياء الاقتصاد الخاص. وفي منتصف السبعينيات، أدّت هذه السياسات إلى برجزة النخبة من العامة، واحتواء بعض العناصر البورجوازية في النظام، والتسامح مع التفاوتات الجديدة، وتنامي قمع اليساريين واليمينيين المنشقين. سرّع الفساد الموروث تلك النزعات، ولذلك أظهر النظام أعراض تحول ما بعد الشعبي. ولكن سلطة الدولة ما انفكّت توضع في خدمة البورجوازية المبنية من جديد والعودة إلى التطوّر الرأسمالي أو التراجع عن تعبئة الجماهير، وفي غياب التحرير المحدود، يبقى وصول البورجوازية إلى السلطة غير ممأسسٍ ولا يعوّل عليه.

٥- في منتصف الثمانينيات، مر الحزب بقمّة تطوره المؤسّساتي، ولكن لم يتقدم لا التدهور البنيوي ولا تحول السياسة بشكل كاف لينقلاه تماماً إلى فئة التوريث الجديد أو بعد الشعبية. إنه يشبه نظاماً «بونابارتيّاً» يحوم بالقرب من مركز مصفوفة من أربعِ أنواع وُصِفَت في الفصل الأول: بنيويّاً، تقوده رئاسة ملكية قومية عامة ويدعمه الجيش والبيروقراطية ومع حزب شعبي جماهيري. ومن حيث الاتجاه، هو نتاج ثورة أفقيّة ونسل نظام طبقي جديد يحتوي بورجوازيّة دولة جديدة، وبالتالي يقف في «الأعلى» بدلاً من أن يتنحى جانباً بين الطبقات الاجتماعية.

٦- في آخر الأمر، يجب على النظام أن ينطلق في اتجاه أو آخر. ويبدو أنّه غير قادر على إعادة تشكيل نفسه وإعادة إحيائها على طول الخطّوط الشعبية. ولكن ظروف حماية الرئاسة الشديدة وانهيار النظام لا توجد بعد: أن تبني النخب المعارضة المنفصلة وحدة أكبر وقدرة على التعبئة، قادرة خصوصاً على التغلب على الفجوة بين المدينة والريف، وأن تنهار مؤسسات الدولة، وأن تنقسم نخبة البعث بين الخطوط الطائفيّة. قد يؤدّي تعاقب تلك الأزمات إلى هذا الانقسام، ولكن من شأنه أن يأخذ شكلاً أزمة أوسع لتكشف هيكليات الدولة. وتبقى عقبات التحرّر السياسي المحدود الذي يفتح النظام أمام للاختراق البرجوازي هائلة، وخصوصاً النواة العلوية

للنظام، وجهاز الحزب، والصراع المستمر مع إسرائيل، ومخاطر دعم سلطة المدينة المعارضة للنظام على حساب قاعدة النظام في القرية. ولذلك، الاحتمال الفوري الأرجح هو استمرار الجنوح نحو توريث الحكم الجديد الذي يوهن مؤسّسات النظام ويضيّق قواعده. ولكن من المحتمل أن تفرض هذه الأزمة المرافقة لاقتصاد تدخل الدولة ونمو القوى الرأسمالية في المجتمع وفي داخل النظام نفسه، على المدى الطويل، تحوّلاً تحررياً ليبرالياً معيناً لنظام بونابارتي منهك: ربما انفتاح الدولة، مثل «الإمبراطورية الفرنسية الحرة» أو «مصر السادات» على تشارك السلطة مع البرجوازية الرأسمالية في البرلمان.

ملاحظات على النظرية السياسية من الحالة السورية

١- تلقي الأصول الاستبدادية الشعبية في سورية، المسار السائد لتشكيل الدولة في الشرق الأوسط، الضوء على طبيعة التغيير السياسي هناك. ومن الجلي أنّ التفسير الأساسي لهذا الاستبدال المنتشر للأنظمة التقليدية بالأنظمة الاستبدادية - الشعبية يجب أن يلتمس في متغيّرات بنيويّة أساسية، بعضها خاص إلى حد ما بالمنطقة ، وتحديداً بنية العلاقات الموروثة بين المدينة والريف التي حدّدت النظام ما قبل-الرأسمالي. جعلت الجذور الزراعية الضعيفة للنخب التقليدية النظامَ القديم حسّاساً جدّاً تجاه الثورة الزراعية كما يقول محللون مثل مور وأندرسون في حالاتٍ «آسيوية» أخرى. هناك آخرون قريبون من تحليلات التغيّر الجذري «الراديكالي» في العالم الثالث عامةً، أي أن العراقيل المرافقة لدمج المجتمع الزراعي بالنظام الرأسمالي العالمي. انتهى التأثير الامبريالي على النظام السوري التقليدي الهشّ إلى حالة شديدة لعدم شرعيّة النظام. وقد قوّض الاختراق الرأسمالي السلطة التقليدية مولّداً طبقات جديدة وأزمات زراعيّة وأطلق الصراع الطبقي الذي شجّع التعبئة ضد النظام.

إنّ المتغيّر الطبقي مهمّ لفهم هذه التطورات وطبيعة السياسة والدولة من خلالها، إذ شكلَت البنية الطباقي طبيعة الدولة في السنوات الأولى بعد الاستقلال: ففي مجتمعٍ غير معبأ تتربّع على

قمته طبقة من الأقطاب الكبار، يمكنها أن تكون أكثر قليلاً من أداةٍ لسلطة الطبقة المهيمنة. ولكن حين تمّ تعبئة طبقات جديدة، تحوّلت الدولة إلى حلبة صراعٍ أيديولوجي على تحوّل النظام. وبعد ذلك، حرّضت الصراعات السياسية للنتيجة العظمى في سبيل التغيّر الشامل نزعاتٍ تشكّلت من الهويات الطباقي في معارك على قضايا طباقي مثل: توزيع الثروة والنموذج الملائم للتنمية وأمورٌ لها تأثير مباشر على أسلوب الإنتاج. ويظهر أن الشرق الأوسط، عدا كونه استثنائياً، يكرر بطرقٍ مهمةٍ دور الطبقة في تحوّلات النظام التاريخيّة في أي مكان آخر.

ولكن بسبب الميزات الخاصة لتركيب المجتمع السوري، نتج الحلف المناهض للنظام عن الصراع الحضري–الريفي أكثر منه عن الاصطفاف الطبقي البسيط. فقد تركّزت الطبقات المهيمنة في المدينة حصراً: كانت النخبة الراسخة حضرية وكان لها، التجار ومعظم زبائنهم في قاع مجتمع المدينة، على الرغم من الفرق الشديد، مصلحة مشتركة في السيطرة على القرية من خلال علاقات الإنتاج الاستغلالية. ومن ناحية أخرى، كانت القوى المتطرفة متجذَرة في القرية: خلق أفراد الطبقة المتوسطة طليعتهم، والفلاحون قاعدتهم الأكثر متانة، والشعبوية الزراعية التلاحم الأيديولوجي لتحالف الفلاحين والطبقة المتوسطة الذي حمل البعث إلى السلطة. وتبدو حالة البعث، في بعض الجوانب، مثال لسيناريو ابن خلدون الشرق أوسطي الذي تنشأ فيه دولة جديدة من ثورة داخلية ضدّ التركيز المبالغ فيه للسلطة والثروة في المدينة. لكن الرابطة الحميمة لعزلة الريف والعلاقات الطباقي المنبثقة من اختراق الرأسمالية مختلفٌ تماماً عن المخطّط التقليدي الذي يرسمه. ولذلك يُملأ الانقسام الموروث بين الريف والمدينة في الشرق الأوسط الحديث برابطة طبقة جديدة راضية.

وفي ظلّ البعث الراديكالي، أصبحت الدولة مرة أخرى أداة لسلطة الطبقة – لكنها مستخدمة الآن من قبل الطبقات الريفيّة الأدنى. وشكّلت الأصول الطبقيّة الأيديولوجيّة الشعبويّة للنخب السياسية التي جعلت الدولة أداة حربٍ على الطبقات المهيمنة. وبدورها، شكّلت التحوّلات في التركيب الطبقي الناتجة عن تلك الثورة تغييرات في الدولة: وضَحت المساواة وإعادة التطبَق الطريق لدولةٍ شبه بونابارتيّة «فوق» الطبقات.

تعطي الحالة السورية أيضاً بعض الإشارات بالنسبة إلى سبب أن العوامل المنتجة للأنظمة الشعبوية لم تأتِ بشكلٍ عام مع بعضها في ثورة فلاحية كاملة في الشرق الأوسط. ولا يبدو أن الأسباب ثقافية تحديداً، فلم يكن الإسلام أو الطائفية أو الشرائحية عقبات لا يمكن التغلب عليها أمام التعبئة ضدّ النظام، فالشرائحية قد تبطئها، ولكن يبدو أن المشاعية قد غذت تعبئة طباقي أوسع. ويبدو أن الانقسام بين الريف والمدينة كان حاسماً: فمن ناحية، حجب تشكيل تحالف الكتلة الحضرية الريفية الواسع الضروري للثورة، ومن ناحية أخرى، أعطتها القاعدة الحضرية الضيقة للنظام القديم القليل من القدرة على البقاء وسمحت بالاستيلاء على القوات المسلّحة من قبل ريفيين معزولين من العامة، عوامل جعلت إسقاط النظام ممكناً بأقلّ كثيراً من ثورة «كبرى». إن «الثورة من الأعلى» اللاحقة أطلقها ضبّاطٌ راديكاليون ومنعت وحلت محل «ثورةٍ من الأدنى». يمكن جزئياً فهم الفشل الأخير لشكلٍ إسلامي للثورة في سورية كحصيلة تركيبٍ اجتماعي خاص. إذ أعاق التركّز الإسلامي المبالغ فيه في المدينة والأرضية الصلبة للنظام الشعبي في القرية بناء التحالف بين المدينة والريف اللازم لهذه الثورة الهائلة: وفي الحقيقة، على الرغم من بعض التشابهات مع حركاتٍ إسلاميّة في أمكنة أخرى، فإنّ القاعدة الجماهيرية لإحياء الإسلام في سورية كانت محددة بجذورها بالقوى الاجتماعية المبعدة صاحبة الامتيازات سابقاً وليس المحرومة.

٢- إنّ التحوّل في أشكال الارتباط السياسي من تعبئة ضد النظام في الخمسينيات إلى ما بعد الاندماج بالنظام في السبعينيات يعطي فكرة عن تعقيد السلوك السياسي في الشرق الأوسط. والكثير ما كتب عن أسسِ التضامن السياسي والانقسام هناك فصامي (شوزفريني): ينزع إلى التشديد على العوامل العلمانية (الطبقة، الأيديولوجيات العالمية) أو الموروثة (القرابة، الطائفة والعرق) لإقصاء الآخر. وفيما كان من المتوقع استبدال الهويات المشتركة والدينية بهوياتٍ علمانية، إلا أنه من الشائع القول إنّ السابقة هي الأسس الطبيعية والمحددة ثقافياً للسياسة في الشرق الأوسط. وإذا كانت الحالة السورية مؤشراً ما، فإنّ الأسس العلمانية والموروثة للارتباط ليست استثنائية بشكلٍ مشترك والخلطات المعقدة لأشكالٍ مصاحبة هي أكثر نموذجية من الحالات الصافية، وهناك عدّة مظاهر لهذا التعقيد في الحالة السورية.

تماماً كما توقّع منظّرو التحديث، وسّعت التعبئة الاجتماعية القدرة الترابطية المحدودة جداً المشار إليها في الحياة السياسية في سورية. ولذلك، حين تعلّم الفلاحون الشباب، بدأت المعوقات الشرائحية لقدرتهم على التعبئة السياسية تفسح المجال. وبالطريقة نفسها، تختار الأقليّات الطائفية الانفصالية مبدئياً، عندما تُعبأ اجتماعياً، السعي نحو مصالحها عبر التكامل واحتضان القومية العربية السائدة وإصلاحيّة يُعبّر عنها بمصطلحاتٍ طباقي. وعلاوة على ذلك، كما يتنبأ التحليل الماركسي، خلق الاختراق الرأسمالي صراعٍ طبقي وتماسك، لزمن يحلّ محلّ السياسات التفريقية ويؤدي إلى تحالفٍ واسعٍ ضدّ النظام. ومن المؤكّد أنّ التعقيد البنيويّ الاجتماعي أعطى تعقيداً خاصاً للتعبئة ضدّ النظام: توازت تعبئة الفلاحين السنّة على أرضيّة طباقي محضة نسبياً مع تعبئة الأقليّات حيث تتداخل الانقسامات الطباقي والمشاعية. لم تقتصر الساحة السياسية حصراً على طبقة تحدّد التشكيلات السياسية وقد جعل المجتمع السوري الفسيفسائي وثقافة القرابة التحالفات الطباقي عرضة للتقسيم. ولكنّه كان بشكلٍ أساسي صراعاً طبقيّاً دفع إلى صعود البعث وكان تحوّل الدولة في ظلّه في الأساس تحولاً في التركيب الطبقي. وتظهر حقيقة أنّ دولة البعث، على الرغم من قيادتها الأقلويّة الشديدة، احتوت القرى السنيّة وليس الأحياء السنيّة في المدينة الأهمية البالغة للصراع الطبقي الريفي الحضري في تشكيل النظام الجديد. ولكن التحديث والتشكّيل الطبقي لم يطمسا الهويات الأضيق وحالما انحسر وانتعشت الصراعات.

لا يمكن تفسير تعزيز النظام الجديد إلا بالتفاعل المعقّد بين الأشكال الأكثر خصوصية والأكثر عمومية للارتباط السياسي. لعبت الطائفية والزبائنية دوراً محوريّاً في تشكيل نواة النخبة، ولكن كانت الأفضليات الأيديولوجيّة والمصالح المهنية التي شكّلتها الطبقة والوطنية والتي تم من خلالها تعبئة آلاف الناشطين في حزب البعث، وبنيت المنظمات السياسية على نطاق غير مسبوق متعايشة ومتداخلة مع هذه الروابط: تمادى بناء المنظمات هذا إلى التغلب على انقسام مجتمع فسيفسائي قبلي يفتقر إلى قوى موحدة طبيعيّة. وبينما لا يحتاج استخدام الأشكال التقليديّة للتلاحم السياسي إلى توضيح، لا يمكن تفسير بناء النظام الناجح للمؤسّسات بتوسيع الولاءات وتخفيف الارتباطات الموروثة (القديمة) بالتعبئة الاجتماعية المترافقة مع تبنّي النخبة «للتقنية السياسية» الحديثة لأيديولوجية وتنظيم الحزب.

بعد ١٩٧٠، هدّأ الإصلاح من الصلابة الطباقي وأصبحت رعاية الدولة مركز المنافسة الاجتماعية، وأفسح الصراع الطبقي المجال لسياسة جماعية أصبحت فيها الروابط الطائفية التي تم إحياؤها خطوطاً طبيعية لوصول الزبانية. وقد حفّزت الطائفيّة العلويّة تضامناً تفاعلياً بين السنّة المفتقدين للمساواة في الوصول إلى وصاية الدولة. ولكن حتى في هذه الظروف من الصراع العمومي، عبّر الجانبان عن نفسيهما بأيديولوجيتين شموليتين، القوميّة العربية والإسلام الأصولي، وأظهرت هاتان الأيديولوجيتان انقسامات على الجماعة الهوية أقلّ منه على السلطة والتوزيع: كانتا وسيلتين لشرعيّة النظام أو لمعارضته.

من الواضح أنّ سورية حالة تتنافس فيها الولاءات المتعددة (شخصيّة، عامة، طبقيّة، حكوميّة، قومية عربية، إسلاميّة)، تتغير سطوتها النسبية مع الزمن حسب الظروف الاجتماعية السياسية. فالروابط السياسية مزيج من «الحديث» (أيديولوجية طباقي ووطنية) «والتقليدي» (مشاعية، زبانية). من الصعب فهم ندرة الاعتراف بهذا التعقيد: وهذا بالضبط ما يجب توقّعه في الدول المتشكّلة حديثاً حيث تعتمد التقنيّة السياسية والبيروقراطية الحديثة للمجتمعات «الانتقالية» التي بنيت تاريخيّاً على القرابة والشرائحية.

٣- تسلط الحالة السورية الضوء على طبيعة الدولة الاستبدادية في الشرق الأوسط. تميل معظم الأدبيات، التي تستخدم المفاهيم الفيبرية (التوريث الجديد/ العقلانيّة الشرعية) أو الوظيفية (حراسة السلطة المؤسّسيّة) بطريقة تبسيطية، إلى رؤية هذه الدول كحالات صرفة من هذه الأنواع- بريتورية أو توريثية. ولكن نظرة ثاقبة على الوقائع السورية، توضّح ما أكّد عليه فيبر نفسه: إنّ معظم الأنظمة الواقعيّة مزيج من نماذج مثاليّة. أنتج البعث الذي يتكل على مزيج من استراتيجية توريث الحكم وبناء التنظيم، دولة مختلطة، جزء بونابارتي وجزء لينيني. ومهما تكن هذه التناقضات التي أدخلت في النظام السياسي بهذا الاندماج، أثبتت الاستراتيجية المختلطة، كما أشار «فيبر، أنّها أكثر فعاليّة وديمومة ومرونة من الاستراتيجية الصافية. وأثبت التنظيم اللينيني عدم قدرته لوحده على تشكيل نواة نخبة، بينما الطائفية والزبانية كانتا غير مناسبتين لتعبئة واحتواء قاعدة جماهيرية. ولا تندرج سورية في انقسام هنتنغتون بريتورية/ ممأسّسة في ما

يتعلق بدور العنف العسكري. ولعب الجيش دوراً ملتبساً كمصدر حماية للدولة وللقيادة التي شكلت المؤسّسات لتحتوي البريتورية وتعطي سورية دولة أكثر استقراراً بكثير من أي وقت مضى. ولذلك، يبدو أن التجربة السورية تُظهر منفعة من الفئة الحالية للمأسسة الجزئية.

تشكك الحالة السورية أيضاً بحدّة الانقسام المفترض غالباً بين الأنظمة الديموقراطية، على افتراض أنها متجاوبة وتشاركية وقائمة على القبول، والاستبدادية التي يفترض أنّها تقوم على القمع وليست متجاوبة أو تشاركية. ولا شك أن الفكر الديموقراطي لمواطنين واعين والقادر على الاختيار بين السياسات ومسائلة القادة غائب في الأنظمة الاستبدادية (وفي الواقع تقريبي في الأنظمة الديموقراطية)، لكن بين هذا وبين السلبية الجماهيرية الشاملة، قد يكون هناك مجال لإمكانيات المشاركة. وتشير هذه الحالة إلى أنّه حتى الأنظمة الاستبدادية التي لا تتسامح كثيراً مع المعارضة، إذا كان لها جذورٌ شعبية ونظام حزبي قوي، ربما تضفي مع ذلك الطابع المؤسساتي على مشاركة معينة محدودة تعزّز الاستجابة وتسمح لهم بدمج قاعدة داعمة في ظلّ ظروف أقلّ بكثير من الظروف الديموقراطية المثالية وتقلّل من اعتمادها على القمع. وعلاوة على ذلك، بالمقارنة مع مشاركة العناصر الأكثر تحضراً وتعليماً وامتيازاً، والتي تتلقّى في الدول النامية منفعة غير متناسبة من السياسات الليبرالية (نيلسون ١٣٩:١٩٨٧)، ربما يوسّعون فعلياً استجابتهم للطبقة الأقلّ امتيازاً. وفيما قد تكون المعارضة ضدّ الأنظمة الاستبدادية غير ممأسسة، فهي ليست أقلّ من شكلٍ للمشاركة فعال غالباً في الفوز بالامتيازات. حان الوقت، الذي يحدده نيلسون (١٩٨٧: ١٠٤-١٠٥)، لفصل مفهوم المشاركة (والاستجابة، لهذه المسألة) عن الديموقراطية. بالطبع، يؤيد نموّ نطاق المعارضة والقمع في سورية الاعتقاد بأنّ نزعات المشاركة تنمو حتماً مع التطوّر الاجتماعي وأنه حتى النظام الاستبدادي الذي يمتلك حزباً واحداً فعّالاً لن يكون قادراً، نظراً لعدم وجود خيار، إلا على دمج جزء من المجتمع وبالتالي لا يقوم بأكثر من احتواء «أزمة المشاركة» وليس حلها. ولهذا السبب يبقى القمع العسكري مهماً لإنقاذ تلك الأنظمة.

ثمّة مسألة أخرى مهمة تتعلّق بالدول الاستبدادية هي علاقتها بالمجتمع، التي تقيَم عادة

وفق قوتها في السياسة العامة على المجتمع «واستقلالها» عن الضغوط الاجتماعية. في ما يتعلق «بالقوّة»، تميل الأدبيات إلى التذبذب بين اعتبار تلك أنظمة قويّة بسبب تركيزها على السلطة وضعيفة بسبب افتقارها المزعوم للشرعيّة والمأسسة. وتبين الحالة السورية تعقيد مسألة قوّة الدولة. إذ استلم البعث السلطة في بلدٍ كانت فيه الدولة ضعيفة جدّاً بكل المقاييس والمجتمع خاضع لهيمنة مراكز جمعيّة لسلطة خاصة خارج سيطرته. وقد حطّم النظام الجديد تلك المراكز، مركّزاً وموسعاً السلطة ومكتسباً بعض الشرعيّة، وطوّر عدة صفاتٍ للدولة «القويّة»: الاستقلال عن سيطرة الطبقات التجارية الراسخة، هيكلية تنظيمية معقدة، وظيفة حكومية واسعة، التجديد، التشريع، الاختراق، وإعادة تطبَق كبيرة برعاية الدولة. إن ربط مجموعة أوسع كثيراً من المصالح بالدولة أعطاها وزناً جديداً في المجتمع وقدرة متنامية على تعبئة وتنسيق القوى العاملة والموارد البشرية جعلتها لاعباً رهيباً في الساحة الدولية. ولكن للمفارقة، كان لبناء هذه القدرات بحد ذاتها تكاليف بدأت ترهق الدولة عندما ارتفعت. لقد تمّ شراء استقلال الطبقات المسيطرة بشكلٍ جزئي من خلال الاستخدام الليبرالي (للصابية) في خلق «مراكز سلطة» قمعية تهدّد الآن باستعمار الدولة وإفساد سياساتها. ترافقت سيطرة الحكومة على المجتمع مع نموّ البيروقراطيّات، التي تمثل سيطرتها الآن مشكلة كبيرة، والتي تجاوزت وظائفها إمكانيّاتها وتنظيمها ذو نتيجة عكسية غالباً. أدّت سياسات تدخل الدولة-الشعبية والرعاية وبناء الجيش التي أقنعت ودمجت مختلف الأوساط إلى الإفراط في الاستهلاك وتحويل الموارد وتخويل المصالح، ما أدى إلى الاعتماد على الخارج والركود الاقتصادي، حيث تراجعت قدرة الدولة على الاستخراج وأثقلت قواعد المجتمع المنتجة. ولذلك، قد تكون البيروقراطية وإعادة تطبّق المجتمع [جعلته طبقات] والتوزيع نموذجاً للاستبدادية الشعبية التي تبني من خلالها الدولة سلطتها وتقوّض قاعدة مواردها وفي الوقت نفسه تفرض نوعاً من تراجع الدولة أو حتى الاستيلاء عليها من قبل قوى اجتماعية قوية. تشير الحالة السورية إلى أن التشديد على قوة الأنظمة الاستبدادية أو ضعفها لا يحقق إلا القليل: لا تتباين هذه الأنظمة كثيراً وحسب، بل أيضاً قد تكون الدولة نفسها «قوية» في أبعادٍ بعينها وخلال فترات محددة ولكن على حساب الضعف في مواضع أخرى أو في فترات مستقبلية.

إن مسألة «الاستقلال»، المتعلقة إلى حد كبير بدرجة سيطرة الطبقة المهيمنة على الدولة، معقّدة أيضاً. يعترف التقليد الماركسي، فيما يرى الدولة كالعادة أداة بيد هذه الطبقات، أنّه في ظروفٍ محدّدة قد تحقق الدولة بعض الاستقلال: تشير الحالة السورية إلى أنّ الشعبية الاستبدادية تنتج واحدة من تلك الحلقات. وبالتأكيد، إذا كان الاستقلال يعني أنّ الدولة ليست مجرد خادم للطبقة المهيمنة (سواء كانت قديمة أو صناعة النظام)، أو أنّها لا تعتمد على وساطة الوجهاء التقليديين لربطها بالجماهير، أو أنّ مبرر وجودها مكوَّن في صناعة السياسة أكثر أهمية من المصالح الطباقي للنخب أو ضغوط الطبقات الاجتماعية، إذن يحقق النظام السوري درجة مرتفعة نوعاً ما من الاستقلال. وقد رُسّخَت الدولة البعثية في فترة مواتية لاستقلال الدولة: عندما أضفت الأزمة الاجتماعية والتهديد الخارجي الشرعية على تركيز سلطة الدولة، وعندما كانت الطبقة القديمة المهيمنة تنحدر وهوجمت بسهولة، وأمكن تسخير القوى الصاعدة الجديدة. ومع ذلك، استقلال الدولة نسبي في الواقع: ولكن لا توجد دولة استبدادية من فراغ وإذا بني الاستقلال ليعني أنّ النخبة لا ترضخ للفئات وطبقات دائرتها أو لضغوط المعارضة أو حتى من مطالب «أدواتهم» الخاصة المزعومة، تفقد الدولة السورية الاستقلال. وتبين الحالة السورية في الواقع أنّ استقلال جزء من المجتمع لا يمكن أن يُشترى إلا على حساب تبعية الأجزاء الأخرى. وعلاوة على ذلك، تؤيد هذه الحالة أيضاً التوقع الماركسي بأنّ ارتفاع مستوى الاستقلال ظاهرة مؤقتة وانتقالية، وذلك لأن القيود المفروضة على دولة البعث تزداد والضغوط الاقتصادية قد تُجبرها قريباً لقبول البورجوازية. ولكن انحدار الاستقلال لا يعني بالضرورة الاستيلاء على الدولة من جانب قوّة اجتماعية واحدة، حتى لو كانت الطبقة المهيمنة. في الحالة السورية، يعني انحدار الاستقلال كثيراً أنّ الدولة مقيَّدة بمطالب عدد كبير من القوى الاجتماعية، أي أنه من السابق لأوانه بالتأكيد أن نتكلّم عن استعادة السلطة السياسية لبرجوازية رأسمالية عليها. وفي الحقيقة، ربما تكون الدولة ككل معقّدة جدّاً وواعية جدّاً لمصالحها الجليّة التي ستستولي عليها أيّة قوّة اجتماعية، طائفة أو شركة أو طبقة.

يشير سجلّ القوة والاستقلال في الحالة السورية إلى أنّه قد تكون هناك حلقة معينة في بناء الدولة: في محاولتها لخلق السلطة والاستقلال الذين تفتقر إليهما، يمكن أن تتمادى الدولة جداً

وبعد فترة تفوق تكلفة التوريث والبيروقراطية المنافع. وربما تكون الحصيلة الركود أو بدلاً منه الإصلاحات العقلانية والديموقراطية التي تعوّض عن عدم توازن الدولة والمجتمع. وربما يكون الصراع بين تلك البدائل جوهر السياسة السورية اليوم.

المراجع

- عمر عبد الله (١٩٨٣): **«الصراع الإسلامي في سورية»**. بيركيلي. مطبعة الميزان.
- عادل عبد السلام (١٩٧٣): **جغرافيا سورية**، دمشق: مطبعة جامعة دمشق.
- كامل أبو جبر (١٩٦٨) **«حزب البعث العربي الاشتراكي: التاريخ، الإيديولوجيا والتنظيم»**. سيراكوز: مطبعة جامعة سيراكوز.
- مالكة أبيض **«قيم الشباب السوري: دراسة على طلاب جامعة دمشق»**، أطروحة ماجستير: الجامعة الأميركية في بيروت.
- ميشيل العفلق (١٩٥٩) **«في سبيل البعث»**، بيروت، دار الطليعة.
- ..... (١٩٧١) **«نقطة البداية: أحاديث بعد الخامس من حزيران»**، بيروت.
- صفوح الأخرس (١٩٦٩) **«التغيير الثوري والتحديث في العالم العربي: حالة من سورية»**. أطروحة دكتوراه، جامعة كاليفورنيا، بيركلي.
- عزيز العوني (١٩٥٩) **«حركة العمل في سورية»**، مجلة الشرق الأوسط، العدد ١٣ (الشتاء)، ص ٦٤-٧٦.
- ناجي علوش (١٩٦٢) **«الثورة والجماهير»**، بيروت، دار الطليعة.
- غابرييل ألموند وباول بنغهام (١٩٦٦) **علم السياسة المقارن: مقاربة تنموية**. بوسطن: Little, Brown &Co.
- تشارلز أندرسن، فون دير ميهدن، فريد. ر، كرافورد يونغ (١٩٦٧) **قضايا التنمية السياسية**. إنغلوود كليفس: قاعة برينتس.
- بيري أندرسن (١٩٧٤) **أنساب الدولة المطلقة**. لندن: إصدارات فيرسو.
- أكرم الأنطاكي (١٩٧٣) **دير عطية**. باريس.
- ريتشارد أنطون وإيليا هاريك (١٩٧٢) **السياسة الريفية والتغير الاجتماعي في الشرق الأوسط**. بلومينغتون، الهند: مطبعة جامعة الهند.
- ديفيد أبتر (١٩٦٥) **سياسة التحديث**. شيكاغو: مطبعة جامعة شيكاغو.

- حزب البعث العربي الاشتراكي (١٩٦٢) «**الدستور**» في سيلفيا ... **القومية العربية: إيديولوجية**. بيركلي: مطبعة جامعة كاليفورنيا، ص ٢٣٣-٢٤١.
- حزب البعث العربي الاشتراكي (١٩٦٣) **نضال البعث في سبيل الوحدة والحرية والاشتراكية**. بشير الداعوق. بيروت: دار الطليعة، ٣ مجلدات.
- حزب البعث العربي الاشتراكي (١٩٦٣) **أبحاث في التنظيم الحزبي**. دمشق.
- حزب البعث العربي الاشتراكي (١٩٦٤) «**قرار المؤتمر القطري السادس لحزب البعث العربي الاشتراكي**» في الوثائق السياسية العربية، ١٩٦٣، ص ٤٣٩-٤٤٢، بيروت.
- حزب البعث العربي الاشتراكي (١٩٦٥) **المنهج المرحلي**، دمشق.
- حزب البعث العربي الاشتراكي (١٩٦٥) **برنامج الحزب**، دمشق.
- حزب البعث العربي الاشتراكي (١٩٦٨) «**بيان القيادة القطرية حول نتائج المؤتمر القطري العاشر**»، دمشق.

فهرس الأعلام

خ

د

ص

ط

ع

هـ

و

ي

فهرس الأماكن



رايموند هينبوش

تشكيل الدولة الشمولية في سورية البعث

يعدّ هذا الكتاب من أهم الكتب المرجعية التي حلّلت التاريخ الاجتماعي والطبقي لصعود سلطة البعث في سورية.

فبين دفتي الكتاب تحليل دقيق وعميق لسلطة حزب البعث التي مكنت لصعود عائلة الأسد وتسلّمها لحكم سورية أكثر من أربعين عاماً، إلا أنه يشكل مادة غنية لفهم عميق لسلطة الأسد وقدرتها على البقاء في الحكم خلال هذه المدة الطويلة جداً من تاريخ سورية ونجاحها في توريث الدولة السورية إلى ابن عائلتها بشار الأسد. فالكتاب يغوص عميقاً في الأصول الريفية والاجتماعية للطبقة العسكرية التي تسلمت الحكم منذ عام ١٩٦٣.

وقد يفسر لنا هذا الكتاب الأصول الاجتماعية للثورة السورية والتي هي نفسها الطبقات الاجتماعية التي ادعى حزب البعث الدفاع عنها وتصدى للحديث باسمها.

كتاب يبقى مرجعياً لفهم سورية اليوم بكل وجوهها: الأسد وقبضته الأمنية والعسكرية الطائفية، والثورة بوجوهها المختلفة الشعبية والدينية والاجتماعية والسياسية.

(من مقدمة الكتاب)




ISBN 978-9953-21-592-1